

النحو العربي



الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

الجزء الثالث



دار النشر للجامعات - مصر



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

نحن لا نصور الكتب وإنما نعيد - إن حلتها وتجميعها على شكل أرشيف



النحو العربي

الجزء الثالث

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات



دار النشر للجامعات - مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بطاقتة الفهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

بركات، إبراهيم إبراهيم

النحو العربي / إبراهيم إبراهيم بركات - ط ١ - القاهرة، دار
النشر للجامعات، ٢٠٠٧.

٥ مج ٢٤١ سم.

تدمك ٤ ٢٠٤ ٣١٦ ٩٧٧

١- اللغة العربية - النحو

أ- العنوان

٤١٥،١

كتابخانه

مركز تحقيق كتاب ميرزا، علوم إسلامي

٣٤٣٤٤

شماره ثبت:

تاريخ ثبت:

حقوق الطبع: محفوظة للناشر

تاريخ الإصدار: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

الناشر: دار النشر للجامعات

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥٤٨٩

الترقيم الدولي: ISBN: 977 - 316 - 204 - 4

الكود: ٢/١٩٦

تذكير: لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا

الكتاب بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من

الوسائل (المعروفة منها حتى الآن أو ما يستجد

مستقبلاً) سواء بالتصوير أو بالتسجيل على

أشرطة أو أقراص أو حفظ المعلومات

واسترجاعها دون إذن كتابي من الناشر.

دار النشر للجامعات - مصر

ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨

تليفون: ٦٣٤٧٩٧٦ - تليفاكس: ٦٤٤٠٠٩٤



الحال^(١)

لفظة الحال تؤنث وتذكر لفظاً ومعنى، ويرجع التذكير في اللفظ، والتأنيث في المعنى. جمعها (أحوال)، وتصغيرها (حويلة)، لذلك فإن الألف فيها منقلبة عن واو^(٢).

حدها:

الحال وصفٌ فضلةٌ يذكر لبيان هيئة ما وضع له من صاحبه أثناء إجراء حدث ما، أو ما فيه معنى الحدث، فقد تكون الحال لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول به، أو الاسم المجرور، أو غيرها، أو اثنين أو أكثر منها معاً، أو لتأكيد، أو تأكيد عاملة، أو تأكيد مضمون الجملة قبله.

ويضاف إلى ما سبق أن تكون مبينة لهيئة وقوع الحدث، ولذلك فإنها سميت حالاً لاقترائها بحدوث الحدث.

ويصح السؤال عن الحال باسم الاستفهام (كيف)، وتكون موافقةً لعاملها في الزمان الواقع فيه.

مثال ذلك: عُدْتُ إليه آمناً، (فآمناً) حال من ضمير المتكلم (التاء)، وهو فاعل، وتلاحظ معي أن (آمناً) تدلُّ على هيئة المتكلم أثناء حدوث الإتيان، لذلك

(١) اعتمدت هذه الدراسة على المصادر الآتية:

الكتاب ١- ٣٤٠، ٢- ٥٤ وما بعدهما/ المقتضب ٢- ٦٥، ٣- ٢٣٦، ٤- ٢٥، ١٢٢، ٣٠٨ وما بعد كل منها/ الأصول في النحو ١- ٢١٣/ الإيضاح العضدي ٢٢٠/ المقتصد ١- ٦٧١/ نتائج الفكر ٣٩٤/ النيرة والتذكرة ١- ٢٩٧/ شرح ابن عيمش ٢- ٥٥/ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١- ٣٢٦/ المقرب ١- ١٤٤، ١٥٢/ الكافية في النحو ١- ١٩٨/ شرح الكافية الشافية ٢- ٧٢٦/ التسهيل ١٠٨/ عمدة الحفاظ ٣٠٣/ شرح ألفية ابن معطى ١- ٥٥٣/ شرح المقدمة النحوية ٢٥٣/ شرح الألفية لابن الناظم ٣١١/ المساعد على التسهيل ٢- ٥/ شرح ابن عقيل ٢- ٢٤٢/ شفاء العليل ٢- ٥٢١/ ارتشاف الضرب ٢- ٣٣٤/ شرح شلور الذهب ٢٤٥/ شرح التصريح ١- ٣٦٥/ الفوائد الضيائية ١- ٣٨١/ الهمع ١- ٢٣٦/ الأشباه والنظائر ٢- ١٨٩/ شرح القمولى ١- ١٨٩/ الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ٢- ١٦٩/ النحو القرآني ٣٣٧.

(٢) التصغير وجمع التكسير يردان الأشياء إلى أصولها، فباب أبواب وُؤنِيب، وناب أنياب وُؤنِيب.

فإنك تلمس أن الحالَ بمثابة جملة فاعلُها صاحبها، وهو فاعلُ الحدث الأول، وتقديرها: (وقد أمنتُ)، أو: (وأنا آمن).

ومن أمثلة الحال:

* (تركْتُ كُتُبِي منظمةً)، فمنظمة تبين هيئةَ الكتب، وهى مفعولٌ به أثناء تركي لها، وهو الحدث.

* استمعت إلى الدرسِ مفهومًا، فالحالُ (مفهومًا) بينت هيئةَ الدرس أثناء الاستماع إليه.

* قابلت صديقي مبسمين، فالحالُ (مبسمين) بينت هيئة تاء المتكلم والصديق، وهما الفاعلُ والمفعولُ به أثناء حدوثِ المقابلة.

* تناقشت مع أخى متفاهمين، الحالُ (متفاهمين) بينت هيئةَ تاءِ المتكلم وأخى: الأول فاعل، والثانى اسم مجرور، وذلك أثناء حدوثِ التناقش.

* لقد ماتَ عطشًا، (عطشًا) حالٌ منصوبةٌ بينت هيئةَ الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (مات)، على تأويلها بـ (عطشان)، أو بينت حالَ الحدثِ فى الفعلِ (مات)، وهو الموت.

* جئت وأخى راكبًا، (راكبًا) حالٌ منصوبةٌ بينت هيئةَ المفعولِ معه (أخى) أثناء إحداثِ المجيء، ويجوز أن تجعلها حالا من الفاعلِ ضميرِ المتكلم.

الصفات الواجب توافرها فى الحال مبنى ومعنى:

عما ذكرنا من أمثلة يتبين لنا أن المعنى الواقعَ حالا يجب أن يتوافر فيه صفاتٌ هى:

أولاً: أن تكونَ متقلة:

وهى صفةٌ معنوية، أى: تكون الصفةُ فيها غيرَ ثابتةٍ فيما وُضعت له، بل هى متجددةٌ متغيرةٌ متقلةٌ مع تغيرِ إحداثِ صاحبها، ولذلك فإن الحالَ لا يجوزُ أن تكونَ خلقةً، فلا يجوزُ أن تقولَ: أقبل أحمدَ أحمرًا، ولا طويلًا... إلخ.

فالحال إما سميت بذلك - في رأي - لما فيها من معنى التحول، وهو التنقل، فإذا قيل: أقبل صديقي مبتسماً، فإن الحال (مبتسماً) تصفُ هيئةَ الصديق أثناء إجراء حدث الإقبال، فإذا انتهى الحدثُ في التعبيرِ انتهت معه صفةُ الابتسام؛ لذلك تكونُ الحالُ منتقلةً متحولةً متجددةً غيرَ ثابتة.

لكن النحاة يُثبتون مواضعَ تأتي فيها الحالُ صفةً ثابتةً في صاحبها، ملازمةً له، وهي ثلاث^(١):

أ- أن تكونَ الحالُ مؤكدةً لما قبلها. كأن تكونَ مؤكدةً لعاملها، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فالحالُ المنصوبة (حياً) تؤكدُ معنى الفعل (أبعث)، حيث المعنى واحدٌ، فمعناها مستفادٌ بدونها.

أو تكونَ مؤكدةً لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لَأَمِّنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، الحالُ (جميعاً) مؤكدةٌ لصاحبها الدالُّ على العموم، فالجمعيةُ مستفادةٌ بدونِ ذكرها.

أو تكونَ مؤكدةً لمضمونِ الجملةِ قبلها، نحو: هذا أبوك رحيماً؛ فالحالُ (رحيماً) مؤكدةٌ لمضمونِ الجملةِ السابقةِ عليها؛ إذ إن الرحمةَ مستفادةٌ من معنى الأبوةِ.

وأنت تلحظُ أن الحالَ في المواضعِ الثلاثةِ التي نفيدها التأكيدَ حالٌ ثابتةٌ ملازمةٌ. ب- أن تكونَ الحالُ لعاملٍ يدلُّ على تجدد. إما أن يكونَ التجددُ في ذات صاحبِ الحال، كما هو في القول: خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها^(٢)،

(١) ينظر: شرح التصريح ١-٣٦٧.

(٢) الكتاب: ١-١٥٥ / شرح الجمل لابن عصفور ١-٢٢٧ / شرح الكافية الشافية: ٢-٧٢٨.

(يديها) يدل من الزرافة منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وضمير الغائية مبنى في محل جر بالإضافة. (أطول) وبالنصب، حال من يديها منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (من رجليها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بأطول.

قد ينطق ما سبق بالرفع، فيكون: يداها أطول من رجليها، وحينئذ يكون الإعراب على الوجه الآتي: (يداها) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وضمير الغائية في محل جر بالإضافة. (أطول) بالرفع خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من الزرافة، وقد تكون في محل نصب، صفة للزرافة على أن الزرافة محلاة بالجنسية.

حيث الحال المنصوبة (أطول) تبين هيئة الزرافة في خلقي يديها، وهي صفة ملازمة للزرافة، وفيها تجدد يأتي من النُمو المتدرج، وينمو معه وينسبته الحال الملازمة. ومنه: وَلِدَ رَيْدٌ أَسْوَدًا^(١). ومنه قول الشاعر:

وجاءت به سبطُ العظامِ كأنما عمامته بين الرجالِ لواء^(٢)

حيث (سبط) حال من ضمير الغائب في (به)، وهي صفة ثابتة ملازمة، لكن صاحبها متجدد في النمو والكبر، ويتجدد معه معنى الحال بنسبته في الحجم، فكلما كبر حجمه كبر معه معنى سبط العظام.

وأرى أنه يمكن أن يكون من ذلك - أي الحال الملازمة الثابتة لعامل يدل على تجدد - قولهم: أخذت الزكاة شاة لكل أربعين، حيث تنصب (شاة) على الحالية، وهي شاة واحدة فيما إذا كان عدد الشاة أربعين وكلما تضاعف العدد تضاعف مقدار عدد شاة الزكاة، وهكذا نلمس في المثل تجددًا كالتجدد الحادث فيما سبق من أمثلة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾. [النساء: ٢٨]، حيث إن ضعف الإنسان يساير تطور حياته، فهي حال ثابتة ملازمة.

ج- من الحال الملازمة ما كان مرجعه السماع، ولا ضابط يحدّه.

يُذكر من ذلك: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^(٣) [الأنعام: ١١٤] (مفصلاً) حال من الكتاب.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١- ٣٣٨.

(٢) (عمامته) مبتدا مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (بين الرجال) بين: ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والرجال: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل نصب، حال من (لواء)، حيث تقدمت الصفة على الموصوف النكرة. (لواء) خبر المبتدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٣) (هو) ضمير مبني في محل رفع، مبتدا. (الذي) اسم موصول مبني في محل رفع، خبر المبتدل. (أنزل) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وقاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (إليك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالانزال. (الكتاب) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(١)
[آل عمران: ١٨]، حيث يعرب (قائما) حالا من فاعلٍ (شهد)، وهو (الله) تعالى.

- ومنه: دعوت الله سميعًا. فصفات الله - تعالى - غير متقلة.

- ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١].

- ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]^(٢)، والخلود في الجنة دائم ملازم.

- بعث الشاة شاة ودرهماً، وأصله: شاة بدرهم، أى: شاة مع درهم، فنصبوا شاةً نصبَ يدٍ في القول: بايعته يداً بيد، وأصله: يداً ويداً، وأبدلوا من وار المصاحبة بآء، فوجب أن يعرب ما بعدها إعراباً ما قبلها^(٣).

ثانيتها: أن تكون الحال مشتقة،

الحالُ وصفٌ لصاحبها أثناءَ إحداثِ حدثٍ ما، وبذلك فإنها يجب أن تكون مطابقةً له في العدد والنوع؛ لذا فإن الغالبَ في الحال أن تكونَ مشتقةً، واشتقاقها يؤدي ذلك، حيث إن المشتقَّ يتضمن ضميراً يطابقُ صاحبه في النوع والعدد، أما الإعرابُ والتعيسُن (التعريف والتذكير) فإنها تلزم فيهما نوعاً واحداً، وهو النصبُ والتذكيرُ.

(١) (لا إله إلا هو) جملة في محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول في محل نصب، مفعول به.

(الملائكة) معطوف على لفظ الجلالة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. أو فاعل لفعل محذوف تقديره: (شهد)، أو مبتدأ خبره محذوف. (أولوا) معطوف على الملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(٢) (أما) حرف في معنى الشرط مبني، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. (سعدوا) فعل ماضٍ مبني على الضم مبني للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، نائب فاعل، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (فبي) الفاء جواب وجزاء حرف مبني واقع في جواب (أما)، لا محل له من الإعراب. (في) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (الجنة) اسم مجرور يعد (في)، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل رفع، خبر الاسم الموصول، أو خبر لبتدأ محذوف تقديره (هم)، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر الاسم الموصول.

(٣) ينظر: شرح ابن الحاجب على الإيضاح ٣٤٠ / شرح الكافية ١-٣٠٨ / شرح ابن يعيش ٢ - ١٢.

تقول: أكرمت الطالبَ مرتفعةً درجته، تُحترَمُ الفتاةُ كريماً خلقها.

هذا إلى جانبِ أن تقول: استمعتُ إلى الدرسِ فاهماً، وصنعتُ البابَ واسعاً.

لكن النحاةَ ذكروا أن الحالَ قد تأتي من الاسمِ الجامدِ، سواءً أكان مصدرًا أم غيرَ مصدرٍ، مؤولاً بالمشقِّ أو غيرَ مؤولٍ. كما يذكر في الصورِ التي تأتي عليها الحال في موضعها من الدراسة.

ثالثتها، أن تكون الحالُ نكرةً،

من الصفاتِ التي تكونُ عليها الحالُ أن تكون نكرةً؛ لأنها جوابٌ عن السؤالِ باسم الاستفهام (كيف)، و (كيف) سؤال عن نكرة، فيكون جوابها نكرةً، وكذلك لأن صاحبها يغلب أن يكون معرفةً، فيكون مبناهُ نكرةً؛ لثلاث تلتبسُ بالصفةِ تابعةٍ أو مقطوعةٍ، فيما إذا قلت: رأيتُ محمدًا الراكبَ، أعجبتُ بمحمدٍ الفاهمِ (بالنصب)، وجاء محمدُ المسرعُ (بالنصب) على سبيلِ قطعِ الصفةِ عن الموصوفِ، حيث إن الموصوفَ وصفتهُ يتطابقان في التصریفِ والتذكيرِ. كما أن الحالَ بمثابة خبرٍ ثانٍ، والخبرُ نكرةً، وهي تشبه التمييزَ فكانت نكرةً مثله.

«والحالُ زيادةٌ في الفائدةِ، والفائدةُ في الخبرِ نكرةٌ؛ لأنه لو كان معرفةً لم يستفدهُ المخاطبُ، ألا ترى أنك لو أخبرتُ المخاطبَ بما يعلمه لم تكن فيه فائدةٌ؟ إنما الفائدةُ أن تخبره بما لا يعلم»^(١).

فتقول في الحال: رأيتُ محمدًا راكبًا، وأعجبتُ بمحمدٍ فاهمًا، وجاء محمدُ مسرعًا.

والفرقُ في هذه الأمثلةِ بين الصفةِ والحالِ - كما أرى - أن الصفةَ ترتبطُ بموصوفِها ارتباطًا كلياً، أما الحالُ فإنها ترتبطُ بالحدثِ المسندِ إلى صاحبِ الحالِ، أو الذي له علاقةٌ معنويةٌ ما بصاحبِ الحالِ.

(١) التبصرة والتذكرة: ١- ٢٩٧.

ففى حال الصفة وقعت الرؤية على محمد الذى هو راكب، ولكنه فى الحال وقعت الرؤية على محمد حينما كان راكباً، فالرؤية فى حال الصفة مطلقة على محمد، ولكنها فى حال الحال مقيدة بالركوب.

وأنت تأتى بالصفة لتفرق بين الموصوف بها وغيره ممن يماثلُه. وتأتى بالحال لتبين هيئة صاحبها أثناء ارتباطه بحدث ما.

من هنا كان الفرق المعنوى بين الصفة والحال، وهو ما أدى إلى الفرق فى المبنى من حيث التعريف والتكثير.

هذا إلى جانب أن هناك فرقاً معنوياً بين صاحب الحال والموصوف، حيث إن صاحب الحال مقصود بذاته فى معناه فى الجملة، أما الموصوف فإنه لا يقصد فى المعنى بذاته دون اعتبار صفته معه، فكان صاحب الحال منفصل عن الحال، وليس كذلك الموصوف مع صفته، وإنما كانت الحال لتبين كيف كان الحدث مع صاحبها، وما دامت علاقتها بالحدث علاقة أكيدة أوجب ذلك أن تكون نكرة؛ لأن فيها معنى المصدرية، أى الحدثية مع فاعلها، أو مفعولها، أو غيرهما، والمصدرية تنكير، فالحال بمثابة الحدث، فتقدير: جاء محمد راكباً، أى: يركب، أو: وهو يركب، أو: وقد ركب... لذا كانت الحال نكرة.

فإذا ورد مبنى الحال معرفة فإن النحاة يؤولونها بالنكرة، «محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير»^(١)، ويجعل جمهور النحاة الحال التى تأتى فى مبنى المعرفة ليست معرفة، وإنما هى فى صورة المعرفة، وقد تأتى الحال معرفة سواء أكانت مصدرًا أم جامدًا غير مصدر.

ومن الأحوال التى جاءت معرفة وأوگت بالنكرة:

- جاء وحده، أى: منفردًا، أعبد الله وحده، وما ورد فى حديث أبى ذر أنه يمشى وحده، ويموت وحده^(٢).

(١) ينظر شرح التصريح: ١-٣٧٣.

(٢) (وحده) منصوب على الحالية فى جميع كلام العرب إلا فى خمسة مواضع، فإنه يخفف فيها بإضافته إلى ما قبله، وهى:

- رجع عودَه على بدئه . أى : عائداً من الجهة التى بدأ منها .
- ادخلوا الاولَ فالاولَ ، أى : مترتين .
- جاءوا الجماءَ الغفير . أى : جميعاً ، ويعنى بها جيئةٌ تستوعبهم وتشمّلهم جميعاً .
- أرسلها العِراكَ ، أى : معتركةً ، أو معاركةً .
- رجع عَوْدَه على بَدئه ، أى : رجع عائداً من الجهة التى بدأ منها .
- مررت بهم ثلاثهم .
- طلبته جهذك وطاقتك .
- تفرقوا أيادى سباء ، أى : مثل أيادى سبا .
- ومن ذلك قولُ ليبيد :
- فأرسلها العِراكَ ولم يَذْذُها ولم يشفقْ على نغص الدُخَال^(١)
- أى : فأرسلها معتركةً ، أو معاركةً .
- ومنه قولُ الشماخ بن ضرار الذبياني :

-
- فلان نسيجٌ وحده ، (لن يطبع طبعاً لم يجبل عليه العامة) .
 - فلان رجيلٌ وحده .
 - فلان قريعٌ وحده (القريع : الفعل من الإبل شبه به الرجل) .
 - وهو جحيشٌ وحده ، وعُيَيْرٌ وحده . (لن لا يخالط الناس ، ولا يشاورهم ، وفيه مهانة وضعف) .
 - وقد يثنى ويجمع فيقال : هما نسيجا وحدهما ، ونسيجو وحدهم ، وهما عييرا وحدهما ، وأعيار وحدهم ، وهما جحيشا وحدهما ، وأجحيش وحدهم .
 - ينظر فى ذلك : شرح ألفية ابن معطى : ١-٥٦٩ / شرح القصولى على الكافية : ١٩٨ / مجمع الأمثال للميداني : ١-٤٠ ، ٢-١٣ .
 - (١) ينظر : الكتاب ١-٢٢٧ / للمقنضب ٣-٢٢٧ / أسرار العربية ١٩٣ / شرح ابن يعيش ٢-٦٢ / شرح التصريح ١-٣٧٣ / معجم الهوامع ١-٢٧٩ / ديوانه ٦ .
 - يصف إبلا أو عيرا وأنتها حين ورودها الماء . وهى مزودةٌ معاركة ، وكان عليه أن يمنعها لئلا يتكدر الماء بسبب اذحامها وهراكها ، فلا تتم الشرب .

أَتَشْنَى سُلَيْمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا ثُمَّسَّحُ حَوْلَى بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا^(١)
حيث (قضها) مصدر معرف بالإضافة إلى الضمير منصوبٌ واقعٌ موقعٌ حالٌ،
ويقدر المعنى: منقضا آخرهم على أولهم.

ويجعلُ من ذلك (زهرة) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمَدِّنْ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ
أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفِثَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١] حيث (زهرة) حالٌ من
ضميرِ الغائب في (به).

وَيُخْرِجُ عَلَىٰ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ﴾ [المنافقون: ٨].
بناء الفعل للمجهول، مع رفع الأعزِّ، ونصبِ الأذل، فيكون التقدير: ليخرجن
الأعز منها ذليلاً، وَيُنْصَبُ (الأذل) على الحالية، وهو معرفةٌ.

وتقرأ بالبناء للمعلوم مع النون (لِنُخْرِجَنَّ)، ونصبِ كلٍّ من الأعزِّ والأذل، على
أن (الأعز) مفعولٌ به، و(الأذل) حالٌ، أى: لنخرجن الأعزَّ منها ذليلاً. وهى قراءة
الحسن وابن أبى عتبة .

أما قراءتها بالبناء للمعلوم، مع الياء المضمومة، فإن (الأذل) يكون مفعولاً به.
وهى قراءة العامة.

(١) ديوانه ٢٩٠/الكتاب ١-٣٧٤/ شرح ابن يعيش ٢-٦٣/الأغاني ٨-١٠٠ سبأها: جمع سبلة، وهى مقدم

اللمية، ومسح اللحي كتابة عن التهديد والوعيد.

(أَتَشْنَى) أى: فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدّر. والتاء حرف تانيث مبنى لامحّل له من الإعراب.
والنون حرف وقاية مبنى، لامحّل له من الإعراب. وضمير التكلم الياء مبنى فى محل نصب، مفعول
به. (سليم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (قضها) قض: مصدر واقع موقع الحال منصوب،
وعلامة نصبه الفتحة . و هو مضاف، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر، مضاف إليه. (بقضيضها) جار
ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالقض. (ثمّسّح) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه
الضمة. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هى. (حولى) ظرف مكان منصوب مضاف، وضمير التكلم مضاف
إليه. وشبه الجملة متعلقة بالتمسّح. (بالبقيع) جار ومجرور وشبه الجملة متعلقة بالتمسّح. (سبأها)
سبأل: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف وضمير الغائبة فى محل جر، مضاف
إليه، والجملة الفعلية فى محل نصب، حال ثانية.

• آراء النحاة فى إعراب المعارف التى تقع حالا:

للنحاة فى إعراب مثل هذه المعارف التى ذكرناها سابقاً مذاهب، هى:

أ- أنها أحوالٌ تؤول بالنكرة، على غرار ما وضحنا سابقاً. كما تؤول بالمشق، فهى تؤول بالنكرة المشتقة.

ب- ذهب المبرد والاختش فى أحد قوليه إلى أنها مفعولٌ مطلقٌ بفعلٍ مقدر، والحال هو الجملة من الفعل والفاعل والمصدر، ويكون التقدير فى القول: أرسلها العراك، أرسلها تعترك العراك، فجملة: (تعترك العراك) فى محل نصب على الحالية.

ج- ذهب آخرون إلى أنها معمولٌ لاسم فاعلٍ مقدرٍ منصوبٍ على الحالية، ويكون التقدير: أرسلها معتركة العراك، ومررت به منفرداً وحده، وطلبته مجتهداً جهدى...

د- ذهب قومٌ إلى أنها منصوبةٌ على الحالية بنية حذف مضاف هو الحال، وإقامتها مقامه، فهى من باب إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فيتخذ إعرابه، ويكون التقدير: أرسلها ذات اعتراك، ومررت به ذا توحده، وأتيته ذا مشى، فى القول: أتيته ماشياً... إلخ.

رابعتها: أن تشمل صاحبها فى معناها ولفظها:

الحال صفةٌ لصاحبها فى حدث معين، وإخبارٌ عنه فى إحداث هذا الحدث، والصفة والخبر يشملان الموصوف والمبتدأ، فعندما نقول: محمدٌ الطويلُ جاء، فالطويلُ محمدٌ، وكذلك إذا قلت: محمدٌ فاهمٌ، فالفاهمُ هو محمدٌ، وكذلك قولك: على المسرعُ أبطأ، فالمسرعُ و (أبطأ) يشمل كلٌّ منهما محمدًا، من هنا وجب أن تشمل الحال صاحبها فى المعنى، فإذا قلت: أقبل محمدٌ مسرعًا، فإن محمدًا هو المسرعُ، والمسرع هو محمدٌ، وتضمنت الحال (مسرعًا) الضمير العائد على صاحبها؛ لذا كانت الحال وصفًا شاملاً فى مبناه ما وضع له، أو ما يبين هيئته.

وقد ذكرنا معنى مبنى الحال من المصدر والاسم الجامد غير المصدر.

خامستها: هذا إلى جانب ما ذكر في حد الحال من كونها:

- جوابا لكيف؟

- تذكر بعد كلام تام، أو في حكم التام، نحو: فهمى الدرس مشروحا.

- تقع بعد المعرفة، حيث إن صاحبها يكون معرفة غالبا.

- منصوبة لفظاً أو محلاً.

- تقدر بـى، لشبهها بالظرف، مع مراعاة الفروق اللفظية والمعنوية بينهما.

- فضلة.

بين الحال وغيرها مما يوصف به معنويا:

يلحظ أن الحال يوضعها هذا في التركيب العربي تتداخل مع الخبر والنعت والتمييز في أحد أقسامه، وقد يكون النائب عن المفعول المطلق في بعض معانيه، حيث إن الخبر والنعت يشتركان مع الحال في معنى الوصفية.

فإذا قلت: محمد قائم، ف (قائم) خبر مبتدأ (محمد)، حتى إذا قلت: أجاب محمد قائما، تحول الخبر إلى الحال، وذلك لإجراء حدث، وهو الإجابة، وكون الخبر (قائم) فضلة، فبين القيام حال محمد الفاعل أثناء إجراء الحدث (الإجابة).

وإذا قلت: أجاب محمد القائم، ف (القائم) نعت للفاعل (محمد)، لأن كلمة القائم لا تبين هيئة محمد أثناء إجراء الإجابة، وليس المقصود بها في التركيب ذلك، وإنما خصصت محمداً وحدته من غيره غير القائم، فكأنما أريد بـ (محمد) و (القائم) كلمة واحدة تؤيدان معاً معنى الفاعلية.

فالسمة الفارقة بين الحال والنعت إنما هي بيان الهيئة أثناء إحداث ما، وهى التى تميز الحال، أما تخصيص الموصوف بالصفة فإنما تجعله معها كاسم واحد.

فالصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، أما الحال فهي زيادة في الفائدة والخبر، فإذا قلت: أقبل محمدًا المبسم، يعني هذا أن هناك من يسمى محمدًا آخر، ففرقت بالصفة، لكنك إذا قلت: أقبل محمدًا مبسمًا، ردت في الإخبار بالحال.

كما أن الحال تشترك مع تمييز النسبة غير المحول في معنى الوصفية. فإذا قلت: لله دره فارسًا، فإن التمييز (فارسًا) وإن كان يلمس فيه معنى الوصفية إلا أنه لا يقصد به بيان الهيئة، وإنما بيان جنس التعجب منه^(١). فبعد أن تعجبت منه بالقول: (لله دره) ميزت جهة التعجب بالمعنى المفهوم من (فارسًا). فالسمة الفارقة بين الحال وبعض أنواع التمييز إنما هي بيان الهيئة التي تميز الحال.

أما ما يميز الحال عن بعض معاني النائب عن المفعول المطلق التي يمكن أن تتداخل معها إنما هو الوصفية؛ لأن معاني النائب عن المفعول المطلق لا يلمس فيها معنى الوصفية. فإذا قيل: رجع القهقرى، فإن (القهقرى) ليس صفةً، وإنما هي لبيان نوع الرجوع، وليس هيته.

والتشابه المعنوي قائم - بقوة - بين الخبر والنعت والحال، ولذلك فإنه يمكن لك أن تحول كلاً من الحال والخبر والنعت إلى الآخر عن طريق التفسير في بنية الجملة أو التركيب المنشأ. مثال ذلك:

- أكلتُ البرتقالة ناضجةً (حال منصوبة).

- البرتقالة ناضجةٌ (خبر مرفوع).

- أكلتُ البرتقالة الناضجةً (نعت منصوب).

- البرتقالة الناضجةُ مأكولةٌ (نعت مرفوع).

- أمسكتُ ببرتقالة ناضجةٍ (نعت مجرور).

ولك أن تحجى هذه التغيرات والعلاقات المعنوية في كلِّ مما يأتي:

- محمدٌ وسيمٌ مبسمان.

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٣١١.

- أقبل محمدٌ السريعُ في مشيه .

- استمعتُ إلى الخطبةِ جيداً إلقاؤها .

ملحوظة في الخبر والحال:

«امتنع أبو الحسن أن يقول: لولا هُنْدُ جالسةٌ لقمت، ونحو ذلك، قال: لأن هذا موضعٌ قد امتنعت العربُ أن تستعملَ فيه الخبرَ، والحالُ ضربٌ من الخبر، فلا يجوز استعمالُها فيه لذلك»^(١).

ولم تستعملِ العربُ في هذا التركيبِ الخبرَ المختصَّ، وإنما استعملوه خبراً عاماً، أى: دالاً على الكينونة والوجود، ذلك لأن المبتدأ مذكورٌ بعد (لولا) التي تفيد امتناع وقوع معنى جملة جواب الشرط لوجود معنى جملة الشرط.

ملحوظة في الحال والتمييز:

إذا قلت: هو الجميلُ وجهاً، وهو الجميلُ تَسْماً، فإِنَّكَ تُجَدُّ أن المنصوبَ في كلٍّ من التعبيرين يتغيرُ إعرابه بتغيرِ المبنى، حيث إن (وَجْهًا) اسمٌ جامد، فهو يميز ويوضح ويفسر جهةَ الجمال فيه، فتكون تمييزاً، ويكون التقديرُ: هو الجميلُ وجهه. أما (تَسْماً) فإنها تبين هيئةَ الجمال فيه، حيث يكون التقديرُ: هو الجميلُ في حالِ تسمه، فتكون منصوبةً على الحالية، وقد تجعلها منصوبةً على التمييز إذا قصدت بالتسم معنى المصدرية، فهو اسمٌ جامدٌ.

قد تكون الحالُ غيرَ فضلةٍ معنوياً:

يراد بالفضلة في تركيبِ الجملةِ العربيةِ ما ليس ركنًا أساسياً من ركني الجملة، وعليه فإنه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى المفهوم من الجملة، لكن الحال قد تأتي في التركيب على غيرِ هذا المفهوم للفضلة؛ حيث لا يستغنى ركنُ الجملة عن معناها، وبذلك يكون معناها لازماً في معنى الجملة، ومن ذلك:

(١) للحب ٢- ٣٠٧.

أ- أن يرتبط معنى ركني الجملة بمعنى الحال بمعنى وسيط، مثل: النفي، في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِيَيْنَ﴾ [الدخان: ٣٨]^(١)، إذ إن معنى النفي الواقع على خلق السموات والأرض استوجب وجود معنى الحال، كما أن معنى الحال يستلزم وجود معنى النفي.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِيَيْنَ﴾ [الأنبياء: ١٦].
ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]^(٢)، حيث نفى المشي يستوجب وجود معنى الحال (مرحاً).

ومن الحال التي لا يستغنى عنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(٣) [النساء: ٤٣]. حيث الجملة الاسمية المصدرية بالواو (وأنتم سكارى) في محل نصب على الحالية من الفاعل وإو الجماعة في (لا تقربوا)، ولا يجوز حذف الحال معنوياً في هذا التركيب، لأنها المقصودة بالإنشاء.

(١) (ما) الأولى حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب، و (ما) الثانية اسم موصول مبنى في محل نصب بالعطف على السموات. (خلقنا) فعل ماض مبنى على السكون إسناده إلى ضمير المتكلمين، و(نا) ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، الحظ بناء الفعل الماضي على السكون حال إسناده إلى ضمير المتكلمين، وبناء على الفتح حال اتصاله به مفعولاً. (السموات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه مجموع بالالف والتاء اللزيمتين. (الوار) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (الأرض) معطوف على السموات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بينهما) ظرف مكان منصوب، وضمير مبنى في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بصلة محذوفة.

(٢) (لا) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب. (تمش) فعل مضارع مجزوم بعد لا النافية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت.

(٣) (يا) حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أيها) منادى مبنى على الضم في محل نصب، وها وصلة لا محل لها من الإعراب، (الذين) اسم موصول مبنى في محل رفع صفة لأى. (آمنوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (لا) حرف نفى مبنى (تقربوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا النافية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (الصلاة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ب- ومن الحال التي لا يستغنى عنها والتي يكون معناها هو المقصود من إنشاء الجملة -الحال التي تكون في جملة صلة ومعناها فاصل بين مدلولات ما دل عليه الموصول، إذ الموصول من المبهمات، وتكون مع الاسم الموصول تحديداً وتخصيصاً للمقصود من الموصول. يظهر ذلك فيما إذا قلت: الذي جاء ماشياً يحصل على كوبٍ عصير^(١). حيث (ماشياً) حال من الفاعل الضمير المستتر في (جاء)، ومعناها هو الفاصل بين مدلولات الاسم الموصول، إذ إن (الذي جاء) يطلق على كثيرين، ولكن المقصود منهم نوعٌ واحدٌ، وهو الماشي، والذي يخصص ذلك إنما هو الحال، من هنا لا يستغنى عن الحال، وتصبح لازمة.

من ذلك قول الشاعر:

إنما الميتُ مَنْ يعيشُ كئيباً كاسفاً بأله قليلَ الرجاء^(٢)

ج- وتكون الحال لازمة إذا لم يوجد أحد ركني الجملة، ويكون ذلك في الجملة الاسمية، كان تكون الحال قائمة مقام الخبر إذا لم يوجد في الجملة الاسمية خبر، حيث إن المعنى المذكور لا يصلح أن يتم معنى المبتدأ، فيُنصب لفظه لدلالته على الحالية من متعلق بما قبله. كان تقول: زيد بك واثقاً^(٣). حيث (واثقاً) حال منصوبة من (زيد)، وهي قائمة مقام الخبر، حيث (زيد) مبتدأ، ولا تصح شبه الجملة خبراً عن المبتدأ لعدم إفادتها معنى فيه، ولكنها متعلقة بالوثوق.

ومنه: شُرِبِي العَصِيرَ مستساغاً، مشاهدتي النظر مؤثراً.

(١) جملة (يحصل) في محل رفع خبر المبتدأ (الذي).

(٢) (إنما) حرف تأكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب (ما) كافة لأن عن عملها حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (الميت) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (من) اسم موصول مبنى على السكون في محل رفع، خبر المبتدأ. (يعيش) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (كئيباً) حال من الفاعل المشترك منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، (كاسفاً) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة (بأله) فاعل لاسم الفاعل كاسف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (قليل) حال ثالثة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) حاشية التصريح: ١-٣٧٨.

د- كما قد تكون الحال لازمة إذا كانت في سؤال، فكأنها هي المقصود بها السؤال، أى: تلمس في مفهوم السؤال أنها المسئول عنها، سواء أكان حقيقياً، أم أكان سؤالاً للتوبيخ والتقريع، وهذا هو الشائع، ويبدو ذلك في قوله تعالى:

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾^(١) [المائدة: ٨٤]. الجملة الفعلية (لا نؤمن بالله) فى محل نصب، حال، ويذكر أنها لازمة لا يتم المعنى إلا بها.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩].

هـ- تكون الحال لازمة إذا كان معناها هو المقصود من إنشاء التركيب الشرطى، حيث تحذف أن جملتى الشرط والجواب بلفظ واحد، وتجد الحال متعلقة بجملة الجواب، فيكون معنى الحال هو المقصود.

ذلك فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠].

ف (جبارين) حال من الفاعل ضمير المخاطبين فى (بطشتم)، ولا يجوز حذفها، حيث معناها هو المقصود.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]^(٢). حيث (كسالى) حال منصوبة بفتحة مقدرة منع

(١) (ما) اسم استفهام مبنى فى محل رفع مبتدأ، خبره شبه جملة (لنا). (لا) حرف نفي مبنى لا محل له من الإعراب. (نؤمن) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن)، والجملة الفعلية فى محل نصب، حال. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإيمان. (وما) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، (ما) اسم موصول مبنى فى محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (جاءنا) فصل ماضى مبنى على الفتح، وفاعله مستتر تقديره: هو، وضمير التكلمين مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة للموصول، لا محل لها من الإعراب. (من الحق) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من فاعل (جاء)، أو متعلقة بـ (جاء) ويجوز أن تجعل (ما) مبتدأ، وخبره شبه الجملة (من الحق)، والجملة فى محل نصب، حال.

(٢) (يراهون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية إما حال من فاعل (كسالى)، وهو مستتر فيه، وإما بدل من (كسالى)، وهى فى محل نصب فى التقديرين، وإما استئنافية لا محل لها من الإعراب. (لا يذكرون) معطوفة على (يراهون) معربة تبعاً لتقدير الإعراب فى الأولى. (قليلاً) إما التقدير: ذكراً قليلاً فتكون منصوبة نائبة عن المفعول المطلق، وإما: زماناً قليلاً، فتكون منصوبة على الظرفية.

من ظهورها التعذر، ولا يستغنى عنها في تركيبها؛ لأن معناها هو المقصود من إنشاء الشرط، وتلحظ التكرير اللفظي بين جملي الشرط والجواب.

و- أو أن تكون الجملة الاسمية مكتملة الركنين، لكن معنى الحال هو المقصود من إنشائها، نجد ذلك في تركيب الجملة الاسمية التي يكون مبتدأ فيها هو الخبر لفظاً، أو ما يشبه اللفظ، كالضمير وما يعود عليه، أو اسم الإشارة وما يشار به إليه... إلخ. ذلك في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. تلمس أن المبتدأ اسم الإشارة (هذا)، والخبر هو المشار إليه (بعلى)، و(شيخاً) حال منصوبة، وهي لازمة؛ لأن معناها هو المقصود من إنشاء الجملة الاسمية بركبيها.

ز- أو تكون الحال في إجابة عن سؤال عن الحال، فيكون معناها في الجواب لازماً، وتكون -حيث- لازمة. ذلك نحو: كيف جئت؟ فيجواب: راكباً، أو: جئت راكباً، فتجد أن المتخبر عنه إنما هو الحال؛ لذا كان وجودها في الجملة ضرورة.

إصرايها

الحال تكون منصوبة دائماً، أو في محل نصب إذا كانت جملة، أو شبه جملة. يعلل النحاة لنصبها بأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات، لكننا نناقش هذه الفكرة -في كثير من الإيجاز- أثناء عرض فكرة العامل في الحال. - قد تحجر الحال بحرف الجر الزائد الباء إذا كان عاملها متفياً. ذكر ذلك في قول الشاعر:

كسائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزود ولا وكيل

والأصل: فما انبعثت مزوداً ولا وكلاً، فأسبق الشاعر الحال بحرف الجر الزائد الباء، والجار أقوى العوامل النحوية، حيث يجب إظهار الجر بعده، فتصبح الحال بعده منصوبة بفتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومثله قولُ الفحيفِ بنِ سليمِ العقيلي:

وما رجعتُ بخائبةٍ رِكابُ حَكِيمُ بنِ المَسِيْبِ متهاها^(١)
أى: وما رجعت خائبةً.

العامل في الحال،

ذكرنا أن الحال منصوبةٌ دائماً أو في محلِّ نصبٍ، وتدرس قضيةُ العاملِ بمناقشةِ فكرتين أساسيين:

أولاهما: لماذا تنصبُ الحال؟

ثانيتها: العوامل التي يجوز لها أن تنصبَ الحال.

أولاً: لماذا تنصبُ الحال؟

اختلف في سببِ نصبِ الحال؛ فقليل: من قبيلِ نصبِ المفعولِ به، وقليل: من قبيلِ نصبِ الشيءِ بالمفعولِ به، وقليل: من قبيلِ نصبِ الظروفِ، ومن النحاةِ من يلحقها بالمفعولِ فيه.

ويقرن سيبويه^(٢) الحالَ بالصيرورةِ فيه، أو الحدثِ فيه، ويعبر عنها بأمثال: حال مستقر فيها، فصار حالاً وقع فيه أمر... الخ. كما يربط بينها وبين الظروفِ، كما يسميها في بعضِ المواضعِ مفعولاً فيها.

وينهج المبردُ ذلك النحو^(٣)، كما ينهجه كثيرٌ من النحويين.

فلمس أن جلَّ النحاةِ يجعلون الحالَ منصوبةً لشيئها بالمفعولِ فيه، وتعريفُ النحاةِ^(٤) للحالِ، وحرصُهم على تضمينها ما فيه معنى (فى) يؤكدُ شيوعَ هذا الاتجاهِ.

(١) شرح الشافية الكافية ٢-٧٢٨.

(٢) ينظر: الكتاب ١-٣٨٤، ٤/٢-٨٩، ٩٢، ١٨.

(٣) ينظر: المنتصب ٤-١٦٦، ٤٠٠.

(٤) ينظر: الكتاب ١-٣٨٤، ٤٠٠ / ٢-٨٩، ٩٢، ١١٨.

لكننا إذا أمعنا التركيب الذى يرد فيه الحال نجد أن الحال إنما تنصب لإسقاط حرف الجر السابق عليها فى كل صورها اللفظية .

وأستدل على ذلك بما فهمه النحاة من أن الحال مفعول فيها الأمر، فعندما أقول: جئت راكباً؛ فإن الأصل: جئت فى حال ركوب، وأن الحال حدث، ولا بد من التعبير بالحدث ومحدثه؛ ولذا فإن التقدير الأكثر صحة أن يكون: جئت فى حال راكب، حُذِفَ حرف الجر، فنصب ما بعده على نزع الخافض، ولأن لفظ الحال تدل بمبدولها على ما يؤديه سياق كلمة (راكب)، وعلاقتها بما قبلها، فكاننى أكرر اللفظ مرتين فى الجملة، مرة بلفظه، وأخرى من المقام والسياق، فأثرت العربية حذف اللفظ، فانتقلت العلامة الإعرابية الدالة على حذف الخافض إلى ما يليه، فأصبح الحال فى حال نصب دائم^(١). وهذه الفكرة مفصلة فى كتاب: نزع الخافض - دراسة فى عوامل النصب فى التراث النحوى.

ثانياً: العوامل التى يجوز لها أن تنصب الحال:

جمهور النحاة يذهبون إلى أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها.

والعوامل التى تعمل النصب فى الحال ما يأتى:

- الفعل المتصرف: نحو: انطلق محموداً مسرعاً.

(مسرعاً) حال منصوبة من الفاعل (محمود)، والعامل الفعل المتصرف (انطلق).

- الصفة المشتقة المتصرفية: (اسم الفاعل وصيغ المبالغة، واسم المفعول والصفة المشبهة)، نحو: إنها محمودة الخلق سامياً - على كاتب الدرس دقيقاً - هو شراب الدواء مرّاً - إنه حذر الخطر وهو يؤدى اللعنة - هو طاهر الثوب مصلحاً.

(سامياً) حال من (الخلق) والعامل فيها اسم المفعول (محمودة)، و(دقيقاً) حال من (الدرس)، والعامل فيها اسم الفاعل (كاتب)، و(مرّاً) حال من (الدواء)، والعامل

(١) ينظر: المقتضب ٤-١٦٦، ٤٠٠.

فيها صيغةُ المبالغة (شراب)، والجملةُ الاسميةُ (وهو يؤدي) في محل نصب، حال من الفاعل المستتر في (حذر)، والعامل فيها صيغةُ المبالغة (حذر)، و(مصلية) حال من الضمير المستتر في (طاهر)، والعامل فيها الصفةُ المشبهةُ (طاهر).

- المنسوب: وهو شبيهٌ بالصفة المشتقة، نحو: أنا قرشيٌ مفتخرًا، وأنا إسلاميٌ عزيزًا، وهو مصريٌ معترًا.

كل من: (مفتخرًا، وعزيزًا، ومعترًا) أحوالٌ منصوبةٌ، والعامل فيها الأسماءُ المنسوبةُ: (قرشي، وإسلامي، ومصري).

- مثل: الفعل الجامد: نحو: نعم، وبش، وحبذا، ولا حبذا، وفعل على التعجب، ولا يعمل في الحال من الأفعال الجامدة (ليس وعسى)، وذلك نحو: ما أسرع محمدًا لاعبًا - حبذا محمودٌ شارحًا - نعم المتحدثُ محمودٌ صادقًا - بش المبلغُ سميرًا كاذبًا.

(لاعبًا) حال من المفعول به (محمدًا)، والعامل فيها فعلُ التعجب الجامدُ (أسرع)، و (شارحًا) حال من المخصوص بالمدح (محمود)، والعامل فيها فعلُ المدح (حب)، و(صادقًا) حال من (محمود)، والعامل فيها فعلُ المدح (نعم)، و(كاذبًا) حال من (سميرًا)، والعامل فيها فعلُ الذم (بش).

- الصفة المشتقة الشبيهة بالفعل الجامد: وهي اسمُ التفضيل، حيث يقصرُ عن الصفة المشتقة المتصرفية في عدم قبوله العلامة الدالة على العدد أو النوع مطلقًا، نحو: هو أطولُهم قامةً منتصبًا.

(منتصبًا) حال من الضمير المستتر في (أطول)، والعامل فيها اسمُ التفضيل (أطول).

- ويلحق بالصفات المشتقة غير المتصرفية (مثل وشبه):

فتقول: إنه مثل أخيه محترمًا، وأنت شبهُ عليٍّ ماهرًا، وفلان قائمًا مثله قاعدًا، وفلان قائمًا مثلك قاعدًا. (محترمًا) حال من الضمير الغائب، والعامل

فيها (مثل)، حيث إنها بمعنى (مثل) أو (يمثل)، وكذلك العاملُ في الحالِ (ماهرا) شبه، والعاملُ في الحالين (قائما وقاعدا) مثل ما سبق.

- والمصادر: سواء أكانت صريحة، نحو: تنظيمي الكتبَ مرتبةً. حيث (مرتبة) حال من (الكتب)، والعاملُ فيها المصدرُ الصريحُ (تنظيم). أم مقدرةً بالحرفِ المصدرى والفعل، نحو: أعجبنى نظرتك إليه مقدراً. أي: أن تنظرَ. (مقدراً) حال من كافِ المخاطبِ في المضاف إلى (نظرة)، والعامل فيها المصدر (نظرة).

- اسم الفعل: نحو: نَزَلَ مسرعاً، صَهَ ملتزماً، إليك الكتابُ جديداً، عليك زيداً راكباً. كلٌّ من: (مسرعاً وملتزماً وجديداً وراكباً) حالٌ، والعاملُ فيها أسماءُ الأفعال: (نزال، وصه، وإليك، وعليك).

- ما تضمن معنى الفعل دونَ حروفه، نحو: أسماء الإشارة، وحرف التشبيه (كأن)، وحرف الرجاء (لعل)، وحرف التمني (ليت)، وحروف الجر، والظروف، وحرف النداء، والاستفهام التعظيمي، والتعجب التعظيمي، والتنبية، والتشبيه بدون حروفه.

من ذلك: هذا هو الأولُ فاهماً، كانه الأسدُ إقداماً، لعله صديقاً مصافياً، ليته محمدٌ مقبلاً، الطفلُ فوق الكرسيِّ باكياً، على عند أخيه زائراً، يا ربنا منعماً حققَ آمالنا، يا جارة ما أنت جارةٌ، يا له كريماً.

(فاهماً) حال من (الأول)، والعاملُ فيها اسم الإشارة (هذا).

(إقداماً) حال من ضمير الغائب في (كانه)، والعامل فيها حرف التشبيه (كأن).

(مصافياً) حال من ضمير الغائب اسم (لعل)، والعاملُ فيها حرف الرجاء.

(مقبلاً) حال من اسم (ليت)، والعاملُ فيها حرف التمني.

(باكياً) حال من (الطفل)، أو من الضميرِ في الخبرِ المحذوف، والعاملُ فيها شبه الجملةِ الظرفية (فوق الكرسي). وكذلك (زائراً) حال عاملها الظرف (عند).

(منعماً) حال من المنادى (رب)، والعامل فيها حرفُ النداء (يا).

(جارة) حال من الضمير، والعامل فيها الاستفهام التعظيمي (ما أنت؟).

(كرىما) حالٌ من ضميرِ الغائب، والعامِلُ فيها التعجبُ التعظيمي (يا له).
ومنه قولُ النابغة:

كأنه خارجًا من جنب صفحته سَقُودُ شَرَبٍ نَسَوَهُ عند مُفْتَادٍ^(١)
وكذلك: ها أنا زيدٌ قائمًا عند من جورٌ مجيءَ حرفِ التنبيهِ بدون اسمِ
الإشارة^(٢). إذ الصوابُ الرجوعُ أن تقول: ها أنا ذا زيدٌ قائمًا .
محمد كعلی فاهما - محمد كعلی مُقبِلًا .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾. [هود: ٧٢].

محمد قائمًا كمحمود قاعدًا. حيث (فاهما) حال، عاملها حرف التنبيه،
و(مقبلا) حال، العاملُ فيها التنبيهُ دون حروفه، حيث التقدير: (محمد يشبه عليا
مقبلا).

الحظ العاملُ في الحال (شيخا)، وهو اسمُ الإشارةِ، والعامِلُ في الحالين (قائما
وقاعدا)، وهو حرفُ التنبيه.

- معنى التنبيه والتعريف: فيما إذا قيل: «هو زيدٌ منطلقًا في حاجتك، وأنا
زيدٌ منطلقًا في حاجتك». (منطلقًا) في الموضعين منصوبةٌ على الحالية من الخبرِ
(زيد)، والعامِلُ فيها معنى التنبيه والتعريف. كالإشارةِ في المبهماتِ فيما إذا قلت:
هذا زيدٌ منطلقًا في حاجتك.

(١) السفود: الخديعة التي يشوي بها الكباب، شرب: جمع شارب، مفتاد: المشتوى والمطبخ.

(كأنه) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبني في محل نصب، اسم كان.
(خارجا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (من جنب) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة
بالمخروج. (صفحة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر
بالإضافة. (سفود) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (شرب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره
الكسرة. (نسوه) فعل ماض مبني على الضم المقدر، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، وضمير
الغائب مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع، صفة لسفود، والتقدير: سفود
شرب منسى. (عند) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مفتاد) مضاف إليه مجرور، وعلامة
جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بالنسبان.

(٢) الرضى على الكافية: ٢٠١-٢٠١.

مبنى صاحب الحال

يجب أن يكون مبنى صاحب الحال معرفة، ذلك لأن صاحب الحال محكوم عليه بما فيه معنى الحال، والمحكوم عليه يجب أن يكون معرفة حتى يفيد في المعنى العام؛ لأن الحكم على النكرة لا يفيد غالباً^(١).

ولقد ذكرنا أن الحال بمشابة الخبر للمبتدأ الذي هو بمثابة صاحب الحال، والمبتدأ يكون معرفة لاداء معنى المعلوماتية لدى طرفي الحديث، وكى يبنى عليه معنى الإسناد، إسناد الخبر إليه، فالإسناد إلى مجهول أو الإخبار عنه لا يفيد؛ لذا وجب أن يكون معرفة، أو ما فيه معنى المعرفة، كأن يكون نكرة متخصصة. وتخصص النكرة إما عن طريق إفادتها العموم والشمول، وإما عن طريق تخصيص معناها بتضييق إبهامها معنوياً.

مواضع مجيء الحال من النكرة

لا يكون صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ يجعلها قريئة من المعرفة، وهو في ذلك بمثابة المبتدأ نكرة حيث يحتاج إلى مسوغ، إما أن يخصصه ويحدده فلا يجعله في مجمل المبهمات، وإما أن يجعله يفيد العموم والشمول بالمعنى أو بالنفي المطلق.

ومسوغات مجيء صاحب الحال نكرة هي:

١- تقدم الحال على صاحبها لفظاً:

فالتقدم يفيد معنى التخصيص والاهتمام، وهو مسوغ لتقريب النكرة من المعرفة، ومثاله قول كثير عزة:

لَيْتَ مَوْحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ^(٢)

ف (موحشاً) حال من (طلل)، وهو نكرة، إلا أنه لما تقدمت الحال على صاحبها جاز أن يكون نكرة.

(١) ينظر: شرح التصريح ١- ٣٧٥.

(٢) (ليت) اللام حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، مية: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (طلل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يلوح) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر =

ومنه قولُ الشاعر:

وما لامَ نفسَ مثلَها لى لائمٌ ولا سدُّ فقرى مثلُ ما ملكت يدي^(١)

حيث نصبت (مثل) على الحالية من النكرة (لائم)، ذلك لأن الحال تقدمت عليها.

ومنه ما ذكره سيويه من قول الشاعر:

وبالجسم منى يئناً لو علمته شحوبٌ وإن تستشهدى العينَ تشهد^(٢)

(يئناً) حال من النكرة (شحوب)، والمسوَّغُ تقدمُ الحال على صاحبها.

ومنه أن تقول: فيها قائماً رجلاً.

= تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل رفع، نمت لظلل. (كأنه) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير القائب مبني في محل نصب، اسم (كان). (خلل) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية المنسوخة (كأنه خلل) في محل نصب، حال من الضمير المستتر في (يلوح).
(١) المساعد ٢-١٩ / شرح ابن عقيل ٢-٢٥٧.

(نفس) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير المتكلم، والياء ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (لى) جار ومجرور مبنيان، وبقية الجملة في محل نصب، حال من لائم، تقدمت الصفة على الموصوف النكرة فأصبحت حالا. (لائم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (فقرى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المتكلم في محل جر بالإضافة. (مثل) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (ملكنت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني لا محل له من الإعراب. (يدي) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم في محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٢) الكتاب ٢-١٢٣ / شرح ابن النازم ٣١٩ / المساعد ٢-١٩ / ابن عقيل ٢-٢٢٥.

(بالجسم) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (لو) حرف شرط غير جازم مبني، لا محل له من الإعراب. (علمت) فعل الشرط ماض مبني على السكون، وتاء للخاطبة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير القائب مبني في محل نصب، مفعول به: وجملة جواب الشرط محذوفة، والتفسير: لو علمته لأفقدتني. ويجوز أن تجعل (لو) حرفاً للتمني لا محل له من الإعراب، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وعندئذ لا يحتاج (لو) إلى جواب. (للوار) استثنائية لا محل لها من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم، مبني لا محل له من الإعراب. (تستشهدى) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (العين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تشهد) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هي).

ومن النحاة من يرى وجوب تقدم الحال - حيثئذ - لأنها لو تأخرت لالتبست بالصفة^(١).

ومنه قول ذى الرمة:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظْلَةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعَيُونُ الْجَاذِرُ^(٢)

أراد: (ظباء مستظلة)، فلما تقدمت الصفة (مستظلة) على الموصوف النكرة (ظباء) نُصِبَتْ على الحالية.

ب - أن يتخصص صاحب الحال النكرة، إما:

١- إما بوصف:

كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. بنصب (مصدقاً) في قراءة ابن أبي عبلة، وكما هو في مصحف أبي^(٣)، وهو حال من (كتاب)، وجاز مجيء الحال من صاحبها النكرة حيث تخصصت بالصفة شبه الجملة (من عند الله)، و (مصدق) بالرفع صفة ثانية لكتاب.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١-٣٣٩/ الإيضاح في شرح المفصل ١-٢٤٢/ شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠-١.

(٢) الكتاب ٢-١٢٣/ شرح المفصل ٢-٦٤.

(تحت) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (العوالي) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (في القنا) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة تؤكد لشبه الجملة السابقة، أو في محل نصب، حال من العوالي. (مستظلة) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهي حال من ظباء. (ظباء) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أعارتها) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائية مبني في محل نصب، مفعول به أول. (العيون) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الجاذِر) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الفعلية (أعارتها العيون الجاذِر) في محل رفع، نعت للظباء.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١-٢٤٦/ إملأ ما من به الرحمن ١-٥٠/ الجامع لأحكام القرآن ٢-٢٦٦/ تفسير التخر الرأى: ٣-١٦٣/ الكشف ١-٦٤/ للحرر الوجيز ١-٣٨٩/ اليبضوى ١-٧٥/ الدر المصون ١-٢٩٧.

ومنه قولُ الشاعر:

نَجَّيْتُ يَا رَبُّ نوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فلكٍ مَآخِرٍ فِي الْيَمِّ مُشْحُونًا
حيث نصب (مشحونا) على الحالية من النكرة (فلك)، وهي مختصة بالصفة (ماخر)، فلما وُصِفَتْ قُرِبَتْ من المعرفة.
ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء ٥].

٢ - وإما بإضافة إلى نكرة:

كما هو في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رِوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت ١٠].

العامةُ على نصب (سواء)، إما على الحالية من ضمير الغائبة في (فيها)، أو في (أقواتها)، وهو عائد على الأرض في الآية السابقة.

وإما على الحالية من (أربعة)، وهي نكرةٌ تخصصت بإضافة إلى (أيام)، فالأيامُ الأربعةُ مستوية للسائلين، لا زيدٌ ولا نقص، ويقوَّى الرأي الأخيرُ قراءةً سواءٍ بالجر، فتكون صفةً لأربعة أيام^(١).

٣ - وإما بإعمال صاحب الحال النكرة فيما بعده:

قد يكون تخصيصُ النكرة ناشئا من ذكرِ معمولِها بعدها؛ لأن المعمولَ يحددُ الجهةَ المعنويةَ للعاملِ الاسمِ النكرة، فيخصصه ويقربه من المعرفة، كأن تقول: عَجِبْتُ مِنْ طَالِبِ الْامْتِحَانِ مُتَكَاسِلًا، بنصب (متكاسلا) على الحالية من (طالب) وهي نكرةٌ، لكنها تخصصت بذكرِ معمولِها (الامتحان)، حيث حددَ جَهِتَهَا المعنويةَ.

(١) ينظر: الكشف ٢-٣٢٦/ البيان في غريب إعراب القرآن ٢-٣٢٧/ الدر المصون ٦-٥٧.

وفي (سواء) قراءة بالرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هي سواء للسائلين.

وتوجه قراءة النصب كذلك على أن (سواء) مصدر لفعل محذوف، والتقدير: تستوى استواءً.

ومثل ذلك: أعجبت بمقبلٍ على الخير مخلصاً، وله عشرون جنيهاً كاملةً.

٤- وإما باسم التفضيل المقرون بحرف الجر (من):

قد يكون تخصصُ النكرة باستخدام اسم التفضيل المقرون بحرف الجر (من)، حيث إن التفضيل يحتاج إلى مفضل، ومفضلٍ عليه، فإذا كان أحدهما نكرةً، والآخر معرفةً، فإن النكرة تتخصص بمقارنتها بالمعرفة بوساطة معنى التفضيل، فإذا قلت: أعجبتُ بخيرٍ من عليٍّ مجيباً، فإن النكرة (خير) قد تخصصت بتفضيلها على المعرفة في حال كون صاحب النكرة مجيباً، فجاز مجيء الحال من النكرة - حيثئذ - لأنها تخصصت.

٥- وإما بعطف المعرفة على النكرة، وهما صاحبا الحال:

يتخصص صاحب الحال النكرة إذا عطف عليه صاحب الحال نفسه المعرفة؛ لأن المعطوف والمعطوفَ عليه يشتركان في جهاتٍ معنويةٍ واحدة، فإذا قصر أحدهما في جهة التنكير، فإن الآخر يقويه إذا كان معرفةً، فإذا قلت: جاء أصدقاءُ وأحمدُ راكبين، فإن صاحب الحال (أصدقاء)، وهو نكرة، يتخصص بعطف صاحب الحال - نفسها - المعرفة (أحمد) عليه، فهما - أي: النكرة والمعرفة - يشتركان في أنهما - معا - صاحبُ الحال (راكبين)، فجاز أن تأتى الحال من النكرة - حيثئذ -

ومن الأمثلة: هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقين، وهؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقين.

ج - أن يسبق صاحب الحال النكرة بنفى أو نهى:

إذا سبق صاحب الحال النكرة بنفى أو نهى فإنه يتخصص، ويصبح قريباً من المعرفة، ذلك لأن النفى أو النهى مع النكرة يفيد معنى الشمول والعموم، وهو معنى يدل على الاستغراق، والاستغراق بمثابة التحديد.

ففى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، فإن الجملة (ولها كتاب معلوم) فى محل نصبٍ على الحالية من (قرية)، وصاحب الحال نكرة تخصصت بسبقها بالنفى بواسطة الحرف (ما)، فأعطى معها معنى الاستغراق، ولذلك فقد سبقت النكرة بـ (من) الاستغرافية.

ويعتدل لوقوع صاحب الحال نكرة بعد النفي بقول الراجز:

ما حُمَّ من موتٍ حمىً واقياً ولا ترى من أحدٍ باقياً^(١)

حيث نصب (واقياً) على الحالية من (حمى) وهو نكرة، لكنها سبقت بالنفي (ما)، ففربت من المعرفة، حيث شمل معناها الاستغراق والشمول.

وإذا احتسبنا (ترى) بصريّة فإن (باقياً) تكونُ حالاً من النكرة (أحد)، وقد شملت الاستغراق والشمول، حيث سبقت بأداة النفي (لا)، كما أنها سبقت بحرف الجر الاستغراقي (من).

ومن مجيء الحال من صاحبها النكرة قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، حيث إن الجملة الاسمية (لها منذرُونَ) في محل نصب على الحالية من النكرة (قرية)، وقد سوغ مجيء صاحب الحال نكرة في هذا الموضع سبقه بحرف النفي (ما).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الانعام ٥٩]، حيث الجملة الفعلية (يعلمها) في محل نصب على الحالية من النكرة (ورقة)، وتلاحظ سبق صاحب الحال بحرف النفي (ما) وحرف الاستغراق الزائد (من).

ومثال النكرة التي سبقت بنهى، فتخصصت، ففربت من المعرفة، فصَحَّتْ صاحباً للحال قول قطري بن الفجاءة، وينسب للطرماح:

لا يركَنَنَّ أحدٌ إلى الإحجام يومَ الوغَى متخَوِّفاً لحمام^(٢)

(١) (حم) فعل ماضٍ مبني على الفتح مبني للمجهول. (من موت) شبه جملة متعلقة بـ (واقياً)، (حمى) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب، (ترى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله مستتر تقديره: أنت. قد تحسب ترى بصريّة فتحتاج إلى مفعول واحد، وقد تحسب عليّة فتحتاج إلى مفعولين. (من) حرف جر زائد مبني، لا محل له من الإعراب. (أحد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (باقياً) منصوب على الحالية من أحد حيث ترى بصريّة، أو منصوب على أنه مفعول به ثانٍ ل ترى العلمية.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢١٢-٢/١٨-٢/١٨، شرح ابن النظم ٣٢٠/ شرح التمرغ ٢/٣٧٧-٣/٣٧٧، معجم الشواهد العربية ١-٣٧٦.

حيث (متخوفاً) حالٌ من (أحد)، وهو نكرةٌ تخصصت بالنهي السابق عليها (لا)، فأصبح معناها فيه الاستفراقُ والشمولُ مما يقربها إلى المعرفة.

ومنه كذلك: «لا يبيح امرؤٌ على امرئٍ مستهلاً»، حيث (مستهلاً) حالٌ من الفاعلِ النكرةِ (امرؤ)، وهو مسبوقٌ بـ (لا) الناهية، فأصبح معناه فيه استفراقٌ وشمول، فيكون قريباً من المعرفة.

د - أن يسبقَ صاحبُ الحالِ النكرةُ باستفهام:

إذا سبقت النكرةُ باستفهامٍ جاز أن تكونَ صاحبةً للحال، ذلك لأن النكرةَ - حيثُ - تلبس معنى الاستفراقِ أو الشمول، ولذلك فإنها غالباً تسبقُ في هذا الموضعِ بـ (من) الاستفراقية، فنقول: هل يوجدُ أحدٌ فاهماً؟ وهل يوجدُ من أحدٍ فاهماً؟^(١). وكلمة (أحد) في الموضعين تعني: (أى أحد)، وهذا يؤدي معنى الاستفراقِ والشمول، ذلك لأن السؤالَ ليس مخصصاً بـ (معيّن)، ولا بواحدٍ منهم، وإنما يشملُ كلَّ الأفرادِ الموجودين، والسؤالُ عن حالِ كونِ أيٍّ منهم فاهماً، و (فاهماً) في كلا الموضعين حالٌ منصوب.

ويعملون لذلك بقول الطائي:

يا صاح هل حُسمٌ عيشٌ باقياً فترى
لنفسك العذرَ في إبعادها الأمل^(٢)

= (لا) حرف نهى مبني، لا محل له من الإعراب. (يركن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، في محل جزم، ونون التوكيد حرف مبني لا محل له من الإعراب. (أحد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى الإحجام) شبه الجملة متعلقة بـ (يركن). (يوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق بـ (يركن). (الوغي) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (لحمام) شبه جملة متعلقة بالخوف.

(١) من الأمثلة التي تسبق فيها النكرة باستفهامٍ ويستحب سبق النكرة بحرف الاستفراق (من) أن تقول: هل من إله غير الله؟ هل من خالق غير الله؟...

(٢) (ها) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (صاح) منادى مبني على الضم المقدّر، فتقديره: يا صاحب. (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (حسم) فعل ماضٍ مبني على الفتح مبني للمجهول. (عيش) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (باقياً) حال منصوبة من عيش، وعلامة نصبها الفتحة. (فترى) الفاء حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، ترى: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر مبتدأ =

حيث (باقيا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وصاحب الحال النكرة (عيش) وهو نائب فاعل، وهو نكرة سُبِقَتْ بحرف الاستفهام (هل)، فقرب الاستفهام النكرة من المعرفة، لأنه جعلها تعنى الاستغراق والشمول.

هـ - أن تكون جملة الحال مصدرةً بـ (واو):

يذكر بعض النحاة أن جملة الحال إذا كانت مصدرةً بـ (واو) الابتداء أو (واو) الحال فإن صاحبها يجوز أن يكون نكرة، ويقيد النحاة الحاجة إلى ذلك في الإيجاب لا النفي، ذلك لأن النفي مسوغٌ لمجيء الحال من النكرة، لكنه لا مانع من وجود مسوغين في الجملة الواحدة.

يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾^(١). [البقرة ٢٥٩]. حيث الجملة الاسمية (هى خاوية) المكونة من المبتدأ (هى)، والخبر (خاوية)، جملةً فى محل نصب على الحالية، وصاحب الحال (قرية)، وهو نكرة، ذلك لأن جملة الحال مصدرةً بـ (واو) الحال أو الابتداء.

■ محذوف، والتقدير: فانت ترى. وهى جواب الاستفهام: هل حم عيش. (لنفسك) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالروية. (المدرك) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (فى) إيمادها) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالعذر. (الأملا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة والالف للإطلاق.

(١) فى قوله تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ عدة أوجه إعرابية:

أحدها: ما ذكر فى أعلى الصفحة.

ثانيها: أنها فى موضع جر، تمت لقرية، والواو لإلصاق الصفة بالموصوف، أو لشبهها بالجملة الحالية. (على عروشها) متعلقة بخاوية.

ثالثها: (على عروشها) بدل من (على قرية) فى محل نصب، وتكون جملة (وهى خاوية) اعتراضية، أو حالية. والتقدير: على قرية على عروشها.

رابعها: (على عروشها) صفة لقرية، والتقدير: على قرية ساقطة على عروشها.

خامسها: أن تكون جملة (وهى خاوية) حالا من العروش، أو حالا من المضاف إليه: فى عروشها، والآخر ضعيف مع جواره. ينظر: الإملاء ١-١٠٩ / الدر المصون ١-٦٢٢.

سادسها: أن تكون حالا من فاعل (مر).

ومنه قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّةٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾. [البقرة: ٢١٦] (١).

حيث كلٌّ من جملتي (هو خير لكم، هو شر لكم) في محل نصب على الحالية من النكرة (شيئا) في الموضعين، ذلك لأن كلا منهما صُدرَ بواوِ الابتداءِ أو واوِ الحالِ. ومثل ذلك أن تقول: خرجت عجوزٌ من دارها وهي تهزل، فالجملة الاسمية (وهي تهزل) حالٌ من النكرة (عجوز)، وقد جاز ذلك حيث صدرت جملة الحال بالواو، أما شبه الجملة (من دارها) فهي متعلقة بالخروج.

وقول الشاعر - وينسب إلى قيس بن ذريح:

مضى زمنٌ والناسُ يستشفِعُونَ بي فهل لي إلى لَيْلى الغداة شفيحٌ (٢)

(١) يرى ابن جنى والزمخشري أن كلا من جملتي: (وهو خير لكم)، و(هو شر لكم) في محل نصب على الصفة من (شيئا)، وذكرت الواو في صدر الجملة لأن صورتها صورة الحال، فكما تدخل الواو عليها وهي حالية، تدخل عليها وهي صفة، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، لكن النحاة يردون ذلك. ينظر: الكشاف ٥١١-١ / إملأ ما من به الرحمن ٩٢-١ / الدر المصون ٥٧٦-١، ٥٧٧.

(القتال) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (عليكم) شبه جملة متعلقة بالكتابة.

(وهو كره لكم) الواو ابتدائية أو حالية حرف مبني، لا محل له من الإعراب، ضمير الغائب مبني في محل رفع، مبتدأ، (كره) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب، حال من القتال. (لكم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل رفع، نعت لكره.

(٢) ينظر: المساعد ١٩-٢ / مغنى اللبيب ٤٣٢-٢.

(مضى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر. (زمن) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والناس) الواو للابتداء أو للحال، حرف مبني، لا محل له من الإعراب، الناس مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يستشفعون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ (الناس)، والجملة الاسمية (والناس يستشفعون) في محل نصب حال، (بي) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالفعل (يستشفع). (الفاء) تعقيب لا محل لها من الإعراب. (هل) حرف استفهام مبني لا محل له من الإعراب. (لي) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم، أو في محل نصب، حال، (إلى ليلي) جار ومجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة، حيث منه من الصرف، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم، أو في محل نصب حال. (الغداة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بشفيح. (شفيح) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

الجملة الاسمية المصدرة بالواو (والناس يستشفعون) فى محل نصب على الحالية من (ومن)، وهو نكرة، وجاز أن تكون النكرة صاحبة الحال فى هذا الموضع لتصدر جملة الحال بالواو.

و - قد تأتى الحال من صاحبها النكرة بلا مسوغ:

من الأمثلة التى ذكرها النحاة لمجئ الحال من النكرة بلا مسوغ من المسوغات السابقة قولهم: «عليه مائة بيضا»^(١). حيث (بيضا) حال من (مائة) وهى نكرة، وليس فيها مسوغ مما سبق.

لكننا نجد أن من النحاة من يجعل المسوغ مثيلاً للمسوغ بالابتداء بالنكرة فى هذا الموضع، حيث المبتدأ؛ النكرة (مائة)، وخبره شبه الجملة المتقدمة (عليه)، وجاز الابتداء بالنكرة، لأنه تقدم عليها الخبر شبه الجملة فتخصصت.

كما أننا نجد أن من النحاة من يجعل (بيضا) فى هذا الموضع تمييزاً للنكرة (مائة)^(٢)، ولكن الجمهور يرد عليهم بأن تمييز (مائة) لا يكون إلا مفرداً مجزوراً، و (بيضا) جمع منصوب.

وفى الأثر: عن عائشة زوج النبی - ﷺ - أنها قالت: «صلى رسولُ الله - ﷺ - وهو شاك، فصلى جالساً، وصلى وراءه قومٌ قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا...»^(٣). حيث (قياماً) انتصبت على الحالية من النكرة (قوم) بلا وجود مسوغ مما ذكر سابقاً، وإن كان الأثر مروياً بالمعنى فهو واقع لغوى.

ملحوظة:

صاحب الحال يرتبط بحدث فى الجملة الأساس، ثم تأتى الحال التى تتضمنه لتربطه بحدث آخر غير الحدث الأول، وتكون علاقته بكل حدث من الحدثين علاقة منفصلة عن الآخر، فإذا عرفنا أن العلاقة بين أجزاء الجملة؛ مهما كانت

(١) ينظر: الكتاب ٢ - ١٢٢ / شرح التصريح: ١ - ٣٧٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ - ١٥٩.

(٣) الموطأ ١ - ١٣٥ باب (صلاة الإمام وهو جالس).

هذه الأجزاء أساساً في الركنين أم فضلات، إنما هي علاقةٌ معنويةٌ، فإن الحال قد تغيرُ معنى صاحبها بالنسبة للأحداث التي يرتبط بها في الجملة، وقد لا تغيره. فإذا قلت: جئتُكَ راكباً، فإن راكباً حالٌ من الفاعل ضمير المتكلم في (جئت)، وتلاحظ أن صاحب الحال فاعلٌ في الأساس، وفاعلٌ في الحال.

وإذا قلت: شاهدت الشجرةَ مشدبةً، فإن صاحب الحال في الأساس وفي الحال مفعولٌ به.

أما إذا قلت: جئتُكَ مجبراً مضطراً، فإن صاحب الحال فاعلٌ في الأساس، ومفعولٌ به في الحال؛ حيث إنه نائبُ فاعلٍ.

وقولك: أكلت التفاحةَ ناضجةً، يجعل صاحب الحال مفعولاً به في الأساس، وفاعلاً في اللفظ في الحال، وإن كان مفعولاً به في المعنى في الحال. لكن ذلك يتضح في اللفظ والمعنى في القول: عاقبتُ الطفلَ عابثاً. وفي يسرٍ يمكن لك أن تدركَ هذه الفكرةَ.

الصور التي تأتي عليها الحال

ترد الحال في الجملة العربية على عدة صور، حيث تكون اسماً، وجملةً، وشبه جملةً.

أولاً: الحال اسماً

تأتي الحال في صورة الاسم قسمًا من أقسام الكلمة على عدة مبانٍ، تجمع بين الاشتقاق والجمود.

١- الحال اسمًا مشتقًا:

البنى الأمثل - صيغيا - للحال أن تأتي في صورة الصفة المشتقة، ذلك لأنها صفةٌ لصاحبها أثناء إحداث حدث ما، وهذا المفهوم يكون من خلال الصفات المشتقة؛ لأنها تدلُّ على صفةٍ وصاحبها، فتكون الحال قد دلت على صاحبها ووصفه، ولذلك فإنه يُفترض وجود ضمير كامن في الصفة المشتقة يعود على ما تعود عليه، ويتطابق معه في العدد والنوع.

فإذا قلت: هي الدارُ التي خرجا منها هاريين، ثم عاداً إليها آمين، فإن الحالين: (هاريين، وآمين) يصفان ألف الاثنين في كل من: (خرجاً، وعاداً) أثناء إحداث الحدثين: (الخروج والعودة)، وتلاحظ المطابقة بين الحالِ وألفِ الاثنين في التذكيرِ والثنيةِ.

ويمكن لك أن تلاحظَ الحالَ الصفةَ المشتقةَ في كلِّ من:

تبادلنا الرسائلَ متفاهمين. (متفاهمين) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الياءُ لأنها جمعُ مذكرٍ سالمٍ، وصاحبُها ضميرُ المتكلمينِ الفاعلِ (نا).

استلمنا الكتابَ جديداً. (جديداً) حال من (الكتاب).

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. (ضعيفاً) حال من نائبِ الفاعلِ (الإنسان).

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]. (لاعين) حال من ضميرِ المتكلمينِ الفاعلِ (نا).

ب - الحال اسمًا جامدًا:

مجيءُ الحالِ صفةً مشتقةً ليس لازماً، وإنما هو غالبٌ فيها، ذلك لأن الحالَ قد تأتي اسمًا جامدًا، وحيثُ فإن النحاةَ يحصرون المواضعَ التي تأتي فيها على هذا الجمود؛ لأنه مخالفٌ لما نجيءُ عليه على الأصلِ، وهو الاشتقاقُ.

والجمودُ في مبنی الحال قد يكون بسببِ المصدريةِ أو غيرها.

١- الحال مصدرًا:

يعترضُ جمهورُ النحاةِ على أن تأتيَ الحالُ مصدرًا؛ لأنها يجب أن تتحدَّ مع صاحبِها في المعنى، وهم يحصرون المصادرَ التي وردتْ أحوالاً، سواءً أكانت:

- نكرةً، نحو: قتلته صبراً، ولقيته فجأةً ومفاجأةً، وكفاحاً، ومكافحةً، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهةً، وأتيته ركضاً، وعدواً، ومشيًا، وأخذت ذلك عنه سماعاً أو سمعاً.

- أم كانت معرفة، نحو: أرسلها العراك، مررت بهم الجمعاء الفقير، وطلبت جهذك، آمنت بالله وحده. وهم يؤوكون هذه المصادر:

إما بالوصف المشتق، فيكون التقدير: قتلته صابراً، وأتيته رآكضاً، وعادياً، وماشياً... إلخ.

وإما على حذف مضاف، فيكون التقدير: قتلته ذاً صبر، وأتيته ذاً ركض، وذاً عدو، وذاً مشي.... إلخ.

وإما على احتسابها مفعولاً مطلقاً لفعلٍ محذوف، وهو الحال، فيكون التقدير: قتلته أصبر صبراً، وأتيته أركض ركضاً، وأعدو عدواً، وأمشي مشياً... إلخ.

وأكثر النحاة يذهبون إلى أن هذه المصادر موضوعة بمعنى الحال، فيكون معنى: جاء زيد مشياً، أى: ماشياً.

وهم يختلفون فيما بينهم بين كونها سماعية أو قياسية، ويذهب المبرد إلى أنها قياسية بشرط دلالة الفعل على الحال. أما جمهور النحاة وعلى رأسهم سيويه فإنهم يذهبون إلى كونها سماعية.

ولم يقر جمهور النحاة القياس على ما سبق من مجيء المصدر حالاً إلا فى ثلاثة مواضع، وهى:

أولها: المصدر الواقع بعد خبر معرف بالالف واللام الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علماً، هو العاقل أدباً ونبلًا. المصدر (علماً) وقع بعد الخبر (الرجل)، وهو معرف بالالف واللام، ودال على الكمال، أى: معنى الرجولة الكاملة، وتلمس ذلك فى المصدر (أدباً) المذكور بعد الخبر المعرفة بالالف واللام الدالة على كمال الصفة (العاقل). ويكون التقدير: أنت الرجل فى حال علم، وهو العاقل فى حال أدب ونبل.

ثانيها: المصدر الواقع بعد خبر يشبه به مبتدأه، نحو: أنت عترة شجاعة، حافظ زهير شعراً، إنه حاتم كرمًا. فانت تلحظ أن ضمير المخاطب (أنت) مشبه

بعترةً فى معنى الشجاعة، فوقع المصدرُ المنصوبُ بعد خيرٍ مشبه به المبتدأ، فيكون المصدرُ حالاً، ويكون التقدير: أنت تشبهُ عترةً فى حالِ كونِكَ شجاعاً، أى: فى حالِ الشجاعةِ.

يتضح ذلك فى تشبيه حافظٍ بزهير حالِ كونه شاعراً، أى: فى حالِ شعرٍ، وهو مشبه بحاتم فى حالِ الكرمِ.

ثالثها: ما وقع بعدَ (أما) نكرةً فاصلاً بينها وبين فاءِ الجزاءِ والجوابِ الملازمةِ لها. نحو: أما علما فعالم، وأما العلمَ فعالمٌ. يقال فيما إذا وُصفَ إنسانٌ بالعلم، فيقال هذا لإرادة أنه: مهما يُذكرُ إنسانٌ فى حالِ علمِ فالذى ذُكرَ عالمٌ. وكأنه يُنكر ما وُصف به من غيرِ العلم.

وللعرب فى المصدرِ الواقع بعد (أما) التفصيلية فى هذا التركيبِ استعمالاتٌ: - إذا كان معرفةً فإن بنى تميم يوجبون الرفعَ، والحجازيون يجيزون فيه النصبَ والرفعَ.

أما إذا كان نكرةً فإن التميميينَ يجيزون فيه النصبَ والرفعَ، ويوجب الحجازيونَ نصبه.

ولللنحاةِ فيه أوجهٌ إعرابيةٌ:

إذا كان معرفةً منصوبةً فإنه يعرب مفعولاً لأجله عند سيبويه، ومن النحاةِ من ينصبه على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، ويكون التقديرُ: مهما تذكّرِ العلمَ فعالمٌ. أما الاخفشُ فإنه يجعل نصبه على المصدريةِ بما بعد الفاء، ويكون التقديرُ: مهما يكن من شيء فهو عالم العلم. ويكون مصدرًا مؤكدًا^(١).

أما إذا كان نكرةً منصوبةً فإن سيبويه يقرر نصبه على الحالية، ويكون الناصبُ: إما فعلٌ الشرط المحذوفُ، والتقدير: مهما يذكرُ إنسان فى حالِ علم... وإما أن يكونَ الناصبُ ما بعد الفاء، فتكون حالاً مؤكدةً.

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ٣١٧.

أما الأخفش فإنه ينصبه على المصدرية كما ذكر في المصدر المعرفة.

لكننا نذهب إلى أن الحال تكونُ مصدرًا مطلقًا في المعنى الذي تكونُ فيه مبيّنة لهيئة الحدث. ذلك أن المصدر حدث، والفعل يتضمنُ الحديثة إلى جانب رميها، وإن ما يبينُ هيئة الحدث يكونُ حدثًا مثله، وهو المصدر، نحو: قتلته على هذا القول جهارًا غير ختل، وعلانية غير سر، لقد مات عطشًا...

فإذا استحضرنا الفكرة التي أقرَرناها سابقًا -وهي أن الحال وصفٌ لصاحبها وإخبارٌ عنه- جاز لنا ذلك مع هذه الأحوال البنية من المصادر، وهي مبيّنة لهيئة الحدث، كما إذا حوّلنا الحال السابقة إلى ما هو معهودٌ من الخبر أو الصفة قلنا: القتلُ جهارٌ غير ختل، وعلانية غير سر، الموتُ عطشٌ، ونقول: القتلُ الجهارُ... الموتُ العطشُ.

نقرأ عند السهيلي: «وإذا قلت: جاء زيدٌ مشيًا؛ عملَ فيه أيضًا لا من حيث كان صفةً لزيد، فإنه لا ضميرَ فيه يعودُ على زيد، ولكن من حيث كان صفةً للمصدر الذي هو المحيى، فيعملُ فيه (جاء) كما يعملُ في المصدر»^(١).

وإن كانت فكرة العملِ النحوي هي الدافعة إلى ما لحظه السهيلي من إعمال الفعل (جاء) في الحال المصدر (مشيًا)، فإنه ربط بين المصدر المذكور في الفعل العامل وبين الحال المصدر و الوصفية، بما يدلُّ على فكرة كون الحال صفةً لما وضعت له، ويجب أن تتضمن ما هو مثله، فإذا بيّنا هيئة المصدر الكامن في الفعل فإنه يكونُ عن طريق المصدر؛ لهذا صحت المصادرُ أحوالاً على الإطلاق، وعندها لا نحتاج إلى تقديرٍ ضميرٍ في الحال، أو تضمينها له؛ لأنها تكونُ مساوية في البنى لصاحبها، أي: حدث الحدث.

وعندما أراد السهيلي أن يبين مفهوم الحال قال: «ونعني بالحال صفة الفاعل التي فيها ضميره، أو صفة المفعول، أو صفة المصدر الذي عمل فيها؛ لأن الصفة هي الموصوف من حيث كان فيها الضمير الذي هو الموصوف»^(٢). فجعل الحال من المصدر قسيما للحال من الفاعل والمفعول.

(٢) نتائج الفكر ٣٩٤.

(١) نتائج الفكر ٣٩٥/ وينظر: شرح القمولى: ١-٢٠١.

كما أنبّه إلى أن الحال تكونُ مصدرًا إذا كانت نوعًا للفعل، أو ضربًا من ضروبه. كما ذكر سابقا مما هو مسموعٌ، أو يكون معناه المؤول من نوع الفعل.

جعل سيويه مجيء الحال من المصدر سماعية، لا يجوز القياسُ عليها، لكن المبرد أجار القياسَ عليها في كلِّ ما كان الفعلُ دالا عليه، أى: إذا ما كانت الحال نوعًا للفعل، أو ضربًا من ضروبه، فيجوز: أتاناً زيدٌ سرعةً، أى: سريعًا، وأتاناً بطئًا، أى: مبطنًا^(١).

٢ - الحال اسماً جامداً غير مصدر:

تأتى الحالُ فى مبنى الاسم الجامد غير المصدر فى مواضع^(٢):

أولها: أن يتضمن معناها التشبيه:

وذلك بأن يكون المقصودُ بها فى الجملة تشبيهَ صاحبها بها، وكأنه المشبهُ، وهى المشبه به. مثل: كَرَّ زيدٌ أسداً. (أسداً) حالٌ من (زيد)، وتلمس تشبيهاً، حيث زيدٌ مشبه، و(أسداً) مشبه به، والتقدير: كَرَّ زيدٌ كالأسد، وهم يؤولونه بشجاع، والتقدير: كَرَّ زيدٌ شجاعاً.

مثل ذلك: بَدَتْ الجاريةُ قمراً، وتثَنَّتْ غُصْنًا، تبدؤ رجلاً فى تصرفاتك، ومنه قولُ الشاعر:

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ وفاحت عَنبرًا ورنت غزالا

ومنه قوله -عليه السلام-: «وأحياناً يتمثل لى الملك رجلاً».

فكلٌّ من: «قمرا، وغصنا، ورجلا، وقمرا، وخوط، وعنبرا، وغزالا، ورجلا» حالٌ، وهى أسماء جامدةٌ غيرُ مضارَر، وكلُّها تلمسُ فيها تشبيهَ صاحبها بها، وأصحابُ هذه الأحوالِ على التوالى: «الجاريةُ، هى، أنت، هى، هى، هى، الملك».

(١) ينظر: الكتاب: ١- ٣٧٠ / المتضبط ٢- ٢٣٤، ٢٦٩، ٤- ٣١٢ / النجدة والذكرة ١/ ٢٩٩.

(٢) ينظر فى ذلك: التسهيل ١٠٨ / نتائج الفكر ٤٠٢ / الإيضاح فى شرح الفصل ١- ٣٣٨ / شرح التصريح:

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَا بُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَامٌ وَأَمْرُوهُ بَضَاعَةٌ﴾ [يوسف: ١٩]، مِنْ أَوْجِهٍ نَصَبَ (بضاعة) الْحَالِيَّةُ، وَالْبَضَاعَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْمَالِ تُعَدُّ لِلتَّجَارَةِ مِنْ بَضَعَتْ^(١)، فَهُوَ اسْمٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُصَدَّرٍ، وَفِي قَوْلِ أَبِي حَيَّانٍ: وَانْتَصَبَ (بضاعة) عَلَى الْحَالِ، أَيْ: مُتَجَرِّدًا لَهُمْ وَمَكْسَبًا^(٢)، مَا يُوحِي بِأَنَّهُ حَالٌ تَزُولُ بِالمَشْتَقِ، وَأَرَى أَنْ فِيهَا تَشْبِيهًا، حَيْثُ جَعَلَ يَوْسُفُ كَقِطْعَةٍ مِنَ الْمَالِ تُعَدُّ لِلْبَضَاعَةِ، أَوْ: كَالْبَضَاعَةِ، وَفِي نَصَبِ بَضَاعَةٍ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الثَّانِيَةِ، عَلَى أَنْ يَتَضَمَّنَ الْفِعْلُ (أَسْرُوهُ) مَعْنَى: صَيَّرُوهُ.

كَمَا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ هَٰذَا الْقِسْمِ الْمَثَلُ الْمَأْثُورُ: وَقَعَ الْمَصْطَرَعَانِ عَدْلَىٰ غَيْرُ، فَعَدْلَىٰ مَثْنَى (عَدَل)، وَهُوَ اسْمٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُصَدَّرٍ، وَيَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِيَّةِ بِتَقْدِيرِ مِضَافٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: مِصْطَحِيَّيْنِ اصْطَحَابَ عَدْلَى حِمَارٍ حِينَ سَقَوْهُمَا^(٣). وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَمَا بَالُنَا أَمْسَ أَسَدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَجْفِ^(٤)

حَيْثُ (أَسَدُ وَشَاءَ) مَنْصُوبَانِ عَلَى الْحَالِيَّةِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي (بَالُنَا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَمَا بَالُنَا أَمْسَ شَجْعَاءً، وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ جِنَاءً، وَتَلَمَسَ فِي الْحَالِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، حَيْثُ التَّقْدِيرُ: مَا بَالُنَا كَأَسَدٍ، وَكَشَاءٍ.

ثَانِيهَا: أَنْ يَدُلَّ مَعْنَاهَا عَلَى تَقْسِيمِ:

مِثْلُهُ: أَقْسَمُ عَلَيْهِمُ الْمَالَ أَثْلَاثًا، أَوْ: أَخْمَاسًا فَ(أَثْلَاثًا) حَالٌ مِنَ الْمَالِ، وَهُوَ جَمْعُ (ثَلَاثٍ)، وَهُوَ اسْمٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُصَدَّرٍ، وَيَدُلُّ عَلَى التَّقْسِيمِ.

ثَالِثُهَا: أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مَوْصُوفَةً بِمِثْقٍ أَوْ مَا يَشْبَهُ الْمِثْقَ كَالنَّسَبِ:

يُمَثِّلُ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]^(٥). (قُرْآنًا) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ فِي

(١) ينظر: الدر المنصون ٤-١٦٥.

(٢) البحر المحيط ٥-٢٩٠.

(٣) قد يوجه نصب (عَدْلَى) عَلَى النَّيَابَةِ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَالتَّقْدِيرُ: رَجَعَ الْمَصْطَرَعَانِ وَقَرَعَا مِثْلَ وَقَرَعِ عَدْلَى...

(٤) شرح ألفية ابن معطي: ١ - ٥٧٠ / الحزنة: ٣ - ٢٠١.

(٥) يرى كثيرون أن (بَشَرًا) الْأَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَتَمَثَّلَ لَهَا بِبَشَرٍ، حَيْثُ كَانَ التَّمَثُّلُ لَهَا مُلَكًا وَقَدْ التَّمَثَّلَ لَا بِبَشَرًا.

(أنزلناه)، وهو اسم جامد غير مصدر، وكذلك (بشرًا) حال من الضمير المستتر في (تثقل).

ويسمّون هذه الحالَ حالاً موطّئةً، والمقصودُ لديهم بالتوطئة التمهيدُ لما بعدها، إذ إنّ ما بعدها هو المقصودُ بالحالية، ويكون صفةً مشتقةً، مثل: (سويًا)، أو ما يشبه الصفة المشتقة، مثل (عريبًا)، فهو اسم منسوبٌ، والنسبُ فيه معنى المشتق.

فكان الاسمُ الجامدُ لما وصِفَ بما يصلح أن يكون حالاً جاز أن يقع في موقع الحالية؛ لأن الموصوفَ وصفته بمثابة الاسم الواحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾. (الزمر: ٢٣) ^(١).

(كتاباً) حال من (أحسن الحديث) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهو اسم جامد غير مصدر موصوف بالصفة المشتقة (متشابهًا)، ويجوز أن يعرب (كتاباً) بدلاً من (أحسن الحديث).

ومن الاسم الجامد الذي يقع حالاً وهي موصوفة بمشتق أن تقول: اسمعه قولاً صريحاً، جاءني زيدٌ رجلاً بهياً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِمَا نَآمَنَّا بِهِ عَرَبِيًّا يُبَيِّنُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأحقاف: ١٢]. الاسم الجامد (لساناً) منصوبٌ على الحالية (كتاباً)، وجاز أن يكون صاحبُ الحالِ نكرة؛ لأنها مخصصة بالصفة.

(١) (الله) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نزل) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ، (أحسن) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الحديث) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (مثاني) صفة ثانية لكتاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، ويجوز أن تكون حالاً ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (تقشعر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (منه) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالافتحار. (جلود) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (الذين) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (يخشون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ربهم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية في محل نصب، صفة لكتاب، ويجوز أن تكون حالاً منه في محل نصب، ويجوز أن تكون استئنافية.

رابعها: أن تدلّ الحالُ على ترتيب:

والمقصود بذلك أن يكونَ في الإتيانِ بها في الجملة معنى الترتيب، نحو: دخلوا رجلاً رجلاً، قَسَمْنَا الموضوعَ باباً باباً. فكلُّ من: (رجلاً، وباباً) دلٌّ على تقسيم، أى: رجلاً بعد رجل، وباباً بعد باب، أى: مرتين. وضابطه أن تفصلَ بالحال ما ذكر مجموعاً في صاحبها، فـ (رجلاً رجلاً) تفصيلٌ لصاحبها واو الجماعة، و (باباً باباً) تفصيلٌ لصاحبها المفعول به (الموضوع).

وفى نصبِ الجزء الثاني خلاف^(١)، فذهب الزجاجُ إلى أنه توكيدٌ، ويذهب ابنُ جنى إلى أنه صفةٌ للأول، ويذهبُ الفارسي إلى أنه منصوبٌ بالأول، أما المرادى فإنه يختار نصبَ الجزأين على الحالية، حيث إن مجموعهما هو الحال، وهناك من يرى أن الجزء الثاني منصوبٌ على أنه معطوفٌ على الجزء الأول، وقد حذف حرفُ العطف، ويقدر بالفاء أو (ثم).

لكنه مادام معنى الترتيب لا يفهم إلا من خلال ذكر الجزأين منصوبين فهذا يدلُّ على أن الجزأين معا منصوبان على الحالية.

ويلحظ أنه مما ذكرناه من الحالية في مبنى الاسم الجامد القول: دخلوا الأول فالأول، أى: إن حرفَ العطف فصل بين الحالين .

ملحوظة: هل يمكن لنا أن نجعلَ من هذه الحالِ قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً﴾ (١٧) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً^(٢) [نوح: ١٣، ١٤]، حيث (أطواراً) حالٌ، وهو اسمٌ جامدٌ غير مصدر، وهى جمع (طور)، ويعنى المرة والتارة والتنقل من حال إلى حال، فالأطوارُ هى الأحوال المختلفة بين المسوء والمحسن والطالح والصالح^(٣) وفى المعنى تفصيل فى (أطواراً) لصاحبِ الحال ضميرِ المخاطبين فى (خَلَقَكُمْ).

(١) يرجع إلى شرح الكافية للرضى ١ - ٢٠٨ - شرح التصريح ١ - ١٧٠ .

(٢) الجملة الفعلية (لا ترجون) في محل نصب على الحالية . (ما لكم) جملة اسمية، مبتدأ فيها اسم الاستفهام المبني (ما)، وخبره شبه الجملة (لكم)، وتفيد التعجب الإنكاري .

(٣) ينظر: الدر المنصور ٦ - ٣٨٤ .

خامسها: أن تدلَّ على طَوْرٍ فيه مفاضلة:

الطَوْرُ يقصد به الحالةُ، والحالةُ في هذا الموضع تعني الانتقالَ بين جهتين، سواءً أكانتَ الجهتانِ تمثِلانِ حالينِ لشيئينِ مختلفينِ، أم كانتا تمثِلانِ حالينِ لشيءٍ واحدٍ، وفي الموضعين يكون تفضيل حالةٍ عن أخرى، مثال ذلك:

أحمدُ أدباً أحسنُ من محمودٍ علماً، على شيخاً أكثرُ نشاطاً من خالدٍ شاباً، ومنه: هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً. فالأولُ والثاني مفضلٌ كلُّ منهما على غيره في طَوْرٍ من الأطوار، فأحمدُ في حال كونه مؤدباً أحسن من محمودٍ في حال كونه عالماً، وعلى في حال كونه شيخاً أكثرُ نشاطاً من خالدٍ في حال كونه شاباً، والثالثُ مفضل على نفسه في طَوْرٍ من أطواره على طَوْرٍ آخر، أي: هذا في حال كونه بُسراً أطيبُ من نفسه في حال كونه رطباً.

وأجازَ الكوفيون أن يقال: أنتَ ريداً أشهرُ منك عمراً، عبدُ الله للحسنَ أفضلُ منه المسىء، والقول: لَدُو الرمةِ ذا الرمةِ أشهرُ منه غيلانا.

والبصريون ينصبون كلَّ ذلكَ على تقدير (كان) محذوفة، أو فعل ملائم، والتقديرُ لديهم: أنتَ إذا تسميتَ ريداً أشهرُ منك إذا تسميتَ عمراً، عبدُ الله إذا كان المحسنَ أفضلُ منه إذا كان المسىء... إلخ.

سادسها: أن تدلَّ على طورَيْنِ لشيءٍ واحدٍ دون المفاضلة:

تأتي الحالُ في مبنى الاسمِ الجامدِ غيرِ المصدرِ إذا دلتْ على طورَيْنِ لشيءٍ واحدٍ، ولا ضرورةَ أن يكونَ فيهما معنى المفاضلة، كأن يقال: مررتُ بالعودِ شجراً ثم مررتُ به رماداً^(١)، فكل من: (شجراً ورماداً) حالٌ من (العودِ، والضميرُ العائدُ عليه في (به))، فدلَّ كلُّ من الحالينِ على طَوْرٍ من أطوارِ العودِ دونَ تفضيلِ بينهما.

ومثل ذلكَ أن تقول: شاهدتُ الأثاثَ خشباً، ثم شاهدتهُ أسيرةً وكراسى، حضرتُ السيارةَ صاجئاً، ثم حضرتُها سيارةً.

(١) نتائج الفكر ٤-٢.

سابعها: أن يُؤْتَى بها للتسعير:

أى: أن تدلَّ على وحدة التسعيرِ والشمين، مثال ذلك: الحديدُ طناً بالفِ جنيه، هذا البرتقالُ اشترَيْته قفصاً بعشرين جنيهًا، اشترَيْتِ الأقلامَ قلمًا بجنيه، فكلُّ من: (طنًا، قفصًا، قلمًا) أسماءُ جامدةٌ منصوبةٌ على الحالية، وهى دالةٌ على وحدةِ الثمن، أى: الحديدُ بالفِ جنيه فى حالِ كونه طناً، والبرتقالُ فى حالِ كونه قفصاً اشترَيْته بعشرين جنيهًا، وكذلك الأقلامُ فى حالِ كونها قلمًا اشترَيْته بجنيه، ومنه: اللحمُ كيلو جرامًا بخمسة عشرَ جنيهًا، القطنُ قنطارًا بخمسمائةِ جنيه... إلخ.

ثامنها: أن تكون الحالُ نوعًا لصاحبها:

يكونُ الاسمُ الجامدُ حالاً إذا دلَّ على نوعِ صاحبِ الحال، نحو: إنه مالكُ ذهبًا، فالاسمُ الجامدُ (ذهبًا) نوعٌ للمال، وهو منصوبٌ على الحالية. فالعلاقةُ بين الحالِ و (وصاحبها) علاقةٌ جزئيةٌ، حيثُ إن صاحبَ الحالِ كلُّ يتعدَّد، والحالُ فردٌ من هذا التعددِ. وعليه يمكنُ القياسُ فتقول: هذه عقاراتُك منازلٌ، إنها ممتلكاتُك أموالاً.

تاسعها: أن تكونَ الحالُ أصلًا لصاحبها:

تبنى الحالُ من الاسمِ الجامدِ إذا دلتُ على أصلِ صاحبها، كأن تقول: هذه ساعتُك ذهبًا، فالذهبُ أصلُ معدنِ الساعة، ونصبتُ على الحالية، والتقديرُ: هذه ساعتُك فى حالِ كونها ذهبًا.

ومن ذلك: إنه ثوبُك حريرٌ، وذلك بابُ القاعةِ خشبًا، أما هذا فيابُ الكليةِ صاجًا.

حيثُ كلُّ من: (حريرًا، وخشبًا، وصاجًا) حالٌ منصوبةٌ من (ثوبك، وبابِ القاعة، وبابِ الكلية).

فالعلاقة بين الحال وصاحبها علاقة تاصيل وتحدد، حيث إن صاحب الحال يجوز أن يكون من أشياء مختلفة في كنهها وماهيتها، والحال شيء من هذه، فتحدد أصله الذي وجد منه.

وعلى هذا المعنى يمكن القياس: هذا بيتك أحجاراً ، وهذا قلمك معدناً ، وهذه مسطرتك خشباً ، اشترت الاكواب رجلاً.

ومنه قوله -تعالى-: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]. حيث (طيناً) حال من الاسم الموصول المجزور (من) ، أو من المفعول به المقدر في (خلقت)، والتقدير: خلقت^(١).

عاشرها: أن يكون صاحب الحال أصلاً لها:

فالعلاقة بين هذا المعنى وما سبقه علاقة عكسية، إذ إن صاحب الحال هو الأصل للحال، أي: إنه يمثل التاصيل للحال في كنهها وماهيتها. فتكون على مثال: هذا ذهبك ساعة ، وهذا حريرك ثوباً ، وذلك الخشب للقاعة باباً، وهذا الصاج للكلية باباً، هذه أحجارك بيتاً.

الحظ الفرق بين هذه الأمثلة، وما سبقها تلحظ الطرد العكسي فيهما.

ومنه: هذا خاتمك حديدًا، حيث إن (حديدًا) اسم جامد منصوب على الحالية، وهو أصل لصاحب الحال (خاتم)، فالحديد أصل للخاتم.

حادي عشرها: أن يكون في الحال معنى المفاعلة:

تكون الحال اسمًا جامدًا غير مصدر إذا كان فيها معنى المفاعلة، والمقصود بالمفاعلة معنى التشارك في إحداث الحالية من جانبيين.

يجعلون من ذلك: بعته يداً بيد ، وكلمته فاه إلى في^(٢). وكل من (يداً، وفا) منصوب على الحالية وتلمس في كل منهما مع ما بعدهما معنى المشاركة.

(١) يجوز أن تنصب (طيناً) على نزع الخافض، والتقدير: لمن خلقت من طين.

(٢) ينظر: شرح الكافية للزمخشري ١-٢٠٨ / شرح التصريح ١-٣٧٠. قد ينطبق هذان المثالان برفع ما نصب على الحالية، فنقول: بعته يده بيدي، وكلمته فوه إلى في، فيكون كل من: يد، وفو مبتدأ خبره شبه الجملة التي تليه، والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية.

ثاني عشرها: أن يكون لفظها عدداً دالا على ميقات:

يجوز أن تأتي الحال اسماً جامداً إذا كان لفظها عدداً دالا على ميقات، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف ١٤٢] (١).

ملحوظة: ثالث عشرها:

يذكر أن الاسم إذا وُصفَ كان كالْمَشْتَقِّ. والمنصوبُ الجامدُ في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (٤) أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا ﴿[الدخان ٤، ٥]. وهو (امراً) موصوفٌ بشبه الجملة (من عندنا)، فأصبح كالْمَشْتَقِّ، فجار أن يكون حالاً؛ لأن الحال من شروطها أن تكون صفةً مشتقةً.

في نصب (امراً) عدة أوجه (٢):

- أ - النصبُ على الحالية، ويتعدد صاحبُ الحال - حيثُ - على النحو الآتي:
 - إما أن يكونَ ضميرَ التكلمين في (أنزلنا)، ويكون التقدير: أنزلناه أمرين، فهو حالٌ من الفاعل.
 - وإما أن يكونَ ضميرَ الغائب في (أنزلناه)، ويكون التقدير: أنزلناه مأموراً به، فهو حالٌ من المفعول به.
 - وإما أن يكونَ لفظاً (كلُّ)، فهو حالٌ من المضاف، وجارٌ لأن صاحبَ الحال تخصص بالإضافة، فهو نكرةٌ مخصصة.
 - وإما أن يكونَ لفظاً (أمر) الأول، فهو حالٌ من المضاف إليه، وجارٌ مع كونه نكرةً؛ لأنه تخصص بالصفة (حكيم).
 - وإما أن يكونَ من الضمير المستتر في (حكيم).

(١) في نصب (أربعين) وجه آخر، وهو النصب على المفعولية؛ على اعتبار أن (ثم) بمعنى (بلغ). ولتفان ذلك بنصب (أربعين) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّأَنفُسِكُمْ مَحْرُومَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتَهَوَّنُ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]، حيث إنها منصوبة على الظرفية، فالتقدير: في أربعين سنة. وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]، فأربعين منصوبة على المفعولية لا خبراً؛ لأن البلوغ واقع عليها لا فيها.

(٢) يرجع إلى الدر المنصور ٦ - ١١.

ب - النصب على أنه مفعولٌ له، والناصبُ: إما (منذرين)، وإما (يُفرق).

ج - النصب على المفعولية، إما بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ تقديره: أحصى، أو: أعنى.

وإما أن يكونَ مفعولاً به ثانياً لمنذرينَ: والمفعولُ الأولُ محذوف، يقدر بـ (الناس)، ويكونُ التقديرُ: منذرينَ الناسَ أمراً.

د - النصبُ على المصدرية، بتقديرِ فعلٍ محذوف: أى: أَمَرْنَا أمراً، أو: بتضمينه معنى: فرقاً، أى: يفرق فرقاً، أو بتضمينه معنى الإنزال، والتقدير: إنا أنزلناه إنزالاً، وفي هذين يكونُ (أمراً) نائباً عن المفعولِ المطلقِ.

ثانياً، الحالُ شبه جملة:

قد تبنى الحالُ من شبه الجملةِ بنوعيها: الظرف، والجار ومجروره، بشرط أن يكونا تامينَ، أى يفيدان معنى مع صاحبها وعاملها، نحو: رأيتُ الهلالَ بينَ السحاب، حيثُ ظرفُ المكانِ (بين) في موضع الحالِ من الهلال^(١). أما الجارُ ومجروره في موضع الحالِ فيمثلُه القولُ: نظرتُ إلى السمكِ في الماء، حيثُ شبه الجملةُ (في الماء) في موضع الحالِ من (السمك).

تلاحظ أن صاحبَ الحالِ لشبه الجملةِ يكون معرفة^(٢).

وجمهورُ النحاة يجعلُ شبه الجملةِ الواقعةَ موقعَ الحالِ متعلقاً بمحذوفٍ وجوباً، يقدرونه إما باسمٍ فيكون (مستقراً)، وإما بجملةٍ فيكون (استقراً)، والمحذوفُ هو الحالُ.

من أمثلة شبه الجملة الواقعة حالاً:

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَنْظُرُهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾^(٣) [البقرة: ٢٥٢] شبه الجملة من الجار والمجرور (بالحق) في محل نصب، حال من ضمير الغائبة في (تنظروها)،

(١) ينظر: شرح التصريح ١ - ٣٨٨.

(٢) تذكر القاعدة النحوية الشائعة: الجملُ واشباهُ الجمل بعد النكراتِ صفاتٌ، وبعد المعارفِ أحوالٌ. مالم تكن خبراً ولا صلة.

(٣) (تلك) اسم إشارة مبني في محل رفع، مبتدأ. (آيات) خبر للمبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (اللّه) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (تنظروها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه =

والتقدير: ملتبسة بالحق. ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل المقدير في (نتلو)،
والتقدير: ومعنا الحق^(١).

رأيت القط تحت المائدة. (تحت) ظرف مكان منصوب في موضع الحال من (القط).

﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]^(٢). (بغير) شبه جملة
من جار ومجرور في موضع نصب، حال من (أجر)، أو من الصابرين.
لقد أجاب في ثقة، وجلس في هدوء، وتكلم بأدب.

ملحوظة:

أذكرُ بأن شبه الجملة حكمها حكمُ الجملة بعد المعارف والنكرات^(٣)، فهي صفة
بعد النكرة، وحالٌ بعد المعرفة، وتحتل الوصفية والحالية إذا ذكرت بعد معرف
جنسي، نحو: يعجبني الزهرُ في أكامه، والتمرُ على أغصانه، هذا ثمر ناضج في
شجره. حيث تحتل أشباه الجمل: (في أكامه، وعلى أغصانه، وفي شجره)
الحالية والوصفية لأن صاحبها اسمُ جنس (الزهر، والتمر، وثمر).

ثالثاً: الحالُ جملة:

كما قد تبنى الحالُ من الجملة: اسميةً أو فعليةً، وقد أدركنا أن شبه الجملة قد
تزوّل إلى جملة فعلية، ذلك لأن الحالَ حكمٌ، والحكمُ قد يكون بالمفرد والجملة.
ومثالُ الحالِ جملة: ذهبتُ إليه وإنني لمسرورٌ. الجملة الاسمية المنسوخة
(وإنني لمسرور) في محل نصب، حال لضمير المتكلم.

= الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن، وضمير الغاية مبني في محل نصب، مفعول به،
والجملة الفعلية في محل نصب، حال، والعامل فيها معنى اسم الإشارة، وقد تكون استئنافية لا محل
لها من الإعراب. (عليك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالتلاوة.

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١-١٠٥ / الدر المصون ١-٩-٦.

(٢) (إنما) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وما كافة لأن عن عملها حرف مبني، لا
محل له من الإعراب. (يوفى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (الصابرون) نائب
فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم. (أجرهم) مفعول به ثان منصوب، وعلامة
نصب الفتحة وضمير الغائين مبني في محل جر بالإضافة. (بغير) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل
نصب، حال (حساب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب ٢-٧٨.

أقبلتُ على عملى وأوقن أن الله يرانى . الجملة الفعلية: (وأوقن أن...) فى محل نصب، حال لضمير المتكلم .

لقد أجابوا وهم واثقون بما يقولون . الجملة الاسمية: (وهم واثقون) فى محل نصب، حال من واو الجماعة .

الشروط الواجب توافرها فى الجملة الحالية :

إذا وقعت الجملة حالاً فإنه يجب أن تتوافر فيها شروط ثلاثة ؛ حتى تصح حالتها من صاحبها لفظاً ومعنى . هذا إلى جانب ما هو شرط عام فى الحال ؛ وهو كون صاحبها معرفة ، وهذا يذكرنا بالقاعدة الشائعة : «الجملة بعد النكرات صفات» ، ويعد المعارف أحوال» .

لكنه يحتز عند النظر فى وجود الجملة وشبه الجملة بعد المعرفة ، حيث تلتبس الحال بغيرها من المواقع الإعرابية . فالجملة وشبه الجملة بعد المعرفة حال ما لم تكن خبراً ولا صلة ، فتقول : محمد يكتب - محمد فى القاعة .

كل من الجملة (يكتب) ، وشبه الجملة (فى القاعة) فى محل رفع ، خبر المبتدأ . وتقول : على الذى يفهم - على الذى فى المكتبة .

كل من الجملة (يفهم) ، وشبه الجملة (فى المكتبة) صلة الموصول .

ولكنك تقول : أقبل محمد يضحك - رأيت محمداً فى القاعة .

كل من الجملة (يضحك) ، وشبه الجملة (فى القاعة) فى محل نصب ، حال .

كما يحتز من المواضع التى يصح أن يكون فيها صاحب الحال نكرة .

والشروط الثلاثة الأخرى الواجب توافرها فى الجملة الحالية هى :

أولاً : تكون جملة الحال خبرية ؛

أى : يحتمل معناها الصدق والكذب ، ذلك لأن الحال بمثابة النعت ، وهى قيد لصاحبها أثناء حدث ما ، والنعت يكون بالخبر ، كما أن الحال حكم ، والحكم يكون بالكلام الخبرى . لهذا فإنهم لا يجعلون من الحال قول الشاعر :

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرْ مِنْ مُطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ^(١)
حيث جملة (ولا تضجر) جملة إنشائية بالتهى، ولذلك فإن الواو وأو العطف،
والجملة بعدها معطوفة على سابقتها.

ثانيا: تكون جملة الحال غير مضمنة دليل استقبال:

جملة الحال يجب أن ترتبط بالجملة التي يقع فيها صاحبها ارتباطا زمنياً، ذلك
لأن الحال وصاحبها يتزامنان، فهي وصف لصاحبها أثناء إحداث ما، وهذا يتطلب
الملازمة الزمنية، ولهذا فإن جملة الحال لا تتضمن ما يدل على استقبال في الزمن،
من نحو: السين أو سوف أو لن أو لا الناهية أو غداً أو غير ذلك، حتى لا يتوهم
المخالفة الزمنية بينها وبين صاحبها. والحال موافقة - كذلك - لعاملها في الزمان
الواقع فيه، فالحالية لا تصدرُ بدليل استقبال، ولذلك فإنه ليس من الحال قوله
تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَاهِدِينَ﴾ [الصفافات: ٩٩]. حيث جملة
(سياهدين) مصدرية بحرف الاستقبال (السين).

ثالثا: ترتبط جملة الحال بصاحبها:

يجب أن ترتبط جملة الحال بصاحبها، كي لا تكون أجنبية عنه، ذلك لأن
الحال - كما ذكرنا - بمثابة الخبر والنعت، وكل من ذلك يجب أن يرتبط بما وضع له
في التركيب، لكن وسائل الربط بين كل منها وصاحبه قد تختلف.

(١) (اطلب) فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (الواو) حرف عطف مبنى لا
محَل له من الإعراب، (لا) حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعراب، (تضجر) وهو مفتوح، فعل
مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحسيفة المحذوفة للضرورة، والتقدير: ولا تضجر،
وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. وقد يعرب
على أن (لا) حرف نهي مبنى، و (تضجر) فعل مضارع منصوب بعد أن المحذوفة، وفاعله ضمير مستتر
تقديره: أنت، والمصدر المنبسط من أن والفعل معطوف على المصدر المتوهم في الأمر السابق، والتقدير:
ليكن منك طلب وعدم ضجر. (من مطلب) شبه جملة متعلقة بضم الضجر. (لغاء) عاطفة فيها معنى
التعليل. (آفة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطالب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.
(أن يضجراً) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، يضجراً: فعل مضارع منصوب
بعد أن وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والألف للإطلاق، والمصدر المؤول في
محل رفع، غير المتبدل. والجملة لا محل لها من الإعراب.

أما الحالُ فإنها ترتبطُ بصاحبها إما: بالواوِ التي هي واوُ الابتداءِ أو واوُ الحالِ، وإما بالضميرِ الراجعِ إلى صاحبِ الحالِ، وإما بالضميرِ والواوِ معاً لتقويةِ الربطِ.

مثالُ ربطِ جملةِ الحالِ بصاحبها بالواوِ والضميرِ قوله تعالى: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة ٢٤٣]. فالجملةُ الاسميةُ (وهم الُوف) في محلِّ نصبٍ على الحالِية من الفاعلِ واوِ الجماعَةِ في (خرجوا). وقد صدرتْ يواوِ الابتداءِ أو واوِ الحالِ، كما كان المبتدأُ الضميرُ (هم) عائداً على صاحبِ الحالِ، فارتبطتْ جملةُ الحالِ بصاحبها بالواوِ والضميرِ.

ومثله أن تقولَ: قابلته وهو مسرَّعٌ. استمعت إليه وهو يشرح الدرسَ.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران ٤٠] ^(١). الجملةُ الفعليةُ (وقد بلغني الكبر) في محلِّ نصبٍ، حال من ضميرِ المتكلمِ في (لِ)، والرابطُ فيها واوُ الحالِ وضميرُ المتكلمِ في (بلغني). ومثلها الجملةُ الاسميةُ الحالِيةُ المعطوفةُ عليها (وامرأتِي عاقِرٌ).

ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]. الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (وكانت امرأتِي عاقراً) في محلِّ نصبٍ، حال من ضميرِ المتكلمِ في (لِ)، وقد ارتبطتْ به بالواوِ وضميرِ المتكلمِ في (امرأتِي)، وكذلك الجملةُ الفعليةُ الحالِيةُ المعطوفةُ عليها (وقد بلغت).

(١) (رب) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضميرِ المتكلمِ المحذوفِ لدلالة الكسرة عليه، وهو في محل جَرٍ بالإضافة، والتقدير: يا ربِّي. (أنى) ظرف مكان منصوب محلاً، وشبه الجملة في محل نصب، خبر (يكون) مقدم، أو متعلقة بـ (يكون)، أو بالمحذوف في (لِ). (يكون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، قد تجمله ناقصاً، وقد تجمله تاماً. (لِ) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة إما تبين متعلقة بـ (يكون)، أو أنها في محل نصب، خبر (يكون). (غلام) إما فاعل لـ (يكون) التامة، وتكون شبه الجملة (لِ) والظرف (أنى) متعلقين بـ (يكون). وإما اسم (يكون) الناقصة، وخبرها إما شبه الجملة (لِ)، وإما الظرف (أنى). (الكبر) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة (بلغني الكبر) في محل نصب، حال. (امرأتِي) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضميرِ المتكلمِ في محل جَرٍ بالإضافة، (عاقِرٌ) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب بالمطف على جملة الحال.

وكذلك قوله تعالى: ﴿قَلَمًا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النمل: ١٠] (١) الجملة الفعلية (وَلَمْ يُعَقِّبْ) في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير الغائب المستتر في (وَلَّى)، وقد ربط بين الحال وصاحبها بالواو التي تصدرت جملة الحال، وبالضمير الفاعل المستتر في (يُعَقِّبْ)، وهو راجع إلى صاحب الحال.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ﴾ [الملك: ٧]. الجملة الاسمية (وَهِيَ تَفُورُ) في محل نصب، حال من ضمير الغائبة في (لها)، والرباط واو الحال وضمير الغائبة (هي)، وهو عائد على صاحب الحال.

ومن أمثلة ربط الحال بصاحبها بالضمير دون ذكر الواو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [١٠٣، ١٠٢] (٢). الجملة الفعلية (يُنْفَخُونَ) في محل نصب، حال من المفعول به (المجرمين)، والرباط واو الجماعة في (يُنْفَخُونَ)، وهو ضمير يرجع إلى صاحب الحال.

(١) (لا) حرف في معنى الشرط، لا محل له من الإعراب، يفيد الوجوب للوجوب، ويتقاضى جملتين. ومن النحاة من يجعله ظرفاً مبنياً في محل نصب، والفاعل فيه جملة جوابه (وَلَّى). (رَأَاهَا) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة مع حرفية (لا)، لا محل لها من الإعراب، ومع ظرفيتها في محل جر بالإضافة. (تَهْتَزُّ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: (هي)، والجملة في محل نصب، حال من ضمير الغائبة. (كَأَنَّهَا) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، اسم (كَانَ). (جَانٌّ) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية المنسوخة في محل نصب، حال ثانية من ضمير الغائبة، ويجوز أن تجعلها حالا من فاعل تَهْتَزُّ. (وَلَّى) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، (مدبراً) حال من فاعل (وَلَّى) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهي حال مؤكدة. (ولسم) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفى وجزم وقلب مبني، لا محل له من الإعراب. (يُعَقِّبْ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل نصب بالمعطف على الحال (مُدْبِرًا).

(٢) الجملة الفعلية (يُنْفَخُ) في محل جر بالإضافة. (يَوْمَئِذٍ) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وَإِذَا) مضاف إليها مجرور محلاً، والتين عِوَضٌ عَنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ. (زُرْقًا) حال من للمجرمين منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (إِذَا) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (لِيُسْمِ) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير المخاطبين مبني في محل رفع، فاعل، (إِذَا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (عَشْرًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ومن الشواهد على ذلك :

﴿ إِذَا أَلْقُوا فِيهَا سَمْعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ﴾ (٧) تَكَادُ تَمِيزُ مِنَ الْفَيْضِ ﴿ [الملك ٧ ، ٨].
الجملة الفعلية المحولة (تكاد تميز) حال من الفاعل المستتر في (تفور)، والرباط الضمير
المستتر في (تكاد)، تقديره: (هي)، يرجع إلى صاحب الحال.

وقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِهِ تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ^(١)

الجملة الفعلية (تعشو) في محل نصب على الحالية من الفاعل الضمير المستتر
في (تأت)، والرباط الضمير المستتر الفاعل (أنت) في (تعشو).

ومثال ربط الحال بالواو دون الضمير قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَنْ أَكْلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ
عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ [يوسف: ١٤]^(٢). الجملة الاسمية (ونحن عصبة) في محل

(١) (متى) اسم شرط جازم مبنى في محل نصب على الظرفية، والعامل فيه فعل جواب الشرط. (تأته) فعل
الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر تقديره: أنت، وضمير الغائب
مبنى في محل نصب، مفعول به. (تعشو) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله
ضمير مستتر تقديره: أنت. والجملة الفعلية في محل نصب، حال، (إلى ضوء) جار ومجرور، وشبه
الجملة متعلقة بـ (تعشو). (ناره) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى في محل
جر بالإضافة. (تجد) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر
تقديره: أنت. (خير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره
الكسرة. (عندها) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (خير) مبتدأ مؤخر
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (موقد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، والجملة الاسمية في
محل جر، صفة لنار.

(٢) (قالوا) فعل ماضٍ مبنى على القسم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، (لنن) اللام موطنه
للقسم للحنوف حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا
محل له من الإعراب. (أكله) فعل الشرط ماضٍ مبنى على الفتح، وضمير الغائب مبنى في محل
نصب، مفعول به. (الذنب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ونحن) الواو للابتداء أو للحال حرف
مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، مبتدأ. (عصبة) خبر المبتدأ
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب، حال، أو اعتراضية لا محل لها من
الإعراب. (إننا) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى في محل
نصب، اسم (إن). (إذا) حرف جواب وجزاء مبنى، لا محل له من الإعراب، وهو لتقرير ارتباط =

نصب، حال من (الذنب)، أو من الضمير في (أكله)، أو منهما معاً، والرباطُ بينها وبين الجملة التي تسبقها الواو، وهى واو الابتداء، أو واو الحال، أما ضمير المتكلمين (نحن) فلا يعود على أى مكون من مكونات الجملة السابقة للجملة الحالية.

ونلمس الواو رابطاً بين جملة الحال وما سبقها فى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَزَّيْنَا إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]. فالجملة الاسمية (والملائكة باسطو) فى محل نصب، حال من الظالمين، وقد صدرت بواو الابتداء أو واو الحال، وليس فيها ضمير يعود على اسم من أسماء الجملة التي تسبقها، إنما تلحظ أن ضمير الغائبين فى (أيديهم) يعود إلى مبتدئ فى جملة الحال (الملائكة).

«وإنما جعلت الواو فى باب الحال رابطة لأنها تدلُّ على الجملة، والفرص اجتماع جملة الحال مع عاملٍ صاحبها»^(١).

ولما كانت الواو تستعمل غالباً فى الاقتران الزمنى -مع مراعاة أنها قد تفيد الترتيب حسب الملفوظ الأول فالأول، أو بلا مراعاة ترتيب الملفوظ، لكن المقيد منها الاشتراك فى الحكم- كانت الحرف المناسب للاشتراك الزمنى بين جملة الحال الحدث الذى ارتبطت به. ومنه قول امرئ القيس:

وقد أعتدى والطيرُ فى وُكُنَاتِهَا بمنجريدٍ قيدِ الأوابدِ هيكلي
الجملة الاسمية (والطير فى وكناتها) فى محل نصب على الحالية، والرباط واو الحال.

ومنه أن تقول: لقيتك ومحمدٌ قادمٌ ، وأتيتك والشمسُ ساطعة.

وجوب ذكر الواو رابطاً:

بذكر النحاة أن الواو يجب أن تكون الرابط فى جملة الحال فى موضعين^(٢):

= الجواب بما تقدم. (الخاسرون) اللام للابتداء والتأكيد حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، خاسرون خير إن مرفوع، وعلامة رفعه الواو، لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الاسمية المنسوخة جواب القسم، لا محل لها من الإعراب، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه جواب القسم المذكور.

(٢) ينظر: الموضع السابق.

(١) شرح التصريح ١-٣٩١.

أولهما: عدم وجود الضمير في جملة الحال رابطاً:

يجب أن تذكر الواو رابطاً بين جملة الحال وصاحبها إذا لم يوجد في جملة الحال ضمير يعود إلى صاحبها، كأن تقول: ذاكرتُ الدرسَ وما كان الزميلُ موجوداً.

فجملة (وما كان الزميل موجوداً) في محل نصب، حال يربطها بصاحبها الفاعل (تاء الفاعل) واو الابتداء أو واو الحال؛ لأنه لا يوجد ضمير رابط، ويتعين هنا ذكر الواو.

ومن النحاة من يرى أنه لا بد من الضمير.

ثانيهما: قبل الفعل المضارع المقرون بـ (قد):

إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مقرون بـ (قد) فإنه يجب أن يتصدرها واو الحال رابطاً، ولا يكتفى بالضمير رابطاً -حيث- ذلك في قوله تعالى: ﴿لَمْ تُوَفِّوْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]^(١). الجملة الفعلية (وقد تعلمون أني...) في محل نصب، حال من الفاعل (واو الجماعة)، أو من المفعول به (ضمير المتكلم) في (تؤذونني)، أو منهما معاً، وتلاحظ أن فعلها مضارع مسبوقٌ بقد (قد تعلمون)، ومع وجود الضمير العائد على كل من الصاحبين، وهو واو الجماعة في (تعلمون)، وضمير المتكلم في (أنّي)، إلا أنه يجب أن تذكر الواو رابطاً؛ لأن الجملة الحالية فعلية، فعلها مضارع مسبوقٌ بـ (قد).

والنحاة يرون أن الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل المضارع المثبت يجب أن ترتبط بصاحبها بواسطة الضمير العائد على صاحب الحال، ولا يجوز أن تذكر الواو رابطاً، مادام المضارع المثبت خالياً من (قد).

(١) (لم) جار ومجرور مثنى، وشبه الجملة متعلقة بالإهداء. (تؤذونني) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والنون للوقاية حرف لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب، مقول القول (قال يا قوم لم تؤذونني). (أنّي) أن: حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبني في محل نصب، اسم (أن)، (رسول) خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الفتحة، وجملة أن مع معموليها سلت مسد مفعولي تعلم في محل نصب.

أما قولهم: قُمتُ وأصكُ عينه، فإنه يخرج على وجهين:
أولهما: أنه شاذٌ، ولا يقاسُ عليه.

والآخر: أن الحالَ جملةٌ اسميةٌ مبتدأٌ فيها محذوفٌ، تقديره: (أنا)، ويكون
التقدير: قمت وأنا أصكُ.

أما قول عبد الله بن ممام السلولى^(١):

فلمَّا خَشِيتُ أَظْفَابَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَا

حيث الجملة الفعلية «وأرهنهم مالكا» فى محل نصبٍ على الحالية، وفعلها
مضارعٌ مثبتٌ مسبوقٌ بالواوِ رابطاً، فإنهم يجعلون ذلك ضرورةً شعريةً، وقد يخرج
على ما خرج عليه سابقه. وقد تكون الجملة الفعلية خبراً لمبتدأٍ محذوف، تقديره
(أنا)، وتكون الجملة الاسمية فى محل نصبٍ، حال، ويكون الرابطُ الواوُ
والضميرُ المحذوفُ معاً.

أما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَزْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا
وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. ففيه الجملة الفعلية
(يكفرون) فعلها مضارعٌ مثبتٌ مسبوقٌ بالواوِ، وفيها وجهان:

أولهما: أن تكون جملةٌ استئنافيةٌ لا محل لها من الإعراب.

والآخر: أن تكون خبراً لمبتدأٍ محذوف، تقديره: هم، وبذلك تكون الجملة
الاسمية فى محلٍ نصبٍ، حال، والواوِ واوُ الابتداءِ أو الحالِ.

ملحوظة:

إذا كانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلها ماضٍ مقرونٌ بقَد، فمن الأفضل أن يكون
الرابطُ الواوُ. فتقول: أقبل محمودٌ وقد علاه الأمان. ومنه: نجوتُ وقد بلُ المرادى
سيفه. حيث الجملةُ السفعليةُ (وقد بل المرادى سيفه) فى محل نصبٍ، حال من
الفاعل، والرابطُ واوُ الحالِ.

(١) المغرب ١-١٥٤ / ابن عقيل ١-٣٧١.

لكنه يقل أن تخلو جملة الحال - وهذه صفتها - من الواو رابطاً، ذلك كما ورد في قول النابغة الذبياني:

وقفت برّبع الدارِ قد غيرَ البلى معارفها والسارياتُ الهواطلُ
حيثُ الجملةُ الفعليةُ (قد غيرَ البلى معارفها) في محل نصب، حال من (الدار)، والرباط هو الضميرُ في (معارفها) دون ذكرِ الواو، وهذا قليلٌ.

امتناع ذكر الواو رابطاً،

يُمْتَنَعُ ذِكْرُ الْوَائِ رَابِطاً بَيْنَ جُمْلَةِ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا، وَيَتَعَيَّنُ ذِكْرُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ رَابِطاً فِي مَوَاضِعَ، هِيَ:

أولاً: الحال المؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها:

إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها، فإنه يتعين ذكر الضمير رابطاً لها دون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ^(١). جملة (لا ريب فيه) في محل نصب، حال من الكتاب في أحد أوجه مواقعها الإعرابية، وتلاحظ أن ضمير الغائب «هاء» في (فيه) هو الضمير الرابط، ولا يصح ذكر الواو في هذا الموضع.

ومثل ذلك أن تقول: هو الحق لا شك فيه، هو الحق برهانه واضح.

ثانياً: أن تكون الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ (لا):

يُمْتَنَعُ أَنْ تَكُونَ الْوَائِ رَابِطاً بَيْنَ جُمْلَةِ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا فِيمَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً فَعْلُهَا مُضَارِعٌ مُسَبَّوقٌ بِـ (لا) النَّافِيَةِ، لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْمُضَارِعَ الْمُنْفَى بِـ (لا) بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (غير)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَائِ فَاصِلَةً بَيْنَهُمَا ^(٢)، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]. الجملة الفعلية (لا تؤمن)

(١) ينظر: شرح التصريح: ١-٣٩١.

وقد تكون جملة (لا ريب فيه) في محل رفع، خبر لاسم الإشارة (ذلك)، إذا جعلنا والكتاب بدلاً من اسم الإشارة. واسم الإشارة مبتدأ في التقديرين.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١-٣٩٢.

في محل نصب على الحالية من ضمير المتكلمين في (لنا)، وفعلها مضارعٌ منفى به (لا)، والرباط بينها وبين صاحبها إنما هو الضميرُ وحده، ضمير المتكلمين في (نؤمن).

ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْدَ﴾ [النمل: ٢٠]. حيث الجملة الفعلية (لا أرى الهدد) في محل نصب على الحالية من ضمير المتكلم في (لي)، وفعلها مضارعٌ منفى به (لا)، والرباط هو ضمير المتكلم فاعل (أرى).

ومنه قولُ خالد بن يزيد بن معاوية:

وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلَتْهَا لَا أَحْجَبُ^(١)

الجملة الحالية (لا أحجب) فعليةٌ فعلها مضارع، وقد ارتبطت بصاحبها تاءِ الفاعل في (دخلتها) بالضميرِ الراجع إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]. حيثُ الجملةُ الفعليةُ ذات الفعلِ المضارعِ المنفى به (لا تناصرون) في محل نصب، حال من ضميرِ المخاطبينِ المجزورِ في (لكم)، وقد ارتبطت بصاحبها بالفاعلِ واو الجماعة في (تناصرون).

لكن ابن النازم يرجع الربط بالضمير في هذا الموضع كثيراً، أي: إنه يجيزُ الربطَ بالضميرِ والواوِ معاً، ويستدلُّ على الربطِ بالضميرِ والواوِ معاً بقولِ مالكِ ابن رقية:

(١) ينظر: شرح ابن النازم ٣٣٨/ شواهد العيني: ٣-١٩٩ / الأشموني: ٢-١٨٨.

(قوما) اسم أن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (دخلوا) فعل ماضٍ مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر أن. (السما) منصوب على نزع الخافض، والمصدر الموزون (أن قوما دخلوا) في محل رفع، مبتدأ خبره محذوف تقديره: ثابت أو موجود، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت دخول قوم... (دخلتها) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وتاء الفاعل ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغاية مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية جواب (لو) لا محل لها من الإعراب.

أَمَاتُوا مِنْ دِمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يَنْهِنِي الْوَعِيدُ^(١)

حيث الجملة الفعلية (ولا ينهني الوعيد) في محل نصب، حال من تاء الفاعل في (كنت)، وقد ذكر الضمير رابطا، وهو ياء المتكلم في (ينهني)، كما ذكرت الواو في صدر الجملة الحالية.

ومثله قول مسكين الدارمي ويستشهد به أيضا:

اَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ^(٢)

حيث الجملة الحالية (ولا يُدْعَى لِأَبٍ) فعلية فعلها مضارع منفى بـ(لا)، وقد ارتبطت بصاحبها بالضمير المستتر في (يدعى)، وهو نائب فاعل، وكذلك بالواو التي تصدر جملة الحال.

ثالثا: أن تكون الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفى بـ(ما):

يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ رَابِطًا فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْحَالُ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً فَعْلُهَا مُضَارِعٌ مُنْفَى بـ(ما)، نحو: قول الشاعر:

عَهْدْتُكَ مَا تَصْبُرُ وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مَتِيمًا^(٣)

(١) شواهد القالي: ٣-١٢٧ / ابن الناطم: ٣٣٩ / المعنى: ٣-١٩٢ / الأشمونى: ٢-١٨٩ / شرح التصريح: ١-٣٩٢. ينهني: يكفى، أى: أنهم يهددونى، وتوعدونى، وقد وجدت لا يكفى ولا يجرى وعيد أو تهديد.

(كنت) كان فعل ماض تام مبنى على السكون، والتاء ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (الوعيد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) دلائل الإعجاز ١٣٧ / شرح ابن الناطم ٣٣٩ / الأشمونى ٢-١٨٩ / شفاء العليل ٢-٥٤٦ / شرح التصريح ١-٣٩٢.

الورق الأبيض: الفضة أو الدراهم المضرورة، أى: إنه كان غير معروف ولا مشهور، ثم أكسبه المال شهرة ومعرفة ونبا.

(أكسبه) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للثاني حرف مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به أول. (الورق) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البيض) صفة للورق مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (أبا) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(كان) فعل ماض تام مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

(٣) (عهدتك) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير =

حيثُ الجملةُ الفعليةُ (ما تصبو) في محلِّ نصبٍ على الحالية، وتلاحظ أن فعلها مضارعٌ منفيٌ بـ(ما).

ملحوظة:

يختلف النحاة فيما بينهم في ذكر الواو رابطاً إذا كانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلها مضارعٌ منفيٌ بين الأوجه الآتية:

- ويذهب قومٌ إلى جواز الربط بالواو أو الضمير أو هما معاً، من هؤلاء ابنُ الحاجب. فتقول: جاء زيدٌ وما يتكلمُ غلامُه، وجاء زيدٌ ما يتكلمُ غلامُه، وجاء زيدٌ وما يتكلمُ عمرو.

ويذكر أن الإتيانَ بالواو مع (ما) أكثرُ منه مع (لا)، حيث إن المضارعَ مع (لا) كالمضارعِ مجرداً، والدليلُ على ذلك استعمالُهما في جملةِ جوابِ الشرط فيكونان غيرَ مقترنين بالفاء، وليس كذلك المضارعُ المنفيُّ بما؛ حيث وجوبُ اقترانه بالواو.

- ويذهب آخرون إلى أن المضارعَ المنفيَّ كالمضارعِ المثبت، يجوز فيه الإتيانُ بالواو إذا كانت جملةُ الحالِ مشتملةً على الضميرِ العائدِ على صاحبِ الحال، فإن لم تكن مشتملةً عليه فإنه لابد من ذكرِ الواو. وعلى رأس هؤلاء ابنُ عصفور^(١).

- ويذهب آخرون إلى أن المنفية بـ(لا) يكثر مجيئها بالضميرِ مع تركِ الواو، وإن كان النافي (لم) كثر إفراذ الضمير، والاستغناء عنه بالواو، واجتمع بينهما، وعلى رأس هؤلاء ابنُ مالك وابنه^(٢).

المخاطب مبنى في محل نصب، مفعول به. (ما تصبو) ما حروف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب، تصبو فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية. (وفيك) الواو للابتداء أو واو الحال حرف مبنى، في حرف جر مبنى، ضمير المخاطب مبنى في محل جر نفي، وشبه الجملة في محل رفع، خير مقدم. (شبيهة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب على الحال من فاعل تصبو. (فما) الفاء تفعيلية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، ما اسم استفهام مبنى في محل رفع، مبتدأ. (لك) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل رفع، خير المبتدأ. (بعد الشيب) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالحلوف في شبه الجملة. (صبا) حال منصوبة من ضمير المخاطب، والعامل فيها الاستفهام التعليلي بما في معناه. (متيما) حال ثانية منصوبة.

(١) المقرب ١- ١٥٤. (٢) شرح ابن النازم ٣٣٩.

والنفي بـ (لَعًا) كالنفي بـ (لَمْ).

- والاكثرُ في الجملة الحالية المنفية بـ (ليس) اقترانها بالواو والضمير معا، لكنها قد ترتبط بالواو وحدها، أو بالضمير بمفرده^(١).

من أمثلة ارتباطها بالواو والضمير معا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمُّوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة ٢٦٧]^(٢). حيثُ الجملة الفعلية المحولة (ولستم بآخذيهِ) في محل نصب، على الحالية من الفاعل (واو الجماعة)، وقد ارتبطت بالواو وضمير المخاطبين في (لستم).

وقول امرئ القيس:

وقد عَلِمْتُ سَلْمَى وَإِنْ كَانَ بَعْلُهَا بَأَنَّ الْفَتَى يَهْذِي وَلَيْسَ بِفَعَالٍ^(٣)

(وليس بفعال) جملة في محل نصب، حال من الفاعل الضمير المستتر في (يهذي)، وقد ارتبطت بالواو والضمير معا.

(١) ينظر: عمدة الحفاظ ٣٤٣.

(٢) (لا) حرف نهي مبنى لا محل له من الإعراب. (تتموا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (الخبث) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) جار ومجرور مبنيا، وشبه الجملة متعلقة بالإنفاق. (تنفقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب، حال من الفاعل واو الجماعة في تتموا. (ولستم) الواو واو الابتداء أو الحال، ليس فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى في محل رفع، اسم ليس. (بآخذيهِ) الباء حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. آخذيهِ، خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الياء المقدرة منع من ظهورها ياء حرف الجر الزائد، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (إن) حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (تغمضوا) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول في محل نصب على نزع الحاقص، ويمكن أن تجعلها في محل جر بتقدير وجود حرف الجر للحذف، والتقدير: إلا بأن تغمضوا فيه، وتكون متعلقة باسم الفاعل (آخذيهِ).

(٣) (سلمى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر. (بعلها) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة. (بأن) الباء حرف جر مبنى، أن: حرف توكيد ونصب مبنى. (الفتى) اسم أن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر. (يهذي) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر أن. والمصدر المؤول في محل جر بالباء، وشبه الجملة متعلقة بالعلم.

وقول الشاعر:

أَعَزَّ سَيِّئِي تَنْهَى وَلَسْتُ بِمَنْتَهٍ وَتَوْصِي بِخَيْرٍ أَنْتَ عَنْهُ بِمَعَزَلٍ^(١)

جملة (ولست بمته) في محل نصب، حال من الفاعل المستتر في (تنهى).

وقد ارتبطت بصاحبها بالواو وضمير المخاطب في (لست).

ومن أمثلة ارتباطها بواسطة الواو بمفردها قول امرئ القيس:

تَسَلَّتْ عِمَايَاتُ الرِّجَالِ عَنِ الصَّبَا وَلَيْسَ فَوَادِي عَنْ هَوَاهَا بِمَنْسَلٍ^(٢)

جملة (وليس فوادي بمنسل) في محل نصب، حال من (عمايات الرجال)،

وقد ارتبطت به بواسطة الواو التي تصدرتها.

وكذلك قول الشاعر:

دهم الشتاء ولست أملك عدةً والصبرُ في السبراتِ غيرُ مطيعٍ^(٣)

(٢) (أمن) الهمزة للاستفهام حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، عن حرف جر مبنى، (سئ) اسم مجرور بعد (عن)، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالنهى. (تنهى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (ولست بمته) الواو واو الابتداء أو الحال، (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المخاطب مبنى في محل رفع، اسم ليس، الباء حرف جر رائد مبنى لا محل له، مته: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، والجملة في محل نصب، حال من فاعل تنهى. (أنت) عنه بمعزل، شبه جملة عنه متعلقة بمعزل، والجملة الاسمية في محل جر، صفة لخبر.

(٢) (تسلت) فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء حرف تأنيث مبنى، لا محل له من الإعراب. (عمايات) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف (والرجال) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، (عن الصبا) جار مبنى ومجرور بكسرة مقدرة للتعذر، وشبه الجملة متعلقة بالنسب. (وليس) الواو حرف استثناء مبنى. ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (فوادي) اسم ليس منصوب بالفتحة المقدرة، وضمير التكلم مبنى في محل جر بالإضافة. (عن هواها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بمنسل. (بمنسل) الباء حرف جر رائد مبنى. منسل: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة.

(٣) (دهم) فعل ماض مبنى على الفتح. (الشتاء) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ولست) الواو واو الحال، ليس فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، تاء التكلم ضمير مبنى في محل رفع، اسم ليس. (أملك) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل نصب، خبر ليس، وجملة (لست أملك) في محل نصب، حال. (عدة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والصبر) الواو استئنافية حرف مبنى لا محل له من الإعراب، الصبر مبتدأ =

(ولست أملك عدة) جملةٌ حاليةٌ من (الشتاء)، والرباطُ وأوُ الحال بمفردها.

ومن أمثلة ارتباطها بالضمير بمفرده قولُ الشاعر:

إذا جرى في كفه الرِّشَاءُ جَرَى القليبُ ليس فيه ماءٌ^(١)

جملة (ليس فيه ماء) في محل نصب، حال من (القليب) وهو البسر، وقد ارتبطت به بالضمير العائد عليه، وهو ضميرُ الغائب في (فيه).

من الشواهد التي ذكرها النحاة لجملة الحال الفعلية ذات الفعل المضارع المنفى. قوله تعالى: ﴿فَأَنقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]. الجملة الفعلية (لم يمسسهم سوءٌ) في محل نصبٍ على الحالية، وقعلها مضارعٌ منفيٌّ بـ (لم)، وتلاحظُ أن الرباطَ الضميرُ فقط.

قول زهير بن أبي سلمى:

كَانَ فُتَاتَ الْعَهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْقَنَا لَمْ يُحْطَمِ^(٢)

جملة (لم يحطم) حال، وهي منفيةٌ بـ (لم)، والرباطُ الضميرُ وحده.

مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (في السبرات) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالصدر. (خير) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مطيع) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(١) (إذا) اسم شرط غير جازم مبني في محل نصب على الظرفية، ومضاف إلى ما بعده، منصوب بالجراب. (جرى) فعل الشرط ماضٍ مبني على الفتح المقدر. (في كفه) جار ومجرور ومضاف إليه مبني، وشبه الجملة متعلقة بالجرى. (الرشاء) فاعل جرى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (جرى) فعل جواب الشرط ماضٍ مبني على الفتح المقدر. (القليب) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (ليس) فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبني على الفتح. (فيه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس، أو متعلقة بخبر ليس المخوف. (ماء) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة (ليس فيه ماء) في محل نصب على الحالية من (القليب).

(٢) شرح ابن النظم ٣٩٩/ شواهد العيني ٣-١٩٤ / الاثمنوني ٢-١٩١.

العهن: ما تنائر من قطن أو صوف، حب القنا: حنبل الذهب.

(كان) حرف تشبيه ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (فتات) اسم كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (العهن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (في كل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من فتات. (منزل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (نزلن) فعل ماضٍ مبني على السكون، ونون النسوة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل جر، نعت لمنزل =

قول عترة العبي:

ولقد خشيتُ بأنْ أموتَ ولم تكنْ للحربِ دائرةٌ على ابني ضَمَضَمٌ^(١)
(ولم تكن للحرب دائرة) جملة فعلية في محل نصبٍ على الحالية، وفعلها مضارع منفى بـ (لم)، والرباط الواو وحدها.

قوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]. (ولم يوح إليه شيء) جملة فعلية في محل نصبٍ على الحالية، وفعلها مضارع منفى بـ (لم)، والرباط الضمير في (إليه) والواو معاً.

قول النابغة الذبياني:

سَقَطَ النَصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطُهُ فَتَنَّاوَلْتَهُ وَاتَّقَيْنَا بِالْيَدِ^(٢)
(ولَمْ تُرِدْ إِسْقَاطُهُ) جملة فعلية، فعلها مضارع منفى بـ (لم)، وهي في محل نصبٍ على الحالية، وتلاحظ أن الرباط هو الضمير المستتر في (ترد)، والواو في بداية الجملة.

قول الشاعر:

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانُ: سَمْعًا وَطَاعَةً وَحَدَرَتَا كَالدَّرِّ لَمَّا يُشَقَّبُ^(٣)

= (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالنزول. (حب) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الفنا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (لم) حرف نفى وجزم وقلب. (يحطم) فعل مضارع مجزوم بعد لم مبني للمجهول، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل نصب حال، من (حب الفنا).

(١) شرح ابن النازم ٣٤٠ / شواهد العيني ٣-١٩٨ / الأشموني ٢-١٩١.

(لقد) اللام موطة للقسم، وجواب القسم خشيت بأنْ أموت. (بان أموت) الباء حرف جر رائد، والمصدر المؤول في محل نصب، مفعول به خشيت. (تكن) فعل مضارع ناقص ناسخ مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه السكون. (للحرب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، خبر تكون. (دائرة) اسم تكون مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (على ابني ضمضم) شبه جملة متعلقة بدائرة.

(٢) شرح ابن النازم ٣٤٠ / شواهد العيني ٣-٢٠١ / الأشموني ٢-١٩١.

(٣) (قالت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني. (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (العينان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. (سمعا) مفعول مطلق =

حيث الجملة الفعلية (لَمَّا يَنْقُبْ) فى محل نصبٍ على الحالية من (الدر)، وهى منفية بـ (لَمَّا)، وارتبطت مع صاحبها بواسطة الضمير دون الواو.

وذكر أبو حيان قولَ عبد الله بن محمد بن أبى عيينة:

أبعسَ بلاتى إذ وجدته طريحاً كنصل السيفِ لَمَّا يركبُ
وقوله أيضاً:

وقللت منه حدهً وتركته كهدبة ثوبٍ الخرزُ لما يهدبُ^(١)

رابعا: أن تكون جملة الحال معطوفة على حال سابقة دون جمعهما:

إذا كانت الحال جملة معطوفة على حال سابقة عليها فإنها لا ترتبط بصاحبها بالواو، حتى لا يتوالى حرفان: أولهما عاطف، والآخر شبهة بالعاطف، ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. حيث الجملة الاسمية (هم قائلون) فى محل نصبٍ على الحالية، بالعطف على الحال السابقة عليها (بياتًا)، فلم يجمع بين واو الحال وحرف العطف، ولم يقل: أَوْ هُمْ... .

● ملحوظة:

يلحظ أن العاطف بين جملتى الحال إذا كان الواو فإن الواو لا تكون واو الحال أو الابتداء، وبذلك فإنها لا تحتسب رابطاً، كأن تقول: «جاء محمدٌ يسجى ويلهثُ»، فجملة (يسجى) فى محل نصب، حال، وقد عطف عليها الجملة الحالية (يلهثُ)، وحرف العطف هو الواو، والرابط فيهما هو الضمير المستتر فى الفعل، فليست الواو واو الحال، وليست رابطاً بين الحال وصاحبها.

= منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وفعله محذوف. (وطاعة) الواو حرف عطف مبنى لا محل له، (طاعة) منصوب على المصدرية لفعل محذوف. (وحدثنا) الواو عاطفة. حدثنا: فعل ماضٍ مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث، وألف الاثنين ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (كالدُر) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية. (لَمَّا) حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له من الإعراب. (ينقب) فعل مضارع مجزوم بعد لَمَّا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروى، وهو مبنى للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل نصب على الحالية.

(١) ارتشاف الضرب ٢-٣٦٨.

خامساً: أن تكونَ جملةُ الحالِ جملةً فعليةً فعلُها ماضٍ واقعٌ بعدَ (أو) العاطفةِ على جملةٍ حاليةٍ سابقةٍ:

في مثلِ هذا التركيبِ تلمسُ في الحالينِ معنى الشرطِ، فإذا قلتَ: لافهمَنَّ الدرسَ شُرحَ أو أَهملَ، فإنك تلمسُ أن الجملةَ الفعليةَ (شرح) في محلِّ نصبٍ على الحالِية، وقد عطفَ عليها بواسطة (أو) الجملةُ الفعليةُ (أهمل)، والرباطُ بينهما الضميرُ المستترُ في الفعلينِ، وهو في محلِّ رفعٍ، نائبُ فاعليٍّ عائِدٌ على (الدرس)، وتقديرُ المعنى: لافهمَنَّ الدرسَ إن شُرحَ وإن أَهملَ.

ومن ذلك قولُ الشاعر:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِجْ عَلَيْهِ جَدًّا أَوْ بَخَلًا^(١)
عدم ربطِ الحالِ بصاحبها بالواوِ يتمثلُ في الجملتينِ الحاليتينِ الواقعتينِ بعدَ (أو)، وهما: (عدلاً، وبخلاً).

سادساً: أن تكونَ الحالُ جملةً فعليةً فعلُها ماضٍ واقعٌ بعدَ (إلا):

تتمتعُ الواوُ رابطاً إذا كانتِ الحالُ مستثناةً بـ (إلا)، وهي جملةٌ فعليةٌ فعلُها ماضٍ، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١]. الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (كانوا به يستهزئون) في محلِّ نصبٍ على الحالِية من (رسول)، أو من ضميرِ الغائبينِ في (يأتيهم)، والرباطُ الضميرُ في (به)، أو في: (كانوا)، ولم تذكرِ الواوُ رابطاً لأن الجملةَ الحالِيةَ مصدريةً بفعلٍ ماضٍ واقعٍ بعدَ (إلا).

(١) (كُنْ) فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على السكون ناقصٌ ناسخٌ، واسمه ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت. (لِلخَلِيلِ) جارٌ ومجرورٌ، وشبه الجملةُ متعلقةٌ بنصيرٍ. (نصيراً) خبرٌ كان منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة. (جار) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، والجملةُ الفعليةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِية. (أو) حرفٌ عطفٌ مبنيٌّ، لا محلَّ له مِنَ الإعرابِ. (عدلاً) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، والالف للإطلاق، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالعطفِ على الجملةِ الحالِية. (الواو) حرفٌ عطفٌ مبنيٌّ لا محلَّ له. (ولا) حرفٌ نهيٌّ مبنيٌّ لا محلَّ له. (تشج) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بعدَ لا الناهية، وعلامةُ جزمه السكون، وحُرُوكٌ بالفتح لالتقاء الساكنين، وأصله: ولا تشجّع. (عليه) شبه جملةٌ متعلقةٌ بتشج. (جاد) جملةٌ فعليةٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِية. (أو) حرفٌ عطفٌ مبنيٌّ لا محلَّ له. (بخلاً) جملةٌ فعليةٌ في محلِّ نصبٍ بالعطفِ على الجملةِ الحالِية، والالف للإطلاق.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزخرف: ٧].
ومن النحاة من يرى جواز الربط في مثل هذا التركيب بالواو، ويستشهدون
لذلك بقول الشاعر:

نِعَمَ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعَرْ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَرَرًا^(١)
الجملة الفعلية المحولة (كان لمرتاع بها وررًا) في محل نصب على الحالية من
(نائبة)، والرباط ضمير الغائبة في (بها)، وكذلك الواو في صدر جملة الحال، مع
أنها جملة فعلية فعلها ماض واقع بعد (إلا).

سابعاً: أن تكون جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت خالٍ من (قد):
إذا كانت الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت غير مسبق بـ (قد) فإنه يمتنع
فيها الواو رابطاً، بل يكتفى بذكر الضمير رابطاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا
تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]. الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المثبت الخالي من
(قد) (تستكثر) في محل نصب على الحالية من ضمير المخاطب المستتر في (تمنن)،
والرباط ضمير المخاطب المستتر في (تستكثر)، ويمتنع الواو رابطاً حيث إن الفعل
المضارع شبيه باسم الفاعل زنة ومعنى، ولا تدخل الواو على اسم الفاعل.
ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا أَلْقَا فِيهَا سَمْعُهَا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ﴾ (٧) تَكَادُ تَمَيَّزُ
مِنَ الْغَيْظِ [الملك ٧، ٨].

(١) (نعم) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر مبهمة تقديره: هو. (أمرًا) تمييز للضمير المبهمة
منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر مقدم، أو لا محل لها من
الإعراب. (هرم) هو المخصوص بالمدح، فهو: مبتدأ مؤخر خبره المقدم جملة المدح، أو مبتدأ خبره
محذوف، والتقدير: هرم الممدوح، أو خبر لبتدأ محذوف، والتقدير: هو هرم، وهو مرفوع، وعلامة
رفعه الضمة. (لم) حرف نفى وجزم وقلب مبنى لا محل له. (تعر) فعل مضارع مجزوم بعد لم،
وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (نائبة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء
مبنى، لا محل له إعراباً. (وكان) الواو: واو الابتداء أو واو الحال. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى
على الفتح، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (لمرتاع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بوزر. (بها)
جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بمرتاع. (وزرًا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة،
وجملة كان مع معموليها في محل نصب على الحالية.

الجملة الفعلية المحولة (تكاد تميز) في محل نصب على الحالية من الفاعل المستتر في (تفور)، والرباط الضمير المستتر في (تكاد)، ولم تذكر الواو رابطاً.

أما قول الشاعر:

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا رَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

فإن فيه جملة: (وأقتل قومها) فعلية فعلها مضارع، وبها ضميران يعودان على نائب الفاعل (تاء الفاعل) والمفعول به الثاني (ضمير الغائبة) في (علقتها) في الجملة السابقة عليها، ومعناها يصلح للحالية من أحد الاسمين (نائب الفاعل، والمفعول به الثاني) في الجملة (علقتها)، إلا أن تصدرها بالواو قبل الفعل المضارع المبتدأ يجعل النحاة يخرجونها على عدة أوجه:

- منهم من يرى أن الجملة في محل نصب على الحالية، والواو ضرورة.

- ومنهم من يرى أن الواو للعطف، والجملة معطوفة على سابقتها، والفعل المضارع يؤول بالماضي، فيكون التقدير: وقتلت قومها.

- ومنهم من يرى أن الواو واو الحال، وجملة الحال اسمية محذوفة المبتدأ، والتقدير: وأنا أقتل

ملحوظة:

لا يتمتع ذكر الواو رابطاً بين جملة الحال وصاحبها إذا كانت اسمية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

الجملة الاسمية (لها كتاب) في محل نصب على الحالية من (قرية)، والرباط ضمير الغائبة في (لها)، وكذلك واو الحال في صدر الجملة، وقد سبقت جملة الحال بأداة الاستثناء (إلا).

ويجدر القول بأنه يكثر ربط الجملة الاسمية الحالية بصاحبها بواسطة الرباط الواو، وبعضهم يرى أن ترك الواو حيث يشاء شذوذاً، لكنه لا يستطيع أن يتجاوز القول بالجواز في هذا الموضع^(١)، ويذكر الفراء أنه لو لم يكن فيه الواو كان صواباً^(٢).

(١) ينظر: الكشف ١-٥١١ / الدر المصون ٦-٢١.

(٢) معاني القرآن: ٢-٨٣.

وقد وردت أمثلة كثيرة لترك الواو في مثل هذا التركيب .

مثال ربط الحال الجملة الاسمية وصاحبها بالضمير دون ذكر الواو، قوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة ٣٦] ^(١) . الجملة الاسمية (بعضكم لبعض عدو) في محل نصب على الحالية من الفاعل (واو الجماعة) في (اهبطوا)، والرباط بينها وبين صاحبها ضمير المخاطبين في (بعضكم) الراجع إلى صاحب الحال، ولا داعي للقول بأن واو الحال الرابطة محذوفة؛ لأن الضمير رابطة، وإن كانت الواو في الحال الجملة الاسمية أكثر ربطاً .

قد تحتسب الجملة الاسمية في هذا الموضع استثنائية لا محل لها من الإعراب .

- في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠] . الجملة الاسمية (وجوههم مسودة) فيها قراءتان ^(٢) :

أولاهما: برفع الجزأين، وفيها وجهان إعرابيان:

أ- أنها في محل نصب على الحالية من الاسم الموصول (الذين)، حيث إن الرؤية بصرية، ومن النحاة من يرى أن حذف واو الحال هنا حسن كراهة اجتماع الواوين . وذهب آخرون - منهم الزجاج وابن عصفور - إلى أنه لا يشترط فيها الواو، والربط بالضمير هنا يكون كافياً، وأنت في الإتيان بها وتركها بالخيار، فتقول: جاءني زيد وأبوه قائم، أو: بترك الواو ^(٣) .

ب- أن تكون في محل نصب على أنها مفعول به ثانٍ للرؤية، حيث إنها قلبية .

(١) (اهبطوا) فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (بعضكم) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المخاطبين مبني في محل جر بالإضافة. (لبعض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بعمد. (عدو) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية.

(٢) ينظر: الدر المنصور: ٦-٢١.

(٣) ينظر: المقرب ١-٥٣ / شرح القمولى للكافية ٢٢١.

ثانتهما: بنصب الجزأين، وفيها وجهان:

أ- أن يكونَ (وجوه) بدلَ بعضٍ من كل من الاسم الموصول، أما (مسودة) فتكون بالنصب على الحالية، على أن الرؤية بصرية.

ب- إذا عُدَّت الرؤية قلبية؛ فإن وجوها تكونُ بدلاً من الاسم الموصول بدل بعضٍ من كل، وتعرب (مسودة) مفعولاً به ثانيًا.

- وقد يربط بين الحال الجملة الاسمية المنسوخة وصاحبها بالضمير دون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿بَدَأَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١] ^(١). الجملة الاسمية المنسوخة (كأنهم لا يعلمون) في محل نصبٍ على الحالية من (فريق)، وهو نكرة تخصصت بالصفة في شبه الجملة (من الذين...)، وقد ربطت الحال بصاحبها بضمير الغائبين في (كأنهم).

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١]. الجملة الاسمية المنسوخة (لا معقب لحكمه) في محل نصب على الحالية من الفاعل الضمير المستتر في (يحكم)، والرابط بينها وبين صاحبها ضمير الغائب في (حكمه) العائد على صاحب الحال، ولم تذكر الواو رابطًا.

- كما يجوز ترك الواو رابطًا والاكتفاء بالضمير فيما إذا كانت الحال جملة اسمية تقدم فيها الخبر على المبتدأ، كما في قول بشر بن مروان:

(١) (فريق) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (من) حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبنى في محل جر بمن، وشبه الجملة في محل رفع، نعت لفريق، أو متعلقة بنعت محذوف. (أوتوا) فعل ماضٍ مبنى على الفهم، وهو مبنى للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، نائب فاعل. (الكتاب) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (كتاب) مفعول به لينذ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وراء) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق بنبذ. (مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مبنى في محل جر بالإضافة. (كأنهم) حرف تشبيه ونصب ناسخ مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين مبنى في محل نصب، اسم كان، (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (يعلمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر كان، والجملة الاسمية المنسوخة في محل نصب على الحالية.

إذا أتيتَ أبَا مروان تسألُهُ وجدته حاضرَاهُ الجودُ والكرمُ^(١)

الجملة الاسمية (حاضراه الجودُ والكرمُ) في محلّ نصبٍ على الحالية من ضميرِ الغائبِ المفعولِ به في (وجدته)، وتلاحظ أن الرابطَ هو ضميرُ الغائبِ في (حاضراه)، وهو راجعٌ إلى صاحبِ الحالِ، ولم تذكرِ الواوُ رابطًا حيث تقدم الخبرُ في الجملة الاسمية الحالية على المبتدأ فيها، وإن كان الأكثرُ أن تذكرَ الواوُ رابطًا في الجملة الاسمية.

- يذكر النحاة أنه إن كانت الحالُ جملةً اسميةً خبرها شبهُ جملة وهو متقدم على المبتدأ فإن حذفَ الواوِ أفضل، كما جاء في قول بشار:

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نكرتُها خرجتُ مع الباري على سواد^(٢)

الجملة الاسمية (على سواد) في محلّ نصبٍ على الحالية من تاءِ الفاعلِ في (خرجت)، والرابطُ بينها وبين صاحبها ضميرُ المتكلمِ في (على)، وهو راجعٌ إلى صاحبِ الحالِ، وحسنَ عدمُ ذكرِ الواوِ رابطًا؛ لأن الجملة الاسمية الحالية خبرها شبه جملة تقدم على المبتدأ فيها.

التركيب الشرطي وموقع الحالية:

أجار الزمخشري وقوعَ التركيبِ الشرطيّ حالاً، وأوله بالتركيبِ الخبري، ففي قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ذكر الزمخشري أن الشرطَ (إن تحمل عليه يلهث) في موقعِ الحالِ، كأنه قيل: كمثل الكلب ذليلاً دائماً الدلالة^(٣).

(١) شرح الرضى ١-٢١١ / شرح القمولى للكافية ٢٢٢ / وهو في طبقات فحول الشعراء: ١-٥٠٠. (أباً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة. (مروان) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (تسأله) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية من تاء المخاطب في (أتيت)، أو من أبي مروان. جملتنا الشرط والجواب لإذا هما: أتيت، وجدت.

(٢) ديوانه ٣-٤٩ / شرح الرضى ١-٢١١ / شرح القمولى للكافية ٢٢٢. الباري: نوع من الصقور.

(٣) الكشاف ١-١٣١.

كما جعل التركيب الشرطيَّ المقرونَ بهمزة الاستفهام حالاً في قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا آفَلَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]. حيث يذكر: «الواوُ واوُ الحالِ، والهمزةُ بمعنى الرّدِّ والتعجيب، معناه: أتتبعونهم ولو كان آبَاؤُهُمْ لا يعقلون شيئاً من الدين، ولا يهتدون للصواب»^(١).

وبين المتقدمين خلافٌ في هذه الواوِ الواقعةِ في مثلِ هذا الموقعِ بعد همزة الاستفهام، ويمثله وجهان:

أولهما: ما ذهب إليه الزمخشري من أنها واوُ الحال^(٢).

والآخر: ما ذكره ابنُ عطيةٍ من أنها واوُ العطف^(٣).

والخلافُ بينهم قائمٌ كذلك في الموضع اللفظيُّ للهمزةِ الموجودة، بين ما ذهب إليه الزمخشري من أنه يقدر بعدها جملةٌ، وهي مذكورة في المنقول السابق، وبين ما ذهب إليه ابنُ عطيةٍ من النيةِ بها التأخيرِ عن حرفِ العطف، ولكن أبا حيان قد جمع بين الرأيين^(٤)، حيث يجعل الواوَ عاطفةً على حالٍ مقدرة، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ، فصَحَّ أن يُقالَ إنها للسَّحالِ من حيثُ عطفها جملةً حاليةً على حالٍ مقدرة، وصَحَّ أن تكونَ للعطفِ من حيثُ هذا العطف.

وأنت ترى أن التركيبَ الشرطيَّ في محل نصب، حال في كل وجه، فيذكر ابنُ عطية: «أن غايةَ الفسادِ في الالتزام أن يقولوا: نَتَّبِعُ آبَاءَنَا ولو كانوا لا يعقلون، فقررُوا على التزامهم هذا، إذ هذه حالُ آبائهم»^(٥).

ويؤكد أبو حيان أن الجملةَ المصحوةَ بـ(لو) في مثلِ هذا السياقِ جملةٌ شرطيةٌ، «فإذا قال: اضرب زيداً ولو أحسنَ إليك، فالمعنى: وإن أحسنَ، وكذلك: «أعطوا

(١) المرجع السابق ١-٨٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المحرر الوجيز ٢-٦٣.

(٤) البحر المحيط ٢-١٠٤.

(٥) المحرر الوجيز ٢-٦٣.

السائل ولو جاء على فرس^(١)، «ردوا السائل ولو بشق ثمرة»^(٢). المعنى فيهما: (وإن)، ونجىء (لو) هنا تنبيها على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حال، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل، ولذلك لا يجوز: اضرب زيدا ولو أساء إليك، ولا: أعطوا السائل ولو كان محتاجا، ولا: ردوا السائل ولو بمائة دينار، فإذا تقرر هذا فالواو في (ولو) في المثل التي ذكرناها عاطفة على حال مقدرة^(٣).

ونجد أن أبا حيان يؤكد على ذكر الواو في مثل هذا الموضع وإن كانت الجملة الواقعة حالا فيها ضمير يعود على صاحب الحال؛ لأن حذفها يؤذن بتقييد الجملة السابقة عليها، كما أنها دليل على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبله، والفرق واضح بين القول: «أكرم زيدا لو جفاك، أي: إن جفاك، وبين: أكرم زيدا ولو جفاك»^(٤).

ومنهم من يرى أن التركيب الشرطي لا يكاد يقع بتمامه موقع الحال، وإنما الطريق إلى ذلك أن تجعل التركيب الشرطي خبراً عن ضمير ما تريد أن تجعل الحال منه، ففي القول: جاء زيد إن يسأل يعط؛ تقول فيه كي تجعل الشرط حالا: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، ويكون الحال شاملاً للجملة الاسمية التي خبرها التركيب الشرطي.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]. التركيب الشرطي (إذا قيل لكم أنفروا) بعد السؤال الإنكاري التوبيخي أو التقريحي (ما لكم) يكون حالا، والتقدير: ما لكم تشاقلون إذا قيل لكم أنفروا^(٥).

(١) حديث شريف أخرجه مالك في الموطأ: (٢-٩٩٦) بذكر (إن) مكان (لو)، وفي مسند أحمد (١-٢٠١)،

وسنن أبي داود (١٦٦٥)، والكبير للطبراني: (٢٨٩٣) نصه: «للسائل حق وإن جاء على فرس».

(٢) حديث شريف أخرجه أحمد في مسنده: ٣٨٨-١.

(٣) ينظر: البحر المحیط ٢-١٠٣ / الدر المنصون ١-٤٣٦.

(٤) الموضع السابق.

(٥) ينظر: الكشف ١-٣٩٣ / البحر المحیط ٥-٤١٩ / الدر المنصون ٣-٤٦٤.

وفى المساعد يذكر ابن عقيل: «ودخل فى قوله: خبرية جملة الشرط، وفى البسيط: تقع جملة الشرط حالا، نحو: افعل هذا إن جاء زيد، وقيل: لا، وهو قول ابن جنى»^(١).

ومنه نلمس أن كلا من ابن جنى وصاحب البسيط وابن عقيل يرون أن التركيب الشرطى يصح أن يقع حالا، ولا أرى ما يمنع ذلك.

بين جملة الحال والجملة الاعتراضية:

يُمَيِّزُ بين جملة الحال والجملة الاعتراضية بفروق معنوية وأخرى لفظية، نوجزها فى:

- جملة الحال تبيّن هيئة صاحبها أثناء إحداث حدث ما. فعلاقتها بما قبلها بيان هيئة، فوجودها مقصود فى إنشاء الجملة التى وردت فيها.

أما الاعتراضية فإنه يؤتى بها لبيان معنى ليس مقصوداً فى إنشاء الجملة، وإنما تكون لمعنى تقوية ما جاءت فيه، أو لتأكيد، أو لمعنى آخر غير المعنى المقصود فى الجملة، كمعنى التعظيم، والفخر، والتفسير، والشك... إلخ.

- الأصل فى جملة الحال أن تُذكرَ بعد صاحبها وعاملها، لا تتقدم عليهما، دون النظر إلى آراء بعض النحاة فى هذه القضية.

لكن الجملة الاعتراضية تذكرُ بين أجزاء الجملة معترضة إياها، سواءً أكان مبتدأ وخبراً، أم موصولاً وصلته، أم فعلاً وفاعلاً أو مفعولاً به، أم أجزاء التركيب الشرطى، أم قسمًا وجوابه، أم إن وخبرها، أم كان واسمها، أم المضاف والمضاف إليه، أم غير ذلك.

أما جملة التفسير فتذكرُ تالية لما تفسره مما يحتاج إلى كشف حقيقته، التى تتمثل فى معنى الجملة المفسر بها.

- يجوزُ أن تقيم مفرداً مقام جملة الحال، ولا يجوز ذلك مع الجملة الاعتراضية.

(١) المساعد ٢-٤٣.

- يجوز أن تَقترنَ الجملةُ الاعتراضيةُ بالفاء، أو لن، أو السين، أو سوف.
- أما جملةُ الحالِ فإنه لا يجوز قرنها إلا بالواو، وبأو فى تركيبٍ معينٍ، وتمتنع من استقبالها فلا يجوز قرنها بحرفِ التنفيس أو بـلن أو غيرها مما يعطى معنى الاستقبال.
- قد تكون الجملةُ الاعتراضيةُ طلبيةً، لكن جملةَ الحالِ لا تكون إلا خبريةً.
- والجملُ التى لا محلَّ لها من الإعرابِ - فى صِالةٍ فى هذا الموضع - هى^(١):
- الجملةُ الابتدائية.
- الجمل الواقعة بعد أدوات الابتداء: الحروف المكفوفة (إنما وأخواتها...)، إذا الفجائية، هل، بل، لكن، إلا، إماء، (ما) التيمية.
- بعد أدوات التحفيض: ألا، هَلَا، أما، لَوْلَا.
- بعد أدوات التعليق غير العاملة: لولا، لو، لما، كلما.
- الواقعة جواباً لأدوات الشرط غير الجازمة إذا كان مقروناً بالفاء.
- الواقعةُ صلةً للأسماء الموصولة أو الحروف.
- الجملُ الاعتراضية.
- الجملُ التفسيرية - على رأى.
- الواقعةُ جواباً للقسم.
- الجملُ المؤكدة لجمل لا محل لها من الإعراب.
- الجملُ المعطوفة على ما لا محل له من الإعراب.
- التركيبُ الشرطى الذى تقدم جوابه عليه.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٣٧٥.

الحال المركبة،

قد تردُّ الحالُ في الجملةِ العربيّةِ مركبةً، أى: تركبُ حالان مع بعضهما تركيباً خمسةَ عشرَ، وتصيران اسماً واحداً، فتكونان مبنيتين على فتح الجزأين، ومثال ذلك^(١):

هو جارٍ بيتَ بيتٍ، أى: ملاصفاً، حيث (بيت بيت) حالٌ مبنيةٌ على فتح الجزأين في محلِّ نصب.

وللنحاة في هذه الأحوالِ المركبةِ مذهبان:

أحدهما: أنها مركبةٌ تركيباً خمسةَ عشرَ، حيث تبنى على فتح الجزأين.

ثانيهما: أنهما مركبان تركيباً الإضافة، حيث يحذف التنوينُ من الثاني للإتياع، فيشبهان بخمسةَ عشرَ، فيفترقان في أصالة البناء.

كما أن هذه الأحوالِ المركبةَ قد يفسر أصلها التركيبى على نحوين:

الأول: ما أصله حرفُ العطف، ومنه:

- تفرقوا شجرَ بقرٍ، أى: فى كل وجه لا اجتماع معه^(٢) والأصل فيهما: شجرًا وبقرًا، فركبتا معاً بحذف الحرفِ العاطف، فبنيتا على الفتح.

- ومثله: تفرقوا شذر مذر. أى: شذرا ومذراً^(٣) وفيه: تفرقوا شذر بذر.

- ومثله: تفرقوا خذع مذع، أى: خذعًا ومذعًا^(٤).

(١) ينظر: الكتاب ٣-٣٠ / شرح المفصل لابن يعيش ٤-١١٨ / ارتشاف الضرب ٣٧٠ / شرح شذور الذهب: ٧٥.

(٢) اشتغرى فى البلاد: إذا أبعد فيها، أو من شجر الكلب إذا رفع إحدى رجله ليول فباعدها من الأخرى. بقر النجم: سقط وهاج بالطر، أو البقر هو العطش، يأخذ الإبل فلا تروى، وربما ماتت به.

(٣) الشذر: الذهب يلقط من المعدن، فهو متفرق فيه متبدد، أو صغار اللؤلؤ. ملزت البيضة صلت وأبعدت، أو من البذر، وهو تفرق الحب.

(٤) الخذع: القطع، لحم مجذع، أى: مقطع. مذع السر: الشاة، فكانه فرقة.

- تركوا البلادَ حيثَ بيتٌ، وحاتَ باثٌ، وحوثَ بوث^(١)، أى: تفرقوا وتبددوا، وأصلها بحرف العطف.

- تساقطوا أخولَ أخولَ. أى: متفرقين، وأصلها بحرف العطف الفاء، أى: أخولَ فأخولَ، ويعنى به: شيئاً فشيئاً.

يساقطُ عنه روقه ضارباتها مِقاطَ شرارِ القَيْنِ أخولَ أخولاً^(٢)
ومنه قولُ ضاهيَ البرجمي:

وفيه (أخول أخول) حالان ركبا معاً، وكانا كالكلمة الواحدة، فبينا على فتح الجزأين، وهما فى محلّ نصبٍ على الحالية.

الثانى: ما أصله النسبة، نسبة أحدهما إلى الآخر، سواء أقدّرت بحرف الجر، أم قدرت بالإضافة، ومن ذلك:

- هو جارى بيت بيت، أى: ملاصقاً. والأصل، بيتا لبيت، فحذف حرف الجر، فركب الاسمان، وأصبحا حالا مبنية على فتح الجزأين فى محل نصب. وقد ينطقان بالإضافة: بيت بيت.

- لقيته كفة كفة، أى: مواجهةً. والأصل كفة لكفة، وقد ينطقان بالإضافة: كفة كفة، وقد يفصلان بحرف الجر (عن)، كفة عن كفة.

- لقيته صحرةً بحرةً، أى: منكشفاً. إذا لقيته وليس بينك وبينه ساتر، واستعملّا بالإضافة، صحرةً بحرةً.

(١) استحات الشيء: طلبه وقد ضاع فى التراب، وبأث: بحث عن الشيء بعد ضياعه.

(٢) الروق: القرن / ضارباتها: أراد بها الكلاب / القَيْن: الحداد .

(يساقط) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عنه) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة متعلقة بيساقط، (روقه) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (ضارباتها) مفعول به منصوب، وعلامة نصب الكسرة، لانه مجموع بالالف والتاء المزيديتين، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة. (سقاط) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصب الفتحة. (شرار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (القَيْن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أخول أخول) حالان مركبان مبنيان على الفتح فى محل نصب من واو الجماعة. والالف للإطلاق.

- افعل هذا بادىَ بدءاً، أى: أولَ كلِّ شيءٍ. وأصله: بادئُ بدءاً، بالإضافة، فخففت الهمزة من الأول بقلبها ياءً، وحذفت من الثانى فقصر، أى: أصبح مقصوراً، وأصبحا اسمين مركبين فبنيا، على فتح الجزأين لحالتهما، بعد أن حذفت التنوينُ من الثانى، وفيه: بادى بدءٍ، وبلدى بدئٍ.

وقد يؤولان بحرف العطف: بادئُ وبدء.

- ذهبوا أيدى سبأ، وأيادى سبأ، أى: متفرقين متبديدين. والأصل: أيدى سبأ، أو: أيادى سبأ، وسبأ علمٌ حذفت منه التنوين، فركبا، فصارا بالتركيب اسمًا واحدًا مركبًا مبنيا على فتح الجزأين؛ لأنهما حالٌ مركبةٌ.

وقد رالت العلمية بالتركيب عن (سبأ)، وهو (سبأ) بعد تخفيف الهمزة.

ملحوظة:

قد يكون الظرفُ المركبُ مبنياً على فتح الجزأين، وشبه جعلته فى محل نصبٍ على الحالية، أو متعلقة بحالٍ محذوفة، كما هو فى قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وبعض الـ قُومِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا^(١)

(بين بينا) ظرفان مركبان مبنيان على فتح الجزأين، والالف للإطلاق، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية، أو متعلقة بمحذوف، حال.

تعدد الحال

ينقسمُ النحاةُ إزاءَ قضية تعددِ الحالِ لصاحبٍ واحدٍ لعاملٍ واحدٍ انقسامهم إزاء تعدد الخبرِ لمبتدأٍ واحدٍ، وذلك على النحو الآتى:

(١) (نحى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن). (حقيقتنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة. (وبعض) الواو واو الحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، بعض: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف. (القوم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يسقط) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ، والجملة الاسمية فى محل نصب على الحالية. (بين بين) ظرفا مكان مركبان مبنيان على الفتح، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية، أو متعلقة بمحذوف حال.

- يرى كثيرٌ من النحاة - وعلى رأسهم الفارسي^١ - أن العاملَ الواحدَ لا يعملُ في حالين لصاحبٍ واحدٍ إلا بالعطفِ بينَ الحالين، فالقول: (جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا) صحته في مذهبهم: جاء زيدٌ ضاحكًا ومسرعًا.

ويستثنى هؤلاء من ذلك أفعالَ التفضيل إذا كان عاملاً في الحال، نحو: زيدٌ راكبًا أحسنُ منه ماشيًا، لنيابةِ أفعالِ التفضيلِ متابَ عاملين، وكل من (راكبًا، وماشيا) حالٌ منصوبٌ لزيد، والعاملُ اسمُ التفضيلِ (أحسن).

- ولكن ابنَ جنى يذهبُ إلى جوازِ تعددِ الحالِ لعاملٍ واحدٍ ومن صاحبٍ واحدٍ بدونِ عاطفٍ، فتقولُ: مررت بزيد جالسًا متكئًا ضاحكًا، وإن شئت أن تأتيَ بعشرِ أحوالٍ إلى أضعافِ ذلك لجازٍ وحسن، كما لك أن تأتيَ للمبتدئِ من الأخبارِ بما شئت، كقولك: زيدٌ عالمٌ جميلٌ جوادٌ فارسٌ مصريٌ بزازٌ، ونحو ذلك^(١).

ويأخذ بهذا الرأي كثيرٌ من النحاة واللغويين والمفسرين، وعلى رأسهم ابنُ مالك^(٢).

ففي قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۚ لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۖ خَالِصَةٌ رَّاغِبَةٌ﴾ [الواقعة: ١-٣]. حيث قراءة (خالِصَةٌ رافعة) بالنصب^(٣)، على أنهما حالان من (الواقعة)، وكذلك: الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (ليس لوقعتها كاذبة) حالٌ من الواقعة، فهذه ثلاثُ أحوالٍ للصاحبِ واحدٍ.

لكننا قد أدرَكنا من قبلُ الدائرةَ المعنويةَ الواحدةَ التي تجمعُ كلاً من الخبرِ والنعتِ والحال، وعلاقةُ كلٍّ منها بالمبتدئِ والمنعوتِ وصاحبِ الحال، ولما جاز أن ينعَتَ الواحدُ بعدةِ نعوتٍ في وقتٍ واحدٍ جاز أن يخبرَ عن المبتدئِ الواحدِ بعدةِ أخبارٍ في وقتٍ واحدٍ، وحقيقةُ الإخبارِ والهدف من الكلامِ يجيزُ ذلك؛ لذا جاز أن يكونَ

(١) المحتسب ٢-٣٠٧.

(٢) الشافية الكافية ٢-٧٥٤، ٧٥٥.

(٣) قراءة زيد بن علي وعيسى والحسن وابن حيوة وابن مفسم واليزيدي، ومعهم ابن أبي عملة والزعفراني. المحتسب ٢-٣٠٧ / البحر المحيط ١٠-٧٧ / الدر المنون ٦-٢٥٣.

لصاحب الحال الواحدة عدة أحوال، أي: عدة هيئات أثناء إحداث حدث واحد؛ لأنه يجوز أن يقبل علينا محمدٌ وهو في حال مشي، وحال ضحك، وحال إمساك بكتابه بيده اليمنى، وحال رفع لقلمه بيده اليسرى، وحال تغطيته لرأسه، وحال تجرد من ملابسه الخارجية... إلى غير ذلك من الهيئات التي تبين حاله أثناء إقباله علينا، وهو عملٌ واحدٌ لصاحب واحد في وقت واحد، ولكن الهيئات متعددة، بشرط ألا تكون هيئات متناقضة، كالمشي والجري أو الضحك والبكاء، أو التجرد من الملابس ولبسها، إلى غير ذلك. فتقول فيما سبق: أقبل علينا محمدٌ ماشياً، ضاحكاً، ممسكاً كتابه بيمينه، رافعاً قلمه بيسراه، مغطياً رأسه، متجرداً من ملابسه الخارجية... إلخ.

كما يجوز تعدد الحال من صاحب واحد، لعامل واحد والأحوال مختلفة المبنى، فتقول: قرأت الموضوعَ فكرةً فكرةً، في انتباه، فاهماً كل أفكاره، وأنا مستغرق في قراءته، لا أنصرف عنه إلى موضوع آخر. وكل من: الاسم الجامد: فكرةً فكرةً، وشبه الجملة (في انتباه)، والصفة المشتقة (فاهماً)، والجملة الاسمية (وأنا مستغرق)، والجملة الفعلية (لا أنصرف) حال من الفاعل ضمير المتكلم في (قرأت)، والعاملُ الفعلُ (قرأ).

نتقابل في دراسة تعدد الحال مع عدة تراكيب يكون عليها التعدد:

- فقد يكون التعدد في الحال في اللفظ والمعنى وصاحبها واحد، نحو: أقبلت على دراستي شغوفاً مجتهداً لدى أمل في التفوق. حيث كل من: (شغوفاً، مجتهداً، لدى أمل) حال منصوبة في الأولى والثانية، وفي محل نصب في الثالثة، وهي جملة اسمية، وصاحب الحال الفاعل تاء المتكلم في (أقبلت)، فالحال متعددة في اللفظ والمعنى.

ومنه قول الشاعر:

عَلَى إِذَا لَاقَيْتُ لَيْلَى بِخَلْوَةٍ أَنْ أُرَوِّبَ بَيْتَ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا^(١)

(١) شرح التصريح ١-٣٨٥.

حيث (رجلان حافيا) حالان من الفاعل المستتر في (أزور).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]. (راضية مرضية) حالان منصوبتان، وعلامة نصب كل منهما الفتحة، وصاحبهما ضمير المخاطبة الفاعل في (ارجعي).

ومنه ما ذكرناه من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ (٢) خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٢-٣] بنصب (خافضة ورافعة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [الاعراف: ١٥٠]. وكل من: (غضبان، وأسفا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة من (موسى)، وهو فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

الحظ أن (غضبان) لم تنون؛ لأنها ممنوعة من الصرف؛ للوصفية ووزن فعلان الذي مؤنثه (فعلى)، (غضبي).

ومن ذلك قول المتنبي:

قَبَّلْتُهَا وَدَمَوْعِي مَزَجُ أَدْمُعِهَا وَقَبَّلْتَنِي عَلَىٰ خَوْفٍ فَمَا لِفَمٍ^(١)

حيث شبه الجملة (على خوف)، والاسم الجامد (فما لفم) حالان من الفاعل الضمير المستتر في (قَبَّلْتَنِي)، فالحالان صاحبهما واحد.

- وقد يكون تعدد الحال مع تعدد في اللفظ والمعنى، وصاحبها متعدد في المعنى دون اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ (١٥) بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩، ٢٠]. كل من: الجملة الفعلية (يلتقيان)، والجملة الاسمية (بينهما برزخ)، والجملة الفعلية (لا يبغيان) في محل نصب، حال من (البحرين).

(١) الجملة الاسمية (ودموعي مزج آدمعها) في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المتكلم في (قَبَّلْتُهَا). يجوز أن تجعل شبه الجملة (على خوف) حالا من الفاعل المستتر في قَبَّلْتَنِي، أو من الفاعل والمفعول به معا، والتقدير: خالفة، أو: خائفون.

- قد يكون التعدد كما هو في التركيب السابق لكنه باستعمال حرف العطف،
 كأن تقول: أَقْبَلْتُ عَلَى دِرَاسَتِي شَغَوْفًا وَمَجْتَهِدًا، وَلَدَى أَمَلٍ فِي التَّفَوْقِ. أَنْتَ
 تَلَحَّظْ عَطْفَ الْأَحْوَالِ بِوَسَاطَةِ الْوَائِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ
 بِيَحْيَى مُبْشَرًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١) [آل عمران: ٣٩].
 كل من: (مصدقًا، سيدًا، حصورًا، نبيًا) حالٌ من يحيى، لكنها أحوالٌ معطوفةٌ على
 الحال الأولى.

ومن الناحية من يرى أن مثل هذا التركيب ليس من قبيل تعدد الحال؛ لأن من
 شرط التعدد عدم الاقتران بحرف العطف^(٢).

- قد يكون تعدد الحال في اللفظ دون المعنى وصاحبها واحد، كأن يقال: أَكَلْتُ
 الرَّمَانَ حُلُومًا حَامِضًا، حَيْثُ (حُلُومًا حَامِضًا) حالان فيهما تعدد في اللفظ، لكن
 معناهما واحد، وهو: (مَرَزَ)، فَكَأَنَّكَ سَبَكْتَ مِنَ الْحَالِيْنَ حَالًا وَاحِدَةً، أَوْ حَوَّلْتَ
 الْحَالَ الْوَاحِدَةَ إِلَى حَالَيْنِ مُتَضَامَتَيْنِ فِي الْمَعْنَى.

- قد يكون تعدد الحال في المعنى دون اللفظ، سواء أكان صاحبها متعددًا في
 المعنى دون اللفظ، نحو: جَاءَ الطَّالِبَانِ مُسْرِعَيْنِ، وَجَلَسَ الْحَاضِرُونَ مُتَبَهِّينَ،
 حَيْثُ كُلٌّ مِنْ (مُسْرِعَيْنِ، مُتَبَهِّينَ) حالٌ مِنَ الطَّالِبِينَ وَالْحَاضِرِينَ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى
 فِيهِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّنْبِيْهِ فِي الْأَوَّلَى، وَالْجَمْعُ فِي الثَّانِيَةِ، فَالْلَفْظُ وَاحِدٌ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَآخِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤]. (مواخير) حالٌ
 منصوبةٌ بِالْفَتْحَةِ مِنَ (الْفَلَكَ)، وَهُوَ جَمْعٌ.

(١) الجملة الاسمية (وهو قائم) في محل نصب على الحالية من المفعول به ضمير الغائب في (نادته). الجملة
 الفعلية (يصلي) يجوز أن تكون خبرًا ثانيًا للمبتدأ (هو) في محل رفع، ويجوز أن تجمعا في محل نصب
 على الحالية من الضمير المستكن في اسم الفاعل (قائم). (أن الله يبشرك) المصدر المؤول من (أن) المفتوحة
 الهمزة، واسمها لفظ الجلالة، وخبرها الجملة الفعلية في محل نصب على نزع الخافض، أو في محل
 جر بتقدير وجود حرف الجر. والتقدير: بأن الله يبشرك. وفيها قراءة كسر همزة (أن) على إجراء النداء
 مجرى القول، أو على إضمار القول، والتقدير: فقالت له الملائكة: إن، أو: فنادته فقالت...

(٢) شرح التصريح ١ - ٣٨٥.

أم كان صاحبها متعدداً في اللفظ والمعنى، نحو: زار محمدٌ محموداً متحائناً،
جلس علىٌ وأحمدٌ وسميرٌ مشتاقين لاستكمال الدرس، حيث (متحائنين) حالٌ
منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على متنى، وصاحبها محمدٌ ومحمودٌ، وكلٌّ منهما
مشاركٌ في هيئة واحدة في المعنى أثناء حدوث الفعل (الزيارة)، وكذلك الحال
(مشتاقين) منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على جمع، وصاحبها علىٌ وأحمدٌ وسميرٌ،
وهم مشتركون في هيئة واحدة، فاتحدت الحال في اللفظ.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣].
حيث (دائبتين) حالٌ منصوبةٌ بالياء من (الشمس والقمر).

وقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [الاعراف: ٥٤].
(مسخرات) حال منصوبة، وعلامةٌ نصبها الكسرة؛ لأنه مجموع بالالف والتاء
الزائدتين، وصاحبها المفعولات: الشمس والقمر والنجوم.
ومنه قول عترة:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَافِ الْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(١)

حيث (فردين) حالٌ منصوبة، وعلامةٌ نصبها الياء لأنها تدل على متنى، وهى
متعددة في المعنى دون اللفظ، حيث دلالتها على متنى، وصاحبها الفاعل والمفعول
به الضميران فى (تلقنى): الأول فاعل مستتر تقديره: أنت، والثانى ضمير المتكلم
(الياء)، وهو فى محل نصب، فصاحب الحال متعدد فى اللفظ والمعنى.

وكثيرٌ من النحاة لا يجعلون مثل هذا التركيب - بضميه - من قبيل تعدد الحال.
- قد تعدد الحال لفظاً ومعنى، كما يتعدد صاحبها لفظاً ومعنى لكن كل حال
مذكورة بعد صاحبها مباشرة، فتذكر كل حال مع صاحبها على التوالى، نحو:
ضربَ زيدٌ قائماً عَمراً مشدوداً، حيث (قائماً) حال من زيد، و(مشدوداً) حال
من عمرو.

(١) شرح الكافية الشافية ٢-٧٥٥.

وليس في هذا التركيب إشكالٌ معنوي، حيث وجوبُ احتساب كل حالٍ لصاحبها المقترنة به نطقاً، وعلى الترتيب، دون افتراضٍ تقديم أو تأخير.

ومنه أن تقول: أقبلَ سميرٌ مسروراً بخالدٍ باكياً. (مسروراً) حال من سمير، و (باكياً) حال من خالد.

ومنه: لقيت منهدراً زيداً مصعداً، (منهدراً) حال من تاء الفاعل، و(مصعداً) حال من (زيد).

ويرى كثيرٌ من النحاة أن الحالَ وصاحبها إذا تعدداً لفظاً ومعنى، فإنه يجبُ أن يلتزمَ بهذا التركيب.

- وقد يكون تعددُ الحالِ لفظاً ومعنى مع الجمع بينهما، كما يتعدد صاحبها لفظاً ومعنى مع الجمع بينهما، لكن هناك قرينةٌ تحدد صاحبَ الحال.

من ذلك قولُ عمرو بن كلثوم:

وإنّا سوف ندركنّا المنايا مقدرةً لنا ومقدرينا^(١)

حيث (مقدرة) حال من الفاعل (المنايا)، والقرينةُ الإفرادُ والتأنيثُ، وقد عطف عليها الحال المنصوبة (مقدرين) من ضمير المتكلمين المفعول به في (تدركنّا)، والقرينةُ الجمعُ.

- هناك تركيبٌ للحالِ وصاحبها يمثل مشكلةً معنويةً - وحق ذلك - حيثُ تتعددُ الحالُ لفظاً ومعنى مع الجمعِ بينها في النطق، ويتعدد صاحبها - كذلك - لفظاً ومعنى مع الجمعِ بينها في النطق، فتتطوّر الأحوالُ متواليةً، كما ذكرت أصحابها متواليةً، وهنا تثار المشكلة المعنوية، أى صاحبٌ للحالِ الأولى؟، وأى صاحبٌ للثانية؟... وهكذا. وذلك أن تقول: قابل محمدٌ محموداً ضاحكاً باكياً. فمن الضاحك؟ ومن الباكي؟ ينقسم النحاةُ إزاء ذلك إلى قسمين:

(١) (إنّا) حرف توكيد ونصب ناسخ مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى في محل نصب اسم إن. (سوف) حرف استقبال مبنى، لا محل له من الإعراب. (تدركنّا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى في محل نصب، مفعول به. (المنايا) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعلم.

- يرى بعضُ النحاة - منهم ابنُ عصفور وأبو البقاء - أن الحالَ الأولى للصاحبِ الأول، والثانية للثانى، فيكون محمدٌ ضاحكًا، ويكون محمودٌ باكياً.

- ويرى كثيرٌ من النحاة أن الحالَ الأولى للصاحبِ الثانى، وذلك لقربهما، والحال الثانية تكون للصاحبِ الأول، فيكون محمدٌ باكياً، ويكون محمودٌ ضاحكًا، ويرجحون ذلك لعدم الفصل بين إحدى الحالين وصاحبها، وتقليلاً للفصل كذلك.

ويمثلون لذلك بقولهم: لقيتُ زيداً مصعداً منحدراً. فزيد المصعد، والفاعل التاء فى (لقيت) هو المنحدر.

- قد يكون تعددُ الحال مع تعدد صاحبها مع عدم الترتيب والتوالى كما هو فى التركيب السابق، لكنه يوجد قرينةً لفظيةً أو معنويةً تربط بين الحال وصاحبها، كعلامة التانيث، أو المخاطبة، أو الغيبة أو التكلم، أو الدلالة على الأفراد وغيره، أو المعنى، أو غير ذلك، نحو: لقيتُ هنداً منحدرةً مصعداً.

(منحدرة) حال من (هند)، لوجود علامة التانيث فى الحال، أما (مصعداً) فهى حال من ضمير الفاعل (التاء)، والمتحدث مذكراً بالضرورة.

وكذلك قولك: قابلتني فاطمة راکبةً ماشياً.

ومن ذلك قولُ الشاعر:

عهدت سعادَ ذاتِ هوى معنًى فزدتُ وعادَ سلواناً هواها

حيث (ذات) حالٌ من (سعاد) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، للمطابقة فى التانيث، و (معنًى) حالٌ منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة المقدرة، وصاحبها تاءُ الفاعل فى (عهدت)؛ للمطابقة فى التذكير.

ومنه كذلك قولُ امرئ القيس:

خرجتُ بها امشى تجرُّ ورائنا على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرحلٍ

الجملة الفعلية (أمشي) في محل نصب، حال من الضمير الفاعل في (خرجت) وهو التاء، وبينهما مطابقة في التكلم.

والجملة الفعلية (تجر) في محل نصب، حال من ضمير الغائبه المجرور في (بها)، وبينهما مطابقة في التانيث والغيبة، وهما القرينة.
وأما قول الشاعر:

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا نَجْدِيَّ فَاصْأَبُوا مَغْنَمًا

ففيه (خائفاً) وهي الحال الأولى وصاحبها الفاعل الضمير المستتر في (لقي)، أما (منجديه) فهي الحال الثانية وصاحبها المفعول به (ابني)، والمطابقة بين الحال الأولى وصاحبها الأفراد، أما القرينة في الحال الثانية مع صاحبها فهي التثنية.

والأمر واضح إذا قلت: قابلني على وهو يضحك وأنا عابس، حيث الجملة الاسمية (وهو يضحك) في محل نصب حال من الفاعل (على)، حيث المطابقة في الغيبة، أي: ليس التكلم ولا الخطاب، أما الجملة الاسمية (وأنا عابس) فهي في محل نصب حال من ضمير التكلم المفعول به (الياء) في (قابلني)، والقرينة دلالة التكلم، حيث (ياء المتكلم وأنا).

- هناك تركيب في التعدد يشير جدلاً واسعاً بين النحاة^(١)، وهو مجيء الحال متعددة في المعنى دون اللفظ من صاحبين مختلفي اللفظ والمعنى مع تعدد العامل، نحو: سافرت هند وجاء عمرو صاحكين.

منع ذلك ابن السراج مطلقاً، سواء اتحد جنس العامل أم اختلف، لكن الجرمي أجازهم مطلقاً.

وكان سيبويه قد أجازهم في حال اتحاد العاملين معنى، فأجاز: ذهب زيد وانطلق عمرو مسرعين، وإن اختلفا فلا.

- قد تأتي الحال متعددة في المعنى دون اللفظ لأصحاب مختلفين في اللفظ والمعنى. فنقول: هذان رجلان وعبد الله متطلقين. حيث (متطلقين) حال منصوبة،

(١) شرح الفصولي على الكافية: ٢٢٣.

وعلاوة نصبها الياء؛ لأنها جمع مذكر سالم، وصاحبها (رجلان وعبد الله)، وهو متعدد لفظاً ومعنى.

ومن ذلك: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين.

أما القولُ هذا رجلٌ مع رجلٍ قائمين. فإن (قائمين) حالٌ بالضرورة منصوبة، وصاحبها (رجل، ورجل) وهو متعدد اللفظ والمعنى، ووجبت الحالية لاختلاف الإعراب في صاحبي الوصف، فلا يصح أن تعرب على الوصفية.

وجوب تعدد الحال،

قد يكون تعدد الحال واجباً في التركيب، وذلك في المواضع الآتية:

- أن تذكر الحال بعد (إما) فإنه يجب تعددها لوجوب تكرير (إما)، فتقول: لقد أقبل إلينا محمدٌ إما راكباً وإما محمولا. كلٌّ من (راكباً) و (محمولا) حالٌ منصوبة من (محمد)، ووجب تعدد الحال لذكرها بعد (إما) التفصيلية، وهي واجبة التكرير.

وتقول: استقبله إما مبسماً وإما صامتاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وفيه (شاكراً) حالٌ منصوبة من المفعول به ضمير الغائب في (هديناه). وهي مذكورة بعد (إما)، فوجب ذكر حالٍ أخرى، فذكرت بعد (إما) الثانية: (وإما شكوراً).

يلحظ: أن الحال قد أردفت بحالٍ أخرى مع تكرير (إما) مفصولاً بينهما بحرفِ العطفِ (الواو).

وقد تردف الحالُ المذكورة بعد (إما) بحالٍ أخرى مفصولاً بينهما بحرفِ العطفِ (أو) دون تكرير (إما)، وقد ورد ذلك في قول الشاعر:

قَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيْالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مَغَادِبًا
ذكرت الحال الأولى (طارقاً) بعد (إما)، فوجب إردافها بحالٍ أخرى، وكان الإرداف مع الفصل بحرفِ العطفِ (أو)، (أو مغادياً).

- أن تذكرَ الحالَ بعد (لا) النافية، حيث إنه يغلب نكيرُها، فتقول: أقبل محمودٌ لا ماشياً ولا راكباً، حيث (ماشياً وراكباً) حالان منصوبان من الفاعل (محمود)، وتعددت الحال لذكرها بعد (لا) النافية التي تحتاج إلى تكرير.
ومنه قولك: أتناولُ الطعامَ لا شربهاً ولا مزجراً، بل قانعاً ماضغاً. جئتُك لا راعياً ولا راهباً.

وإذا رُأد الحال دون تكرارِ عد (لا) نادر في النظم، وقد جاء منه قولُ الشاعر:
قهرت العِدَّ لا مستعينا بمصبةٍ ولكن بأنواع الخدائع والمكر
حيث (مستعينا) حال من الفاعل الضمير تاء الفاعل في (قهرت)، وهي حالٌ مذكورةٌ بعد (لا)، ولم تكرر (لا)، ولا الحال.

الحذف والذكر في الحال

نعرض في هذا القسم قضية الحذف في الحال من ثلاث جهات: حذف الحال، وحذف العامل في الحال، وحذف صاحب الحال، كما نعرض قضية الذكر في الحال من جهتين: وجوب ذكر الحال، وجوب ذكر عاملها.

أولاً: حذف الحال

قد تحذف الحال في التركيب ويبقى عاملها، وعلامة ذلك أن نجد الكلام يحتاج إلى وصلٍ الأول بالآخر، وذلك من خلال تقدير حالٍ محذوفة تؤدي هذا الوصل، ويكون موضعها نصب على الحالية، وهذا الحذف فيه حكم الجواز.

ففي قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٢٢) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ...﴾. [الرعد: ٢٣، ٢٤]. الجملتان (يدخلون)، و(سلامٌ عليكم) يحتاجان إلى وصلٍ بينهما، ولذلك فإنهم يجعلون الجملة الاسمية (سلامٌ عليكم) جملةً محكيةً بقولٍ محذوف، وهذا المحذوف في موضع نصبٍ على الحالية من الضمير الفاعل (واو الجماعة) في (يدخلون)، والتقدير: يدخلون عليهم قائلين: سلامٌ عليكم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] (١). الجملة الفعلية (يرفع إبراهيم القواعد وإسماعيل) تحتاج إلى ربط بالجملة الدعائية (ربنا تقبل منا)، ولذلك فإنه يقدرُ محذوفٌ بينهما، تقديره: قائلين، أو: يقولان، ويكون هذا على تقدير أن (إسماعيلَ) معطوفٌ على (إبراهيمَ)، ومشاركٌ له في الفاعلية، ويكون تقديرُ الكلام على وصله: يرفع إبراهيم وإسماعيلُ القواعد قائلين ربنا تقبل منا.

ويجوز أن تجعلَ الواوَ التي تسبق (إسماعيلَ) واوَ الحالِ، ويكون (إسماعيلُ) مبتدأ، خبره محذوفٌ تقديره: يقول، عامل فيما بعده، وهو: ربنا تقبل منا، وتكون الجملة الاسمية: (وإسماعيل يقول) في محلِّ نصبٍ على الحالية، لكن الوجه الأولُ أظهرُ وأوضحُ وأوجه. والفرقُ المعنويُّ بين التقديرين بَيِّنٌ. وإذا قدرنا أن القولَ المحذوفَ عاملٌ في (إِذْ) فإن المحذوفَ لا يُعدُّ حالاً.

(١) (إِذْ) ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب، بالعطف على (إِذْ) سابقتها، والعامل في الأولى محذوف تقديره (اذكر)، أو (قال) المذكور بعدها. (يرفع) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إبراهيمَ) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لم يتون لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة الزائدة على ثلاثة أحرف، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (القواعد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (من البيت) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من القواعد، أو متعلقة برفع. (وإسماعيلَ) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، إسماعيل معطوف على إبراهيم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو ممنوع من الصرف. (ربنا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبنى في محل جر بالإضافة، (تقبل) فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وجملة النداء وجملة جوابه في محل نصب لقول محذوف، والقول المحذوف في محل نصب، حال من إبراهيم وإسماعيل. ويجوز أن تجعلَ (إسماعيلَ) مبتدأ خبره قول محذوف، والجملة الاسمية في محل نصب، حال، والتقدير: وإسماعيل يقول ربنا. (منا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقبول. (إنك) إن حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب مبنى في محل نصب، اسم إن، (أنت) ضمير فصل مبنى، لا محل له من الإعراب، أو توكيد لضمير المخاطب، أو مبتدأ مبنى في محل رفع. (السميع) خبر أول لأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر أول للمبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر إن. (العليم) خبر ثان لأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر ثان للمبتدأ (أنت) مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. الجملة الفعلية (يستغفرون) تحتاج إلى ما يصلحها بالجملة الندائية والتقريرية بعدها (ربنا وسعت)، ويقدر هذا الوصل بقول محذوف، ويكون التقدير: يستغفرون للذين آمنوا يقولون ربنا وسعت، أو قائلين، ويكون المحذوف في محل نصب على الحالية من الضمير الفاعل وإِ الجماعة في (يستغفرون)^(١).

ثانيها، حذف العامل في الحال،

لحذف العامل في الحال ثلاث أحوال: جواز الحذف، ووجوب الحذف، ووجوب ذكر العامل.

١ - جواز حذف العامل في الحال:

قد يُحذف العامل في الحال لوجود دليل عليه، سواءً أكان دليلاً مقامياً أو حالياً، أم كان دليلاً مقالياً أو لفظياً. كأن تقول لمن أراد السفر: بسلامة الله، أي: تسافر بسلامة الله، فشبّه الجملة (بسلامة) في محل نصب على الحالية من فاعل العامل المحذوف (تسافر)، أو تقول له: راشدٌ مهدياً كما تقول للقادم من الحج: مأجوراً، أي: رجعت مأجوراً.

ومن الدليل المقالي على حذف عامل الحال قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، أي: فصلوا رجلاً أو ركباناً، فكل من (رجالا وركباناً)

(١) ينذب بعض اللغويين إلى رأى آخر في إعراب المحذوف حيث يقدرونه خبراً بعد خبر للاسم الموصول (الذين)، فيكون في موضع رفع، لكنني أرى أن القول (ربنا وسعت) يتلاءم مع القول: (يستغفرون) فالاستغفار يتطلب التوسل بإظهار صفة المستغفر منه في هذا المعنى، فيكون بأن رحمت كل شيء، وبذلك فإن الإعراب على الحالية أكثر ملاءمة للمعنى. الدر المصون: ٦-٣١.

(الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. (من) اسم موصول مبني في محل رفع بالعطف على (الذين). (يسبحون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ (الذين). (ربنا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وحرف النداء محذوف، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة، وجملة النداء في محل نصب، مقول القول. (رحمة) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. وهو تمييز نسبة محول عن الفاعلية، والتقدير: وسعت رحمتك كل شيء.

حالٌ حذف عاملها، والجملة المحذوفة في محل جزم جواب الشرط المقترن بالفاء.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ (٢) بلى قادرين على أن نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة ٣، ٤] (١). أى: بل لجمعها قادرين...، ف(قادرين) حال منصوبة وعلامة نصبها الياء، وعاملها محذوف.

ومن الحذف لدليل مقالى أو لفظي أن تكون الحال جواباً عن استفهام، نحو: راجلاً، جواباً عن السؤال: كيف جئت؟، أو القول: بلى، فاهماً. جواباً عن السؤال ألم تسمع الشرح؟.

ب - وجوب حذف العامل في الحال:

يجب أن يحذف العامل في الحال وجوباً في مواضع أربعة:

أولها: أن تكون الحال سادة مسد الخبر:

نحو: ضربني زيداً قائماً، حيث (ضرب) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وخبره محذوف تقديره: حاصل، أو: ضربه، (زيداً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (قائماً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهى سادة مسد الخبر. وتقدير الكلام: حاصل إذا كان قائماً، أى إذا وجد أو وقع، أو التقدير: ضربه قائماً، و (قائماً) حال في التقديرين.

(١) (أيحب) الهزمة استهامية مبنية، لا محل لها من الإعراب، يحسب: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الإنسان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أن) حرف مصدرى ونصب ناسخ مخفف من الثقيلة مبنى، لا محل له من الإعراب، واسمه محذوف تقديره ضمير الشأن، والتقدير: أنه. (لن) حرف نفى ونصب للمضارع مبنى، لا محل له من الإعراب. (نجمع) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (نحن)، والجملة في محل رفع، خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) ومعموليها سد مسد مفعولى يحسب. (عظامه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (بلى) حرف جوابى مبنى لا محل له من الإعراب (قادرين) حال منصوبة. (على) حرف جر مبنى. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى. (نسوى) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله مستتر تقديره: نحن، والمصدر المؤول في محل جر بعلی، وشبه الجملة متعلقة بالقدرة. (بنانه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة.

عليك أن تلحظ أن (قائما) لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ؛ لأن الضرب لا يكون قائماً، وإنما المضروب هو القائم.

ومثله أن تقول: تاديبى ابني مهملًا، مكافأنى المجد حاصلًا على الدرجات العليا.

ثانيها: أن تؤكد الحال مضمون الجملة التى تسبقها:

إذا كانت الحال مؤكدة، أى: تؤكد مضمون الجملة التى تسبقها فإن عاملها يجب حذفه. كأن تقول: هو أخوك عطوفًا، ف (عطوفًا)، حال من ضمير دل عليه الكلام، أو من ضمير فى الآخر، وهى حال مؤكدة لمضمون الجملة (هو أخوك)، فهى جملة اسمية الخبر فيها هو المبتدأ، فأصبحت الحال مؤكدة لمضمون المبتدأ مع الخبر؛ لأن معنى الحال تضمن معنى الجملة السابقة عليها.

ومثله أن تقول: هو أبوك رحيماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١] (١).

ف(مصدقًا) حال منصوبة، وهى مؤكدة لمضمون الجملة (هو الحق).

الخط أنها جملة اسمية المبتدأ فيها هو الخبر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا

(١) (الذى) اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (أوحينا) فعل ماضى مبنى على السكون، وضمير المتكلمين فاعله مبنى فى محل رفع، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (إليك) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بأوحى. (من الكتاب) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأوحى. ومن - هنا - إما للبيان، وإما للجنس، وإما للتبعض. (هو) ضمير فصل مبنى، لا محل له من الإعراب، أو مبتدأ ثان مبنى، لا محل له من الإعراب. (الحق) خبر الاسم الموصول مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر المبتدأ الثانى، والجملة الاسمية فى محل رفع، خبر الاسم الموصول. (مصدقًا) حال مؤكدة منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (لا) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بـ(مصدقًا). (بين) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والظرف شبه جملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلق بمحذوف صلة الموصول. (يديه) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء لأنه مثنى، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة.

وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴿٩١﴾ [البقرة: ٩١] (١). (مصدقا) حال منصوبة مؤكدة للجملة السابقة عليها (هو الحق).

عليك أن تلاحظ أن الجملة (هو الحق) وهي التي أكدت الحال جملة اسمية الخبر فيها هو المبتدأ. وقدر النحاة ذلك: وهو الحق أحقه مصدقا.

ومن ذلك قول سالم بن دارة:

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار (٢)

(معروفا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهي حال مؤكدة للجملة الاسمية التي تسبقها (أنا ابن دارة)، وتلاحظ - كذلك - أن المبتدأ فيها هو الخبر.

ثالثها: أن تكون الحال مبينة لزيادة أو نقص تدريجيين،

إذا كانت الحال مبينة لزيادة تدريجية، نحو: تصدقتُ ب درهم فصاعداً؛ فإن عامل الحال يجب أن يحذف، حيث (صاعدا) حال تبيين أن هناك زيادة في المعنى السابق عليها، والتقدير: فذهب المتصدقُ به صاعداً. ولذلك فإن بعض النحاة يرون أن هذه حال مؤكدة، حيث إن الزيادة تعنى الصعود.

(١) (يكفرون) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، أو جملة فعلية في محل رفع، خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وهم يكفرون، والجملة في محل نصب، حال من واو الجماعة في (قالوا). (وراءه) شبه جملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (وهو الحق) جملة اسمية في محل نصب على الحالية من واو الجماعة في (يكفرون).

(٢) ينظر: الكتاب ٢-٧٩ / الخصائص ٢-٢٦٨ / الأشموني ٢-١٨٥ / شرح الشنور.

(أنا ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (ابن) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (دارة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. (بها) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بـ (معروفا). (نسبي) نائب فاعل لمعروف، وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير المتكلم، والياء ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (بدارة) شبه جملة في محل رفع، خبر مقدم. (يا للناس) حرف نداء، واللام الجارة، والناس اسم مجرور باللام والتركيب اعتراضى للتعجب، لا محل له من الإعراب. (من عار) من حرف جر زائد مبني، لا محل له من الإعراب، عار: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وكذلك إذا كانت الحال مبنية لنقص مع التدرج فإن عاملها يجب أن يحذف، نحو: اشتريت بجنه سافلاً، أى: فأنحط المشتري به سافلاً، حيث (سافلاً) حال مبنية لنقص فى الشراء مع التدرج، والانحطاط يعنى التدرج إلى أسفل.

وتذكر الفاء فى هذا التركيب بخاصة، ولا يجوز الواو لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنك تخبر بأدنى الثمن، فتجعله أولاً، ثم تقرر شيئاً بعد شيء لأثمان شتى؛ لهذا كانت الفاء التى تفيد التعقيب المباشر فى الزمن^(١).

و (ثم) بمنزلة الفاء، كما يذكر سيبويه، إلا أن المبرد يذكر أن الفاء أجود؛ لأن معناه الاتصال^(٢).

رابعها: أن تكون الحال مسوقة للتوبيخ:

إذا أفادت الحال وصفاً فيه توبيخ، أى: لوم وتقريع، كانت الحال بدلاً من اللفظ بالفعل فيحذف عاملها. فنقول: أمتوانياً وقد جدد غيرك ١٩، أى: أوجد متوانياً؟ ف (متوانياً) حال منصوبة محذوفة العامل، ومن ذلك: أملتزماً يوماً ومهملاً آخر؟، أى: ألتحول ملتزماً؟ ف (ملتزماً) حال منصوبة.

ويمثلون لذلك بقولهم: أقاتماً وقد قعد الناس؟^(٣)، حيث (قاتماً) حال منصوبة. ويكون لمن لا يثبت على حال.

وقول بعضهم: أتميمياً مرةً وقيسيياً أخرى ١٩، على أن التحول فى حال كونه تميمياً، فتكون (تميمياً وقيسيياً) حالين منصوبتين، ومن النحاة من يرى أنه يتحول هذا التحول المخصوص من التميمية إلى القيسية فهو مصدر لا حال، ويجعل سيبويه هذه تحت عنوان: «هذا باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل»^(٤). ومن أمثلة الأخير قول الشاعر:

(١) العلاقة بين المعنى والعلامة الإعرابية فى كتاب سيبويه ٥٣.

(٢) المقتضب ٣ - ٢٥٥.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١ - ٣٩٣.

(٤) الكتاب: ١ - ٢٤٣، وانظر: المقتضب ٢ - ٢٦٥.

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لَعَلَاتٍ
 حَيْثُ (أَوْلَادًا) فِي الْمَوْضَعَيْنِ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِيَةِ .
 وَكَذَلِكَ قَوْلُ هِنْدَ بِنْتِ عَتَبَةَ :

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلَظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ
 حَيْثُ نَصَبُ (أَعْيَارًا) وَ (أَشْبَاهَ) عَلَى الْحَالِيَةِ .

وَمِنَ النَّحَاةِ مَنْ يَرَى النَّصْبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَةِ ، وَتَقْدِيرُهُمْ : أُنْتَحَوْنَ هَذَا
 التَّحْوِلَ ، وَتَتَقَلَّبُونَ هَذَا التَّنْقِلَ (١) .

تَتَعَلَّقُ شُبُهَةُ الْجُمْلَةِ (فِي السِّلْمِ) بِمَا فِي الْأَعْيَارِ مِنْ مَعْنَى الْبِلَادَةِ ، وَهُوَ النَّاصِبُ
 لِلْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أُنْتَبِلِدُونَ فِي السِّلْمِ أَعْيَارًا ، وَأَتَلِينُونَ وَتَضْعَفُونَ فِي الْحَرْبِ
 أَشْبَاهَ . . . ؟

مَوَاضِعُ أُخْرَى يَحْذَفُ فِيهَا عَامِلُ الْحَالِ :

أ- الصِّفَةُ الَّتِي تَذَكَّرُ بَعْدَ (أَمَّا) ، وَتَتَّخِذُ مَعْيَارًا لِلْحُكْمِ عَلَى الْلاحِقِ بِهَا بَعْدَ فَاءِ
 الْجُزْأِ ؛ نَحْوُ : أَمَّا صَدِيقًا مَصَافِيًّا فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مَصَافٍ (٢) ، ف (صَدِيقًا) مَنْصُوبَةٌ
 لِأَنَّهَا حَالٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَمَّا هُوَ مِنْ حَيْثُ حَالَةُ الصَّدَاقَةِ الصَّافِيَةِ فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ . . . ،
 أَيْ أَنَّ الْمَلْفُوظَ بِهِ يَتَضَمَّنُ جَانِبَيْنِ : أَوَّلُهُمَا : الْحَالَةُ الَّتِي يَرَادُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ مِنْ نَاحِيَتِهَا ،
 وَثَانِيَهُمَا : الْحُكْمُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هَذِهِ الْحَالَةُ ، وَكُلُّ مَنَّهُمَا يُمَثِّلُ جُمْلَةً ، وَالْجُمْلَةُ
 الْأُولَى يَحْذَفُ مِنْهَا رَكْنَاهَا الْأَسَاسِيَانِ ، وَيَتَبَقَى الْحَالُ الَّتِي يَرَادُ الْحُكْمُ بِهَا عَلَيْهِ ،
 فَكَانَ نَصْبُ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الْحَالِيَةِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : أَمَّا طَاهِرًا فَلَيْسَ بِطَاهِرٍ ، وَأَمَّا عَالِمًا فَعَالِمٌ . فَكُلُّ مَنْ (طَاهِرًا) ،
 وَ(عَالِمًا) مَنْصُوبَةٌ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ ، وَكُلُّ مَنَّهُمَا صِفَةٌ مَذْكُورَةٌ بَعْدَ (أَمَّا) ، وَهِيَ
 مَعْيَارُ الْحُكْمِ لَاحِقٍ بِهَا بَعْدَ فَاءِ الْجُزْأِ .

(١) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ١-٣٤٨ / الْحِزَانَةُ ٣-٢٦٣ .

(٢) الْكِتَابُ ١-٣٨٧ / الْمُقْتَضَبُ ٣-٢٥١ / الْمَفْصَلُ ١٣ / التَّهْلِيلُ ١١٠ .

ب- المصدرُ المذكورُ بعد (أما)، ويُتخذُ معياراً للحكمِ اللاحقِ به بعد فاءِ
الجزاءِ:

الفرقُ بين هذا الموضعِ وسابقهِ أن المنصوبَ في السابقِ صفةٌ، وهو -هنا-
مصدرٌ، ونعلمُ أن المصادرَ تؤولُ بالمشتقات، وذلك كالقول: **أما سمينًا فسمينٌ**. فـ
(سمينًا) مصدرٌ منصوبٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، يضعُ سببويه عنوانًا لمثلِ هذا قوله: «هذا
بابٌ ما ينتصبُ من المصادرِ لأنه حالٌ صارَ فيه المذكور»^(١)، وإذا أثبتنا أن الحالَ قد
تبنى من المصادرِ، فإنه يجوزُ لنا أن نعربَ المصدرَ حالًا دونَ تأويلهِ بالمشتق. ويكون
التقدير: **أما من حيث حالِ السمن فهو سمين**.

«ولا جدالَ في أن سبقَ المصدريةُ للحكمِ التقريرى الذى يتلوها بعد فاءِ الجزاءِ
يعطى معنى الحالِية، حيث لا يراد بالمصدرِ تأكيدٌ للوصفِ المشتقِ الذى يتلو فاءَ
الجزاء، ولكن يراد بها بيانٌ وجهةٍ معينةٍ يحكمُ عليها بما بعدَ فاءِ الجزاءِ»^(٢).

وعليه يقال: **أما علمًا فعالمٌ، وأما جهلًا فليس بجاهلٍ، أما أمانةٌ فأمينٌ**.

ج- ما يمكنُ أن يكونَ مسموعًا مما يؤولُ حالًا عند فريقٍ من النحاة، ومن
ذلك القول: **هنيئًا لك**. حيث يعربُ فريقٌ من النحاة (هنيئًا) أنه منصوبٌ على
الحاليةِ لفعلٍ محذوفٍ مع فاعلهِ، والتقدير: **ثبت لك الخيرُ هنيئًا**.

وجوب ذكرِ الحالِ:

إذا كنا قد أدركنا أن الحالَ يجوزُ فيها أن تحذفَ وهذا هو الأصلُ، فإن هناك
مواضعَ يجب أن تذكرَ فيها، منها^(٣):

١- أن تكونَ جوابًا:

إذا كانت الحالُ جوابًا عن سؤالٍ فإنها يجب أن تذكرَ، ولا يجوزُ حذفُها، كان
يسألُ سائلٌ: **كيف جئتُ؟** فيجأبُ عليه: **راجلاً، أو راكبًا، فـ (راجلاً) حالٌ**

(١) الكتاب ١-٣٨٤.

(٢) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سبويه للمؤلف ٤٨.

(٣) ينظر: هامش شرح التصريح ١-٣٩٣.

منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، ولا يجوز حذفها؛ لأنها المقصودة من إنشاء السؤال وطلب الإجابة بها.

ب- أن تكون الحال هي المقصودة من إنشاء الجملة:

- كأن تكون مقصودة من النهي:

يجب أن تذكر الحال إذا كان منهيًا عنها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]. حيث (مرحًا) مصدر واقع موقع الحال، وقد يقدر حذف مضاف، أي: ذا مرح، ويكون حالاً^(١).

وبقراءة كسر الراء حال منصوبة، ولا يجوز أن تحذف الحال حتى لا يفسد المعنى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣].

حيث الجملة الاسمية (وأنتم سكارى) في محل نصب، حال من الفاعل وإو الجماعة، ومعناها هو المقصود من دلالة النهي عن العامل فيها، وهو (لا تقربوا).

- أو أن تكون مقصودة من التركيب الشرطي:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣]. حيث (جبارين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء، ولا يجوز حذفها حتى يكتمل المعنى، فمعناها هو المقصود بالشرط الزمني.

- أو أن تكون مقصودة من النفي:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]. حيث (لاعبين) حال منصوبة من الفاعل ضمير المتكلمين في (خلقنا)، ولا بد من ذكر الحال، وحذفها يفسد المعنى تمامًا؛ لأن معناها هو المقصود من إنشاء الجملة.

(١) قد يهرب (مرحًا) مفعولاً لأجله منصوباً.

- أو أن تكون مقصودة من الجملة الاسمية:

يتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْثِي شَيْخًا﴾ [هود ٧٢]. حيث إن معنى الجملة الاسمية ليس المقصود إلا بذكر معنى الشيخوخة، و(شيخًا) حال منصوبة من الخبر (بعثي)، فوجب ذكرها، ولا يجوز حذفها.

ج- أن يكون معنى الحال مقصودًا في الحصر:

المعنى المراد حصره يجب ذكره، فإذا كان معنى الحال مقصودًا حصره فذكرها واجب، نحو: ما نظرت إليه إلا محيًّا، وما أقبل علينا إلا مبتسمًا.

فكل من (محيًا، ومبتسمًا) حالٌ أريد حصرُ معناها، عن طريق النفي والاستثناء فوجب ذكرهما.

د- أن تذكر الحال بعد (أما):

(أما) حرفٌ فيه معنى الشرط، ويجب أن يتلوها فاءُ الجزاء والجواب، لكنه يجب أن يفصلَ بينهما، فإن أريد الفصلُ بينهما بالحال فإنها يجب أن تذكر، ويمتنع حذفها، كما يجب أن تتقدم، مثال ذلك: أما فاهمًا فقد ذاكرت، وأما مسرعًا فاتيت...

هـ- أن تكون الحال قائمة مقام الخبر في الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها اسمًا عاملاً في الحال:

نحو: ضربي زيدًا قائمًا. حيث (قائمًا) حالٌ منصوبة من (زيد)، فـ (ضربي) مبتدأ يحتاج إلى خبر، ولا يصح (قائمًا) أن تكون خيرًا عن (ضرب) في المعنى؛ لأنه ليس المقصود أن الضرب (قائم)، وإنما زيد هو القائم، فينصبُ (قائمًا) على الحالية، وتقومُ الحالية مقامَ الخبر.

ومثله أن تقول: فهمي الدرس مشمولًا، قراءتي الموضوع مستوعبًا، أكلتي الطعام للذي.

وجوب ذكر العامل في الحال:

إن كنا قد ذكرنا أن العامل في الحال يجوز أن يحذف، وفي مواضع يجب ألا يذكر، فإن هناك مواضع يجب أن يذكر فيها العامل في الحال عند أكثر النحاة^(١)، وذلك إذا ما كان العامل معنويًا، ومنها:

- أن يكون العامل في الحال ظرفًا:

مثال ذلك: الطائر فوق الشجرة مفردًا. الأستاذ أمام طلابه شارحًا. فكل من: (مفردًا وشارحًا) حال من: الطائر، والأستاذ، والعامل في الأول الظرف: فوق، وفي الثاني الظرف: أمام، أو ما تعلقا به من محذوف.

- أن يكون العامل في الحال الجار والمجرور:

مثال ذلك: هو في القاعة منظرًا إياها. فـ (منظرًا) حال من ضمير الغائب (هو)، والعامل الجار والمجرور (في القاعة)، أو ما تعلق به شبه الجملة من محذوف. ومنه: صديقي في الحجرة مقهقهة.

- أن يكون العامل في الحال اسم الإشارة:

نحو: هذا معلمًا هاديًا، فـ (هاديًا) حال مؤكدة للجملة السابقة، والعامل فيها اسم الإشارة (هذا)، أو ما تضمنه اسم الإشارة من معنى الفعل.

- أن يكون العامل في الحال حرف التشبيه:

نحو: كأنك القمر ساطعًا، حيث (ساطعًا) حال من القمر، والعامل فيها حرف التشبيه (كأن)، أو ما تضمنه من معنى الفعل.

- أن يكون العامل في الحال حرف التمني:

نحو: ليت ابن أخى مقيمًا عندنا.

- أن يكون العامل في الحال حرف الترجى:

نحو: لعل كتاب النحو معنا مكتملاً.

(١) ينظر: معجم الهوامع ١-٢٤٩.

- أن يكون العاملُ حروفَ التنبيه، أو التحضيض، أو العرض:

فكلُّها تتضمن معنى الفعل دون حروفه. نحو: ها ضاحكا ذا ريد، على أن العاملَ في الحالِ ما في (ها) من معنى التنبيه، ولا يجوز أن تجعلَ العاملَ ما في اسم الإشارة من معنى الفعل.

- أن يكون العاملُ الاستفهامَ المقصودَ به التعظيمُ:

نحو: يا جارتا ما أنتِ جارةٌ^(١). حيث تنتصب (جارة) على الحالية، والعامل (ما) في قوله (ما أنت) من معنى التعظيم، والتقدير: كَرُمْتَ جارة، أو: عَظُمْتَ، أو: نبِلت.

- أن تكون الحالُ في تركيب استفهامي حقيقي أو بلاغي:

نحو: مالك واقفا؟ وما شأنه غضبان؟. حيث كلٌّ من (واقفا، وغضبان) حال منصوبة، والعاملُ فيها ما في الخبر من معنى الفعل، والمقصودُ بالخبر في الأول: شبهُ الجملة، وفي الثاني: (شأن).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المندر: ٤٩]. حيث (معرضين) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الياء، وصاحبها ضميرُ الغائبين المجرور في شبه الجملة الخبر (لهم)، وهي حال لازمة.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤]. حيث الجملةُ الفعليةُ (لا نؤمن بالله) في محل نصب، حال من ضمير المتكلمين في شبه الجملة الخبر (لنا).

(١) فيه أحوال إعرابية أخرى:

- أن تكون (جارة) منصوبة على التمييز، إلى جانب الحالية، مع كون (ما) استفهامية في محل رفع، مبتدأ، أو خبر مقدم، و (أنت) خبر، أو مبتدأ مؤخر.

- قد تحسب (ما) نافية، فتكون (أنت) مبتدأ أو اسمها، و (جارة) منصوبة لأنها خبر (ما)، أو مرفوعة لأنها خبر المبتدأ، وكلها فيها معنى التعظيم مع التعجب.

قضية الرتبة في الحال

للحال علاقة لفظية ومعنوية بوحدين من وحدات الجملة، العامل، وصاحب الحال. لذا فإن قضية الرتبة في الحال المؤسسة تعالج بالنظر إلى هاتين الوحدتين من خلال ثلاثة أحكام: الجواز - وجوب التقدم - وجوب التأخر.

أولاً: الرتبة بين الحال والعامل:

١- جواز تقدم الحال على عاملها:

يذهب البصريون دون الجرمي والأخفش والكوفيّين إلى جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، يذكر المبرد: «اعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جار ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة»^(١). والصفة المشتقة المتصرفه هي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وفي اسم التفضيل خلاف.

فيجيزون: راجباً جاء محمدٌ، وجاء محمدٌ راجباً، ومحمدٌ منطلقٌ مسرعاً، ومسرعاً محمدٌ منطلقٌ، ومحمدٌ مسرعاً منطلقٌ. وأكلت فجّة الفاكهة، وأكلتُ الفاكهة فجّةً، وفجّةٌ أكلت الفاكهة.

ويجعلون منه قوله تعالى: ﴿خُشَعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]^(٢). حيث (خُشَعَا) حال منصوبة من الفاعل واو الجماعة في (يَخْرُجُونَ)، وقد تقدمت الحال على عاملها الفعل المتصرف (يخرج).

(١) المفتب ٤ - ١٦٨.

(٢) فيها قرامة الأفراد بالتذكير (خاشعاً)، والأفراد بالتأنيث (خاشعة)، وكلها تنصب على الحالية. وتخرج على أنها صفة لمفعول به محذوف لـ (يدهو)، والتقدير: يدعو الداعي قوساً، أو فريقاً خاشعاً، أو: خاشعاً، أو: خاشعة أبصارهم. كما تخرج على أنها حال من الضمير في (كأنهم). والصفة متى تقدمت على الجماعة جاز فيها الجمع والأفراد بنوعيه. الجمع لموافقته لما بعده من جمع، وهو على تقدير: يخشعن أبصارهم، والأفراد مع التذكير على تقدير: يخشع أبصارهم، أما الأفراد مع التأنيث فعلى تقدير: تخشعن أبصارهم. ينظر: البحر المحيط ١٠ - ٣٦.

ومن أمثلة التقديم قولُ الشاعر:

سريعاً يهونُ الصعبُ عندَ أولىِ التَّهَيِّ
إذا برجاءِ صادقٍ قابلوه البأساً^(١)
حيث (سريعاً) حالٌ منصوبةٌ من (الصعب)، وقد تقدمت على عاملها (يهون)،
وهو فعلٌ متصرف.

وفى قول يزيد بن مفرغ الحميري:

عَدَسٌ ما لَعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَسَتْ وَهَذَا تَحْمِيلٌ طَلِيقٌ^(٢)
حيث (تحميلين) جملةٌ فعليةٌ فى محل نصب، حال من الفاعلِ الضميرِ فى
(طليق)، والعاملُ (طليق)، وهو صفةٌ مشبهة.
والفراءُ وبعضُ المغاربةِ يمنعون تقدماً الحالِ إذا كانت جملةٌ مصدريةٌ بالواو، لكن
الجمهورَ يجيزون ذلك.

والكوفيون لا يجيزون تقدماً الحال على عاملها وصاحبها إذا كان ظاهراً،
ويعلمون لذلك بأن فيها ضميراً يعودُ على الظاهر، ولا يجوز تقديمه على الظاهر،
وأجازوا التقدم إذا كان صاحبُ الحالِ مضمراً، نخو: مسرعاً جئت^(٣).

(١) ينظر: البحر المحيط ١٠-٣٦.

(٢) ديوانه ١٧٠/ معاني القرآن للفراء ١-١٣٨/ أمالي ابن السجري ٢-١٧٠/ الفصل ١٥٠/ شرح ابن يعيش.
١٦-٤، ٢٣-٧٩/ شرح التصريح ١-٣٨١/ الخزانة ٢-٢١٦، ٥١٤/ (عدي) اسم صوت مبنى
على السكون، لا محل له من الإعراب. (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (لعباد اللام
حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. عباد: اسم مجرور بعد اللام وعلامة جره الكسرة، وشبه
الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (عليك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإمارة، ويجوز أن
تجعلها فى محل نصب على الحالية. (إمارة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لجوت) فعل ماض
مبنى على السكون، وضمير للخطابة مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على
الحالية، (وهذا) الواو واو الحال أو الابتداء حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، (هذا) اسم إشارة مبنى
فى محل رفع، مبتدأ. (تحميلين) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وباء للخطابة ضمير
مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على الحالية من الضمير المستكن فى طليق.
(طليق) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب على الحالية. والتقدير:
وهذا طليق حال كونه محمولاً. وهذا إعراب البصريين فى (هذا تحمليين)، أما الكوفيون فيجعلون (هذا)
اسماً موصولاً مبنياً فى محل رفع، مبتدأ، وجملة (تحمليين) صلة للموصول لا محل لها إعرابياً.

(٣) شرح القمولى ٢٠٦.

ب- وجوب تقدم الحال على عاملها:

يجب أن تتقدم الحال على عاملها إذا كانت مما يستحق الصدارة في الجملة، ولا يفيد تأخيرها المعنى الذي وضعت من أجله، نحو: كيف أضعت الفرصة؟. حيث (كيف) اسم استفهام مبنى في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المخاطب في (أضعت)، ويجوز أن تكون من (الفرصة)، والذي يحدد ذلك الجواب.

ونحو: كيفما اجتهدت فلك الاجر من الله، حيث (كيفما) اسم شرط مبنى في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المخاطب في (اجتهدت)، والعامل فيها (اجتهد).

كما يجب أن تتقدم الحال على صاحبها إذا اشتمل على ضمير يعود على جزئها^(١)، كأن تقول: حلّ ضيف زيد صاحبه، والتقدير: حل صاحب زيد ضيفاً عليه، فوجب تقديم الحال المنصوبة (ضيف) على صاحبها (صاحب) لاشتماله على ضمير يعود على ما أضيف إلى الحال ويمكن أن تقول: حلّ ضيفاً على زيد صاحبه.

والقول: سار منقاداً لعمرو طالبه.

والأصل: سار طالب عمرو منقاداً له، فوجب تقدم الحال (منقاداً) على صاحبها (طالب)؛ لاشتماله على ضمير يعود على المجرور الذي تعلق بالحال، وهو (عمرو).

ج- وجوب تأخر الحال عن عاملها:

يجب أن تتأخر الحال عن عاملها إذا كان عاملها واحداً من:

١ - الفعل الجامد:

إذا كان العامل في الحال فعلاً جامداً فإنها يجب أن تتأخر عنه؛ لأن الفعل الجامد غير متصرف، فلا يعمل فيما قبله، وجميع الأفعال الجامدة تعمل في الحال إلا (ليس وعسى)، فإنهما لا يعملان فيها.

(١) ينظر: شرح الشافية الكافية ٢ - ٧٤٣.

ومن الأفعال غير المتصرفة: نعم، وبشس، وحبذا، ولا حبذا، وفعلُ التعجب.
إلى جانب (ليس وعسى) اللذين لا يعملان في الحال.

ومن أمثلته: ما أروعَ البدرَ ساطعًا. حيث (ساطعًا) حالٌ من (البدر)، والعامل فعلُ التعجب (أروع)، ولذلك وجب تأخرُ الحال عنه.

ومثل ذلك: حبذا زيدٌ راكبًا، فـ (راكبًا) حالٌ منصوبةٌ من (زيد)، والعاملُ فيها فعلُ المدح غيرُ المتصرف (حب).

٢ - الصفة المشتقة التي تشبه الفعل الجامد:

إذا كان عاملُ الحال صفةً مشتقةً تشبه الفعل الجامد فإنه يمتنع تقديمها عليه، وهذه الصفةُ هي اسمُ التفضيل؛ حيث لا يقبل علامةَ التثنية أو الجمع، ولا علامةَ التذكير والتأنيث قبولاً مطلقاً، فصار الاسم غيرَ متصرف، فأشبه الفعلَ الجامد، فتقول: هذا أفصحُ الناسِ خطيبًا، حيث (خطيبًا) حالٌ من الضميرِ المستترِ في اسمِ التفضيلِ (أفصح)، والعاملُ فيه (أفصح)، فوجب تأخرُ الحال عنه.

ويستثنى من ذلك ما كان عاملاً في حالين مفضلًا إحداهما، نحو: سليمانُ عبادةً أحسنُ منه معاملةً، محمدٌ صامتًا خيرٌ من أحمدَ متحدثًا. ومثله: سميرٌ أقوى الناسِ إقناعًا مجادلًا. (مجادلاً) حالٌ من الضميرِ المستترِ في (أقوى)، ووجب تأخرُها عنه لكونه اسمَ تفضيلٍ، يفضل حالاً عن أخرى لمفضل واحد.

ومن الصفات غير المتصرفة: (مثل وشبه)، لا يجوزُ تقديم الحالِ عليها، فتقول: محمدٌ مثلُ عليٍّ مذهبًا، وهو شبه رفيق عالماً.

٣ - المصدرُ المقدّرُ بالفعلِ والحرفِ المصدرى:

إذا كان العاملُ في الحال مصدرًا مؤوّلًا مقدّرًا بالفعلِ وحرفِ مصدرى فإنها يجب أن تتأخرَ عنه، نحو: سرنى مجيئك سالمًا، والتقدير: أن جئت سالمًا، فـ (سالمًا) حالٌ منصوبةٌ من كافِ المخاطبِ في (مجيئك)، والعاملُ المصدرُ الصريحُ (مجيء)، وهو مقدّر بـ (أن) والفعلِ (جاء)، فيجب أن تتأخرَ الحالُ عن عاملِها المصدرِ، حيث صح (أن) والفعلُ موضعه.

ومثله أن تقول: يفرحنى جلوسك معى مناقشا، والتقدير: (أن تجلس)، ما كان يجب ردك خائبا، والتقدير: أن تُردَّ، كل من (مناقشا) و (خائبا) حال منصوبة، والعاملُ فيهما مصدرٌ مقدرٌ من أن والفعل، العامل في الأولى: (جلوس)، والعامل في الثانية (رد)، فوجب تأخرُ الحالين.

فإن لم يقدر المصدرُ بالحرف المصدرى والفعل جاز تقديمُ الحال على صاحبها، فتقول: جديداً شراءَ الكتاب، أى: شراءَ الكتابِ جديداً. ف (جديداً) حالٌ منصوبةٌ من (الكتاب)، والعامل فيها المصدر الصريح (شراء)، وهو مصدرٌ نائبٌ متابعٌ فعله، ليس مقدراً بالحرف المصدرى والفعل، فلا تقول: أن تشتريَ الكتابَ جديداً، فجاز تقديمُ الحالِ على المصدرِ.

٤ - اسم الفعل:

إذا كان العاملُ في الحال اسمَ فعلٍ فإنه يجب أن تتأخرَ عنه؛ لأن اسمَ الفعل لا يقرى على العملِ فيما قبله، حيث إنه دون الفعل، في قوة العملِ، فتقول: دراكَ مسرعاً، حيث (مسرعاً) حالٌ من الفاعلِ المستترِ في اسمِ الفعلِ (دراك)، والعاملُ فيها اسمُ الفعلِ فوجب تأخرُها عنه.

ومثله أن تقول: قراءَ واعياً، سماعَ متبهاً، نزالَ مبطلناً. كل من: (واعياً، ومتبهاً، ومبطلناً) حالٌ من الفاعلِ المستترِ في اسمِ الفعلِ قبله، والعاملُ فيها اسمُ الفعل، فوجب تأخرُها عنه.

٥ - ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه:

إذا كان العاملُ في الحالٍ لفظاً مضمناً معنى الفعلِ دون حروفه، وهو ما يسمى بالعاملِ المعنوي فإنه يجب أن تتأخرَ الحالُ عنه؛ لأن ما ضمَّن معنى الفعلِ دون حروفه لا يقوى في العملِ قوةَ الفعلِ، فلا يقوى على العملِ فيما قبله، فهو أضعفُ من العاملِ اللفظي.

ومما ضمَّن معنى الفعلِ دون حروفه: أسماءُ الإشارة، وحرفُ التشبيه (كأن)، وحرفُ الرجاء (ليت)، وحرفُ التمني (لعل)، والظروف، وحروفُ الجر، والاستفهامِ التعظيمي، وحرفُ النداء.

مثال ذلك: ليت عليّ أخوك كريماً، كأن الجندي أسدً مدافعاً، هذا محمدٌ مقبلاً، لعلك محمودٌ سريعاً، كلٌّ من (كريماً، مدافعاً، مقبلاً، سريعاً) حالٌ من: (عليّ، الجندي، محمد، كاف المخاطب)، والعاملُ فيها: (ليت، كأن، هذا، لعل)، وكلُّها من الالفاظِ التي ضُمّنت معنى الفعلِ دونَ حروفه، فوجب تأخرُ الحالِ عن العامل.

ومنه قولُ امرئِ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَبَاسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي^(١)
(رطباً وبأساً) حالان من (قلوب)، والعاملُ فيهما حرفُ التشبيه (كأن)، فوجب تأخرُهما عنه.

وقولُك: محمدٌ في الدارِ جالساً، عليٌّ عند أخيه مقيماً.

وقول النابغة:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لَا قَوَامَ^(٢)
حيث (ضرارا) حالٌ منصوبةٌ من الجهل، والعاملُ فيها حرفُ النداء بما ضمته من معنى الفعل.

يستثنى من ذلك حرفُ التشبيه إذا عملَ في حالين؛ لأنه يجب تقدّم أحدهما، كما جاء في قول الشاعر:

تَعِيرُنَا أَنْتَا عَالَةً وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مَلُوكًا^(٣)

(١) (كأن) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الإعراب. (قلوب) اسم كأن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الطيور) مضاف إلى قلوب مجرور، وعلامة جره الكسرة. (رطباً) حال من قلوب منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (وبأساً) حرف عطف ومعلول على (رطباً) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(لدى) ظرف مكان مبنى في محل نصب، وشبه الجملة في محل نصب على الحالية من (العناب). (وكرها) وكر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائية مبنى في محل جر بالإضافة. (العناب) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والحشف) حرف عطف ومعلول على العناب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البالي) صفة للحشف مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل.

(٢) (خالوا) فارقوا وقاطعوا. (يا بؤس للجهل) أسلوب تعنيف.

(٣) (نعيرنا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، وضمير المتكلمين =

والأصل: ونحن صعاليك كأنكم ملوكًا، والتقدير: نحن في حال صعلكتنا كأنكم في حال ملككم، فكلُّ من (صعاليك، وملوكًا) حالٌّ من: (نحن، وأنتم) على الترتيب، والعاملُ فيهما حرفُ التشبيه، فيكون عمله كعملِ أَفْعَلِ التفضيل.
ومن النحاة من يخرُجُ المنصوبين على أنهما خبرا (كان) المحذوفة، والتقدير: إذ كنا صعاليك وإذ كنا ملوكا.

- ومن النحاة من يرى أن يستثنى من ذلك شبه الجملة بنوعيها إذا كانت خبراً متأخرًا عن المبتدأ، فيجوز أن تتوسط الحال بينهما بقلّة، ويجعلون من ذلك قول الشاعر:

بنا عاذٌ عوفٌ وهو بادئٌ ذلّةٌ لديكم فلم يعدمٌ ولاءٌ ولا نصراً^(١)

حيث (بادئ) حالٌ منصوبةٌ من الضميرِ في الظرفِ، والعاملُ فيه الظرف، وقد توسطت الحال بين المخبر عنه الضمير العائد على عوف والمخبر به العامل (لديكم). ولكن جمهورَ البصريين يمنعون ذلك، ويجعلونه في هذا البيت ضرورةً.

- مبنى في محل نصب، مفعول به. (أنا) حرف توكيد ونصب ناسخ مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطبين مبنى في محل نصب، اسم أن. (هالة) خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المأول في محل نصب بنزع الخافض، ويجوز أن تجعله في محل جر بتقدير وجود حرف الخافض، ويكون متعلقاً بضمير: (ونحن) الواو واو الحال، نحن: ضمير مبنى في محل رفع، مبتدأ. (صعاليك) حال من نحن منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (أنتم) ضمير مبنى في محل رفع، خبر المبتدأ (ملوكا) حال من أنتم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والجملة في محل نصب على الحالية.

(١) (بنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالعوذ. (عاذ) فعل ماض مبنى على الفتح.

(عوف) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وهو) الواو واو الحال، هو: ضمير مبنى في محل رفع مبتدأ. (بادئ) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (ذلة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لديكم) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة في محل رفع، خبر المبتدأ، أو متعلقة بمحذوف خبر، والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية من عوف. (فلم) الفاء تعليلية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له. (يعدم) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه السكون، وتلاب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (ولاء) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه المفتحة، (ولا) الواو حرف عطف مبنى، لا: حرف نفى مبنى رائد لتأكيد النفي. (نصراً) معطوف على ولاء منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ويخرجون قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]. بنصب (خالصة)^(١) بدلا من أن تكون حالا متوسطة بين المبتدأ (ما) وخبره شبه الجملة (للكورنا)، وهى العامل فيها، تكون معمولا لصفة (ما)، فتكون حالا من الضمير المستتر فى شبه الجملة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]^(٢). بنصب (مطويات)^(٣)، فبدلا من جعلها حالا توسطت بين المبتدأ (السموات) وخبره شبه الجملة العاملة فيها (بيمينه)، يجعلونها معمولة لفعل مضمر.

ومثلهما قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]^(٤). بنصب (شفاء ورحمة) فى قراءة زيد بن على، حيث يخرجان على أنهما منصوبان بفعل محذوف عند من يمنع تقديم الحال على عاملها المعنوى من شبه الجملة^(٥).

وقول النابغة:

رَهْطُ ابْنِ كُوَيْدٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رُبَيْعَةَ بْنِ حَذَارٍ^(٦)

(١) فى قراءة عباس والأعرج وكثادة وابن جبير. (البحر المحيط ٤-٦٦٠).

(٢) (حق) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (جميعا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. والعامل فيها ما دل عليه قبضته، أى: مقبوضة. (قبضته) خبر المبتدأ (الأرض) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الاسمية: (الأرض قبضته) فى محل نصب على الحالية من لفظ الجلالة تعالى. (يوم) ظرف زمان متعلق بالقبضة. (بيمينه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بمطويات، أو حال من الضمير المستتر فيها.

(٣) فى قراءة عيسى والجحدري. (البحر المحيط ٩-٢٢٠).

(٤) (من القرآن) شبه جملة متعلقة بالتثنية. (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (هو شفاء) جملة اسمية من مبتدأ وخبر، صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (للمؤمنين) شبه جملة متعلقة بالشفاء، أو فى محل رفع، صفة لشفاء ورحمة.

(٥) البحر المحيط ٧-١٠٣ / الدر المنصور ٤-٤١٦.

(٦) (رهط) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره شبه الجملة (فيهم). (ابن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (رهط) الثانية مطووف على رهط الأولى مرفوع، أو مبتدأ مرفوع، خبره محذوف =

وفيه (محقى) منصوبة على الحالية، وعلامة نصبها الياء، وحذفت النون للإضافة، والعامل فيها معنوي، وهو شبه الجملة من الجار والمجرور (فيهم)، ولكن جمهور النحاة يمنعون التقديم، ويخرج النصب على أنه بفعل محذوف.

٦ - اسم الفاعل واسم المفعول الموصولان بالالف واللام:

إذا كان العامل في الحال اسم فاعل أو اسم مفعول موصولاً بالالف واللام فإنه يكون بمثابة الاسم الموصول، حيث لا يعمل فيما قبله، ولذا فإنه يجب أن تتأخر الحال عنهما إذا عملاً فيها. نحو: هذا المكرمك قائماً، هو المضروب نائماً. كل من (قائما و نائما) حال منصوبة من (المكرم أو الكاف، والمضروب)، والعامل فيهما اسم الفاعل (المكرم)، واسم المفعول (المضروب)، وكل منهما موصول بالالف واللام؛ لذا وجب تأخر الحال عنهما، وامتنع تقديمها عليهما.

٧ - العامل المذكور بعد حروف الابتداء:

إذا كان العامل في الحال مذكوراً بعد حروف الابتداء، وأقصد بها الحروف التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنها ابتدائية، فما بعدها لا يخرقها إلى ما قبلها، فإن الحال يمتنع تقدمها على عاملها. ومن هذه الأحرف الابتدائية: لام الابتداء، ولام القسم، وحروف التنبيه، والتحضيض، والعرض، مثال ذلك: لأعظك ناصحاً، والله لأعظنك ناصحاً، إني لأجلس متأدياً، لأقدمن ممثلاً، ألا تاتيني سرعاً، هلا ذاكرت معي مخلصاً، وكل من (ناصر، ناصحاً، متأدياً، ممثلاً، سرعاً، مخلصاً) حال منصوبة، والعامل فيها مسبق بحرف ابتدائي (لام الابتداء، لام القسم، لام الابتداء، اللام الموطنة للقسم، حرف التنبيه أو العرض، حرف التحضيض)، وكلها حروف تحجب العامل الذي يليها أن يعمل فيما قبلها، فامتنع تقدم الحال عليه.

= دل عليه خبر الأولى. (ربيعاً) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (ابن) بدل من ربيعة، أو عطف بيان له، أو نعت له مجرور، وعلامة جره الكسرة. (حذار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

٨ - العاملُ الاسمُ المفهُمُ تشبيهاً:

نحو: ريدٌ مثلكُ شجاعاً، حيث (شجاعاً) حالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيه الاسمُ المفهُمُ التشبيه (مثل)، فوجب تأخرُها عنه. ومنه أن تقول: هو شبهه كريماً.

ثانيها: الرتبة بين الحال وصاحبها:

١- جواز تقدم الحال على صاحبها:

الأصلُ في الحال أن تتأخرَ عن صاحبها ما لم يكن هناك مانعٌ من أحوال وجوب تقدمها، ولكن البصريين يجيزون أن تتقدم الحال على صاحبها، فيجوزُ القول: أقبل محمودٌ ضاحكاً، وأقبل ضاحكاً محمودٌ. حيث (ضاحكاً) حالٌ منصوبة من الفاعلِ المرفوع (محمود)، فتأخرت عنه، وتقدمت عليه.

كما يجوز القول: أكلت الفاكهةَ ناضجةً، وأكلت ناضجةً الفاكهةَ. حيث (ناضجة) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به المنصوب (الفاكهة)، فجاز تأخرُها وتقدمُها. ومنه قول طرفة بن العبد:

فسقى ديارك غيرَ مفسدها ضوبُ الربيعِ وديمةٌ تهيمُ^(١)

حيث (غير مفسدها) حالٌ من الفاعلِ (ضوب)، وقد تقدمت عليه.

لكن الكوفيين لا يجيزون تقدمَ الحال على صاحبها إذا كان مرفوعاً ظاهراً، ويعلمون لذلك بأن في الحال ضميراً يعود على صاحبها الظاهر، ولا يجوز تقدمه

(١) (سقى) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدّر، منع من ظهوره التعذر. (ديارك) ديار: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضمير المخاطب مبنى في محل جر مضاف إليه. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وغير مضاف (ومفسد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، وضمير الغائب (ها) مبنى في محل جر مضاف إليه. (ضوب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف (والربيع) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وديمة) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. ديمة: معطوف على ضوب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (تهيم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة منع ظهورها الثقل. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. والجملة الفعلية في محل رفع، نعت لديمة.

على الظاهر، وأجازوا تقدم الحال على صاحبها إذا كان مضمراً، نحو: مسرعاً جئت.

وقيل: يمنع تقدم الحال على صاحبها عندهم مطلقاً.

كما منع الكوفيون تقديم الحال على صاحبها إذا كان منصوباً، حتى لا يتوهم البدلية نحو: أنضربُ ريداً ركباً، فعندهم إذا قدمت ركباً على ريدٍ لتوهم بدلية ريدٍ من ركبٍ.

ب- وجوب تقدم الحال على صاحبها:

يجب أن تتقدم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها محصوراً، فالمحصور هو الملفوظ به ثانياً بعد المحصور عليه، فنقول: ما أجابَ فاهماً إلا على. حيث (فاهما) حالٌ منصوبةٌ من (على)، وتقدمت الحال على صاحبها تقديم وجوب لما أريد حصره عليها، فذكر بعد (إلا) الاستثنائية المسبوقه بالحرف النافي (ما).

ومثله أن تقول: ما أقبل مسرعاً إلا أحمد، ما رأيت ناضجاً إلا البرتقال، ما قرأت متمعناً إلا الفصل الخامس.

ومن طرق الحصر (إنما)، فنقول: إنما أقبل مسرعاً محمد، وإنما أغلقت محكماً الباب.

ج- وجوب تأخير الحال عن صاحبها:

يجب أن تتأخر الحال عن صاحبها وجوباً في مواضع، يراعى فيها الجانب المعنوي أو الجانب اللفظي، وهي:

١ - أن تكون الحال محصورة:

ذلك أن المحصور يكون ثانياً بالنسبة للمحصور عليه، ويكون ذلك من قبيل قصر الموصوف على الصفة. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، الكهف: ٥٦]. حيث (مبشرين ومنذرين) حالان من المفعول به المنصوب (المرسلين)، وقد حصرت الحال باستخدام النفي (ما) مع

الاستثناء (إلا)، ولا أريد حصرها ذكرت ثانياً بعد (إلا)، فوجب تأخيرها لهذا الغرض المعنوي (الحصر) الذي دلّ عليه دليل لفظي (النفي مع الاستثناء).

ومنه أن تقول: ما رأيت أحمدَ إلا أكلاً، وما سمعته إلا مقهقهة، وما أحسستُ به إلا عطوفاً. وتقول: إنما أدوا أعمالهم مخلصين.

٢ - أن يكون صاحب الحال مجروراً:

إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جرٍّ أو بالإضافة فإنه يمتنع تقدّم الحال على صاحبها عند جمهور النحاة، نحو: خرجت من الدار مفتوحة، حيث (مفتوحة) حال منصوبة من (الدار)، وصاحب الحال مجرور بحرف الجر (من)، فوجب تأخيرها عند الجمهور.

ونحو: أعجبتني إجابتك فاهماً، حيث (فاهماً) حال منصوبة من كاف المخاطب في (إجابتك)، وهو في محل جر مضاف إليه، فتأخرت الحال عن صاحبها.

وما يستشهدون به لذلك: أعجبتني وجهها مسفرة، حيث (مسفرة) حال من ضمير الغائبة المضاف إليه. وكذلك: هذا شاربُ السوقِ ملتوتاً.

ولا يجوز أن تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة؛ لأن المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف. وإنما يجوز أن تقدّم الحال بجوارٍ تقدم صاحبها.

وما جاء من تقدم الحال على صاحبها المجرور يخرجونه على أوجه أخرى، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨] (١). حيث (كافة) بمعنى (جميعاً) حال منصوبة، والواضح أنها من المجرور باللام (الناس)، - ولكن الجمهور يخرجونها على أنها:

- حال من (كاف المخاطب) المفعول به في (أرسلناك)، وتكون (كافة) بمعنى (جامعاً للناس)، والثناء فيه للمبالغة، ولكن غيرهم يردون هذا.

- ويجعلها الزمخشري نائبة عن المصدر، فيقدها: إرساله كافة للناس.

(١) بشيراً ونذيراً: حالان من ضمير المخاطب المفعول به.

- ومنهم من يجعلها مصدرًا جاءت على مثال فاعلة .

ويعملون لعدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بأن تعلق العامل بالحال
ثان لتعلقه بصاحبها، فحقه أن يتعلق بهما بواسطة واحدة، لكنه يمنع من ذلك أن
الفعل لا يتعلق بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن ذلك التزام تأخير
الحال، ولكنه يبدو أن السبب غرض معنوي، حيث الالتباس المعنوي بين الحال
وصاحبها.

لكن كثيراً من النحاة يجيزون تقدم الحال على صاحبها المجرور^(١)، ومنهم
الاخفش وأبو علي الفارسي وابن جنى وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون،
وبعض الكوفيين واختاره ابن مالك.

ومما يستشهدون به على جواز التقديم ما ذكره أبو علي من المثل: زيدٌ خيرٌ ما
يكون خيراً منك، التقدير: زيدٌ خيرٌ منك خيراً ما يكون، فجعل (خير ما يكون)
حالا من الكاف في (منك)، وقدمها عليه.

ويستشهدون كذلك بقول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

حيث (طرا) بمعنى (جميعا) حال من ضمير المخاطبين في (عنكم)، وهو في
محل جر بحرف الجر (عن)، وقد تقدمت عليه. والجمهور يجعلون ذلك ضرورة.

ومما يستشهدون به على التقدم قول المخيل السعدي:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ^(٢)

(١) ينظر: عمدة الحفاظ ٤٢٤ / شرح الكافية للمرزوقي ٢٠٦-١ / البحر المحيط ٨-٥٤٩ / شرح التصريح
١-٣٧٩ / شرح العمولى ١-٢٧.

(٢) (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى في محل نصب على الظرف، مضاف إليه، العامل فيه الجواب. (المرء)
فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وعندى أنه مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، حيث ذكر الاسم
بعد أداة شرط غير جازمة. (أعيت) فعل ماضى مبنى على الفتحة المقدرة، والهاء للثاني، وضمير الغائب
مبنى في محل نصب، مفعول به. (المرءة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية مفسرة =

حيث (كهلاً) حالٌ من الضمير المجرور في (عليه)، وقد تقدمت عليه .

كما يذكرون شواهداً لتقديم الحال على صاحبها والعامل، منها قولُ الشاعرِ:

مشغوفةٌ بك قد شُغِفْتُ وإنما حُصِّمُ الفراقُ فما إليك سبيلُ

أى: شغفت بك مشغوفة، حيث: (مشغوفة) حالٌ من كافِ المخاطب في (بك)، وهو في محل جر بالباء، وقد تقدمت الحال على صاحبها، وعلى العامل.

وقولُ الشاعر:

غافلاً تعرضُ المنيةُ للمرءِ فيُذعى ولاتَ حينَ إِياءِ^(١)

أى: تعرض المنية للمرء غافلاً، حيث (غافلاً) حالٌ من (المرء)، وهو اسمُ مجرورٌ باللام، وقد تقدمت الحال على صاحبها وعلى العامل.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان حرفُ الجرِّ رائداً امتنع حذفه، أو قليلاً ما يحذف، كقولك: أَجْمِلْ بِمَحْمُودٍ مَقْبِلاً، كفى بأحمدَ مساعداً، فلا يجوزُ تقديمُها^(٢).

والكوفيون يجيزون تقديمَ الحالِ على صاحبها فيما إذا كان مجروراً بحرفِ جرٍ رائد، نحو: ما جاء راكباً من رجلٍ^(٣).

= للمحذوف، لا محل لها من الإعراب، وعلى الرأى الآخر تكون الجملة في محل رفع، خبر المبتدأ. (ناشئة) حال من المرء منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (فمطلبها) الفاء واقعة في جواب الشرط للربط حرف مبني لا محل له. (مطلب) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة إليه. (كهلاً) حال من ضمير الغائب في (عليه) منصوبة. (عليه) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالشدة. (شديد) خبر المبتدأ مطلب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة الجواب لا محل لها من الإعراب.

(١) (لات) حرف نفى عامِل عمل ليس مبني، لا محل له من الإعراب، اسمها محذوف وجوبا تقديره: الحين. (حين) خبر لات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (إِياء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) ينظر: شرح القمولى ١- ٢١٠.

(٣) الأشمونى على الألفية: ١- ٤٢٢.

٣ - أن يكونَ العاملُ في صاحبِها ليت أو لعل أو كأن أو فعل التعجب أو حرف النداء:

لا تتقدم الحالُ على صاحبِها إذا كان منصوباً بالأحرفِ الناصخةِ: ليت ولعل وكأن، أو كان منصوباً بفعلِ التعجب، أو كان منصوباً بحرفِ النداء. وقد مثلنا لذلك من قبلُ.

٤ - أن تكونَ الحالُ جملةً مقرونةً بالواو^(١):

إذا كانت الحالُ جملةً مصدريةً بواوِ الابتداءِ أو بواوِ الحالِ فإنه يجب أن تتأخرَ عن صاحبِها، وذلك رعايةً للأصلِ من الواوِ، وهو العطفُ، والمعطوفُ يأتي ثانياً بعدَ المعطوفِ عليه. فنقول: أقبلَ صديقي وإنه يحملُ ما طلبتهُ منه. حيث جملة (وإنه يحملُ) في محلِّ نصبٍ، حال من الفاعلِ (صديقي)، وهى جملةٌ مصدريةٌ بالواوِ، فوجب تأخرُها حتى لا يحدث التباسٌ بين صاحبِ الحالِ وموقعهِ الإعرابى وبين موقعِ إعرابى آخر.

٥ - أن تكونَ الحالُ متعددةً:

إذا تعددت الحالُ فإنها يجب أن تتأخرَ عن صاحبِها، قياساً على تعدد الخبرِ ووجوب تأخرهِ عن المبتدأ^(٢). فيقال: أكلتُ الرَّمَانَ حلواً حامضاً. حيث (حلواً حامضاً) حالان من المفعولِ بهِ (الرمان)، فوجب تأخرُها عن صاحبِها. وقد يكونُ تعدد الحالِ عن طريقِ حرفِ العطفِ، فيقال: ارتشفتُ القهوةَ ساخنةً ومضبوطةً.

٦ - أن يكونَ صاحبُ الحالِ ضميراً مستكنّاً فى الصفةِ الموصولةِ بالالفِ واللامِ:

إذا كان صاحبُ الحالِ ضميراً كائناً فى اسمِ فاعلٍ أو اسمِ مفعولٍ أو غيرِهما وهو صلةٌ للالفِ واللامِ فإنه يمتنعُ تقدمُ الحالِ على صاحبِها، كأن تقولَ: القاصدُ لى سائلاً زيد^(٣). الواضح له مفهوماً هذه المسألةُ.

(٢) هاش شرح التصريح ١-٣٧٨.

(١) هاش شرح التصريح ١-٣٧٨.

(٣) شرح القمولى ١-٢١٣.

أنواع الحال

تنقسم الحال إلى عدة أقسام بالنظر إلى جوانب مختلفة تحدّد أنواعها من حيث هذه الأقسام، من نحو : جوانب المعنى، والزمن، والقصد منها، وصاحبها، والاشتقاق والجمود . . . إلى غير ذلك.

نحاول في هذا القسم من الدراسة أن نعرض كثيراً من أقسام الحال، وأنواعها من خلال كل قسم.

أولاً: أقسام الحال من حيث الأداء المعنوي في الجملة:

المقصود بالأداء المعنوي للحال في الجملة القيمة المعنوية التي تؤتي الحال من أجلها في الجملة المنشأة. والحال من هذا الجانب نوعان: حال مبينة أو مؤسسة، وأخرى مؤكدة.

أ- الحال المبينة:

تسمى الحال المؤسسة، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، حيث تعطى معنى جديداً في صاحبها أثناء إحدائه الفعل، فالحال المبينة أو المؤسسة تبين هيئة صاحبها كما أرادها له منشئها.

ومثالها: رأيت الكتاب مفتوحاً، حيث (مفتوحاً) حال منصوبة من (الكتاب)، وهي حال مؤسسة أو مبينة؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، كما لا يستفاد معناها بدون ذكرها.

تأمل الأمثلة الآتية للحال المبينة أو المؤسسة:

اجتاز السباح المسافة سريعاً، أنهى المتصارعان الجولة متعانقين، قرأت كتاب التفسير كاملاً.

ب- الحال المؤكدة:

هي الحال التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وقد أنكرها بعض النحاة وجعلوها من نوع الحال المبينة، فالحال المؤكدة إنما تجدد معناها فيما سبقها، وإنما تذكر لتؤكد كلمة سابقة، أو مضمون جملة سابقة. وتأتي على ثلاثة أنواع:

١- الحال المؤكدة لعاملها:

هى الحال التى تكون من لفظ عاملها أو معناه، فإذا كانت الحال من لفظ عاملها ومعناه فهى مؤكدة له لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. ف (رسولاً) حال من المفعول به كافِ المخاطب فى أرسلناك، وهى من لفظِ العاملِ (أرسل) ومعناه، فهى مؤكدة لفظاً ومعنى.

ومثل ذلك قولُ الشاعر:

أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحتَه والزَّمْ توقى خلطِ الجَدِّ باللعب^(١)

(مصيخاً) حال منصوبة من الفاعل المستتر فى (أصخ)، وتقديره: (أنت)، وهى من لفظِ العاملِ (أصخ) ومعناه.

وإذا كانت الحال من معنى عاملها دونَ لفظه فهى مؤكدة له معنى فقط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩]، حيث (ضاحكاً) حال من الفاعلِ المستترِ فى تبسم، وهى من معنى التبسم دونَ لفظه، فهى حالٌ مؤكدة للعامل (تبسم) معنى. ومن النحاة من يرى أن الضحك غيرُ التبسم فتكونُ حالاً مienne.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]. وقوله تعالى: ﴿وَلَّيْ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠، القصص: ٣١]. كلٌّ من (مدبرين، ومدبراً) حال من الفاعل: ضمير المخاطبين فى (وليتم) وضمير الغائب المستتر فى (ولى)، لكنهما من معنى العاملِ (ولى) دونَ لفظه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠، الأعراف: ٧٤، هود: ٨٥، الشعراء: ١٨٣، العنكبوت: ٣٠]. حيث (مفسدين) حالٌ من الفاعلِ (واو الجماعة) فى (تقتلوا). وهى مؤكدة لمعنى الفعل (تعتى)، وهو بمعنى الفساد، ففهم معناها من معنى عاملها.

(١) شرح النصريح ١-٣٨٧.

٢- الحال المؤكدة لصاحبها:

هى الحال التى لا يقصد بها بيان الهيئة أثناء الحدث بقدر ما تبين تأكيد صاحبها أثناء الحدث، لذلك فإنها تبنى من لفظ مؤكد. كما فى قوله تعالى: ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. فـ (جميعا) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة، من الفاعل الاسم الموصول (مَنْ) المؤكد بلفظ التوكيد (كلهم).

وليجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ٣٢]. حيث تنصب (جميعا) إما على الحالية، وإما على التوكيد. وأنت ترى أنهم لم ينفكوا عن معنى التوكيد، ويكون توكيداً لصاحب الحال فيما إذا احتسبت حالا، وهو (الناس).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤]... ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا...﴾ [إبراهيم: ٢١].

٣- الحال المؤكدة لمضمون الجملة:

ضابطُ هذا التركيب أن تبنى حالٌ بعد جملة اسمية مكونة من معرفتين جامدتين، وليس أحدهما فى تأويل المشتق، وتجد أن الخبر هو المبتدأ؛ لأنه يكون بمثابة تعريف له، والغرض المعنوى للحال فى مثل هذا التركيب يكون واحداً من:

- التعظيم، نحو: أنت الرجلُ مهيباً كاملاً، هو أحمد فارساً مغواراً، هو على مقداماً.

- التصغير والتحقير، نحو: هو علىٌ مدحوراً مهجوراً.

- تصاغر النفس وتواضعها، نحو: أنا عبدُ الله أكلأ كما يأكل العبيدُ، وأنا عبدك فقيراً إليك.

- الفخر، نحو: أنا علىٌ بطلاً شجاعاً، أنا أحمد كريماً.

ومنه قولُ سالمَ البيربوعى:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبى وهلْ بدارةٍ يا للناسِ من عارٍ^(١)

حيث (معروفاً) حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية (أنا ابن دارة).

- بيان اليقين، نحو: هو محمود معلوماً مشهوراً، ومنه قوله تعالى:

﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] وقوله تعالى:

﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١].

- الوعيد والتهديد، نحو: هو سمير متمكنا منك، هو الحجاج سفاكاً للدماء،

ومنه قولُ الشاعر:

أنا أبو المِرْقَالِ عَقاً قَفْلاً لِمَنْ أَعَادَى مِدْسَراً دِلْظاً^(٢)

حيث (عقا قفلاً) حالان منصوبتان مؤكدتان لمضمون الجملة السابقة، ويعطيان

معنى الوعيد والتهديد.

- وقد يكون لغير ذلك من المعانى، نحو: هو أبوك عطوفاً. تلحظ أن معنى

الحالِ المؤكدة إما هو لتأكيد معنى خبرها، وتقرير مؤداه، ولذلك فإنك تجد العلاقة

المنووية قائمة بين الحالِ وخبر الجملة، فالمعطف يؤكد صفة الأبوة، والفسر إلى

المعبود من صفات العبد.

والحال المؤكدة لمضمون الجملة يجب أن تتأخر عنها؛ لأن المؤكّد لا يسبق

المؤكّد، ويلزم إضمارُ عاملها.

ويختلف النحاة فيما بينهم فى العاملِ فى الحالِ المؤكدة لمضمونِ الجملةِ التى

تسبقها على النحو الآتى:

(١) سبق إعرابه ص (٩٤).

(٢) المساعد ٢-٤٢.

المدسر: الدفّاع، فالمدسر: الطعن والدفع الشديد، الدليظ: الغليظ الخلق، فالدليظ: الضرب والوكز واللهز

وشدة الدفع.

- يذهب سيويه إلى أنها معمولةٌ لمحدوفٍ وجوبا يقدر بعد الخبر، والتقدير: أحقه، أو أعرفه، أو أحقنى، أو أعرفنى.

- يذهب الزجاجُ إلى أن العامل هو الخبر بتأوله بِمِثْلِ أو مدعو، وقد يكون هذا التأول إذا جاء الخبرُ علماً. ويضعف هذا الرأي لاستلزامه المجاز.

- ويذهب آخرون - على رأسهم ابن خروف - إلى أن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى الانتباه. ويضعف هذا الجواز تقديم الحال على الخبر - حيثئذ - وهو يمتنع لعدم تمام الجملة.

فلا يبقى إلا الأخذُ بالرأي الأول.

ثانيها: أقسام الحال من حيث مساحة معناها هي الكلام:

المقصود بالمساحة المعنوية للحال فى الكلام مدى انتقال معناها من صاحب إلى صاحب آخر، ويقابل ذلك الحال التى ترتبطُ بصاحبها ارتباطاً كلياً فى أطواره المتتالية.

والحال من هذا الجانب نوعان: حال متقلة، وأخرى ثابتة لازمة.

أ- الحال المتقلة:

هى الحال التى تنتقل وتبديل من صاحب إلى آخر، حيث تكون مقترنة بالحدث أو ما يشبهه مما هو مقترنٌ بصاحبها، نحو: جاء محمدٌ راكباً، حيث (راكباً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهى حال من محمد أثناء المجئ، فهى مقيدةٌ لصاحبها أثناء إحداثه شيئاً ما، وتزول هيئةُ الصاحب على هذه الحال بزوال الحدث أو ما أشبهه. لذلك تسمى بالحال المقيدة.

ب- الحال الملازمة:

أو الحال الثابتة، وهى نقيضُ السابقة، وإن كانت الحال تبين هيئةَ صاحبها أثناء إحداث حدث ما أو شبهه، ثم تزول بزواله، فإن الحال الملازمة تلزمُ صاحبها، وتثبتُ معه، ولا تزول بزوال ما ذكرت معه من حدث أو شبهه. كأن تقول:

دعوت الله سميعاً، حيث (سميعاً) حال منصوبة من لفظ الجلالة تعالى، وهي مينة للهيئة أثناء الدعاء، لكن هذه الهيئة أو هذه الصفة لا تزول بزوال الحدث، وإنما تظل ثابتة للخالق تعالى، ملازمة له.

وفيها مواضع قياسية، وأمثلة سماعية تذكر بالتفصيل في هذه الدراسة.

ثالثاً: أقسام الحال من حيث القصد بها،

تبنى الحال وتنشأ لتقصد لذاتها، أو يقصد بها غيرها، الأولى تكون حالاً مقصودة، والثانية تكون حالاً موطئة. فالحال تنقسم من هذا الجانب إلى نوعين: حال مقصودة، وأخرى موطئة.

أ- الحال المقصودة:

هي الحال التي تبنى وتنشأ لتقصد لذاتها، أي: إن المتحدث إنما أنشأ هذه الحال لتتضمن مع الحدث في بيان هيئة صاحبها بمعناها ذاتية، فهي المقصودة من إنشاء الحديث، مثل ما ذكر.

ومن أمثلتها: أبليتُ الخيرَ مبتسماً، حيث (مبتسماً) حال منصوبة من الفاعل ضمير المتكلم في (أبليت)، وهي مقصودة من إنشائها في ذاتها.

ب- الحال الموطئة:

وهي الحال الجامدة الموصوفة، ولا تكون مقصودة لذاتها من إنشائها في الجملة، وإنما تذكر توطئة لصفاتها التي تذكر بعدها، فصفاتها هي المقصودة، وهي موطئة لها، وتسمى الحال المهيئة أو الممهدة، فلما تذكر تمهيداً ونهيئة وتوطئة للحال الحقيقية، وهي صفاتها. ومثالها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٧) قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨] (١). حيث (قرآناً) حال

(١) في نصب (قرآن) ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوباً على المدح.

الثاني: أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره: أعنى، أو: أذكر.

الثالث: أن يكون حالاً موطئة.

النصب على الحالية من القرآن. يرجع إلى: الدر المنون: ٦-١٣.

من (هذا القرآن) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، لكنها ليست الحال المقصودة، وإنما المقصود صفتها (عريباً)، فالحال الحقيقية (عريباً).

ومثل ذلك أن تقول: جاء محمودٌ رجلاً صالحاً، (رجلاً) حال من (محمود)، لكن المقصود صفتها (صالحاً)، ويمكن أن تسمى هذه الحال المؤكدة، حيث إن الحال في هذا التركيب وهو اسم جامد يؤكد صاحب الحال قبلها.

في قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. (إلهاً) يمكن أن تعرب حالاً منصوبة، وتكون حالاً موطئة، حيث المقصود بالحال -معنوياً- الصفة المنصوبة (واحداً)، ويجوز أن تعربها على البدلية من (إله) السابقة.

ومن الحال الموطئة القول: رأيتك رجلاً صالحاً. حيث (رجلاً) حال منصوبة من ضمير المخاطب الكاف في (رأيتك)، وهي حال موطئة لمعنى الصفة (صالحاً)، فهي المقصودة معنوياً.

رابعاً: أقسام الحال من حيث مرفوعها:

المقصود بالمرفوع ما يكمن في الحال من ضمير رفع، أو ما يوجد معها من اسم ظاهر، حيث إن الحال وصف مشتق، والوصف المشتق يتضمن الصفة وما تقع عليه.

والحال تنقسم من هذا الجانب إلى قسمين: حال حقيقية، وأخرى سببية.

أ- الحال الحقيقية:

يجب أن تعود الحال على صاحبها، ويكون ذلك من خلال تضمناها - وهي صفة مشتقة - ضميراً يربطها به، فإذا تضمنت الحال هذا الضمير تضمناً ظاهراً أو متاولاً فإنها تكون حالاً حقيقية، ونلاحظ أن الضمير المتضمن في الحالتين ضمير مستتر.

مثالها: فهتت الدرس مشروحاً. ف (مشروحاً) حال منصوبة من الدرس، وهى تتضمن ضميراً يعود عليه تقديره (هو). فهو تضمن ظاهر.

أما تضمن الحال للضمير تضمناً متأولاً فإنه يظهر فى الحال إذا كانت مصدراً أو اسماً جامداً، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة ٢٧٤] (١). حيث (سراً وعلانية) حالان من الفاعل واو الجماعة فى (ينفقون)، وهما مصدران يؤولان بالمشتق، تقديرهما: مسرين، ومعلنين، فتضمن الضمير هنا تضمن متأول. ومنها قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكُ وَالْمَلِكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، حيث (صفا صفا) حال بعد حال من الفاعل (ربك) وما عطف عليه (الملك)، والحالان اسمان جامدان لكنهما يؤولان بصفة مشتقة. والتقدير: مصطفين. وفيهما الضمير الذى يعود على صاحب الحال وتقديره: هم، فالتضمن هنا متأول.

(١) (الذين): اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (ينفقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (أموالهم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة إلى أموال. (بالليل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإنفاق. (والنهار) حرف عطف مبنى، ومعطوف على الليل مجرور. (سراً) مصدر واقع موقع الحال من واو الجماعة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (وعلانية) حرف عطف مبنى، ومعطوف على (سراً) منصوب. (فلهم) الفاء واقعة فى خبر المبتدأ للتوكيد وروبط الخبر به، وكل مبتدأ دل على اسم عام أو مبهم أو كان فيه معنى الشرط، فلك أن تجعل خبره مقروناً بالفاء. (لهم) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة فى محل رفع خبر مقدم. (أجرهم) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة إلى أجر، والجملة الاسمية المقرونة بالفاء فى محل رفع خبر الاسم الموصول. (عند) ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بالأجر، أو فى محل نصب حال منه. (ربهم) مضاف إلى عند مجرور وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مضاف إلى رب فى محل جر. (ولا) الواو حرف عطف جملة على جملة مبنى، لا: حرف نفى مبنى. (خوف) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (عليهم) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة خبر الاسم الموصول فى محل رفع. (ولا) الواو حرف عطف، لا: حرف نفى مبنى. (هم) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (يحزنون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ (هم)، والجملة الاسمية فى محل رفع بالمعطف على خبر الاسم الموصول.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الاعراف: ٥٦]. حيث (خوفًا وطمعًا) حالان منصوبتان من الفاعل واو الجماعة في (ادعوه)، وهما مصدران يؤولان بمشتق تقديره: خائفين وطماعين، فيتضمنان ضميرًا عن طريق التأويل.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]^(١). حيث (سرا وعلانية) حالان منصوبتان من الفاعل واو الجماعة في (ينفقوا)^(٢).

ب- الحال السببية:

هي الحال التي لا تتضمن ضميرًا ضميرًا تضمنًا ظاهرًا أو متأولًا ترفعُهُ، وإنما ترفعُ اسمًا ظاهرًا يكون متممًا إلى صاحب الحال انتماءً جزئيًا أو سببيًا، ويجب أن يضاف إلى ضمير عائد إلى صاحب الحال، وبه ترتبط الحال بصاحبها.

مثالها: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرَهُ﴾ [الأنعام: ١٤١]^(٣). حيث (مختلفًا) حال منصوبة من (الزروع)، لكنها ترفع اسمًا ينتمى إلى الزروع، وهو (أكُل)، وهو مضاف إلى ضمير الزروع، وهو فاعل لاسم الفاعل (مختلفًا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) (يقيموا) فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب، أو جواب شرط محذوف، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل. وقد يكون جزم الفعل المضارع (يقيموا) على تقدير لام الأمر محذوفة، والتقدير: ليقيموا، أو على تقدير أمر محذوف: قل اقيموا يقيموا. أو: إن تقل اقيموا يقيموا. (إن يأتي يوم) مصدر مؤول في محل جر بالإضافة إلى قبل. (لا بيع فيه) جملة في محل رفع صفة ليوم.

(٢) في نصب (سرا وعلانية) ثلاثة أوجه:

الأول: على الحالية بتقدير: يسرون ومعلنين، أو: ذوى سر وعلانية، أو سرا وعلانية على أنها مصدران واقعان موقع الحال.

الثاني: على المصدرية بتقدير: يسرون سرا ويعلنون علانية.

الثالث: على التباينة عن المفعول المطلق، بتقدير: رزقا سرا.

(٣) (الذي) اسم موصول مبنى في محل رفع خبر المبتدأ (هو). (غير) معطوف على معروشات منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه أن تقول: أكرمت الطالبَ فاهماً درسه، وقدرت الفتاةَ كريماً خلقها، حيث الحالُ (فاهماً) من الفاعلِ (الطالب) تنصب المفعولُ به (درس) المضافُ إلى ضمير صاحب الحال، وكذلك الحال (كريماً) ترفع (خلق) المضافُ إلى ضمير صاحب الحال (الفتاة).

وتقول: كافأت الطلابَ مرتفعةً درجاتهم - أنشأت البابَ واسعاً مدخله.

ومنه قول الشاعر:

إنما الميتُ من يعيش كنيباً كاسفاً بألسه قليلَ الرجاء^(١)

وموضعُ الشاهد الحالُ المنصوبةُ (كاسفاً)، حيث رفعت الفاعلَ (بال) المضافُ إلى الضمير العائد على صاحب الحال (الميت)، فهي حالٌ سببية .

خامساً: أقسام الحال من حيث زمتها:

يقومُ هذا القسمُ من الحالِ على ارتباطِ الحالِ بالحدثِ العاملِ فيها زمنياً مع صاحبها، وهي تجري في هذا الجانبِ على ما يقسم إليه الزمنُ من الماضي والحالي والمستقبلي، لذلك فإن الحالَ بهذا النظر تأتي في ثلاثة أنواع: مقارنة، ومقدرة، ومحكية.

أ- الحالُ المقارنة :

وتسمى الحالية، والمقصودُ بها الحالُ المقارنةُ لحدوثِ حدثها، فهي الحالُ التي تبين هيئةَ صاحبها أثناءَ حدوثِ الحدثِ القائمِ في الجملة، فالزمنُ رابطٌ بين الحدثِ مع صاحبِ الحالِ والحالِ؛ لذا كانت هذه الحالُ هي الغالبةُ من أنواعِ الحالِ؛ لأن الحالَ تقترنُ زماناً بعامليها مع صاحبها.

(١) (١٤) حرف حصر وقصر مبنى لا محل له من الإعراب. (الميت) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعها الضمة. (من) اسم موصول مبنى في محل رفع، خبر المبتدأ. (يعيش) جملة فعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (كنيباً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (كاسفاً) حال ثانية منصوبة. (باله) فاعل لكاسف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (قليل) حال تالفة منصوبة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

ومثالها: أتأملُ الكونَ مؤمناً بقدرَةِ الله، ف (مؤمناً) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ ضميرِ المتكلمِ المستترِ في (أتكلمُ)، وتقديرُهُ (أنا)، وتلاحظُ الاقترانَ الزمنيَّ بين الحالِ والحدثِ (التأمل) الحادثِ من صاحبها.

في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]. حيث (خائفا) والجملةُ الفعليةُ (يتَرَقَّب) حالان من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (خرج)، وهي حالٌ مقارنةٌ دون النظرِ إلى زمنِ عاملِها وزمنِها في الماضي؛ لأن النظرةَ تكون إلى الاقترانِ الزمنيِّ بين الحالِ وعاملِها مع صاحبها، وزمنُ الاثنين في الماضي، وهما مقترنان زمنيان.

ب- الحال المقدرة:

وتسمى المستقبلُ أو المتظنةُ أو المترقبةُ، والمقصودُ بها الحالُ التي ينتظرُ رمتها، أو يستقبلُ بالنسبةِ لزمنِ عاملِها مع صاحبها، فهي حالٌ مترقبةٌ بالنسبةِ لعاملِها، تتضح هذه الحالُ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طُبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. (خالدين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الياءُ. وصاحبها الفاعلُ وأو الجماعةُ في (ادخلوها)، والعاملُ فعلُ الأمرِ (ادخل)، والحالُ هنا مقدرةٌ، حيث زمنُها مستقبلٌ بالنسبةِ إلى زمنِ عاملِها مع صاحبها؛ لأن الخلودَ - وهو معنى الحال - يأتي بعدَ دخولِ الجنة .

ومثل ذلك في القرآن الكريم مواضعٌ كثيرةٌ منها:

﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢].

﴿وَادْخُلِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [إبراهيم: ٢٣].

﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩].

﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾

[الفتح: ٥].

﴿وَبَشِّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١١١]، حيث (نبيًا) حال منصوبة من (إسحاق)، والعامل (بشّر)، وأنت تلحظ أن زمن الحال، وهو زمن النبوة، يكون بعد زمن العامل مع صاحبه، وهو زمن التبشير.

ومن ذلك أن تقول: إبره هذه الخشبة قلمًا، ابن هذا المكان بيتًا، خط هذا الثوب قميصًا. كلٌّ من (قلمًا، بيتًا، قميصًا) حال منصوبة، وزمنها يكون بعد زمن العامل (إبر - ابن - خط)، فهي أحوال مقدرة.

ويجوز أن يكون منه قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]. حيث (بيوتا) حال من المفعول به (الجبال)، وهي حال مقدرة^(١).

جـ- الحال المحكية:

هي الحال التي لا يتفق زمنها مع زمن عاملها وصاحبها، كما هو الحال في المقدرة، إلا أن المقدرة يكون زمنها في المستقبل بالنسبة لزمن العامل، أما المحكية فإن زمنها يكون في الماضي بالنسبة لزمن عاملها، لذلك سمّوها محكية.

ومثالها أن تقول: وقد صادفوا الناس وقد انتظموا معاني الحب والوفاء. فالجملة الفعلية «وقد انتظموا» في محل نصب، حال من (الناس)، والعامل فيها: (قد صادفوا)، وتلحظ أن زمن انتظام معاني الحب والوفاء قبل زمن مصادفتهم للناس، فزمن العامل بعد زمن الحال.

ومنها أن تقول: أعرض عليه القضية وقد حكم فيها. الجملة الفعلية (وقد حكم) في محل نصب، حال من (القضية)، أو من ضمير الغائب في (عليه)، وزمنها يسبق زمن العامل فيها، وهو (أعرض).

(١) ينظر: البحر المحيط ٥-٩٤ / الدر المنثور ٣-٢٩٣.

في إعراب هذه الآية أوجه:

- أن تكون الجبال منصوبة على نزع الخافض، أي: من الجبال، فتكون (بيوتا) مفعولاً به.
- أن يضمن (تحتون) معنى الفعل المتعدي إلى مفعولين، أي: تتخفون، أو تصيرون، فيكون كلٌّ من الجبال وبيوت مفعولاً به، والتقدير: تتخلون الجبال بيوتا.
- أن يكون (الجبال) هو المفعول به.

سادساً، أقسام الحال من حيث موقعية صاحبها،

لا بدّ للحال من صاحبٍ له موقعٌ في الجملة تبيّنُ هيئته أثناء جريان حدثٍ ما، أو تؤكد علاقةً معنيين يرتبطان من خلال إنشاء جملة اسمية، والحال تنقسم من هذا الجانب إلى أنواع:

أ- الحال من الفاعل:

هي الحال التي تبيّنُ هيئةَ الفاعل أثناء إحداثه العامل في الحال، نحو: أقبلَ على الإجابةِ واثقاً بنفسه. (واثقا) حال منصوبةٌ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (أقبل).
رفع محمد وعلى الثقلَ مشتركين. (مشتركين) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ والمعطوف عليه (محمد وعلى).

أنهى اللاعبون المباراةَ ولياقتهم عاليةً. الجملة الاسمية (ولياقتهم عالية) في محلّ نصب، حال من الفاعل (اللاعبون).

ب- الحال من المفعول به:

هي الحال التي تبيّنُ هيئةَ المفعول به أثناء جريان الفعلِ العاملِ في الحالِ عليه، نحو:

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الفتح: ٨]. كل من (شاهداً، ومبشراً، ونذيراً) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به كافٍ المخاطب في (أرسلناك).

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]. (مبشرات) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به (الرياح).

الزَّمْتُهُمَا الْبَيْعَ مُتَضَامِنَيْنِ. (متضامنين) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به ضميرِ الغائين في (الزمتهما).

ويجوز أن يكونَ منه قوله تعالى في أحدِ الأوجهِ الإعرابية: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، حيث (بيوتاً) حالٌ مقدرةٌ منصوبةٌ من المفعولِ به (الجبال)، وإن كانت الحالُ جامدةً فهي بمعنى المشتقة، والتقدير: مسكونة.

ج- الحال من الفاعل والمفعول به معاً:

قد تبين الحالُ هيئةُ الفاعل والمفعولِ به معاً أثناءَ جريانِ الحدثِ العاملِ فيها، والجارى من الفاعل، وعلى المفعول به. وهى - حينئذ - تدل على أكثر من واحد، نحو: قابلَ على محموداً مبتهمين. (مبتسمين) حال منصوبة من الفاعل (على) والمفعول به (محموداً) معاً.

ويمكن أن يكونَ مثلاً لذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥]. حيث (رحفاً) مصدر واقع موقع الحال يصح أن يكونَ من الفاعل ضمير المخاطبين فى (لقيتم)، ومن المفعول به الاسم الموصول (الذين كفروا)، بتضامتهما معاً، حيث إن كلاهما منهما يزحف إلى الآخر^(١).

وقد يكون لكل من الفاعل والمفعول به حال خاصة به تفرق عن الأخرى، لكن الحالين تشتركان فى الحدث، فتقول: رأت هنداً معجبةً علياً ماراً بمنزلها.

ملحوظة: فى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الاعراف: ٥٧]. نجد أن المصدر المنصوب (بشراً) يحتمل أن يكونَ فى موضع الحال من الفاعل الضمير المستتر فى (يرسل)، ويحتمل أن يكونَ فى موضع الحال من المفعول به (الرياح).

د- الحال من الفاعل والمفعول معه معاً:

من أمثلة بعض النحاة^(٢): «جئتُك أنا وزيداً راكبين». حيث (راكبين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء؛ لأنها دالة على مثنى، وصاحبها الفاعل ضمير المتكلم فى (جئتُك)، والمفعول معه المنصوب (زيداً) معاً.

ومنه أرى أنه يمكن أن نأتى بالحال من المفعول معه، إذ يصح القول: ذهبت أنا ومحمداً محمولاً، حيث (محمولاً) حال من المفعول معه (محمداً).

(١) ينظر: البحر المحيط ٥-٢٩٢.

(٢) شرح القوملى ١-١٩٠.

هـ- الحال من المجرور:

قد يكون صاحب الحال مجروراً، سواءً أكان مجروراً بحرف الجر، أم أكان بالإضافة بشرط.

من أمثلة صاحب الحال المجرور بحرف الجر قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيٍّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢]. حيث (نبياً) حال منصوبة من الاسم المجرور (إسحاق).

وقوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [المائدة: ٤٦]. (مصدقاً) حال منصوبة من المجرور (عيسى)، والجار (الباء).

ومنه قول الشاعر (سويد بن خداح):

إذا المرءُ أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد^(١)

حيث (كهلاً) حال منصوبة من الضمير المجرور في (عليه).

- أما الحال من الاسم المجرور بالإضافة فإنه لا يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه؛ لأن العامل في الحال يكون غير العامل في صاحبها -حينئذ- وهذا ممتنع، حيث ذكرنا من قبل أن الحال يجب أن تتضمن صاحبها، فيجب أن يكون العامل فيهما واحداً.

لكنه يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه في المواضع الآتية:

١- أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غُلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]. (إخواناً) حال منصوبة من ضمير الغائبين في (صدورهم)، و(صدور) المضاف بعض (هم) ضمير الغائبين المضاف إليه.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]. (ميتاً) حال منصوبة من (أخ)، وهو مضاف إليه، واللحم بعض من الأخ. ومن النحاة من يرى أن (ميتاً) منصوب بفعل محذوف، تقديره: أمدح^(٢).

(١) الصباني على الأشموني ٢- ١٧٨.

(٢) البحر للمحيط ٦ - ٤٨٩.

ومنه: أعجبنى وجهها مُسْفَرَةٌ ، وقولُ النابغة الجعدي:

كَأَنَّ حَوَامِسِيَه مُذْبِرًا خُضِبْنَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُخْضَبِ

(مدبرا) حالٌ من المضاف إليه ضمير الغائب في (حواميه)، وتلحظ أن المضاف

بعضُ المضافِ إليه، حيث الحوامى جمع حامية، وهى ما فوق الحافر.

٢- أن يكون المضافُ كـبعضٍ من المضافِ إليه، وذلك إذا صحَّ الاستغناءُ عنه

بالمضافِ إليه، ومنه: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾

[النحل: ١٢٣]. حيث (حنيفاً) حالٌ منصوبةٌ من (إبراهيم)، وهو مضاف إليه،

والملةُ كجزءٍ أو كـبعضٍ من (إبراهيم)، ولذلك يصحُّ الاستغناءُ عنها به، فيمكن

القول: اتبع إبراهيم حنيفاً. ومن النحاة من يرى أن (حنيفاً) حالٌ من

(ملة)، وهى بمعنى الدين، فذكرَ الحالَ لذلك^(١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾

[الحجر: ٦٦]. (مصبحين) حال منصوبةٌ من اسم الإشارة (هؤلاء)، وهو مضافٌ

إليه، الذى يصح الاستغناءُ عنه به.

ومن النحاة من يرى أن (مصبحين) حالٌ من الضميرِ المستكنِ فى مقطوع^(٢).

٣- أن يكون المضافُ اسماً عاملاً فى الحال، وذلك بأن يكون المضافُ صفةً

مشتقةً عاملةً أو مصدرًا، ويكون هو العاملُ فى الحال، نحو: أعجبتنى كتابتكُ

دقيقاً، حيث (دقيقاً) حالٌ منصوبةٌ من ضميرِ المخاطبِ المضافِ إليه، والعاملُ فيها

المصدرُ المضافُ.

ومنه أن تقول: سررتُ من قراءتك ضابطاً، أعجبنى انطلاقتُك منفرداً. ومنه:

هذا شاربُ السُّوقِ ملتوتاً، حيث (ملتوتاً) حالٌ منصوبةٌ من (السوق)، وصاحب

الحالِ مجرورٌ بالإضافةِ إلى (شارب)، والمضاف اسمُ فاعلٍ عاملٍ فى الحالِ.

(١) البحر المحيط ٦-٦١١.

(٢) البحر المحيط ٦-٤٨٩.

وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]. (جميعاً) حالٌ من ضمير المخاطبين في (مرجعكم)، وصاحبُ الحالِ مجرورٌ بالإضافة، وهو عاملٌ في الحال.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]. حيث (خالدين) حالٌ من ضمير المخاطبين المضاف إليه، والعامل فيها (مثنوى)؛ لأنه مصدر ميمي، أى: مقام، مصدرًا لا اسمَ مكانٍ.

ومنه: أعجبنى ركوبُ الفرسِ مسرَّجًا، وقيامُ زيدٍ مسرعًا^(١).

و- الحال من الفاعل والمجرور معًا:

قد تأتى الحالُ من الفاعلِ والمجرورِ معًا، أى: إن الحالَ تبين هيئةَ الفاعلِ مع هيئةِ المجرورِ أثناء جريان الحدثِ العاملِ فيها، نحو: فرَّحَ علىُّ بمحمدٍ صديقين، حيث (صديقين) حالٌ منصوبةٌ تبين هيئةَ الفاعلِ (على) مع هيئةِ المجرورِ (محمد) أثناء إحدَثِ الإعجابِ.

أعطى محمدٌ الكتابَ إلى علىٍّ مبتسمين، حيث (مبتسمين) حالٌ من الفاعلِ (محمد)، والمجرورِ (على).

هذا إلى جانب ما يمكن أن يكونَ لكلٍّ من الفاعلِ والمجرورِ حالٌ خاصةٌ المعنى، لكن الاشتراكَ فى العاملِ فيهما، حيث يقال: مرَّ محمودٌ سريعًا بسميرٍ واقفًا.

ز- الحالُ من المفعولِ بهِ والمجرورِ معًا:

قد تبينَ الحالُ لتبَيَّنَ هيئةَ المفعولِ بهِ والمجرورِ معًا أثناء حدوثِ الفعلِ، سواءً أكانتِ الحالانِ متحدتى اللفظِ والمعنى، أم مختلفتين فى اللفظِ والمعنى، فتقول:

تسلَّم الشرطىُّ الجانىَ مع المجنىِّ عليه مقيدَين، حيث (مقيدَين) حالٌ منصوبة، وعلامةُ نصبها الياءُ؛ لأنها مثنى، وهى حالٌ من المفعولِ بهِ (الجانى)، والمجرورِ (المجنى عليه).

(١) البحر المحيط ٩٦ - ٥٢٠.

رأيت في الحجرة مضأةً محمداً يذاكر، حيث (مضأة) حال من المجرور (الحجرة)، والجملة الفعلية (يذاكر) حال من المفعول به (محمداً)، والحالان مشتركان في حدث واحد .

ح- الحال من المبتدأ:

اختلف النحاة فيما بينهم في جوار مجيء الحال من المبتدأ، ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الاحقاف: ١٢]. نجد أن (إماماً ورحمة) حالان منصوبتان، ولا جدال في أنهما حالان من (كتاب)، لكن بحث النحاة عن العامل في الحالين يجعل صاحبهما ضميراً يعود على الكتاب، حيث يقدرون العامل ما عمل في شبه الجملة (من قبله)، وهنا إن عُدَّ استقراراً التيسر الفاعل بالمبتدأ، فيكون التقدير: واستقر من قبله كتاب موسى إماماً ورحمة، وإن قُدِّرَ بـ (كان) فيكون التقدير: وكتاب موسى كان من قبل القرآن في حال كونه إماماً^(١). وفي كل تقدير تكون الحالان من ضمير (كتاب موسى)، ولا يوجد أمامنا إلا (كتاب موسى) دون ضميره، فالحالان الظاهرتان من المبتدأ الظاهر الموجود.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]. حيث (كاظمين) حال منصوبة من القلوب، وجمعت جمع مذكر سالماً؛ لأنه لما أسند إليها ما أسند إلى العقلاء جمعت جمعهم^(٢)، لكن اختلافهم في صاحب الحال ينحصر في كونه:

- الضمير المستكن في العامل المحذوف في شبه الجملة الخبر (لدى الحناجر).

- القلوب.

- أصحاب القلوب على المعنى.

- ما أبدل منه القلوب، أو ما أضيف إليه، والمراد: قلوب الناس.

- ضمير الغائبين في (أنذرهم)، وهي في هذا التقدير حال مقدرة.

(١) ينظر: البحر المحيط ٩- ٤٣٨ / الدر المنصور ٦- ١٣٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٩- ٢٤٦ / الدر المنصور ٦- ٣٥.

لكن كثيراً من النحاة جَوَّزُوا مجيءَ الحالِ من المبتدأ إذا كان فيه فائدة، ويكون ذلك إذا دخله التنبيه والتعريف، كأن تقول: هو زيدٌ منطلقاً في حاجتك، وأنا زيدٌ منطلقاً في حاجتك. لكنهم يمتنعون القول: زيدٌ منطلقاً في حاجتك، حيث لم يكن فيه تنبيه ولا تعريف^(١).

لكننا إذا أمعنا النظر في تركيب الجملة الاسمية فإننا نجد أن المبتدأ فيها يجب أن يخبر عنه بخبر، والخبر واحدٌ من الصفة المشتقة، وفيها معنى الفعل، أو المصدر الذى يؤول بمشتق، وفيه - كذلك - معنى الفعل، أو هو هو المبتدأ، فيقوى المبتدأ بتكرار ذاته فى الخبر أو شبه جملة أو جملة وفيهما الفعل أو ما يشبهه، إذا أدركنا ذلك؛ فلماذا نشك في مجيء الحال من المبتدأ، ونحن نلمس أنه لا يدُلُّ له من الإخبار عنه بواحدٍ مما سبق أو غيره؟!

وأذكر - هنا - بما ذكره النحاة من مجيء الحال المؤكدة من جملة اسمية المبتدأ فيها والخبر اسمان جامدان، نحو: هو على شجاعاً بطلاً مغواراً...

ومن قبيل مجيء الحال من المبتدأ مجيئها بما أصله المبتدأ، من نحو: اسم (إن)، أو اسم (كان) أو غير ذلك. ففى قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [القلم: ٣٤]، شبه الجملة (عند ربهم) فى محل نصب على الحالية من اسم (إن) المؤخر (جنت النعيم)، أو أن يكون ظرفاً للعامل فى شبه الجملة الخبر المقدم (للمتقين)^(٢).

ط - الحال من الخبر:

قد تكون الحال مبينة لهيئة الخبر أثناء قرئته بالمبتدأ، كما هو فى قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣]. حيث (آية) حالٌ من الخبر (ناقة الله)، وإن كانوا يختلفون فى العامل فى الحال هنا بين اسم الإشارة، ومعنى التنبيه، وعاملٍ مضميرٍ تقديره: انظروا إليها...

(١) ينظر: الكتاب ٢-٧٨-٨١ / شرح القمولى ١-١٩١.

(٢) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢-٢٦٧ / الدر المصون ٦-٣٥٧.

وقد تأتي الحالُ مبينةً لهيئةَ ما أصله خبرُ المبتدأ، أي: ما كان خيراً للأحرفِ الناسخةِ أو الأفعالِ الناسخةِ، وذلك أثناءَ قرينه بما أصله المبتدأ وهو اسمُ هذه الأحرفِ، أو هذه الأفعالِ. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيِ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦١] (١). حيث كلٌّ من (مصدقاً) و(مبشراً) حالٌ منصوبةٌ من (رسول)، و(رسول) خبر (إن) مرفوعٌ.

- ويجوز أن تكونَ حالاً مؤكدةً (٢)، والعامل فيها (رسول)، أو ما دل عليه الكلام.

- وهناك من يجعلها حالاً من (عيسى) (٣).

- وهناك من يجعلها حالاً دون ذكر صاحبها (٤).

- لكنه - من الأرجح - أن تكونَ حالاً من (رسول)، لدواعٍ صناعيةٍ لفظيةٍ، وأخرى معنويةٍ.

فمن حيث المعنى يرجح ربطُ التصديقِ بالرسالةِ، وذلك أظهرُ من ربطِ التصديقِ بعيسى - عليه السلام - أما من حيث الصنعةُ واللفظُ فإن (مصدقاً) فيها ما يدل على المتكلم، وهو ما يتعلق بها من قوله (لما بين يدي)، و(عيسى) للغائب، ويوجد بعده ما يدل على التكلم، وهو (إني رسول)، كما أننا لو جعلناها حالاً مؤكدةً فهي إما مؤكدةٌ لمضمونِ الجملةِ (إني رسول)، والخبرُ (رسول) غيرُ جامد، وإما مؤكدةٌ للعامل، وهما يختلفان معنى إذا جعلنا العاملَ رسولاً، وإما مؤكدةٌ لصاحبها، وهو إما ضمير المتكلم (اسم إن) في (إني)، وإما الخبر (رسول). ومن

(١) الجملة الفعلية (بأني) والجملة الاسمية (اسمه أحمد) في محل جر نعت لرسول، حيث إنه نكرة، ويجوز أن تحمل الثانية حالاً من النكرة (رسول) لأنها وصفت بالجملة الفعلية، ويجوز أن تجعلها حالاً من الفاعل الضمير المستتر في يأتي.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢-١٢٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢-٣٧٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤-١٢٠ / البحر المحیط ١٠-١٦٥.

حيث الأول تكون مؤكدة لما هو مبتدأ، ولجعل العامل رسولا، ومن حيث الثانى تكون مؤكدة للخبر، ويكون العامل ما فيه معنى الفعل من لفظ التوكيد، أو غير ذلك.

لذا يرجح أن تكون حالا من الخبر (رسول)، سواء أ جعلتها حالا مؤكدة، أم حالا مبينة، وهو الأرجح عندى، وفى رأى - كذلك - أن نجعلها حالا مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها، وهى (إنى رسول الله)، باحتساب (رسول الله) اسما جامدا.

ى- الحال من المبتدأ والخبر معاً:

قد تأتى الحال مبينة لهيئة قرْن الخبر بالمبتدأ، وقرْنهما معاً يتمثل فى الحكم الكامن فى الخبر والمُسند إلى المبتدأ، أو الخبر به عن المبتدأ، فتأتى الحال لتبين هيئة هذا الاقتران، وهذه الهيئة تكمن فى معنى الحال، وفى هذا التركيب يكون ركن الجملة الاسمية اسمين جامدين، فأقول: هو محمدٌ كريماً، حيث أخبرت عن الغائب المتحدث عنه أنه محمدٌ، ثم بينت هيئة هذا الاقتران بأنه فى حالٍ كرم.

ومثل ذلك أن تقول: أنا خالدٌ بطلاً شجاعاً، وهو أخوك عبدُ الله رحيماً. ولك أن تقول: إنه محمود عالمٌ. هو أبوك عطوفاً، إنه أخوك مناضلاً، وهذه هى الحال المؤكدة لمضمون الجملة.

ك- الحال من الفعل:

يذكر السهيلي: «نعمنى بالحالِ صفةُ الفاعلي التى فيها ضميرُهُ، أو صفةُ المفعول، أو صفةُ المصدرِ الذى عملَ فيها... ثم يذكر: وإذا قلت: جاء زيدٌ مشياً، عمل فيه أيضاً، لا من حيثُ كان صفةً لزيدٍ؛ لأنه لا ضميرَ فيه يعود على زيدٍ، ولكن من حيثُ كان صفةً للمصدرِ الذى هو المجيء، فيعمل فيه (جاء) كما يعملُ فى المصدرِ»^(١).

(١) نتائج الفكر ٣٩٤، ٣٩٥.

كما سبق نلاحظ أن الحال قد تأتي مبنية لهيئة الحدث الذي في الفعل العامل فيها، ويشترط فيها - حينئذ - أن تكون مصدرًا لا غير، حيث إن الحال تكون صفة، وذكر السهيلي في موصوف الحال أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مصدرًا، وموصوف الحال يكون أكثر من ذلك، لكن الذي يعنينا من قوله أن الحال قد تكون صفة للمصدر، ويقصد بالمصدر الحدث الكامن في الفعل، وأذكر أن الفعل يتضمن الحدث وزمته.

فيقال: جاء محمود ركضًا، حيث (ركضًا) حال منصوبة تبين هيئة المجيء المسند إلى محمود، والنحاة يؤولون المصدر هنا بصفة مشتقة، حتى تشمل الصفة وصاحبها، فتتضمن الحال لذلك - الصفة وموصوفها، وتقديره في المثال: راکضًا، لكننا إذا رأينا أن الحال قد تبين هيئة الحدث الموجود في فعل الجملة بمفرده فإننا لا نحتاج إلى تأويل، ونجعل المصدر حالاً من المصدر الكامن في الفعل، أو من الفعل على سبيل المجاز.

ولا يستطيع النحاة أن يتجاوزوا مجيء الحال مصدرًا من طريق السماع، ومن طريق القياس، والقول في هذا مفصل في موضعه.

ومن أمثلة ذلك سماعاً: كلمته مشافهة، ولقيته فجأة وفجأة، وكفاحاً ومكافحة، وأتيت ركضاً وعدواً ومشياً... إلخ.

أما ما جاء من ذلك عن طريق القياس فهو على مثال قولك: هو الرجل شهامة، إنه البارودي شعراً، أما أدباً فمؤدب.

سابها، أقسام الحال من حيث الاشتقاق والجمود:

تنقسم الحال من حيث تصنيفها تحت المشتق والجامد إلى نوعين: الحال المشتقة، والحال الجامدة.

أ- الحال المشتقة:

وهو أصل مبنى الحال، حيث يجب أن تتضمن الحال موصوفها وصفته منصوبة لتبين هيئته وترتبط به، مثال ذلك: نظرت إليه مترقبًا، (مترقباً) حال منصوبة من الفاعل ضمير المتكلم (التاء) في (نظرت)، وهي صفة مشتقة اسم فاعل، والحال

المشتقة تكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، أو صفة مشبهة، أو اسم تفضيل.

ب- الحال الجامدة:

قد تأتي الحال جامدة من ثلاث طرق:

الأولى: أن تأتي مصدرًا عن طريق السماع، كما ذكرنا - سابقا - من مجيء الحال مصدرًا، كما في القول: أخذت ذلك عنه سماعًا أو سمعًا، لقيته عيانًا، أتيت عدوًا... إلخ.

الثانية: أن تأتي مصدرًا عن طريق القياس، كما إذا قلت: انت الحكيم رأياً، هو الرجل تصرفاً، إنه قس بلاغةً، والمتنبى شعراً، أما أدباً فمؤدبٌ، وأما جهلاً فجاهلٌ.

الثالثة: أن تأتي اسماً جامداً غير مصدر في مواضع قياسية، من نحو: يبدو طفلاً في سلوكه، قسم عليهم المال أرباعاً، قاله رأياً عاقلاً، شرحت الموضوع فكرة فكرة، محمد علماً أحسن منه أدباً، إنه خائمتك حديداً، وهى ملابسك قطعاً، وهذا قطنك ثوباً، كلمته فاه إلى فى، مررت بالحطب زرعى، ثم مررت به رماداً... إلخ.

وهذه الأنواع مفصلة في موضعها.

ثامناً، من حيث التعيين ههنا (تعريفها وتنكيرها)،

تأتي الحال في التركيب من حيث تعيينها، أى: تعريفها وتنكيرها على نوعين: حال نكرة، وأخرى معرفة.

أ- الحال النكرة:

الغالب في الحال أن تكون نكرة؛ لأن صاحبها يغلب فيه أن يكون معرفة، فوجب المخالفة حتى لا تلتبس الحال بالصفة إذا توافرت المطابقة بينها وبين صاحبها.

ومثل ذلك ما ذكر من أمثلة سابقة، ونحو: يقف الجنودُ على الحدودِ يقظين متاهيين للدفاع. فكل من (يقظين، ومتاهيين) حال منصوبةٌ من الفاعلِ (الجنود)، وتلاحظ فيها أنها نكرةٌ.

ب- الحال المعرفة:

سمع في اللغة أحوالٌ جاءت معرفةً، لكن جمهور النحاة يؤولونها بنكرة، من ذلك: أرسلها العراك، أى: معتركة، أعبدُ اللهَ وحده، أى: منفرداً، طلبته جهداً، أى: مجتهداً.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لُيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] فى قراءة الحسن وابن أبى عتبة: «لُيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ» بإسناد الفعل إلى ضمير المتكلمين، مع نصبِ (الأعز والأذل)، فيكون (الأعز) مفعولاً به، و (الأذل) حال منصوبة، ويؤولونها بنكرة (ذليلاً).

تاسعاً، أقسام الحال من حيث تعيين صاحبها:

ذكرنا أن هناك مخالفةً بين الحال وصاحبها فى التعيين (التعريف والتكثير)، ومن المنطق أن يكون صاحبُ الحال هو المعرفة؛ لأنه محورُ أساس بين المتحدث والمستمع ليقام عليه معنى الحال، ولكننا نجد أن الحال - فى التركيب العربى - تنقسم إلى قسمين من حيث هذا الجانب: حالٌ من المعرفة، وأخرى من النكرة.

١- الحال من المعرفة:

تأتى الحالُ نكرةً وصاحبها معرفة، وهذا هو الأصل - كما ذكرنا - سواء كان موقعه الإعرابى، نحو: أقبل الطالبُ على دروسه فى شغبٍ، فشبهُ الجملة (فى شغبٍ) فى محلِّ نصبٍ على الحالية من الفاعلِ (الطالب)، وتلاحظ أنه معرفة بالأداة.

تلاحظُ ذلك فيما إذا قلت: إنه يؤدى عمله مخلصاً، لقد سَعَوْا إلينا وكلهم أملٌ، توجه إلى كليته ركضاً. كلٌّ من: (مخلصاً)، والجملة الاسمية (وكلهم

امل)، والمصدر (ركضاً) حالٌ من الفاعل ضمير الغائب في (يؤدى)، والفاعل (واو الجماعة) في (سعوا)، والفاعل ضمير الغائب في (توجّه)، وتلاحظ أن أصحاب الأحوال معارف.

ومن ذلك أن تقول: فهمت الدرسَ مشروحاً، شربتُ من الإناءِ نظيفاً تقابل على مع محمود مبسمين، ﴿وَهَذَا بَعْلي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢].

ب- الحال من النكرة:

لا تأتى الحالٌ وصاحبها نكرةٌ إلا إذا كانت نكرةٌ مخصصةّة، والتخصيصُ إما أن يكون: بالإضافة، أو بالصفة، أو بتقديم الحالِ على صاحبها، أو بعمولٍ، أو فى سياقٍ نفى أو نهى أو استفهام. من أمثلة ذلك:

هذا كتابٌ نحوٍ مفتوحاً أمامى. استمعت إلى درسٍ جديدٍ مشوقاً موضوعه.

قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٥]، شبه الجملة (عند ربهم) فى محلّ نصب، حال من (جنان)؛ لأنها صفةٌ لها، فلما تقدمت الصفةُ على الموصوفِ نصبت على الحالية.

له عندى سبعونٌ جنبهاً كاملةً، (كاملة) حال من (سبعون)، وهو نكرة، وجاز ذلك لتخصيصه بعموله (جنبها)...

وهذه مفصلةٌ فى موضعها من الدراسة.

عاشراً: أقسامُ الحال من حيث صورها اللفظية:

تأتى الحالُ فى الجملة العربية فى ثلاث صور لفظية مدروسة بالتفصيل فى موضعها، وهى - فى إيجاز -: الحال الاسم، الحال شبه الجملة، الحال الجملة.

أ- الحال الاسم:

تكون مشتقة، وقد تكون اسماً جامداً مصدرًا وغيرَ مصدر. مثال ذلك: استمعتُ إلى الأذانِ مجيياً - لقد أدّى هذا وحده - أقبل إلينا عدوّاً - لقد دخلوا فرداً فرداً.

كلٌّ من (مجيء، ووجد، وعدو، وفردًا فردًا) حال منصوبة، وكلها أسماء،
الأول منها صفة مشتقة، والأسماء الأخرى جامدة بين المصدرية وغير المصدرية.

ب- الحال شبه الجملة:

من صور الحال أن تأتي شبه جملة، كما هو في قول النابغة الذبياني:

إلا أوارى لائياً ما أبينها النوى كالحوض بالظلومة الجلد

شبه الجملة (كالحوض) في محل نصب، حال من (النوى)، وشبه الجملة
(بالظلومة) في محل نصب، حال من الفاعل (الحوض).

ج- الحال الجملة:

قد تأتي الحال في صورة الجملة اسمية أو فعلية، كما في قوله تعالى:
﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِصَلَاتِهِ ۚ وَهُوَ يُجْزِي ۚ وَهُوَ يُعْطِي ۚ وَهُوَ يُعْطِي ۚ وَهُوَ يُعْطِي ۚ﴾ [القلم: ٣٠]. الجملة الفعلية (يتلاومون) في
محل نصب، حال من الفاعل (بعضهم).

وقوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [القلم: ١٩]، الجملة
الاسمية (وهم نائمون) في محل نصب على الحالية من ضمير الغائبين في
(عليهم).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة:
١٣٢]^(١). حيث الجملة الاسمية المصدرية بالواو (أنتم مسلمون) في محل نصب
حال من الفاعل واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين في (تموتن).

حادى عشر: أقسام الحال من حيث مطابقتها لصاحبها هي المعنى:

يجب أن تتضمن الحال صاحبها لفظاً حتى ترتبط به معنى، فلا تكون أجنبية
عنه، وهذا يتحقق من كون الحال صفة مشتقة، والصفة المشتقة تتضمن الصفة

(١) (اصطفى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل
رفع، خبر إن. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالاصطفاء. (لا تموتن) لا: حرف نهى
مبنى لا محل له من الإعراب. تموتن: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حلف النون، وفاعله واو
الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين، والنون للترديد حرف مبنى.

المعنوية وموصوفها، أو تكون جملة ترتبط بصاحبها بالضمير، أو الواو، أو بالضمير والواو معاً، وشبه الجملة تؤول بالجملة، ولا يتحقق الربط بين الحال وصاحبها فيما إذا كانت مصدرًا أو اسمًا جامدًا، والنحاة يؤولون ذلك بالصفة المشتقة، فإذا ما أخذنا بالرأي الذي يذهب إلى أن الحال قد تكون من الحدث الكامن في الفعل أو ما يشبه الفعل فإن ذلك لا يجعلنا تؤول الحال المصدر بالصفة المشتقة. وهذه الأفكار مفصلة في مواضعها.

فإذا أخذنا بالرأي السائد في أن الاسم الجامد يؤول بمشتق، فإن الحال من حيث هذا الاتجاه تنقسم إلى قسمين: حال تتضمن صاحبها لفظًا ومعنى تضمنًا صريحًا ملفوظًا به، وأخرى تتضمنه تأويلًا أو تقديرًا.

والأولى تتمثل في الحال الصفة المشتقة، والحال الجملة وشبه الجملة، والأخرى تتمثل في الحال الاسم الجامد، من مصدر، وغير مصدر.

ثاني عشر: تقسيم الحال بالنسبة لقيمتها معناها في الجملة:

تنقسم الحال بالنسبة لقيمتها المعنوية وارتباطها بركنى الجملة إلى قسمين، حال فضلة، وأخرى غير فضلة في المعنى.

أ- الحال الفضلة:

الحال في حقيقتها وصف فضلة، أي: وصف زائد عن ركني الجملة الأساسيين، فهي إخبارٌ بعد إخبار، ولذلك فإن أساس الجملة المعنوية يمكن أن يستغنى عنها.

فتقول: جاء أخى منطلقًا، فتكون منطلقًا حالاً من الفاعل (أخى)، ولكن معنى الجملة يتم بذكر الفعل وفاعله، حيث يفيدان معاً مجيء الأخ، أما الحال (منطلقًا) فهي زيادة في الإخبار، حيث تفيد كيفية المجيء المسند إلى الفاعل، لكن الجملة تعتمد على معنى أساس، وهو مجيء محمد، لذلك فهي فضلة.

ب- الحال غير الفضلة معنويًا:

قد لا تفيد الجملة بركنتيها الأساسيين معنى بدون ذكر الحال، بل ربما يتعدى عدم جدوى المعنى إلى ذكر بعض الفضلات الأساس في الجملة، كالمفعول به، وذلك

فى تراكييب معينة، وقد ذُكرت - تفصيليًا - فى موضعها، مفادها: أن تتفحص العلاقة المعنوية الإيجابية بين ركنى الجملة بالنفسى، ذلك لأن هذا النفى يتطلب معنى سالبًا يتلاءم معه، فيقيم تصحيح العلاقة الإيجابية السابقة مع وجود النفى ومعنى الحال. كأن تقول: ما قرأت الدرس إلا مستوعبًا. ومثل النفى النهى.

- أو أن تكون فى سياق سؤال، ومعناها هى الأساس فى المعنى المسئول عنه. ذلك فى قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فالمسئول عنه إنما هو الخلق العاثر، وليس الخلق بمفرده.

- وقد تكون الحال غير مستغنى عنها فى جملة الصلة، أوفى التركيب الشرطى، أو الجملة الاسمية التى يكون الخبر فيها هو المبتدأ، حيث يراد الإخبار عن المبتدأ بالخبر فى حال معينة، أوفى الإجابة عن سؤال بـ (كيف). فتقول: الذى يحل المسألة أسرع يحصل على أعلى درجة، إن أودَّ الواجب أودَّ مستقناً، إنه أخى كريماً، حامداً لله؛ إجابة عن السؤال: كيف أنهيت طعامك؟

- وتكون الحال غير فضلة إذا أغنت عن الخبر، كأن تقول: إعجابى بالمنظر جميلاً.

أمثلة للحال

- قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١] (دكا دكا) إما مصدر، وإما منصوبان على الحالية، وهو أفضل.

٠ - ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

- ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

- ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بَعْضَ عِلْمٍ﴾ [لقمان: ٦].

- ﴿قَالَ أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨].

- ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، أى: متواترين، أى: واحداً بعد واحد متتابعين.

- ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَُّرْضِيَةً﴾ [الفجر: ٢٨].

- ﴿وَلْيَأْتِنَهُمْ بَقْتَةٌ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المنكبات: ٥٣].

- ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمْ إِذَا هُمُ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [يونس: ٢٣]. (بغير الحق)

شبه جملة في محل نصب على الحالية من الفاعل واو الجماعة في (يبغون).

- ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣].

- ﴿فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ﴾ [القلم: ٢٣] الجملة الاسمية المصدرية بالواو (وهم

يتخافتون) في محل نصب على الحالية من الفاعل واو الجماعة في (انطلقوا)،
والرابط واو الحال، والضمير (هم).

- ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾ [القلم: ١٧].

- ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾ لَوْلَا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّنْ

رَبِّهِ لَنُبَذَ لِنَارٍ أَلْوَاءً وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ [القلم: ٤٨-٤٩] (وهو مكظوم)، و(هو مذموم)

جملتان اسميتان في محل نصب، حال .

- ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الاحقاف: ١٢]. (إماما ورحمة)

حالان من (كتاب موسى).

- ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]. (طوعاً

وكرها) حالان منصوبتان من الاسم الموصول (مَنْ)، وهو فاعل (يسجد).

- ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا بُنَيَّكَ سَعِيًّا﴾ [البقرة: ٢٦].

- ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَهْزِمَ أَعْمَالَكُمْ﴾

[محمد: ٣٥].

- ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨].

- ﴿يَا قَوْمِ لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [غافر: ٢٩].

- ﴿يَوْمَ تُولَوْنَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [غافر: ٣٣].
- ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. بنصب (أمة واحدة) على أنها حالٌ مؤكدةٌ لمضمون الجملة السابقة عليها. ومن النحاة من يرى أنها منصوبةٌ على أنها بدلٌ من اسم (إن) اسم الإشارة (هذه)، وقد فصل بين البديل والمبدل منه بخبر (إن)^(١).
- ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [غافر: ٤١].
- ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].
- ﴿فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢].
- ﴿وَأَقْبَلْ بِغَضُّهُمْ عَلَيَّ بَعْضٌ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].
- ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].
- ﴿فَلَمَّا أَسْفَوْنا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥].
- ﴿لَا يَخْطُبُكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨].
- ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّرُؤَا أَعْمَالِهِمْ﴾ [الزلزلة: ٦].
- ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].
- ﴿وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَسْكُونُ﴾ [يوسف: ١٦].
- ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [لقمان: ٢٠].

(١) في الآية قراءات أخرى، أظهرها:

١ - رفع (أمة واحدة) على أنها بدل من خبر (إن) (أمتكم)، أو أنها خبر مبتلأ محذوف.

ب - بنصب (أمتكم) على أنها بدل من اسم (إن)، أو عطف بيان له.

ينظر: المحجب ٢-٦٥ / الإتحاف ٣٧٨ / الدر المنصور ٥-١٠٧.

- ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

- ﴿وَيَوْمَ يَحْشَرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]. الجملة الاسمية المنسوخة (كان لم يلبثوا) حال من المفعول به ضمير الغائبين في (نحشرهم). والجملة الفعلية (يتعارفون) حال من الفاعل وإِ الجماعة في (لم يلبثوا)، والجملة الفعلية (قد خسر الذين كذبوا) إما استئنافية لا محل لها من الإعراب، وإما منصوبة بقول مقدر، والقول المقدر في محل نصب، حال من المفعول به ضمير الغائبين في نحشرهم، أو من الفاعل وإِ الجماعة في (يتعارفون). يلحظ أن الحال في الآيات الثلاث جملة فعلية فعلها ماضٍ خلا من (قد). والجمهور على أنه لا حاجة إلى (قد) في مثل هذا الموضع، لكن ابن عصفور وغيره من المغاربة المتأخرين يرون أنه لا بد من (قد) ظاهرة أو مقدره، كما حكى بالتقدير عن الفراء والمبرد.

- ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَازِلٍ﴾ [النساء: ٧١].

- ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحديد: ١٢].

- ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

- ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩].

- ﴿وَلَهُ الْخَوَارِجُ الْمُنَشَّاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

- قول النابغة الذبياني:

وقفتُ فيها أصيلاً أسألتها عيتُ جواباً وما بالربع من أحدٍ

الجملة الفعلية (أسألتها) في محل نصب، حال من تاءِ الفاعل في (وقفت)، والرباطُ الفاعلُ الضمير المستتر في (أسألتها).

- وقوله:

إلا أأري لأينا ما أبيتها والنوى كالحوضِ بالمظلومة الجلدِ

(لأيا) مصدر واقع موقع الحال من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (أبينها). أما شبه الجملة (كالخوض) فهى حالٌ من (النوى)، وشبه الجملة (بالمظلومة) فى محل نصب، حال من (الخوض).

- قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَيَعْصُ الْـ قَوْمُ يَسْقُطُ بَيْنَ يَنَّا

شبه الجملة (بين بين) فى محل نصب، حال من الفاعلِ المستترِ فى (يسقط)، والجملة الاسمية المصدرة بالواوِ (وبعض القوم يسقط) فى محل نصب، حال من الفاعلِ المستترِ ضميرِ المتكلمين فى (نحمى).

- فى قول الأعشى:

تَوَلَّى حَثِيثًا كَأَنَّ الصُّوَا رَ يَتَّبَعُهُ أَرْزَقَى لَحِمٍ

(حثيثا) يمكن أن تلمس وجهين فى نصبه:

أولهما: أن يكون نائباً عن المفعولِ المطلقِ، والتقدير: تولى تولياً حثيثاً.

والآخر: أن يكون حالاً من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (تولى)، والتقدير: تولى فى هذه الحال.

- قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرِونِي لَذِكْرَاكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

الجملة الفعلية (بلله القطر) فى محل نصب، حال من العصفور، ومن النحاة من يرى تقدير (قد) قبل الماضى.

- قول الشاعر:

فَمَا بِالْـ النُّجُومِ مَعْلَقَاتٍ بِقَلْبِ الصَّبِّ لَيْسَ لَهَا بَرَّاحٌ

(معلقات) حالٌ منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة من (النجوم)، وجملة (ليس لها براح) فى محل نصب، حال ثانية، أحوال من الضميرِ (معلقات).

- وقول مجنون ليلي :

ما بال قلبك يا مجنونُ قد هَلَمَّا من حبٍّ منْ لا ترى في نَيْلِه طَمَعًا
الجملة الفعلية (قد هَلَمَّا) في محل نصب، حال من (قلب).

- قول جرير :

ما بال جهلك بعد الحلم والدين قد علاك مشيبٌ حين لا حين
الجملة الفعلية (وقد علاك مشيب) في محل نصب، حال من ضمير المخاطب
في (جهلك).

- وقول الشاعر :

فما بال قلبي هذه الشوق والهوى وهذا قميصي من جَوَى الحزنِ بَالِيَا
الجملة الفعلية (هذه الشوق) في محل نصب، حال من (قلبي) . و(باليا) حال
من (قميصي)، والعامِلُ فيها اسمُ الإشارة .

- قول أبي العتاهية :

ما بالُ دينكَ ترضى أن تدنُسَه وثوبُ دنياك مغسولٌ من الدَّنَسِ
جملة (ترضى أن تدنسه) في محل نصب، حال من (دينك).

- قول ذى الرمة :

ما بال عينك منها الماء ينسكب

الجملة الاسمية (منها الماء ينسكب) في محل نصب، حال من (عينك).

- قول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنومِ ثيابها لدى السرِّ إلا لبسةً المفضلِ

- قول طرفة :

يقولُ وقد تَرَّ الوظيفُ وساقُها أَلَسْتَ ترى أنْ قد أثيتَ بمؤيدٍ؟

- قول الشاعر:

لاحت هلالاً وفاحت غبيراً وشذتْ
مسكاً وماستَ قضيّاً وأنثنت غصناً

- وقول الآخر:

سفرنَ بدوراً وانتَقَبنَ أهلاً
ومسنَ غصوناً والتفتسنَ جاذراً

- وقول امرئ القيس:

نظرتُ إليها والنجومُ كأنها
مصاييحُ رُهبانٍ تُشبُّ لقُفالٍ

- وقوله:

خالي ابنُ كبشةٍ قد علمتَ مكانه
أبويزيدَ ورهطه أعمامى

- وقول عترة:

فرايتُنا ما بيننا من حاجزٍ
إلا المَجَنُّ ونصلُ أبيضَ مفصلٍ

- ﴿فَقَالُوا أَتُزْمَنُ لِنَاسٍ مِثْلًا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧].

- ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾

[النبا: ٣٩].

- قوله تعالى: ﴿وَعَدُوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]. (على حرد) شبه

جملة في محل نصب، حال من الفاعل وار الجماعة في (عَدُوا). (قادرين) حال ثانية من (وار الجماعة) منصوبة، وعلامة نصبها الياء.

- قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾

[النحل: ٩٧].

- ﴿وَجَدْتُمَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [النمل: ٢٤].

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَّرْصُومٌ﴾ [الصف: ٤].

شبه الجملة (في سبيله)، والمصدر (صفًّا)، والجملة المنسوخة (كأنهم بنيان) أحوال من الفاعل وار الجماعة في (يقاتلون).

- ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، الجملة الفعلية المنفية (لا يعلمها إلا هو) في محل نصبٍ على الحالية من (مفاتيح).

- ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، الجملة الاسمية (وهم لا يفرطون) في محل نصب على الحالية من (رسل).

- ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ (٧) مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ... ﴿ (القمر: ٧، ٨). الجملة الاسمية المنسوخة (كأنهم جراد)، والصفة المشتقة (مهطعين) حالان من الفاعل واوالجماعة في (يخرجون).

- ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٤٦) خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرَاهُمْ ذُلًّا وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴿ [القلم: ٤٢، ٤٣]. (خاشعة أبصارهم)، (ترهقهم ذلة) حالان من الفاعل واوالجماعة في (يستطيعون). (وهم سالمون) جملة في محل نصب، حال من واوالجماعة في (يدعون)، (أبصار) فاعل لاسم الفاعل (خاشعة)، و(ذلة) فاعل (ترهق).

- قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨]. الجملة الاسمية (والله متم نوره) في محل نصب، حال من فاعل (يريدون)، أوفاعل (ليطفئوا)، أما الجملة (ولوكره الكافرون) في محل نصب، حال من الحال السابقة.

- ومما جاء حالاً من حالٍ قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣]. حيث (آية) حال منصوبة من (ناقة)، أما شبه الجملة (لكم) فهي في محل نصب، حال من (آية)؛ لأنها لو تأخرت عنها لكانت نعتاً لها، فلما تقدمت عليها وهي نكرة أصبحت حالاً منصوبة.

- من الحال أن تقول: ناصرت أحمدَ وقد أخرجَ من قريته مطروداً. حيث الجملة الفعلية (وقد أخرج) في محل نصبٍ على الحالية من المفعول به (أحمد)، و(مطروداً) منصوبٌ على الحالية من الضمير النائب عن الفاعل في (أخرج).

- وكذلك قولك: فهتمُ الدرسَ وأنا أذاكره بعناية. حيث الجملة الاسمية (وأنا أذاكره) في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المتكلم، أما شبه الجملة (بعناية) في محل نصب على الحالية من الضمير الفاعل في (أذاكره).

- أما قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤]. ففيه الجملة الفعلية (لا نؤمن بالله) في محل نصب، حال من ضمير المتكلمين في شبه الجملة الخبر (لنا)، أما الجملة الاسمية المصدرة بالواو (وما جاءنا من الحق) فهي في محل نصب، حال من الفاعل ضمير المتكلمين المستتر في (نؤمن)، والتقدير: وما لنا لا نؤمن بالله والحال أن الذي جاءنا من الحق^(١).

ويمكن أن نؤول عليه قول الشاعر:

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيءُ يَخْطِئُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مَنَا الْمُثَقَّفَةُ السَّمْرُ

الجملة الاسمية (والخطيئ يخطئ) في محل نصب، حال من الفاعل (تاء المتكلم)، والمفعول به (ضمير المخاطبة) معاً، أما الجملة الفعلية (وقد نهلت منا) فيجوز أن تكون حالاً من ضمير المتكلمين في (بيننا)، فتكون حالاً من حال ويجوز أن تجعلها في محل نصب على الحال الأولى.

- ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ [يس: ٣٣]. (آية) مبتدأ، خبره شبه الجملة (لهم)، و(الأرض) مبتدأ خبره جملة (أحييناها)، والجملة الثانية مفسرة للأولى. ويجوز: (آية) خبر مقدم، وشبه الجملة (لهم) صفة له، و(الأرض) مبتدأ مؤخر، وجملة (أحييناها) في محل نصب، حال من الأرض.

- ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧].

- قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]

(١) ويجوز أن تجعل الواو حرف عطف عاطفاً اسماً على اسم، فيكون (ما) اسماً موصولاً معطوفاً على لفظ الجلالة في محل جر، وتكون شبه الجملة (من الحق) في محل نصب، حال من فاعل (جاء). من فاعل (جاء).

(وهو قائم) جملة حالية من ضمير الغائب المفعول به «لنادى». أما (يصلى) فإنهم يذكرون فيه أوجها^(١):

- أن يكون خبرا ثانيا عند من يرى تعدد الخبر.
 - أنه حالٌ ثانية من مفعولِ النداءِ عند من يجوز تعدد الحال.
 - أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ فى (قائم) فيكون حالا من حال.
- وأرى أن الوجهَ الثانى لا يصح - معنويا - حيث إن المعنى يستلزم وجودَ العلاقة بين القيام والصلاة، وبذلك فإن جملة (يصلى) تكون حالا من فاعل (قائم)، أوخبرا ثانيا للمبتدأ (هو). ولذلك فإنه لا يصح القول: فنادته الملائكة يصلى . . .
- فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان ٦٤]. (يبيتون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وهو فعل ناقصٌ ناسخ، ويمكن أن يُعدَّ فعلاً تاماً بمعنى الدخولِ فى المبيت، (واوالجماعة) ضمير مبنى فى محل رفع، اسم (يبيت) على النقصان، وفى محل رفع فاعل على التمام. (لربهم) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالسجود والقيام، أوفى محل نصب خبر (يبيت). (سجدا) خبر (يبيت) منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز أن تكون حالا منصوبة من (واوالجماعة) إذا كان (يبيت) فعلا تاماً، أو كانت شبه الجملة فى محل نصب خبر الفعل الناقص (يبيت).

وأرى أن شبه الجملة فى محل خبر (يبيت)، (وسجدا وقياما) حالان، حيث يكون المبيت لله، ثم يقيد المعنى بالحالين المتضادتين فى المعنى حالى السجود والقيام، أى: حالى الصلاة وعددها فى المبيت ثلاث، وحال القيام من غير صلاة، وربما يتضامنان فى معنى واحد وهو الصلاة، حيث السجود لا يكون إلا فى صلاة، والقيام يكون فيها، ويعبر عنها به. ويحسن - كذلك - أن تجعل المبيت فعلا تاما، حتى يعطى معنى الدخول فى المبيت، وهو تفسير فى الأوقات والأحوال، وفيه صلاتان، فتكونان لله معبرا عنهما بالسجود والقيام.

(١) الدر المصنوع ٢-٨٢.

- من أمثلة السهيلي: «أتشتم ريذاً وهوأميرٌ محسناً إليك ١٢». (نتائج الفكر ٣٩٧). فتكون الجملة الاسمية (وهوأمير) حالاً من المفعول به (ريذاً)، وتكون الصفة المشتقة (محسناً) حالاً ثانية. ولوقد مت فقلت: أتشتم ريذاً محسناً إليك وهوأمير. لتوهم أن الإحسان يكون في هذه الحال، أى: وهوأمير. ويربط بين هذا التحليل الأسلوبى وبين قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] فيجعل الجملة الاسمية (وهوالحق) حالاً من المجرور فى (بما)، كما أن (مصدقاً) حالٌ ثانية منه. والتقدير: كيف تكفرون بما وراءه، وهو فى هذه الحال (هوالحق)، وهو فى هذه الحال مصدق لما معهم.

- إذا قلت: «فيك ريذاً راغب» فإن شبه الجملة لا يصح أن تنصب على الحالية؛ لأن المعنى لا يسمع بذلك، حيث لا يصح القول: ريذاً فيك، أى: لا تصلح شبه الجملة فى هذا التركيب أن تكون خبراً، وإنما تكون متعلقة بالرغبة.

- فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَتَوْنَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة ٣]. جملة (يتتغون) تكون عند الجمهور فى محل نصب على الحالية من الضمير فى اسمِ الفاعلِ (آمين)^(١)، وهوناصب للبيتِ على المفعولية.

ولكن الكوفيين ومعهم مكى بن أبى طالب يجعلونها فى محل نصب على النعت من (آمين)، ولكن البصريين يردون النصب على الوصفية نظراً لأن اسمِ الفاعلِ (آمين) قد نصب (البيت)، ولا يعمل اسمُ الفاعلِ إذا وصف.



(١) آمين: قاصدين، والتقدير: ولا تحلوا قوماً آمين البيت الحرام، أو: لا تحلوا قتال قوم آمين.

الاستثناء (١)

المصطلح نفويا،

الاستثناء مصدرُ الفعلِ، (استثنى)، وهو مأخوذٌ من: ثنيت الشيءَ إذا رددته، وذلك أنك بالاستثناء تردُّ الحكمَ الذى وقع على الأول - وهو ما قبلَ الأداة - عن ما بعدَ الأداة، فتحدثُ مخالفةً فى الحكمِ بين ما بعدَ الأداة وما قبلها، لذلك ؛ فإن الأداة المستثنى بها تردُّ حكمَ المستثنى منه عن حكمِ المستثنى، فلا يحثويه. فإذا قلت: فهِمَّت الدروسَ إلا درسًا، فقد رَدَّتْ (إلا) الحكمَ الذى وقع على الدروسِ عن أن ينطلقَ إلى الحكمِ الذى يقع على ما بعدها، فأثبتتها عنه. أو لَأنك بالاستثناء تضاعفُ الخبرَ مرتين، واحدة فيما قبلَ الأداة، والأخرى فيما بعدها. ولذلك فإنهم يجعلون الاستثناءَ تخصيصًا، حيثُ يخصص ما بعد أداة الاستثناء بمخالفته فى الصفةِ أو الحكمِ عما قبلها، وما قبلها يتضمنُ ما بعدها، فكأنك خصصته بالحكمِ المناقضِ لحكمِ الجمعِ.

المصطلح نحويًا (٢)؛

يحلو لبعض النحاة أن يذكروا فى حدِّ المستثنى أنه «عبارةٌ عن لفظٍ متصلٍ بجمله لا يستقلُّ بنفسه دالٌّ بحرف (إلا) أو أحدِ أخواتها على أن مدلوله غيرُ مرادٍ

(١) يرجع إلى: الكتاب ١- ٤٣٠ / ٢- ٣٠٩ / ٣- ٣٢ / ٤- ٢٣١ / المختص ٤- ٣٨٩ / الأصول ١- ٣٤٢ / التبصرة والتذكرة ١- ٣٧٥ / شرح عيون الإعراب ١٧٤ / الفصل ٦٧ / المقتصد فى شرح الإيضاح ٢- ٦٩٩ / شرح الكافية ١- ٢٢٤ / شرح الفصل لابن يعيش ٢- ٧٥ / شرح الفية ابن معطى ١- ٥٩٢ / شرح الألفية لابن الناظم ٢٨٧ / الإيضاح فى شرح الفصل ١- ٣٩٥ / المنتخب الأكمل فى شرح الجمل ٨٦ مخطوط بجامعة أم القرى - مكة المكرمة / ارتشاف الغرب ٢- ٢٩٤ / عمدة الحفاظ ٢٧٠ / التسهيل ١٠١ / المساعد على شرح التسهيل ١- ٥٤٨ / شرح ابن عقيل: ٢- ٢٠٩ / شرح اللوحة البديرة ٢- ٢١٢ / شرح الشذور ٢٦٢ / الصبان على الأشمونى على الألفية ٢- ١٤١ / شرح التصريح ١- ٣٤٦.

(٢) يجعل بعض النحاة عنوانًا لهذا الباب (الاستثناء) ذلك نظرًا إلى الجانبِ الدلالىِ الحداثىِ فى هذا التركيبِ، فاستعملوا مصدرَ الفعلِ (استثنى). أما النحاة الذين يجعلون عنوانَ هذا البابِ (المستثنى) فإنهم ينظرون إلى جانبِ الدلالةِ الواقعةِ على ما بعدَ الأداةِ مع ما وقعتْ عليه، فكان لابدٌ من استعمالِ صيغةِ اسمِ المفعولِ.

عما اتصل به»^(١). أو أنه: «المخرجُ تحقيقاً أو تقديرًا من مذكورٍ أو متروكٍ به (إلا)، أو ما في معناها بشرطِ الفائدة»^(٢). فيجمع بذلك بين المستثنى المتصل والمنقطع، و التام والمفرغ، كما يجمع بين الأداة (إلا) وغيرها مما يستثنى به.

ولو أمعنا النظر في حقيقة الاستثناء لوجدنا أنه مخالفةٌ استدراكيةٌ في الحكم؛ لذا فإن الاستثناء هو: إخراجُ حكمٍ المستثنى من حكمِ المستثنى منه بأدواتٍ مخصوصة، هي: (إلا) وما جرى مجراها من أسماءٍ وأفعالٍ وحروفٍ، وهذا الإخراجُ يدورُ مع الحكم - إن نفيًا وإن إثباتًا.

فعندما نقول: شَذِبْتُ الأشجارَ إلا شجرةً. فانت تخرج الحكمَ الواقعَ على الشجرةِ مما دخلَ فيه مجموعُ الأشجارِ من حكمٍ، فالحكمُ الأولُ المخرجُ منه هو التشذيب، والحكمُ الآخرُ المخرجُ هو عدم التشذيب، وهو واقعٌ على شجرةٍ واحدة.

وإذا قلت: ما جاء من الطلاب إلا محمد. فانت تخرج الحكمَ الواقعَ على (محمد) من الحكمِ الواقعِ على الطلاب، والاول حكمٌ منفي، فيكون الثاني حكمًا مثبتًا، وهو مجيء محمد.

ولو أنك قلت: ما جاء إلا علي. فإنك تلمس أن الحكمَ الواقعَ على (علي) يخالف الحكمَ المذكورَ قبل الأداة (إلا) التي استثنى بها، فما قبلها منفي، وما بعدها مثبتٌ لعلِّي وهو المجيء.

فأنت ترى أن الاستثناءَ مخالفةٌ استدراكيةٌ في الحكم، والاستدراكُ يحقق تضاعفَ الخبر؛ لهذا فإن الاستثناءَ في الحقيقة إنما هو في الأفعال، فهي التي تفيد الحكم.

تنبيه:

إنشاءُ الاستثناء غيرُ الإخبارِ بالاستثناء^(٣). فإنشاءُ الاستثناء يكونُ باستخدام أدوات الاستثناء لإفادة معنى الاستثناء، فتطبق في كل منها قواعدُ التركيب الخاصة بها، كما يفاد منه المعاني التي نوجهها في التركيب الاستثنائي.

(١) المنتخب ٩٦.

(٢) شرح التصريح ١-٣٤٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل للخفاف ١-١١٢.

لكننا فى الإخبار بالاستثناء نستخدم تركيباً واحداً يدل على إحداث الاستثناء،
 فله فاعله ومفعوله، وفاعله هو المستثنى، بكسر النون (اسم فاعل)، ومفعوله هو
 المستثنى بفتح النون (اسم مفعول). ومثال الإخبار بالاستثناء قول النابغة الذبياني:
 ولا أرى فاعلاً فى الناس يشبهه ولا أحاسي من الأقوام من أحد
 حيث الفعل (أحاسي) - أى: استثنى - إخباراً بالاستثناء لا إنشاء له، فيأخذ ما
 بعده الحكم الإعرابى للجملة الفعلية.

ويجوز لك أن تطبق كل قواعد التركيب فى الجملة المخبر بها بلفظ الاستثناء
 دون خضوع لقواعد تركيب الاستثناء، كالعطف عليها، واستخدام حروف المعاني
 المختلفة، وليس ذلك فى الجملة المنشأ فيها الاستثناء، فإنها تختص بقواعد تركيب
 الاستثناء فقط. فيجوز لك أن تقول مخبراً: استثنيت محمداً من الذين خاصمتهم،
 تحاشيت قول الزور، ...

أركان الاستثناء

تختلف التراكيب التى يأتى عليها أسلوب الاستثناء تبعاً لما يريد المتحدث من
 معنى، ويتحكم فى ذلك ما يتلفظ به المتحدث، وهو ما يكون أسلوب الاستثناء،
 ويحدد نوعه، ويوجه لذلك إعراب ما يذكر بعده أداة الاستثناء.

وأركان أسلوب الاستثناء هى:

أ- المستثنى منه؛

هو الاسم الذى يختص بالحكم الذى يسبق أداة الاستثناء سبقاً ملفوظاً به أو
 مقدراً سياقياً، وينقسم أسلوب الاستثناء من جهة المستثنى منه إلى نوعين:

- استثناء تام؛ إن كان المستثنى منه موجوداً.

- استثناء ناقص؛ إن كان المستثنى منه غير موجود.

والاستثناء التام يكون غير مفرغ، أى: لا يحتاج ما يسبق الأداة إلى ما بعدها
 ليرفعه أو ينصبه أو يجره، كأن تقول: أقيمت ما فى يدى إلا واحداً، ولعب
 جميعهم فى نشاط إلا لاعتين، واستمعت إلى كل الأفكار إلا الأخيرة.

أما الاستثناءُ الناقصُ فإنه يكونُ مفرغاً، حيث يفرغ فيه العاملُ لما بعد (إلا)، فلا يشغلُه ما قبل (إلا)، ونجد أن ما قبل (إلا) يحتاجُ إلى مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، يتمثلُ فيما بعد (إلا) من مستثنى، وتلاحظ أنه لا بد من نفى ما قبل (إلا) حتى يستقيمَ الأسلوب. فالاستثناءُ المفرغُ هو أن يكونَ ما قبل (إلا) طالباً لما بعدها، لكونه لم يستوفِ ما يقتضيه، فتقول: ما رأيت إلا رجلين، وما تألق إلا شاعران، وما سررتُ إلا من مجيئين.

وأنت تلمس دلاليًا أن الاستثناءَ المفرغَ يعنى نقضَ الحكمِ المذكورِ عن كل ما عدا المستثنى، مع ملاحظة أن نقضَ النفي إثبات.

ب- الحكم:

هو المعنى الذى يختصُّ به المستثنى منه، كالقراءة فى قولك: ما قرأتُ إلا درساً، وكالفهم فى قولك: فهمت كلَّ ما قيلَ إلا الفكرةَ الأولى، ويكون حكمُ ما بعد أداة الاستثناءِ مخالفاً لحكم ما قبلها، وما سعى الاستثناءُ استثناءً إلا لهذه المخالفة.

والحكم يحتاج إلى محكومٍ عليه، والمحكومُ عليه هو المستثنى منه، سواءً أكان ملفوظاً به، أم ملحوظاً من الكلام، وكذلك المستثنى المذكورُ بعد أداة الاستثناءِ.

ج- أدوات الاستثناء:

هى الوساطة التى تربطُ بين المستثنى والمستثنى منه، فتحدد العلاقةَ المعنويةَ بينهما، وهى معنى المخالفةِ فى الحكم؛ ولهذا فإنها تفيد معنى النفي.

وتنقسم أدوات الاستثناءِ فى الجملةِ العربيةِ من حيث البنيةُ الصرفيةُ من جهةٍ أقسامٍ الكلمةِ إلى أربعةٍ أقسام:

١ - حرف: وهو (إلا):

(إلا) حرفٌ أريدَ به الاستثناءُ بخاصةٍ فى الجملةِ العربيةِ؛ ولذلك فإنه يشتهر به بابُ الاستثناء، وهو مع المستثنى بمثابة الاسمِ الواحدِ؛ ولذلك فإن الأسماءَ من أدواتِ الاستثناءِ تأخذُ إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلا).

٢ - اسم: وهو: **فَيْرُ وَسَوَى** (بكسر السين):

هما اسمان ملازمان للإضافة فيفدان معنى الاستثناء السابق توضيحه، أى: إخراج ما أضيف إليهما عما قبلهما فى الحكم المعنوى، فيعطيان لذلك معنى المخالفة المعنوية، سمع فى سَوَى ضم السين، كما جاء فيها (سواء) بفتح السين وكسرها^(١)، ومن النحاة من يرى أن فى (سوى) وما جاء من مادتها معنى الظرفية، ويعنون بذلك معنى كلمة (مكان)، أو (بدل)، فعندما تقول: قام الجميع سوى محمد، أى: قام الجميع بدلَ محمد، أى: عوضاً منه، فيكون فيها معنى المخالفة. لكننا نرى أن (سوى) مثل (غير) فى أسلوب الاستثناء معنى وتركيباً؛ ولذلك فإن النحويين الذين يرون أنها ظرفٌ يجيزون التوسع فيها، فيجعلونها مثل (غير)، فإذا أعربت كان إعرابها مثل (غير)^(٢).

٣ - فعل: وهو: ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون:

شرط الأولين سبقهما بـ (ما) المصدرية، فتكون (ما) مع (خلا، أو عدا) مصدرًا مؤوَّلاً.

٤ - متردّد بين الفعلية والحرفية: وهو: عدا وخلا وحاشا، وسمع فيها: حاش وحشا:

وهى كلّها قد تحتسب أفعالاً، كما أنها قد تحتسب حروفاً جارةً.

والمشهور عن سيبويه أن (حاشا) لا ينصبُّ بها، وإنما هى حرفٌ جرّ، لكن الاخفش والجزمى والمازنى والمبرد وجماعة يذهبون إلى أنها مثل (خلا)، ينصبُّ بها، وذكر النصبُّ بها الفراء وأبو زيد الأنصارى والسيباني. يفصل القول فيها فيما بعد.

د - المستثنى:

هو ما يذكر بعد أداة الاستثناء فيخالف ما سبقها فى حكمه، ويدور فى هذه المخالفة نفيًا أو إثباتًا، فالمخالفة بين حكمى المستثنى والمستثنى منه دائرة وقائمة، ولا

(١) ينظر: الكتاب ١-٣١ / المنقّص ٤-٣٤٩ / الإنصاف ١-٢٩٥ / شرح المفصل لابن يعيش ٢-٨٤ / شرح الكافية الشافية ٢-٧١٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل للخفاف ١-٩٩.

اعتدادهً بسبق (إلا) مع المستثنى للمستثنى منه، فالرتبة محفوظة مع هذا الحكم. إذا قلت: كتبت الصفحة إلا سطرين، فإن المعنى المفهوم هو إثبات الكتابة لما قبل (إلا) وهو الصفحة، ونفيها عما بعدها وهو (السطران). فإذا قلت: ما كتبت الصفحة إلا سطرين، فإن المعنى المفهوم هو نفي الكتابة عما قبل (إلا) وهو الصفحة، وإثباتها لما بعدها، وهو (السطران). لذلك فإن المخالفة في الحكم بين المستثنى والمستثنى منه قائمة - إن نفيًا وإن إثباتًا.

ويقسم أسلوب الاستثناء بالنسبة للمستثنى إلى قسمين:

١- استثناء متصل:

وهو ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه محكومًا عليه بنقيض حكمه، نحو: ما أرى من الرجال إلا واحدًا، فالواحد بعض الرجال، أو: منهم. والحكم الذي حكم عليه به مناقض لحكم المستثنى.

٢- استثناء منقطع:

وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعض المستثنى منه، سواء أكان من غير جنسه، أم كان غير داخل تحت أفرادها، أو ما فقد فيه المستثنى المخالفة في الحكم لما قبله. مثال الأول: أقبل الجميع إلا سيارة، وجاء بنوك إلا ابن محمد، فابن محمد المستثنى لا يدخل في أبناء المخاطب.

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]^(١). فالمستثنى منه (أموال) منتقى أكله بالباطل، ثم يستثنى من كل ذلك التجارة في حلال، فيفهم من الاستثناء المنقطع المعنى: لكن تجارة عن تراض منكم جائزة، أو: لكن كون تجارة عن تراض منكم حلالاً لكم.

(١) (لا) حرف نهى جازم مبنى، لا محل له من الإعراب. (تأكلوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (أموالكم) أموال: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضمير المخاطبين مبنى في محل جر، مضاف إليه. (بينكم) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بالأكل، وضمير المخاطبين مبنى في محل جر، بالإضافة. (الباطل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب على الحالية. (إلا) حرف=

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾
[الدخان: ٥٦] (١).

* علاقات دلالية تُحفظ بين المستثنى والمستثنى منه (٢):

أولاً: لا تستثنى النكرة المجهولة لدى السامع من النكرة غير العامة، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع، إلا إذا خُصصت، أو عُممت، فلا يقال: قام رجالٌ إلا رجلاً، ولكن يقال: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا رجلاً منهم، وذلك على سبيل تخصيص كل منهما.

وإن عمت النكرة جاز الاستثناء، فنقول: ما جاءني أحدٌ إلا رجلاً.

ثانياً: لا تستثنى المعرفة من النكرة غير العامة أو غير المخصصة، فلا يقال: قام رجالٌ إلا ريذاً، ولكن يقال: ما قام أحدٌ إلا ريذاً، حيث عمت النكرة. ويقال: قام رجالٌ كانوا عندك إلا ريذاً، حيث خُصصت النكرة بالصفة.

ثالثاً: لا تستثنى النكرة التي لم تخصص من المعرفة. فلا يقال: قام القوم إلا رجلاً، إلا إذا أردت الصفة (منهم)، فيكون المنطوق أو المقدر: قام القومُ إلا رجلاً منهم.

رابعاً: يتفق جمهور النحاة على أن المستثنى لا يستغرق المستثنى منه، والخلاف بينهم قائم في مدى النسبة المراعاة بينهما.

= استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن تكون) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، تكون: فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمه ضمير متر تقديره: هي. (تجارة) خبر تكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المأول في محل نصب على الاستثناء. ملحوظة: في (تجارة) قراءة بالرفع، على أن (تكون) فعل مضارع تام، (تجارة) فاعل مرفوع، والمصدر المأول مستثنى منصوب. (عن تراضٍ) جار مبنى، ومجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة في محل نصب صفة لتجارة، أو في محل رفع صفة لها. (منكم) شبه جملة متعلقة بالتراضى.

(١) تفسر في الاستثناء النقطع.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٢٩٥.

فى الاستثناء المنقطع

الانقطاع فى الاستثناء هو ألا يكون المستثنى بعضَ المستثنى منه حقيقةً أو مجازاً، ويتحقق ذلك بطرق:

إحداها: ألا يكون المستثنى من جنسِ المستثنى منه، نحو: جاء القومُ إلا حماراً.
ثانيها: ألا يدخلَ المستثنى تحت أفرادِ المستثنى منه، نحو: جاء أبناؤك إلا ابنَ أخيك.

ثالثها: ألا يناقضَ ما بعد (إلا) حكماً ما قبلها، نحو: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦].

ويمكن أن يكونَ على قسمين عند النحاة^(١):

أولهما:

استثناء منقطع يمكن أن يتسلطَ فيه العامل على المستثنى، أى: يتوجهُ إليه، وذلك إذا جاز أن ينطلقَ فيه لفظُ المستثنى منه على المستثنى عن طريقِ المجاز، ويجوز أن يحلَّ محلُّه فى التركيب. كأن تقول: ما جاءنى أحدٌ إلا حماراً، ما فى الدارِ أحدٌ إلا ثوراً. ذلك أن الحمارَ والثورَ مما يتصلُ بالآدميين، ومما يكون موجوداً معهم، مختلطاً بهم، فالمستثنى - وإن لم يكن من جنسِ المستثنى منه - فهو داخلٌ تحته مجازاً بالاختلاط واحتماليةِ الدخولِ تحت الحكمِ الأول، حيث إن الدارَ تجمعُ الآدميين والدوابَّ وما يخالطهم، وكان المتحدثُ نفى فى الدارِ الوجودَ الخاصَ بمن يعقل فى ظلِّ التعبيرِ بأحد على من يعقل وما لا يعقل مما يتصل بالآدميين، وذلك عن طريقِ المجاز، ثم استثنى شيئاً مما لا يعقل. كما أنه يمكن القول: ما جاءنى إلا حماراً، فأمكن إطلاقَ المستثنى موضعَ المستثنى منه فى التركيب، وهذا يقسمُ إلى قسمين: استثناء منقطع مجازى موجب. استثناء منقطع مجازى منفى.

والآخر:

استثناء منقطع لا يمكن فيه أن يتسلطَ العاملُ على المستثنى، وذلك إذا لم يجز أن ينطلقَ فيه لفظُ المستثنى منه على المستثنى على سبيلِ المجاز، إلى جانبِ

(١) ينظر: التخب الأكمل ١٢٩.

الحقيقة. كأن تقول: ما جاء المسلمون إلا الكافرين، وما جاء المضروبون إلا الضاربين، وما حضر الراسيون إلا الناجحين

وحقيقة ذلك أن ما بعد (إلا) لا يجوز أن يتدرج تحت ما قبلها، لا ذاتاً ولا حكماً، ولا مجازاً ولا حقيقة. ويمثلون له بالقول: ما نفع خالد إلا ما ضر، إذ لا يقال: نفع الضر، فالضر لا يدخل تحت النفع لا حقيقة ولا مجازاً، و(ما) فيه مصدرية.

ومثله: ما زاد إلا ما نقص، والتقدير: ما زاد إلا النقص، فالنقص لا يدخل تحت الزيادة. وهناك آراء أخرى للنحاة في (ما):

حيث يزعم أبو سعيد السيرافي أن المصدر المنسبك من (ما) والفعل في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف. وزعم أبو على أن المصدر مفعول به حقيقة، لكن ابن الطراوة يرى أن (ما) زائدة.

والبصريون يقدرون الاستثناء المنقطع بـ (لكن)^(١)، فإذا كان كذلك فهي تقدر ثقيلة أو خفيفة، وعلى التثقيب يكون ما بعدها اسمها وخبرها، وعلى التخفيف يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، فإن قال قائل: ما في الدار أحد إلا حماراً، فإن التقدير على لغة من يشغل: ولكن فيها حماراً، وعلى لغة من يخفف: ولكن فيها حماراً، ولذلك فإنه لا يمكن القول: استثنيت الحمار منهم.

أما الكوفيون فإنهم يرون أن الاستثناء المنقطع يكون على سبيل تقدير (سوى)، ويكون التقدير: سوى حمار.

يذكر ابن الحاجب: «وتأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول: لى عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة، وأيضاً معنى (لكن) الاستدراك، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها؛ مع أنه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه»^(٢).

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣١٩ / الأصول ١-٢٩٠.

(٢) الاسترابة في الكافية ١-٢٢٧.

وحاصل ما سبق من توضيح للاستثناء المنقطع أنه يمكن لنا أن نتلمس ثلاثة تراكيب:

١ - أن يكون الاستثناء منقطعاً مجازياً موجباً وقد تأخر المستثنى عن المستثنى منه، ويمكن فيه تسلط العامل على المستثنى، أى: يمكن أن يوضع المستثنى موضع المستثنى منه، أى: يجوز أن تطلق لفظ المستثنى منه على المستثنى مجازاً، وهذا يجب فيه نصب المستثنى، نحو: جاء أولادك إلا أولاد أخيك. فأولاد أخيك مستثنى بإلا، وهو غير داخل فى المستثنى منه، لكنه يمكن أن يوضع مكان المستثنى، ففيه إمكانية تسلط العامل عليه، فوجب نصبه، وتلاحظ أن الاستثناء موجب.

أما قول الأختل:

وبالصَّريمة منهم منزلٌ خلَقَ عافٍ تَغْيِرُ إِلَّا النَّوْىُ والْوَتْدُ^(١)

حيث رفع (النوى والوئد) وهما مستثنيان بـ (إلا) من الضمير المستتر الفاعل فى (تغير) على سبيل الإبدال، والاستثناء منقطع موجب، لكنه يوجه على حمل (تغير) على معنى (لم يبق على حاله)، ففيه النفى، فجاز الرفع على البدلية على مذهب بنى تميم، كما يذكر فى التركيب الآتى.

٢ - أن يكون الاستثناء منقطعاً مجازياً منفياً وقد تأخر فيه المستثنى، ويمكن أن يسقط العامل فيه على المستثنى، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]. حيث يمكن أن يوضع المستثنى موضع المستثنى منه، فيجوز أن ينطلق لفظ المستثنى منه على المستثنى مجازاً.

(١) ديوانه ١٦٨ / شرح التصريح ٣٤٩-١ / الارتشاف ٢-٣١٣ / شرح أبيات المفنى ٥-١٢٦ / الأشمونى ١٤٤-٢.

(بالصريمة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خير مقدم. (منهم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة فى محل نصب حال من الصريمة. (منزل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (خلق) صفة لمنزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (عاف) صفة ثانية لمنزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدرة. (تغير) فعل عاض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، صفة ثالثة لمنزل فى محل رفع. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (النوى) بدل من فاعل تغير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والوئد) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. الوئد: معطوف على النوى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

وللعرب في التركيبين السابقين مذهبان:

الحجازيون يوجبون نصب المستثنى، أما بنو تميم فإنيهم يرجحون النصب، ويجيزون الإتياع، يذكر سيويه: «وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله فيجعلون إتياع الظن علمهم»^(١) ومنه قول جرّان العود:

وبلدة ليس بهـا أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيس^(٢)

حيث رفع (اليعافير) على البدلية من اسم (ليس) (أنيس)، وذلك على مذهب بنى تميم، لكن الحجازيين يوجبون النصب، على أنه استثناء منقطع.

ومنه قول ضرار بن الأزور:

عشيّة لا تُغنى الرماحُ مكانها ولا النبلُ إلا المشرقي المصمّم^(٣)

(١) الكتاب ٢-٣٢٣.

(٢) معنى القرآن للمفرد ١-٤٧٩ / المقنضب ٢-٣١٩، ٣٤٧، ٤-٤١٤ / ابن يعش ٢-٨٠، ١١٧ / ٧-٢١ / شرح ابن الناطم ٢٩٧ / شذور الذهب ٢٦٥ / شرح التصريح ١-٣٥٣ / الأشموني ٢-١٤٧ / اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، العيس: جمع عيساء، وهي الإبل البيض بخالطها شيء من الشقرة.

(ولادة) الواو: واو رب حرف جر شبه بالزائد مبني، لا محل له من الإعراب. بلدة: مبتدأ مرفوع. وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (بها) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس مقدم. (أنيس) اسم ليس مؤنر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة ليس ومعمولها في محل رفع، خبر المبتدأ. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (اليعافير) بدل من أنيس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ولاً) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. إلا: حرف استثناء مبني والد للتأكيد. (العيس) معطوف على اليعافير مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(٣) شرح الناطم ٢٩٧ / الحزلة ٢-٥ - مكانها: أي: مكان الحرب المشرقي: السيوف تنسب إلى قري مشارف المصم: الماضي.

(عشيّة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بما قبله. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (تغنى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (الرماح) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (مكانها) منصوب على الظرفية، أو على نزع الحائض، وهو متعلق بتغنى، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة. (ولا النبل) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفي رائد لتأكيد النفي. النبل: معطوف على الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (المشرقي) بدل من الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (المصم) صفة للمشرقي مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

(إلا المشرفي) استثناء منقطع في كلام منفي، ورفع على الإبدال من المستثنى منه (الرماح والنبيل) على لغة بني تميم، وإن كان واجب النصب عند أهل الحجاز. وكذلك قول الفرزدق:

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن لنا خاطب إلا السنان وعامله^(١)
 (إلا السنان) استثناء منقطع وما قبله منفي، وقد رفع على البدلية من المستثنى منه (خاطب) على مذهب بني تميم.
 ومنه ما ذكره سيويه من القول: مَا لَهُ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ إِلَّا التَّكْلُفُ.
 وفي قول النابغة:

وقفتُ فيها أصيلاً لنا أسألها عيت جواباً وما بالربع من أحدٍ
 إلا أوارى لأياً ما أئينها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد^(٢)

(١) شرح النظم ٢٩٧ / الأشموني ٢-١٤٧ / ديوانه ٧٣٧. السنان: سنان الرمح، عامله: ما يلي السنان. (بنت) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وناحيه محذوف يفسره الظاهر، وقد يكون الظاهر، ويكون مفعولاً به مقدماً، وهو مضاف، و(كرام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (قد) حرف تحقيق مبني، لا محل له من الإعراب. (نكحنا) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلمين مبني في محل رفع، فاعل. والجملة مفسرة للجملة المحذوفة، لا محل لها من الإعراب. (ولم) الواو: واو الابتداء أو واو الحال حرف مبني، لا محل لها من الإعراب. لم: حرف نفى وجزم وقلب مبني لا محل له من الإعراب. (يكن) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون. (لنا) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر كان مقدم. (خاطب) اسم كان مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة في محل نصب على الحال. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (السنان) بدل من مخاطب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وعامله) الواو: حرف عطف، مبني لا محل له من الإعراب. عامل: معطوف على السنان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) (وقفت) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلم مبني في محل رفع، فاعل. (فيها) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالوقف. (أصيلاً) منصوب على الظرفية، متعلق بالوقوف. (أسألها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير الغائية مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل نصب على الحالية من ضمير المتكلم الفاعل. (هيت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني، لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير =

(وما بالرَّبع من أحدٍ إلا أوارى) استثناءٌ منقطعٌ؛ لأن (الأواري) وهو جمع آرى وهو المعلقٌ ليست من جنس (أحد)، وهو كلامٌ منفي تام، يمكن أن يتسلط فيه العاملُ على المستثنى، فتعرب (أواري) على وجهين:

أولهما: النصبُ على الاستثناءِ من (أحد).

ثانيهما: الرفع على البدلية من موضع (أحد) وهو الرفع، وإن كان الاستثناءُ منقطعاً فإن الأواري تتصل بالاحدين، حيث يتنفع بها دوابهم، وفي (أواري) روايتنا الرفع والنصب.

٣- أن يكونَ الاستثناءُ منقطعاً لا يمكن تسلطُ العاملِ فيه على المستثنى، وذلك بأنه لا يمكن وضعُ المستثنى موضعَ المستثنى منه، حتى لا يفسد المعنى، أى: لا يمكن أن ينطلقَ لفظُ المستثنى منه على المستثنى، لا حقيقةً ولا مجازاً. ويستشهد لذلك بقولهم: ما نفع خالدٌ إلا ما ضرَّ، إذ لا يقال: نفع الضرُّ، (ما) مصدريةٌ فى موضع نصبٍ على الاستثناء، وفى مثل هذا التركيبِ يجب أن ينصبَ المستثنى مطلقاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. أى: إلا المرحوم، فلا يصح أن يوضعَ المستثنى موضعَ المستثنى منه، وهنا يجب نصبُ الاسمِ الموصولِ المستثنى (مَنْ)، وفى هذا الموضع آراءٌ أخرى تذكر فيما بعد.

مستر تقديره: هى. (جواباً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وما) الواو: للابتداء أو للحال. ما: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (بالربع) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (من أحد) من: حرف جر رائد مبنى، لا محل له من الإعراب. أحد: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة الاسمية فى محل نصب، حال، أو معطوفة على سابقتها. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أواري) مستثنى من أحد منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، أو بدل من موضع أحد مرفوع. (لأيا) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ما) حرف رائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (أبينها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير الغاية مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل نصب أو رفع لأنها صفة لأواري. (والنوى) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (النوى) معطوف على أواري مرفوع أو منصوب. (كالحوض) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من النوى. (بالظلومة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب حال من الحوض. (الجلد) صفة للمظلومة مجرورة، وعلامة جرهما الكسرة.

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢]^(١). ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ استثناء منقطع، فالمصدر المؤول المستثنى فى محل نصب على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (٧٧) إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ﴿[النساء: ٩٧، ٩٨]^(٢). فيه (إلا المستضعفين) استثناء منقطع، حيث المتوفون ظلمى أنفسهم من الكفار فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ هم المستثنون منهم، فلا يدخل هؤلاء المستثنون فيهم، فيجب نصب المستثنى (المستضعفين).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدا. (قتل) فعل الشرط ماضى مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (مؤمنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (خطا) إما مصدر واقع موقع الحال، وإما نائب عن المفعول المطلق؛ لأنه صفة، وكلاهما منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تحرير) الفاء: واقعة فى جواب الشرط للربط أو للإلغاف والتركيـز حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. تحرير: إما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فالواجب عليه تحرير، وإما مبتدأ خبره محذوف، وكلاهما مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل جزم جواب الشرط. (وقية) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (مؤمنة) نعت لرقية مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ودية) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. دية: معطوف على تحرير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ويجوز أن تجعلها جملة معطوفة على جملة. (مسلمة) نعت لدية مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى أهله) جار ومجرور، ومضاف إلى المجرور. وشبه الجملة متعلقة بالتسليم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن يصدقوا) أن: حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. يصدقوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل. والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. أو فى محل رفع، مبتدأ خبره محذوف، والجملة فى محل نصب على الاستثناء. والتقدير: إلا التصديق يعفيه من الدية.

(٢) (أولئك) اسم إشارة مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (مأواهم) مبتدأ ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، أو خبر مقدم. وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (جهنم) خبر المبتدأ الثانى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو مبتدأ ثان مؤخر، والجملة الاسمية فى محل رفع، خبر المبتدأ الأول. (وساءت) الواو: حرف استثناء مبنى لا محل له. ساء: فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء: للتأنيث. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى. (مصيرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

[النساء: ٢٢]^(١). ف(ما قد سلف) مستثنى منقطعٌ مخرجٌ مما يفهم ممّا قبله، فيكون منصوباً على الاستثناء. أو مبتدأ خبره محذوف، والجملة مستثناة في محل نصب، وفيه وجه آخر يذكر في موضعه.

أما قوله تعالى: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]^(٢). فإن فيه (من اتبعك) مستثنى منقطع، حيث لا يدخل في العباد الذين أضافهم الله - تعالى - إليه، والتقدير: إن عبادي ليس لك عليهم سلطان، ولا على غيرهم إلا من اتبعك. . .

ومن الاستثناء المنقطع أن يقال^(٣): له على ألف إلا ألفين. إن لفلان مالا إلا أنه شقي. ما راد إلا ما نقص. ما نفع إلا ما ضر. جاء الصالحون إلا الطالحين. ما في الأرض أحببت منه إلا إياه.

(١) (لا) حرف نهى مبني، لا محل له من الإعراب. (تتكهوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (ما) اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به. (نكح) فعل ماض مبني على الفتح. (أبالكم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وضمير المخاطبين مبني في محل جر بالإضافة. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وقد تكون ما مصدرية، وهي مع الجملة الفعلية مصدر مؤول في محل نصب، مفعول به. (من النساء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالكناح. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء. وجملة (قد سلف) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٢) (إن) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (عبادي) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير المتكلم. وضمير التكلم مبني في محل جر بالإضافة. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (لك) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس مقدم. (عليهم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل نصب، حال من سلطان. (سلطان) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة ليس في محل رفع، خبر إن. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (من) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء. (اتبك) فعل ماض مبني على الفتح. فاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبني في محل نصب مفعول به. والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (الغاوين) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم. وشبه الجملة في محل نصب، حال من ضمير الغائب. ويجوز أن تعرب المستثنى مبتدأ خبره محذوف. والجملة في محل نصب على الاستثناء. والتقدير: الذين يتبعونك لك عليهم سلطان.

(٣) شرح ابن النظم ٢٩٠.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَهُمْ نَصِيرًا﴾ (١٤٥) إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين ﴿[النساء: ١٤٥، ١٤٦] (١)﴾.

من أوجه إعراب الاسم الموصول المذكور بعد أداة الاستثناء أن يكون مبتدأ خبره الجملة الاسمية (فأولئك مع المؤمنين)، وحسن دخول الفاء على الخبر لأن المبتدأ اسم عام، أو فيه معنى الشرط، ويكون استثناء منقطعاً.

﴿الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾ [الحج: ٤٠]. (إلا أن يقولوا) استثناء منقطع، لا يمكن توجه العامل فيه إلى ما بعد (إلا)، فوجب نصب المستثنى، فالمصدر المؤول (أن يقولوا) في محل نصب على الاستثناء.

تأول الاتصال والانقطاع

إن الاتصال والانقطاع في الاستثناء إنما هما يدوران مع تأول المعنى السياقي للتركيب الاستثنائي؛ لذلك فإنك تجد في كثير من مواضع الاستثناء جوار التأول بين الاستثناء المنقطع والاستثناء المتصل. من هذه المواضع:

قوله -تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (٢) إلا إبليس.... ﴿[ص: ٧٤، ٧٣، الحجر: ٣٠، ٣١] (٢)﴾. حيث ينصب المستثنى (إبليس)؛ لأن الكلام تام مثبت متصل، فهو استثناء غير مفرغ. وقد يكون استثناء منقطعاً، وهو واجب النصب كذلك، حيث لا يراد أن يكون إبليس من الملائكة.

(١) إن حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، (المنافقين) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الياء، (في الدرك) شبه جملة في محل رفع، خبر إن. (من النار) شبه جملة في محل نصب، حال من الدرك، أو من ضمير أسفل. (لهم) شبه جملة متعلقة بنصير. (نصيراً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بإالله) شبه جملة متعلقة بالاعتصام. (لله) شبه جملة في محل نصب، حال. (أولئك) اسم إشارة مبني في محل رفع، مبتدأ. (مع) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (المؤمنين) اسم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وشبه الجملة خبر المبتدأ في محل رفع، خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل رفع خبر المبتدأ (الذين).

(٢) (كلهم) توكيد للملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. (أجمعون) تأكيد ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو. يلاحظ أن (كل) التوكيدية يكثر توكيدها بأجمع.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة ٣٤]. فاستثنى (إبليس) من وإِ الجماعة الفاعل في (سجدوا)، فوجب نصبه.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ....﴾ [الكهف ٥٠].

- قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة ٢٤٩]. الاستثناء تامٌ موجبٌ متصلٌ غيرُ مفرغٍ، فوجب نصبُ المستثنى (قليلاً) على الاستثناء، لكن قراءة عبد الله وأبى ﴿إلا قليل﴾ بالرفع تحتاج إلى تعليلٍ معنوي، وليس ذلك إلا أن الكلام وإن كان موجباً في اللفظ فهو منفي في المعنى، حيث إنه يقدر: (لم يطعموه إلا قليلٌ منهم)؛ لذلك كانت قراءة الرفع؛ على أن ما بعد (إلا) يجوز فيه أن يكون تابعاً للمستثنى منه لتأول معنى النفي. ومنهم من قدر أن الرفع في (قليل) لا ابتدائية، أما خبره فمحذوف تقديره: لم يشرب، ويكون التقدير العام: إلا قليلٌ منهم لم يشرب، وتكون الجملة في محل نصبٍ على الاستثناء، ويكون استثناءً منقطعاً.

- قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]. (من ظلم) استثناءٌ من (أحد) الفاعل المقدر للمصدر (الجهر)، فيكون استثناءً متصلاً تاماً متفياً، فيعرب (من) في محل رفعٍ على البدل من (أحد)، أو في محل نصبٍ على الاستثناء. ويجوز أن يكون الاستثناء مفرغاً، فتكون (من) في محل رفعٍ على الفاعلية للمصدر (الجهر). وقد يكون استثناءً منقطعاً، والتقدير: لكن من ظلم، فينصب (من) وجوباً على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]. يتوقف نوعُ الاستثناء على التوجيه المعنوي للنجوى:

إذا أريد بها المصدر فإنه يكون استثناءً منقطعاً، وينصب المستثنى (من).

إذا أريد بالنجوى المتناجون فإنه يكون متصلاً، ويعرب (من) على الإتيان، أو منصوباً على الاستثناء.

وإذا قدر محذوف قبل (مَنْ)، يكون التقدير: إلا نجوى مَنْ أمر؛ فإنه يكون استثناءً متصلاً.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. استثناء (من شهد) بدلاً استثناءً متصل تام منى، فالمقصود بمن شهد بالحق الملائكة، فيكون (من) فى محل رفع على البدلية، أو فى محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يستثنى (من شهد) من مفعول محذوف تقديره: ولا يملكون الشفاعة فى أحد إلا من شهد...، وعليه فإنه يحتمل الوجهين الإعرابيين السابقين. ويجوز فيه الانقطاع على أن (إلا) بمعنى (لكن)، والتقدير: لكن من شهد بالحق يشفع فيه هؤلاء....، ويكون (من) واجب النصب على الاستثناء.

- فى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٩٨] (١). الاستثناء منقطع، حيث إن المستثنى (قوم) لا يدخل فى المستثنى منه (قرية)، فوجب نصب قوم. ومنهم من يرى أنه استثناء متصل باعتبار المحذوف، والتقدير: إلا قرية قوم يونس، أو باعتبار المجاز، على تقدير: أن المراد بالقرى أهاليها. والانقطاع يبدو فى صحة وضع (لكن) موضع (إلا).

- فى قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۚ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ۚ﴾ (٢) إلا من تولى وكفر ﴿فِيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢١-٢٤] (٣). المستثنى (مَنْ)، والمستثنى منه مفعول (فذكر)، ولذلك فإنه استثناء متصل مثبت غير مفرغ، فيجوز إتيان المستثنى للمستثنى منه فينصب على البدلية، ويجوز أن ينصب على الاستثناء.

(١) (لولا) حرف تحضيض مبنى، لا محل له من الإعراب. (كأنت) فعل ماض تام مبنى على الفتح، والتاء للثاني. (قرية) فاعل لكان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أنت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للثاني. والجملة فى محل رفع، صفة لقرية. (نفخها إيمانها) جملة معطوفة على سابقتها. (يونس) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

(٢) (إنا) ما: كافة لأن عن عملها حرف مبنى لا محل له من الإعراب، فتكون (أنت مذكر) جملة اسمية من مبتدأ وخبر. (عليهم) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة متعلقة بمصيطر. (بمصيطر) الباء حرف جر رائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (مصيطر) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (العذاب) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وقد يجعل بعضهم هذا الاستثناء منقطعاً، فَمَنْ مَسْتثنى من ضمير (عليهم)، فحكم ما بعد (إلا) غير حكم ما قبلها فكان منقطعاً، فوجب نصب الجملة المستثناة على الاستثناء، وهي: (من تولى فيعذبه)، ويصح تقدير (لكن) موضع (إلا).

- قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦].
استثناء منقطع، مع أن الموتة الأولى بعض الموت، ذلك لأن (الموت) جمعاً لا وجود له فيما يعود إليه الضمير في (فيها)، وهي الجنة، فهو غير موجود، وغير مذاق. وقد يكون استثناء متصل فيما إذا جعلنا الذوق بمعنى العلم، ويكون المعنى: «لا يتعلق علمهم بشيء من مسمى الموت لعدمه فيها؛ لأنها دار البقاء، إلا الذي سبق علمهم به في الدنيا»^(١).

- ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢].

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْقُوكَ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١]^(٢). قرئت (أمرك) بالرفع والنصب^(٣):

(١) المساعد: ٢-٥٥٠.

(٢) (أسر) فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بأهلك) الباء: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، أهل: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، وضمير المخاطب مبنى في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالإسراء، أو في محل نصب حال من الفاعل المستتر، أي: مصاحبهم. (يقطع) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من أهلك، أي: مصاحبين للظلمة. وقد تكون شبه الجملة متعلقة بالإسراء على أن الباء بمعنى (في). (من الليل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لقطع. (ولا) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، لا: حرف نهى مبنى لا محل له. (يلتفت) فعل مضارع مجزوم بلا النافية، وعلامة جزمه الكون. (منكم) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة في محل نصب، حال لا أحد. (أحد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أمرك) متنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المخاطب مبنى في محل جر بالإضافة. وتسرب امرأة مرفوعة على البدلية من أحد. (إنه) إن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، والضمير مبنى في محل نصب، اسم إن. (مصيبها) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة إلى مصيب. (ما) اسم موصول مبنى في محل رفع، فاعل لاسم الفاعل (مصيب).. (أصابهم) جملة فعلية من فعل ماضٍ وفاعل ضمير مستتر، وضمير الغائبين في محل نصب مفعول به، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٣) ينظر: الدر المنصور: ٤-١١٩.

يوجه النصبُ على: أن (امرأة) مستثنى من (اهلك)، أو من أحد، أو أنه استثناء منقطع.

أما الرفع فإنه يوجه على: أن (امرأة) بدلٌ من (أحد)، فهو استثناء متصل، أو: مبتدأ خبره محذوف، تقديره: إلا امرأتك يجرى لها ما أصابهم، فهو استثناء منقطع.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُمْ لَتَذْهَبُوا بَعْضٌ مَّا آتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَّيِّنَةٍ﴾^(١). [النساء: ١٩]. في الاستثناء (إلا أن يأتين) تقديران:

أولهما: أن يكونَ استثناءً منقطعاً، فيكون في محل نصب.

والآخر: أن يكونَ استثناءً متصلاً من وقتٍ مقدر، أو حالٍ مقدر، أو علة مقدر، فيكون التقدير: ولا تعضلوهن في وقتٍ من الأوقات، أو في حالٍ من الأحوال، أو لعل من العلل، إلا وقت أو حال أو علة إتيانهن بفاحشة، وعليه فإنه يكون في محل نصب؛ لأنه يكون استثناءً منفياً متصلاً في حكم التام لكن المستثنى منه ترك، وهو مقدر، فيجب نصبُ المستثنى.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]. في هذا الاستثناء وجهان، تقديرهما في إيجاز:

(١) (لا) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (تعضلوهن) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبات مبني في محل نصب، مفعول به. والجملة معطوفة على سابقتها. ويجوز أن تجعل الفعل منصوباً بالعطف على سابقه. (لتذهبوا) اللام: للتعليل حرف مبني، لا محل له من الإعراب. تذهبوا: فعل مضارع منصوب بعد لام التعليل، أو بأن المضمر، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، واللام متعلقة بتمحصل. (ببعض الباء: حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب، بعض: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بالذهاب. (ما) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (آتيتموهن) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المخاطبات مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبات مبني في محل نصب؛ مفعول به، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. أو تكون (ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء في محل جر بالإضافة، وجملة آتيتموهن في محل جر، نعت لما. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب. (يأتين) فعل مضارع مبني على السكون لإسناده إلى نون النسوة، في محل نصب. ونون النسوة ضمير مبني، فاعل في محل رفع، والمصدر المؤول في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يكون في محل رفع، مبتدأ حذف خبره. (بفاحشة) شبه جملة متعلقة بالإتيان. (مبينة) صفة لفاحشة مجرور، وعلامة جرها الكسرة.

أنه استثناء منقطع، إذ الماضي لا يجامع المستقبل، فيكون المستثنى في محل نصب.

أنه استثناء متصل: إما على حمل النكاح على الوطء، وإما على معنى: ولا تنكحوا مثل نكاح آبائكم في الجاهلية. وفي كل منهما يكون المستثنى في محل نصب، وبين المفسرين واللغويين آراء وتحليلات كثيرة في هذا الموضع.

ولكنني أرى - والله أعلم - من سياق الآيات السابقة واللاحقة بهذه الآية الكريمة أن (ما) مصدرية في الموضعين، ويكون التقدير: ولا تنكحوا نكاحاً كنكاح آبائكم من النساء في الجاهلية إلا نكاحاً قد سلف، أى: هو قائم قبل نزول الآية الكريمة. وعليه فإنه استثناء تام منفى متصل غير مفرغ، وما بعد (إلا) يكون بدلاً، أو مستثنى منصوباً. ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

- قوله تعالى: ﴿إِنْ عِبَادِي لَنَسْ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]. يجوز أن يكون هذا الاستثناء على وجهين:

أولهما: أن يكون استثناء متصلاً، حيث إن المراد بالعباد عاصيهم وطائعتهم، وعليه فإن (مَنْ) المستثنى يجوز أن يكون في محل جرٍّ على البدلية من ضمير الغائين في (عليهم)، أو في محل نصب على البدل اسم إن (عبادى)، وهو عند الكوفيين في الحالين عطف نسق، حيث إنهم يجعلون (إلا) حرف عطف؛ بمثابة (لا) النافية، أو أن يكون منصوباً على الاستثناء.

ثانيهما: أن يكون استثناء منقطعاً، حيث إن الغاوين لم يندرجوا تحت (عباد) المنسوبة إلى الله تعالى، فالمراد بهم العبادُ الخالص، وعليه فإن (مَنْ) يجب فيها النصب على الاستثناء عند الحجازيين، ويجوز فيها النصب على الاستثناء والإعراب على الإتيان عند التميميين.

- قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠]. الاسم الموصول (الذين) مستثنى بإلا، والاستثناء في هذا الموضع يمكن أن يفسر على وجهين:

أولهما: استثناء متصل، حيث استثنى (الذين ظلموا) من المستثنى منه (الناس)، والمقصود بهم اليهود، وعليه فإن الكلام يكون تاماً منفياً متصلاً غير مفرغ، فيكون الاسم الموصول المستثنى تابعا للناس، أو منصوباً على الاستثناء.

ثانيهما: استثناء منقطع؛ على أن الحجة هي الدليل الصحيح، فيكون استثناء منقطعاً حيث إن حجة الذين ظلموا شبهة، فتكون من غير جنس الحجة التي تعنى الدليل الصحيح، وعليه فإن المستثنى الاسم الموصول يكون منصوباً على الاستثناء عند الحجارين، ويجوز أن يكون تابعا للمستثنى عند التميميين؛ لأنه يمكن تسلط العامل على المستثنى.

- قال تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٥، ٦].^(١) الاستثناء (إلا الذين) استثناء تام مثبت غير مفرغ، لا يكون متصلاً، وقد يكون منقطعاً، وفي الحالين يكون الاسم الموصول وخبره في محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلُّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] المستثنى (إياه) ضمير منفصل مبني في محل نصب على الاستثناء، سواء احتسب الاستثناء متصلاً، أم منقطعاً، والتقدير على الاتصال: أنهم كانوا يلجأون إلى الله تعالى - مع آلهتهم، وعلى الانقطاع المراد آلهتهم دون الله تعالى.

- قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَن يُهْدَى﴾ [يونس: ٣٥]. تقدير الكلام: أم من لا يهدي غيره لكنه يحتاج إلى أن يهدي، فيكون استثناء منقطعاً، ويكون المصدر المؤول (أن يهدي) في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن تقدر الكلام بأن فيهم قابلية الهداية فيكون متصلاً، فيكون المصدر المؤول المستثنى منصوباً على الاستثناء، أو على نزع الحافض، والتقدير - والله أعلم -: يهدي غيره بهداية نفسه.

(١) (أسفل) حال من ضمير الغائب المفعول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يكون صفة لظرف مكان محذوف، والتقدير: مكاناً أسفل. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة الاسمية المقرونة بالغاء (فلهم أجر)، وجملة (الذين) وخبره في محل نصب على الاستثناء. (غير) صفة لأجر مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (ممنون) مضاف إليه مجرور.

- فى قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٤) إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فاتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم﴾ [التوبة: ٣، ٤]. (إلا الذين عاهدتم من المشركين) استثناء فيه ثلاثة أوجه:

- أن يكون استثناءً منقطعاً، فيكون الاسمُ الموصولُ فى محلِّ نصبٍ على الاستثناء.

- أو أنه استثناءٌ جملة اسمية، والتقدير: إلا الذين عاهدتم... فاتموا، فيكون الاسمُ الموصولُ مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ المقرونة بالفاء: (فاتموا).

- قد يحتسب استثناءً متصلاً، ومنهم من يرى حينئذٍ تقديرَ جملةٍ محذوفةٍ: اقتتلوا المشركين المعاهدين إلا الذين عاهدتم...

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً﴾ [الأنعام: ٨٠] (١). الاستثناء (إلا أن يشاء) جعلوه على وجهين:

أولهما: استثناء متصل، والمستثنى منه محذوف يقدر بالزمان، أو بالحال.

ثانيهما: استثناء منقطع؛ لأنه إما ليس من الأول السابق عليه، وإما لأنه يقدر به (لكن)، أى: لا أخاف شيئاً لكننى أخاف مشيئة الله بضر.

- فى قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ٧]. الاستثناء (إلا الذين عاهدتم) فيه تأويلان:

أولهما: أن يكون منقطعاً، والتقدير: لكن الذين عاهدتم...

والآخر: أن يكون متصلاً، - وحينئذٍ - يكون الاسمُ الموصولُ منصوباً على الاستثناء من المشركين، أو مجزوراً على البدلية منه، على أن الاستفهام (كيف...؟) يخرج إلى معنى النفي، والتقدير: لا يكون للمشركين...

(١) (ما) اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به، صلته جملة (تشركون). (به) شبه جملة متعلقة بالإشارة. (شيئاً) إما منصوب على المصدرية، بتقدير المثنية، وإما منصوب على المفعولية، بتقدير: الأشياء أو الذوات والمعاني.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩].
فى الاستثناء وجهان:

أولهما: أنه متصل، والتقدير: إلا ما شاء الله أن أملكه.

والآخر: أنه منقطع، والتقدير: ولكن ما شاء الله منه كائن.

وفى الوجهين: (ما) مستثنى مبنى فى محل نصب، فى تحليلين، وبدلٌ من (ضر) ونفع) فى محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ (١٧) إلا من استرق السمع فأتبعه شهابٌ مبينٌ [الحجر: ١٧، ١٨]. فى إعراب الاسم الموصول (من) بعد (إلا) أوجهٌ تختلف باختلاف نوع الاستثناء:

فقد يكون الاستثناء متصلاً، فيكون (من) فى محل نصبٍ على الاستثناء.

وقد يكون الاستثناء منقطعاً، فيكون (من) فى محل نصبٍ على الاستثناء، أو فى محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (فأتبعه)، وهو استثناء جملة.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]. فى هذا الاستثناء وجهان:

أولهما: أنه استثناء منقطع، حيث دعوة الشيطان ليست من جنس السلطان، فما الدعوة إلا عرضٌ دون قرص.

والآخر: إذا اعتبرنا أن وسوسة الشيطان تسلطاً، فهى أقوى أثراً من الدعوة فإنه يكون استثناء متصلاً. لكن الوجه الأول أوضح وأظهر.



أدوات الاستثناء والتركيب

فى هذا الجزء من الدراسة فصلُ القول فى أدوات الاستثناء من حيث أحكامها فى التركيب الاستثنائى، والخصائص الاستثنائية لكل منها، وما قد تخرجُ أى منها إلى خصائص تركيبية أخرى غير التركيب الاستثنائى، مع ربط الأحكام الإعرابية بغيرها من خصائص تتعلق بها.

(إلا)،

يلحظ فى التركيب الاستثنائى به (إلا) ما يأتى:

* (إلا) حرفٌ، ولذلك فإن ما بعدها يخضع لكونها غير مؤثرة إعرابياً على الوجه الأرجح.

* نوع الكلام الذى توجد فيه بين النفي والإثبات أو الإيجاب.

* ما قبل (إلا) ونوعه من حيث التفرغ وعدم التفرغ، والتفرغ هو طلب ما قبل (إلا) لمرفوع، أو منصوب أو مجرور فلا يجده فيما قبلها، فيتفرغ لما بعدها. وعدم التفرغ هو عدم طلب ما قبل (إلا) لاحد من هذه، حيث وجوده فيما قبلها. ويكون التفرغ وعدم التفرغ بانعدام المستثنى منه ووجوده على الترتيب.

ويسمى الكلام المفرغ، أى: الكلام الذى لا يوجد فيه المستثنى منه كلاماً ناقصاً، والآخر يسمى كلاماً تاماً.

وطبقاً لما سبق يكون إعراب المستثنى به (إلا) حسب الآتى:

أولاً: إذا كان الكلام تاماً مثبتاً،

أى: غير مفرغ وغير منفي، أى: يوجد به المستثنى منه، ولا يوجد به أداة نفي، وكان المستثنى مؤخراً، فإن ما يعد (إلا) ينصب على الاستثناء سواء أكان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً.

فمثال المتصل: حضر الطلاب إلا طالبيْن، جاء القومُ إلا آلَ يوسفَ. فكلُّ من: (طالبيْن وآل) مستثنى منصوبٌ؛ لأن المستثنى منه موجودُ (الطلاب، والقوم)، ولا توجد أداة نفى، وهو استثناء متصل حيث يدخل ما بعد (إلا) في معنى ما قبلها، أى: إنَّ المستثنى يصح أن يكونَ جزءاً من المستثنى منه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، حيث نصب المستثنى (قليلاً)؛ لأن الكلام تام موجب وهو استثناء متصل، فهو استثناءٌ غيرُ مفرغٍ مثبتٌ متصلٌ.

فى قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران: ٩٣] (١). (ما حَرَّمَ) مستثنى من اسم (كان) الضمير المستتر فيها، أو من الضمير المستتر فى (حلالاً)، فالاستثناء تام مثبت غير مفرغ، ومتصل - على الوجه الأرجح - فصيح أن يكونَ الاسمُ الموصولُ المستثنى (ما) فى محلِّ نصبٍ على الاستثناء.

فى قوله تعالى: ﴿لَنْ أْخْرُجَنَّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَخْتِكَ أَنْ لَدَيْتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]. الاستثناء تام موجبٌ متصلٌ غيرُ مفرغٍ، فيكون ما بعد (إلا) وهو المنصوب (قليلاً) منصوباً على الاستثناء من (ذرية).

- أما قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢) نَصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا [المزمل: ٢، ٣]. ففى الموقع الإعرابى لـ (قليلاً)، و (نصفه) أوجه، منها:

(١) (كل) مبتدا مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطعام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كان) فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبنى على الفتح، واسمه ضميرٌ مستترٌ تقديره: (هو). (حلالاً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وجملة (كان) مع اسمها وخبرها فى محل رفع، خبر المبتدا (كل). (لبنى) اللام: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، بنى: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الياء. (إسرائيل) مضافٌ إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصول مبنى، فى محل نصب على الاستثناء. (حرم) فعل ماضٍ مبنى على الفتح. (إسرائيل) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (على نفسه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالتحريم.

- أن تكون (قليلاً) مستثنى منصوباً من (الليل)، و (نصف) بدلٌ من قليل، أو من الليل.

- أن تكون (نصف) بدلاً من الليل بدل جزء من كل، و (قليلاً) مستثنى من النصف، لكن يعترض على ذلك بأن تأخر المستثنى عن المشئ منه هو الأصل.

- أن يكونَ (نصفه) بدلاً من (قليلاً).

- وأرى أن الآيات أعطت حكماً عاماً في قوله تعالى: (قم الليلَ إلا قليلاً)، ثم فصلت هذا القليل فيما ذكر بعدها، فكان يكون نصف الليل، أو تنقص منه قليلاً، أو تزيد عليه قليلاً، وهذا يتلاءم مع المقدرة البشرية، و(قليلاً) مستثنى من الليل، وهو استثناء موجب تام متصل غير مفرغ، فما بعد (إلا) منصوبٌ على الاستثناء. ثم يعربُ نصفه بدلاً من (قليلاً) أو عطف بيان له، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعنى، أقصد، قم.

قوله تعالى: ﴿فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]. المستثنى الاسم الموصول (مَنْ) مبني في محل نصب؛ لأن الاستثناء موجب تام متصل.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَبَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾. [الزمر: ٦٨] ^(١).

(١) (نُفِخَ) فعل ماضٍ مبني على الفتح مبني للمجهول. (في الصور) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، نائب فاعل. (فَفَزَعَ) الفاء حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. فزع: فعل ماضٍ مبني على الفتح. (مَنْ) اسم موصول مبني في محل رفع، فاعل. (في السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بمحذوف صلة. (ومن) الوار: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. من اسم موصول مبني على السكون في محل رفع. بالعطف على من الأولى. (في الأرض) في حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. الأرض: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. أو متعلقة به صلة محذوفة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (مَنْ) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء. (شاء) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعُدُّوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَسْخَبُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (٨٩)﴾ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴿[النساء: ٨٩، ٩٠].
استثناء (الذين) من الفاعل (واو الجماعة) فى (خذوهم، اقتلوهم) استثناء متصل،
حيث إن المستثنى ليسوا من المسلمين، فيدخلون ضمن من تنطبق عليه واو الجماعة، ولذلك استثنوا، فيكون (الذين) اسماً موصولاً مبيّناً فى محل نصب على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [النمل: ٥٧]. ما
بعد (إلا) امرأته مستثناة من (أهله)، فيكون الاستثناء متصلاً مثبتاً موجباً، ويجب نصب المستثنى (امراة).

قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. [القصاص: ٨٨].

- فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحْلَتْ لَكُمْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الْعَيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾. [المائدة: ١]. (إلا ما يلى عليكم)
استثناء متصل مثبت موجب، فوجب أن يكون الاسم الموصول (ما) فى محل نصب على الاستثناء، وللغويين آراء أخرى عديدة فى محل (ما) من الإعراب^(١).
أما (غير) فإنه استثناء بعد استثناء، والجمهور على أنها حال من الضمير فى (لكم). لكن فيها آراء أخرى^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.
[سبا ٢٠]. حيث الاستثناء موجب تام متصل، فنصب المستثنى (فريقاً)، وهو مستثنى من واو الجماعة الفاعل فى (اتبعوه).

ومثال الاستثناء المنقطع الموجب: أن تقول: جاء أولادك إلا أولاد أخيك، حيث نصب (أولاد) الثانية على الاستثناء، لأن الكلام تام لوجود المستثنى منه (أولاد)

(١) إما نعت لبهيمة، أو بدل منها، أو عطف نسق عليها على أن (إلا) حرف عطف، أو أن الاستثناء منقطع.
(٢) حال من فاعل (أوفوا)، أو حال من الضمير فى (عليكم)، أو حال من الفاعل المحذوف الذى حل محله نائب الفاعل (بهيمة)، أو منصوب على الاستثناء المكرر. ينظر: الدر المنصور: ٢-٤٧٨.

الأولى، أى: الاستثناء غير مفرغ، موجب لعدم وجود نفي، وما بعد (إلا) لا يدخل فيما قبلها معنى، فهو منقطع.

- كما ينصب ما بعد (إلا) مطلقاً إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، ومنه القول: ينقص إلا العلم كل شيء بالإتفاق. فقد تقدم المستثنى (العلم) على المستثنى منه (كل)، فوجب نصب المستثنى، والكلام تام مثبت متصل، وهو غير مفرغ، ومنه أن تقول: حضر إلا محمداً وعلياً كل الطلاب، قرأت إلا الموضوع الرابع جميع الموضوعات.

ثانياً: إذا كان الكلام تاماً متصلاً، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى،

فإن ما بعد (إلا) يجوز فيه وجهان:

أولهما: الإتيان على البدلية، أى: يكون المستثنى بدلاً من المستثنى منه بدلاً بعض من كل، وذلك على رأي البصريين، أما الكوفيون فإنهم يرونه عطف نسقي، حيث إنهم يعدون (إلا) حرف عطف بمشابهة (لا) النافية، فما بعدها مخالف لما قبلها، مثلما تؤديه (لا) من معنى، وهو رأى راجح.

ثانيهما: النصب على الاستثناء، وهو رأى مرجوح. مثال ذلك، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾. [النساء: ٦٦]^(١)، ففى قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليل منهم) قرئ (قليل) بالرفع

(١) (لو) حرف شرط غير جازم مبنى، لا محل له من الإعراب يفيد الامتناع للامتناع. (أن) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، اسم (أن). (كتبتنا) فعل ماضى مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر (أن)، والمصدر المؤول فى محل رفع، فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت.. أو غيره، وقد يحرب مبتدأ فى محل رفع خبره محذوف. (عليهم) جار ومجرور مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالكتابة. (أن) إما مفسرة حرف لا محل له من الإعراب، وإما مصدرية حرف مبنى لا محل له من الإعراب. (اقتلوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على المفعولية لكتب، أو المصدر المؤول (أن اقتلوا) فى محل نصب، مفعول به لكتب. (أنفسكم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر بالإضافة (أو) حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. (اخرجوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، =

والنصب، والرفعُ على أنه بدلٌ من واو الجماعةِ في (فعلوه)، ومحلها الرفع، وهو بدل جزءٍ من كلٍّ، أما النصبُ فهو على الاستثناء، ذلك لأن الكلام تامٌ بوجود المستثنى منه (واو الجماعة) فهو غيرُ مفرغٍ؛ منفيٌ بوجود أداة النفي (ما)، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى.

في قول جرّان العود:

ويلدةٍ ليسَ بهـا أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

(اليعافير) مرفوعةٌ لأنها بدلٌ من اسم (ليس)، وهو (أنيس)، فجعل الشاعر (اليعافير) أنيسَ ذلك المكان، فدخلت تحت قوله (أنيس)، فصح إبدالها منها.

- وقد يكون معنى النفي متضمناً من لفظ الاستفهام، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، رفع (الضالون) على الإبدال من الفاعل الضمير المستتر في (يقنط)، والنصبُ على الاستثناءِ عربى جيدٌ. ذلك لأن الاستفهامَ (من يقنط) يفهم منه معنى النفي، والتقدير: (ولا يقنط أحدٌ من رحمة...)، فهو استفهام بلاغى يخرج إلى معنى النفي.

أما القول: ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، والقول: ما فيهم أحدٌ يقول ذلك إلا زيد، فإنه يجوز فيهما أن يرفع (زيد) على البدلية من الضمير في (يقول).

وكذلك إذا قلت: ما ظننتُ أحدًا يقول ذلك إلا محمدًا، والقول: ما كان أحدٌ يقول ذلك إلا محمدًا، يجوز في المستثنى (محمد) أن يرفعَ على البدلية من الضمير في (يقول).

- في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ مَفِئَةٍ نَفْسُهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] الاستثناء تام منفي متصل غير مفرغ، وهو منفي لأن الاستفهامَ يتضمن معناه، وهو استفهام بمعنى الإنكار؛ لذا فإن الموقعَ الإعرابى لـ (مَنْ) فيه وجهان:

= وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية مسطوفة على (اقتلوا). (من دياركم) جار ومجرور ومضاف إلى المجرور مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالخروج. (ما) حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (فعلوه) فعل الشرط ماضى مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به، وهو عائد على المكتوب، أو القتل، أو الخروج.

أولهما: أنها فى محل رفع على البدلية من الفاعل الضمير المستتر فى (يرغب)،
وأذكر بأن الكوفيين يجعلون ذلك من قبيل عطف النسق.

والآخر: أنها فى محل نصب على الاستثناء.

أما الجملة الفعلية التى تليها فإن فيها وجهين:

١ - أن تكونَ (من) اسماً موصولاً فتكون جملةً (سفه) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ب - أن تكونَ (مَنْ) نكرةً موصوفةً، فتكون جملةً (سفه) فى محل رفع،
صفة لها إذا احتسبنا (من) فى محل رفع على البدلية، وتكون جملة (سفه) فى
محل نصب، صفة لمن إذا احتسبناها مستثنى.

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾
[النور: ٦]. فى رفع المستثنى (أنفسهم) وجهان، حيث إن الاستثناء تام منفى
متصل غير مفرغ:

أولهما: أنه بدل من اسم (كان) المؤخر (شهداء).

والآخر: أن يكون نعتاً لشهداء، على أن (إلا) بمعنى (غير)، فلما كانت حرفاً
انتقلت العلامة الإعرابية، وهى علامة الرفع، إلى أنفس. ويجوز فى المستثنى - هنا
- النصب على الاستثناء.

- كما ينصب ما بعد (إلا) مطلقاً إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، ومنه قول
كعب بن مالك:

الناسُ ألبٌ عليناَ فيك ليس لنا إلا الرماحَ وأطرافَ القنا وزرٌّ^(١)

(١) (الناس) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ألب) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (علينا)
جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بألب. (فيك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة
بألب. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى
محل نصب، خبر ليس مقدم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الرماح) مستثنى
منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الوار) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (أطراف) -

حيث تقدم المستثنى (الرماع) على المستثنى منه (وزر)، فوجب نصبُ المستثنى، وتلاحظ أن الكلام تامٌ منفيٌ متصل، فهو غيرُ مفرغ. وقول الكميّ بن أزد الأسدي:

فما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبٌ^(١)

فقد تقدم المستثنى (آل) على المستثنى منه (شيعة)، فوجب نصبُ المستثنى، وتلاحظ أن الكلام تامٌ منفيٌ متصل، فهو غيرُ مفرغ، ومثله في الشطرِ الثاني، تقدم المستثنى (مذهب الحق) على المستثنى منه (مذهب) فوجب نصبه.

ومنه قوله:

وما لي إلا الله لا ربَّ غيرهُ وما لي إلا اللهَ غيركَ ناصرٌ^(٢)

كل من (لفظ الجلالة الله، وغيرك) مستثنى مقدم على المستثنى منه (ناصر)، فوجب النصبُ في الاثنين للتقدم، ولو أنهما قد تأخرا عن المستثنى منه لوجب النصبُ في أحدهما، ورجح البذل في الآخر بالرفع، وجاز فيه النصبُ كذلك، وتقديرُ الكلام: وما لي ناصر إلا اللهَ غيركَ.

في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. (من اغترف) اسم

= معطوف على الرماح منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (القنا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، منع من ظهورها التعذر. (وزر) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) ينظر: المتعصب ٢-٩ / التبصرة والذاكرة ١-٣٧٧ / شرح ابن يعيش ٢-٧٩ / شرح الجمل لابن عصفور ٢-٢٦٥ / تذكرة النحاة ٧٣٥ / شرح الشذور ٢٦٢ / الأشمونى ٢-١٥١ / الحزاة ٤-٣١٤.

(ما) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب، عامل عمل ليس. (لى) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ما مقدم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (آل) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أحمد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (شيعة) اسم ما مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) (الله) الأولى: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، خبره المقدم شبه الجملة (لى) في محل رفع. (لا) نافية للجنس حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (رب) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح في محل نصب. (غيره) خبر لا النافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (ناصر) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره المقدم شبه الجملة (لى) في محل رفع.

موصول مبنى مستثنى بـ (إلا) من فاعل (شرب) - على الأرجح - والاستثناء تامٌ منفى متصلٌ غير مفرغ، فجاء فيه الإتياع على الإبدال، والنصبُ على الاستثناء.

- في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣] الاستثناء تام منفى متصل غير مفرغ، فالمستثنى (المودة) تنصب على البدلية من المفعول به الثانى المنصوب (أجرا)، أو ينصبُ على الاستثناء^(١).

- أما ما يشهدُ به بعضُ النحاة من قولِ الشاعرِ المجهول:

تَنُوطُ التَّمِيمِ وَتَأْيِي الْغَبُوبِ قِي مِنْ سِنَةِ النَّوْمِ إِلَّا نَهَارًا^(٢)

على أن (تأبى الغبوق إلا نهارة) تقديره: لا تغتدى الدهر إلا نهارة، فحذف العامل (لا تغتدى)، وترك المستثنى منه وهو (الدهر)، فحذف لذلك عاملُ المتروك. ومنهم من يرى أن التقدير: وتأبى الغبوق والصباح إلا نهارة، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه.

وأرى أن (تأبى) فيه معنى النفى، والغبوقُ ملائم للنوم، أما النهارُ فهو خارج عن الغبوق والنوم، فاستحق أن يكون استثناءً منقطعاً على حد الآية الكريمة: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]، على معناها الظاهر.

تنبيه:

إذا حذف المستثنى منه ولم يفرغ العاملُ لما بعد إلا فإنه يجبُ أن يقلر وجوده، ويعرب المستثنى على ذلك، لكنه يلزم النصب. ففى القول: ما قام زيدٌ إلا عمرًا، يكون التقدير: ما قام زيدٌ ولا غيره إلا عمرًا، فاستثنى (عمر) من (غيره) المحذوف، ويكون (غيره) المستثنى منه، فنُصب عمرٌو لذلك، فإذا ترك المستثنى منه ولم يفرغ العاملُ لما بعد (إلا) وجب نصبُ المستثنى.

(١) قيل: إنه استثناء منقطع إذ ليست المودة من جنس الأجر، وعليه فإن المودة تنصبُ على الاستثناء.

(٢) تنوط: تعلق، التميم: ما يعلقه الإنسان من عوفة، وقد تكون خرفة، الغبوق: الشرب عشياً، يصف الشاعر امرأةً بالتميم حيث تأبى أن تلتقي حتى لا يعوقها عن الاضطجاع للراحة.

إبدال المستثنى على الموضع:

إذا كان المستثنى منه مجروراً بـ (مِنْ) أو الباءِ الزائدتين، أو كان اسم (لا) النافية للجنس، وكان الكلام تاماً منفيًا غير مفرغٍ فإنَّ للتحاةِ في إبدالِ المستثنى من المستثنى منه رأيين:

أولهما: وهو الشائعُ، ما يذهب إليه جمهورُ التحاةِ مِنْ وجوبِ الإبدالِ على المحلِّ أو الموضعِ دون اللفظِ. وتعليهم لذلك أنَّ البدلَ في نيةِ تكريرِ العاملِ، وتكريرِ (لا) النافية للجنس أو الباءِ الزائدةِ أو (مِنْ) الزائدةِ يفسدُ المعنى، أو لا يصح في مثل هذه التراكيب.

أما الآخر: فهو ما يذهب إليه الأخفشُ والكوفيون من الإبدالِ على المحلِّ أو الموضعِ أو اللفظِ أيهما سواء.

ومن إبدالِ المستثنى من المستثنى منه في الكلامِ التامِ المنفيِّ غيرِ المفرغِ على الموضعِ أو المحلِّ أن تقول: ما فيها من أحدٍ إلا إبراهيم، يرفع (إبراهيم) ونصبه، فالرفعُ على البدليةِ من موضعٍ أو محلٍّ (أحد)، حيث إنه مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرفِ الجرِّ الزائد، فهو بدل على المحلِّ أو على الموضع. أما النصبُ فعلى الاستثناء. ولا يجوزُ الإبدالُ مِنْ لفظِ (أحد) بمفرده؛ لأنَّ الإبدالَ في نيةِ تكريرِ العاملِ، فكانت قدرتُ توكيدِ (إبراهيم) العلمِ الموجبِ بـ (مِنْ)، و (مِنْ) هذه لا يؤكدُ بها إلا المنفي من النكرات، فالإبدالُ على المحلِّ في مثل هذا يكون واجباً؛ إلا إذا قصدت بأن كلَّ من هو موجودٌ مسمى بإبراهيم.

- القول: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ، يحمل (زيد) على البدلِ من الموضعِ أو المحلِّ لا من اللفظِ، حيث لا يصح تقدير (مِنْ) بعد (إلا)، حيث لا تزداد إلا في سياقِ النفي، ولذلك فإنه يجوزُ في (زيد) النصبُ على الاستثناء، والرفعُ على البدلِ من موضعِ (أحد).

- أما في القول: ما رأيت من أحدٍ إلا زيداً. فإنك تنصب زيداً على وجهين: على الاستثناء، أو على البدليةِ من موضعِ أحدٍ، وهو النصبُ على المفعولية. ولا يصح الحملُ على اللفظ.

- فإذا قلت: لا أحد فيها إلا عمرو، فإن في (عمرو) وجهين: النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية من موضع (لا) مع اسمها، ولا يجوز البدل على لفظ اسم (لا)؛ لأن البدل في نية تكرير العامل، وهذا يستوجب تقدير (لا) بعد (إلا)، وهو غير مستقيم، كما أن (لا) لا تنصب معرفة، والمبرر الأخير غير معتد به.

- القول: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به. يرفع (شيء) على البدلية من موضع (شيء) الأولى عند بني تميم، حيث لا يعملون (ما)، فيكون موضع (بشيء) أنه رفع على الخبرية للمبتدأ (أنت). وينصب (شيء) على البدلية من موضع (شيء) عند الحجازيين، حيث يعملون (ما).

- أما القول: ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به، فإن (شيئاً) الثانية تنصب على البدلية من موضع (بشيء) وهو النصب، حيث إنها خبر (ليس). من ذلك قول طرفة:

أَبْنَى بُسَيْنَى لَسْتُ بِبِيدٍ لَا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدٌ
حيث نصبت (يدا) على البدلية من موضع خبر (ليس) وهو (بيد).

- القول: لا أحد فيها إلا عمرو. يرفع (عمرو) على البدلية من موضع (لا) مع اسمها، وهو الرفع؛ لأن موضعهما معاً الابتدائية.

ومنه أن تقول: لا إله إلا الله، برفع لفظ الجلالة على البدلية من (لا إله)، وموضع (لا) النافية للجنس مع اسمها هو الرفع، وهو بدلٌ بعضٍ من كل^(١).

(١) فيه أوجهٌ إعرابيةٌ أخرى، هي:

- أن يكون (لا) بمعنى (غير) وإلا مع لفظ الجلالة صفة لإله، والتقدير: لا إله غير الله في الوجود.
- أن يكون لفظ الجلالة خبر لا النافية للجنس.
- أن يكون (لا إله) في موضع الخبر المقدم و (إلا الله) في موضع المبتدأ المؤخر، والتقدير: الله إله.
- أن يكون نائب فاعل ساداً مسدداً الخبر، فيكون (إله) بمعنى سالو، فهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.

- أن تكون لفظ الجلالة بدلاً من اسم (لا) على المحل، ومحل الرفع؛ إذ هو بمثابة المبتدأ.
- أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في خبر (لا) المحذوف، وتقديره: موجود، أو: في الوجود، أو: لنا.

ثالثاً، إذا كان الكلام ناقصاً منفيّاً،

أى: لا يوجد المستثنى منه، ويوجد به أداة نفى، أو ما فيه معنى النفي، فيكون - حيثئذ - مفرغاً، حيث يحتاج ما قبل (إلا) إلى ما بعدها من مرفوع أو منصوب أو مجرور، فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه فى الكلام. أى: إن الاسم فى الاستثناء المفرغ يكون على حسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) من مرفوع أو منصوب أو مجرور.

ويفرغ العامل لما بعد (إلا) بعد نفي صريح أو مؤول، أى: نفي بلاغى، أو نهى، ولا يأتى فى كلام موجب، نحو:

ما أجاب إلا طالبان. (طالبان فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الالف لأنه مثنى).
فالاستثناء مفرغ، لا يوجد المستثنى منه، وبه أداة نفى، فتفرغ ما قبل (إلا) وهو الفعل (أجاب) لما بعدها من مرفوع له، وهو المستثنى (طالبان)، فرفع على الفاعلية.

ما فهمنا إلا درسين. (درسين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى).

ما يقدر إلا المحترمون. (المحترمون نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم).

ما أعجبنا إلا بمشهديْن اثنين. (مشهديْن اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الياء لأنه مثنى).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً كَلِمَةً بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]. حيث (واحدة) خبر المبتدأ (أمر) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وذلك لان الاستثناء ناقص منفي، فهو مفرغ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، والكهف: ٥٦]. فتعرب (مبشرين) حالاً منصوبة.

وفى قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتَّبُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجنائية: ٢٥]. يكون المصدر المؤول المستثنى (أن قالوا) فى محل رفع، اسم (كان) مؤخر، وخبرها المقدم (حجة).

وقول ذى الرمة:

كَأَنَّهَا جَمَلٌ دُفِعَ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيْزَةُ وَالْأَلَوَاحُ وَالْمُصْبُ^(١)
وفيه يكون ما بعد (إلا) فاعلا مرفوعا لبقى، لأن الكلام ناقص منفى، فهو استثناء مفرغ، والفعل قبل (إلا) يطلب مرفوعا بعد (إلا).
ومثله قوله:

طوى النحرُ والإجرازُ ما فى غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيََتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ^(٢)
حيث يطلب الفعل (بقى) المرفوع (الضلوع) الواقع بعد (إلا)، لأن الكلام ناقص منفى، فهو استثناء مفرغ.

(١) شرح ألفية ابن معطى للموصلى ١-٥٩٨. الدعم: الذكر الضخم من الإبل. النحيزة: الطيبة. (كانها) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الإعراب، وضيمر الغائبة مبنى فى محل نصب، اسم كان. (جمل) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (دفع) صفة لجمل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وما) الواو: للابتداء أو واو الحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، ما: حرف نفي مبنى. (بقيت) فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى لا محل له. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له. (النحيزة) فاعل بقى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والألواح والعصب) عاطفتان ومعلوفتان على النحيزة مرفوعان.

(٢) النحر: مرض تُسَلُّ الإبل، الأجزاء: الهزال، والأرض التى لا تنبت، الضروع: جمع الغرض، وهو مكان السرج وما يشد به، ويرى (يرى النحر...) وكذلك: الصدور الجراشع. ينظر: المحشب ٢-٢٠٧ / شرح ابن عيسى ٢-٨٧ / شرح ألفية ابن معطى ١-٥٩٩. (طوى) فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر. (النحر) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والإجراز) حرف عطف، ومعلوف على النحر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (فى غرُوضِها) جار ومجرور ومضاف إليه وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بمحذوف صلة. (الفاء) تعقيبية لا محل لها من الإعراب. (ما) حرف نفي مبنى لا محل له من الإعراب. (بقيت) فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء: لتأنيث حرف مبنى لا محل له. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الضلوع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الجراشع) صفة للضلوع مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّنَا بَعَذَابِ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٢٩]. ف (جواب) خبرٌ كان مقدم منصوب، والمصدر المؤول المذكور بعد (إلا) في محل رفع، اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ﴾ [النمل: ٥٦]. ما بعد (إلا) مصدر مؤول في محل رفع، اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. شبه الجملة (بالتى هى أحسن) المذكورة بعد (إلا) متعلقة بالمجادلة.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]. المصدر المؤول (أن قالوا) المذكور بعد أداة الاستثناء في محل رفع اسم (كان)، وهو مذكور قبل (إلا)، ذلك لأن الاستثناء ناقصٌ منفى، وهو مفرغ، فما قبل (إلا) طالبٌ لما بعدها.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيدَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٥]. حيث نصب ما بعد (إلا) وهو (مكاء) على أنه خبر (كان) المذكورة قبل (إلا)، لأن الاستثناء ناقصٌ منفى، وهو مفرغ.

- وفى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْبِقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. تعلق شبه الجملة (بأهله) المذكورة بعد (إلا) بالفعل المضارع المنفى (لا يحبى)، لأن الاستثناء مفرغ.

- وفى قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠]. (إن) حرف نفى، فالاستثناء ناقصٌ منفى، أى: مفرغ، فتعرب (سحر) خبراً لاسم الإشارة (هذا)، وهو مبتدأ.

- ومثله قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]^(١).

(١) (الذين) اسم موصول مبنى في محل رفع، فاعل. (كفروا) جملة الصلة، لا محل لها من الإعراب. =

- وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنَّمَا هِيَ إِلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩] (١).

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلا لُحْبٌ وَلَهْوٌ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢] (٢).

- أما قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (٣) [المائدة: ١١٧]، فإن المستثنى الاسم الموصول (ما) في محل نصب، مقول القول؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يُّهْلِكَ مَنْ إِلا أَنْفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٦]. (أنفسهم) مفعول به ليهلك منصوب.

= (الأولین) مضاف إليه أساطير مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم. جملة (إن هذا إلا أساطير) في محل نصب، مقول القول.

(١) (قالوا) فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (إن) حرف نفی مبني لا محل له. (هي) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (حياتنا) خبر المبتدأ هي مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة. (الدنيا) صفة لحياة مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر، والجملة الاسمية في محل نصب، مقول القول. (وما) الواو: حرف عطف مبني لا محل له. ما: حرف نفی مبني لا محل له. (نحن) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ (على مذهب التسميين)، أو اسم ما على مذهب الحجازيين. (بمبعوثين) الباء: حرف جر رائد لتأكيد النفي مبني لا محل له من الإعراب. (بمبعوثين) خبر المبتدأ مرفوع مقدراً (تسمي)، أو خبر ما منصوب مقدراً (حجازي)، والجملة في محل نصب بالعطف على مقول القول.

(٢) (الحياة) مبتدأ مرفوع خبره (لحب). (وللدار) الواو: استثنائية حرف مبني لا محل له. اللام: للاستثناء والتأكيد حرف مبني لا محل له. الدار: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الآخرة) نعت للدار مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (خير) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (للذين) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بخير. (يتقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٣) (إن) حرف مصدري، والمصدر المؤول في محل جر، بدل من هاء الغائب في به، أو عطف بيان له، أو في محل نصب على موضع الهاء، وقد تكون في محل نصب، بدل من (ما)، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحنى، وقد يكون في موضع رفع، خبر لمبتدأ محذوف، وقد تكون (أن) تفسيرية لا محل لها من الإعراب. (ربى) رب: نعت للفظ الجلالة منصوب مقدراً، أو بدلاً منه، أو بياناً، ويجوز أن يقطع عنه، فيعرب خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف.

ولكن ما بعد (إلا) فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] ^(١). وهو المصدر المؤول: (أن قالوا) فى محل نصب، خبر كان؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- أما قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٤] ^(٢). فيه الجملة الفعلية المحولة (كانوا عنها معرضين) فى محل نصب على الحالية من ضمير الغائبين المفعول به فى (تأتيهم)، ويجوز أن يكون صاحبها (آية)، وقد تخصصت بالصفة من شبه الجملة (من آيات).

- وفى قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَمْسَسَكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] ^(٣). ضمير الغائب المفصل (هو) العائد على الله - تعالى - يعرب على أنه بدل من موضع (لا) مع اسمها (كاشف)، وموضعها مجتمعين هو الرفع.

(١) (الله) لفظ الجلالة مجرور بحرف القسم . (ربنا) بالجر نعت أو بدل أو عطف بيان مجرور. وقرئ بالفتح ويوجه على أنه: منادى، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعنى، أو أمدح وأعظم. وتكون جملة معترضة بين القسم وجوابه، وذلك على الفتح. (ما) حرف نفي مبنى. (كنا) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، اسم كان. (مشركين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة فى محل نصب، مقول القول.

(٢) (ما) حرف نفي مبنى لا محل له من الإعراب. (تأتيهم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير الغائبين مبنى فى محل نصب مفعول به. (من) حرف جر زائد يفيد الاستغراق مبنى، لا محل له من الإعراب. (آية) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (من) حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. (آيات) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة فى محل جر، نعت لأية على اللفظ، أو فى محل رفع على المحل. (ربهم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة إلى رب. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (كانوا) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الضم، ووار الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، اسم كان. (هنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالأعراض. (معرضين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة فى محل نصب، حال.

(٣) (إن) حرف شرط مبنى لا محل له من الإعراب. (يمسك) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بضر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمس. (فلا) الفاء: رابطة جواب الشرط بشرطه، وهو حرف مبنى لا محل له. لا: حرف نافية للجنس مبنى، لا محل له من الإعراب. (كاشف) اسم لا النافية =

- ومنه باستخدام النهى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْسُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، فالحق مفعول به للقول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، حيث الكلام ناقص منفي باستخدام النهى، فهو استثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْغَزِيْرُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٢٦]. الاستثناء ناقص منفي، فهو مفرغ، فما بعد (إلا) يعرب حسب موقعه في الكلام، وهو شبه جملة في محل رفع، خبر المبتدأ (النصر).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٧]^(١). فيه (بإذن الله) شبه جملة واقعة بعد (إلا)، وهي في محل نصب على الحالية، فالاستثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]^(٢). الاستثناء ناقص منفي فهو مفرغ، ولذلك فإن

للجنس مبنى على الفتح في محل نصب. (له) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة في محل رفع، خبر لا النافية للجنس، أو متعلقة بخبر لا المحذوف. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (هو) ضمير مبنى في محل رفع، بدل من موضح (لا) مع اسمها وهو الرفع، أو من الضمير المستتر في خبر (لا).

(١) (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لنفس) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، خبر (كان) مقدم. (أن تموت) أن: حرف مصدرى ونصب. تموت: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والمصدر المؤول في محل رفع، اسم كان مؤخر. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (بإذن) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب على الحال. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كتاباً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: كتب، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مؤكد للجملة السابقة، ويجوز أن ينصب على الإعراب. (مؤجلاً) صفة لكتاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة.

(٢) (يا أيها) يا: حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب، أي: نادى مبنى على الضم في محل نصب. (ها) حرف وصلته بين النداء وصفته، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبنى في محل رفع، نعت لأى. (آمنوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (اتقوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى، لا محل له من الإعراب. والجملة الفعلية جواب النداء لا محل لها من الإعراب. =

الجملة المستثناة (وأنتم مسلمون) في محل نصب، حال من الفاعل المحذوف (واو الجماعة) في (تموتن).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْدهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٤] والنساء: [١٢٠]. المستثنى (غرورا) فيه أوجه حسب موقعه؛ لأن الاستثناء مفرغ:

أن يحتسب مفعولا لأجله منصوبا، والتقدير: لأجل الغرور.

أن يكون منصوبا على النيابة عن المفعول المطلق، حيث إنه صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: وهذا غرور، أي: وعدا ذا غرور.

منصوب على المفعولية، أي: يعدمهم الغرور.

منصوب على الحال، والتقدير: غاركا بهم، أو مفررا بهم، أو مغرورين به.

وإما أن يكون منصوبا على المصدرية من غير لفظ الفعل، فوعد الشيطان إنما هو غرور.

- في قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. الجملة الاسمية المذكورة بعد (إلا) (لديه رقيب) في محل نصب على الحالية للفاعل الضمير المستتر في (يلفظ).

- وفي قوله تعالى: ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرِّمِيمِ﴾ [الذاريات: ٤٢]. الجملة الفعلية (جعلته) في محل نصب، نعت ثان على المحل لشيء، والتقدير: تذر شيئا مفعولا، أو في محل نصب على الحالية.

■ (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (حق) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نقائه) مضاف إليه مسجور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (ولا تموتن) الواو: حرف عطف مبني لا محل له من الإعراب. لا: حرف نهى مبني، لا محل له من الإعراب. تموتن: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة المحذوفة لاتقاء الساكنين (واو الجماعة ونون التوكيد الأولى وهي ساكنة) في محل رفع فاعل، والنون للتوكيد حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (وأنتم) الواو: واو الابتداء أو الحال. أنتم: ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (مسلمون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من فاعل تموتن.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١].
الاستثناء مفرغ، تسلط فيه ما قبل (إلا) على ما بعدها، وجملة (كانوا به يستهزئون) المستثناة بـ (إلا) فيها وجهان:

أولهما: أن تكونَ في محلِّ نصب، حال من ضمير الغائبين المفعول به في (يأتِيهِمْ).
ثانيهما: أن تكونَ في محلِّ رفع على المحلِّ.

والآخر: أن تكونَ صفةً لرَسُولٍ، وحيثُ يجوز أن تكونَ في محلِّ جر على اللفظ، وأن تكونَ في محلِّ رفع على المحلِّ.

- في قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣].
الاستثناء مفرغ، حيث يحتاج ما قبل (إلا) لما بعدها، فيكون الاسم الموصول (ما) في محل رفع، نائب فاعل لـ (يقال).

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥]، ففيه الاستثناء مفرغ، فيكون الاسم الموصول (الذين) في محل رفع، نائب فاعل، وكذلك (ذو) في محل رفع، نائب فاعل.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١١٣]. هذا استثناء مفرغ، فد (أنفسهم) تعرب مفعولاً به منصوباً.

- قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ١١٨]. الاستثناء في الموضعين مفرغ، و (إناثا)، و (شيطاناً) ينصبان على المفعولية.

- قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الاعراف: ١٠٥] (١). الاستثناء مفرغ، فيكون ما بعد (إلا) حسب الموقع الإعرابي في الجملة، فينصب (الحق) على المفعولية.

(١) (حقيق) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (على) حرف جر مبني. (ألا أقول) أن: حرف مصدرى ونصب. لا: حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. أقول: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والمصدر المؤول في محل جر بعلى، وشبه الجملة متعلقة =

- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. (ما) اسم موصول مبنى فى محل رفع فاعل (يصيب)؛ لان الاستثناء مفرغ.

- وفى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]. تعرب (إحدى) مفعولاً به منصوباً للترتبص، فالاستثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]^(١). الجملة الفعلية المذكورة بعد أداة الاستثناء (إلا)، وهى (خلا فيها نذير)، فى محل رفع خبر المبتدأ (أمة)، حيث (من) زائدة للاستغراق، والاستثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]. الجملة القسمية المشناة (ليؤمنن) فى محل رفع، خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به... فالاستثناء مفرغ. ومنهم من يرى أن الجملة القسمية هى الصفة للمبتدأ المحذوف فى محل رفع، أما خبره فهو شبه الجملة (من أهل).

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصفات: ١٦٤]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾. [مریم: ٧١].

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]. المستثنى (إله) مرفوع، والكلام تام منفي غير مفرغ، فيكون المستثنى بدلاً من المستثنى منه، لكن المستثنى منه مسبوق بـ (من) الزائدة، فيكون الإتيان على المحل، وهو الرفع؛ لانه

= بحقيق. (على الله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الحق) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(١) (إن) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب. (من) حرف جر زائد للاستغراق مبنى لا محل له من الإعراب. (أمة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال للحل . بحركة حرف الجر الزائد، وجار الابتداء بالنكرة فى هذا الموضع لأنها نكرة مسبوقة بنفى. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (خلا) فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر. (فيها) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بخلا. (نذير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ.

مبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائد، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: في الوجود، أو: موجود، ولا يجوز أن يكونَ الإبدالُ على اللفظ، ويجوز أن ينصبَ (إله) على الاستثناء. ويجوز أن يرفعَ المستثنى على الخبرية، والتقدير: ما إله إلا إله واحدٌ، على أن الاستثناء مفرغٌ.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]^(١). يرفع ما بعد (إلا) (رسول) على الخبرية؛ لأن الاستثناء مفرغٌ، فهو ناقصٌ منفى.

- وقد يكون النفي غرضاً بلاغياً، كأن تقول: هل قلتُ إلا الحقُّ؟، فالاستفهام لا يراد به حقيقةٌ معناه، وإنما يراد به النفي، والتقدير: ما قلتُ إلا الحقُّ، و (الحق) مفعول به منصوب للقول، وعلامةُ نصبه الفتحةُ.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [احقاف: ٣٥]. (القوم) نائبُ فاعِلٍ ليهلك مرفوع، وعلامة رفعه الضمة؛ لأن الاستثناء مفرغٌ.

كما قد يكون النهي غرضاً بلاغياً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِدْ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦]^(٢). أى: ولا

(١) جملة: «قد خلت من قبله الرسل» في محل رفع صفة ل (رسول).

(٢) (من) اسم شرط جازم مبنى في محل رفع، مبتدأ. (يؤلمهم) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبين مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (يومئذ) يوم: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و (إذ) ظرف زمان مبنى في محل جر بالإضافة، وتوحيته عوض من الجملة المحلوقة المضافة إليه. (دبره) مفعول به ثان ليؤلى، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (متحرفاً) حال من فاعل يؤلى منصوية، وعلامة نصبها فتحة. (لقتال) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتحرف. (أو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (متحيزاً) معطوف على متحرف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (إلى فتنة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتحيز. (فقد) الفاء حرف رابط جواب الشرط بشرطه مبنى لا محل له من الإعراب. قد: حرف تحقيق مبنى، لا محل له من الإعراب. (باء) فعل ماضى مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وجملة جواب الشرط في محل جزم. (بغضب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال. (من الله) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لغضب.

تولوا الدبر إلا متحرفين لقتال، أو متحيزين إلى فئة، فوقع الاستثناء المفرغ مع الشرط الذي خرج إلى معنى النفي.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. أى: لا يغفرها أحد إلا الله تعالى، فخرج الاستفهام إلى معنى النفي.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَتَّقُمُونَ مَا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩]^(١). هذا استثناء مفرغ، والاستفهام فيه يخرج إلى معنى النفي، فهو ناقص منفى، والمصدر المؤول (أن آمنا) المستثنى بإلا يكون فى محل نصب مفعول به له (تتقم).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ [النساء: ٩٢]^(٢). فى نصب المستثنى (خطا) أوجه:

أنه استثناء منقطع، حيث يراد بالنفي معناه، ولذا وجب نصب (خطا).

قد يحتسب استثناء مفرغاً، فيكون نصب (خطا) إما على المفعولية لاجله، أو على الحالية، أو على النعت لمصدر محذوف.

(١) (قل) فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (يا أهل) با: حرف نداء مبنى لا محل له من الإعراب. أهل: نادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الكتاب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وجملة النداء مع جوابها مقول القول فى محل نصب. (هل) حرف استفهام مبنى، لا محل له من الإعراب. (تتقمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (منا) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بيقم. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (أن آمنا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. آمنا: فعل ماضى مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول فى محل نصب، مفعول به. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإيمان. (وما) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: اسم موصول مبنى فى محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (انزل) فعل ماضى مبنى على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (وما) الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول فى محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (انزل) جملة فعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من قيل) حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. قيل: اسم مبنى على الضم؛ لأنه مقطوع عن الإضافة لفظاً لا معنى فى محل جر، وشبه الجملة متعلقة بالإنزال.

(٢) المصدر المؤول (أن يقتل) فى محل رفع، اسم كان مؤخر، وغيرها شبه الجملة (للمؤمن) فى محل نصب.

قد تكون (إلا) بمعنى (ولا)، ويكون التقدير: وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا لا عمداً ولا خطأ.

- في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] ^(١). الاستثناء مفرغ، فيكون إعراب (خائفين) منصوباً على الحالية من (واو الجماعة) الفاعل في (يدخلوها)، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

- في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. (أن) تأتيهم الملائكة) مصدر مؤول في محل نصب، مفعول به؛ لأن الاستثناء مفرغ، وتلاحظ أن الاستفهام يفيد الإنكار، ففيه معنى النفي.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]. الاستثناء مفرغ، وقد تسلط العامل (منع) على المصدر المؤول بعد (إلا)، فهو فاعل (منع) في محل رفع.

- ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]. (أن قالوا) مصدر مؤول في محل رفع، فاعل.

- ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩]. الاستثناء مفرغ، فتعرب (تخويفاً) مفعولاً لاجله منصوباً، وعلامة نصبه الفتحة. وقد يعرب حالاً منصوبة، حيث وقع المصدر موقع الحال، إما من الفاعل (نحن) في نرسل، والتقدير: مخوفين، وإما من المفعول به (بالآيات)، والتقدير: مخوفاً بها.

- ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٠]. (طغياناً) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ومثله: ﴿وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

(١) (أولئك) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. (ما) حرف نفى مبني لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (لهم) جار ومجرور متبنيان. وشبه الجملة خبر كان كان مقدم في كل نصب، (أن يدخلوها) حرف مصدرى مبني، وفعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني فاعل في محل رفع. وضمير الغاية مبني مفعول به في محل نصب. والمصدر المؤول في محل رفع اسم كان مؤخر. (إلا) حرف استثناء يفيد الحصر والقصر مبني لا محل له من الإعراب. (خائفين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء، لأنها جمع مذكر سالم، وصاحبها واو الجماعة.

- ﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]. (بشرا) خبر كان منصوب
وعلامة نصبه الفتحة؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].
(ولها كتاب) جملة اسمية وقعت بعد (إلا) في استثناء مفرغ منفى، فيكون
إعرابها:

في محل نصب، حال من (قرية)، والواو للحال، وقد جاز مجيء الحال من
النكرة هنا لأنها مخصصة بحرف الاستغراق (من)، ومسبوقَةٌ بالنفي.

ويجوز أن تجعلها في محل جر، صفة لقرية على اللفظ، أو في محل نصب،
صفة لها على المحل، وتكون الواو داخلة على الصفة لتأكيد لصوق الصفة
بالموصوف.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]. (لها)
منذرون) جملة اسمية بعد أداة الاستثناء (إلا)، والاستثناء مفرغ، فيكون موقعُ
الجملة المستثناة في محل جر، صفة لقرية على اللفظ، أو في محل نصب، صفة
لها على المحل. ويجوز أن تجعلها في محل نصب حالا؛ لأن النكرة قد خُصِّصَتْ
بـ (من)، ومسبوقَةٌ بالنفي. ومن الأفضل أن تجعل الجملة المسبوقَة بالواو حالا،
والمجردة منها نعتًا.

- ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾
[الزخرف: ٤٨].

- ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]. الاستثناء
مفرغ، فيعرب المستثنى (همسا) مفعولا به.

- ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾
[النور: ٣]. الاستثناء مفرغ في الموضعين، ولذلك فإن ما بعد (إلا) يعرب حسب
موقعه، فـ (زانية) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، و (زان) فاعل
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

- ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ١١٣].

- ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧].

- ﴿إِنْ تَسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [النمل: ٨١].

- ﴿إِنْ يَرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الاحزاب: ١٣].

- في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. (إلا أن تكونا ملكين) استثناء مفرغ، فيعرب ما بعد (إلا) مفعولا لاجله. بتقدير: إلا كراهة أن تكونا، أو بتقدير: إلا ألا تكونا. ...

- في قوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (إلا وسعها) استثناء مفرغ، و (وسع) مفعول به ثان منصوب.

- ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَيْشُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]. الاستثناء مفرغ، ويكون (يومًا) منصوبًا على الظرفية. والعامل فيه (لبث)، و (إن) نافية.

- قوله تعالى: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠]. الاستثناء منفي ناقص، فهو مفرغ، والاستفهام فيه في معنى النفي، ولذا فإن (ما) فيها وجهان إعرابيان تبعًا للتقدير الموقعي:

إما أن يكون منصوبًا على نزع الخافض، أو على التوسيع، والتقدير: تجزون بما كنتم.

وإما أن يكون مفعولًا به ثانيًا.

- ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

الاستثناء مفرغ، فتكون الجملة (وأهلها ظالمون) في محل نصب على الحالية من (القرى).

- ﴿وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [القصاص: ٨٠]. (الصابرون) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- في قوله تعالى: ﴿فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٩]. (أبى) أى: لم يوافق، ففيه نفى، فيكون الاستثناء مفرغاً، ويعرب ما بعد (إلا) مفعولاً به منصوباً. ومنه: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩].

- ومن الاستثناء المفرغ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سبا: ٣٤]. فالجملة المذكورة بعد (إلا): (قال مترفوها) في محل نصب، حال من قرية، وصح ذلك لأنها في سياق النفي.
تكرار إلا:

إذا تكررَت (إلا) في التركيب فإنها تقع في ثلاثة معان طبقاً للتركيب الذي تكرر فيه، ذلك على النحو الآتي:

أولها: تكون مؤكدة:

تكون (إلا) مؤكدة للمذكورة قبلها مع عطف البيان وعطف النسق والبدل، وهذه يكون عملها ملغى، وما بعدها يكون تابعاً لما ذكرَ بعد (إلا) التي تسبقها تبعية عطف بيان أو بدل أو عطف نسق، مثال ذلك: حضرَ الجميعُ إلينا إلا أخاك إلا أباً على. (أخاك) مستثنى منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحة، لأن الكلام تامٌ مثبتٌ فهو غير مفرغ. و (أب) تابع للمستثنى؛ لأنه إما بدلٌ أو عطفُ بيانٍ له.

ومثال لعطف النسق أن تقول: فهم جميعُ الطلبةِ إلا طالباً وإلا طالبةً. (طالباً) مستثنى منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحة، أما (طالبة) فمعتوف على (طالب) منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحة، و (إلا) حرفٌ رائدٌ لتأكيد الاستثناء لا محلٌ له من الإعراب.

ومن ذلك قولُ أبي ذؤيب:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ ونهارُها
وإلا طلوعُ الشمسِ ثُمَّ غيارُها^(١)
(ليلة) خبرُ المبتدأ (الدَّهْر) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ، (طلوع) معطوفٌ على
(ليلة) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ.

ومن ذلك أن تقولَ: ما فهمنا إلا درسًا إلا بابَ الاستثناء، (باب) بدلٌ كلٌّ من
كل من (درس)، أو عطف بيان له. ما قرأتُ إلا الشعرَ العباسيَّ إلا شعرَ أبي تمام،
ما أعجبنى إلا محمودٌ إلا اجتهدُه. ما رأيتُ إلا رجلاً إلا رأسه. واجتمع العطفُ
والبدلُ في قولِ الشاعرِ:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ^(٢)

(عمل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمةُ، وخبرُه شبهُ الجملةِ المقدمة
(لك)، أما (رسيم) فهو بدلٌ بعض من كلٍّ من (عمل) مرفوع، وعلامةُ رفعه
الضمة. و (رمل) معطوف على (رسيم) مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. و(إلا)
الآخرتان زائدتان لتأكيد الاستثناء الأول.

فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ إلا أبو محمد، فأبو محمد مرفوعٌ على البدلية
من زيد، أو عطف بيان له. وزيد فاعل مرفوع. فزيدٌ هو أبو محمد.

ثانيها: تكون استثنائية مرتبطةً بسابقتها:

تكون (إلا) المكررة مؤديةً معنى الاستثناء في غير بابي العطف والبدل، أي: أنه
إذا كان ما بعد (إلا) الشيء كررت لا يصلحُ أن يكونَ عطفَ بيانٍ أو عطفَ نسقٍ أو

(١) شرح ابن عبيد: ٢١-٢ / شرح ابن الناطم: ٣٠٠ / الأشموني ٢-١٥١.

(هل) حرف استفهام مبنى، لا محل له من الإعراب. (الدَّهْر) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا)
حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (ليلة) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. و(إلا)
الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. إلا: حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب،
وهو لتأكيد الاستثناء. (طلوع) معطوف على ليلة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (غيارها) معطوف على
طلوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبر الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة.

(٢) الكتاب ١-٣٧٤ / شرح ابن الناطم ٣٠١ / شرح التصريح ١-٣٥٦ / شرح الأشموني ٢-١٥١ / المجمع ٣-

٢٦٦ / الدرر: ٣-١٦٧.

الشيخ هنا الجمل، الرسيم والرمل ضربان من السير، وفي رواية: مالك من شنجك...

بدلاً فإنه يكون مستثنى استثناءً حقيقياً، ويكون المستثنى بالمكررة مرتبطاً معنويًا بالمستثنى بإلا التي تسبقها، وحينئذ تطبق قواعد الاستثناء المذكورة سابقاً على واحدٍ فقط من المستثنيات، أما ما عداها فإنه يجبُ نصبُهُ، ذلك على النحو الآتي:

أولاً: إن كان الاستثناء مفرغاً، أى: أن الكلام ناقصٌ منفيٌّ، فإنك تشغلُ العاملَ المفرغَ بواحدٍ من المستثنيات المتعددة، وتنصبُ سائرَها، فتقول:

ما حضرَ إلا أحمدٌ إلا سميراً إلا محمداً، برفع (أحمد)، أو (سمير)، أو محمد، ونصبِ الآخرين .

ما عاقبنا إلا علياً إلا إسماعيلَ إلا محموداً. بنصب واحدٍ من المستثنيات الثلاثة على المفعولية للفعل (عاقب)، ونصبِ الآخرين على الاستثناء.

ما كوفيتُ إلا محموداً إلا علياً إلا سميراً. برفع (محمود) أو أحدِ المستثنيات على النيابة عن الفاعل، ونصبِ الآخرين على الاستثناء. ذلك لأن ما بعد المستثنى الأول كأنه بعد إيجاب أو إثبات، فالنفي يتقضى بأداة الاستثناء الأولى، ومن هنا وجب نصب المستثنيات الأخرى.

ثانياً: إذا كان الاستثناء تاماً موجباً، أى: غير مفرغ وليس به أداة نفي، فإنك تنصبُ كلَّ المستثنيات على الاستثناء، فتقول: حضر الجميع إلا محموداً إلا هشاماً إلا ثابتاً. بنصب كل من «محمود وهشام وثابت» على الاستثناء، ويفهم من المعنى أن جميع هؤلاء مستثنون، وكلهم لم يأتوا، على اعتبار أن حكم جميع ما بعد (إلا) مستثنى من حكم المستثنى منه.

ثالثاً: إن كان الاستثناء تاماً منفيًا، أى: غير مفرغ، وبه أداة نفي، فإنك تطبق قاعدة الاستثناء الخاصة بهذا النوع من الكلام على واحدٍ من المستثنيات، وتوجبُ النصبَ فى سائرَها، أى: أنه يجوزُ أن يعربَ واحدٌ من المستثنيات على الإتيان من المستثنى منه بدلاً من بعض من كل، ويجبُ نصبُ ما سواه، فتقولُ: ما حضر الأقاربُ إلا أبوك إلا أخاك إلا عمك. برفع (أب) على الإبدال من المستثنى منه (الأقارب)، وهو فاعل مرفوع، ونصب كل من (أخ) و (عم) على الاستثناء،

وعلامهُ نصبُ الأولِ الألفُ لأنه من الأسماءِ الستة، وعلامةُ نصبِ الثانى الفتحه. كما يجوزُ نصبُ الجميعِ على الاستثناء. ويجوزُ الوجهانِ فى أى واحدٍ من المستثنىين الآخرين، فلهذه الجملةُ ستةُ أوجهٍ للنطق: الوجهانِ السابقان، ثم يرفع (أخ) أو نصبه مع نصب الآخرين، أو يرفع (عم) أو نصبه مع نصب الآخرين.

ومثل ذلك: ما أقبلَ أحدٌ إلا أباك إلا أخاك إلا عمك. يرفع (عم) على البدلية من (أحد)، أو نصبه على الاستثناء، أو اتباع الوجهين فى كل واحد من المستثنىين الآخرين.

ملحوظة:

قد يفهم أن الاستثناء المكرر إنما هو استثناءٌ من المستثنى السابقِ عليه، ويكون هذا واضحاً فى الأعداد، كأن تقول:

عندى عشرةٌ إلا أربعةٌ إلا ثلاثةٌ. فتقرُّ له بتسعة، حيث استثنيت الأربعةَ من العشرة، فالإقرارُ بعد الاستثناءِ الأولِ يكونُ ستة، ثم تقر بثلاثة أخرى استثنيت حكمها من حكم ما سبقها من مستثنى، وهو المخالفةُ فى الإقرار، فيكون حكمها بالإقرار، فتضاف إلى الستة التى أقررت بها، فيصير مجموع ما أقرَّ به تسعةً.

أما فى القول: عندى عشرةٌ إلا خمسةٌ سوى ستة، فهذا لا يجوزُ لدى النحاة؛ لأن المستثنى الثانى أكبرُ من المستثنى الأول، لكنه ذكرُ عن الفراء جواره على أن يكونَ تقديرُ المعنى: له عندى عشرةٌ إلا خمسةٌ سوى ستة كانت له عندى، وبذلك يكونُ مقررًا له بأحد عشر. فالاستثناء من الموجب سالبٌ، والاستثناء من السالب موجبٌ.

هذا يقتضى القولَ بأن يُجعلَ كلُّ وترٍ داخلا، وكلُّ شفعٍ خارجا، وما اجتمع فهو الحاصل^(١). فإذا قلت: له مائةٌ إلا عشرةٌ إلا ثلاثةٌ إلا اثنين إلا واحدا، كان كلُّ من: (عشرة واثنين) خارجاً من العدد، وكلُّ من: (ثلاثة وواحد) داخلاً فى العدد، فيكونُ الحاصلُ اثنين وتسعين. وما كان من ذلك فهو مذهب أهل البصرة والكسائي، وذهب بعضهم إلى جواره.

(١) المساعد ١-٥٧٦.

لكن بعضهم قد جوز أن يعود كل المستثنيات من الاسم الاول، فلو أنك استثنت كل عدد من سابقه بادئاً من العدد الاخير فإنك تصل إلى النتيجة التي يتوصل منها عن طريق إدخال الوتر، وإخراج الشفع. لذلك فإننى أرى أن آياً من الطريقتين فهو جائز.

يختلف النحاة فيما بينهم اختلافاً يَبْيناً فيما إذا كان العددُ المستثنى فى الوتر أو الشفع بعد العدد المستثنى الاول أكبر من سابقه:

فمن مجوزٍ لذلك مع إدخالِ الوتر وإخراجِ الشفع.

ومن مُخرِجٍ كُلِّها من الاول، أو إخراج كل عددٍ مما يتبقى من العدد الاول. فإذا قلت: له عندى عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة. فعلى الاول يكون الإقرار بثلاثة، وعلى الثانى يكون الإقرار بأحد عشر فى الاحتمالين.

ويبطل الاستثناء إذا كان المستثنى الاول أكبر من المستثنى منه.

ثالثها: أن تكون استثنائية منفصلة عن سابقتها:

قد تكرر (إلا) لكن المستثنى بها غير مرتبطٍ معنوياً بالمستثنى بإلا التى تسبق المكررة، فكل من المستثنيات منفصلٌ عن الآخر معنوياً، فكان التركيب الواحد الذى تكرر فيه (إلا) عدة جمل استثنائية، لكل منها قاعدته حسب المعنى الذى وُضِعَ له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. تكرر (إلا) فى الآية الكريمة، والثانية تمثل استثناءً مستقلاً معنوياً عن الاستثناء الاول، فالاولُ استثناء مفرغٌ، حيث تكون شبه الجملة (بالتى هى أحسن) فى محل نصبٍ على الحالية من واو الجماعة، والتقدير: جادلوهم مستعينين بالتى هى أحسن، وقد تحتسب متعلقةً بالمجادلة، أما الاستثناء الآخر فهو استثناء متصلٌ، والتقدير: إلا الظلمة، وهو مستثنى من (أهل الكتاب)، ويكون موقع الاسم الموصول (الذين) إما فى محل نصبٍ على البدلية من (أهل)، وإما فى محل نصبٍ على الاستثناء.

ومن ذلك القول: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيداً^(١). ينصب (الخبز) لأن الاستثناء معه ناقصٌ منفى، فما قبله من عاملٍ مفرغٌ له، فينصب على المفعولية، فكان المعنى: كلُّ الناس أكل الخبزَ إلا زيداً. وينصب (زيد) كذلك؛ لأن الاستثناء معه يُعدُّ مثبتاً تاماً، فهو غير مفرغ، ومثبتٌ لأن أداة النفي (ما) مع (إلا) التي سبقت الخبزَ بمثابة الإثبات، والتقدير: أكل الناسُ كلَّ الخبزِ إلا زيداً.

إشارات تركيبية لـ (إلا):

أولاً: قد تستثنى الجملة بـ (إلا):

قد يستثنى باستخدام (إلا) الجملة بأنواعها المتعددة، حيث يجوز أن يلي (إلا) المسبوقَ بنفى فعلٍ مضارعٍ بلا شروط، كما يليها فعلٌ ماضٍ مسبوق بفعلٍ قبل (إلا) أو مسبوقٌ بقد، وكل فعلٍ يمثلُ جملةً فعليةً^(٢). مثال ذلك:

ما جاء محمدٌ إلا يبطئُ في مشيه. فالجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (يبطئُ) إنما هي في محل نصب، حالٍ من الفاعلِ (محمد).

ما سمع علىَّ الدرسَ إلا كان ينصتُ باهتمام. الجملة المستثناة (كان ينصت) في محل نصب، حالٍ من الفاعلِ (على)، وهو مسبوقٌ بالفعل (سمع).

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]. الجملة المستثناة: (كانوا به يستهزئون) في محل رفع، صفة على المحل، أو في محل جر، صفة له على اللفظ، أو في محل نصب، حال منه؛ لأنه نكرةٌ تخصصت بمن الزائدة.

وأن تقول: ما قلت ذلك إلا قد تأكدت منه. الجملة (قد تأكدت منه) في محل نصب، حال من ضمير المتكلم الفاعلِ (التاء). ومنه قول الشاعر:

ما المجدُّ إلا قد تبَيَّن أنه بندى وحلم لا يزال مؤثلاً^(٣)

(١) ينظر: المتنص ٢-٧٠٥ / شرح الحفاف ٩١.

(٢) ينظر: ارتشاف القرب ٢-٣١٥.

(٣) للمساعد ١-٥٨١ / الدرر: ١-١٩٥.

(ما) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (للمجد) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف •

الجملة الفعلية (قد تبين أنه بِنْدَى) في محل رفع، خبر للمبتدأ (المجد).
ومنه أن نقول: ما شرحت درصاً إلا وأحمدُ حاضرٌ. الجملة (وأحمد حاضر) في محل نصب على الحالية.

يمكن أن يكون من ذلك ^(١) قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسْطَرٍّ﴾ (٢٦) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ (٢٧) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ [الغاشية: ٢٢-٢٤]. الجملة (من تولى... فيعذب) جملة اسمية مستثناة في محل نصب، المبتدأ فيها الاسم الموصول (من) في محل رفع، والخبر هو الجملة الفعلية (فيعذب الله) في محل رفع، وقرنت بالفاء لأن المبتدأ اسم عام فهو اسم موصول.

ويجعلون من ذلك قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. برفع (قليل) ^(٢) على أن قليلاً مبتدأ حذف خبره، وتقديره: لم يشربوا، هذا على رأى الفراء، وتكون الجملة مستثناة في محل نصب ^(٣).

ومنه قول أبي نواس لمحمد الأمين:

يا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النِّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمِيْمُونُ

حيث (النبي) مبتدأ مرفوعٌ حذف خبره، وتقديره: فإن الأمين لا يفضل.

= استثناء مبني، لامحل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبني، لامحل له من الإعراب. (تبين) فعل ماض مبني على الفتح. (أنه) أن: حرف توكيد ونصب مبني، وضمير الغائب مبني في محل نصب، اسم أن. (بندى) حرف جر مبني، ومجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر. وشبه الجملة متعلقة بمؤثر (وحلم) عاطف ومعلوف على ندى مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لا يزال): حرف نفى مبني، لامحل له من الإعراب. يزال: فعل مضارع ناقص مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (مؤثلاً) خبر لا يزال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وجملة لا يزال مع معموليها في محل رفع، خبر أن. والمصدر المؤول من أن ومعموليها في محل رفع، فاعل تبين. والجملة الفعلية (تبين أنه) في محل رفع، خبر المبتدأ (المجد).

(١) ينظر: شرح التصريح وحاشية الشيخ بس علي ١-٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) قراءة عبدالله وأبي بالرفع، وقراءة النصب هي الشهورة. ينظر: الدر المصون ١ - ٦٠٥ و

(٣) في الدر وجه آخر، حيث يذكر: فإن هذا الكلام، وإن كان موجبا لفظاً فهو منفي معنى، فإنه في قوة:

لم يطعموه إلا قليل منهم، فلذلك جملة تابعا لما قبله في الإعراب. الدر المصون ١ - ٦٠٥.

وقوله ﷺ: «كل أمتى معافى إلا المجاهرون» أى: المجاهرون بالمعاصى لا يعفون.

وقول أبى قتادة: «كلهم أحرما إلا أبو قتادة لم يحرم». فصرح بالخبر للمبتدئ المرفوع بعد (إلا).

وإذا جاز لنا أن نوافق على رأى جمهور النحاة فى تبعية المرفوع المستثنى بإلا للمرفوع الذى يسبقه المستثنى منه، أو حملة على الاستثناء المقطع كما ذهب إليه الكوفيون، فإن هذا لا يجوز فى الأمثلة التى صرح فيها بالخبر، وعليه فإن الجملة قد تكون مستثناة بـ (إلا).

- قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ (١٧) إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين [الحجر ١٧، ١٨]. فى (من) بعد (إلا) عدة أوجه:

أن تكون فى محل نصب على الاستثناء، وهو استثناء تام مثبت متصل، غير مفرغ.

أن نحسب الاستثناء منقطعا، فتكون مستثنى منصوبا.

قد تكون مبتدأ فى محل رفع، وخبره الجملة الفعلية (فأتبعه شهاب)، ودخلت عليها الفاء لأن المبتدأ اسم عام اسم شرط إن احتسبت (من) شرطية، وفيه معنى الشرط إذا كانت موصولة، وتكون الجملة فى محل نصب على الاستثناء.

ملحوظة:

قد تدخل (إلا) على الفعل الماضى إذا تقدمهما قسم، أو ما فيه معنى القسم الذى فيه معنى الطلب. ومثلها (لَمَّا) المشددة الميم^(١). نحو: نشدتك بالله إلا فعلت. وفيه يكون اللفظ الدال على القسم متضمنا معنى النفى، وتكون (إلا) أو (لما) لنقض النفى، فالتقدير: ما نشدتك بالله إلا فعلت. ويقتدر ما بعد (إلا) باسم، أى: إلا فعلك، ويكون مفعولا به للطلب السابق الكامن فى اللفظ الدال على

(١) ينظر: الاسترأبى على الكافية لابن الحاجب. ١- ٢٥٠، ٢٥١ / ارتشاف الضرب ٢- ٣١٥.

القسم. وجاء فى صيغة الماضى لقصد المبالغة فى الطلب. ومنه أن تقول: أقسمت عليك إلا زرتنى، عزمتم عليك إلا نفذت ما طلبته منك. بالله إلا ذهبت إلى صديقك.

ومنه قوله: عَمَرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا... ومعناه: ذكرتك وسألتك به، وهو مثبت فيه معنى النفى^(١).

ومنه أن تقول: أقسمت بالله عليك إلا صالحت أخاك. مثل (إلا) فى هذا الموضع (لَمَّا) استثنائية، لكنها لا تحىء إلا فى الاستثناء المفرغ، ويجب أن يسبقها نفى ظاهر أو مقدر^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُلُّ لُحْمًا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾. [يس: ٣٢].

﴿وَأِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣) [الطارق: ٤]. على أن (إن) نافية، و(لَمَّا) استثنائية بمعنى (إلا)، ويكون التقدير: ما كلُّ إلا جميع...، وما كلُّ نفس إلا عليها حافظ.

ثانيا: قد تكون (إلا) صفة:

كما أن (غيراً) تحملُ على (إلا) فى الاستثناء لأنه أصلُ (إلا)، فإن (إلا) تحملُ على (غير) فى النعت لأنه أصلُ (غير)، حيث قد ينعتُ بها كما ينعتُ بغير. إلا أن بينهما فرقين:

أولهما: أن (إلا) لا يجوز حذفُ موصوفِها، كما يجوز ذلك فى موصوف (غير). فيقال: جاءنى غيرُ محمد، ولا يجوز: جاءنى إلا محمد، ونظير (إلا) فى ذلك الجملُ وأشباهُ الجمل، حيث إنها قد تقع صفات، ولا يجوز أن تنوبَ عن موصوفاتها.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١-٣١٦.

(٢) الاسترهادى على الكافية ١-٢٥١.

(٣) فى (لما) فى الموضعين تخفيف الميم، ويوجه على أن (إن) للخفضة من الثقيلة، واللام الفارقة، وما مزيلة. أما الكوفيون فيجعلون (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا).

والآخر: أنه لا يوصف بـ (إلا) إلا في موضع يصح فيه الاستثناء، فيجوز القول: معنى جنيته إلا ربع؛ لأنه يجوز القول: معنى جنيته إلا ربعاً. لكنه لا يجوز القول: معنى جنيته إلا كامل؛ لأنه لا يصح الاستثناء في هذا الموضع. ويجوز القول: معنى جنيته غير منقوص.

- القول في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].
التقدير: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، فأخذت الكلمتان (إلا الله) معنى (غير الله)، وبذلك يأخذان حكمهما، وحكم (غير) في هذا الموضع صفة لآلهة مرفوعة، فيكون حكم (إلا الله) صفة لآلهة، ومجموع (إلا) مع (الله) هي الصفة، ولأن (إلا) حرف، والحرف لا يحمل العلامة الإعرابية، فقد انتقل إعراب الصفة إلى ما بعد (إلا) وهو لفظ الجلالة. ويمثل ذلك قول عمرو بن معدى كرب:

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخُوهُ لعمرُ أبيك إلاَّ الفرقدان

والتقدير: وكل أخ إلا الفرقدان، أى: غير الفرقدين، فتكون (إلا الفرقدان) صفة لـ (كل أخ).

ملحوظتان:

أ- تقول: عندي درهمٌ إلا جيدٌ. يجب أن يعرب المستثنى في مثل هذا التركيب تابعاً للمنعوت، فترفعه، ولا يجوز النصب على الاستثناء لفساد المعنى، حيث لا يجوز استثناء الصفة من صاحبها.

ب- لو قال قائل: له عشرةٌ إلا درهمٌ... فقد أقر له بالعشرة، لأن الدرهم المستثنى غير العشرة، والتقدير: له عشرة غير درهم. ولكن إذا قال: له عشرةٌ إلا درهماً (بالنصب) فإنه يقر له بتسعة.

ثالثاً: (إلا) وإعمال ما قبلها وما بعدها:

ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها مطلقاً، كما أن ما قبلها لا يعمل فيما بعد المستثنى بها، إلا أن يكون مستثنى منه أو تابعاً للمستثنى.

رابعاً: لا تعمل أداة استثناء في شيئين:

لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف، خلافاً لقوم^(١). فلا يقال: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمرًا، على أن كلا الاسمين مستثنى بالـ «إلا» المذكورة. وأجاز ذلك قومٌ، فيجوز لديهم القول: ما أخذ أحدٌ إلا زيداً درهمًا، وما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً^(٢).

خامساً: (إلا) وعملها اللفظي والمعنوي:

تعمل (إلا) لفظاً ومعنى إذا استثنت بها، ونصبت المستثنى.

وتعمل معنى فقط إذا استثنت بها دون عملِ النصب.

سادساً: الاستثناء من النكرة الموجبة:

لا يُستثنى من النكرة في الموجب إلا إذا أفادت، ومن أمثلة الاستثناء من النكرة قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]. فالكلام تام موجب غير مفرغ متصل، واستثنى (خمسین) من النكرة اسم العدد (ألف)، فوجب النصب.

سابعاً: الضمير بعد (إلا):

إذا ذكر الضمير بعد (إلا) فلا يكون إلا منفصلاً. حيث إن (إلا) توافق الفعل معنى، فلم تعمل الجر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] ﴿حَتَّىٰ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] ﴿وَأَن يَمْسَسَكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

(١) الاسترأباض على الكافية ١-٢٤٠.

(٢) لرتشاف الضرب ١-٣٠٩.

غيروسوى

تردُ (غيرُ وسوى) فى التركيبِ ذاتىً دلالاتٍ مختلفةً، وبين هذه الدلالاتِ تختلفُ النظرةُ إليهما من حيثِ قوانينِ التركيبِ المختلفةِ من: أداءِ دلالى، أو موقعِ إعرابى، أو علامةِ إعرابية، أو إضافةٍ ظاهرةٍ أو مقدرةٍ، أو غير ذلك.

غيروسوى فى الاستثناء:

يراعى فى التركيبِ الاستثنائى بغيرِ وسوى ملحوظتان:

أولاهما: أنهما اسمان ملازمان للإضافة، ولذلك فإنهما يخفضان ما بعدهما دائماً، فالمستثنى بهما مجرورٌ بالإضافة إليهما.

ثانيتها: لأنهما اسمان فهما لهما موقعهما الإعرابى، ويعربان - دائماً - إعرابَ الاسمِ الواقع بعد (إلا)، فكأنهما بمثابة (إلا) وما استثنىَ بها من اسم مجتمعين، وحقُّ ذلك لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الاسمِ الواحدِ، فهما وما أضيفَ إليهما بمثابة الاسمِ الواحدِ.

إعراب (غيروسوى):

يلاحظ فى إعرابِ (غيرِ وسوى) ما لوحظ فى إعرابِ الاسمِ الواقع بعد (إلا) حيث ينظر إلى:

أ - نوع الكلام أو الأسلوب بين النفى والإثبات.

ب - ما قبل (غيرِ وسوى) ونوعه من حيث التفرغ وعدم التفرغ، أى: وجود المستثنى منه وعدم وجوده، وهو ما يسمى بالتمام والنقصان.

وبالنظرِ إلى ما سبق يكونُ إعرابُ (غيرِ وسوى) على النحو الآتى:

أولاً: إذا كان الكلامُ مثبتاً وما قبلهما مفرغٌ لهما بعدم وجود المستثنى منه، أى: كان الكلامُ ناقصاً موجباً أو مثبتاً، فإنهما يعربان حسبَ موقعهما فى الكلام، بين الفاعليةِ أو المفعوليةِ أو ما أشبه أحدهما، أو المجرورِ بحرفِ الجرِ أو غير ذلك من المواقع، وذلك بحسب ما يقتضيه ما قبلهما من عوامل، فتقول:

أقبلَ غيرٌ واحدٍ. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

أكرمتَ غيرَ واحدٍ. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

أعجبتَ بغيرٍ واحدٍ. (غير: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الكسرة).

يُهَانُ غيرُ المخلصين. (غير: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَكْبِرُ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [القصص: ٣٩] (١)

(غير: اسم مجرور بالباء).

ثانياً: إذا كان الكلامُ مثبتاً، وما قبلَهُما غيرُ مفرغٍ لهُمَا، أى: لا يحتاجُ إلى مرفوعه أو منصوبه أو مجروره ؛ ويكون ذلك بوجودِ المشنئ منه، أى: كان الكلامُ تاماً مثبتاً، فإنهما ينصبان على الاستثناء، فتقول:

حضر جميعُ المتفرجين غيرَ اثنين (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أقبل الجميعُ غيرَ واحدٍ. (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أكرمتُ الجميعَ غيرَ واحدٍ. (مثل السابق).

أعجبتُ بالجميعِ غيرَ واحدٍ. (مثل السابق).

يُهَانُ الحاضرونُ غيرَ المخلصين (مثل السابق).

وقد أريد به (غير) فى هذه الامثلة الاستثناء لا غير. أذكرُ ذلكَ حتى لا يعتقَدَ الوصفيةُ فى (غير) فى المثالِ الأخيرِ.

ثالثاً: إذا كان الكلامُ ناقصاً متنياً: أى: يوجد قبلَ (غير وسوى) أداة نفى، وكان ما قبلَهُما مفرغاً لهما، أى: كان الكلامُ ناقصاً، بعدم وجودِ المشنئ منه

(١) (استكبر) فعل ماضى مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (هو) ضمير مؤكّد مبنى فى محل رفع. (وجنوده) حرف عطف مبنى، ومعطوف على الفاعل مرفوع، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (فى الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باستكبر. (بغير) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فإنهما يعربان حسب موقعهما فى الكلام، بين الفاعلية والمفعولية وما أشبههما والمجرور...، وذلك بحسب ما يقتضيه ما قبلهما من عوامل، فالكلام فى مثل هذا التركيب ناقصٌ منقُى. فتقول:

ما فهمَ غيرُ طالب. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

ما علمتُ غيرَ خيرٍ واحدٍ. (غير: مفعول به منصوب).

ما مُنِعَ من الدخول غيرُ اثنين (غير: نائب فاعل مرفوع).

ما غاب غيرُ اثنين. (غير: فاعل مرفوع).

ما كوفئَ غيرُ المحييين عن السؤال. (غير: نائب فاعل مرفوع).

لم يَلْ غيرُ جائزين. (غير: مفعول به منصوب).

ما استمعت لغيرِ متحدثين. (غير: اسم مجرور بعد اللام).

لم يعجب بغيرِ مشهدين. (غير: اسم مجرور بالباء).

ومنه أن تقول:

هل علمت غيرَ هذا الخير ؟

أجبت عن غيرِ السؤال الثانى ؟

أَلَمْ تَوَدَّ غيرَ هذا الواجب ؟

هل حضر إليك اليومَ غيرُ سَمير ؟

رابعا: إذا كان الكلامُ منقياً، وما قبلهما غيرُ مفرغٍ لهما، أى: كان الكلام تاماً منقياً بوجود المستثنى منه وأداة النفى، فإنه - حيثُ - لا يحتاجُ إلى مرفوعه أو منصوبه أو مجروره، فيعربان إعرابَ الاسمِ الواقع بعد (إلا) فى مثل هذا الموضع، حيث يجوز فيهما الإتيانُ بالبديلةِ من المستثنى منه، والنصبُ على الاستثناء، فتقولُ:

ما أجاب طالبٌ على السؤال غيرُ أحمد. (رفع غير على البدلية من طالب، وبالنصب على الاستثناء).

ما كافأت أحدًا غيرَ محمودٍ (ينصب غير على البدلية أو الاستثناء).

ما أعجبت بإجابةٍ أحدٍ غيرٍ عليٍّ . (بجر غير على البدلية من أحد وينصبها على الاستثناء).

ما أكرم أحدٌ من الحاضرين غيرُ المخلص (يرفع غير على البدلية من أحد، وينصبها على الاستثناء).

ما غاب المتفرجون غير اثنين. (يرفع غير، وينصبها).

ومنه أن تقول:

هل قام الطلابُ غيرُ محمدٍ ؟ (يرفع غير على البدلية من الطلاب، وينصبها على الاستثناء).

أحضرَ أحدٌ من أسرة عليٍّ غيرَ محمود وأولاده ؟

مع ملاحظة أن الاستفهام يخرج من معناه الحقيقي إلى معنى آخر بلاغي، وهو النفي.

كما سبق يمكن أن نلاحظ أن التراكيب التي تكون فيها (غير وسوى) في الاستثناء تكون على النحو الآتي:

أ - الكلام ناقص منفي: أي: لا يوجد المستثنى منه، وبه أداة نفي، فتعرب (غير وسوى) حسب موقعهما في الكلام.

ب - الكلام تام مثبت: أي: يوجد المستثنى منه، ولا توجد أداة نفي، فتعرب (غير وسوى) منصوبتين على الاستثناء.

ج - الكلام تام منفي: أي: يوجد المستثنى منه، وتوجد أداة نفي، تعرب (غير وسوى) إما بالإتيان على البدلية من المستثنى منه، وإما بالنصب على الاستثناء.

د - إذا سبق المستثنى المستثنى منه نصب (غير وسوى) مطلقاً على الاستثناء، فتقول: ما جاء غيرك أحدٌ. ينصب (غير) على الاستثناء لا غير؛ لأن المستثنى (غيرك) تقدم على المستثنى منه (أحد)، فانتفى الإتيان للتقديم.

تركيب (ليس غير)

النطق المحتمل لـ (غير) في التركيب: جاءنا محمدٌ ليس غير.

أولاً: يجوز أن تنطقَ (غير) مضمومةً بلا تنوين، ويجوز فيها - حيثنذ - ثلاثة

تقديرات:

أ - أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ في محلِّ نصب؛ لأنها تعرب خبرَ (ليس)،
والتقدير: ليس الجاني غيره. فهي - حيثنذ - مقطوعة عن الإضافة لفظاً لامتني.

ب - أن تجعلها اسمَ (ليس) مبنيةً على الضمِّ في محلِّ رفع، والتقدير: ليس
غيره الجاني.

ج - فإن جعلتَ (غيراً) معربة - على ما ذهب إليه الاخفش، حيث يجعل
التنوين ساقطاً لنبة الإضافة - فإن (غيراً) تكونُ اسمَ (ليس)، والمحذوف الخبر.

ثانياً: فإن جعلتَ التعبيرَ السابق بفتحِ الراء فإن (غيراً) تكونَ خبرَ (ليس)،
والتقدير: ليس الجاني غيره.

ثالثاً: وقد تُنَوَّن (غيرُ) في التعبير السابق، وتكون في حال الرفع اسمَ (ليس)،
وفي حالِ النصبِ (خبرها).

رابعاً: وقد تنطقَ (غير) مضافةً إلى ضميرِ الغيبة، فتكون (ليس غيره)، مضمومةً
أو مفتوحة، وهي على التأويلين السابقين.

تكرار (ليس)

إذا تكررت (غيرُ) فإن الأحكامَ التي ذكرت في تكرارِ المستثنى بإلا تطبق عليها،
أي: يكون حكمُ (غير) في التكرير حكمَ المستثنى بـ (إلا) في التكرير، فتطبق
الأحكامُ الإعرابيةُ للمستثنى بمراجعةِ نوعِ الكلامِ من تام أو ناقص ومثبت أو منفي،
ومفرغ وغير مفرغ على واحد من (غير) المكررة، وتوجب النصب في سائرِها،
فتقول: جاء الطلابُ غيرُ أحمدَ غيرَ علي. ما أحدٌ يذكرُ ذلكَ غيرُ زيدٍ غيرَ

عمرو. بنصب (غير) الأولى على الاستثناء، ورفعها على البدلية من الفاعل الضمير المستتر في (يذكر)، وينصب (غير) الثانية في حال رفع الأولى، ويرفع الثانية في حال نصب الأولى^(١)، وأرى أنه يجوزُ نصبُ (غير) الأولى على الاستثناء و (غير) الثانية على الاستثناء مطلقاً، حيث إن رفعَ الثانيةِ جاز عند ما نصبت الأولى، لكنه في حال رفع الأولى وجب نصبُ الثانية على الاستثناء، وبذا فإن النصب في الاثنين قائم، حيث وجوبه في واحدة منهما، وجوازه في الأخرى.

- القول: ما جاءني أحدٌ غير زيد غير عمرو. يذكر الخفاف أنه لا يجوز نصبُهما جميعاً إلا بالواو، ويجوز رفعُ أحدهما، ولا يجوز رفعُهما جميعاً إلا بالواو^(٢).

وأنت ترى أن المستثنى منه موجودٌ، فالاستثناء تام منفي غير مفرغ متصل، والمستثنى منه متقدمٌ، فجاز لك أن تطبقَ قوانينَ هذا التركيب على أحدِ المستثنين، وتوجبِ النصبَ في الآخر، وعليه فإن بدلية أحدهما بالرفع من المستثنى منه جائزة، ووجبِ النصب في الآخر، كما أن النصبَ على الاستثناء جائز في أحدهما، مع وجوب النصب في الآخر.

لذلك فإن احتمالاتِ النطقِ لغير في هذا التركيب في الموضعين هي:

جواز إتباع إحداهما بالرفع، ووجوب نصب الأخرى.

جواز نصب إحداهما، ووجوب نصب الأخرى.

لكن الرفع في الاثنين لا يكون إلا بالواو العاطفة.

القول: ما أحدٌ يقول ذلك غير على غير محمد. (غير) الأولى تكون بالرفع على التعت لأحد أو على البدل من فاعل (يقول)، وبالنصب على الاستثناء، مع تبادلِ نصبِ الثانية ورفعها مع الأولى.

(١) شرح الخفاف (٩١).

(٢) المنتخب الأكمل على شرح الجمل ٩١.

القول: ما جاءني غير زيد أحد غير عمرو أحد. يذكر الخفاف أنك تنصبهما جميعاً مع التقديم، ولا يجوز ذلك مع التأخير^(١). ولكنني أرى أن ذلك يجوز مع التأخير، طبقاً للتحليل في المثل السابق.

ما جاءني غير زيد غير عمرو. ترفع أحدهما خاصة^(٢).

ما أكل أحد غير الخبز غير زيد. تنصب الاثنين^(٣)، نصب الأولى على المفعولية، فالاستثناء بالنسبة إليها مفرغ، أما الثانية فتنصب على الاستثناء، وأرى أنه يجوز فيها الرفع على البدلية؛ لأن الاستثناء بالنسبة إليها تام منفى متصل غير مفرغ، والمستثنى منه قد تقدم.

تقول: عندي عشرة غير خمسة غير اثنين غير واحد. الاستثناء من الاستثناء، فتكون الأرقام المذكورة فردية في الترتيب بالموجب، أما المذكورة زوجية في الترتيب فإنها تكون بالسالب، وعلى هذا فقد أقر الناطق للسامع ستة، حيث: $10 - 5 + 2 - 1 = 6$.

ولو أنك استثنيت الأخير مما سبقه، والباقي مما سبقه، إلى أن تصل إلى المستثنى منه الأول لكانت النتيجة نفسها. فتستثنى الواحد من الاثنين فينتج واحد، ثم تستثنى الواحد من الخمسة، فينتج أربعة ثم تستثنى الأربعة من العشرة، فيكون الناتج النهائي ستة.

تنوع (غير) في التركيب:

الأصل في (غير) في التركيب أن تكون صفة، لكنك قد تجدها في أربع صور: أولاهما: وهي الأصل، أن تكون صفة، فتسبغ ما قبلها من موصوفها في الإعراب، كقولك:

اشتريت كتاباً غير حديث. (غير: صفة لكتاب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة).

(١) الموضع السابق.

(٢، ٣) الموضع السابق.

استمعت إلى حديثٍ غيرٍ مُمل. (غير: صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة).

جاءنا رجلٌ غيرٌ مهمل. (غير: صفة لرجل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة).
ومنه قوله - تعالى -: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧].
وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ [هود: ٤٦]. حيث (غير) مرفوعة لأنها نعت لخبر (إن) المرفوع (عمل). وقوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦].

وقد يوصف بها شبه النكرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [١] صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] ^(١). وفيه إذا وقعت (غير) بين ضدين ضعف إبهامها، حيث وقعت بين ضدين هما: المنعم عليهم، والمغضوب عليهم.

ثانيتهما: أن يحذف موصوفها، وتظل في التركيب، فتحل محله، وتأخذ حكمه الإعرابي، نحو:

حضر غيرُ المهمل. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

مشيت في غيرٍ متعرج. (غير: اسم مجرور بعد (في)، وعلامة جره الكسرة).

كافأنا غيرَ الكاذب. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

(١) (اهدنا) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وضمير المتكلمين مبني في محل نصب، مفعول به. (الصراط) منصوب على التوسيع، أو على نزع الخافض، وعلامة نصبه الفتحة. (المستقيم) صفة للصراط منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (صراط) بدل من الصراط منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الذين) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (أنعمت) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المخاطب مبني في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإنعام. (غير) صفة للاسم الموصول مجرور، وعلامة جره الكسرة. (المغضوب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالمغضوب.

منه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣]^(١) حيث (غير) تنصب من وجهين:

أ-: أنها مفعول به للقول.

ب-: أنها نعت مصدر محذوف، والتقدير: تقولون القول غير الحق.

وتقول: قام غير محمد، فتكون هنا وصفاً لا غير، ولا تكون بمعنى الاستثناء، حتى لا يفسد المعنى، والتقدير: قام أحد غير محمد، وتأخذ (غير) حكم الموصوف المحذوف، وهو الرفع على الفاعلية.

ثالثها: أن تكون مع ما أضيف إليها بمثابة الصفة المشتقة المنفية، أي: صفة مشتقة يناقض معناها معنى (غير) مع ما أضيفت إليه، فتعرب حسب موقعها في الكلام، فتأخذ إعراباً ما بعدها في غير وجودها، وأذكرك بأن المضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة. فنقول: أقبلت غير متكاسل. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والتقدير: أقبلت نشيطاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجَلُكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]^(٢) حيث (غير) حال ثانية من الضمير الفاعل واو الجماعة في (تبتغوا)، أو: حال من الضمير في (محصنين).

(١) (اليوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بتجزون. (تجزون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، نائب فاعل. (عذاب) منصوب على نزع الخافض، وعلامة نصبه الفتحة. (الهون) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (بما) الباء: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: حرف مصدري مبنى، لا محل له من الإعراب. (كنتم) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى في محل رفع، اسم كان. (تقولون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب، خبر كان، والمصدر المؤول في محل جر بالباء، وشبه الجملة: (بما كنتم) متعلقة بالجزء. (على الله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (غير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (أجل) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (لكم) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأجل. (ما) اسم موصول مبنى في محل رفع، نائب فاعل. (وراء) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو صلة الموصول، لا محل له من الإعراب، أو: متعلق بجملة الصلة المحذوفة. (ذلكم) اسم إشارة خطاي مبنى، في محل جر بالإضافة إليه. (أن تبتغوا) أن: حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل -

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٥]^(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعارج: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦].

رابعتهما: أن تدخل في باب (إلا):

إذا دخلت (غير) في التركيب مثل (إلا) في بابها، أي: باب الاستثناء، فإنها تكون في معنى الاستثناء، أي: إخراج ما أضيف إليها من ما سبقها، وهو المستثنى منه، أو الحكم السابق عليها، وتعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) في كل صوره المذكورة في حكم المستثنى بـ (غير وسوى).

الفرق بين (غير) في الاستثناء و (غير) في النعت أن (غيرا) الاستثنائية تُخرجُ حكمَ المجرورِ بها من حكم ما قبلها، أو: تخالف بين حكم المستثنى بها وحكم المستثنى منه الذي يسبقها، أما هي في النعت فإنها لا تعرض هذه المخالفة في الحكم، وإنما تكون للمخالفة بين الموصوف الذي يسبقها وما هو مجرور بها من ذات أو صفة.

له من الإعراب. يتنقوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول في محل رفع، بدل من الاسم الموصول (ما)، أو في محل نصب على نزع الخافض، والتقدير: بأن يتنقوا... (بأموالكم) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بتنقوا. (محضتين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء لأنه جمع مذكر سالم. (غير) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (مضافين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم.

(١) (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع، مبتدأ، خبره جملتا الشرط والجواب، أو جملة الجواب. (اضطر) فعل الشرط ماض مبني على الفتح مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (باغ) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (ولا) الواو: حرف عطف. لا: حرف نفى رائد لتأكيد النفي، وكلاهما مبني لا محل له من الإعراب. (عاد) معطوف على باغ مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (الفاء): رابط بين الشرط وجوابه حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غفور) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رحيم) خبر ثان لأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة جواب الشرط في محل جزم، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع، خبر المبتدأ.

فإذا قلت: جاء القوم غير محمود. فإن (غيرا) هنا تعطى معنى المخالفة، فهي استثنائية، حيث خالفت بين حكم القوم في مجيئهم، وحكم محمود في عدم مجيئه. أما إذا قلت: جاء قومٌ غيرٌ محمود. فإن (غيرا) خالفت بين (قوم) وهو الموصوف، و (محمود) وهو مع (غير) الصفة. فـ(غير) الاستثنائية مخالفةٌ في الحكم، أما الوصفيةُ فهي مخالفةٌ بين ذاتين، أو ذات وصفة. ومخالفة (غير) الوصفية بين الذات والصفة كأن تقول: حضر أناسٌ غيرُ آمنين، أو: حضر الأناسُ غيرُ الأمنين، والتقدير: حضر أناس مخالفون للأمنين، أي: حضر أناسٌ فَرَّغُون. أو: حضر الأناس الفزَعُون.

• من أمثلة (غير):

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨] ^(١). (غير) صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة.

(١) (إذا) اسم شرط مبنى على السكون في محل نصب على الظرفية، وهو مضاف إليه وهو متعلق بالإعراض. (رأيت) فعل الشرط ماضى مبنى على السكون، وتاء التكلم ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة في محل جر بالإضافة إليه (إذا). (الذين) اسم موصول مبنى في محل نصب، مفعول به. (يخوضون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (في آياتنا) في: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، آيات: اسم مجرور بـفي، وعلامة جره الكسرة، وضمير المتكلمين مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (فأعرض) الفاء: رابطة للشرط بجوابه، حرف مبنى لا محل له من الإعراب. أعرض: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (عنهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (حتى) حرف غاية وجر مبنى، لا محل له من الإعراب، (يخوضوا) فعل مضارع منصوب بعد أن المحذوفة بعد حتى، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول في محل جر بحتى، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (في حديث) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (غيره) صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرها الكسرة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وهذا الضمير إما عائد على الحديث، وإما عائد على الخوض.

- قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَغْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾
[التوبة: ٣٩]^(١). (غيركم) صفة للمفعول به المنصوب (قوما).

- ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ لَئِنْ آتَخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾
[الشعراء: ٢٩]^(٢).

- وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾
[محمد: ٣٨].

- إذا قلت: ما قام أحدٌ غيرُ محمد، فإنك ترفع (غير) على وجهين:
البدلية من أحد. والوصفية لأحد، وكل منهما مرفوع.
وتنصبها من وجه واحد وهو الاستثناء.

(١) (لا) إن: حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تغفروا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (يعذبكم) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطبين مبنى في محل نصب، مفعول به. (عذاباً) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مبين لنوع الفعل. (إليها) نعت لعداب منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (ويستبدل) الواو: حرف عطف مبنى. يستبدل: فعل مضارع مجزوم بالعطف على يعذب، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (قوما) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيركم) غير: صفة لقوم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وضمير المخاطبين مبنى في محل نصب، مفعول به.

(٢) (قال) فعل ماضى مبنى على الفتح. (لئن) اللام للقسمة، أو موطئة للقسمة حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. إن: حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له. (اتخذت) فعل الشرط ماضى مبنى على السكون، وضمير المخاطب مبنى في محل رفع، فاعل. (إلهاً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيري) صفة لإله منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير التكلم، والياء: ضمير مبنى في محل جر بالإضافة. (لأجعلنك) اللام للتوكيد حرف مبنى لا محل له. أجعل: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة في محل رفع. وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. والنون للتوكيد حرف مبنى لا محل له من الإعراب. وضمير المخاطب مبنى في محل نصب، مفعول به. والجملة - على رأى جمهور النحاة - جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط ملحقة دل عليها جملة جواب القسم. ففى رأيهم: إذا اجتمع الشرط والقسم فجملة الجواب المذكورة للأسبق منهما. (من المسجونين) جار ومجرور وعلامة جره الباء، وشبه الجملة متعلقة بجعل.

ومثل ذلك لو قلت: هل جاء أحد غير محمد؟

- تقول: كلُّ أحدٍ يقول ذلك غيرُ عليٍّ. بنصب (غير) على الاستثناء، ويرفعها على النعت لـ (كل)، ويجرها على النعت لـ (أحد).

- القول: جاءني القومُ غير زيد^(١). يجوز في (غير) أن تنصبَ على الاستثناء، ويكون المقصودُ استثناء (زيد). كما يجوز أن ترفعَ على النعتِ للقوم، والمقصود: الذين هم ليسوا بزيد.

- في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]. قرئت (غير) بالرفع والنصب والجر: الرفع على أنها صفةٌ لـ (القاعدون). أو بدل منها . الجر على أنها صفةٌ لـ (المؤمنين).

النصب على الاستثناء. إما من (القاعدون)، وإما من (المؤمنين)، وقد يكون نصبها على الحالية.

- في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]. في (غير) ثلاث قراءات: أولاهما: قرأ الكسائي بخفضِ الراءِ على أنها نعتٌ لإله، أو على البدلية من لفظ (إله).

ثانيتها: قرأ عيسى بن عمر بالنصب، ووجهه أنه مستثنى منصوب، وهو استثناء تام منفى متصل أو منقطع، غير مفرغ.

ثالثتها: قرأ الباقون بالرفع، وذلك على النعتِ أو البدلِ من موضع (إله)، وهو الرفعُ على الابتدائية؛ لأن (من) رائدةٌ.

(١) ينظر: المتضبط ٤-٤٢٢، ٤٢٣/ التبصرة والتذكرة ١-٣٨٢/ السكاكية الشافية ٢-٧١٤/ المتخبط الاكمل ١٠٧، ١٠٩/ المساعد ١-٥٩٢.

المعطف على مجرور (غير):

إذا عطفَ على المضاف إلى (غير) وهو المستثنى بها فإنه يجوز في المعطوف أن يعربَ على اللفظ أو على المحل، ويعنى بالمحل هنا أنه كما لو كان مستثنىً بـ(إلا)، فتقول: حضر الجميع غير محمودٍ وعلىٍ وعليّا. بجر (على) على لفظ (محمود)، وينصبه على محله، حيث إن تقدير: (غير زيد) إلا زيدا).

وتقول: ما حضر الطلابُ غير ثلاثة طلاب وخمسُ طالبات. بجر (خمس) بالمعطف على لفظ (ثلاثة)، ويرفع (خمس) على المحل باعتبار البدلية، وينصب (خمس) على المحل كذلك باعتبار الاستثناء، حيث تقدير: (غير ثلاثة)، (إلا ثلاثة). فيلتبس فيه الرفع بالإتباع على البدلية من المستثنى منه (الطلاب)، كما يلتبس فيه النصبُ على الاستثناء.

في القولين: ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمرو، وجاء القومُ غيرَ زيدٍ وعمرو، لابدٌ من الجرِّ في (زيد)، بالإضافة إلى غير، لكن (عمراً) يجوز فيها وجهان:

أ- الجر بالمعطف على (زيد) في الموضعين.

ب- لرفع في الأول، والنصب في الثاني بالمعطف على الموضع، (موضع غير مع زيد)، وهو الرفع في الأول، والنصب في الثاني، والشلويين يرى أن المعطف على التوهم.

تعريف (غير) وتكثيرها:

للنحاة ثلاثة آراء في تعريف (غير):

أولها: أنها لا تعرف مطلقاً:

وعليه فإن (غيراً) في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. تكون بدل نكرة من معرفة.

ثانيها: أنها تعرف مطلقاً:

وعليه فإن (غيراً) في الآية السابقة تكون صفة.

ثالثها : أنها تتعرف إذا وقعت بين ضلّين :
وعليه فإن (غيراً) فى الآية السابقة تكون صفة.

سوى

أما (سوى) فقد اختلفَ فيها، حيث :
- يذهب جمهورُ النحاةِ إلى أنها ظرفٌ بدليلٍ وصلِّها بالموصول، فيقال : جاء الذى سواك.

- أما ابنُ مالكٍ ومن تبعه فإنهم يروُن أنها كـ (غير) فى المعنى والإعرابِ، فتخرجُ إلى الرفع والجَرِّ، ويؤيد ذلك قولُ الفراء: أتانى سواك. وقول الشاعر (ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم):

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تَشْتَرَى فِسْوَاكَ بِائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(١)
حيث (سوى) مرفوعةٌ على الابتدائية. وقوله:

أَتَرَكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَى إِنْ شِئْتُ إِذَا لَصَبُورٌ^(٢)
حيث (سوى) مرفوعة على أنها اسمٌ (ليس) الفعل الناسخ.

(١) (الواو) بحسب ما قبلها حرف مبنى لا محل له. (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، وهو مضاف. (تباع) فعل الشرط مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كريمة) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة فى محل جر بالإضافة. (أو) حرف عطف مبنى لا محل له. (تشتري) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. والجملة فى محل جر بالعطف على سابقتها. (فسواك) الفاء: واقع فى جواب الشرط ليربطه بشرطه حرف مبنى. سواك: مبتدا مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. باتعها: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير النائية مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الاسمية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (وأنت) الواو: حرف عطف مبنى. أنت: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدا. (المشتري) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. والجملة معطوفة على سابقتها، لا محل لها من الإعراب.

(٢) (أترك) الهمزة للاستفهام حرف مبنى لا محل له. أترك: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: أنا. (لبنى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (بينى) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه =

وقول الشاعر:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤْمَلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ بَشَى^(١)
حيث نصب (سوى)، لأنها اسم (إن).

يُنْبَدُ

تساوى (بيد) غيراً في الاستثناء المنقطع فقط، وتكون لازمة النصب، مضافة إلى مصدر مؤول من (أَنَّ) المشددة النون ومعمولها، فيقال: هو غزيرُ العلم بيدَ أَنَّهُ لَا يَتَفَعَّلُ بِهِ. ومنهم من يرى أنها بمعنى (على). ومن أمثلة (بيد) أن تقول:

إنه فقيرٌ بيدَ أَنَّهُ كريم.

الفتحة المقدرة. وضمير المتكلم مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس مقدم. (وبينها) الواو: حرف عطف مبنى. بين: ظرف مكان منصوب، وضمير الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة في محل نصب معطوف على بينى. (سوى) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (ليلة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إنى) حرف توكيد ونصب مبنى، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب، اسم إن. (إذا) حرف جزاء وجواب مبنى، لا محل له. (لصبور) اللام: للتوكيد أو الابتداء أو المرحلة حرف مبنى لا محل له. صبور: خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة (إن) استئنافية تذييلية لا محل لها من الإعراب.

(١) (لديك) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير للمخاطب مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة في محل رفع، خير مقدم. (كفيل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بالمنى) الباء: حرف جر مبنى لا محل له. المنى: اسم مجرور بالياء، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وشبه الجملة متعلقة بكفيل. (المؤمل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال. (وإن) الواو: حرف استئناف مبنى لا محل له. إن: حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له. (سواك) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المخاطب مبنى في محل جر بالإضافة. (من) اسم موصول مبنى في محل رفع، مبتدأ. (يؤمله) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (يشقى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ الاسم الموصول، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر إن.

ذاكرت الدرس كثيرا بيدَ أننى لم أفهمه .
استمعت فى إنصاتٍ بيدَ أننى شاردُ الذهن .
سميرٌ غنى بيدَ أنه بخيلٌ .

عدا ، وخلا ، وحاشا

يلحظ ما يأتى ^(١):

أ- (عدا وخلا وحاشا) ألفاظ تترددُ فى الاستثناء بين كونها فعلاً، وكونها حرفَ جرٍّ، على اختلافٍ بين النحاة فى كلِّ واحدٍ منها .

ب- لذلك فإن ما بعدها من مستثنى يجوز أن ينصبَ على المفعوليةِ باعتبارها أفعالا، ويجوز أن يجرَّ بها باعتبارها حروفاً خافضةً .

ج- إذا احتسبت أفعالا فإن الاستثناءَ بها يجب أن يكونَ تاماً متصلاً، فإن أفعالَ الاستثناءِ لا تكون للاستثناءِ المفرغِ ولا للمنقطع .

د- إذا كانت أفعالا فإن فاعلها يكون محذوفاً، ويقدر بـ (بعضهم)، وضميرُ الغائبين يعودُ على المستثنى منه، أى: جاوز، أو: تعدى أو فارق، أو: نحاشى بعضُ المستثنى منه المستثنى، وما دام بعضهم جاوزه فسائرهم قد تجاوزَ كذلك .

ويرى البصريون أن الفاعلَ مضمراً يعود على (بعضهم) المفهوم من الكلام، وهو عند البصريين مضمراً يعود على (فعلهم) المفهوم من الفعلِ السابق .

وأرى - على غيرِ ما فسر به النحاة - أن الفاعلَ المضمَرَ لهذه الأفعالِ إنما يقدرُ بما يعودُ على المصدرِ المفهوم من الفعلِ المذكور . فإذا قلت: جاء الطلابُ عدا محموداً، يكون التقدير: عدا المجيءُ محموداً، أى: تجاوز مجيئهم محموداً. (جاء) فعل ماضٍ مبنى على الفتح . (الطلاب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (عدا) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر، وفاعله محذوف، تقديره:

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣٤٩ / المقتضب ٤-٤٢٦ - ٤٢٧ / شرح ابن عبيش ٢-٧٨ / شرح ألفية ابن معطى ١-٦١٣ / شرح الكافية للرضى ١-٣٤٤ .

بعضهم، (محموداً) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، والجملةُ الفعليةُ في محل نصب على الحالية - على الوجه الأرجح.

أما الإعرابُ باحتسابها حرف جر فإنه: (عدا) حرفُ جر مبنى، لا محلَّ له من الإعراب. (محمود) اسم مجرور بعد عدا، وعلامةُ جرّه الكسرة، وشبهُ الجملة متعلقةٌ بالمجيءِ.

وأنوهُ إلى أن سيبويه يجعل (حاشا) حرفاً على الإطلاق، حيث لم يسمع فيها إلا الخفضُ بها لما بعدها، ويشبهها بحتى حيث نجرُّ ما بعدها، مع إفادة (حاشا) معنى الاستثناء^(١)، وهى مع ما بعدها فى موضع نصبٍ بما قبلها.

منه قولُ ابن جُميِّح، وقيل لسيرة بن عمرو الأسدي:

حاشا أبى ثوبان إن أبى ثوبان ليس بكمية قدّم^(٢)

ولكن المبرّد يجعلها مثل (خلا)^(٣)، فتتردد بين الحرفية والفعلية، وحكى عن أبى زيد القول: ﴿اللَّهُمَّ أَهْضِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَنِي حَاشَا الشَّيْطَانِ وَأَبَا الإِصْبَعِ﴾^(٤)، فجعلها فعلاً يُنصبُ ما بعده على المفعولية (الشيطان وأبا الإصبع)، وإذا قلت: جاءنى القومُ حاشا ريداً، فالتقدير: فارق بعضهم ريداً.

(١) الكتاب ٢، ٤٦.

(٢) (حاشا) حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. (أبى) اسم مجرور بعد حاشا وعلامة جرّه الياء، لأنه من الأسماء الستة. (ثوبان) مضاف إلى أبى مجرور، وعلامةُ جرّه الفتحة نياية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. (أبا) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. (ثوبان) مضاف إلى (أب) مجرور، وعلامة جرّه الفتحة نياية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. واسمه ضميرٌ مستترٌ تقديره هو. (بيكمة) الباء: حرف جر زائد مبنى لا محل له من الإعراب. (بكمة) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (قدم) صفة لبكمة مجرورة على اللفظ فى محل نصب.

(٣) المقتضب: ٤-٣٩١.

(٤) ينظر: الأصول: ١-٢٨٨ / المغرب: ١-١٦٦ / شرح ألفية ابن معطى: ١-٦١١ / شرح التصريح:

ويذهب القراء إلى أن (حاشا) فعلٌ لا فاعلَ له، فالقول: حاشا زيد؛ أصله: حاشا لزيد، ثم حذف حرف الجرُّ لكثرة الاستعمال، فخفِضَتْ ما بعدها.
أما المارئي والكسائي فيذهبان إلى أن (حاشا) فعلٌ لا غيرُ، واحتجَّ بأنها تنصرف تصرفَ الأفعالِ.

ملحوظة :

القول: ﴿حاشا لله﴾ [يوسف: ٥١]. تعبیرٌ للتنزيه والبراءة، وفيه لا تكونُ (حاشا) حرفاً، كما أنها لا تكونُ فعلاً إلا عند المبرد، ولكنها تكونُ - حينئذٍ - اسماً متصِّباً انتصابَ المصادرِ الواقعةِ بدلاً من فعلها، ويكون كما يقال: تنزيهاً لله، وفيه ثلاثُ قراءات^(١):

الأولى: بدون تنوينٍ ولا إضافة، وتكون (حاشا) فيه مبنيةً لشبهها بالحرفية لفظاً ومعنى.

الثانية: بالتنوين، وقد فسرت سابقاً.

الثالثة: بالإضافة (حاشا الله)، على نحو: سبحان الله.

ما خلا وما عدا

يلحظ ما يأتي:

أ - تكون (ما) مع (خلا أو عدا) مصدرية، فتكونُ مع أيٍّ منهما مصدرًا مؤوَّلاً يكونُ في موضع الحالِ، و (ما) حرف مصدرى مبنى لا محلَّ له من الإعراب.

ب - أما (خلا وعدا) فهما فعلان ماضيان، ويلزم فعليتهما إذا سبقا بما المصدرية، لأن المصدرية لا يليها إلا الفعلُ.

ج - أما فاعلُهما فإنه يكونُ محذوفاً يدلُّ عليه قرينةُ الحال، وليكن: (بعضهم) وضميرُ الغائبين في المقدَّر يعود على المستثنى منه؛ لأن هذين الفعلين فعلان تامان، فإن المستثنى بهما يكون منصوباً دائماً على المفعولية.

(١) ينظر: المساعد: ٥٨٥-١.

د - الاستثناءُ بهما يجب أن يكونَ تاماً متصلاً .

بمراجعة مجموع النقاط السابقة فإنه يمكن تحليلُ القولِ : جاء الجميع ما عدا محموداً، أو : ما خلا محموداً، على تقدير : جاء الجميع مجاوزاً بعضهم محموداً، أو : خالياً بعضهم من محمودٍ، ويكون الإعراب على النحو الآتى :

(جاء) فعل ماضٍ مبنى على الفتح . (الجميع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (ما خلا) ما : حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب . خلا : فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدّر، منع من ظهوره التعذر، والفاعلُ محذوف تقديره : بعضهم، والمصدر المؤول فى محل نصب على الحالية . (محموداً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . ومثل (ما خلا محموداً) يكون إعرابُ (ما عدا محموداً)، والمصدر المؤول فى محل نصبٍ على الحالية - على الأرجح .

روى الجرمى عن بعض العرب جرَّ ما استثنى بـ (ما عدا وما خلا)^(١) .
والوجه فيه أن يجعل (ما) رائدةً، فيكون كلٌّ من (عدا وخلا) حرف جرٍّ .

ينوءُ إلى أن النحاة^(٢) يختلفون فيما بينهم فى موقع جملة (ما خلا وما عدا وما حاشاً)، فبالإضافة إلى ما شاع من رأيٍ للسيرافى ؛ وهو ما ذكرناه سابقاً من النصب على الحالية ؛ يذكر أن ابن خروف كان يذهب إلى نصبها على الاستثناءِ كانتصاب (غير) فى القولِ : جاء القومُ غيرَ زيدٍ .

أما ابنُ الضائع فإنه كان يرى نصبها على الظرفية، فالتقديرُ عنده فى القولِ : قام القومُ ما خلا زيدا، هو : فى وقتٍ مجاوزتهم زيدا، أو : قاموا مدةً مجاوزتهم زيدا .

منه قول لبيد :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةً رائلٌ^(٣)

(١) ينظر : شرح ابن الناصم : ٣٠٨ .

(٢) المساعد : ٥٨٤-١ .

(٣) (لا) حرف استفتاح أو تنبيه مبنى لا محل له من الإعراب . (كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة . =

حيث نصب المستثنى (الله) بالفعل (خلا) المبوق بـ (ما) المصدرية.
وكذلك قول الشاعر:

تَمَلُّ الندامى ما عدانى فلاننى بكل الذى يهوى ندىمى مولى^(١)

حيث نصب المستثنى (ضمير المتكلم) بالفعل (عدا) المبوق بـ (ما) المصدرية.
المثل: كلُّ شيءٍ مَهْهُ ما النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ^(٢). بنصب (النساء) على حذف (عدا،
أو خلا) بعد (ما) المصدرية، فيكون (النساء) منصوباً على المفعولية.

ومن النحاة من يقول (ما) بـ (إلا)، ومنهم - السهيلي - من يجعلها بمعنى
ليس، ويكون التقدير: ليس النساء وذكرهن، ومنهم من يزعم أن العرب تستثنى بـ
(ما)، كما فى هذا المثل.

= (شئ) مضاف إلى كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ما خلا) ما: حرف مصدري مبنى لا محل له
من الإعراب، خلا: فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر، وقاعله محذوف تقديره: بعضهم، والمصدر فى
محل نصب حال. (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (باطل) خبر المبتدأ
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وكل) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. كل: مبتدأ
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نعم) مضاف إلى كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لا محالة) لا:
حرف نافية للجنس مبنى لا محل له من الإعراب. محالة: اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى
محل نصب، وخبر لا النافية للجنس محذوف تقديره: ثابت أو غير ذلك. (رائل) خبر المبتدأ مرفوع،
وعلامة رفعه الضمة.

(١) (تمل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (الندامى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة. (ما عدانى) ما: حرف مصدري ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. عدا: فعل ماضى مبنى
على الفتح المقدر، قاعله محذوف تقديره: بعضهم، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب مفعول به،
وجملة الاستثناء فى محل نصب حال. (فاننى) الفاء: تعقيبية حرف مبنى لا محل له من الإعراب. إن:
حرف تأكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب اسم إن.
(بكل) الباء: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، كل: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره
الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بمولج. (الذى) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة إلى كل.
(يهوى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (ندىمى) فاعل مرفوع
وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم، وضمير
المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة إلى نديم. والجملة الفعلية (يهوى ندىمى) صلة الموصول مينة لا محل
لها من الإعراب (مولج) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) مه: يسي، أى: يحتمل الرجل كل شيء. إلا ذكر حرمه.

ليس، ولا يكون

يلحظ ما يلي أثناء إعراب هذين التركيبين:

- أ - الفعلان (ليس ويكون) فعلان ناقصان، يحتاج كل منهما إلى اسم وخبر.
ب - اسمُهما يكون محذوفًا، ويقدر بـ (بعضهم)، وضميرُ الغائبين يعود على المستثنى منه. أو يكون مضمراً تقديره: (هو)، يعود على بعضهم المفهوم من التركيب عند البصريين، ولا يطردُ هذا التقدير عند الكوفيين، ولكنهم يجعلونه عائداً على الفعلِ المفهوم، والتقدير لديهم: ليس فعلُهم فعلٌ... .
ج - خبرُهما المنصوبُ يكون المستثنى بهما، ويعرب كذلك.
د - تنفى (يكونُ) بـ (لا) النافيةِ بخاصة دون غيرها.
هـ - الاستثناء بهما يجب أن يكون تاماً متصلاً.
فإذا قلت: حضر الجميع ليس عليّ، أو: لا يكون عليّ؛ كان التقدير: حضر الجميعُ ليس بعضهم عليا، أو: لا يكون بعضهم عليا، وكان الإعرابُ كما يأتي:
(حضر) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الجميع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ليس) فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبني على الفتح، واسمه محذوف تقديره: (بعضهم)، أو مضمّر يعود على بعضهم، أو على فعلهم. (عليا) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.
(لا يكون) حرف نفى مبني، وفعل مضارع ناقص ناسخ مرفوع، واسمه محذوف تقديره: بعضهم. (عليا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.
- أما موضع جملتي (ليس، ولا يكون) من الإعراب فإنه يكون على وجهين:
أحدهما: ألا يكونَ لهما محلٌّ من الإعراب، باحتسابهما جملتين مستأنفتين.
ثانيهما: أن يكونا في موضع نصب على الحالية. ويكون التقدير: حضر الجميع خالين من على.

قد يقال: قابلت محمداً ليس إلا، فتحذف ما بعد (إلا)، فيكون فيه تقديران: أولهما: أن تجعلَ الواقعَ بعد (إلا) الخبرَ، فيكون التقدير: ليس المقابلُ إلا إياه.

ثانيهما: أن تجعلَ الواقعَ بعد (إلا) الاسمَ، فيكون التقديرُ: ليس المقابلُ إلا هو.

إلا أن يكونَ

يلحظ في هذا التركيب ما يأتي:

أ- الاستثناء في هذا التركيب يكونُ باستخدام (إلا).

ب- ما بعد (إلا) مصدرٌ مؤولٌ من (أن) والفعلُ المضارع (يكون)، والمصدرُ المؤولُ له موقعه الإعرابيُّ موقعَ الاسمِ، وهو المستثنى، ويكون في محل نصب.

ج- (يكون) في هذا التركيب فعلٌ تامٌّ - على الأغلب - فإذا احتسبت الفعل ناقصاً، فإن ما بعد المصدرِ المؤولِ يكونُ خبر (كان).

د- الاستثناء في مثل هذا التركيب يجب أن يكون تاماً متصلاً. فإذا قلت: فهِمْتُ جميعَ الدروسِ إلا أن يكونَ الأخيرُ، فإن التقدير: فهِمْتُ جميعَ الدروسِ إلا فهِمَ الأخيرَ، أو: إلا أن يكونَ بعضها الأخيرَ. ويكون الإعرابُ كما يأتي:

على التقدير الأول: (فهِمْتُ) فعلٌ ماضٍ مبني على السكون، لإسناده إلى ضمير المتكلم، وضمير المتكلم مبني في محل رفع فاعل. (جميع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الدروس) مضاف إلي جميع مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب مبني لا محل له من الإعراب. (يكون) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة. (الأخير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المؤول (أن يكون الأخير) مستثنى في محل نصب.

وعلى التقدير الثاني : (على أن يكون بعضهم الآخر)، فإنك تجعل اسم كان محذوفاً تقديره (بعض)، و (الأخير) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول في محل نصب على الاستثناء.

ملحوظة:

القول: «ما قام إخوتك ليس بكراً وما خلا عمراً ولا يكونُ زيداً»^(١). هذه استثناءات بعد النفي، فيكون المعنى: انتفاء عدم القيام عن بكر، وعن عمرو، وعن زيد، وكل منهم بالاستثناء الذي ذكر بعده: (ليس، ما خلا، لا يكون)، وقد فصل بين الاستثناءات بحرف العطف (الواو).

- القول: ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا محمد. يجوز في محمد ثلاثة أوجه:

الرفع على أنه بدل من (أحد).

الرفع على أنه بدلٌ من الفاعل المستر في (يقول).

النصب على الاستثناء.

- وكذلك القول: ما رأيت أحداً يقولُ ذلك إلا محمود. ينصب من وجهين،

ويرفع من وجهٍ واحدٍ.

إعراب المستثنى

بعد العرض السابق لأدوات الاستثناء يمكن أن نوجز إعرابَ المستثنى بعد أدوات الاستثناء بصفة عامة في ستة أقسام:

القسم الأول: المستثنى المنصوب دائماً،

يكون المستثنى منصوباً دائماً في الأحوال الآتية:

١ - المستثنى بـ (إلا):

إذا كان الكلامُ تاماً موجباً، (بوجودِ المستثنى منه، وعدمِ وجودِ أداة نفي). نحو: قرأتُ جميعَ الصفحاتِ إلا ثلاثاً. حضر كلُّ المدعوينِ إلا علياً ومحموداً. أعجبت بإجاباتِ الطلابِ إلا طالباً.

(١) الجمل ٢٣٣ / المنتخب ١-١١٦.

- يلحظ أن (غيرا وسوى) يأخذان حكم المستثنى بـ (إلا) إعرابيا، فإذا كان الكلام تاماً موجبا فإنهما ينصبان، نحو: قرأت جميع الصفحات غير ثلاث، أو سوى ثلاث.

- المستثنى فى الاستثناء المنقطع الموجب الذى لا يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى. نحو: ما نقص المال بالإففاق إلا ما زاد. فالمستثنى (ما زاد) مبني فى محل نصب على الاستثناء.

- المستثنى المكرر: حيث يجب نصب المستثنيات التى تكرر، دون واحد منها، فهو الذى تطبق عليه قوانين التركيب الاستثنائية، من وجوب للنصب، أو ترجيح للإتباع، أو جواز للنصب، أو إعرابه حسب الموقع الإعرابى، وحسبما يتطلبه العامل الذى يطلبه، ولكن سائر المستثنيات المكررة يجب نصبها. نحو: قام الطلاب فأجابوا إلا أحمد إلا إسماعيل إلا عليا. (نصب الجميع).

ما قام الطلاب ليجيبوا إلا أحمد إلا عليا إلا محمودا، برفع أحد المستثنيات، ونصب الآخرين.

ما قام إلا أحمد إلا عليا إلا سميرا، برفع أحدها، ونصب الآخرين.

ب- المستثنى المقدم :

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فى باب (إلا) ؛ فإن نصبه واجب، ذلك أن التأخير فى التركيب المحتمل المجوز وجهاً إعرابيا آخر غير النصب، وهو الكلام التام المنفى، يحيز الإتباع على البدلية وهو الأرجح، والبدل يُنتَقَضُ بالتقديم؛ لذا وجب النصب مع كونه المرجوح أولاً.

فتقول: ما خرج إلا محمداً الطلاب. لم يتبق إلا عليا الأصدقاء. كل من (محمداً، وعلياً) مستثنى بوساطة (إلا)، وقد تقدم على المستثنى منه (الطلاب، والأصدقاء)، ولذلك وجب نصب كل منهما.

وتقول: ما حضر إلا محمداً المدعون. - ما معى إلا جنيتها أموالاً.

ج- المستثنى بـ (ما عدا وما خلا):

نحو: فهمتُ الدروسَ ما عدا درسين. أخذت الدواءَ ما خلا نوعين.

د - المستثنى بـ (ليس ولا يكون):

نحو: قِيلَتْ أَعْدَاؤُ الجميعِ ليس عذرَ محمدٍ. أثمرت الأشجارُ كلها لا تكونُ أشجارَ النخيل.

القسم الثاني: المستثنى المجرور دائماً :

يكون المستثنى مجروراً دائماً فى موضع واحد:

إذا كان المستثنى بغير وسوى فإنه يكونُ مجروراً دائماً بالإضافة إليهما. تقول: حصلت على أعلى الدرجاتِ فى الموادِ غيرَ مادتين. اخضرتُ الأشجارُ سوى أربع. أقبل جميع الرجال غير رجلين متأخرين. ما أعجبت بغير إجابتين.

القسم الثالث: المستثنى الذى يجوز فيه النصب والجزم:

يجوز أن ينصبَ المستثنى وأن يجرَّ إذا كان الاستثناءُ بعداً وخلاً وحاشاً، تبعاً لما تحسبه لها من حرفية أو فعلية. فتقول: تدورُ المراوحُ عدا مروحةً. (ينصب مروحة ويجرها). بُرِيت الأقاليمُ عدا خمسةً (ينصب خمسة ويجرها). غضبتُ من الذين أجابوا حاشاً محموداً. (ينصب محمود ويجره).

القسم الرابع: المستثنى الذى يجوز أن ينصب، وأن يكون تابعاً،

وهو قسمان:

أولهما: يجوز أن تنصبَ المستثنى على الاستثناء، كما يجوز لك أن تعربهُ على البديل من المستثنى منه إذا كان أسلوب الاستثناء تاماً منفياً متصلاً بوجود المستثنى منه منفياً حكمه، أو منهياً عنه، أو مستفهماً عنه استفهماً يخرج إلى معنى النفى، وذلك بعد (إلا) بخاصة مع تأخر المستثنى عن المستثنى منه. فتقول: ما قُتِحَتْ

الابوابُ إلا بابين أو بابان، بالنصب على الاستثناء، وبالرفع على البدل من الابواب وهو نائب عن الفاعل.

- ما فتحتُ الأدراجَ إلا ثلاثة. بالنصب من جهتي الاستثناء والبدلية من الأدراج.

- ما في القاعة أحدٌ إلا طالبان، وإلا طالين، بالرفع على البدلية من المبتدأ (أحد)، وبالنصب على الاستثناء.

- ما مررت بأحدٍ إلا محمودٍ، (محموداً)، بجر (محمود) على البدلية من أحد، وبالنصب على الاستثناء.

هل جاءك أحدٌ إلا محمود (محموداً). - لا تعاقب الطلاب إلا عليا (علياً).

والإتياع في هذا القسم يكون على البدلية (بدل بعض من كل) عند جمهور النحاة. ولكن الكوفيين يرون أنه عطف نسق، حيث إنهم يجعلون (إلا) من حروف العطف، فهي بمنزلة (لا) العاطفة، حيث إن ما بعدها مخالف لما قبلها.

والآخر: إذا كان الكلام تاماً منفياً، والمستثنى منقطع، فإن للعرب فيه مذهبين:

أ- وجوب النصب عند أهل الحجاز، فتقول: ما صرفت الجنيهاتِ إلا ثلاثة أرادب.

ب- أما بنو نعيم فإنهم يجيزون في مثل هذا التركيب النصب على الاستثناء، والإعراب على البدلية من المستثنى منه، فيقولون في المثل السابق: ما صرفت الجنيهاتِ إلا ثلاثة أرادب، بنصب (ثلاثة) على الاستثناء، ونصبها على البدلية.

القسم الخامس: المستثنى الذي يجوز أن ينصب وأن يرفع:

يجوز في المستثنى أن ينصب وأن يرفع إذا كان الاستثناء ب (إلا أن يكون)، تبعاً لاحتساب (يكون) بين التام فيرفع، و النقصان فينصب، تقول: نظفت الحجراتِ إلا أن يكون حجرة المكتب، بنصب (حجرة) على أنها خبر (يكون) الناقصة، ويرفعها على أنها فاعل (يكون) التامة.

القسم السادس : المستثنى الذى يعرب حسب موقعه:

يعربُ المستثنى حسبَ موقعه فى الكلام دونَ نظيرِ إلى حرفِ الاستثناءِ إذا كان الكلامُ ناقصاً منفياً وهذا ما يسمى بالاستثناءِ المفرغ، وذلك بوجودِ حرفِ نفيٍ أو شبهه مع عدم وجود المستثنى منه، فتقولُ:

ما أقبلَ علينا إلا واحدٌ. (واحدٌ: فاعل مرفوع).

ما رايتَ إلا محموداً. (محموداً: مفعول به منصوب).

ما أعجبتَ إلا بمنظرٍ واحدٍ. (منظر: اسم مجرور بالباء).

ما كوفىَ إلا طالبان. (طالبان: نائب فاعل مرفوع).

ما أقبلتُ على عملى إلا مخلصاً. (مخلصاً: حال منصوبة).

ومنه قوله تعالى:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]^(١). (رسول) خبرُ المبتدأ (محمد) مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة.

﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. (البلاغ) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، الحظ النفى من خلال الاستفهام البلاغى.

﴿إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. (القوم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفعل (يأس).

﴿أَلَمْ يُوْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. المصدر المؤول (ألا يقولوا) فى محل رفع بدل من (ميثاق)، أو عطف بيان له.

﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الاحقاف: ٣]. شبه الجملة (بالحق) فى محل نصب حال من (نا) المتكلمين الفاعل.

(١) الجملة الفعلية (قد خلت من قبله الرسل) فى محل رفع، نعت لرسول.

﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الاحقاف: ٣٥]. (القوم) نائب فاعل مرفوع،
وعلامة رفعه الضمة.

﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الاعراف: ٩٩].
(القوم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧]. (ابتغاء) مفعول لاجله
منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]. (الفاسيقين) مفعول به منصوب،
وعلامة نصبه الفتحة.

ولا يكون الاستثناء المفرغ في إيجاب، لكنه قد يلتمس معنى النفي فيما هو
موجب. كما في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] أى: ولا
يريد، والمصدر المؤول (أن يتم) في محل نصب، مفعول به.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْ لَهُمْ أَجْلاً لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَيُّ الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُوراً﴾
[الإسراء: ٩٩]. (كفورا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه في قوة:
لم يفعلوا إلا كفُورا.



قضايا تركيبية أخرى تخص الاستثناء

فى هذا القسم تدرس سائر قضايا التركيب التى تخص الاستثناء، ولم يعرض لها أثناء دراسة الأدوات، أو كان ذلك فى صورة عارضة، وهى:

أولاً: حذف المستثنى:

يجوز أن يحذف المستثنى إذا وجدتُ قرينةً دالةً على خصوصيةِ المستثنى المحذوف، كان تقول: فهمت هذا الدرسَ ليس إلاً.

ثانياً: الرتبة:

ذكرنا أن المستثنى قد يتقدم على المستثنى منه فيجب نصبه، لكنه يمتنع تقدمُ المستثنى على المستثنى منه مع عامِله، أما قول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالى شعبةً من عيالكَا
بتقديم المستثنى مع أداة الاستثناء (خلا الله) على المستثنى منه وعامِله (لا أرجو سواك) فهو ضرورةً.

ثالثاً: تقدم المستثنى على صفةِ المستثنى منه:

إذا تقدمَ المستثنى على صفةِ المستثنى منه فإنَّ للنحاةِ فيه رأيين أساسيين:

أولهما: ما ذهب إليه سيبويه واختاره المبردُ وهو الإعرابُ على البدليةِ من المستثنى منه حيث الاعتبارُ بتقديم المبدلِ منه، أما تقدم المستثنى لم يحدث على ذات المستثنى منه، وإنما على صفته، والصفةُ فضلة، وكذلك جوارُ النصبِ على الاستثناء.

وثانيهما: ما اختاره المازنى، وهو وجوبُ النصبِ على الاستثناء، ذلك لأن الصفةَ والموصوفَ بمثابةِ الشيءِ الواحدِ.

- ومن النحاة من جَوَّزَ الوجهين .

تقول: ما أثنى أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ، يرفع (أبو) على البدلية من أحدٍ، ويجوز أن تنصبه على الاستثناء، وقد تقدم المستثنى (أبو) على صفة المستثنى منه (خير).

ومثله أن تقول: ما وقف طالبٌ إلا أحمدٌ أفضلُ في إجابته من علي، يرفع (أحمد) على البدلية، وينصبه على الاستثناء.

ما قابلت أحدًا إلا سميرا أطولَ من محمودٍ، ينصب (سمير) على وجهي البدلية والاستثناء.

وتقول: ما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد. حيث (عمرو) مستثنى من (أحد)، و(خير من زيد) صفة للمستثنى منه، فيجوز أن تخفض (عمراً) على البدلية من (أحد)، ويجوز أن تنصبه على الاستثناء.

وتقول: ما أعجبت بإجابة طالبٍ إلا ربيعًا أكملَ من إجابة الأول، ينصب المستثنى (ربيع) على الاستثناء، ويجره على البدلية من (طالب)، مع ملاحظة أنه قد نَحَسِبَ المستثنى محذوفًا مقدرا بإجابة.

ما قرأت كتابًا إلا كتابَ النحو خيرًا من كتابِ الرياضيات.

رابعاً، الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات:

الاستثناء المفرغ حكمه معنوياً نقضُ الحكم عن كلِّ ما عدا المستثنى، ويصحُّ أن يكونَ في الصفات، بأن يكونَ الغرضُ منه إظهارَ الصفة دونَ غيرها. فتقول: ما جاءني أحدٌ إلا قائمٌ، وما صادقتُ أحدًا إلا أخلاقه حسنةٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه. فكلُّ من: (قائم، أخلاقه حسنة، زيدٌ خيرٌ منه) صفةٌ لما قبلَ (إلا)، وجاز أن تستثنى به (إلا) لإظهارها صفةً فيه دون الصفات الأخرى، مع ملاحظة أن الاستثناء ناقص منفى فهو مفرغ، فتعرب كل هذه الصفات تابعة لموصوفها،

ف (قائم) صفة لأحد مرفوعة، و (أخلاقه حسنة) في محل نصب صفة للمفعول به المنصوب (أحدا)، والجمله الاسمية (زيد خير منه) في محل جر نعت للمجرور بحرف الجر الباء (أحد).

ولكننا نجد من النحاة من يرى أنه لا يلي (إلا) نعتٌ ما قبلها، حيث لا يفصل بين الصفة والموصوف، فإذا ذكر ما يوهم الصفة فإنها تكونُ حالا لما قبلها، أو تعربُ صفةً على البدل من المذكور. كأن تقول: ما لقيتُ رجلاً إلا راكباً، ف(راكباً) حالٌ من رجلٍ، أو صفةٌ لمحذوفٍ بدلٍ منه، والتقدير: إلا رجلاً راكباً.

ولكن من النحاة من يجيزُ الفصلَ بـ (إلا) بين الموصوف وصفته، وعليه فإن ما بعدها في المثال السابق يعربُ صفةً، ويفصل بين النعت والمنعوت بفواصل خاصة، قد نجعل منها (إلا) الاستثنائية؛ لأنها حيثئذ تكونُ غيرَ مؤثرةٍ إعرابياً.

خامساً: تأويل الفعل المستثنى بالاسم:

يكون الفعلُ في موضع الاسم مستثنى مذكوراً بعد الأداة، كأن تقول: أنشدك الله إلا فعلت، أى: أنشدك الله فعلك. ومثله: ما تأتيني إلا قلت خيراً، وما تكلمَ أحمدٌ إلا ضحك، ويقدرُ ما بعد (إلا) بالاسم، فيكون: إلا قاتلاً خيراً، وإلا ضاحكاً. وقد ذكر ذلك سابقاً، إلا أنني أردت التنبيه إليه.

سادساً: العامل في المستثنى:

يختلف النحاة فيما بينهم في العامل في المستثنى^(١)، وعندما نتعرض للعامل - هنا - فلنما نتعرض للعامل في المستثنى المنصوب، أما أوجهُ الإعرابِ الأخرى في المستثنى كالبديلية أو الفاعلية أو المفعولية أو غيرها فإن العاملَ فيها يوجهُ تبعاً لما ذكر في مواضعها الخاصة بكلٍّ منها، ذلك على النحو الآتي:

أ- يرى جمهورُ النحاة وعلى رأسهم سيويه والسيوافي والفارسي وابن الباذش أن المستثنى المنصوب إنما نصب بالفعل الذي يسبقه، أو ما هو في معنى الفعل،

(١) ينظر: المقضب ٣٩٠-٤ / كشف المشكل ١-٥٠٦ / شرح ابن عيسى ٢-٧٦ / شرح الجمل لابن عصفور ٢-٢٥٣ المساعد ١-٥٥٦.

كالابتداء. وإنما أثر الفعلُ في المستثنى بوساطة (إلا)، فهو على هذا مشبهُ بالمفعول به. فإذا قلت: جاء الجميع إلا محمداً، فإن ناصب (محمداً) هو الفعل (قام) بوساطة حرف الاستثناء (إلا). وعندما تقول: ما في الحجرة أحدٌ إلا عليّاً، فإن ناصب (علي) هو الابتداء الذي رفع (أحدًا) بوساطة (إلا).

وأصحاب هذا الرأي يجعلون الناصب هو الفعل الموجود - متعدياً كان أم لازماً - حيث يقوى باعتماده على (إلا)، فتعدى إلى المستثنى، فنصبه.

ب- وفريق آخر - وعلى رأسهم ابنُ خروف - يسير على نهج هؤلاء؛ إلا أنهم يجعلون الفعلَ المتقدمَ عاملاً ناصباً بدونِ وساطة (إلا)، وذلك كنصب العاملِ لـ (غير) بلا واسطة. فإذا قلت: قام القومُ إلا زيداً، فإن الناصب هو الفعلُ بلا وساطة (إلا)، كما تقول: قام القومُ غيرَ زيدٍ.

ج- ويذهب نحاةٌ إلى أن ناصب المستثنى إنما هو (إلا) نفسها، دون ما سبقها، ودونما تأويلٍ لها، أو تقديرٍ بعدها، وإليه ذهب ابن مالك، ونسبه إلى سيبويه والمبرد.

د- يذهب طائفةٌ أخرى من النحاة - وعلى رأسهم الزجاجُ وبعضُ الكوفيين، وينسب إلى المبرد - إلى أن عاملَ النصبِ في المستثنى إنما هو (إلا) النائبةُ عن الفعل (أستثنى). فإذا قيل: أثنائي المدعوون إلا سميراً، فإن ناصب سميرٍ إنما هو الفعل أستثنى الذي ناب منابه (إلا)، والتقدير: أثنائي المدعوون أستثنى سميراً.

ويردُّ على هؤلاء بأنه إذا قلت: قام القومُ غيرَ زيدٍ، فإن (غير) منصوبٌ بما انتُصبَ به (زيد) في قوله: قام القومُ إلا زيداً، فإن كان منصوباً بأستثنى بطل المعنى، فإنه إذا قيل: أستثنى غيرَ زيدٍ، فيكون المستثنى ليس بزيدٍ، وزيدٌ هو المستثنى^(١).

وأصحابُ الرأي السابق يرون أن الوساطةَ في مثل هذا، أي: غير، إنما هو معنى (إلا) الذي تضمنته (غير)، فـ (غير) منصوبةٌ بالفعلِ بوساطة ما تضمنته من معنى (إلا)، ولا بد من وساطتها إما لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً.

(١) المنتخب الاكمل ١-١٠٣.

وعما يرد به النحاة المخالفون لهؤلاء أنه لو جاز نصبُ المستثنى بفعلٍ محذوفٍ تقديره (أستثنى) لجاز نصبُ العطفِ على تقديرٍ: (اعطف)، والنفى على تقديرٍ: (أنفى) إلى غير ذلك.

هـ- يرى بعض الكوفيين - وعلى رأسهم الفراء - أن العاملَ إنما هو (إنَّ) الناصبةُ الاسمَ الرافعةُ الخبرَ، المكسورةُ الهمزة. فكان (إلا) عندهم مركبةً من كلمتين: (إنَّ) المشددة و (لا) النافية، فخففت نون (إن)، وأدغمت في اللام فصارت (إلا)، فنصبَت في الإيجاب على إعمال (إن)، وعطفت في النفي باحتساب (لا)، فكانها عملت عملين من جهتي تركيبها. ويرد على هذا بأنها لا تنصبُ دائماً في حال الإيجاب، ومنهم من ينسب هذا القولَ إلى الفراء مع تخفيف (إن).

و- يذهب قومٌ حكايةً عن الكسائي إلى أنَّ العاملَ في المستثنى إنما هو (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون، المضمرة بعد (إلا)، كأنك تقول: قام القومُ إلا أنَّ ريداً لم يقم، ولكن هذا متفقٌ بأن (أَنَّ) لا تفسر، كما أن ما بعد (إلا) لا يكون منصوباً دائماً.

ز- يذهب رأىٌ إلى أن المستثنى إنما نصب لتمازٍ الكلام، كما انتصب درهمٌ بعد عشرين في القول: معي عشرون درهماً.

ح- يذهب رأىٌ آخرٌ إلى أن عاملَ النصب في المستثنى إنما هو المخالفةُ، وحكى ذلك عن الكسائي.



تحليل بعض التراكيب في الاستثناء

نلفت - في هذا الجزء - النظر إلى تحليل بعض التراكيب الخاصة في الاستثناء، لأن في تحليلها إعمالاً للفكر، والتدريب على كيفية الربط بين التوجيه المعنوي والتوجيه النحوي، والجانبان أساس كل تركيب لغوي.

في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. يجوز توجيه الاستثناء في هذه الآية إلى أربعة أوجه^(١): وجهان يكون فيهما الاستثناء متصلاً، ووجهان يكون الاستثناء فيهما منفصلاً منقطعاً.

فأما وجه الاستثناء المتصل فهما:

الأول: أن يكون (مَنْ رَحِمَ) بمعنى: الراحم، وسائر التركيب على حقيقته، فيكون الكلام: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا الراحم، و (مَنْ رَحِمَ) مشتق مبني في محل نصب، أو يعرب على البدلية من اسم (لا) النافية للجنس؛ لأن الراحم من جنس العاصم، فالعاصم ينطلق على ابن آدم؛ لأنه يجوز أن يعصم من يرحمه.

الثاني: أن يكون (عاصم) بمعنى المعصوم، و (من رحم) بمعنى المرحوم، ويكون الكلام: لا معصوم اليوم إلا المرحوم، والمرحوم من جنس المعصوم، ودخل تحته في معناه.

ومنهم من يجعل عاصماً بمعنى معصوم على معنى النسب، أي: ذا عصمة، فيكون (لا عاصم) (لا ذا عصمة).

لكنهم يختلفون فيما بينهم في جوار حمل فاعل بمعنى مفعول على النسب، فيوجد من يميز ذلك، ويوجد من لا يميزه. أما الذين لا يميزون أن يكون فاعلاً بمعنى مفعول على معنى النسب فلأنهم يشترطون أن يكون فاعلاً على بابه في اسم

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣٢٥ / المقتضب ٤-٤١٢ / الخصائص ١-١٥٢ / المنتخب الاكمل / ١٣٢ / الدرر المصون

الفاعل، ومنه: امرأة مرضع، أى: ذات رضاع، وحائض، أى: ذات حيض. ولكن غيرهم يرون أن معنى النسب يكون فى اسم الفاعل، سواء أكان على معنى فاعل أم على معنى مفعول، يذكر ابن جنى فى الآية السابقة: «وكذلك قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله) أى: لا ذا عصمة، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا، فمن هنا قيل: إن معناه: لا معصوم، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا، وعلى ذلك عامة باب طاهر وطالق وحائض، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿فِي عِشَّةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، القارعة: ٧]، أى: ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مرضية»^(١).

وفى كلا التقديرين يكون استثناء متصلاً، المعصوم فيه من جنس المرحوم، وداخل فى معناه، فيأخذ الحكم الإعرابى للاستثناء المنفى التام غير المفرغ، فينصب ما بعد إلا على الاستثناء، أو يكون تابعا للمستثنى منه (عاصم) على البدلية.

أما وجه الاستثناء المنقطع فهما:

الأول: أن تجعل عاصمًا على بابه من اسم الفاعل، أما (من رحم) فيكون بمعنى اسم المفعول، ويكون الكلام: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا المرحوم، فلا يدخل المرحوم تحت جنس العاصم، فيكون الاستثناء منقطعاً غير مفرغ، فينصب ما بعد (إلا) على الاستثناء لا غير.

الثانى: أن يكون (عاصم) بمعنى معصوم، و (من رحم) بمعنى (راحم)، فيكون الكلام: لا معصوم اليوم من أمر الله إلا الراحم، فيكون استثناء منقطعاً، ويجب نصب المستثنى - حيثئذٍ -



القول فى: (لا إله غير الله)^(٢).

(لا) حرف نافية للجنس مبنى، لا محل له من الإعراب.

(١) الخصائص ١-١٥٢، ١٥٣.

(٢) ينظر: النكت للأعلام ١-٦٢٥، ٦٢٦.

(إله) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب .

(غير) بالرفع من أربعة أوجه؛ لأنه خبر لا النافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ومن النحاة من يجعل الرفع على أن خبرَ (لا) النافية للجنس محذوف، و (غير) بدل منه مرفوع. أو أن (غيراً) توكيدٌ مرفوعٌ لخبر (لا) المحذوف المرفوع. أو أن (غيراً) بدلٌ من موضع (لا) مع اسمها وهو الرفع.

ومنهم من يجعل (غير) منصوبةً على وجهين:

خبر (لا) محذوف تقديره (لنا) أو (للناس)، قسم الكلام، ثم استثنى لفظ الجلالة، فنصب.

أو على تقدير أن (غيراً) صفةٌ لاسم (لا) النافية، أما خبرها فهو محذوف.

(الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.



إذا قال لك قائل: «لى عندك مائةٌ إلا درهمين» فأردت جحد ما ادعاه قلت: ما لك عندى مائةٌ إلا درهمين بالنصب، فيكون هذا بمنزلة قولك: مالك عندى الذى ادَّعَيْتَهُ، ولو رَفَعْتَ الدرهمَيْنِ لَكُنْتَ مَقْرَأً بالدرهمين جاحداً لثمانية وتسعين، إذ الرفعُ بمنزلة قولك: ما لك عندى إلا درهمان، وهذا الشرطُ مأخوذٌ من كلام ابن السراج، ولم يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة^(١).



فى قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]^(٢). قرئت (تجارة) بالنصب

(١) المساعد ١- ٥٥٩.

(٢) (لا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (تكون) فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي. (تجارة) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. (حاضرة) صفة لتجارة منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (تديرونها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه =

والرفع^(١). ووجه النصب أن الفعل (تكون) ناقص، فأضمر اسمه، وتقديره: التجارة، أو المداينة والمعاملة أو غير ذلك، و(تجارة) خبره. أما وجه الرفع فعلى احتساب (تكون) فعلاً تاماً، و(تجارة) فاعله.



قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ۖ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ۚ إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ٨-١٠]. (من) اسم موصول مبنى فى محل رفع على البدلية من الواو فى (لا يسمعون)، ولم يذكر الزمخشري النصب البتة فى هذا الموضع؛ لأن الاستثناء متراخ، فإذا تراخى المستثنى عن المستثنى منه حسن الإتيان.



قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. فيه أوجه إعرابية:

- أن يكون الاسم الموصول (من) فى محل رفع على الفاعلية ليعلم، و(الغيب) منصوب مفعول به. (الله) لفظ الجلالة بدل من الاسم الموصول الفاعل (من) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو استثناء منقطع على لغة بنى تميم.

ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل نصب، نعت ثان لتجارة، ويجوز أن تجعلها فى محل نصب، حال منها؛ لأنها نكرة موصوفة. (ينكم) ظرف منصوب، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالإدارة. (فليس) الفاء: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (عليكم) جار ومجرور مبنيا، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مقدم.. (جناح) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الا) أن: حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل له. لا: حرف نفى مبنى. (تكتبوها) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والمصدر المؤول فى محل نصب بنزع الخافض، والتقدير: فى ألا تكتبوها. ولرى أن المصدر المؤول (أن تكون تجارة) فى محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة المقرونة بالفاء (فليس عليكم جناح)، والجملة المستتة فى محل نصب. وحسن اقتران الخبر بالفاء لأن الكون معنى عام.

(١) ينظر: الكشف عن وجوه الفراءات ١-٣٢١، ٣٢٢، ٣٨٦/ الدر المنصون ١-٦٨٣.

- ويجوز الإعرابُ السابق، ويكون لفظ الجلالة بدلاً أو عطفَ بيان للاسم الموصول، على أنه استثناءٌ متصلٌ باعتبارِ الجمعِ بين الحقيقةِ في تضمنِ (مَنْ) من في السموات والأرض، والمجازِ في تضمنها له - سبحانه وتعالى - (من) اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به. و (الغيب) بدل منه، ولفظ الجلالة (الله) فاعل مرفوع.

القول: (اهجر بني فلان وبني فلان إلا مَنْ صلح). (مَنْ) مستثنى من الجميع، حيث لا موجب للاختصاص.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] (١). فقيه تقديران:

أولهما: أن يكون التقدير: (وإن أحد منكم إلا واردها) فتكون شبه الجملة (منكم) في محل رفع، صفة لمحذوف مبتدأ، وخبره (واردها)، ويكون الاستثناء مفرغاً.

والآخر: أن يكون التقدير: وإن منكم إلا من هو واردها. فتكون شبه الجملة (منكم) في محل رفع خبر مقدم، والمبتدأ الاسم الموصول المحذوف، وصلته الجملة الاسمية ذات المبتدأ المحذوف، والخبر (واردها).

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

(١) (إن) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ، مبني على الفتح، واسمه محذوف تقديره: هو. (على ربك) جار ومجرور، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بحتم، فهو في معنى اسم المفعول محنوم. (حتماً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مقضيها) نعت لحتم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

[النساء: ١٤٥، ١٤٦]. (الذين) اسم موصول مبني مذكور بعد (إلا) الاستثنائية، في موقعه الإعرابي أوجه:

النصب على الاستثناء من المنافقين.

مستثنى من الضمير المجزور في (لهم)، فيكون بدلاً منه، أو منصوباً على الاستثناء.

الرفع على الابتداء، وخبره الجملة الاسمية (فاولئك مع المؤمنين)، وحسن دخول الفاء على الخبر؛ لأن المبتدأ اسم عام، أو فيه معنى الشرط.

قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرِفُونَ﴾ [يونس: ٣٢] ^(١). (ماذا بعد الحق إلا الضلال) الاستفهام يخرج إلى معنى النفي، والضلال مستثنى من اسم الاستفهام (ماذا) إن كان اسماً واحداً، ومن الاسم الموصول (ذا) إن احتسبناه اسمين، بتقدير (ما الذي)، ولذا فإن الضلال بدلٌ من أى منهما مرفوعٌ.



في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٧٤]. الاستثناء ناقص منقًى، فهو مفرغٌ، فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه في الإعراب، والمصدر المؤول بعد (إلا) يجوز فيه تقديران:

(١) (ذلكم) اسم إشارة خطايبى مبني في محل رفع، مبتدأ. (الله) لفظ الجلالة خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ربكم) خبر ثان، أو بدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الحق) خبر ثالث، أو بدل، أو نعت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ويجوز أن تجعل كلا من (الله والحق) خبر المبتدأ محذوف، والتقدير: هو ربكم، هو الحق. (فماذا) الفاء تعييباً عاطفة حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (ماذا) اسم استفهام مبني في محل رفع، مبتدأ، خبره شبه الجملة (بعد الحق)، أو ما تعلقت به من محذوف. ويجوز أن تجعل (ماذا) كلمتين: اسم الاستفهام (ما) مبني في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (ذا) اسم موصول مبني في محل رفع، خبر (ما)، أو مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة (بعد الحق) صلة الموصول، أو متعلقة بمحذوف صلة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (الضلال) بدل من اسم الاستفهام، أو من الموصول مبني، لا محل له من الإعراب. (فأنى) الفاء: للتعقيب. أى: اسم مبني في محل نصب على الحالية من واو الجماعية في يصرفون. (تصرفون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، نائب فاعل.

أولهما: أن يكون المعنى: ما كرهوا إلا إغناء الله لهم، وعليه فإن المصدر المؤول يعرب مفعولاً به في محل نصب.

والآخر: أن يكون مفعولاً لأجله في محل نصب، ويكون التقدير: وما نعموا منهم الإيمان إلا لإغناء الله...

في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. الاستثناء في هذه الآية استثناء مفرغ، فهو ناقص منفى، والمصدر المؤول (أن يؤذن) يكون في محل نصب على الحالية من واو الجماعة الفاعل، والتقدير: مؤذناً لكم. وقد يكون في محل نصب بإسقاط الخافض، والتقدير: إلا بأن يؤذن لكم.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]. الاستثناء مفرغ فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه، وفي نصب (كافة) أوجه: أنه نائب عن المفعول المطلق، على أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إلا إرسالاً كافة، أى: عامة.

أو أنه منصوب على المصدرية، حيث إنه مصدر على مثال (فاعلة) كالعاقبة والعافية. أو أنه حال من كاف (أرسلناك)، والمعنى: إلا جامعا للناس، أو حال من (الناس) وهو مردود.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْفَى الشَّيْطَانَ فِي أَمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]. في هذا الاستثناء وجهان:

أولهما: قد يكون مفرغاً، فتعرب الجملة التي بعد (إلا) في محل نصب على الحالية من (رسول). وجاز مجيء الحال من النكرة هنا لأنها مسبقة بالنفى،

و(من) الاستغراقية. وإما أن تجعلها صفة لرسول في محل جرٍّ على اللفظ، وفي محل نصبٍ على المحلّ.

ثانيهما: قد يكون استثناءً منقطعاً، فتكون الجملةُ المستثناةُ في محلّ نصبٍ على الاستثناء.

في قوله تعالى: ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الاحزاب: ٥٢]. الاستثناء منفي تام متصل، فما بعد (إلا) وهو الاسمُ الموصولُ (ما) يعرب على وجهين:
إما أن يكون منصوباً على الاستثناء.

وإما أن يكون بدلاً من (النساء)، فيكون في محل رفع، وإما أن يكون بدلاً من (أزواج) فيكون في محل جر.

في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]. الاستثناءُ يوجّه تبعاً للدلولِ التحضيضِ على النحو الآتي:

إذا فهم التحضيضُ على معناه الذي وضع لفظه له فإن الاستثناء يكون منقطعاً، والتقدير: ولكن قليلاً من أنجيناً منهم، فيكون منصوباً على الاستثناء.

إذا فهم التحضيضُ على معنى النفي فإن الاستثناء يكون متصلاً، والتقدير: ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلاً، ويكون النصبُ على الاستثناء، وإن كان الرفعُ على البدلية أرجح.

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَبَّثُوا فِيهَا إِلَّا بَسِيرًا﴾ [الاحزاب: ١٤]. أي: إلا تلبثا يسيراً، أو: إلا زماناً يسيراً.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا تُمْتَحُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ١٦]. أى: إلا تمسحا قليلا، أو: إلا زمانا قليلا.

وكذلك: ﴿وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ٢٠].

وكذلك: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ١٨].

قوله تعالى: ﴿فَلَنَكْثُ مَسَاجِدَهُمْ لَم تَسْكُنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [النمل: ٥٨]. الاستثناء ناقص منفى، فهو مفرغ، فيعرب المستثنى (قليلا) حسب موقعه، وحيثنذ يجوز فيه ثلاثة أوجه، وفيها جميعا النصب، وهى:

أن يقدر الكلام: سكنا قليلا، فيكون منصوبا على النيابة عن المفعول المطلق.

أن يقدر: زمنا قليلا، فيكون منصوبا على الظرفية الزمانية.

أن يقدر: مكانا قليلا، فيكون منصوبا على الظرفية المكانية.

فى قوله تعالى ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشُّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧] المستثنى الاسم الموصول (مَنْ) فى إعرابه أوجه تتعلق بما يدل عليه الضمير (واو الجماعة)، على النحو الآتى^(١):

- إن كانت الواو علامة للجمع، وليست ضميرا، بل هى من قبيل لغة:

(أكلونى البراغيث)، فإن (من) يعرب اسما موصولا مبنيا فى محل رفع فاعل.

- فإذا احتسبنا الواو ضميرا فإن مرجعه يحدد نوع الاستثناء، فإذا كان مرجعه

الخلق جميعا، أو المتقين والمجرمين، أو المتقين فإن الاستثناء يكون متصلا، وحيثنذ يكون الاسم الموصول المستثنى فى محل نصب على الاستثناء، ويجوز أن يكون بدلا من الواو فى محل رفع.

(١) يرجع إلى الدر المنون ٤ - ٥٢٧.

- وإذا كان الضميرُ عائداً إلى المجرمين فقط فإنه يكونُ استثناءً منقطعاً، ويكون الاسمُ الموصولُ في محل نصبٍ على الاستثناءِ عند الحجارين والتميمين، ويجوزُ أن يكونَ بدلاً من الواوِ في محل رفعٍ عند تميم.



في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. توالى استثناءان: أولهما: «إلا يعلمها»، وثانيهما: «إلا في كتاب مبين»، وليس أى منهما مستقلاً عن الآخر.

أما الأول فإنه في محل نصب، حال من (ورقة)؛ لأنه استثناء مفرغٌ. وجاز أن يكون حالاً من النكرة لأنها خصصت بالنفس (من) الاستغرافية. وجاز أن تجعل الجملة في محل رفع أو جر نعتاً لورقة؛ لأن (ورقة) فاعل (تسقط) مرفوع مقدراً، وهو مسبوق بمن الزائدة الجارة.

وأما الثاني فإنه يكون توكيداً للاستثناء الأول؛ لأن (في كتاب مبين) يؤدي معنى (يعلمها)^(١).

أما قراءة الرفع في (حبة، ورطب ويابس) فإنها توجه الاستثناء الثاني على أنه خير للمبتدأ: (حبة ورطب ويابس)، أو أنه توكيدٌ للأول على أن يعرب الثلاثة معطوفاتٍ على محل (ورقة)، وهو الرفع. لكنني أرى -والله أعلم- أن الإسقاط يتلاءم مع الورقة، أما الحبة في ظلمات الأرض والرطب واليابس فيتلاءم معها الوجود والشبوت والخلق، وهذا في كتاب مبين.



في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]. الاسم الموصول (الذي) بعد (إلا) فيه أوجه:

(١) ينظر: الدر المنصور ٣-٨٠.

إذا احتسبت الاستثناء منقطعاً فإنه يكون في محل نصب على الاستثناء.

إذا احتسبت الاستثناء متصلاً فإنه يكون في محل نصب على الاستثناء كذلك، فإن روعى معنى (براء)، وهو النفي، كما في (يايى) فإنه يجوز فيه الإبدال من الاسم الموصول المجزوء (ما).

إذا احتسبت (ما) نكرة موصوفة؛ فقد تحسب الاسم الموصول (الذى) بدلاً من (ما) في محل جر، على أن الاستثناء متصل فيه معنى النفي.

أمثلة للمستثنى

- ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧].
- ﴿إِنْ أَتَيْعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].
- ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ الْآلَمِ﴾ [هود: ٢٦].
- ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].
- ﴿مَنْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].
- ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨].
- ﴿أَغْيَرِ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠].
- ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨].
- ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧].
- ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مَن قَرَّبَكُمْ إِلَهُم أَنَاسٌ يَتَّبِعُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢].

- ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].
- ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [التوبة: ٣١].
- ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ﴾ [التوبة: ٣٢].

- ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧].
- ﴿قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢].
- ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى﴾ [التوبة: ٥٤].
- ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَاوُونَ﴾ (٢٢٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧].
- ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩].
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩].
- ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].
- ﴿وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠].
- ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥].
- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].
- ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦].
- ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].
- ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾ [العنكبوت: ٢٤].
- ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].
- ﴿فَلَمَّا قُضِيَنا عَلَيْهِ الْمَوْتُ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ﴾ [سبا: ١٤].

- ﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].
- ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [ص: ٧٠].
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [ص: ٨٧].

- ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [غافر: ٤].
- ﴿ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٩٣].
- ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٥].
- ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٤].
- ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨].
- ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩].
- ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ [الأعراف: ٥٣].
- ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبِثَ لَا يَخْرِجُ إِلَّا بُعْثًا ﴾ [الأعراف: ٥٨].

إطلاقه على أكثر من كلمة، أو: يتضمن أجزاءً متعددة، فيُحدّدُ أو يخصّصُ دلالته باستخدام المميّز أو التمييز، فكان المميّزُ مميّزُ لعلاقة معنوية واحدة للكلمة ما من علاقاتها العديدة بكلمات أخرى، وهذه العلاقة تكون دائماً عامّةً في مدلولها، وليست خاصةً بالتمييز.

فإذا قلت: اشترت ثلاثة، فإن (ثلاثة) تصلح أن تكون لكل شيء مخلوق في الوجود موجود أو متخيل، فهو اسمٌ مبهمٌ غيرٌ محدّدٍ الجانب، إذ يمكن أن يتقلّ من كلمة إلى أخرى، فارتباطه الدلالي بالكلمات في اللغة غيرٌ محدّد، فهو اسمٌ مبهمٌ، مثلُ هذا الاسم يحتاج إلى تمييز يزيلُ إبهامه، ويحدّدُ أحدَ الجوانبِ المعنوية التي يصلح لها، ويريدها المتحدث أو منشئ الكلام، ويكون ذلك فيما يضاف إليه، فكان ما يميز تعزل علاقةً واحدةً عن علاقات متعددة، كان تقول: ثلاثة كتب، ثلاثة أقلام، ثلاثة منازل... إلخ، حيث تصلحُ ثلاثة أن يكون لها علاقةٌ بكل هذه الكلمات وكلماتٍ أخرى كثيرةٍ غيرها، فتمييزٌ أو تعزل إحدى هذه العلاقات عن غيرها، بذكر التمييز، فتذكر: كتباً أو أقلاماً أو منازل... أو غيرها.

كذلك إذا قلت: مصر أطيب، فإن كلمة (أطيب) تصلح لمعانٍ عديدة، حيث تصلحُ للأرض، وللرجال، وللنساء، وللجو، وللمنام، وللواء، وللسكنى... إلى غير ذلك مما يوجد في مصر، فتحدّدُ إحدى هذه الجهات المعنوية أو تعزلُ باستخدام ما يزيلُ هذا الإبهام، أو الشمولَ والعمومَ والغموضَ في المعنى عن طريق التمييز، كأن يكون: أطيّب هواء، أطيّب جواً، أطيّب رجالاً... إلخ.

ومثلُ هذا المفهوم من روال الإبهام والغموض يحتاج إليه كلُّ المعانى الكلية التي تحتاج إلى تمييز، وهى: المساحات، والمكيلات، والأوزان، وما أشبهها، والأعداد وما يكتن به عنها، والجمل ذات المعانى المهمة: من نقلٍ للتمييز عن الفاعلية أو المفعولية، أو المجرور، أو الابتدائية، أو ما ميز معنى التعجب.

والمقصود بالإبهام في الجملة إبهامٌ في الجملة الفعلية، حيث يلتبسُ الإبهامُ في العلاقة بين الفعلِ ومعموله، وحقيقة الإبهام في الجملة حقيقته في اسم الذات،

حيثُ تحتَمَلُ الجملةُ عدَّةَ جهاتٍ معنويةٍ تتحدَّدُ واحدةٌ منها بواسطةِ التمييزِ، بل إنها تحتاجُ إلى هذا التحديدِ أو العزلِ عن الجهاتِ المعنويةِ الأخرى.

فإذا قلتُ: كثرَ محمدٌ، فإن الكثرةَ المسندةَ إلى محمدٍ تحتاجُ إلى تحديدٍ؛ لأنَّ معناها يصحُّ لأشياءَ كثيرةً في الوجود، والمحددُ أو المفسرُ لهذا المعنى المبهم هو التمييزُ، ويجب أن يكون التمييزُ ملائمًا لمعنى الكثرةِ مع محمدٍ. فتقول: كثرَ محمدٌ مالا، أو: علمًا، أو: عقارًا... إلخ.

فالإبهامُ في الجملةِ يكونُ إبهامًا في العلاقةِ بين العاملِ وبين أحدِ معمولاته، وتمييزُ العلاقةِ هذه يسمى تمييزَ النسبةِ؛ لأن العلاقةَ بين دالَّتَيْن إنما هي نسبةٌ بينهما. ويكون التمييزُ الواقعُ بعد الجملةِ منصوبًا عن تمام الكلام، ورافعًا للإبهامِ الحادثِ في الكلام، حيث يكون الإبهامُ فيه حاصلًا في الإسناد.

فإذا قلتُ: (حَسُنَ زيدٌ وجهًا)، فإنك تلمس أن (حسن) مسندٌ في اللفظِ إلى (زيد)، ولكنه في المعنى مسندٌ إلى مقدَّرٍ متعلِّقٍ بزيدٍ، وذلك مبهمٌ لاحتماله كلِّ ما يتعلَّقُ بزيدٍ، فقد يكون حسنًا في شعره، أو في يده، أو في عمله، أو في وجهه... إلخ، فتذكر (وجهًا) ليرفعَ هذا الإبهامَ.

لذلك فإنك تجد أن هذه العلاقةَ المبهمةَ بين العاملِ وأحدِ مكوناتِ الجملةِ المميَّزةِ؛ إنما تبيَّنُ وتتحدَّدُ من خلالِ التمييزِ، الذي يمكن أن يأخذَ الموقعَ الإعرابيَّ لما ارتبط به العاملُ من مكوناتِ الجملةِ، والعلاقةُ المعنويةُ تكونُ قائمةً بين العاملِ والتمييزِ.

ولذلك فإن هناك جهاتٍ تحوُّلٍ أو تنقُّلٍ لتمييزِ الجملةِ؛ من أحدِ المواقعِ المعنويةِ والإعرابيةِ فيها إلى موقعيةِ التمييزِ، وهذه نحددها فيما بعد.

تضمن التمييزِ معنى (من):

يتضمن التمييزُ معنى (من)، حيث إن أصلَ القول: ما في السماء قدرُ راحةٍ سحابًا، هو راحةٌ من السحابِ، وكذلك: عشرون درهمًا، أصله عشرون من الدراهم، ولله دره رجلا، أصله: من رجلٍ، واستعمالُ هذا الأصلِ بـ (من) جائزٌ، وتقديرُ (من) يعطى معنى النسبةِ، أو التبعضِ، أى: إنَّ العددَ أو الكيلَ أو

المساحة أو الوزن المذكور منسوب إلى جنس ما أضيف إليه، أو ما نصبه، أو هو بعض من كله.

ويجوز دخول (من) على ما كان تمييزاً بعد تمام الاسم، فنقول: اشتريت إردباً من قمح، لو أعطيتني ملء الأرض من ذهب ما نفعني، لله دره من فارس، حسبي المثل من شاهد...

وتدرس (من) من بعض الجوانب في (فكرة القضايا الأخرى المتصلة بالتمييز).

العامل في التمييز

يشبه التمييز بالمفعول به، من حيث إن موقعه بعد ما يميزه كموقع المفعول به بعد ما ينصبه أو يتعلق به، فانتصابُ تمييزِ الجملةِ مشبهٌ للمفعولِ لكونه بعد تمام الجملة. أى: بعد ذكر الركنين الأساسيين لها. وانتصابُ تمييزِ المفردِ مشبهٌ لما انتصب عن تمام المفردات المشبهة بالجملي من أسماء الفاعلين، نحو: ضاريان، وضاريون. فالنصب في التمييز حادث بسبب وجوده بعد التمام، سواءً أكان تمام الاسم، أم تمام الكلام. فالناصب له هو ذلك الاسم المبهم لشبهه باسم الفاعل في عمله في مفعوله.

وللنحاة في العامل في تمييز النسبة أو الجملة مذهبان:

أولهما: ما ذهب إليه قسم من النحاة، وعلى رأسهم سيوطي والمازني والبرد والسراج والفراسي، من أن العامل في تمييز الجملة هو ما فيها من فعل، أو ما جرى مجراه من مصدر أو صفة مشتقة أو اسم فعل.

ثانيهما: ما ذهب إليه المحققون من أن العامل إنما هو الجملة المنتصب عن تمامها.

قضية الإعراب في التمييز

التمييزُ اسمٌ، والاسم إما مرفوعٌ وإما منصوبٌ وإما مجرورٌ، أما من حيث الرفع فإنه لا يصح مع التمييز لكونه فضلة وغير تابع لعمدة مرفوعة، فلم يتبق سوى النصب والجرح، والتمييز يقع في موقعي النصب والجرح على النحو الآتي:

مواضع جر التمييز:

يقع التمييزُ مجروراً في المواضع الآتية:

أ- ما كان مسبقاً بـ (من) الجارةِ مذكورةً في التركيب، نحو: حصلتُ على عشرةِ جرائمٍ من ذهبٍ. اشترينا خمسةَ أرادبٍ من قمحٍ. للهِ درُّه من شجاعٍ. كلُّ من (ذهب وقمح وشجاع) مجرورٌ بحرفِ الجرِ (من).

ب- ما لم يكن فيه ما يمنع من الإضافة، وهو ما كان خالياً من التنوين ونونى التثنية والجمع، نحو: شاهدتُ أربعةَ رجالٍ. مائةَ طالبٍ. ألقى نسمه. فكلُّ من: (رجال وطلاب ونسمه) مجرورٌ بالإضافة.

مواضع نصب التمييز:

ينصب التمييزُ في المواضع الآتية (حيث يوجد ما يمنع من الإضافة في اللفظ المميز) من نحو:

١- التنوين: كأن تقول: عنده عشرةٌ مثلاً. (مثلاً) تمييز لعشرة منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، والشائع أن يجزأً بالإضافة إلى العدد، فلما نَوَّن العدد - وهو الجزء الأول من الإضافة - نُصِبَ.

٢- نون ألفاظ العقود: نحو قولك: قرأتُ عشرين صفحةً. حضر اليوم ثلاثةٌ وسبعون طالباً. فكلُّ من: (صفحة وطالب) تمييزٌ منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، وما دعا إلى نصبه هو وجودُ النون في (عشرين وسبعين)، لأنهما مع أمثاليهما ألفاظ ملحقةٌ بجمع المذكر السالم.

٣- ما كان فيه تقديرُ تنوين: يتمثل هذا في الأعداد المركبة من (١١-١٩)، فتقول: في القاعةِ خمسة عشرَ مقعداً، وثلاث عشرةَ صورةً. كل من (مقعد، وصورة) تمييزٌ منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة. والاصل في: خمسة عشر، خمسة وعشرة، فلما رُكِبَت الكلمتان تركيباً إضافةً بُنِيتا على الفتح، فمُنِعَتَا من التنوين.

٤- المميزُ الموصوفُ بالامتلاءِ أو ما يدل عليه ينصبُ تمييزه: حيث تكونُ الصفةُ فاصلةً بين المميزِ الموصوفِ والتمييزِ، فتمتنعُ الإضافة، ويجب النصبُ، كما يجبُ ذكرُ ما يتممهُ من توينِ ظاهرٍ، أو مقدّرٍ، أو نونِ تثنيةٍ، أو نونِ جمعٍ. فنقول: لدىَّ وعاءانِ ممتلئانِ عسلًا. الوعاء مملوء ماءً. زارني أضيافٌ مكتملون ذوقًا. المدرجُ مكتملٌ طلابًا. فكلٌّ من: (وعاءان، وأضياف) يميز موصوفٌ بالامتلاءِ في الأول (ممتلئان)، وبما يدل عليه في الثاني (مكتملون)، وأولهما مثنى، والآخر جمعٌ، فوجبُ إتمامُ لفظيهما بنوني التثنية والجمع، فوجبَ نصبُ تمييزِ كلٍّ منهما.

ومنه أن تقول: هو من بيتٍ ممتلئٍ خيرًا. هذه قاعةٌ مكتملةٌ طلابًا. حيث كلٌّ من: (بيت وقاعة) يميزُ موصوفٌ بـ (ممتلئ، ومكتملة) فوجبُ إتمامُهما بالتووين، ولذا ينصبُ المميزُ.

٥- الإضافةُ إلى ما لا يضافُ إليه: فتمتنعُ الإضافة، ويجب النصبُ، نحو: لى مثلهُ كتابًا، حيث (كتابًا) تمييزٌ لـ (مثل) منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، ووجبَ نصبه لأن المميزَ (مثل) قد أضيفَ إلى الضميرِ، والضميرُ لا يضافُ إليه.

٦- وكذلك المميزُ للجملة: نحو: طبتُ نفسًا، لأن الجملةُ لا يضافُ إليها، لكنه في مثلِ هذا التركيبِ قد يجرُ التمييزُ بحرفِ الجرِّ (من).

٧- تمييزُ اسمِ التفضيلِ، إذا كان لا يصحُّ صفةً لموصوفِ اسمِ التفضيلِ: فإنه يُنصبُ؛ لأنه تمتنعُ إضافتهُ إليه، ويسميه النحاةُ بالتمييزِ المباینِ. فيقال: أنا أكرمُ منك مالا. ينصبُ (مال) بالضرورة؛ لأنه لا يقال: أنا مالٌ، فهو مباینٌ. أما إذا قلت: محمدٌ أكرمُ الناسِ رجلا، فإنه يجوزُ فيه الإضافة؛ لأنه يمكنُ القولُ: محمد رجلٌ، فيقال: محمدٌ أكرمُ رجلٍ. ويجعلونه تمييزًا غيرَ مباینِ. وهذا النوعُ من التمييزِ (التمييزُ غيرِ المباینِ) لا ينصبُ تمييزه إلا إذا فُصلَ بينهما، كما هو مذكورٌ في المثالِ السابق. فإن ذكر اسمُ التفضيلِ قبلَ التمييزِ مباشرةً، أى: لم يُفصلْ بين التمييزِ وبين اسمِ التفضيلِ فإنه يجبُ أن يُضافَ، فيقال: محمد أكرمُ رجلٍ.

نوعا التمييز

من خلال شرح ماهية التمييز؛ ومعرفة جوانبه المعنوية المختلفة؛ نجد أن التمييز ينقسم إلى قسمين: تمييز الذات، وتميز النسبة.

القسم الأول: تمييز الذات

هو ما يطلق عليه: تمييز المفرد، أو تمييز الذات، وهو التمييز الذى يرفع إبهام اسم ما يصلح معناه لجوانب كثيرة، فيذكر التمييز ليحدد جهة معنوية واحدة، فالتمييز يُذكر لإزالة التداخل والالتباس فى المعنى لاسم واحد مبهم، فإذا قلت: زرعت خمسة، فإن الخمسة يتسع معناها ويتداخل إلى ما لا نهاية من الأشياء، فيأتى معنى الزراعة فيحددها ويحصرها فى أشياء محصورة فى المساحات والمزروعات، ولكنه لا يزيل إبهامها الكامن فيها، فيأتى التمييز فيحصر معنى الثلاثة فى المميز به فقط، فتقول: زرعت خمسة أفدنة، أو: خمس شجرات، ... إلخ.

الاسماء المبهمة الذوات التى تحتاج إلى تمييز تنحصر فى: المسوحات، والمكيلات، والموزونات، وتسمى بالمقادير حيث يعرف بها كميات الأشياء معرفة محددة، ثم الأعداد، وما يشبه المقادير، وأسماء أخرى تعرض فى حينها.

١ - المسوحات:

ويقصد بها المصطلحات ذات الدلالات الخاصة التى يعرف بها مقدار المساحات التى يتعارف عليها: من أطوال للمسوحات، أو مساحة لها، أو غير ذلك، من نحو: زرعت فدانا قمحا، اشترت قيراطا برسيما، ما أملك شبرا أرضا. فكل من: (قمح، وبرسيما، وأرضا) منصوب؛ لأنه تمييز لكل من: فدان، وقيراط، وشبرا، وهى مقادير للمسوحات.

٢ - المكيلات:

يقصد بها المصطلحات الخاصة بما يكال به؛ ليدل على مقدار معين متعارف عليه. نحو: كيلة، وصاع، وقفيز، وقدح، ... إلخ. فتقول: اشترت كيلتين

أرزاً، وقد حَسِّنَ شعيراً، فى الجِوالِ صاعانِ تمرًا، أريدُ قفيزاً برًا. فكلُّ من: أرز، وشعير، وتمر، وبر منصوب؛ لأنه تميِّز لكلِّ من: كيلين، وقدين، وصاعين، وقفيز، وهى مقاديرُ للمكيلات.

٢ - الموزونات:

يقصد بها المصطلحاتُ الخاصةُ بالأوزان؛ لتدلَّ على مقدارٍ معيَّنٍ من الموزونِ متعارفٍ عليه، نحو: أقة، ورطل، وجرام، ودرهم، وكيلو جرام، وأوقية، ورطل، وقنطار، ... إلخ. فنقول: اشترت كيلو جرامين موزاً، وكيلو جراماً برتقالاً، هذان رطلان زيتاً، باع قنطاراً قطناً، اخاتم جراماً ذهباً. فكلُّ من: موز، وبرتقال، وزيت، وقطن، وذهب منصوب؛ لأنه تميِّز لكلِّ من: كيلو جرامين، وكيلو جرام، ورطل، وقنطار، وجرام، وكلُّها دالَّةٌ على مقاديرِ الأوزانِ. يُلاحظُ ما يأتى فى المقاديرِ السابقة:

• المقاديرُ السابقةُ محدَّدةٌ الكميةُ فى مصطلحاتها حسبما يتعارفُ عليه مجتمعٌ ما.

• هذه المقاديرُ أمورٌ نسبيةٌ ومصطلحاتٌ لغويةٌ تختلف من مجتمعٍ إلى آخر، ومن جيلٍ إلى جيلٍ، لكن لها ضابطاً محدداً، هو: معرفة كمياتِ الأشياءِ تحديداً للمساحةِ والكيلِ والوزنِ.

• قد تتداخلُ هذه المصطلحات بين الأنواع السابقة من المقاديرِ، نحو: الرطل الذى يُستخدمُ كَيْلاً للسمن، كما يستعمل وزناً؛ والإردب الذى يستخدم كَيْلاً للقمح والأرز، ... وغيرهما، ويستعمل وزناً كذلك للحبوب، وربما كان القيراط وزناً ومساحةً.

• تميِّزُ هذه المقاديرِ الثلاثة السابقة يُستخدمُ فى ثلاثِ صورٍ من التركيب:

أولاهـا: أن يكونَ تميِّزُها منصوباً، كما لحظنا فى الأمثلة السابقة. وكان تقول:

بعته إردبين قمحاً، وكيلو جرامين أرزاً، ومتراً قماشاً.

ثانيها: أن يكونَ مجروراً بالحرفِ (من). فنقول: بعته إردبين من القمح، وكيلو جرامين من الأرز، ومتراً من القماش. وتقول: اشترت قيراطاً من البرسيم، ما

أملك شبراً من الأرض، فى الجوالِ صاعان من التمر، أريدُ قفيزين من البر، هذان رطلان من الزيت، الخاتم جرام من الذهب.

ثالثها: أن يكون مجروراً بالإضافة. فتقول: بعته إردبى قمح، وكيلو جرامى أرز، ومتر قماش، اشتريت قيراط برسيم، وما أملك شبر أرض، فى الجوال صاعاً تمر، أريد قفيزى بر، هذان رطلا زيت، الخاتم جرام ذهب.

٤- الأعداد:

المقصود الدلالى من العدد التحديد العددي للتمييز، لكن العدد يذكر فى النطق قبل مميزه، فيكون مبهماً فيحتاج إلى تمييز. وندرس العدد بقضايه المختلفه بعد عرض تمييز الذات، حيث تشعب هذه القضايا.

هذه هى الأقسام الأساسية لتمييز المفرد، أو تمييز الذات. لكن هناك ذوات أو مفردات أخرى مبهمه تحتاج إلى تمييز، منها ما هو شبيه بالمقادير بأنواعها المختلفه بما فيها الأعداد، ومنها ما هو غير ذلك، ورأيت أن أدرسها بالتفصيل كلاً على حدة على النحو الآتى:

٥- الشبيه بالمقدار:

عما ينتصب على التمييز ما يشبه أنواع المقادير التى ذكرناها سابقاً فى كونها مميزةً لجهن سابق عليها، يحتاج إلى تحديد لجهة دلالية من جهاته المتعدده. ومن أنواع المشبهات بالمقدار:

١- الشبيه بالوزن:

مثال ذلك: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]^(١). حيث انتصبت النكرة الجامدة المنصوبة (خيراً) على التمييز، فقد ميزت (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ)، وهو فيه شبه الوزن، فالمِثْقَالُ قد يكون وسيلة للوزن.

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدأ، خبره جملة الشرط والجواب. (يمثل) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (مِثْقَال) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ذرة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جزمه الكسرة. (خيراً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بره) فعل جملة جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به.

ومنه: اشتريتُ صندوقاً فاكهةً، ورجاجتين ريتا، وأخرى خلاً. فكل من: فاكهة وزيت وخل تميز لصندوق ورجاجتين وأخرى، وكلها فيها شبه بالوزن، حيث إن التمييز مما يوزنُ.

ب- الشبيه بالكيل:

مثال ذلك: أعددتُ ذنوباً ماءً، حيث (الذنوب) يشبه الشيءَ المكيلَ به، وهو قابلٌ للانتقال من اسمٍ إلى أسماءٍ لا حصرَ لها، فأصبح مبهماً يحتاج إلى تمييزٍ يتشكّل في النكرة الجامدة المنصوبة التي ذكرت بعده، لتحديد جهةٍ واحدةٍ من هذه الجهاتِ المتعددة التي يصلحُ لها، وهي (ماء).

ومثل الشبيه بالكيل أن تقولَ: اشتريتُ جباً برّاً، أو: جوالاً أرزاً، أحضرتُ لنا نَحْيًا سَمَنًا، واحتجنا إلى راقودٍ خلاً، عنده منوانٍ سَمَنًا. ويمكن أن نعدَّ بعضَ هذه المبهمات شبيهةً بالوزن تبعاً لكيفية استخدامها في المجتمع، فكل ما يختصُّ من وعاءٍ مستخدمٍ للنكراتِ في حياتنا العامة فهو بمثابة الشبيه بالكيل، وما يميزه فشيءٌ بالكيل.

ج- الشبيه بالمساحة:

مثالُه: ما في السماء موضعٌ راحةٍ سحاباً، حيث انتصب (سحاباً) على أنه تمييزٌ لموضعِ الراحة، وهو أشبهُ بالمساحة، حيث يدلُّ على مقدارٍ منحنٍ، وهو مبهمٌ، إذ يحتمل أن يكونَ موضعاً من كلِّ ما يمثلُ مكاناً أو مساحةً؛ لذا لزمه التمييزُ من غيره، فنصبَ مميّزُه (سحاباً) بعد تمام الاسم (موضع) بإضافة (راحة) إليه.

ومنه أن تقولَ: عندنا حجرةٌ قمحاً، وهو أرزاً، حديقتنا نصفها مزروعٌ شجراً، ونصفها الآخرُ مزروعٌ برسيمًا.

ومن الأمثلة التي تذكر في كتب النحو منسوبةً إلى تمييزِ المقاديرِ أو ما يشبهها قولهم: ملءُ الأرض ذهباً، بطولك رجلاً. بعرضك أرضاً، بغلظه خشباً. وأرى أن (ذهباً) شبيهٌ بالوزن، وقد يكون شبيهاً بالمساحة بالنظر إلى الأرض، وهي مساحة، (رجلاً، وأرضاً، وخشباً) فيها شبهٌ بالمساحة.

ومنه أن تقولَ: بحجمه ماءً، بكثافته غاراً، بمساحته سجاداً، ... إلخ.

الكتابات عن الأعداد

عما يدرس في هذا المجال ما يكنى به عن العدد، من مثل: كم الاستفهامية، وكم الخبرية، وكأين، وكذا... والكلمات ذات الدلالات الخاصة، مثل: بضع، ورهط، ...، وأرى أن تدرس بالتفصيل بعد عرض دراسة العدد.

ملحوظة:

عما يستخدم شيئاً بالمقدار أن تقول: عندى حزمة بقل، أو حزمتان، أو ثلاث حزم. فتنصب (بقل) على التمييز لحزمة أو مضاعفها. ولكننى أرى أن (بقل) إنما هو تمييز مبين لنوع الحزمة أو الحزمتين أو الثلاث، فتكون من الدائرة المعنوية للقول: خاتم حديد، وباب خشباً.

٦- المماثلة والمغايرة:

المماثلة والمغايرة معنيان يربطان بين طرفين، يكونان - غالباً - من دائرة معنوية واحدة، أحدهما يقدر بالآخر إن نفيًا باستخدام (غير)، وإن إيجابًا باستخدام (مثل)، فهما مقداران، أو يلحقان بما يفيد المقدار، لذلك فهما معنيان مبهمان، يحتاجان إلى تفسير وتوضيح، هذا المفسر أو المبين أو المميز للمماثلة والمغايرة يأتي فى صورتين:

أولاهما: يذكر طرفيهما عن طريق الوصفية، وفيه تجد (مثل أو غير) مضافاً إلى المقدر به.

ثانيتها: عن غير طريق الوصفية، وفيه تجد (مثل أو غير) مضافاً إلى ضمير المقدر به، أما المقدر فإنه يأتي بعدهما منصوباً، ويكون نصبه على التمييز؛ لأنه محدد ومفسر لجهة المماثلة أو المغايرة.

وتفسير ما سبق أنك إذا قلت: محمدٌ مثلُ على، فإن (محمدًا) فى المقدر كعلى، حيث قدرته بقدره باستخدام (مثل)، و (مثل) هنا ربطت بين اسمين من دائرة معنوية واحدة، وهى دائرة الإنسان، فأصبحت وصفاً لما قبلها عن طريق الإخبار، فهى خبرٌ لما قبلها.

أما إذا قلت: على التمرة مثلاً، فإن طرفي المائلة لم يكتملاً، حيث لم يذكر إلا طرف واحد وهو (التمرّة) التي قدّر بقدرها شيء آخر، يحتاج إليه التركيب، وهو ما يميز أو يوضح أو يحدد جهة المائلة المقدرة بالتمرّة، فنقول: زبداً، ليكون (زبداً) منصوباً على التمييز للممائلة، ولتتمّ طرفي المائلة.

ومن أمثلة ذلك قولك: لى مثلاً إبلاً وشاء، عندى غيره كتاباً، اشترى مثله قلماً، أتانى غيره ضيقاً، ساطالبُ بغيره حكماً. نجد أن (مثل وغير) فى الأمثلة لهما موقعهما الإعرابى فى الجملة، فهما على الترتيب: (مبتدأ مؤخر، ومبتدأ مؤخر، ومفعول به، وفاعل، ومجرور بالباء)، أما ما بعدهما: (إبلا وشاء، كتاباً، قلماً، ضيقاً، حكماً) فهو منصوبٌ على التمييز.

تلاحظ إضافة: (مثل وغير) إلى ضمير المقدّر به المفسّر بالتمييز المنصوب، فتمام الاسم فى المائلة والمغايرة هو الضمير الذى أضيف إليه (مثل وغير)، أما (مثل وغير) فهما المميزان لأنهما مقدار فى المعنى.

من ذلك قوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثلاً أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه»^(١). حيث (ذهباً) تمييز لـ (مثل)، لأنه شبيه بالمقدار، أى: مقدار أحد ذهباً.

٧ - تمييز المفرد المبين للنوع:

مما يستخدم تمييزاً للمفرد؛ وليس دالاً على مقدار يفيد الوزن أو الكيل أو المساحة أو شبه ذلك؛ أن تقول: عندى خاتمٌ حديدٌ، للقاعة بابٌ خشبى، ... إلخ. فكلٌّ من (حديد وخشب) متصّب على أنه تمييزٌ لخاتم وباب، وليس كلٌّ منهما دالاً على مقدار، وإنما هو مبين لأصلٍ يميزه، فالعلاقة بين المميز والتمييز إنما هى بيان للأصل أو النوع.

ومن الناحية من يجعل (حديداً وخشباً) فى موضعيهما حالاً.

ومنه كذلك: هذه جبةٌ صوفاء، وهذا قميصٌ حريراً، اشترى ساعةً ذهباً، وخاتماً فضةً، للحديقة بابٌ صاجاً.

(١) مختصر سنن أبى داود: ٧-٣٤/ باب النهى عن سب أصحاب الرسول ﷺ.

يقع الضمير مبهماً في أنماط تركيبية معينة، ويحتاج -حيثئذ- إلى ما يميزه، منها:

أ- الضمير الواقعُ فاعلاً (لنعم وبش):

فاعلُ المدح والذم فيه معنى الجنس، وإن كان معرفة، حيث يمدحُ الجنسُ كله أو يذمُّ، ثم يخصص منه المرادُ بالمدح أو الذم، فإذا كان فاعلهما ضميراً فإنه يحتاجُ إلى ما يرفع الإبهامَ الواقعَ فيه من شموله الجنس؛ ومن عدم مرجعه إلى معنى سابق عليه، ويكون رافعُ الإبهام فيه نكرة منصوبة تعرب تمييزاً؛ فتقول: نعم رجلاً محمداً، حيث فاعلُ (نعم) ضميرٌ مستترٌ بمحز بنكرة، و(رجلاً) تمييزٌ للفاعل الضمير المستتر، ومثله أن تقول: بش صديقاً الخائن. ونحن نعرف أن الضمير لا يذكرُ إلا إذا ذكرَ قبله ما يعودُ عليه من اسم، فلمَّا لم يذكر الاسمُ في هذا التركيبِ وجب أن يميز الضميرُ بالنكرة المنصوبة؛ لتكونَ عوضاً من مرجع الضمير.

منه قوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الظَّالِمِينَ بِذَلَالٍ﴾ [الكهف: ٥٠]. حيث ميَّزت النكرة الجامدة المنصوبة (بذلاً) الضميرَ المستترَ الفاعلَ لفعلِ الذم (بش).

وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. حيث (ساء) بمعنى (بش)، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره (هو)، و (مثلاً) تمييزٌ مفسرٌ للمضمر. ومنه أن تقول: نعم رجلاً الصدوق. بش عبداً الجاحدُ نعمةً ربِّه.

ب- الضمير الواقع بعد (رُبَّ):

(رُبَّ) حرفٌ جرٌ شبيهٌ بالزائد، لا يدخل إلا على التكرات، فتقول: رب رجلٍ... ورب امرأة... رب كتاب... إلخ، لكنه قد يدخل على الضمير، فيأخذ الضميرُ صفةَ الإبهام، ويحتاجُ حينئذٍ إلى تمييز، ذلك لأن الضميرَ لا بدَّ له من مرجع يعود عليه، وإذا وقع بعد (رب) فإنه يفقدُ هذا المرجع، ويتخذ

صفة الإبهام التي تحتاجُ إلى تمييزٍ، حيث يذكر بعده نكرة منصوبة تميزه، فنقول: ربه رجلاً صالحاً، وره نجاراً أقبلَ إلى. ويكون (رجلاً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو يميز الضمير المبهم الواقع في محل رفع، مبتداً، وهو ضمير الغائب في (رَبُّ).

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

رَبِّهِ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ المجدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

حيث ميزت النكرة الجامدة (فتية) الضمير المجرور لفظاً برب، وهو مبهم حيث سبق بـ (رب) التي لا تدخل إلا على النكرات.

جـ- الضمير المتعجب منه:

الضمير المتعجب منه يحتاج إلى ما يميزه؛ لأن الضمير يكون لكل الأسماء - ذوات ومعاني - فعندما يذكر في أسلوب تعجب فإنه يكون مبهماً؛ لأنه لا يُذكر ما يرجع إليه من اسم المعنى أو اسم الذات المحدد الذي لا يقبل التنقل، ولذلك كان في حاجة إلى التمييز. من أمثلة ذلك أن تقول: يا له رجلاً، يا لها قصة، يا لك ليلاً. كلٌّ من (رجل، وقصة، وليل) نصب على التمييز للضمير المبهم الذي يسبقه، ولذلك فإن كلاً منها يتضمن (من)، والتقدير: من رجل، من قصة، من ليل، وقد صرح بها امرؤ القيس في قوله:

فِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَحْمَوْهَ بَكْلٌ مَغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَبْذِلُ^(١)

(١) (يا) حرف تداء تعجبى مبنى، لا محل له من الإعراب. (لك) اللام: حرف جر مبنى لا محل له، وفتح من أجل التعجب، وكاف المخاطب مبنى في محل جر باللام. وهو المتأدى معنى، والأسلوب تعجيبى لا محل له. (من) حرف جر مبنى لا محل له. (ليل) اسم مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة. (كأن) حرف تشبيه مبنى لا محل له. (نحومه) اسم كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (بكل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالشدة. (مغار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (الفتل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (شدت) فعل ماضى مبنى على الفتح مبنى للمجهول، والتاء للتأنيث حرف مبنى، لا محل له إعراباً، وتائب الفاعل ضمير مستتر مبنى في محل رفع. والجملة الاسمية المنسوخة في محل جر، نعت لليل. (يَبْذِلُ) الباء: حرف جر مبنى لا محل له. يذبل: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وحرك بالكسر من أجل الروي.

طرق تمام الاسم

ذكرنا أن تمييز الذات يكون منصوباً عن تمام الاسم، حيث يكون الإبهام حادثاً في الاسم الذي هو جزء كلام. وللنحاة في تمام الاسم طرق يفرضها التركيب في الجملة العربية، وهي الطرق التي يَفْصَلُ بها بين المضاف والمضاف إليه، أو يكون الاسم فيها محالاً لإضافته، وتنحصر في^(١):

أ- التنوين: مثاله: عندي فدان قمحاً، حيث (قمحاً) تمييز منصوب لـ(فدان)، والاسم المميز تامٌ بالتنوين فنصب ما ميزه، ولولا هذا التام الذي كان بوساطة التنوين لما نصب، فيقال: عندي فدان قمح، بجر (قمح) بالإضافة.

ب- تقدير التنوين: كما في: معه أحد عشر رجلاً، حيث يقدر التنوين في (عشر)، ومنع من ظهوره بناؤه على الفتح. فنصب (رجلاً)، وهو تمييز لتقدير التنوين، فامتنت الإضافة.

وما يقدر فيه التنوين كذلك: (كم) الاستفهامية، كأن تقول: كم درساً ذاكرته؟ فلتقدير التنوين نصب تمييز (كم)، وهو (درساً).

ج- نون التثنية: نحو: عندي فدانان قمحاً، حيث (قمحاً) تمييز منصوب لتمام ما ميزه وهو (فدانان) عن طريق وجود نون التثنية التي حجبَت الإضافة، ولولا وجودها لقلت: عندي فدانان قمح، بحذف النون وإثبات الإضافة.

د- نون جمع المذكر السالم: يمثل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]، يختلف فيه بين المنصوب عن تمام الاسم وبين المنصوب عن تمام الكلام، ويلحق به شبه نون جمع المذكر السالم. وتوضح في الفاظ العقود. وهي ملحقة بجمع المذكر السالم، فتقول: معي عشرون طالباً، حيث (طالباً) تمييز لعشرين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ونصب لتمام عشرين لوجود نون الجمع التي منعت الإضافة.

(١) المنتخب الاكمل ١٨٥ يمكن الاستزادة في هذا الموضوع بالعودة إلى بحث للمؤلف، بعنوان: «نظرية التمام في النحو العربي».

هـ- الإضافة: يتحقق تمام الاسم بذكر ما أضيف إليه، فيكون التنوينُ في المضاف ظاهراً أو مقدراً، نحو: ما في السماء كَفٌ راحةٌ سحاباً، حيث (سحاباً) تمييز منصوبٌ لكف، وقد نصبَ لأن كَفًا اسمٌ تمَّ ذكره في الجملة بما ذكر بعده من مضاف إليه وهو (راحة)، فإن لم يكن (كف) منوئاً فإن ما أضيف إليه حملَ التنوين، إلى جانب أن الإضافة تنوب مناب التنوين، فالتنوينُ والإضافة يتاويان الاسم، ولا يجتمعان فيه.

ويعملون من ذلك القول: على التمرة مثلاً زُبْدًا. حيث إن الاسمَ (مثل) يتم بضمير الغائبة المضاف إليها، وينصب (زُبْدًا) لامتناع إضافة (مثل) إليها مع وجود الهاء.

القسم الثاني: تمييز النسبة:

وهو تمييز الجملة، التمييز الذي يرفع إبهام العلاقة بين ركني الجملة الأساسين، أو بين أحدهما وفضله، كأن تقول: طابَ الضيفُ، فهذه جملة فعلية تامة الركنين، لكن العلاقة المعنوية بين الفعل وفاعله مبهمَةٌ؛ لأنها علاقة عامة، تصلح أن يكون لها جهات دلالية متعددة، حيث طيبَ الضيف يمكن أن يكون في الماكل أو المشرب أو المشوى أو النفس،... إلخ، وهذه العلاقة لا تتحدد إلا بتمييز منصوب، أما سائر المنصوبات التي تصلح في هذا التركيب كالمفعول المطلق والمفعول معه، ولاجله، والمفعول فيه، والحال... فإنها لا تحدد الدلالة النابعة من العلاقة بين الفعل (طاب)، وفاعله (الضيف)، ولكن هذه يمكن أن تتحدد باستخدام التمييز، فتقول: طابَ الضيفُ مأكلاً، أى: في أشياءه المأكولة.

ومثله أن تقول: أتريد أن تهيننى خلُقًا، حيث إهانة الإنسان تكون ذات جهات دلالية متعددة، فتحدد بالتمييز المنصوب (خلُقًا). فتمييز النسبة تمييزٌ علاقة بين مكونات جملة، أما تمييز الاسم فهو تمييز جهة دلالية في ذات واحدة.

يقسم النحاة تمييز النسبة أو تمييز الجملة إلى قسمين، أولهما: تمييز نسبة محول، والآخر: تمييز نسبة غير محول، وهذا التقسيم يبنى على الأداء الموقى للتمييز في الجملة قبل التحويل إلى تمييز أو عدم وجود أداء موقى، فإن كان للتمييز أداء موقى مفهوم في الجملة المميزة فهو محول عن هذا الموقع، وإن لم يكن له موقع في الجملة المميزة فهو تمييز غير محول.

أولاً، تمييز النسبة المحول،

ذكرنا فيما قبل أن هناك جهات تحول أو تنقل لتمييز الجملة من أحد المواقع المعنوية والإعرابية فيها إلى موقعية التمييز، وهذه الجهات هي:

أ- التحول من الابتدائية أو النقل عن الابتدائية:

كما في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف ٣٤]^(١)، حيث إن الأصل يجوز أن يكون: مالى أكثر من مالك، ونفري أعز...، فتحول كل من المبتدئين (مال، ونفر) إلى التمييز، فنصباً، ومنه: زيد أحسن وجهاً، والتقدير: وجهه زيد أحسن.

ويحلو لبعض النحاة أن يجعلوا ذلك من قبيل التحول عن المضاف، حيث يقدرون ما سبق بالقول: وجه زيد أحسن، ولنلاحظ أن (وجهها) - وهو التمييز المنصوب فى الجملة المقدرة - مبتدأ، فهو فى رأى تحول من الابتدائية.

ومنه قولك: إنه أبداً أقرب مصباحاً، وأعظم نارا، إذ التقدير: إن مصباحه أقرب، وإن ناره أعظم، ومثله القول: هُنَّ أَنْتَنَ رِيحاً، وأكثر ثمناً، وأجمل خلقاً.

ب- التحول من الفاعلية:

هو أن يكون التمييز محولاً من موقعية الفاعلية إلى موقعية التمييز، كأن تقول: طاب محمد نفساً، أى: طابت نفس محمد، فتحولت النفس - وهى فاعل - إلى تمييز منصوب يزيل إبهام العلاقة بين الفعل (طاب) وفاعله (محمد).

وتقول: تفقاً محمود شحماً، حيث الأصل: تفقاً شحم محمود، فشحم فى الأصل فاعل، ولكنه تحول إلى تمييز منصوب.

(١) (أنا) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (أكثر) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (منك) جار ومجرور مبنى، وشبه الجملة متعلقة بأكثر. (مالاً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأعز) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. أعز: مطلق على أكثر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نفرًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثل ذلك أن تقول: تصيب على عرقاً، امتلاً الكوب ماءً، حسن الحليم عقلاً، وجاد الحكيم رأياً. حيث انتصبت الأسماء المبهمة الجاملة: (عرقاً، وماء، وعقلاً، ورأياً) على التمييز للجملة التي تسبقها، وقد صححت أن تقع في موقعية الفاعلية في هذه الجملة.

ويجوز أن يكون منه: أجمل بالربيع هواءً، حيث التقدير: أجمل بهواء الربيع، فيكون (هواء) فاعلاً مرفوعاً، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

ومثل ذلك: أكرم بسمير خلقاً، وأطيب بمصر جواً.

ومن التمييز المحول عن الفاعل قول أبي طالب مخاطباً النبي ﷺ:

فاصدع بأمرِكَ ما عليك غَضاضَةٌ وأبشِرْ بِذَلِكَ وَقَرَّ مِنْكَ عَيْوُنَا^(١)

وفيه نصب (عيوناً) على التمييز المحول عن الفاعلية، حيث الأصل: وقرت عيونك.

ومن التمييز المحول عن الفاعلية قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَّ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤]، والأصل: واشتغل شيب الرأس، فتحول الفاعل إلى تمييز منصوب.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِينٌ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]^(٢)، حيث انتصبت التمييز (نفساً)، وهو تمييز نسبة محول من الفاعلية.

(١) شرح الكافية: ١-٢٢٢.

(اصدع) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (بأمرِكَ) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بأصدع. (ما) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (عليك) جار ومجرور مبنيان وشبه الجملة في محل رفع خير مقدم. (غضاضة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل نصب على الحالية. (وأبشِرْ) الواو: حرف عطف مبني لا محل له من الإعراب. أبشِرْ: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بذلك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالبشِرْ. (وقر) للوَلُو: حرف عطف. قر: فعل أمر مبني على السكون المقدر، وحرك من أجل التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (منك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بقر. (عيوناً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (إن) حرف شرط جارم مبني على السكون، لا محل له من الإعراب. (طين) طلب: فعل الشرط ماض مبني على السكون، ونون النسوة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالطين. (عن شيء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالطيب. (منه) جار ومجرور =

ومنه قولك: يزيد إشراقاً واستنارةً، يزدان كلامه فصاحةً وبياناً.

وفى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤]. (مثلاً) اسم نكرة جامد منصوب على التمييز للجملة (يستويان)، وهو منقول من الفاعلية؛ لأن الأصل: هل يستوى مثلها.

ومنه قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَابِكُونَ وَرَجُلًا مَلَمَّا لَوْجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩]. وفيه نصب (مثلاً) بعد (يستويان) على التمييز المنقول من الفاعلية.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نَمُوتُ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]. (حبا) منصوب لأنه مميّز منقول من الفاعلية، والتقدير: قد شغفها حبه.

وأرى أن يكون منه قوله تعالى: ﴿وَلَمَلْتُ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨]. حيث يجوز أن يكون التقدير: ولما لك الرعب منهم، فيكون (رعباً) تمييزاً منصوباً محولاً عن الفاعلية. وقد يعرب مفعولاً به ثانياً.

من التراكيب التي نلاحظ فيها تحول التمييز في أحد وجهيه الإعرابين من الفاعلية قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١]. حيث تعرب (خبراً) تمييزاً منصوباً، وهو محول من الفاعلية، والتقدير: وقد أحاط خبرنا، وقد يكون نائباً عن المفعول المطلق؛ إذ يمكن أن نجعله مرادفاً لمصدر الفعل (أحاط).

■ مبيان، وشب الجملة في محل جر، صفة لشيء. (نفساً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (فكلوه) الفاء: واقعة في جواب الشرط حرف مبني، لا محل له من الإعراب. كلوه: فعل أمر مبني على حذف النون، وروا الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل جزم، جواب الشرط. (هنيئاً) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: أكلاً هنيئاً، أو: حال منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: هانئين. (مرئياً) مثل إعراب (هنيئاً).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ [الكهف ٦٨].
 وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وقوله تعالى:
 ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

النحول من نائب الفاعل:

قد تكون موقعية التمييز في جملته الأصلية التي تحول عنها نائب فاعل، كان
 يقال: ضُربَ زيدٌ ظهرًا وبطنًا، حيث انتصب (ظهرًا وبطنًا) على التمييز، وأصله:
 ضرب ظهرُ زيدٍ وبطنُهُ، فنحول (ظهر وبطن) من موقعية النائب عن الفاعل إلى
 موقعية التمييز، وللنحاة آراء أخرى في سبب نصب (ظهر وبطن) في هذا
 التركيب.

ومثله أن يقال: فُجِّرَتِ الأرضُ عيونًا، واستُحْسِنَتِ مصرُ هواءً، واستُعْذِبَ
 البرتقالُ شرابًا، ...

النحول من المفعولية:

قد يكون التمييز المنصوب محولاً من موقعية المفعولية. أى: يصح وقوعه
 مفعولاً به في الجملة التي انتصب فيها، كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ
 عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، حيث انتصب (عيونًا) على التمييز، وأصله: وفجرنا عيونَ
 الأرض.

ومن ذلك: غرست الأرضُ شجرًا، وحفرت الدارُ بئرًا.

وبين النحاة في هذا القسم خلافٌ بين التمييزِ والبديليةِ والنصبِ على إسقاطِ
 الحافض، لكن التمييزَ أرجحُ، حيث إن العلاقة بين التفجيرِ وبين مفعوله (الأرضِ)
 علاقةٌ تحتلُّ جهاتٍ دلاليةً متعددة، فتحدد إحدى هذه الجهات ويزول إبهامها،
 بالتمييز المنصوب المحول من المفعولية.

ومنه أن نقول: أتريد أن تهيننى خلقًا ؟. فإن التأليف يزيد الأجزاء الحسنة
 حسنًا. ومنه: ما أحسنَ محمدًا أدبا، وما أكرمَه يدًا، وما أجملَ الربيعَ هواءً.

ثانياً: تمييز النسبة غير المحول،

ذكرنا أن التمييز إذا لم يصح له أداء موقع مفهوم في الجملة المميّزة فهو تمييز غير محول، ومن أمثله: لله دره فارساً^(١)، حيث نصب (فارس) على أنه تمييز للنسبة الحاصلة من الجملة الخبرية التعجبية (لله دره).

يمتلئ بدنه رعدةً. (رعدة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو تمييز للنسبة الحادثة من العلاقة بين الفعل (يمتلئ) فاعله (بدنه).

ملحوظة: نلاحظ أن كلا من (فارس ورعدة) لا يصح وضعه في موقع من مواقع الجملة المميّزة، كما كان ملحوظاً في تمييز النسبة المحول. ومنه كذلك: كفى به عليمًا، وكفى به شهيدًا، وحسبك به ناصراً^(٢).

ومنه القول: يا جارتا ما أنت جارة^(٣). ينصب (جارة) على التمييز على أرجح الآراء، سواء أ جعلت (ما) تعجبية نكرة، أم جعلتها استفهامية، حيث يخرج الاستفهام إلى معنى التعجب.

ومن تمييز النسبة غير المحول ما جاء في تراكيب التعجب المختلفة، من نحو: أبرحتَ جارا^(٤). حيث (جار) اسم نكرة جامد منصوب على التمييز من العلاقة القائمة بين الفعل وفاعله، ومنه ما ذكر من القول: لله دره فارساً، ويا جارتا ما أنت جارة. وكذلك كل ما يميز ضمير الغائب في توجه دلالي معين، نذكره فيما بعد.

(١) (لله) شبه جملة في محل رفع، خبر مقدم. (دره) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) للمنصوب في مثل هذه التراكيب وجه إعرابي آخر، وهو الحالية.

(٣) (يا) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (جارتا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقتضية لانه مضاف إلى ضمير التكلم الذي قلب إلى الالف، والتقدير: يا جارتى. (ما) تعجبية مبنية نكرة في محل رفع، مبتدأ. (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر ما. (جارة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد تكون (ما) حجازية حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (أنت) ضمير مبني في محل رفع اسم ما الحجازية العاملة عمل ليس. (جارة) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وقد تكون (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر ما، أو مبتدأ مؤخر لها. (جارة) تمييز منصوب.

(٤) أبرح: قول من البراح، ويقصد به اشتغال الأمر - أو: جاء بما لم يكن به غيره، أو: تنامي واشتغل وعظم.

وكذلك: ما أحسن الحليم رجلاً، أكرم بأبي بكر ضيقاً. لكنك إذا قلت: ما أحسن الحليم عقلاً، فإنه يكون محولاً من المفعولية؛ لأنه يصح القول: ما أحسن عقل الحليم. وكذلك: ما أفضلها مقالةً، وما أ عقله رأياً، وأصح بها كلمةً، وما أبلغه مقالا.

أما الأساليب: يا لك ليلاً، وياله رجلاً، وباله قصّةً، فهو من سبل تمييز الضمير، فيكون من أنواع تمييز الذات. وقد جعله من تمييز النسبة، حيث تمييز النسبة القائمة بين معنى التعجب والمتعجب منه.

ومن أنواع تمييز النسبة ما يذكر في أساليب التعجب مع ذكر المتعجب منه، كأن يقال: ما لزيد فارساً، محمد لله درّه فارساً، يا لمحمود رجلاً. وكذلك: ويل محمود رجلاً، وويحه رجلاً. وكذلك: كفى بعلي رجلاً، وحسبك به شهيدا وناصرًا. وكذلك: حبذا سعيد رجلاً...

ملحوظة:

يقسم النحاة تمييز النسبة المحوّل أو المنقول إلى قسمين:

أولهما: تمييز نسبة متحول أو منقول، كما ذكر في التحول من الفاعلية والمفعولية وأمثالهما.

والآخر: تمييز نسبة غير منقول أو غير متحول، وهذا القسم يقسمونه إلى اثنين:

أ - المشبه بالمنقول: ومنه: امتلأ الإناء ماءً، ونعم رجلاً زيد، حيث (امتلا) مطاوع (ملا)، فكانك قلت: ملا الماء الإناء، فصار الماء تمييزاً منصوباً بعد أن كان فاعلاً، وقد ذكرنا أن مثل هذا من قبيل المتحول أو المنقول عن الفاعلية، وإذا قدرنا فعل المطاوعة بمعناه فإنه يكون غير متحول، وكذلك التقدير في المثل الثاني: نعم الرجل زيد، وأرى أنه لا يصح أن يتحول (زيد) من موقع الفاعلية إلا عند من يعربونه بدلاً أو عطف بيان من الرجل، فأسلوب المدح والذم لهما طبيعة خاصة من التركيب، وذلك بذكر اسم عام يتضمن المخصوص.

ب - غير المشبه بالنقول أو المتحول: ومنه: حبلاً رجلاً زيد، حيث (ذا) فاعل (حب)، و(رجلاً) تمييزٌ لذا، و(زيد) المخصوص. وأرى أن هذا التركيب لا يختلف عن القول السابق: نعم رجلاً زيد، فكلا الفعلين له فاعله الذي مَيَّزَ بالنكرة المنصوبة.

تراكيب تختلف بين نوعي التمييز:

تمييز ضمير الغائب يختلف بين كونه تمييزاً للذات وكونه تمييزاً للنسبة، وهذا الأمر يتوقف على مدلول الضمير بين الإبهام وعدم إبهامه، ذلك على النحو الآتي^(١):

١- إن كان ضمير الغائب مبهماً لا يعرف المقصود منه، حيث لم يذكر مرجعه فإنه يكون تمييزاً للذات، ذلك نحو: يا له رجلاً، يا لها قصة، وقول على - كرم الله وجهه: «يا له مراماً ما أبعدته». وكذلك القول: ويحه رجلاً، ويله رجلاً، ما أحسنها مقالة، لله دره رجلاً جاءني، ويحه رجلاً لقيته ويل أمه بشراً، والقول: كفى به عالماً، حبسك به رجلاً، وقول ذي الرمة:

وَيَلْمُهَا رُوحَهُ وَالرَّيْحُ مَعْصِفَةٌ وَالغَيْثُ مَرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مَقْتَرِبٌ^(٢)

تلاحظ أن ضمير الغائب في الأمثلة السابقة لم يذكر ما يعود عليه، فكان التمييز قد ذُكر بغرض تفسيره عوضاً من عدم ذكر مفسره.

ولقد ذكر ابن الحاجب في هذا الموضع تمييز ضمير المخاطب، من مثل: يا لك ليلاً. وأرى أن ضمير المخاطب فيه ما يدل على مرجعه، وهو المخاطب الموجه إليه الكلام، فضمير المخاطب يدل على الحضور.

ب- فإن كان ضمير الغائب غير مبهم بأن عُرِفَ المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق عليه، نحو: زارني محمدٌ فياله رجلاً، ولله دره فارساً، جالست علياً فويحه

(١) ينظر: الإستراباذي على الكافية ١-٢١٨.

(٢) (ويل) مصدر منصوب نائب فعلٍ للحلوف وجوا. (مها) أي: أسها: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (روحة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والريح معصفة) الواو: للحال أو للابتداء حرف مبني، لا محل له من الإعراب. الريح: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. معصفة: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل نصب حال. (والغيث مرتجيز) جملة اسمية في محل نصب بالعطف على ما قبلها، وكذلك الجملة الاسمية (والليل مقترب).

رجلاً، وويلمه شجاعاً. فإنه يكون تمييزاً نسبة؛ لأن الضميرَ لما كان المقصود به معروفاً أصبح لا يحتاج إلى مفسرٍ، فخلُصَ التمييزُ للعلاقة القائمة بين أركانِ أسلوبِ التعجب، أو لبيان جهةِ التعجب، وهو المعنى المقادُ من مجموع الأسلوب.

ج- وأرى أن الاسمَ المنصوبَ الذى يميز ضميرَ الغائبِ إنما هو من قبيلِ تمييزِ النسبة؛ لأن المقصودَ الدلالى من التراكيبِ السابقة يكمن فى معنى التعجب، وإنما يكون التعجبُ من وجودِ أطرافٍ هى: المتعجب منه، وجهة التعجب، أما جهةُ التعجب فإنها تفسدُ من التمييزِ المنصوبِ، ولكن المتعجبُ منه إن احتسبَ الضميرُ بمفرده كان ذلك من قبيلِ الذاتِ أو المفرادِ، وإن كان المتعجبُ منه من مجموع الضمير - وما تألف منه من كلمات وسمته وخصته بالتعجبِ كحرفِ النداءِ مع اللام المفتوحة، أو الفعلِ مع فاعله، أو المصدرِ مع جملته الفعلية المقدرة، ... أو غير ذلك - كان التمييزُ تمييزاً نسبة.

وأنوه إلى اختلافِ المنصوبِ فى معظمِ هذه التراكيبِ بين التمييزِ والحالِ، ويتضحُ ذلك فى موضعه.

د- وما يختلفُ فيه بين النصبِ عن تمامِ الجملةِ والنصبِ عن تمامِ الاسمِ القولُ: دارى خلفَ دارك فرسخاً، حيث يميز (فرسخاً) الخلفية فقط، فيكونُ تمييزاً للذاتِ، أو: يميزُ العلاقةَ القائمةَ بين دارى ودارك، وهى الخلفية، فيكونُ تمييزاً للنسبة، وكونه تمييزاً للنسبة أرجح.

تمييز الأسماء العاملة

الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ تشبه الجملةَ الفعلية؛ لأن الاسمَ العاملَ فيها بمثابة الفعلِ والركنِ الآخرِ للجملة، أو أنه بمثابة الفعلِ وما أضيفَ إليه أو نصبَ أو رفعه بمثابة الركنِ الآخرِ، لذا فإن ما يميزُ هذه الأسماءَ يكون تمييزاً نسبة.

والأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ من حيث التمييز تنقسم إلى قسمين:

أ- المصادر. ب- الصفات المشتقة.

١- تمييز المصادر:

المصدرُ مع ما أُضيفَ إليه أو رفعه أو نصبه يمكن أن يكونا جملة، والعلاقة بين المصدر والركن الآخر قد تكون مبهمّة تحتاج إلى تفسير وتوضيح وتحديد، ويكون هذا عن طريق التمييز. ويمكن لنا أن نتقابل مع عدة تراكيب في الجملة العربية للتعبير عن تمييز المصدر، يمكن أن نجملها في قسمين:

أولهما: أن يضاف المصدر إلى تمييزه، وحينئذ يُجرُّ بالإضافة. فتقول: أعجبنى طيبُ نفسه، وطيبُ النفس، أحب فيه كرمَ خلقه، وكرمَ الخلق. تلحظ أن التمييز (نفساً، وخلقاً) مضاف إلى المصدر (طيب، وكرم) فلزم الجرُّ.

والآخر: أن يضاف المصدر إلى غير تمييزه، حينئذ يجب أن ينصب التمييز، فتقول: أعجبنى طيبه نفساً، وكرمه خلقاً، المصدر (طيب وكرم) أُضيفَ كل منهما إلى ضمير الغائب، ففصل الضمير بين المصدر وتمييزه، فوجب نصب التمييز (نفساً وخلقاً).

ب- تمييز الصفات المشتقة:

الصفة المشتقة صفة عامة في علاقتها بموصوفها - مهما كان موقعها الإعرابي - وهذه العلاقة العامة تحتاج إلى توضيح وتفسير وتحديد باستخدام ما يميزها، فإذا قلت: هو طويل، فإن صفة الطول تحتل جهات دلالية عديدة، فهي بمثابة المبهم الذي يحتاج إلى ما يميزه، لذلك كان المنصوب الذي يحدد الجهة الدلالية للصفة المشتقة تمييزاً، حيث تقول: هو طويلٌ يداً.

ولما كانت الصفة المشتقة - في لفظها - جامعة بين الموصوف وصفته؛ كانت بمثابة الجملة الفعلية، ولذلك فهي يمكن أن تعملَ عملَ الفعل، لهذا كانت من قبيل تمييز النسبة؛ لأن ما يميزها إنما يحدد علاقة، وما يميز العلاقة تمييز نسبة.

من أمثلة ما ينتصب على التمييز بعد الصفات المشتقة:

- ١- بعد صيغة اسم الفاعل: نحو: هو متفقىٌ شحمًا، البيت ممتلئٌ خيرًا، العدو مشتعلٌ غيظًا. كلٌّ من الأسماء الجامدة النكرة (شحمًا، وخيرًا، وغيظًا) منصوبٌ على التمييز، وهو تمييز نسبة لأنه ورد بعد أسماء الفاعلين (متفقى،

ممتلئ، مشتعل)، وهى بمثابة: تفتأ، امتلأ، اشتعل. ومنه: الشجرة ناضجة ثمرًا، ويانعة أوراقًا، وباسقة طولًا.

ومنه ما جاء على صيغة اسم الفاعل، وهو بمعنى اسم المفعول، كان تقول: بيته ممتلئ خيرًا، والبيت ممتلئ خيرًا، والاصل: مملوء.

٢- ما ينتصب بعد صيغة اسم المفعول: نحو: هو فى هذه القضية محترم رأيًا، أنت معظّم قدرًا فى هذه الجلسة. حيث كل من (رأيًا، وقدرًا) منصوب على التمييز بعد صيغة اسم المفعول (محترم، ومعظم)، وإذا كان فيهما معنى الثبوت واللزوم فإنهما يكونان من الصفة المشبهة، ولذلك فإنهما قيّدًا بالقول: فى هذه القضية، والقول: فى هذه الجلسة.

ومنه: الأرض مفجّرة عينًا، الحديقة مزروعة شجرًا. الدرس مفهوم أفكارًا.

٣- ما انتصب بعد الصفة المشبهة: كقولك: هو جميل وجهًا، حيث انتصب (وجهًا) على التمييز، وقد ميز الجمال المسند إلى المبتدأ (هو).

ومن ذلك: هو كريم يداً، أنت طيب نفسًا، أخوك مهذب خلقًا، إنه طاهر ثوبًا، ونقى عرضًا، وصاف قلبًا. ومنه أن تقول: الكيس ملأ ذهابًا، والدار ملأ ضيوفًا.

٤- ما انتصب بعد اسم التفضيل: نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْسًا﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿إِنْ تَرَوْا فَقُلُوبَكُمْ مَلَأُوا وَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ [الكهف: ٣٩]. ﴿هَٰئِلِكِ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]^(١). ﴿فَسَيَقْلَمُونَ مِنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥]. ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]^(٢).

(١) (هناك) ظرف مكان إشارى مبنى فى محل نصب، وشبه الجملة فى محل رفع، خير مقدم. (الولاية) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالولاية. (الحق) نعت أو بدل من لفظ الجلالة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (هو) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (خير) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ثوابًا) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (وخير) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. خير: معطوف على خير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، عقبا: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (قال) فعل ماضى مبنى على الفتح. (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، فاعل. (كفروا) فعل ماضى مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول، =

والتمييزُ المذكورُ بعد اسم التفضيلِ على ثلاثة أقسامٍ من حيث العلامة الإعرابية:
أ- ما كان واجبَ النصب

التمييزُ الذي يجب فيه النصبُ بعد اسم التفضيلِ يأتي في تركيبين:

أولهما: ما كان فيه اسمُ التفضيلِ غيرَ مضاف. وضابطه المعنوي: ما كان التمييزُ في تركيبه غيرَ المفضل، وإنما هو جهةٌ معنويةٌ من جهاتِ المفضلِ التي يمكن أن تتعدّد، أما ضابطه اللفظي: فهو ما لا تستطيع أن تجعل فيه التمييزَ خبراً عن المفضل، ولكنه يصح أن تخبرَ فيه باسمِ التفضيلِ عن التمييز، ثم تخبرَ بهما سوياً عن المفضل، وإذا جعلتَ اسمَ التفضيلِ فعلاً لأصبح التمييزُ فاعله، ويجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلاً له كذلك في كثيرٍ من التراكيب. ويمثلُ له بالأمثلةِ المذكورةِ سابقاً، وهذا النوعُ يجب في تمييزه النصبُ.

ففي قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. يكون التمييزُ (مالاً) غيرَ المفضلِ (أنا)، ولكنه جهةٌ من جهاته المعنوية المتعددة، وقد تحدت العلاقة بين (أنا) وبين (الكثرة) بهذه الجهة المخصّصة. ويجوز القولُ فيه: كثر المال، وكثرت مالا، فيصبحُ التمييزُ فاعلاً لاسم التفضيل، كما يجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلاً، ولا يصح: أنا مال، ولكن يصح: أنا مالى أكثر.

مثل التحليل السابق في: أنا أعز نفراً: عز النفراً، أو عززت نفراً. أنا أقل منك مالا وولدا: قل المال والولد، قلّت مالا وولدا، ولا يصح أنا نفر، وأنا مال وولد، ... إلخ، ولكنه يصح أن تقول: أنا نفرى أعز، ومالى وولدى أقل. ... إلخ.

ومنه قولك: هو أعلى منزلةً، وأشرفُ حَسَبًا. إننى أصدقُ قولاً، وأكثرُ إخلاصاً. إنهما أشد الموجودين ثقةً، وأفضلهما إتقاناً.

= لا محل لها من الإعراب. (للذين) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (أمنوا) جملة فعلية صلة الموصول لا محل لها. (أى) اسم استفهام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (الفريقين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه مثنى. (خير) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب مقول القول. (مقاماً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأحسن) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. أحسن: معطوف على خير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ندياً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

فانت ترى أنه لا يصح الإخبار بالتمييز في الأمثلة السابقة: (منزلة - حسبا -
 قولا - إخلاصا - ثقة - إتقاناً) عن المفضل (هو - هو - أنا - أنا - هما - هما)،
 حيث لا يقال: هو منزلة... إلخ، ولكن يجوز: هو منزلة أعلى، وحسبه أشرف،
 أنا قولى أصدق، وإخلاصى أكثر، هما ثقتهما أشد، وإتقانهما أفضل، كما أننا لو
 جعلنا اسم التفضيل فعلاً لصح جعل تمييزه فاعلاً له، فيجوز (علت المنزل - شرف
 الحسب - صدق القول - كثر الإخلاص - اشتدت الثقة - فضل الإتقان)، كما
 يجوز أن يكون المفضل فاعلاً لاسم التفضيل كذلك، فيجوز (علوت منزلة - شرفت
 حسبا - صدقت قولا - كثرت إخلاصاً - اشتدثت ثقة - فضلت إتقاناً).

ويحلون للنحاة أن يجعلوا هذا القسم من السببى، وهذا فيه كثير من الصواب،
 إذا تذكرنا أن التمييز في مثل هذه الأمثلة لا يصح أن يخبر به عن المفضل إذا كان
 مبتداً، بل يكون مبتدأ مضافاً إلى ضمير المفضل، مخبراً عنه باسم التفضيل، ثم
 يخبر بالجملة الاسمية عن المفضل - كما شرحنا سابقاً.

فإذا قلت: زيد أحسن منك ثوباً، فإنك تلحظ:

أ- أن الثوب (التمييز) ليس ريداً (المفضل).

ب- أن التمييز جزء يتنى إلى المفضل.

ج- أنه لا يجوز الإخبار بالتمييز عن المفضل.

د- أنه يخبر عن المفضل بجملة اسمية تكون من المبتدأ (التمييز مضافاً إلى
 ضمير المفضل) وخبره اسم التفضيل.

هـ- لو جعلنا اسم التفضيل فعلاً لجاز أن يكون التمييز فاعله، أو المفضل
 فاعلاً له.

يذكر ابن مالك: «أفعل التفضيل المميز بسببى، نحو: زيد أكثر مالا، وعلامة
 السببى صلاحيته للفاعلية بعد نصير (أفعل) فعلاً، كقولك فى زيد أكثر مالا:
 زيد أكثر ماله.....» (١).

(١) شرح التسهيل ٢ - ٣٨١.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنِيَّةً﴾
[النساء ٦٦]. (تثيتا) تمييز لاسم التفضيل (أشد)، وهو واجب النصب.

وقوله تعالى: ﴿فَارِدْنَا أَنْ يَدْلِيَهُمَا رَهْمًا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾
[الكهف ٨١]^(١).

﴿وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾
[المزمل: ٢٠]^(٢).

﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤].

﴿أَوَلَيْكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠].

﴿وَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [طه: ٧١].

﴿إِذْ يَقُولُ امْكُثْهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤].

﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَتْلُوَكُمْ أَيْكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المالك: ٢].

(١) (الفاء) بحسب ما قبلها. (أردنا) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل.
(أن) حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (يدلها) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة
نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (رهما) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه
الضمة، وضمير الغائبين مبنى في محل جر بالإضافة، والمصدر المؤول (أن يدلها رهما) في محل نصب،
مفعول به. (خيرًا) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) جار ومجرور مبنيا، وشبه الجملة
متعلقة بخير. (زكاة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأقرب) الوار: حرف عطف مبنى لا محل له.
أقرب: معطوف على خير منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (رحما) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (ما) اسم شرط جازم مبنى في محل رفع، مبتدأ. (تقدموا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه
حذف النون، ووارو الجماعه ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (لأنفسكم) اللام: حرف جر مبنى لا
محل له من الإعراب. أنفس: اسم مجرور باللام، وعلامة جزمه الكسرة، وضمير المخاطبين مبنى في
محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالتقديم. (من خير) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة
بالتقديم. (تجدوه) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، ووارو الجماعه ضمير
مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (هذه) ظرف مكان
منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جزمه الكسرة، وشبه
الجملة متعلقة بتجد. (هو) ضمير فصل مبنى لا محل له من الإعراب. (خيرًا) مفعول به ثانٍ منصوب،
وعلامة نصبه الفتحة. (وأعظم) الوار: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، أعظم: معطوف
على خير منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أجرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

والآخر: ما كان اسمُ التفضيل فيه مضاعفاً إلى غير التمييز:

يجب نصبُ التمييزِ في التركيب الذي يضاف فيه اسمُ التفضيلِ إلى غير التمييز، أى: يفصلُ بين اسمِ التفضيلِ والتمييزِ بضاف إليه. فتقول: هو أكرمُ الموجودين حسَبًا، وأفضلُهُم خلقًا. تلحظ أن التمييزَ (حسَبًا، وخلقًا) قد فصلَ بينه وبين اسمِ التفضيلِ الذي يميزه (أكرم، وأفضل) بالمضافِ إلى اسمِ التفضيلِ (الموجودين، وهم)، لذا وجب نصبُ تمييزِ اسمِ التفضيلِ.

ومنه قولك: على أطولُ إخوته قامَةً، وأفرعُهُم طولًا.

المؤمنُ أفضلُ الناسِ خلقًا، وأكثرهم ميلًا إلى الخير.

المتقفُ أكثرُ أبناءِ المجتمعِ معرفةً بالحقوقِ والواجباتِ، وأشدُّهم التزامًا بها ومحافظةً عليها.

إنهما أشجعُ الناسِ رجلين، وأصلحُ الناسِ حالًا.

ب- ما كان واجبَ الجرِّ بالإضافة:

ضابطُهُ المعنويُّ: ما كان التمييزُ في التركيبِ هو المفضلُ في المعنى.

أما ضابطُهُ اللفظيُّ: فهو ما تستطيع أن تجعلَ فيه التمييزَ خبرًا عن المفضلِ، وتعملَ اسمَ التفضيلِ صفةً للتمييزِ. هذا التركيبُ يجب فيه إضافةُ التمييزِ إلى اسمِ التفضيلِ.

مثاله أن تقول: هو أكرمُ رجلٍ، وأعزُّ إنسانٍ، تلحظ أن التمييزَ (رجلاً وإنساناً) هو المفضل (هو) في المعنى، كما تستطيع أن تخبرَ بالتمييزِ عن المفضل فتقول: الرجلُ أكرمُ، والإنسانُ أعزُّ، كما تستطيع أن تقول: هو رجلٌ أكرمُ، وإنسانٌ أعزُّ، فتجعلُ اسمَ التفضيلِ صفةً للتمييزِ، لذلك وجب الجرُّ دون النصبِ.

وتقول: إنه أفضلُ طالبٍ، فتجرُّ التمييزَ (طالب) فلو أنك أضفت التمييزَ إلى غيرِ المميزِ نصبتَ بالضرورة. فتقول: هو أكرمُ إخوته رجلاً، وأعزُّ الموجودين إنساناً، إنه أفضلُ المتقدمين طالبًا.

جـ- ما احتمل النسب والجر بالإضافة:

ضابطه المعنوي: أن يكون التمييز في التركيب هو المفضل في المعنى.

أما ضابطه اللفظي: فهو أن يصح أن يكون التمييز خبراً عن المفضل وتجعل اسم التفضيل صفة للتمييز، ويجب أن يكون التمييز صفة مشتقة، وليس اسماً جامداً، وهذا الضابط الأخير يفرق به هذا القسم عما سبقه مما هو واجب الجر، حيث تفصل بين اسم التفضيل التمييز بالتثوين ظاهراً أو مقدراً. كما هو في قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]. حيث (حافظاً) تميز - على الوجه الأرجح - لاسم التفضيل (خير)، فهو تميز نسبة، وقراءة الأعمش بجر (حافظ) بالإضافة (خير حافظ).

ملحوظة:

إذا قلت: (هو أكرم أب)؛ فإنه هو الأب؛ لأن الإضافة تجعل المضاف والمضاف إليه بمثابة الاسم الواحد، فكانت قلت: هو أب أكرم. أما إذا قلت: (هو أكرم أباً)؛ فإنه ليس الأب، ولكنه ابن هذا الأب الذي ميز به اسم التفضيل. حيث أراد المتحدث أن يبين أن فيه جهة من معنى الكرم، فميزها بالأب، فنصب على التمييز. أما إذا عددت (أباً) حالاً؛ حيث يكون اسماً جامداً مؤوَّلاً بالمشتق؛ فإنه يكون الأكرم في حال احتسابه أباً، أو بالنظر إلى أبوته.

فلتلاحظ كيف يتفق التوجه الإعرابي مع التوجه المعنوي، مع الخلاف في العلامة الإعرابية أو الاتفاق فيها.

- وكذلك كل ما يعمل عمل الفعل من اسم الفعل، وأساليب التعجب، والنداء التعجبي وغيرهما. نحو: حبك بالقرآن كتاباً. يا لعل أباً، ويْلُم لذات الشباب معيشة.



قضايا متفرقة في التمييز

في هذا القسم من دراسة التمييز تُعرضُ بعضُ القضايا الخاصة به، من:

التعيين (التعريف والتكثير)، والمطابقة في العدد بين التمييز ومميزه، والرتبة بين التمييز ومميزه وعامله، وجر التمييز ب (من)، ومدى توقف الكلام أو المعنى على التمييز، والفصل بين التمييز ومميزه، فتوالى تمييزين، وبيان مدى كون التمييز مؤكداً، ثم ما يفرق بين الحال والتمييز، وذكر بعض المواقع التي تختلف بين الحال والتمييز بقصد المدارس والتنبيه، ولهذا الغرض تذكر بعض التراكييب الخاصة لمناقشة ما بها من أوجه إعرابية.

التعيين في التمييز

مذهب البصريين أن التمييز لا يكون إلا نكرة^(١)، وحجتهم في ذلك أن التمييز يبين للجنس، وهذا لا يحصل إلا بالتكثير. ويؤولون كل ما جاء تمييزاً بلفظ المعرفة إلى النكرة، أو تحويلاً يحول النصب عن وجه التمييز إلى عامل آخر.

أما الكوفيون والمالزي والمبرد وابن الطراوة فإنهم يجيزون أن يرَدَ التمييز بلفظ المعرفة، وحجتهم في ذلك ما جاء في اللسان من معارف منصوبة على وجه التمييز.

ومما يستشهد به الكوفيون ومن ذهبَ مذهبهم في جواز تعريف التمييز قولُ رشيد الشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتُ وَطَبْتُ النَّفْسَ بِأَقْبَسُ عَنْ عَمْرٍو^(٢)

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥ / المجلد ٢٤٢.

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٢ / شرح ألفية ابن معطى ٥٨١-١ / شرح التصريح ٣٩٤-١ / الدور ٥٣-١. وفي بعض المصادر رواية أخرى لا تؤثر في موضع الشاهد: (لما أن رأيت جلاذنا.. رضيت.. يابكر.

(رايتك) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء المتكلم ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، وكاف المخاطب =

حيث ورد تمييزُ النسبة المنصوبُ (النفس) معرفًا بالالف واللام، لكن البصري
ومن نَحَا نَحْوُهُمْ يؤولونها إلى النكرة (نفسا)، أو أنهم يجعلون الف واللام
رالتين فيصبح التمييزُ نكرةً.

كما يحتجون بقول الشاعر:

عَلَامٌ مِلْتِ الرَّعْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقْدُ لظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبَيْضُ وَالسَّمَرُ^(١)

حيث (الرعب) اسمٌ جامدٌ نكرةٌ معرفٌ بالالف واللام، وهو منصوبٌ على أنه
تمييزٌ نسبةً لعلاقة الفعلِ (مَلَى) بفَاعِلِهِ (تاءِ المخاطب). لكنها تزول إلى النكرة
(رعبًا)، أو أنها منصوبةٌ على نزع الخافضِ.

مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (لا) حرف فيه معنى الشرط مبني، لا محل له من الإعراب.
(أن) حرف رائد مبني، لا محل له من الإعراب. (عرفت) فعل ماض مبني على السكون، وتاء المخاطب
ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة شرط (لا) لا محل لها إعرابًا، وجملة الجواب محذوفة دل
عليها جملة (صددت). (وجوها) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبني في
محل جر بالإضافة. (صددت) فعل ماض مبني على السكون، وتاء المخاطب مبني في محل رفع،
فاعل، والجملة في محل نصب، حال من المفعول به كاف للمخاطب في رأيتك. أو في محل نصب،
مفعول به ثانٍ لرأى. (وطبت) الواو حرف عطف مبني لا محل له. طاب: فعل ماض مبني على
السكون، وتاء المخاطب مبني في محل رفع، فاعل. (النفس) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (با)
حرف نداء مبني لا محل له إعرابًا. (قيس) متلادى مبني على القسم في محل نصب. (عن) حرف جر
مبني، لا محل له إعرابًا. (صمرو) مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالصدر.

(١) (علام) على: حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. ما: اسم استفهام مبني في محل جر يعلى،
وشبه الجملة متعلقة بالملء. (ملتت) فعل ماض مبني على السكون مبني للمجهول. وتاء المخاطب ضمير
مبني في محل رفع، نائب فاعل. (الرعب) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يكون منصوبًا
على نزع الخافض. (والحرب) الواو: واو الحال أو واو الابتداء حرف مبني لا محل له إعرابًا. الحرب:
مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لم) حرف نفى وجزم وقلب مبني لا محل له. (تقد) فعل مضارع
مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحذف أوسطه لتوالي الساكنين. (لظاها) فاعل مرفوع، وعلامة
رفعها الضمة المقدرة، وضمير المخاطبة مبني في محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية (لم تقد لظاها) في
محل رفع، خبر المبتدأ (الحرب). والجملة الاسمية في محل نصب، حال. (ولم) الواو: حرف عطف
مبني لا محل له إعرابًا. لم: حرف نفى وجزم وقلب مبني، لا محل له إعرابًا. (تستعمل) فعل مضارع
مجزوم، وعلامة جزمه السكون مبني للمجهول. (البيض) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.
(والسمر) الواو: حرف عطف مبني. السمر: معطوف على البيض مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

أما قولهم: «كم ناقةً وفصيلها»، حيث إن (فصيلاً) معرفةً معطوفةً على محل التمييز (ناقة) وهو النصب، على أن الواوَ واوُ العطف. لكنها تؤول إلى النكرة (وفصيلاً لها)، أو أن الواوَ تؤولُ إلى معنى المعية، فتكون (فصيل) المعرفة منصوبةً على أنها مفعولٌ معه.

أما أقوالهم: سفه نفسه، وغبن رأيه، وبطر عيشه، وألم بطنه، ووفق أمره، ورشد أمره، وزيد الحسنُ الوجهَ، فقد جعلوا فيها الأسماءَ المعرفةَ المنصوبةَ (نفسه، رأيه، عيشه، بطنه، أمره، وجه) تمييزاً لما سبقَ عليها.

لكنَّ البصريين يؤولون ذلك على عدةِ أوجه^(١):

أحدهما: أن تحملَ الإضافة فيه منويةَ الانفصال، فيحكم على المضاف بأنه نكرةٌ.

الثاني: أن يُضمَّنَ الفعلُ المذكورُ اللازمُ معنى فعل متعدي، فيصير المنصوبُ منصوباً على المفعولية، كأنه قيل: سَفَّهُ بالتضعيف، سوءاً رأيه،

الثالث: أن ينصب المنصوبُ بإسقاطِ حرفِ الجر، كأنه قيل: غبن في رأيه، ألم في رأسه، وجع في بطنه، . . . ثم أسقط حرف الجر، فتعدي الفعلُ، فنصب.

الرابع: أن يكونَ المنصوبُ منصوباً على التشبيهِ بالمفعولِ به، ويحمل الفعلُ اللازم على الفعل المتعدي .

المطابقة بين التمييز ومميزه

تدورُ قضيةُ المطابقةِ بين التمييزِ وما يميزُه في ثلاثةِ محاورَ: المطابقةُ بينهما، والمخالفةُ في التطابق، وجواز المحورين السابقين، والمقصودُ بالمطابقةِ أن يكونَ التمييزُ مماثلاً لمميزه في العددِ: (الإفراد والتثنية والجمع)، وفي النوعِ: (التذكير والتأنيث)^(٢).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٣٨٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ - ٣٨٠.

أولاً: مواضع المطابقة بين التمييز ومميزه:

يتطابق التمييز مع ما يميزه في العدد والنوع في التراكيب الآتية:

أ- إن كان التمييز هو المميز، أى: إن كان التمييز عين المميز، أى: اتحاداً معنى، وتطابقاً في النوع والعدد. وضابطه أنه يمكن أن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، أو صفة له مع مراعاة شروط التعريف والتذكير؛ فتقول:

كرم محمد رجلاً - كرمت سعاد امرأة.

كرم المحمدان رجلين - كرمت السعدان امرأتين.

كرم المحمدون رجالاً - كرمت السعادات نسوة.

تلاحظ التطابق بين التمييز (رجلاً - رجلين - رجالاً - امرأة - امرأتين - نسوة) وما يميزه (محمد - المحمدان - المحمدون - سعاد - السعدان - السعادات) في العدد: إن إفراداً أو تثنية أو جمعاً، وفي النوع: إن تذكيراً أو أنثى.

ب- إن كان التمييز بعضاً أو جزءاً عينياً من ما يميزه؛ فإن المطابقة بينهما في العدد قائمة؛ فتقول:

جمل محمد وجهاً - جمعت فاطمة وجهاً.

جمل المحمدان وجهين - جمعت الفاطمتان وجهين.

جمل المحمدون وجوهاً - جمعت الفاطمات وجوهاً.

ج- فإن كان التمييز في صيغتي التعجب (ما أفعله وأفعل به) وكان التمييز اسم عين أو ذات، أو كان جزءاً عينياً أو بعضاً مما يميزه تطابق التمييز مع المميز في العدد؛ فتقول:

ما أجمله وجهاً - ما أجمل وفاء وجهاً.

ما أجملهما وجهين - ما أجمل الوفاءان وجهين.

ما أجملهم وجوهاً - ما أجمل الوفاءات وجوهاً.

د- إن كَانَ التَّمْيِيزُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ بِاسْتِخْدَامِ التَّرَاكِيِبِ ذَاتِ الْأَفْعَالِ أَوْ الْمَصَادِرِ الدَّالَّةِ مَعَ مَا تَسْنَدُ إِلَيْهِ وَتُمَيِّزُهَا؛ مِنْ مِثْلِ: حَسِبَكَ، وَكَفَيْكَ، وَنَهَيْكَ، وَكَفَاكَ، وَنَهَاكَ، وَحَسِبَكَ، وَوَيْحَهُ، فَإِنَّهُ يَتطَابَقُ مَعَ مُمَيِّزِهِ فِي النَّوعِ وَالْعَدَدِ؛ فَنَقُولُ:

حَسِبَكَ بِأَخِيكَ نَاصِرًا - حَسِبَكَ بِأَخْتِكَ شَاهِدَةً.

حَسِبَكَ بِأَخَوَيْكَ نَاصِرَيْنِ - حَسِبَكَ بِأَخْتَيْكَ شَاهِدَتَيْنِ.

حَسِبَكَ بِأَخَوَاتِكَ نَاصِرِينَ - حَسِبَكَ بِأَخَوَاتِكَ شَاهِدَاتٍ.

وَنَقُولُ:

وَيْحَهُ رَجُلًا - وَيَحُهَا امْرَأَةً.

وَيَحُهَا رَجُلَيْنِ - وَيَحُهَا امْرَأَتَيْنِ.

وَيَحُهَا رَجَالًا - وَيَحُهَا نِسَاءً أَوْ نِسْوَةً.

هـ- إن كَانَ التَّمْيِيزُ اسْمَ مَعْنَى (مَصْدَرًا) وَأُرِيدَ بِالتَّرَكِيِبِ اخْتِلَافُ أَنْوَاعِهِ لِاخْتِلَافِ مُحَالِّهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ جَمْعًا كَمُمَيِّزِهِ. مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]. حَيْثُ (أَعْمَالًا) جَمْعٌ لِلْمَصْدَرِ (عَمَلٍ)، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَجَاءَ مَجْمُوعًا لَتَنَوُّعِهِ، فَوَافَقَ تُمَيِّزَهُ اسْمَ التَّفْضِيلِ الْمَجْمُوعِ (الْأَخْسَرِينَ).

وَمِنْهُ: تَخَالَفَ النَّاسُ أَرَاءَ، وَتَعَاظَمُوا قُوًى، لَقَدْ تَفَتَحُوا عُقُولًا، وَانْشَرَحُوا قُلُوبًا، وَتَجَمَّعُوا أَبَادَى.

ثَانِيًا: مَوَاضِعُ وَجُوبِ إِفْرَادِ التَّمْيِيزِ:

يَلْزَمُ التَّمْيِيزُ الْإِفْرَادَ فِي التَّرَاكِيِبِ الْآتِيَةِ:

أ- إن كَانَ الْمُمَيِّزُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَالتَّمْيِيزُ اسْمَ مَعْنَى، فَإِنَّ التَّمْيِيزَ يَلْزَمُ الْإِفْرَادَ، مَا لَمْ يُقْصَدْ بَيَانُ أَنْوَاعِهِ - كَمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا - فَنَقُولُ:

محمدٌ أفضلهم رأياً - فاطمةٌ أفضلهن رأياً.

المحمدان أفضلهم رأياً - الفاطمتان أفضلهن رأياً.

المحمدون أفضلهم رأياً - الفاطماتُ أفضلهن رأياً.

فإن قصدَ باسمِ المعنى التمييزَ بيانُ أنواعه فإنه يتطابق؛ فتقولُ:

على الأفضل قولاً - زينبُ الفضلى قولاً.

العليان الافضلان قولين - الزينيان الفضليان قولين.

العليون الافضلون أو الافاضل أقوالاً - الزينياتُ الفضلياتُ أقوالاً.

ب- إن كان التمييزُ فى صيغتى التعجبِ (ما أفعله وأفعله به)، وهو اسمٌ معنى

فإنه يلزمُ الإفرادَ ما لم يُقصدْ بيانُ أنواعه؛ فتقولُ:

ما أوجهه رأياً - أوجهُ بها قولاً.

ما أوجههُما رأياً - أوجهُ بهما قولاً.

ما أوجههُم رأياً - أوجهُ بهنَّ قولاً.

فإن قصدَ باسمِ المعنى التمييزَ بيانُ أنواعه فإنه يتطابق؛ فتقولُ:

ما أقى علياً تأويلاً - ما أقى فاطمةً تأويلاً

ما أقى العليَّين تأويلين - ما أقى الفاطمتين تأويلين

ما أقى العليَّين تأويلاتٍ - ما أقى الفاطماتِ تأويلاتٍ

ج- إن لزمَ إفرادُ معنى التمييزِ فإنه يفردُ لفظاً، كان تقولُ: كرمُ هؤلاءِ الرجالُ

أصلاً. حيث (أصلاً) تمييزُ نسبةٍ، تفردُهُ لتبيينِ أن الرجالَ المذكورين جميعاً أصلهم واحدٌ.

أو تقولُ: نجح المؤمنون سعيًا؛ حيث (سعيًا) تمييزُ نسبةٍ، تفردُهُ لأنك لا تقصدُ

بيانَ أنواعه.

ثالثاً، مواضع جواز الهمزة التمييز،

أ- يجوزُ إفرادُ التمييزِ وتطابقه مع مميّزه إن كان المميّزُ اسمَ تفضيلٍ والتمييزُ اسمَ عينٍ أو ذاتٍ، بخلاف ما إذا كان اسمَ معنى فقد ذكرنا أنه يلزمُ الإفرادُ ما لم يُقصدَ بيانُ أنواعه. فتقولُ:

محمدٌ أحسنُ الموجودين وجهاً - وفاطمة أحسنهن وجهاً.

المحمدان أحسنُ أو أحسنا الموجودين وجهاً، أو وجهين.

الفاطمتان أحسنُ أو حسنيا الموجودين وجهاً أو وجهين.

المحمدون أحسنُ أو أحسنو الموجودين وجهاً أو أوجهاً.

الفاطمات أحسنُ أو حسنياتُ الموجودين وجهاً أو أوجهاً.

ب- يجوزُ إفرادُ التمييزِ وتثنيته وجمعه بحسبِ حقيقته التي يريدُها المتحدثُ له؛ فتقولُ: دارى خلف دارك فرسخاً، أو فرسخين، أو فراسخ، حيث يكون (فرسخاً) وما يضاعفه تمييزاً منصوباً مفرداً أو مثني أو مجموعاً حسبَ الواقع.

وتقولُ: حسنُ الزيدان دارين، أو داراً، أو دوراً. فتجمع أو تثني أو تفرد حسب واقع ما للزيدين من عددِ الدورِ.

وتقولُ: حسنُ محمدٌ مسلماً وماءً وشايًا...

كما تقولُ: كرمُ المحمدون آباءً، حيث تجمع (آباءً) ولا تريدُ المطابقةَ بقدرِ ما تريد أن تبين أن أباهم ليس واحداً.

ولكنك تقولُ: حسنُ المحمدون آبًا، فتفردُ التمييزَ (آبًا) لتبين أن أباهم واحدٌ.

فإذا كان لمحمد ثوبٌ واحدٌ فإنك تقولُ: نظفَ محمدٌ ثوباً، فتفردُ التمييزَ (ثوباً)، وكأنك تودُّ أن تبين أن له ثوباً واحداً، يكونُ نظيفاً دائماً، وقد يحتمل أن له أثواباً أخرى.

لكنك إذا أردت أن تبين نظافته في كثرةِ أثوابه فإنك تقولُ: (نظفَ محمد أثواباً)، فتجمعُ التمييزَ المنصوبَ (أثواباً).

قضية الرتبة في التمييز

تدرس قضية الرتبة في التمييز من جانبين تبعاً لقسميه:

أولهما، الرتبة وتمييز الذات

ينظر إلى رتبة تمييز الذات من حيث أركان التركيب، حيث احتمال تقدم التمييز على العامل، أو توسطه بين العامل والتمييز.

١- تقدم التمييز على عامله وبعينه:

يتفق جمهور النحاة -وعلى رأسهم سيبويه- على أن التمييز لا يتقدم على عامله وبعينه، وكذلك كل ما انتصب عن تمام الاسم، ويعللون لذلك بأن عامل التمييز ضعيف، ومشابهة للفعل مشابهة ضعيفة، كما أن التمييز فاعل في المعنى، ولا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله. فتقول: أنفقت خمسة وعشرين جنيهاً، لا يجوز تقديم التمييز (جنيهاً) على مميّزه العدد (خمسة وعشرين)، وكذلك سائر أقسام تمييز المفرد. وما ذكر من شواهد لتقديم التمييز على عامله وبعينه يرفضه جمهور النحاة، ويجعلونه شاذاً لا يقاس عليه.

أما إذا كان الفعل غير متصرف فإنهم يمنعون تقديم التمييز مطلقاً.

ومن الشواهد التي يذكرها النحاة لتقديم التمييز على عامله، ويجعلونها ضرورة قول أبي الهول الحميري:

ولست إذاً ذرعاً أضيق بضارع ولا يائس عند التمسّر من يسر^(١)

(١) (لست) ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى في محل رفع، اسم ليس. (إذا) ظرف زمان مبنى، في محل نصب متعلق بضارع. (ذرعاً) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (أضيق) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير متر تقديره: أنا. والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (بضارع) الباء: حرف جر زائد، ضارع: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ولا يائس) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له، لا: حرف نفى لتأكيد مبنى لا محل له. يائس: معطوف على ضارع منصوب مقدراً. (عند) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق باليائس. (التمسّر) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (من يسر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باليائس.

حيث قدم التمييز (ذرعاً) - وهو منصوبٌ - على عامله الفعل المضارع (أضيق).
وقولُ الراجز:

ونارنا لم يُرَ ناراً مثْلِها قد علمتُ ذاكَ مَعَدَّ كُلِّها^(١)
فقدم (ناراً) - وهو تمييزٌ منصوبٌ - على عامله الاسم الجامد (مثل).
وقول ربيعة بن مقدم الضبي:

واردةٌ كأنها عَصَبُ القِطَا تشيرُ عجاجاً بالسَنابِكِ أَصْهبا
رددتُ بِمَثَلِ السَّيْدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِظْفَاهُ مَاءٌ تَحْلِبَا^(٢)
(ماء) تمييزٌ منصوبٌ، تقدم على عامله الفعل الماضي (تحلب)، ومنهم من يجعل (عظفاه) مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور، ويجعل (ماء) منصوباً بالمحذوف.

ومثلُ السابق قولُ الشاعرِ نفسه:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مَذْمُومًا
فعلى مذهب الكوفيين يكونُ (المرء) مبتدأ، وجملَةُ (قر عينًا) خبرُهُ. وعلى مذهب البصريين يجعلون (المرء) فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعلُ المذكور، فلا شاهد فيه؛ إذ يكونُ العاملُ في التمييزِ متقدماً عليه، وهو الفعلُ المحذوفُ المقدر.

(١) (نارنا) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبني في محل جر، مضاف إليه. (لم ير) لم: حرف نفى وجزم وقلب مبني لا محل له. ير: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (ناراً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مثلها) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ. (قد) حرف تحقيق مبني لا محل له من الإعراب. (علمت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني لا محل له. (ذاك) اسم إشارة مبني في محل نصب، مفعول به. (معد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كلها) تأكيد لمعد مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) المعجاج: الشبار، أصهب: أحمر، واردة: رزاد بها القطيع من الخيل، السيد: الثوب، نهْد: ضخم، مقلص: طويل القوائم، ماء: المقصود به العرق، تحلب: أي: سال.

وقول الشاعر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وما ارْعَوَيْتُ ورَأْسِي شَيْئًا اشْتَعَلَا^(١)
حيث تقدم التمييزُ (شَيْئًا) على العاملِ (اشتعل) ومميزه الضمير المستتر فاعلي (اشتعل). وقول الشاعر:

أَنْفَسًا تَطْيِبُ بَنِيْلَ الْمَنَى وداعى المنونِ ينادى جِهَارًا^(٢)
فقد تقدم التمييزُ (نفسًا) على عامله (تطيب).

لكنَّ بعضَ النحاةِ يجيز تقديمَ التمييزِ على مميزه وعامله إذا كَانَ فعلاً متصرفاً، وعلى رَأْسِ هؤلاءِ الكسائي وأبو عثمان المازني والمبرد، ويحتجون لذلك بقول المخيل السعدي:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ
حيث تقدمَ التمييزُ المنصوبُ (نفسًا) على عامله (تطيب)، ومميزه وهو الجملة.
قال أبو إسحاق: الروايةُ: (وما كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ)^(٣)، وعلى هذه الروايةِ لا شاهدٌ في هذا الموضع ولا تقديمٌ لتمييز؛ لأن (نفس) أصبحت اسمَ (كان) مرفوعاً.

كما يستشهدون لتقديم التمييزِ على عامله بقول الشاعر:

(١) (الأملا) مفعول به للمصدر إبعاد، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والالف للإطلاق حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (رأس) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، خبره الجملة الفعلية (اشتعل).
(٢) (أنفسًا) الهمزة للاستفهام حرف مبني، لا محل له من الإعراب. نفسًا: تمييز مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تطيب) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بنيل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بتطيب. (المنى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، منع من ظهورها التنوين. (وداعى) الواو: ابتدائية لا محل لها. داعى: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (المنون) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ينادى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ. (جهاراً) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة.

(٣) المقصد ٢- ٦٩٤.

ضَيَّعَتْ حَزْمِيَّ فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشِيئًا رَأْسِي اشْتَعَلَا^(١)
 حيث قدم التمييز (شيئا) على عامله (اشتعل)، ومميزه الفاعل المستتر (هو).
 ٢- توسط التمييز بين عامله ومميزه:

يجوز توسط التمييز بين عامله ومميزه إذا كان فعلاً متصرفاً، أو ما يعمل عمله.
 فتقول: طاب نفساً زيد . (توسط التمييز نفساً بين العامل طاب، والمميز زيد).
 حَسَنَ وَجْهًا عمرو . (توسط التمييز وجهاً بين العامل حسن، والمميز عمرو).
 تفقاً شحماً خالدٌ . (توسط التمييز شحماً بين العامل تفقاً والمميز خالد).
 ومنه: محمد مشتعلٌ شيئاً رأسه؛ على خُلُقًا محمودٌ.

فإذا كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ فَلَا يَجُوزُ التَّوَسُّطُ، فتقول: مَا أَجْمَلَ الرَّبِيعَ
 ورداً، وَمَا أَطْيَبَ هَوَاءَهُ، وَأَجْمَلَ بِهِ مَنْظَرًا.

لكن الخلاف قائم فيما إذا كان التمييز بعد تشبيه مركب من المبتدأ والخبر دون
 ذكر أداة التشبيه، حيث يجيز الفراء التوسط، فتقول: محمد حُسنًا القمر، فاطمة
 إشراقاً الشمس، على أن يكون كل من (محمد وفاطمة) مبتدأ، وكلٌّ من (القمر
 والشمس) خبراً.

ويستشهد أبو حيان بقول الشاعر الذي وصفه بأنه محدث^(٢):

رَشًا أَنَا وَهُوَ حُسْنًا يَوْسُفُ وَغَزَالَةً فِي صَحْبَةِ بَلْقِيسِ
 حيث توسط التمييز (حسناً) بين المشبه المبتدأ (هو)، والمشبه به الخبر (يوسف).

ثانيهما، الرتبة وتمهيز النسبة:

يختلف النحاة فيما بينهم في جوارِ تقديم التمييز على مميزه في تمهيز النسبة بين
 مجيزٍ ومائعٍ، وذلك على النحو الآتي:

(١) المساعد على التسهيل ٢- ٦٦ / شرح ابن عقيل رقم ١٩٥ / الصبان على الأشموني على الألفية ٢- ٢٠١.

(٢) الأرنشاف ٢- ٣٨٦.

- إذا كان الفعلُ منصرفاً، والتمييزُ منقولٌ، فإن أغلب النحاةِ وعلى رأسهم سيبويه يمنعون التقديمَ.

- ولكن الكسائي والجرمي والمازني والمبرد يجيزونه، واختاره ابنُ مالك.

- وإن كان الفعلُ غيرَ منصرفٍ، والتمييزُ منقولٌ، فإنه لا يجوز التقديم، نحو: ريدُ أحسن وجهًا من عمرو.

- كذلك يمتنع التقديمُ إن كان التمييزُ غيرَ منقول، نحو: كفى بمحمدٍ صديقاً.

جرا التمييز (من)

ذكرنا أن (من) الجارة علمٌ على التمييز، إذ شرطه صحة دخول (من) عليه؛ لذا فإنه يجوز أن يُجرَّ التمييز بـ(من). لكن هناك أفكاراً متعلقة بهذه القضية يراودُ أيضاً.

دلالة (من) الجارة في التمييز:

يختلف النحاةُ فيما بينهم في الأداءِ الدلالي لـ(من) الجارة في التمييز، على النحو الآتي:

منهم مَنْ يذهبُ إلى أنها رائدةٌ للتبعيضِ، وينسبونه إلى سيبويه، أي: إن ما بعدها يكونُ منصوباً تقديراً، ويستدلون على ذلك بالعطفِ على مجرورها بالنصب في قول الحطيئة:

طَافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ آوَتْهُ يَا حَسَنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَّا وَمُتَّقِبَا^(١)

(١) ينظر: شرح التصريح: ٣٩٨-١.

(طافت) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء حرف للتأنيث مبني، لا محل له من الإعراب. (أمامة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بالركبان) جار ومجرور، وفيه الجملة متعلقة بالطواف. (آوت) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يا حسن) يا: حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. حسن: منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضير الغائب مبني في محل جر بالإضافة، والنداء يفيد التعجب. (من قوام) جار ومجرور، وهو تمييز المتعجب منه المنادى. (ما) حرف صلة للتأكيد. (ومتقبا) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. متقبا: معطوف على محل قوام وهو النصب، وعلامة نصبه الفتحة.

حيث جرّ تميّز التعجب (قوام) بـ (من) الجارة، والاصل: يا حسنه قواماً، ثم عطف على مجرور (من) بالمنصوب (منتقياً)، بما يدلّون به على أن (من) رائدة، وموضع مجرورها نصب.

كما أنهم يستدلون على كونها للتبعية أنها لا تزداد في المحول عن الفاعل في مثل: (طاب نفساً)؛ لأن (نفساً) ليست أعمّ من الفاعل، ويُعترض عليه بأنّ (من) الجارة لا تزداد إلا في منفى.

ومنهم من يرى أنها لبيان الجنس، وهذا هو الرأي الأرجح لديهم. ذلك لأنّ التمييز يكون نكرة مجردة، وصفته البنيوية هذه تتلاءم مع صفات ما يدل على الجنس. كما أن التمييز - دلاليّاً - لا يرادُ بمفهوم لفظه الدالّ عليه في التركيب سوى بيان جهة دلالية عامة في المبهم الذي يميّزه، وليست جهة دلالية خاصة به، فكان ذلك أكثر تلاؤماً مع دلالة الجنس، وتسمى حينئذ (من) البانية.

المواضع التي يمتنع فيها جر التمييز بـ (من):

يُمتنع جرّ التمييز بـ (من) في مواضع هي:

١- تمييز العدد:

يُمتنع جرّ تمييز العدد بمن، ويجوز جرّ تمييز المساحة والكيل والوزن به، فتقول: زرعت فداناً من قمح، واشتريت كيلاً من أرز، ويعتبه قنطاراً من قطن، فتجرّ التمييز (قمح - أرز - قطن) بـ (من)؛ لأنه تمييز لمساحة وكيل ووزن، ولا يجوز ذلك في العدد. يعلل لذلك بأن (من) المبيّنة هذه تفسّر مع مصحوبها اسم جنس سابقاً عليها، بحيث يحمل ما بعدها على ما قبلها معنوياً، وتمتنع في تمييز العدد لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها، فالعدد متعدّد، وتميّزه مفرد في مثل: خمسة عشر رجلاً....

ويبدو أن ذلك إنما لأن المساحة والكيل والوزن تكون لأشياء غير معدودة، أما العدد فإنه يكون لأشياء معدودة، والمعدود يكون محدّد النهاية، فلا يحتمل (من) الابتدائية التي لا تدلّ على انتهاء. أما معناها فإنه يتلاءم مع الأشياء غير المعدودة.

فإذا أردتَ عدمَ تحديدِ النهايةِ، فإننى أرى أنه يمكنُ أن نجرَّ ما كانَ مميِّزاً للعددِ بـ(من)، لكنه يكونُ معرفاً، فأرى أنه يجوزُ أن نقولَ: رأيتُ أربعةً من الرجالِ، انتهيتُ من مذاكرةِ ستةٍ من الدروسِ....

ب- التمييزُ للمحول:

يُمْتَنَعُ جَرُّ التَّمْيِيزِ المحوْلِ بـ (من) الجارةِ، سواءَ أكانَ محولاً من الفاعليةِ، أم المفعوليةِ، أم الابتدائيةِ، بشرطِ أن لا يكونَ التَّمْيِيزُ عَيْنَ مميِّزِهِ.

يعللُ لذلكَ بأن (من) تُربطُ بين اسمِ جنسٍ ومفسرٍ له صالحٍ للحملِ عليه معنوياً، والتَّمْيِيزُ المحوْلُ يفسرُ نسبةً ولا يفسرُ لفظاً، فامتنعَ دخولُها عليه.

قد يتوقفُ المعنى على التمييزِ

يذكرُ بعضُ النحاةِ أنه قد يتوقفُ معنى الجملةِ على ذكرِ التَّمْيِيزِ^(١)، كانَ نقولُ: ما طابَ زيدٌ إلا نفساً. وأنتَ ترى أن التَّمْيِيزَ محصورٌ ومقصورٌ.

الفصل بين التمييزِ والمضافِ وعدده

أ- الفصل بالتونين:

إذا جُرَّ التَّمْيِيزُ بالإضافةِ وفصلتْ بين التَّمْيِيزِ المضافِ وبين مميِّزِهِ بالتونينِ فإنك تنصبُ التَّمْيِيزَ المجرورَ. ذلكَ لأن الاسمَ المميِّزَ أصبحَ تاماً، فينصبُ ما بعده، ففي القولِ: عندى ثلاثةُ كُتُبَ، (كتب) مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، يجوزُ أن تنوِّنَ العددَ فتفصلَ بين المضافِ وما أُضيفَ إليه، فتصبُ التَّمْيِيزَ فنقولُ: عندى ثلاثةُ كُتُبًا.

والنحاةُ يجعلونَ (عشرة) فى الأعدادِ المركبةِ بمثابةِ التونينِ فى صدرِ العددِ المركبِ؛ ولذا جاءَ تميِّزُها منصوباً؛ لأنه يعتبرُ فصلاً.

ب- الفصل بنونِ الشنية:

إذا فصل بين التَّمْيِيزِ المجرورِ بالإضافةِ وبين مميِّزِهِ بنونِ الشنيةِ فإنك تنصبُ التَّمْيِيزَ المجرورَ، ومنه قولُ الربيعِ بين ضبيعِ الفزارى:

(١) ينظر: المباني على الأشعرونى على الألفية ٢-٢٠٢.

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَاتَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَرْوَةُ وَالْفَتَاءُ^(١)

حيث نصب الشاعرُ (عامًا) على التمييز لـ (ماتتين)، وكان حقُّه أن يضافَ إليها مع حذفِ النونِ منها، فتكونَ (ماتى عام)، والنصبُ كان نتيجةً تمامِ الاسمِ المميزِ (ماتتين) بإثباتِ نونِ التثنية، فكانتِ النونُ فاصلاً بينها وبين ما أُضيفَ إليها من تمييز، فأصبح حكمُه كحكمِ (عشرين) مع تمييزها، وهو فى البيت ضرورةً.

جـ- الفصلُ بنونِ الجمعِ:

من الفصلِ بين التمييزِ ومميزه العددُ تمييزُ ألفاظِ العقود، حيث إنها ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السالم، ولذلك فإنها تعربُ إعرابه: الواوُ للرفع، والياءُ للنصبِ والجر، ولذا فإن تمييزَ ألفاظِ العقودِ تكون منصوبةٌ للفصلِ بينها وبين تمييزها بنونِ الجمع. حيث أصبح الاسمُ تامًا.

توالى تمييزَتَيْنِ:

إذا قلت: اشتريتُ تسعةَ جراماتِ ذهبًا، فإنَّ فى المثالِ تمييزَيْنِ، لوجودِ مُبْهَمَيْنِ، حيث العددُ (تسعة) مبهمٌ أولٌ يحتاج إلى تمييز، فمِيزَ بـ (جرامات)، وهو جمعٌ مجرورٌ بالإضافة، أما الثانى فهو (ذهبًا)، حيث إنه تمييز منصوب لجرامات، حيث الجرامُ ما يوزن به، وهو محتمل الاستعمال للذهب ولغيره، فاحتيجَ إلى التمييز.

(١) الكتاب: ١-١٠٦، ١-٢٩٣ / المقصور والممدود لابن ولاد ٨٣ / الفصل ٢١٤ / شرح التصريح ٢- ٢٧٤ / الخزانة ٣-٣٠٦ / الفتاوى: الفتوى، مصدرها الفتى. وفى رواية: اللطافة.

(إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، والعاملُ فيه جملةُ الجواب، وهو مضاف إلى جملة شرطه. (عاش) فعل الشوط ماضى مبنى على الفتح. (الفتى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة لالتعذر. (ماتتين) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى. (عامًا) منصوب على التمييز من (ماتتين). (فقد) الفاء رابطة جواب الشرط بشرطه حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (ذهب) فعل جملة الجواب ماضى مبنى على الفتح. (المروءة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (والفتاء) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، الفتاء: معطوف على المروءة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

ومثله أن تقول: بعته خمسة أرادب قمحاً، وسبعة عشر طناً أرزاً، وخمسة قناطير قطناً، وزرعت ثمانية أفدنة شعيراً.

ومنه: في المدرسة تسعمائة طالب وطالبة، منهم خمسمائة طالب، وأربعمائة طالبة. حيث ميزت (تسع) بـ (مائة)، وميز الاثنان بـ طالب وطالبة، مع مراعاة (مائة) وكذلك: خمس ومائة، وطالب، وأربع، ومائة، وطالبة..

عطف التمييز:

قد يتعاطف تمييزان لمميز واحد؛ بحسب مراد الدلالة من التركيب على النحو الآتي:

أ- أن يكون التمييزان مشتركين في مميز واحد من طريق الاندماج العددي، فلا يعرف عدد كل منهما، أو لا يراد عدده من الكلام، فنقول: معي اليوم خمسة عشر كتاباً وكراسة. وقد عرضنا ذلك فيما سبق.

ب- أن يكون التمييزان مشتركين في مدلول مميز واحد، وكل منهما مراد في تمييزه. نحو قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِعْيًا﴾ [مریم: ٧٤]. فكل من: الاثنان والرئى مراد به تمييز العلاقة بين ضمير الغائبين الحسن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا سَاعَةٌ مُّسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٦٦].

هل يكون التمييز مؤكداً؟

قد يقع التمييز مؤكداً؛ كما أن الحال قد تكون مؤكدة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦]^(١). حيث

(١) (إن) حرف تأكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (عدة) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الشهور) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عند) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وشبه الجملة متعلقة بـ (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (اثنا) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالثنى. (عشر) مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر، (شهوراً) لتمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (في كتاب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع صفة لاثنى عشر.

(شعرا) تأكيداً للمضمون من (إن عدة الشهور). الحال تكون مؤكدة لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون الجملة السابقة عليها، لكن التمييز لا يكون كذلك، فهو في هذا الموضع ليس مؤكداً لعامله ولا لمميزه.

بين الحال والتمييز

يذكرُ النحاة فروقاً بين الحال والتمييز^(١)، نذكر هذه الفروق مقمّة إلى ما يخص الجانب الدلالي، وما يخص بنية كل منهما، ثم ما يخص الجانب التركيبي؛ على النحو الآتي:

أولاً، ما يخص الجانب الدلالي؛

- تكون الحال مبيّنة لهيئة شيء ما أثناء إحداث فعل؛ لذا كانت اسماً أو جملة أو شبه جملة. لكن التمييز يحدد جهة دلالية لذات ما مبهم، أو لنسبة مبهم في جملة؛ لذا كان اسماً فقط.

- قد تعدد الحال؛ لأنها بمثابة الصفة والخبر، أما التمييز فإنه لا يتعدد؛ ليساير ما ورد من أجله من تحديد جهة دلالية واحدة لما يميزه. لكنه قد يكون معطوفاً على آخر.

وليس من تعدد التمييز فكرة توالى تمييزين التي ذكرناها سابقاً في مثل: زرعت أربعة فدادين قطناً.

- قد تأتي الحال مؤكدة لعاملها، أو لصاحبها، أو لمضمون الجملة قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْلَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. وقولك: هذا أبوك عطوفاً. حيث الاسم المنصوب (مفسدين) حال مؤكدة لعاملها تعنى، و(جميعاً) حال منصوبة مؤكدة لصاحبها (من)، و(عطوفاً) حال منصوبة مؤكدة لمضمون الجملة (هذا أبوك).

(١) ينظر: الصبان على الأشموني على الألفية ٢-٢٠٢.

أما التمييز فإنه لا يكون مؤكداً لعامله ولا لمميزه، لكنه قد يكون مؤكداً لمفهوم ما في جملة، كما ذكرنا سابقاً.

- أما ما يذكرونه من أن الحال قد يتوقف عليها المعنى في الجملة، وليس التمييز كذلك، فإن هذا مردود بما يذكر في هذه القضايا والملاحظات المتفرقة، حيث يتبين أن المعنى قد يتوقف على التمييز كذلك. وقد بينا ذلك في توقف المعنى على التمييز في الصفحات السابقة.

ثانياً: ما يخص بنية كل منهما،

- قد تأتي الحال في التركيب اسماً وجملة وشبه جملة، لكن التمييز لا يكون إلا اسماً فقط. فتقول: حضر المدرس مبكراً وهو يحمل حقيبته تحت إبطه. حيث كل من الاسم المنصوب (مبكراً)، والجملة (هو يحمل)، وشبه الجملة (تحت إبطه) وهما في محل نصب، حال من (المدرس، المدرس، الفاعل الضمير المستتر في يحمل). فأتت ترى أن الحال وردت اسماً وجملة وشبه جملة.

ولكنك تقول: ررعت ثلاثة أفدنة قمحاً، حيث كل من (أفدنة، وقمحا) تمييز، وكل منهما اسم، ولا يكون التمييز إلا اسماً.

- الحال أصلها أن تكون مشتقة لتضمّن صاحبها، والصفة التي تراد له أن يكون عليها، فتقول: أقبل مسرعاً ضاحكاً مفتوناً بما حوله حذراً منه... فكل من: (مسرعاً، ضاحكاً، مفتوناً، حذراً) حال منصوبة، وهي مشتقة: (اسم فاعل - اسم فاعل - اسم مفعول - صيغة مبالغة).

لكن التمييز أصله أن يكون اسماً جامداً، فتقول: حضر خمسة عشر فرداً، منهم تسعة رجال، وثلاث نساء، وثلاثة أطفال، فكل من: (فرداً - رجال - نساء - أطفال) تمييز، وكلها أسماء جامدة.

والحال والتمييز قد يتخالفان في هذه الصفة، فقد تأتي الحال اسماً جامداً، نحو: هذا ثوبك قطناً، وأعيد الله وحدّه، ادخلوا الأول فالأول، مالت خوط بان. فكل من (قطناً، وحد - الأول - خوط) حال منصوبة، وهي أسماء جامدة، وإن كان جمهور النحاة يؤولونها بالمشتق.

وقد يرد التمييزُ صفةً مشتقةً، كأن تقولَ: لله دره فارساً، ويحه طالباً، كفى بالله ناصراً، ﴿وَكَفَى بِهِ بَذْنُوبٍ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨]، حيث كلٌّ من (فارساً - طالباً - ناصراً) تمييزٌ على أحدٍ وجهين، وكلٌّ منها مشتقٌ (اسم فاعل).

ثالثاً، ما يخص الجانب التركيبي،

أما من حيث خصائص التركيب فإن الحالَ قد تتقدمُ على صاحبها، أو على عاملها إذا كان متصرفاً، إن فعلاً، وإن وصفاً مشتقاً، ولكن التمييزَ لا يتقدم على عامله عند كثيرٍ من النحاة.

مواقع بين الحال والتمييز:

اختلف النحاة فيما بينهم في توجه موقع بعض الأسماء في تراكيبها بين الحال والتمييز؛ منها:

- القول: هذا خاتمك حديدًا، وبأبك ساجًا... إلخ، حيث كلٌّ من (حديدًا، وساجًا) منصوبٌ، وهو اسمٌ نكرةٌ جامدة، فاختلفوا في سبب نصبه بين الحال والتمييز، حيث إنه حالٌ جامدةٌ؛ لأنها مبنيةٌ لأصلٍ صاحبها، وهو من المواضع التي تأتي فيها الحالُ جامدةً.

ومثلها إذا كانت الحالُ فرعاً لصاحبها، أو مبنيةً لنوعه، كأن تقولَ: هذا قطنك ثوبًا، وهذا مالكٌ ذهبًا. ومنهم من يرى أن موضعَ هذه الأسماءِ النصبُ على التمييز، حيث إنها أسماءٌ جامدةٌ، ولكنها إلى الحالِ أرجعُ.

- القول: كرمٌ محمدٌ ضيقًا، حيث (ضيقًا) تنصبُ على التمييز؛ لأنها تحدد النسبةَ في العلاقة بين الكرمِ ومحمد، ومنهم من يرى أنها تنصبُ على الحالية، حيث إن الكرمَ حدثٌ لمحمد وهو ضيقٌ.

- التراكيب: - كفى بالله ناصراً^(١) - ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١] -

(١) (كفى) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح المقدّر. (بالله) الباء: حرف جر وارد للتوكيد والإلصاق مبني، لا محل له من الإعراب، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (ناصرًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمفعول به كفى محذوف بقدر بكفّاكم.

﴿كَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥]. - ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٧٠]. - ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ حَسِيًّا﴾ [الإسراء: ١٤]. وكل ما يذكر من منصوب بعد هذا الفعل أو شبهه، وهو صفة مشتقة، حيث توجه إلى أنها تميز منصوب، ويقوى هذا الوجه من الإعراب أنه يصح دخول (من) عليه، فيقال: من ناصر، من وكيل، من شهيد... إلخ. ومنهم من يوجه نصب هذه الأسماء على الحالية، حيث إنها أسماء مشتقة، لكن الحالية فيها تقييد، ولا يصح التقييد في كثير من هذه الدلالات.

- قوله تعالى: ﴿وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: ٣١]. (مثلاً) منصوب بعد قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا﴾، فعلاقته المعنوية باسم الإشارة، وهى تحديد لجهة دلالية لاسم الإشارة المبهم، حيث بين أنه يشار إلى مثل، فكان منصوباً على التمييز. وقد يفهم منه بيان هيئة اسم الإشارة أثناء الإرادة، فيكون منصوباً على الحالية.

وفى كل المواضع السابقة إذا أريد بالمنصوب الحالية فكانك أردت معنى (فى حال كذا)، وإذا أردت به التمييز فكانك أردت (من كذا). ففى القول: هذا خاتمك حديداً، أى: فى حال كونه حديداً، أو: من حديد، وبينهما توضيح إرادة الحالية أو التمييز.

فإذا أردت التمييز وخشيت اللبس بالحالية فيجوز لك أن تدخل (من) على التمييز، فتقول: لله دره من فارس، وما رأيت مثله من رجل، وما أصدقه من قائل.

تحليل بعض التراكييب

القول: يا جارتا ما أنت جارة. لى (جارة) وجهان:

أولهما: أن تكون تمييزاً منصوباً لاسلوب الاستفهام الذى يفيد المدح الشائع، أو التعجب، وكلاهما يحتاج إلى تمييز لتحديد جهة المدح، أو جهة التعجب، وصح ذلك لجوار تحمل (جارة) (من) الجارة، وهى من علم التمييز، فيصح القول: ما

أنت من جارة، وعليه فإن (ما) الاستفهامية في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم، و (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر، أو مبتدأ مؤخر.

ثانيهما: أن تنصبَ (جارة) على الحالية، والتقدير: ما أنت مجاورة، كأنه يمدحها، أو يتعجب منها في حال مجاورتها، وإعراب (ما أنت) كالإعراب السابق.

- يجوز أن تُحَسَّبَ (ما) حجازية، فتكون عاملة عمل (ليس)، فتكون (أنت) اسمها، و (جارة) منصوبة على أنها خبرها.

- يجوز أن ترفعَ (جارة) على أن (ما) نافية غير عاملة، و (أنت جارة) جملة اسمية من مبتدأ وخبر.

- ويجوز أن ترفعَ (جارة)، على أن (ما) استفهامية، فتكون مبتدأ أو خبراً مقدماً، وركنه الآخر (أنت). ثم ترفعَ (جارة) على أنها خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، ويكون التقدير: ما أنت ؟ أنت جارة ؟ على سبيل الاستفهام البلاغي.

القول: هذا خاتم حديد. في (حديد) ثلاثة احتمالاتٍ للنطق، يترتبُ عليها ثلاثة أوجهٍ إعرابية:

أولها: النصب: حيث ينصب (حديد) على التمييز أو على الحال، وينون (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتمٌ حديدًا، ويعنى دلاليا: هذا خاتم حال كونه أصله حديدًا. أو: من حديد .

ثانيها: الرفع: حيث يرفع (حديد) مع التنوين، فيكون صفةً لخاتم، وينون (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتمٌ حديدٌ، ويعنى دلاليا: هذا خاتم صفته الحديد.

ثالثها: الجر: حيث يجر (حديد) مع التنوين، على أنه مضافٌ إليه، فيقال: هذا خاتمٌ حديد، ويعنى دلاليا: هذا خاتم من حديد.

إذا قلت: عندي جبةٌ خزرًا. فإن (خزرًا) فيها أوجهٌ تبعًا للمعنى:
 - إن أردت مقدارَ الخَزْ فإنها تُنصبُ على التمييزِ. أو: أردت جهةَ الأصلِ.
 - وإن أردت الصنعَ والحامَ فإنها تنصبُ على الحاليةِ.
 - يجوز أن ترفعها على أنها نعتٌ لما قبلها، فتقول: عندي جبةٌ خزرٌ.
 - يجوز أن تُجرَّ على الإضافةِ إلى ما قبلها، فتقول: عندي جبةٌ خزرٌ.
 - كما يجوز أن تُجرَّ بـ (مِنْ) التي تفيدُ معنى البعضية، فتقول: عندي جبةٌ من خزرٍ.



الخلاف الدلالي للتمييز في القول: كرمٌ زيدٌ أبًا: إن صحَّ أن يكونَ التمييزُ خبرًا
 للاسم قبله أو للملابسِ المقدر، نحو: كرمٌ زيدٌ أبًا، جازَ فيه وجهان^(١):
 أولهما: أن يكونَ (زيدٌ) هو الأب، والتقديرُ: كرمٌ زيدٌ نفسه أبًا، وصحته أنه
 يجوزُ أن تدخلَ عليه (مِنْ) الجارة، أي: كرمٌ زيدٌ من أب، وتكونَ (أب) تمييزًا
 منصوبًا للعلاقة بين الكرمِ وزيد، ولا يكونَ محوّلًا عن الفاعل. ويصح أن تقولَ:
 زيدٌ أبٌ، أو زيدٌ كرمٌ.

ثانيهما: أن يكونَ المميز ليس زيدًا، وإنما هو أبوه، ويكونَ التقديرُ: كرمٌ أبو
 زيد، أي: ما أكرم أباه، ويكونَ تمييزَ نسبةٍ محوّلًا من الفاعلِ، وصحته أنه لا
 يجوزُ أن تدخلَ عليه (مِنْ) الجارة.

ولا يصح أن تقولَ في هذا التقديرِ: زيدٌ أبٌ، ولا زيدٌ كرمٌ. فالمعنى على
 التقدير الأول أن زيدًا هو الأب، وهو المنسوبُ إليه الكرمُ. وعلى التقدير الثاني أن
 أبا زيدٍ هو المنسوبُ إليه الكرمُ.



(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ - ٣٧٩.

العدد

الأعداد أسماء مبهمّة، حيث تصلح للانتقال من اسم إلى اسم؛ لأنها تصلح لعدّ كل ما عدّها، ولذلك فهي تحتاج إلى تحديد جهة معنوية تستخدم لها في التركيب، فالبهم من التمييز تعدّد جهاته الدلالية التي يطلق لها، ولذا لزم العدد احتياجه إلى تمييز بين إبهامه، ويحدد الجهة الدلالية المستخدم لها.

واختلف النحاة فيما بينهم في كون العدد قسيماً للمقدار، أم قسماً منه، وأرى أنّ العدد إنما هو قسم من المقادير؛ لأن المقادير بأنواعها من المسوحات والمكيلات والموزونات إنما هي دالة على مقدار معين محدّد بما يسح به، أو يكال به، أو يوزن به، وهذه محدّدة، فيمكن القول: إنها بمثابة العدد إلا أن الاختلاف في نوع الحصر، فهذه تحصر في مساحات، أو أحجام، أو أثقال، والمعدودات تحصر في أعداد، وكلها تكون معينة محدّدة، وكل نوع من أنواع المقادير بما فيها الأعداد إنما هي مبهمّة؛ لأنه يمكن أن تتسلّل من شيء إلى آخر، كما أنها تجري على أشياء كثيرة تختص بتحديد قدرها.

وكثير من المستعملات يمكن أن تحصر عن طريق الوزن، فيقال: كيلو جرام يرتقّالاً... إلخ، ولكنه يمكن أن تحصر بطريق آخر كالعدّ، فيقال: ثلاث برتقالات، وكل منهما إنما هو إرادة للحصر وإزالة الإبهام، ويعبر عن العدد دائماً بالقدر، فيقال: أعطيتُه مبلغاً وقدره مائة جنيه، وسنعلم أن كثيراً مما يعبر به عن شبيه بالمقدار يستخدم شبيهاً بالعدد، لأن فيه معناه؛ لذا فالعدد قسم من المقدار لا قسيم له.

وتنقسم الأعداد إلى قسمين: أعداد صريحة، وأخرى كناية عن العدد.



القسم الأول: العدد الصريح

وهو عبارة عن الأعداد الحقيقية المحددة التي نستخدمها في تعاملنا اللغوي،
نحو: واحد، وعشرة، ومائة، وألف، ومليون...

القواعد العامة لاستخدام العدد مع ما يميزه في التركيب:

١- من حيث الجوانب الإعرابية:

العدد له موقعه الإعرابي من الابتدائية والخبرية والفاعلية والمفعولية وغيرها،
وبذلك يكون له محله الإعرابي من الرفع والنصب والجر.

والعدد من حيث الإعراب والبناء ينقسم إلى قسمين:

أولهما: أعداد مبنية، وهي الأجزاء الأولى من الأعداد المركبة (١١-١٩)، حيث
تبنى على فتح الجزأين عدا المستخدم منها للمثنى، وهو الجزء الأول من اثني
عشر، فإنه يكون معرباً إعراب المثنى؛ لأن الألف والياء فيه إعراب، ولا يجتمع
الإعراب والبناء في اسم واحد. فتقول: حضر أحد عشر رجلاً، وسبع عشرة
امراً. ببناء (أحد عشر، وسبع عشرة) على فتح الجزأين، وهما في محل رفع
على الفاعلية. كما تقول: كافأت ثلاثة عشر طالباً، ببناء جزأى العدد على الفتح،
وهما في محل نصب، مفعول به.

ملحوظة: الجزء الثاني من العدد المركب مضاف إلى ما قبله وهو الجزء الأول،
ويكون في محل جر، لكننا تجاوزاً نجعل الجزأين بمثابة الاسم الواحد المبنى على
فتح الجزأين. فإذا قلنا: أجاب اثنا عشر طالباً، وكافأت اثني عشرة طالبة، فتكون
(اثنا) فاعلاً مرفوعاً، وعلامة رفعه الألف، لأنه ملحق بالمثنى، أما (عشر) فهو
مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة، أما (اثنتا) فهو مفعول به منصوب،
وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، أما (عشرة) فهو مبنى على الفتح في محل
جر بالإضافة.

والآخر: أعداد معربة، وهي سائر الأعداد غير المركبة.

تذكرة:

أ - الأعداد واحد وعشرة وما بينهما تُرفع، وعلامة رفعها الضمة، ونجر، وعلامة جرّها الكسرة، وتنصب، وعلامة نصبها الفتحة، عدا المستخدم للمثنى فإنه يعرب إعراب المثنى بالالف والياء.

١- ضبط العدد: جاء رجلٌ واحدٌ، وامرأتان اثنتان، رأيتُ رجالاً ثلاثةً، وخمسة أولادٍ، وسبع نساءٍ، أُجبت عن أربعة أسئلة^(١). ومثلها: مائة، ألف، ومليون.

ب- الأعداد الدالة على المثنى تعرب إعراب المثنى، وهو الألف رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها جرّاً ونصباً، وينحصر ذلك في العدد (اثني)، سواءً أكان مفرداً، أم مركباً، أم معطوفاً.

ج- ألفاظ العقود (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) تعرب إعراب جمع المذكر السالم، وهي ملحقة به، بالواو رفعاً، وبالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نصباً وجرّاً.

أذكر الموقع الإعرابي للعدد مع ضبط ما يمكن ضبطه:

أجاب عن السؤال الأول عشرون طالباً، وأجاب عن الثاني ثلاثة وأربعون. صححت إجابات خمسة وثلاثين متسابقاً، وكان المصيب منهم ثمانية وعشرين متسابقاً. بقرينتنا خمسة آلاف^(٢). ألف متقدم حضروا اليوم.

(١) (واحد) نعت لرجل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (اثنتان) نعت لامرأتين مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. (ثلاثة) منصوبة بفتحيتين، نعت لرجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (خمسة) منصوب بفتحة واحدة، وهو معطوف على رجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. (سبع) معطوف على رجال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وفوقه فتحة واحدة. (أربعة) بكسرة واحدة، مجرور بـعن، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (عشرون) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (ثلاثة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أربعون) معطوف على ثلاثة مرفوع، وعلامة رفعه الواو. (خمسة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ثلاثين) معطوف على خمسة مجرور، وعلامة جره الياء. (ثمانية) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (عشرين) معطوف على ثمانية منصوب، وعلامة نصبه الياء. (خمسة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (ألف) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، (ألف) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(العددان ١، ٢):

العددان (واحد واثنان) لا يحتاجان إلى تمييز استغناءً بالأسماء الدالة على المفرد، والأسماء الدالة على المثنى، حيث يقال: رجل وامرأة، فلا يشك في وحدة كل منهما، ويقال: رجلان، وامرأتان، فيعرف أن العدد اثنان من الرجال، واثنان من النساء.

قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَانٌ﴾ [يوسف: ٣٦]، حيث عبرت الآية عن عدد الفتية، وكانا اثنتين بشية (فتى)، و(فتيان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. وقال تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مِّثْلًا لِّرَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ...﴾ [الكهف: ٣٢]. وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّرَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ﴾ [النحل: ٧٦]^(١).

ويرى نحاة أن الواحد والاثنين ليسا بعدد، وإنما ذكرا للاحتياج إليهما مع العشرة. لكن المنطق الرياضي يحكم عليهما أنهما من الأعداد، حيث يبدأ مقدار العدد الموجب الموجود من واحد، فاثنتين، فثلاثة... إلى غير ذلك.

(١) (ضرب) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مثلاً) مفعول به لفرض منصوب، وعلامة نصب الفتحة. (رجلين) بدل من مثل، منصوب وعلامة نصب الياء؛ لأنه مثنى. (أحدهما) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. (أبكم) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل نصب صفة لرجلين. (لا) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (يقدر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: هو، والجملة في محل رفع، خبر ثانٍ لأحد، (على شيء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأبكم. (وهو) الواو: للإبتداء أو للحال حرف مبني لا محل له. هو: ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (كل) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من الضمير المستتر في يقدر. (على موله) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بكل.

ملحوظة: في (ضرب الله مثلاً رجلين) وجهان آخران:

أحدهما: أن تجعل ضرب متعدباً لواحد بمعنى وضع أو اعتمد مثلاً. و (رجلين) مفعول به لفرض، تقديره: جعل...

والآخر: أن تجعل ضرب متعدباً لاثنتين، بمعنى: صير، فيكون (مثلاً) مفعولاً أول، و (رجلين) مفعولاً ثانياً.

وإذا استخدم العددين (واحد واثنان) فإنهما يكونان صفة للمعدود، والصفة تتبع موصوفها من جميع أوجه الإلتباع، فيقال: أعجبتُ بطالبٍ واحدٍ، ولم يحضر إلا طالبان اثنان، ولم يحضر إلا طالبةٌ واحدةٌ، وفي القاعة نافذتان اثنتان، نظفت الكرسيَّين الاثنَيْن، وجلس عليهما الضيفان الاثنان، والعددين (واحد واثنان) يتفقان مع المعدود في كلِّ أحواله التركيبية، من: أعدادٍ مفردة، أو معطوفة، أو مركبة.

وقد ينوبُ كلٌّ منهما عن معدوده، أو موصوفه، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]. أى: فوق امرأتين اثنتين، فحذفت (امرأتين)، وتكون (اثنتين) مضافا إلى (فوق) مجرورا، وعلامةُ جرهِ الياءُ لانه مشى. ومنه: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]. ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [يس: ١٤] ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...﴾ [النور: ٢]. أى: كلُّ زانٍ واحد. ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. أى: فانكحوا امرأةً واحدةً.

• الحظ استخدام العددين (واحد واثنين) فيما يأتى:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَأَنْتَنِي بِرَبِّهِمْ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الانعام: ١٩].

﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠].

﴿وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [الرعد: ٣].

﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤].

استخدام العدد (واحد) فى التركيب

يستخدم العدد (واحد) فى التركيب بين (واحدٍ واحدٍ) ومؤنثهما على النحو الآتى:

- إذا كان مفرداً فإنه قد يضاف، أو يوصف، أو يوصف به، أو يكون مجرداً.

- فإذا كان مجرداً دالاً على العدد مراداً، فهو واحد وواحدة، فتقول: رأيت

من الرجال واحداً، ومن النساء واحدةً.

- وإن كان بعد نفى أو نهى أو استفهام أو شرط فإنه (أحد) لعموم العقلاء، وقد يكون (واحدًا) بشرط ذكر مؤنثه (واحدة)، فتقول: ما جاءني أحدٌ، وما جاءني واحدٌ ولا واحدة. لا تُهنَّ أحدًا، لا تُغْظَ واحدًا ولا واحدة. هل رأيت أحدًا؟ هل كوفئَ واحدٌ أو واحدة؟ وقد يستعمل (أحد) قليلًا في الموجب، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. يلحظ أن (أحدًا) في مثل هذه التراكيب يدل على المؤنث والمذكر؛ لأنه بعد النفي والاستفهام والنهي يدل على الجنس: ذكوره وإنائه.

- وإذا كان موصوفًا، أو صفةً فإنه (أحد أو واحدٌ وواحدة)، فتقول: جاء واحدٌ من الطلاب، وواحدةٌ من الطالبات، حيث شبه الجملة (من الطلاب) صفةً لواحدٍ في محل رفع، وكذلك شبه الجملة صفةً لواحدة، كما تقول: كافانا طالبًا واحدًا، وطالبةً واحدةً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

- وإذا كان مضافًا فإنه أحد وإحدى، فتقول: استمعت إلى أحد الخطباء، وإلى إحدى المجيبات، أثبتت على أحدهم وعلى إحداهن. ويقال في المثل: هو أحدُ الأحدين، وهي إحدى الإحد، جمع (إحدى)، كناية عن الداهية، وإحدى إحدى كسيرة وسدر.

- إذا كان مركبًا فإنه (أحد وإحدى)، فتقول: تسلمت أحدَ عشرَ قلمًا، وإحدى عشرةَ كراسةً. وقد يقال قليلًا: واحد عشر وواحدة عشرة، وربما قيل: وحد عشر.

- إذا كان العدد معطوفًا سواء أكان مميّزًا أو صفةً فإنه (أحد أو واحد وواحدة أو إحدى)، فتقول: وقّع عليه واحد وعشرون رجلًا، وواحدة أو إحدى وعشرون امرأةً. كما تقول: حضر الرجلُ الحادى والستون، والمرأةُ الحادية والسبعون. في القاعة مائة وواحد من الطلاب، وفي القاعة الأخرى مائتان وواحدة من الطالبات. يلحظ أن الحادى والحادية مقلوبا الواحد والواحدة.

ملحوظة:

في الدلالة على عددِ المثنى المؤنث (اثنتان وثنتان)، والتاءُ فيهما مبدلةٌ من واوِ الكلمة.

ضرورة شعرية:

من الضرورات الشعرية إضافة التمييز إلى اثنين، كما ذكر في قولِ خطام المجاشعي أو غيره:

كَأَنَّ خُصْيِيَّهِ مِنَ التَّدْلُدِ ظَرْفُ عَجُورٍ فِي ثَنَّا حَنْظَلٍ^(١)

حيث أضاف الشاعرُ (حَنْظَلًا) مفعلاً إلى العدد (اثنتين)، وهو ضرورةٌ شعرية، والتركيبُ أن يكتفى بثنيةِ حَنْظَل، فيقول: (حَنْظَلَتَانِ)، أو أن يؤكدَهما بالعددِ (ثنتان).

الأعداد من (٣-٩):

يكون تمييزُها مخالفاً لمعدوده في الجنس (التذكير والتأنيث)؛ كما أنه يكونُ جمعاً مجروراً بالإضافة، فتقول: هؤلاء ثلاثة رجال، وسبعُ نساء، فتحت ست نوافذ، وخمسة أبواب. (رجال) تمييز للعدد (ثلاثة)، فكان جمعاً مجروراً بالإضافة إليه، كما تخالفاً في الجنس. وتلاحظ ذلك في التمييز: (نساء، ونوافذ، وأبواب) مع المعدودات: (سبع، وست، وخمسة).

في قوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]^(٢). (ليال) جمع مجرور بالإضافة، ويختلفان في التذكير (ثلاث)، والتأنيث (ليال) أما

(١) (كان) حرف تشبيه ناسخ مبنى لا محل له من الإعراب. (خصييه) اسم كان منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة إليه. (من التدلل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من المخصيين. (ظرف) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عجور) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (فيه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (ثنتا) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الالف؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. والجملة في محل رفع صفة لظرف، وجار أن تكون في محل نصب، حال له؛ لأنه مخصص بالإضافة. (حَنْظَل) مضاف إليه (ثنتا) مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (آية) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، خبره المصدر المؤول (الأتكلم). (ثلاث) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سويًا) حال من فاعل (تكلم)، وقيل: إنها نعت لثلاث، والتقدير: ثلاثاً كاملات. ويجوز لذلك أن تكون حالا من ثلاث؛ لأنها نكرة مخصصة.

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ^(١)، فيه (أشهر) جمع مجرور بالإضافة إليه العدد (أربعة)، ويختلفان بين التذكير وبالتأنيث.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]. حيث (ليالي) تمييز للعدد (سبع)، فجاء جمعاً مجروراً بالإضافة إليه، واختلف معه في التذكير والتأنيث، وتلحظ ذلك في (أيام)، وهو تمييز للعدد (ثمانية).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتِكَ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١] ^(٢). وقوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]. فكل من: (أيام وأبحر) جمع مجرور بالإضافة (إلى ثلاثة وسبعة).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعُ مِثْلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣] ^(٣).

(١) (ثربص) مبتدأ مؤخر، خبره المقدم شبه الجملة (للذين). والجملة الفعلية (يؤتون) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. وشبه الجملة (من نسائهم) متعلقة بيؤتون - على الأرجح.
(٢) (قال) فعل ماضٍ مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (آيتك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير المخاطب مبنى في محل جر بالإضافة. (أن) حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (تكلم) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المؤول في محل رفع، خبر المبتدأ: آية. (الناس) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ثلاثة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أيام) مضاف إليه ثلاثة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (زَمْزًا) مستثنى من ثلاثة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٣) (قال) فعل ماضٍ مبنى على الفتح. (الملك) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إن): حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب، اسم إن. (أرى) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدّر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر إن، وجملة إن مع معموليها في محل نصب، مفعول القول. (سبع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بقرات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (سمان) صفة لبقرات مجرورة، وعلامة جرها الكسرة. (يأكلهن) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبات مبنى في محل نصب مفعول به. (سبع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة في محل نصب، حال من سبع.

﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ^(١).

﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النور: ٨] ^(٢).

﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الحجر: ٤٤] ^(٣). (سبعة) مبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الضمة، خبره شبه الجملة المقدمة (لها) .

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ [يوسف ٤٧] ^(٤).

﴿فَكَفَّرَتْهُ أِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] ^(٥).

﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢] .

= بقرات. (عجاف) صفة لسبع مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (وسيع) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. سبع: معطوف على سبع الأولى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سبلات) مضاف مجرور، وعلامة جره الكسرة. (خضر) صفة لسبلات مجرورة، وعلامة جرها الكسرة. (وأخر) الواو حرف عطف مبنى لا محل له. آخر: معطوف على سبع الأولى منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (يابسات) صفة لأخر منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة؛ لأنه مجموع بالالف والتاء المزيديتين. (١) (المطلقات) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يتربصن). (ثلاثة) منصوب على الظرفية، فيكون مفعول يتربصن محذوفاً، تقديره: الأرواح، أو التزويج. وقد تجعل (ثلاثة) هو المفعول به، والتقدير: ينتظرن مضي ثلاثة قُرُوء. (بأنفسهن) شبه جملة متعلقة بالتربص، أو مؤكد لنون النسوة بالنفس، مع جعل الباء وائدة -وهذا على رأى مجموعة من النحاة.

(٢) فاعل (يذراً) هو المصدر المؤول (أن تشهد). (أربع) نائب عن المفعول المطلق، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و(شهادات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) شبه الجملة (منهم) في محل نصب حال من (جزء)؛ لأنها صفة التي تقدمت عليه. شبه الجملة (لكل باب) في محل نصب، خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (جزء).

(٤) (سبع) منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و(سنتين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(دأبا) منصوب إما على المصدرية لفعلٍ محذوفٍ من لفظه، والتقدير: تدأبون دأبا. وتكون الجملة في محل نصب، حال، وإما يكون منصوباً على الحالية، حيث إنه مصدر واقع موقع الحال.

(٥) (كفارة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. خبره المرفوع (إطعام)، أما (عشرة) فهو مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو للمفعول به للمصدر. و (مساكين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

واحتمساب التذكير والتأنيث يكونُ بالنظرِ إلى مفردِ التمييزِ، فتقول: ثلاثة حمامات، وأربعة إسطبلات؛ لأن المفرد (حمام؛ وإسطبل)، وهما مذكران، وإن كان الجمعُ قد ختمَ بالالفِ والتاءِ كجمع المؤنثِ السالم، وذلك خلافاً للبغداديين، حيث يذكرون العددَ في مثلِ هذا التركيبِ خالياً من التاءِ.

ومثل ذلك: أنفقت اليومَ خمسةَ جنهاتٍ، وسبعةَ ريالاتٍ. بالقاعة سبعُ نوافذَ، وخمسةُ مقاعد، وثلاثةُ أبوابٍ.

ملحوظة:

الأصل في (ثلاثمائة وتسعمائة) وما بينهما من المئات أنها ثلاثٌ وتسعٌ وما بينهما مميزة بالمائة، وتمييزُ هذه الأعدادِ يجب أن يكونَ جمعاً مضافاً إليها، لكنه استغنى فيها عن لفظِ الجمعِ بلفظِ المفردِ - في الأعرافِ - تخفيفاً لثقلها بالتأنيث، كما أنها تحتاجُ إلى تمييزٍ آخرَ بعدها؛ لذا استخدمتُ بالإفرادِ تخفيفاً. وربما استعملتُ بلفظِ الجمعِ، فيقال: ثلاث مئآت، وثلاث مئين، ومنه قول الفرزدق:

ثلاثُ مئينٍ للملوكِ وقى بها رِدائِي وجَلَّتْ عن وجوهِ الأَهَامِ^(١)

حيث ميز (ثلاثا) بالمائةِ فجمع جمعَ مذكرٍ سالماً (مئين)، والأعرافُ استعمالُ لفظِ المفردِ. (ثلاثمائة)، ويرى أن هذا شاذٌ:

(١) ديوانه، ط بيروت ٢-٣١، ط الصاوي ٢-٨٥٣/ المقتضب ٢-١٧٠/ المفصل ٢١٣/ شرح ابن يعيش

٢١-٦/ شرح ابن الناطم ٧٢٧/ الخزانة ٣-٢٠٣.

ردائي: أراد السيف، الأهاتم: جمع أهتم، وأراد به بني الأهتم، والهم: كسر الناي من أصلها. (ثلاث) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مئين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء. (للملوك) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، نعت لثلاث. (وقى) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدّر. (بها) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالوفاء. (ردائي) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير التكلم مبنى في محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ. (وجلت) الوار: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. جل: فعل ماضٍ مبنى على الفتح. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. والتاء: حرف للتأنيث مبنى، لا محل له من الإعراب. والجملة في محل رفع بالعطف على جملة: وقى ردائي. (عن وجوه) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بجلّ. (الأهاتم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

يُعامل العدد عشرة في تركيبين تعاملًا مختلفًا:

- فإذا كانت مفردة فإنها تعاملُ معاملةَ الأعداد من (٣-٩)، حيث يكونُ تمييزُها جمعًا مجرورًا بالإضافة، مخالفًا للمعدود في التذكير والتأنيث. فنقول: عشرة كتب، وعشر كراسات، عشر صور، وعشرة أقلام. ومنه أن تقول: أجبت اليوم عن عشرة أسئلة، ولم أترك إلا عشر كلمات.

- وإذا كانت مركبة، أي: مذكورة في الأعداد المركبة من (١١-١٩) فإنها توافق المعدود تذكيرًا وتانيثًا، فنقول: أحد عشر رجلًا، واثني عشرة امرأة، وسبع عشرة برتقالة، وتسعة عشر رغيًا.

ملحوظة في الشين من (عشرة):

الشين من (عشرة) يختلف النطق بحركتها بين التذكير والتأنيث، والاکثرُ شيوعًا هو:

- تسكينُ الشين من (عشرة) في التذكير والتأنيث إذا كانت مفردة. فنقول: رأيت عشرة رجال، وعشر نساء، بتسكينِ الشين في الموضعين.

- تحريكِ الشين بالفتح في التذكير، وتسكينها في التأنيث إذا كانت الأعداد مركبة. فنقول: حضر اليوم ستة عشر طالبًا. (بفتح الشين)، وأربع عشرة طالبة. (بسكون الشين).

ونقول (بفتح الشين): تحدث في الندوة سبعة عشر عالمًا، وعقب تسعة عشر مستمعًا. شرحنا خمسة عشر موضوعًا، ويتبقى لنا أحد عشر موضوعًا.

ونقول (بسكون الشين): حضر الندوة اليوم ست عشرة عالمة، وعقب منهن إحدى عشرة عالمة، أعجبنا بتسع عشرة صورة، وأدهشنا ثلاث عشرة منها.

- وينو غيم يكسرون الشين من (عشرة) في حالِ التأنيث عند التركيب، احترازًا من توالي أربع حركات بالفتحة أو خمس، والحجاريون يسكنون الشين حينئذٍ.

الأحكام السابقة للأعداد من (٣ - ١٠) ثلاثة وعشرة، وما بينهما، تكون حال سبق العدد لمعدوده المذكور، فإذا سبق المعدود عدده فإن العدد يكون.

صفة له، ويجوز فيه التانيث والتذكير، على معنى الجمعية ومعنى الجمع.

فتقول: استمعت إلى رجال ثلاثة، أو ثلاث، قرأت ورقات أربع، أو أربعة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧].

﴿وَالْفَجْرِ ١١﴾ و﴿لَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢].

الأعداد من (١١ - ٩٩)

يكون تمييز الأعداد من (١١-٩٩) مفرداً منصوباً، أما من حيث التذكير والتانيث فإن ألفاظ العقود لا تتأثر بها، أما سائر الأعداد فإنها تلزم قواعد التذكير والتانيث الخاصة بها، حيث يتفق العددان (١، ٢) واحد واثنان، وكذلك العدد عشرة في حال التركيب مع المعدود في التذكير والتانيث، أما الأعداد من (٣ - ١٠) - ثلاثة حتى عشرة - فإنها تتخالف مع المعدود تذكيراً وتانيثاً.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٦]. العدد (اثنا عشر) فاعل مرفوع وعلامة رفع اثني الالف لأنه ملحق بالثنى، و (عشر) مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة، و (شهرًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ونلاحظ أن التمييز مفرد منصوب، وهو مذكر فكان (اثنا) مذكراً، أما (عشر) فهي موافقة للتمييز في التذكير.

في قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] (١).

(١) (قطعنهم) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائين مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (اثنتي) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى. (عشرة) مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر، والتمييز محذوف تقديره: فرقة. (أسباطاً) بدل من التمييز المحذوف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أمم) نعت لأسباط منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يحتمل بدلاً من أسباط منصوب.

والتقدير: اثنتى عشرة فرقة، فاتفق العددُ بجزأيه مع التمييز في التانيث؛ لأن التمييز (فرقة) مؤنث، فيتفق معه الجزء الأول (اثنتا)، وكذلك الجزء الثاني (عشرة).

- ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]. التمييز (كوكبًا) مذكر، فاتفق مع (أحد) و (عشر) في التذكير، وورد مفردًا منصوبًا، و(أحد عشر) مفعول به لرأيت، مبنى على فتح الجزأين في محل نصب.

﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً وَّلِي نَعْمَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣] (١).

بالحديقة خمسة عشر حوضًا، وسبع عشرة شجرة.

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِمِائَةِ لَيْلَةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢] (٢).

(١) (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب . (هذا) اسم إشارة مبنى في محل نصب، اسم إن . (أخى) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعة الضمة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى في محل جر بالإضافة، أو يعرب (أخ) على أنه بدل، أو عطف بيان لاسم الإشارة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة . (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع خبر مقدم . (تسع) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة . والجملة في محل رفع، خبر ثان لأن، أو في محل رفع خبر إن . (وتسعون) الواو حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب . تسعون: معطوف على تسع مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . (نعمجة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (ولى) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب . لى: جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم . (نعمجة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . والجملة الاسمية في محل رفع بالمعطف على جملة (له تسع) . (واحدة) صفة لنعمجة مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة .

(٢) (واهدنا) فعل ماضى مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل . (موسى) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة . (ثلاثين) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . (ليلة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (واتمناها) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له . أتم: فعل ماضى مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به . والجملة معطوفة على سابقتها . (بمئة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإتمام . وتمييز عشر محذوف دل عليه ماسبق . (فتم) الفاء: حرف عطف مبنى لا محل له . تم فعل ماضى مبنى على الفتح . (مبقات) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (ربه) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة إلى رب . (أربعين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . وذلك يتضمن تم =

ومنه قوله - تعالى - : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً... ﴾ [النور: ٤] ^(١).

﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠] ^(٢).

﴿ وَحَمَلَهُ وَفِصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ [الاحقاف: ١٥] ^(٣).

الأعداد: مائة، وألف، ومليون ومضاعفاتها:

تميزُ الأعداد (١٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠٠٠٠) ومضاعفاتها يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة، ولا تتأثر هذه الأعداد بالتذكير والتأنيث، ففي قوله تعالى: ﴿وَبَثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] ^(٤). العدد (١٠٠٠) ألفٌ ميمٌ بسنة، ولذا جاء مفردًا مضافًا إلى العدد مجرورًا بالكسرة. وفيه كذلك العدد خمسون ميمٌ بالمفرد المنصوب (عامًا).

وفى قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. (عام) تميز لمائة، فجاء مفردًا مضافًا إليه.

= معنى بلغ . وقد ينصب على الحالية من ميات، وذلك بتقدير محذوف؛ أي: بالغاً أربعين . (ليلة) تميز لأربعين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

(١) (اجلدوهم) فعل أمر مبني على حذف النون، وفاعله وار الجماعة، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، مفعول به . (ثمانين) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(٢) (تستغفرو) فعل جملة الشرط مضارع، مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت . (لهم) شبه جملة متعلقة بالاستغفار . (سبعين) منصوب على المصدرية؛ لأنه نائب عن المفعول المطلق، مبنى لعدد مرات الفعل، والتقدير: سبعين استغفارة . وإما على الظرفية الزمانية، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، (مرة) تميز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

(٣) (حمل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (ثلاثون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (شهرًا) تميز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

(٤) (لبث) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: هو . (فيهم) جار ومجرور مبنيا، وشبه الجملة متعلقة باللبث . (ألف) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (سنة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جزمه الكسرة . (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب . (خمسین) مشنئ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (عامًا) تميز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

وفى قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤٤] (١). (الف) تمييز (خمسين)، فجاء مفرداً منصوباً، ولم يَنْوَنْ للإضافة، و تمييز (الف) (سنة)، فجاء مفرداً مجروراً بالإضافة إليه.

وتقول: ظَلَّتْ الدولة الأموية قرابةَ مائةِ عامٍ، أو سَنَةٍ. أما الدولة العباسية فقد ظلت أكثرَ من خمسمائةِ عامٍ، أو سَنَةٍ.

موجز ما سبق:

- أن العددين (٢، ١) - واحداً واثنتين - يستخدمان صفةً للمعدوديهما، أو يخلفانه بعد حذفه.

- أن الأعداد من (١١-٩٩) يكون تمييزها مفرداً منصوباً.

- ما قبل العدد (١١) يكون جمعاً مجروراً بالإضافة، وما بعد العدد (٩٩) يكون مفرداً مجروراً بالإضافة.

- الأعداد التي تتأثر بالتذكير والتأنيث هي الأعداد من (١-١٠)، حيث: (٢، ١) يتفقان مع المعدود تذكيراً وتأنيساً. (٣-٩) تختلف مع المعدود تذكيراً وتأنيساً. (١٠) مفردة تختلف مع المعدود في التذكير والتأنيث، ومركبة تتفق.

- الاعتبار أو الاحتسابُ للعدد المنطوق أخيراً في الأعداد المعطوفة، أو المضافة. فتقول: في القاعة مائةٌ وأربعُ طالبات، أو: أربعٌ ومائةٌ طالبة. كما أن بها مائتين وأربعة عشر طالباً، أو: أربعة عشر ومائتين طالب، وتقول: بقرتين ستّة وعشرون ألفاً ومائتان وسبعةً وثمانون فرداً. أو: سبعةً وثمانون ومائتان وستّة وعشرون ألفاً

(١) (تخرج) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الملائكة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والروح) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. الروح: معطوف على الملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إليه) شبه جملة متعلقة بتخرج. (في يوم) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمخرج. (كان) فعل ماض ناقص مبنى على الفتح. (مقداره) اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والهاء: ضمير مبنى في محل جر بالإضافة. (خمسين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل جر، نعت ليوم. (الف) تمييز لخمسين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. (سنة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فرد. فإذا جعلت مكان الفرد (نسمة)، فإنه لا يتغير إلا العدد سبعة؛ حيث تصبح (سبعا) لتختلف مع (نسمة) في التانيث.

ملحوظات في التذكير والتانيث

مع الأعداد (١٠-٢)

أولاً: التذكير والتانيث بين اللفظ والمعنى؛

تانيث العدد وتذكيره يعتمد على أسس معنوية يؤديها اللفظ الذي يميزه من خلال سياق الجملة متكاملة، فإن لم توجد هذه الأسس فإنه ينظر إلى ما هو منطوق في الجملة، وذلك على النحو الآتي:

أ- إذا كان المميز اسماً وليس له مفهوم دلالي محدد من حيث التذكير والتانيث يريده المتحدث. حيث يطلق لفظه للمذكر والمؤنث، فإنه ينظر إلى لفظه - إن مذكراً وإن مؤنثاً- ويعامل العدد على هذا الاعتبار، ذلك لأنه لا يوجد ما يتعلق بالميز، ويكون محدد التذكير أو التانيث. فتقول: ناقشت ثلاثة أشخاص (وأنت تعني النساء)، حيث التمييز (أشخاص) جمع (شخص) مذكر، فأنت العدد لذلك. وتقول: لم يحضر ثلاث أعين، وأنت تعني الرجال، حيث التمييز (أعين) جمع (عين) مؤنث، فذكرت العدد.

وإن كان في اللفظ لغتا التذكير والتانيث، فإنهما يراعيان في العدد، فتقول: له ثلاثة أحوال، وثلاث أحوال؛ لأن الحال تذكر وتؤنث.

ب- فإن وجد في الكلام متعلق بالتمييز واضح الدلالة من حيث التذكير والتانيث، جار اعتبار المعنى واعتبار اللفظ.

ومن النظر إلى المعنى لوجود المتعلق بالتمييز الدالّ دلالة واضحة قول عمر ابن أبي ربيعة:

فكان مجننى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعيان ومُعَصِر^(١)

(١) الكتاب ٢-١٧٥ / المقتضب ٢-١٤٨ / الخصائص ٢-٤١٧ / شرح ابن الناطم ٧٢٩ / المقرب ٦٧ / الخزنة

٣-٢١٢ / شرح التصريح ٢-٢٧١، ٢٧٥. للجن: الترسي.

حيث جعل الشاعر العددَ (ثلاثاً) مذكراً، مع أن تمييزه المضاف إليه (شخصاً) مذكر، فكان حقّه التانيث، لكن المقصود عند الشاعر بالتمييز التانيث، فالشخصُ يكون دلالياً للمذكر والاثني، وقد قوى اتجاه المعنى للتانيث بالتصريح بالمؤنثين (كاعبان ومعصر)، فلذلك ذكر العدد.

ومثله قول النواح الكلبى:

وإن كلاباً هذه عشر أبطن وأنت برى من قبائلها العشر^(١)

(أبطن) تمييز مذكر للعدد (عشر) المذكر، ذلك لأن التمييز قد فصل بقوله: (قبائلها العشر)، والقبائل مؤنثة، فجاء العدد مذكراً لهذا التفصيل.

ومثل ذلك أن يكون اللفظ مؤنثاً علماً ومدلوله مذكر، أو نقيض ذلك، فيكون الاحتساب للمدلول، فتقول: أربعة من الطلحات، وست من الهنود.

قد يغلب الاستعمال المعنوي الاجتماعي من حيث تذكير اللفظ وتانيثه، وإن لم يوجد متعلق يقويه، ففي قول الخطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالى^(٢)

أنت الشاعر العدد (ثلاثة) مع أن تمييزه (أنفساً) جمع (نفس) مؤنث، فكان حق العدد التذكير، لكنه أنت العدد على الاستعمال الشائع لنفس، وهو إنسان، والإنسان مذكر، أو حملاً لها على معنى: شخص، وقد يقال: ثلاث أنفس، فتسقط التاء مراعاة للفظ.

(١) الكتاب ٢-١٧٤ / المتضب ٢-١٤٨ / الخصائص ٢-٤١٧ / شرح ابن النازم ٧٢٩.

(الوار) بحسب ما قبلها. (إن) حرف تأكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (كلاباً) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (هذه) اسم إشارة مبنى فى محل نصب، صفة لكلاب. (عشر) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أبطن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (الوار) استثنائية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (أنت) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (برىء) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (من قبائلها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالبراءة. (العشر) صفة لقبائل مجرورة، وعلامة جرها الكسرة.

(٢) الكتاب ٢-١٧٥ / الخصائص ٢-٢١٤ / شرح التصريح ٢-٢٧٠ / المصح ١-٢٥٣، ٢-٢٤٩ / الخزانة

ثانياً: تمييز الأعداد من (١-٣) باسم الجنس أو اسم الجمع:

إذا كان معدود الأعداد من (١-٣) - ثلاثة إلى عشرة - اسمَ جنسٍ، نحو: شجر، وتمر، ونخل، وتمر، وروم، وزنج، وجند، وماء، . . . أو اسمَ جمع، نحو: سَفَر، قوم، ورهط، ونفر، ركَب، طير، فإنه يخفَضُ بـ(من). فتقول: أَكَلْتُ ثَلَاثًا مِنَ التَّمْرِ، أَثْمَرْتُ أَرْبَعًا مِنَ النَّخْلِ، وَمِنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ويجوز أن يخفَضَ اسمُ الجمع أو اسمُ الجنس المعدودُ بالإضافةِ إليه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةٌ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨]^(١). حيث (رهط) اسمُ جمع، والتقدير: تسعة رجال، ومُمَيِّزُ به العدد (تسعة)، وخَفِضَ بالإضافةِ إليه. ومنه قولُ الحطيئة:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

حيث أَصِيفَ اسمُ الجمع (ذود) إلى عدده (ثلاث)، والتمييزُ اسمُ جمع يدل على مجموعة الإبل من ثلاثة إلى عشرة .

ثالثاً: قضية التأنيت والتذكير هي التمييز باسم الجنس واسم الجمع:

ذكرنا أن التمييز إذا كان اسمَ جنس أو اسمَ جمع فإنه يجوز أن يَرَدَ في تركيبين:

أحدهما: أن يكونَ مجروراً بـ (من).

(١) (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (في المدينة) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، خبر كان مقدم. (تسعة) اسم كان مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رهط) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يفسدون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية نعت لرهط في محل جر، أو نعت لتسعة في محل رفع. (في الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقساد. (ولا يصلحون) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. يصلحون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على جملة (يفسدون) في محل جر، أو في محل رفع.

والآخر: أن يكون مجروراً بالإضافة.

وقضية التانيث والتذكير من حيث العلاقة بين العدد ثلاثة وعشرة وما بينهما وبين مميزه اسم الجنس واسم الجمع ترتبط بنوع التركيب، ذلك على النحو الآتي:

- إذا كان التمييز اسم جنس أو اسم جمع مجروراً بـ (من): فإن الاعتبار يكون للفظ التمييز، ويعرف ذلك من خلال عود الضمير عليهما، تذكيراً أو تانيثاً، ويكون التمييز مخالفاً للعدد - حينئذ - في التذكير والتانيث. فيقال: عندى ثلاثة من الغنم؛ لأن الغنم يكون مذكر الصفة، فتقول: عندى غنم كثير، ومثله أن تقول: زارنا أربعة من القوم، لأنك تقول: قوم كثير.

وتقول: عندى أربع من البقر، وأربعة؛ لأن البقر يذكر ويؤنث، حيث يقال: بقر كثير وكثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وفيه قراءة: تشابهت، فذكرَ البقرُ وأُنث. وتقول: فى فناء الدار سبع من البط؛ لأن البط يؤنث، فيقال: بط كثيرة.

فلو أنه ذكرَ فى مثلي هذا التركيب ما يدلُّ على التانيث أو التذكير فإنه يجب اعتبار معنى هذا اللفظ دون النظر إلى ما يستخدم له اسم الجنس أو اسم الجمع فى اللغة من التذكير أو التانيث. فتقول: فى فناء الدار ثلاثة ذكور من البط، وثلاث إناث من البط. فكان العدد مؤنثاً؛ لأن البط خصص بالذكر، وكان مذكراً عندما اختص البط بالمؤنث. كما تقول: اشتريت خمسة من الغنم خرافاً، وثمانى من الغنم إناثاً.

وابها، مراعاة التمييز الموصوف المحذوف،

إذا كان التمييز صفةً فاحتساب حال التانيث والتذكير يكون للفظ موصوفها المحذوف لا للفظها. فتقول: زارنا ثلاث ربات. (إن كان المقصود نساء)، حيث يكون التقدير: ثلاث نساء ربعات. ولكنك تقول: زارنا ثلاثة ربعات. إن كان المقصود رجالاً.

وهذا مثلُ قولك: عندنا ثلاثةُ دوابٍ. إن كانت ذكوراً، وثلاثُ دوابٍ، إن كانت إناثاً. (دواب) مضافٌ إليه مجرور، وعلامةُ جره الفتحةُ نيابةً عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف (منتهى الجموع).

من ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] (١). لأن الأصل: فله عشر حسنات أمثالها، حيث التمييزُ (حسنات) وهى مؤنثة موصوفة بالصفة المذكرة (أمثال)، فجاء العددُ مذكراً، وحذف التمييزُ الموصوفُ (حسنات)، وأقيمت صفته المذكرة (أمثالها) مقامه، فكان اعتبارُ التذكير والتأنيث للتمييز الموصوفِ المحذوفِ.

ومنه القول: أعجبتُ بثلاثةِ نساءً، إذ المقصودُ ثلاثة رجالٍ نسابات، فأنث العددُ (ثلاثة) تبعاً للتذكيرِ التمييزِ الموصوفِ المحذوفِ، وإقامةِ الصفةِ المؤنثةِ (نسابات) مقامه.

وكذلك القول: بعائلتكِ ثلاثةَ علامات. إذ المقصودُ بهم الرجالُ العلماءُ من عائلتك. فإذا قلت: ثلاثُ علامات، كان المقصودُ أن المحذوفَ نساءً.

خامساً: العددُ المميزُ بتمييزين؛

إذا مُيزَ العددُ بتمييزين يشتركان فى مجموعِ العددِ فإنه يُراعى القواعدُ الآتيةُ من حيث التذكيرُ والتأنيثُ (٢):

- إذا كانَ العددُ مفرداً فإنه يراعى المعدودُ أو التمييزُ السابقُ مطلقاً. فيقال: عندى ثمانيةُ أعبدٍ وإماءٍ، فتوثُ العددِ؛ لأن التمييزَ المذكورَ أولاً (أعبد) جمع

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدأ. (جاء) فعل الشرط ماضى مبنى على الفتح، والفاعل ضمير متر تقديره: هو. (بالحسنَةِ) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمجىء. (فله) الفاء: حرف واقع فى جواب الشرط رابط له بشرطه مبنى، لا محل له من الإعراب. (اللام: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنى فى محل جر، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (عشر) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع، خبر المبتدأ. (أمثالها) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة.

(٢) ينظر: العصبان على الأسمونى على الألفية، باب العدد ٤ - ٧٠.

(عبد)، وهو مذكرٌ. ويقالُ: عندي ثمانى إماءٍ وأعبدٌ، فتذكر العدد؛ لأن التمييزَ المذكورَ أولاً (إماء) جمع (أمة) مؤنث.

- إذا كان العددُ مركباً والتمييزُ لعاقلي كان تبعاً للمذكر، سواءً تقدم أم تأخر. فتقول: عندي خمسة عشرَ عبدك وأمةً، أو: أمةً وعبدًا، فتؤنث (خمساً) وتذكر (عشرًا)؛ لأن التمييزَ المعطوفَ يتضمنُ مذكرًا.

- إذا كان العددُ مركباً والتمييزُ غيرُ عاقل كان التذكيرُ والتأنيثُ تبعاً للمتقدم بشرط الاتصال. فتقول: عندي ستة عشرَ رجلاً وناقاً، وسبعَ عشرةَ شاةً وخروفاً. فتؤنث (سنة) وتذكر (عشرًا)؛ لأن الأسبقَ فى التمييزِ (جمل)، وهو مذكرٌ غيرُ عاقل، ولم يفصلَ بينه وبين العدد، وتذكر (سبعة) وتؤنث (عشرة)؛ لأن الأسبقَ فى التمييزِ (شاة) مؤنثٌ غيرُ عاقل، ولم يفصلَ بينه وبين العدد. فإذا فصلَ بينهما كان تذكيرُ العددِ وتأنيثُهُ طبقاً للمؤنث، فتقول: عندي ستُّ عشرةَ ما بين ناقاً وجمل، أو: ما بين جمل وناق، حيث يوجدُ فى التمييزِ المعطوفُ (ناق) وهو مؤنث، وقد فصلَ بين التمييزِ والعددِ بالفاصل (ما)، فتذكر (ستاً)، وتؤنث (عشرة) تبعاً للتمييزِ (ناق).

ياء الثمانية

تعامل (ثمانية)^(١) معاملةً خاصةً من حيثُ ياؤها: حذفها، وإثباتها، فبنيتها تشابهت مع بنية الجمعِ المتناهي، وهى منقوصة، والعربُ تعامل مثل هذه البنى معاملاتٍ مختلفةً فيما بينهم.

أما (ثمانية) فإنها تستخدم على التفصيل الآتى:

أولاً، إذا كانت مؤنثة:

إذا كان معدودها مذكرًا؛ فإنها تكون مؤنثة، أى: تنتهى بـياء التأنيث، وحينئذٍ تحمل التاء علامةَ الإعرابِ حالَ أفرادها أو إضافتها، وتحمل فتحةَ البناءِ حالَ

(١) ينظر فى ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٤٠٣ / الأشمونى على الصبان ٤ - ٧٢ / المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٢، ٨٣ / النحو الوافى ٤ - ٥٢٧، ٥٢٨.

تركيبها، فتكون كغيرها من الأعداد المماثلة لها في الاستعمال، وهي ثلاثة وتسعة، وما بينهما، وتنطق الياء بكيفية نطقها في (ثمانية)، وهو الحركة بالفتحة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

(ثمانية) منصوبٌ على البدلية من (حمولة وفرشا)، أو على المفعولية للفعل (كُلُّوا) المذكور قبله. وفيه أوجهٌ أخرى .

فتقول استلمت ثمانية كتب، واشترت ثمانية عشر قلماً . استمعنا إلى بطولة المحاربين من الضباط ، وكان عددهم ثمانية، وكان يجالسنا من الجنود ثمانية عشر .

بهذا الكتاب ثمانية فصول، وفي كل صفحة ثمانية عشر سطراً .

﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا...﴾ [الحاقة: ٧].

ثانياً، إذا كانت مذكورة،

إذا كانت (ثمانية) مذكورة، أى: تكون خالية من تاءِ التانيث، ويكون معدودها مؤنثاً -حيثئذٍ-، فإنها تعامل كما يأتى:

أ- إن كانت مضافةً، فإن الأرجح والأفصح أن تثبتَ ياءُها، وتمربَ إعرابَ المنقوصِ، أى: بالضمّة المقدرةِ حالِ الرفع، وبالكسرةِ المقدرةِ حالِ الجر، وبالفتحةِ الظاهرةِ حالِ النصب، وكلها على الياء المثبتة .

فتقول: ثمانى طالباتِ حضرْنَ اليومَ . (ثمانى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة .

استمعنا إلى إجابةِ ثمانى طالباتٍ . (ثمانى) مضافٌ إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة .

كافأنا ثمانىَ مجتهداتٍ . (ثمانى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧]. (ثمانى)
ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ب- إن كانت مركبة؛ أى: مع العدد (عشرة) فإنه يجوزُ فيها أربعة أوجه^(١).

١- فتح الياء، وهو الأرجح؛ لأن ذلك يتلاءمُ مع صدر الأعداد المركبة، حيث
البناءُ على الفتح، فتقول: ثمانى عشرة، كما تقول: أحد عشر.

٢- إسكان الياء، فتقول: ثمانى عشرة، بإسكان الياء، كما هو فى ياء معدى كرب.

٣- حذفها، مع كسرِ النونِ قبلها، حيث إنها ياءٌ رائدة، وتكون الكسرةُ دليلاً
عليها.

٤- حذفها، مع فتحِ النونِ قبلها، حيث إن آخرها يكون النون، فجعلت عليه
الفتحةُ فتحةً بناءً التركيب.

ج- إن أفردت، أى: لم تكن مضافةً ولا مركبةً، فإن فيها الأوجه الآتية:

١- أن تعاملَ معاملةَ الجمعِ الممنوعِ من الصرفِ المقصورِ الذى يكون على مثالِ
(مفاعل)، وذلك بأنْ تحذفَ الياءُ فى حال الرفعِ والجَرِّ، ويعوضُ عنها بتنوين الكسرةِ
للنون، وبالفَتْحةِ غيرِ المتونةِ فى حالِ النصبِ على الياء، فتقول: حضر إلينا ثمان
من الفتيات. اهتدينا إلى ثمانٍ من الأوجهِ الإعرابية. فتحنا ثمانى من النوافذ.
وهذا رأى جمهور النحاة.

٢- قد تنون ياؤها بالفتحة حال النصب، فتقول: فتحنا ثمانياً من النوافذ.

٣- بعض العرب يعربونها بالحركاتِ على النون بعد حذف الياء، فيقولون:
ثمان، ثمان، ثماناً. ومنه قول الشاعر:

لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعِ حِجَاجَانُ وَأَرْبَعُ فَشَفَرُهَا ثَمَانٌ^(٢)
وهو قليلٌ.

(١) يرجع إلى: المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٤٠٣ / الأشموني على الصبان ٤ - ٧ / المساعد على تسهيل
الفوائد ٢ - ٨٣.

صوغ العدد على وزن (فاعل)

لا يصاغ من الأعداد على مثال (فاعل) إلا واحد وعشرة وما بينهما، ويكون ذلك على النحو الآتي:

العدد (١) واحد،

العدد (واحد) مصوغ في كل أشكاله البنيوية على مثال (فاعل)، سواء أكان واحدًا و واحدةً، أم حاديًا، وحاديةً، هذا عدا أحد وإحدى، أما (واحد) فهو على مثال (فاعل)، لكن حاديًا على مثال عالف، حيث إنه مقلوب واحد، فتأخرت فاء الكلمة، فصار إلى (حادي)، على مثال (عالف)، وقلبت الواو إلى ياء لتطرفها، وكسر ما قبلها، صار إلى (حادي).

ويُستعمل (واحد) للمذكر، و(واحدة) للمؤنث صفةً، سواء أكانت الصفة ملفوظة أم مقدرة. فتقول: زارنا ضيفٌ واحدٌ، وابنةٌ واحدةٌ له. كما تقول: أقبل علينا واحدٌ من المدعوين، وواحدةٌ من أخواته، أي: مدعو واحد، وأخت واحدة.

ولا يستعمل (حادي وحادية) إلا في العدد المركب (١١) أحد عشر، والفاظ العقود (٢٠، ٣٠، ...)، (عشرين، ثلاثين، ...)، وهو صفةٌ لفظًا أو تقديرًا. فتقول: فتحنا الصفحة الحادية عشرة، وقرأنا فيها السطر الحادي والعشرين. كما تقول: أجبت عن الحادي عشر من الأسئلة، وأخرجت الحادي والثلاثين من الطلاب، أي: السؤال الحادي عشر، والطالب الحادي والثلاثين.

الأعداد (١٠-٢) اثنان إلى عشرة،

تصاغ الأعداد: اثنان، ثلاثة... إلى عشرة على مثال فاعل، كما يصاغ من (فعل) ثلاثيا، فيقال: ثانٍ، وثالث، ورابع، وخامس، وسادس، وسابع، وثامن، وتاسع، وعاشر، وذلك في أي تركيب ترد فيه: مفردة، أو مركبة، أو معطوفة، ويستثنى منها (عاشر)، فإنه لا يستخدم إلا مفردًا، حيث لا يرد معطوفًا ولا مركبًا، وكلها تكون صفةً ملفوظة أو مقدرة، مذكرة أو مؤنثة. فتقول: دخل

الطالبُ الثاني، وخرجت الطالبةُ السابعةُ ، انتهينا من الدرسِ في الدقيقةِ الثامنةِ والسبعين، كما شرحنا السادسَ والعشرين من الآياتِ، أى: البيت السادس والعشرين.

يلحظ أن العددَ إذا وقعَ صفةً لمقدَّرٍ فإنه يتَّخذُ الموقِعَ الإعرابى لموصوفه، فإذا قلت: حضر السابِعُ والثلاثون من المشاهدين، أى: المشاهد السابع والثلاثون، فإن السابِعَ يُعربُ فاعلاً مرفوعاً وعلامةُ رفعه الضمَّةُ، والثلاثون معطوفٌ على السابِعِ مرفوع، وعلامةُ رفعه الواو؛ لأنه ملحقٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ.

استعمال اسم الفاعل من العدد فى التركيب:

لك فى اسمِ الفاعلِ من الأعدادِ السابقة أن تستعمله فى التركيبِ بحسبِ المعنى الذى تريده على الأوجهِ الآتية:

أولاً: الأعدادُ المفردةُ فى اللفظ:

يصاغُ العددُ (٢-١٠) اثنان وعشرة وما بينهما على مثالِ فاعلٍ، فيستعمل - تركيباً ودلالياً - مع الأعدادِ المفردةِ فى اللفظِ اثنين وعشرة وما بينهما على النحوِ الآتى:

أ- أن يستعملَ بمفرده فى اللفظِ ليفيدَ مجردَ الاتصافِ بمعناه، كأن تقولَ: لم أجدَ المجلدَ الخامسَ. الجزءُ الثامنُ فيه ما تسألُ عنه، وفى هذا التركيبِ محافظةٌ على الرتبةِ العدديةِ، كلٌّ من (الخامس والثامن) صفةٌ لما قبلها (المجلد والجزء).

وإذا أردتَ الترتيبَ من العددِ (واحد) فإنك تقولُ الأول، نحو: حضر الطالبُ الأول، والطالبةُ الأولى؛ لأن الواحدَ يُطلقُ على كلِّ المعداداتِ دونَ إرادةِ الترتيبِ. وتقول: محمدٌ سادسٌ طالبٌ حضر، حيث (سادس) اسمُ فاعلٍ من العددِ (سته)، وهو خبرٌ للمبتدأ (محمد). ومنه قولُ النابغةِ الذبياني:

توهَّمتُ آياتٍ لها فعرَّفْتُها لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعٌ^(١)

(١) شرح التصريح: ٢- ٢٧٦.

(توهَّمت) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون، وضهيرُ المتكلمِ مبنيٌّ فى محلِّ رفع، فاعلٌ. (آيات) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الكسرة؛ لأنه مجموعٌ بالآلفِ والتاءِ المزيديتين. (لها) جارٌ ومجرورٌ مبنيان، وشبه-

ب- أن يُستعمل مع أصل العدد الذي اشتق منه، مضافاً إليه، ليدل التركيب على أن الأول بعض الثاني، أو منحصر فيه في جماعة محددة، مثل: ثاني اثنين، وثانية اثنين، وثالث ثلاثة، وثالثة ثلاث، وسابعة سبع، وثامن ثمانية، وتسع تسعة، وعاشرة عشر.

وتلاحظ أن الجزأين من العدد (اثنين) متفقان في التذكير والتانيث، وفي الأعداد من (٣-١٠)، (ثلاثة وعشرة وما بينهما) يكون الجزء الأول متفقاً مع المتصف في التذكير والتانيث، أما الجزء الثاني فإنه يكون مخالفاً، كقاعدة هذه الأعداد مع تمييزها. والمراد من مثل هذا التركيب أنه: أحد اثنين، أو: إحدى اثنتين، أو: أحد ثلاثة، أو: إحدى ثلاث، أو: إحدى سبع، أو: أحد ثمانية... إلخ.

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]. (ثالث) اسم فاعل من (ثلاثة)، وهو مذكر ليتلاءم مع لفظ الجلالة. أما ما أضيف إليه من العدد (ثلاثة) فهو مؤنث للمخالفة في الجنس.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَتَصَرَّوهُ فَقَدْ نَبَّرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]^(١). إذ أضيف اسم

= الجملة في محل نصب، صفة لأيات. (فعرقتها) الفاء: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. عرفت: فعل ماض مبنى على السكون، وضمير التكلم مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة معطوفة على سابقتها لا محل لها. (لستة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمعرفة. (أعوام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وذا) الواو ابتدائية لا محل لها. ذا: اسم إشارة مبنى في محل رفع، مبتدأ. (العام) بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (سابع) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) (إن) حرف شرط جازم مبنى، لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تتصروه) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به، أما جواب الشرط فمحذوف تقديره: فسوف ينصره الله، دل عليه القول: فقد نصره الله. وهناك رأى يذهب إلى أن للذكور فقد نصره الله جواب الشرط، ويرد عليه بأن الماضي لا يترتب على المستقبل. ويجوز ذلك على سبيل التوكيد. (إذ) ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب بنصر. (أخبرجه) فعل ماض مبنى على الفتح، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به. (الذين) اسم موصول مبنى في محل رفع، =

الفاعل (ثاني) من أصل عدده اثنين، وهو حالٌ من ضميرِ الغائبِ المذكِرِ المفعولِ به في (أخرجه)، ليدلَّ على أنه **مُخْرَجٌ** واحدٌ ضمن اثنين في الغار. فالعددان من لفظ واحد فيذكران معا، أو يؤنثان معا في العدد (اثنين)، ويطلق الأولُ الموصوفَ في التذكير والتأنيث، وهو ما جاء على وزن فاعل، أما الثاني الذي أضيف إليه فيتبع قواعد العدد في التذكير والتأنيث. إذن؛ الأولُ صفةٌ مطابقةٌ، والثاني عددٌ مقيدٌ بأحكام العدد.

ج- أن يستعمل اسمُ الفاعلِ من عددٍ ما من الأعداد السابقة سوى العدد اثنين -على الوجه الأرجح- مع العدد الذي يسبقه مباشرةً ليفيد التثنية، مع ملاحظة أن العددَ اسمَ الفاعل يتفق مع موصوفه في التذكير والتأنيث، ما عدا العددَ اثنين المضافَ إلى اسمِ الفاعل فإنه يتفق كذلك، فتقول: خامسُ أربعة، سادسةُ خمس، وثلاثةُ اثنين، وسابعُ ستة، وعاشرةُ تسع. ويمتنع ثاني واحد، وأجازه بعضهم، تطابق الصفة مع المعداد في التذكير والتأنيث، ويحكم العددُ بأحكامه.

ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِأَلْفَيْبٍ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].^(١)

- فاعل. (كفروا) جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وجملة أخرجه الذين في محل جر بالإضافة. (ثاني) حال من الضمير في أخرجه، منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (اثنين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمتى (إذ) ظرف زمان مبني على السكون بدل من (إذ) الأولى. (هما) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (في الغار) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، خبر المبتدأ، أو متعلق بخبر محذوف. والجملة في محل جر بالإضافة. (إذ) بدل ثان من الأول. (يقول) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (لصاحبه) اللام: حرف جر مبني لا محل له. صاحب: اسم مجرور بالياء، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (لا) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (تخزن) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. والجملة الفعلية في محل نصب، مقول القول. (إن) حرف تأكيد ونصب مبني لا محل له. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (معنا) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع خبر إن. وكسرت همزة (إن)؛ لأنها مسبوقة بتعليل محذوف، والتقدير: لأن الله معنا.

(١) (سيقولون) السين: حرف استقبال مبني، لا محل له من الإعراب، يقولون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (ثلاثة) خبر لمبتدأ محذوف، =

وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

د- يستخدم العدد مع ما هو أدنى منه مباشرة ليؤدى معنى التميم فى ثلاث صور:

الأولى: صورة التركيب الإضافى، كما فى: رابعٌ ثلاثة، وسادسة خمس.

الثانية: صورة التركيب الوصفى، كما فى الآيتين السابقتين.

الثالثة: صورة تركيب الشبيه بالمضاف، كان تفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتونين، فنقول: هذا رابعٌ ثلاثة، بتونين (رابع)، ونصب (ثلاثة)، وهى خامسةٌ أربعاً، بتونين (خامسة)، ونصب (أربع). والتقدير: هذا جاعلٌ ثلاثةً أربعة، وهذه جاعلةٌ أربعاً خمساً، حيث يمكن القول: ثَلَّثَ الاثنين، ورَبَعَتِ الثلاث، وَسَمِعَ الثمانية، وتَسَمَّعَتِ الثمانية.

ملحوظة:

أسماءُ الفاعلين من الأعداد واحدٍ وعشرة وما بينهما لا بدُّ لها من أفعال تكون مشتقة منها، وهى كما يأتى: بفتح العين فى الماضى: ثَنَيْتُ اثْنَيْنِ، ثَلَّثْتُ اثْلَثَ (بكسر العين)، رَبَعْتُ أَرْبَعَ (بفتح العين)، خَمَسْتُ أَخْمَسَ (بكسر العين)، سَدَسْتُ أَسْدَسَ (بكسر العين)، سَبَعْتُ أَسَبَعَ (بفتح العين)، ثَمَنْتُ أَثْمَنْ (بكسر العين)، تَسَعْتُ أَتَسَعَ (بفتح العين)، عَشَرْتُ أَعْشَرَ (بكسر العين)، حيث تفتح العين فى الماضى، وتفتح فى مضارع أربع وسبع وتسع وتكسر فى البواقى.

- تقديره: هم، والجملة فى محل نصب، مقول القول. (أربعهم) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضيمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (كلهم) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضيمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة فى محل رفع، صفة لثلاثة. (ويقولون خمسة سادسهم كلهم) إعرابها كإعراب سابقتها. (رجماً) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. والتقدير: راجمين. أو منصوب على المصدرية لفعل محذوف من لفظه، والتقدير: يرجمون رجماً، أو: أنه مفعول لأجله. (بالغيب) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالرجم. (ويقولون سبعة) إعرابها كسابقتها. (وثانهم كلهم) الواو إما: للتعطف، وإما: استثنائية، وإما: دلالة على لصوق الصفة بالموصوف، وإما: واو التمانية الخاصة بقرش، ثانهم كلهم: جملة اسمية.

ثانيها: الأعداد المركبة،

يصاغ الصدرُ من الأعداد المركبة (١١-١٩) على مثال اسم الفاعل، فيستعملُ مع الأعداد المركبة على النحو الآتي -دلالياً وتركيبياً:

أ- أن يستعمل العدد المركب بمفرده في اللفظ ليفيد الاتصاف بمعناه مجرداً، فتذكرُ اللفظين مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنث؛ لأنهما صفة. فتقول: امتحن الطالبُ السادسَ عشرَ، والطالبةُ السادسةُ عشرة، أجبت عن السؤالِ الرابعَ عشرَ، وانتهيتُ من كتابةِ الصفحةِ الثامنةَ عشرة. وكل من (السادس والسادسة عشرة) صفة لما قبلها مبنية على فتح الجزأين في محل رفع. (ومحل الرفع تجاوزاً لأن الثاني مضاف إلى الأول في محل جر). أما (الرابع عشر والثامنة عشرة) فكلُّ منهما مبنى على فتح الجزأين في محل جر.

ب- أن يستعملَ على الصورة السابقة من البناء مع أصل العدد الذي اشتق منه ليدلَّ على أن العدد المركب الأولَ منحصرٌ في الثاني أو بعضه، أي: هو واحدٌ منه، وذلك مثل: ثالث ثلاثة، وخامسة خمس، وهو في هذه الدلالة يأتي على ثلاثِ صور من التركيب:

أولاهـا: وهي الأصل، أن يؤتى بالعددين المركبين وجزء كلٍّ منهما مبنياً، عدلاً الجزء الأول من اثني عشر واثنتي عشرة، على أن يكون العدد المركب الأولُ مطابقاً للموصوف في التذكير والتأنيث، أما العدد المركب الثاني فإنه يخضع لقاعدة التذكير والتأنيث في الأعداد المركبة، حيث يختلف الصدرُ ويتطابق العجزُ، مع ملاحظة تطابق العددين المركبين من اثني عشر. فتقول: إنه ثاني عشر اثني عشر، وهي ثمانية عشرة اثنتي عشرة، بإعراب الصدرِ الأول من العددين، وبناء الثاني على الفتح، مع إضافة الثاني إلى الأول. وتقول: هو رابع عشر أربعة عشر، وهي رابعة عشرة أربع عشرة. ببناء الأجزاء الأربعة على الفتح، مع إضافة العدد المركب الثاني إلى العدد المركب الأول.

ومنه: هو حادى عشرَ أحدَ عشرَ، وهى حادية عشرَ إحدى عشرة. (بتوافق جميع أجزاء العددين مع الموصوف فى التذكير والتانيث، مع بنائها جميعاً على الفتح).

ثانيتها: الاقتصارُ على صدرِ المركبِ الأولِ الذى هو على مثالِ فاعِلٍ، ويكون معرباً لأنه ليس مركباً، ويضاف إليه العددُ المركبُ الثانى الذى هو أصلُ المشتق، ويكون مبنياً على فتح الجزأين. فتقول: هو حادى أحد عشر، وهى ثانية اثنتى عشرة، إنه ثانى اثنتى عشر، وهى ثانية اثنتى عشرة، وهو رابع أربعة عشر، وهى رابعة أربع عشرة. وذلك بإعرابِ الصدرِ المذكورِ أولاً المحذوفِ عجزه، وبناءِ جزأى العددِ المركبِ الثانى على الفتح، عدا الجزء الأول من اثنتى عشر، فإنه يكون معرباً. وأعتقد أن هذا التركيبَ أكثرُ قياساً وملاءمةً للأحكامِ النحوية مع عدم إخلاله بالجانبِ المعنوى؛ إذ إن العددَ المركبَ الثانى يُغنى عن العجزِ المحذوفِ من الأول.

ثالثها: الاقتصارُ على العددِ المركبِ الأولِ مع بناءِ الجزأين، أو إعرابهما، مثل: حادى عشر، وحادية عشرة^(١). فتقول: إنه رابع عشر، وهى رابعة عشرة، فالبناء إن اعتقدت الاقتصارَ على العددِ الأولِ، والإعراب إن اعتقدت أنك أخذت من العددِ الأولِ صدره، ومن العددِ الثانى عجزه.

جـ- أن يستعملَ مع ما دونَه مباشرةً ليفيدَ معنى التميم، فتقول: هو ثانى عشرَ أحدَ عشرَ، وهى ثانية عشرَ إحدى عشرة، وهو تاسعَ عشرَ ثمانية عشرَ، وهى سادسة عشرَ خمسَ عشرة. وهذه الدلالةُ لهذا التركيبِ لا يجيزُها بعضُ النحاة، بل يمتنعونها.

ثالثاً، ألفاظُ العقود،

تصاغُ الأعدادُ (١-١٠) - واحدٌ وعشرةٌ وما بينهما - على مثالِ (فاعل)، لتستعملَ مع ألفاظِ العقود، فتقدمها وتعطف عليها المقد، وتؤدى:

(١) ينظر: شرح ابن الناطم ٧٣٦، ٧٣٧.

أ- دلالة الانصاف بها، نحو: عولج المريضُ الحادى والعشرون، ويتنظر المريض الثانى والعشرون، فكلٌّ من (الحادى والثانى) صفةٌ لـ (المريض) مرفوعةٌ، وعلامةُ رفعها الضمةُ المقدرةُ، وعطف على كلٍّ منهما بالواو لفظُ العقدِ (العشرون). كما تقول: أصبنا الهدفَ فى الدقيقةِ السادسةِ والثلاثين، وخرجتُ من الملعبِ الدقيقةِ السابعةِ والستين.

ب- انحصارُ العددِ فى المذكور، وأنه ضمته، نحو: هو رابعٌ وخمسون أربعةً وخمسين، وهى تاسعةٌ وعشرون تسعاً وعشرين.

ج- التسميمُ بذكرِ ما دونه مباشرةً، نحو القول: هو ثالثٌ وأربعون اثنين وأربعين، وهى ثامنةٌ وسبعون سبعاً وسبعين، وهو خامسٌ وستون أربعةً وستين.

* وأرى أن التركيبين السابقين لا بدَّ فيهما من الإعمالِ بالنصب؛ لأنَّ الصفةَ يجب أن تنونَ فيهما، كما أنه يعطف عليها بالعقدِ المذكورِ أولاً، وهذان مانعان من الإضافة، لذا فإنه يجب نصبُ العددِ الثانى نيفه وعقده.

* ويجوز القولُ فى المعنيين السابقين: هذا رابعٌ ثلاثةً وأربعين، (بالإضافة)، ورابعٌ ثلاثةٌ (بتنوين رابع، ونصب ثلاثة). كما تقول: هى سادسةٌ خمس وسبعين، وسادسةٌ خمساً وسبعين، (بالإضافة فى أولهما، وإعمالِ النصب فى ثانيهما). وجازت الإضافةُ هنا لأنه جاز حذفُ التنوين من الأول، ولا فاصلَ بينه وبين النيف الثانى وعقده بحذفِ العقدِ الأول، فجاز إضافةُ النيفِ إلى النيفِ، وعطفِ العقدِ الثانى على نيفه.

تعريف العدد:

يُعرَّفُ العددُ بالأداةِ (ال)، فتتبع الأحكامُ البنائيةُ الآتية :

العددان (٢،١)، واحدٌ واثنان:

يسرى عليهما فى تعريفهما ما يسرى على النعت، فتدخلُ عليهما (ال) تبعاً لتعريفِ المنعوت. فتقول: هذا الجزءُ الأولُ، وقرأتِ السطرَ الثانى من الصفحةِ الأولى، وأجبتُ عن الثانى من الاستئلة.

العددُ المضاف:

ذكرنا أن الأعدادَ المضافةَ هي ما دونَ الأحدَ عشرَ، سوى الواحدِ والاثنين، وما بعدَ التسعِ والتسعين، وإذا أردنا تعريفَ العددِ المضافِ فإنا ندخلُ أداةَ التعريفِ على الجزءِ الثاني من الإضافةِ (التمييز)، حيث لو دخلت على الجزء الأول منها لامتنت الإضافة^(١). فنقول: لَبَسْتُ ثَلَاثَةَ الْاَثْوَابِ، وكافأت خمسةَ الطلابِ، فهمتُ سَبْعَ الْفَتَيَاتِ، أَغْلَقْتُ أَرْبَعَ النَوَافِذِ، ويجوز عند بعض النحاة - وهم الكوفيون - أن يعرفَ الجزءَ انِ معاً، فيقال: اشتريت الأربعةَ الكتبِ المطلوبةَ، وتسلمت الخمسَ الكراساتِ.

العددُ المركب:

العددُ المركبُ بمثابة الاسمِ الواحدِ، والاسمُ الواحدُ لا يعرفُ من مكانين، لذا فإن أداةَ التعريفِ تدخلُ على الجزءِ الأولِ منه دونَ الثاني، فلا تدخل على الجزأين معاً، كما لا تدخل على الجزءِ الثاني بخاصة؛ لأن التعريفَ لا يدخل حشوَ الكلمة. فنقول: أَغْلَقْتُ الأربعةَ عَشَرَ باباً، والسبعُ عَشْرَةَ نافذةً. فانت ترى دخول (أل) على الجزءِ الأولِ من العددين (الأربعة - والسبع). وتقول: حضرَ الثمانيةَ عَشَرَ مدعوً، والثلاثُ عَشْرَةَ مدعوَّةً، ذكرتُ آراءَ الثلاثةَ عَشَرَ عالماً، وفُسِّرَت معانيَ الخمسَ عَشْرَةَ كلمةً، شذَّبَ البستانيُّ الإحدى عشرةَ شجرةً، والاثنى عشرةَ نخلةً.

العددانِ المتعاطفان:

المعطوفُ والمعطوفُ عليه يستقلُّ كل واحد منهما بنفسه، وكأنهما جملتان مستقلتان؛ لذا فإن أداةَ التعريفِ تدخلُ على كلٍّ من العددينِ المتعاطفين. فنقول: كوفئَ الخمسةُ والأربعون طالباً، والستُ والثلاثون طالبةً. فانت ترى دخولَ أداةِ التعريفِ على جزأى العددِ المتعاطفين.

وتقول: استوعبتُ الاثنين والعشرين موضوعاً، والإحدى والثلاثين فكرةً.

(١) يتمتع دخولُ (أل) في الجزءِ الأولِ من الإضافةِ (المضاف) إلا في خمسةِ مواضعٍ، يشترطُ في كلٍّ منها شرطان، أحدهما عام في المواضع الخمسة، وهو أن يكونَ الجزءُ الأولُ صفةً مشتقةً عاملةً فيما بعدها، والآخرُ واحدٌ من: أن يكونَ الجزءُ الأولُ متنى، أو جمعٌ مذكرٌ سالماً، أو أن يكونَ الجزءُ الثاني مسروقاً بالأداة، أو مضافاً إلى معرفٍ بها، أو مضافاً إلى ضميرٍ يعودُ على اسمِ سابق.

حذف التمييز

أولاً: يجوز أن يُحذف تمييز العدد أو يُستغنى عنه في حالتين:

أولاهما: الحذف لقصد الإبهام:

يجوز أن يُحذف التمييز إذا قصد الإبهام، أو كان في الكلام ما يدل عليه، كالبدل في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]^(١). بالتثنية في (ثلاثمائة)، إذ التقدير: ثلاثمائة وقت أو زمان، حذف التمييز المضاف إلى ما قبله، وهو: (وقت، أو زمان)، وأبدل منه (سنين).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]. إذ التقدير: اثنتى عشرة فرقة أسباطاً، فحذف التمييز (فرقة)، وأبقى البدل منه (أسباطاً).

إذا حذف التمييز وكان مقصوداً فالأصح أن يكون العدد كما لو كان التمييز مذكوراً، فتقول: صُمْتُ سِتَّةً، وأنت تقصد أياماً؛ كما تقول: سَرَيْتُ أَرْبَعًا، تريد: (ليالي).

ملحوظة:

أ- لذلك فإنه إذا حذف تمييز العدد - وكان العدد دالاً على التذكير - فإنه يجوز أن تذكر التاء الدالة على التأنيث في العدد، ويجوز ألا تذكر. فتقول: مكثت عشراً، وأنت تعني (ليالي). فإذا أردت بها الأيام فإنه يجوز ألا تذكر التاء. ومنه قوله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»^(٢). حيث يكون

(١) (لبثوا) فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل. (في كهفهم) جار مجرور ومضاف إلى المجرور مبني، وثب الجملة متعلقة باللبث. (ثلاثمائة) ثلاث منصوب وعلامة نصبه الفتحة. مائة: مضاف إلى ثلاث مجرور، وعلامة جره الكسرة. (سنين) بدل من ثلاثمائة، أو عطف بيان له منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (وازدادوا) الواو: ابتدائية. ازدادوا: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (تسع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي ومسلم، باب الصيام، وفي سنن أبي داود (الصوم)، وفي مسند ابن حنبل: ٣-٣٠٨، ٣٢٤، ٣٤٤ / ٥-٤١٧، ٤١٩. وهو مختلف في بعض ألفاظه.

الصوم في اليوم وليس في الليل، والعدد مع اليوم يؤنث، لكنه لما حُذِفَ التمييزُ المذكورُ جاز أن يذكرَ العددُ بلا تاء، ويمكن أن يكونَ منه قوله تعالى: ﴿يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]. أى: عشرة أيام، ويجوز أن يكونَ المقصودُ بها عشرَ ليالٍ، فتكون كما لو ذكرَ التمييزُ، ولكن ما يؤيد كونَ التمييزِ يومًا هو ما ذكر في الآية التي تليها من قوله تعالى: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٥].

ب- إذا قصد مجرد العدد في التركيب فإنه يستعملُ بالتاء مطلقًا، فنقول: ستة نصفها ثلاثة، وفي صرفها ومنهما من الصرف خلاف بين النحاة، لكن الأكثرُ شيوعًا منعها -حيث- من الصرف، لعلميتها وتانيثها.

ثانيتها: الاستغناء عن التمييز للإضافة إلى مستحق العدود:

إذا أضيفَ العددُ إلى مستحق العدود أو مالِكه فإنه يجوزُ أن يستغنى عن العدود (التمييز)^(١). فإذا قلت: هذه عشرون ناقةً لزيد، تقول في حالِ إضافة العددِ إلى مستحق العدود؛ هذه عشرو زيد، فتستغنى عن التمييز، وتفعل ذلك في الأعداد المركبة إلا اثني عشر، فنقول: هذه ستة عشر، وأحد عشر، أخذت ثلاثة عشرى، وأربع عشرتك، أعجبت بسبعة عشرتك، وثمانى عشرته. ولا يكون ذلك في (اثني عشر)؛ لأن عشرًا منها بمشابة نونِ اثنين، فلا تجتمعُ مع الإضافة ولا تحذفُ ليقال: (اثناك) حتى لا تلتبسَ بإضافة اثنين بلا تركيب.

وللنحاة في نطقِ العدد - حيث - ثلاثة آراء:

أولها: ما يذهب إليه البصريون وجمهورُ النحاة من أنه في حالةِ إضافة العددِ المركبِ فإن الجزأين يبينان.

ثانيتها: ما يراه الكوفيون من إعرابِ الصدرِ وجرِّ العجزِ بالإضافة. فيقولون: هذه خمسة عشرتك، (برفع خمسة على الخبرية، وجر عشر على الإضافة). ويقولون: أعطيتك أربعَ عشرتك (بنصب أربع وجر عشرة)، وأعجبتُ بسبعة عشرتك (بجر سبعة وعشر).

(١) شرح ابن النظم ٧٢٤.

ثالثها: إضافة الجزء الثاني إلى الجزء الأول مع بناء الأول، وهي لغة رديئة^(١).

ثانيا: حذف المعداد والتذكير والتأنيث:

إذا حذف المعداد فإنه يجب أن يراعى تذكيره أو تأنيثه في الأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما، وتجري القواعد السابقة على العدد . ولنلاحظ:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ رَجُلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، حيث حذف المعداد المؤنث (أرجل)، فذكر العدد (أربع) .

﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]^(٢). أى: ثلاثة آلهة، جمع (إله)، فلما حذف المعداد المذكر أُنث العدد (ثلاثة) .

﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]^(٣). أى: تسعة عشر ملكا .

﴿فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ [القصص: ٢٧]. أى: عشر حجج، جمع: حجة، لذلك ذكر العدد (عشر) .

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ [القصص: ٢٧]. أى: بعشر ليال، جمع ليلة، فذكر العدد .

﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٣]^(٤).

(١) شرح ابن النازم ٧٣٤.

(٢) (ثلاثة) خبر مبتدأ مضمرة، والجملة الاسمية في محل نصب، مقول القول . والتقدير: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة، أو: الأقسام ثلاثة، أو: المعبود ثلاثة، أو: الله ثالث ثلاثة . (خيرا) منصوب على المفعولية، والتقدير: وأتوا خيرا، أو على أنه نائب عن المفعول المطلق، والتقدير: آمنوا إيماناً خيراً لكم.

(٣) (تسعة عشر) مبتدأ مؤخر مبنى على فتح الجزأين، في محل رفع .

(٤) كل من (ثلاثة، وخمسة، وسبعة) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هم . وكل جملة اسمية في محل نصب مفعول القول السابق لها . (رجما) منصوب لأنه مفعول لأجله، أو لأنه مصدر واقع موقع الحال، والتقدير: واثمين، أو لأنه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظه .

ثالثاً: حذف التمييز وموافقة تابعه مع العدد:

يلاحظ أنه إذا حُذِفَ تَمييزُ العدد، وحلَّ محلُّه تابعه، فإنه يتوافق مع العدد المذكور عددياً، وفي التذكير والتأنيث، يمكن أن تلاحظ ذلك فيما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥]. إذ التقدير: عشرون مقاتلاً أو مؤمناً صابراً، فلما حذف التمييز، وحلَّتْ صفةُ للعدد، اتفقت مع العدد في الجمع (صابرون). والمطابقة في التذكير ملحوظة قبل الحذف وبعده .

أما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، فالأصل: مائة مقاتل صابر، فلما حذف التمييز وأقيمت صفةُ للعدد، تطابقت مع العدد في التأنيث، أما العدد فإنه دلَّ على الوحدة، حيث يكون مائة المقاتل وحدةً واحدة .

وتلاحظ ذلك في:

قوله تعالى: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُعِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] .

﴿فَاصْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدِّكُمْ بِآلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ﴾ [الأنفال: ٩] .

﴿يُعِدُّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥] .

﴿يَأْكُلُهُنَّ سَعَجٌ عِجَافٌ﴾ [يوسف: ٤٣، ٤٦] .

﴿وَبَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبا: ١٢] .

كما نلاحظ ذلك في آيتي الكهف (٢٥)، والأعراف (٦٠)، المذكورتين في الصفحات السابقة، حيث أبدل (سنين) من وقت أو زمان لتلائم مع العدد ثلاثمائة، وأبدل (أسباطاً) من (فرقة) لتلائم عددياً مع اثنتي عشرة.



القسم الثاني: ما يكتنى به عن العدد

كم

- (كم) اسمٌ لأنها قد تقعُ مبتدأً، ومفعولاً به، ومجروراً بالإضافة، فتقول: كم رجلٌ عندك؟. وتضاف إلى غيرها، فتقول: صاحب كم كتاب من هذه الكتب؟، كما يدخل عليها حرفُ الجر، فيجوز القول: بكم...؟، وإلى كم...؟ وعلى كم...؟، كما أنها يبدلُ منها الاسم، فتقول: كم معك؟، أعشرون أم ثلاثون؟.

- وهى اسمٌ لعددٍ مجهولٍ المقدارِ والجنس، ولذا كان لا بد لها من تمييزٍ كالعدد، وقد يحذفُ للعلم به من السياق، فيقال: كم سرتَ؟.

- تأتى (كم) فى الجملةِ العربيةِ على نوعين: استفهامية، وخبرية، وهى فى كلا النوعين كنايةٌ عن العدد.

(كم) الاستفهامية،

تأتى (كم) استفهاميةً دالةً على عددٍ مستثولٍ عنه، تكون الإجابةُ عنه بذكر العدد، فهى كنايةٌ عن عددٍ مبهمٍ الجنسِ والمقدارِ. فمعناها: (أى عدد ؟).

خصائصها فى التركيب:

- لها الصدرُ فى الجملةِ.

- تحتاجُ إلى جوابٍ.

- يكون تمييزُها مفرداً لا غيرُ منصوباً.

- يكون تمييزُها نكرةً.

- إن سُبقت بحرفِ الجرِّ جازَ فى مميّزها النصبُ والجرُّ.

- قد يُفصلُ بينها وبين مميّزها بشبهِ الجملةِ، ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

- المبدلُ منها يقرنُ بهمزة الاستفهام، ولا بد من العطفِ عليه باستخدام (أم) المعادلة.

فتقول: كم جنيها أنفقت اليوم؟. تلاحظ أن تمييزَ (كم) الاستفهامية (جنيها) مفردٌ منصوبٌ، أما (كم) فهي اسم استفهام مبني في محل نصبٍ مفعول به، وإن جعلتها في محل رفع، مبتدأ فإنك تقدر ضميراً محذوفاً في (أنفقت) يعود عليها، ويكون خبرها جملة (أنفقت). وتلزمُ الإجابة عن هذا السؤال، فتقول: أنفقت خمسة وعشرين جنيهاً.

وتقول بعد دخول حرف الجرِّ عليها: بكم جنيهِ اشتريتَ هذا الكتاب؟ وبكم جنيهاً اشتريته؟، حيث يجوزُ نصبُ تمييز (كم) الاستفهامية وجرها، والنصبُ على التمييز، أما الجرُّ فإنه على تقدير (من) الجارة محذوفة، أو بتقدير الإضافة إلى (كم)، وهو رأى مرجوحٌ ومردودٌ عليه.

وتقول: كم عندك كتاباً؟ وكم لك أخاً؟، فتفصلُ بين (كم) الاستفهامية تمييزاً (كتاباً، وأخاً) بشبه الجملة الظرف (عندك)، والجار والمجرور (لك)، فإذا قلت: كم لك غلماناً؟ فإنك تقدرُ التمييزَ محذوفاً، لأن تمييزَ (كم) الاستفهامية لا يكونُ جمعاً. والتقدير: كم ولدًا لك غلماناً؟ أو: كم نفساً...؟ وتكون (كم) استفهاميةً مبنيةً في محل رفع، مبتدأ، تمييزه محذوف، وخبره شبه الجملة (لك)، و (غلماناً) حال منصوبة، وعلامة نصيبها الفتحة، والعاملُ في الحال ما استقر في شبه الجملة من محذوف.

وتقول: كم كتاباً معك اليوم؟ أثلثة أم أربعة؟، حيث (كم) الاستفهامية اسم مبني في محل رفع، مبتدأ، خبره شبه الجملة (معك). أبدل منه (ثلاثة) فكان بدلاً مرفوعاً، وعلامةُ رفعه الضمة، فقرنْ بهمزة الاستفهام، ولا بد -تركيباً من العطفِ عليه باستخدام حرفِ العطفِ (أم) المعادلة، فأربعةٌ معطوف على (ثلاثة) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمة.

حذف تمييز (كم) الاستفهامية:

يجوز أن يحذف تمييز (كم) الاستفهامية لدليل عليه^(١)، كما جاز أن يحذف مع العدد، ويقدر تبعا للسياق الذى ذكرت فيه (كم)، فنقول: كم مالك؟ أى: كم جنيها مالك؟ وتكون (كم) فى محل رفع، خبر مقدم، والمبتدأ مال، أو فى محل رفع مبتدأ، خبره مال.

كم أبناؤك؟ أى: كم ابنا؟ أو: نفسا، أو شخصا... وإعراب (كم) مثل سابقتها.

كم زرتنى؟ أى: كم مرة...؟ كم وقتا؟ كم زورة؟ وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية أو على المصدرية.

كم أنت ماكث؟ أى: كم يوما، أو شهرا...؟، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية.

كم جاءك محمد؟ أى: كم مرة، أو: كم جيته، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية، أو: المصدرية.

ومن حذف تمييز (كم) الاستفهامية لدلالة الجواب عليه قوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

(كم) الخبرية:

تأتى (كم) فى الجملة العربية خبرية، فتكون لها الخصائص التركيبية الآتية:

- لها الصدر فى الكلام أو الجملة^(٢).

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ - ١٢٨.

(٢) لها الصدارة فى الكلام لسببين:

أولهما: مضارعتها لكم الاستفهامية.

والآخر: أنها نقيضة (رب)؛ لأنها تنفد الكثير، و (رب) تنفد التقليل، فعمل النقيض على نفسه.

- لا تحتاجُ إلى جوابٍ، وإنما يؤتى بها للدلالة على الكثرة.
- تميزها يكون نكرةً.

- تميزها يكون مجروراً دائماً، إما بالإضافة إليها، وإما بمن الجارة، ويكون مفرداً أو مجموعاً. وبنو تميم قد يُجرُّون (كم) الخبرية مُجرى (كم) الاستفهامية، فينصبون تميزها.

- لأنها اسمٌ موضوعٌ للكثرة، يجوز أن يعودَ الضميرُ إليه مرةً على اللفظ فيفردُ، وأخرى على المعنى فيُجمع.
- إذا فصلَ بين (كم) الخبرية وبين تميزها فإن التميزَ ينصبُ.
- يجوز أن يحذفَ تميزها للدليل عليه.

فتقول: كم صديق زارني. وكم من صديق زارني، كم أصدقاء زاروني، وكم من أصدقاء زاروني. وتلاحظ أن (كم) في هذه الأمثلة خبرية تفيد الكثرة، فتقدير المفهوم: كثيرٌ من الأصدقاء زاروني، ولها الصدارة في الجملة. وتلاحظ أن تميز (كم) ورد مفرداً مرةً، ومجموعاً أخرى، مجروراً بالإضافة مرةً، ومجروراً بحرف الجر (من) مرةً أخرى.

وقد ورد تميزها جمعاً مجروراً في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦] ^(١).

(١) (كم) خبرية تفيد الكثرة اسم مبنى في محل رفع، مبتدأ. (من ملك) جار ومجرور، وهو تميز كم. (في السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر صفة للملك. (والأرض) الواو: حرف عطف مبنى، الأرض: معطوف على السموات مجرور، وعلامة جر الكسرة. (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له. (تغني) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (شفاعتهم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الضائتين مبنى في محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية في محل رفع خبر كم. (شيئاً) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: شيئاً من الإغناء. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له. (من بعد) من: حرف جر مبنى لا محل له. بعد: اسم مجرور بمن، وعلامة جر الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالإغناء. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى لا محل له. (يأذن) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والمصدر المؤول في محل جر بالإضافة إليه. (لمن) اللام: حرف جر مبنى، من: =

حيث الضميرُ في (شفاعتهم) دالٌّ على الجمعِ إما باعتبارِ لفظِ (ملك) جمعاً، وإما باعتبارِ (كم)، فهي دالةٌ على الكثرة. وقرئت (شفاعته) بالإنفراد اعتباراً للفظي (كم وملك) مفردين، وقرئت (شفاعاتهم) اعتباراً للجمع. و (كم) في الآيةِ الكريمةِ اسمٌ دالٌّ على الكثرةِ مبني في محل رفع، مبتدأ، وخبرُهُ الجملةُ الفعليةُ: (لا تغني شفاعتهم).

أما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. ففيه ورد الضميرُ العائدُ على تمييزِ (كم) مرةً بالإنفرادِ في (أهلكناها، فجاءها)، وأخرى بالجمعِ في: (هم قائلون). و (كم) اسمٌ يفيدُ الكثرةَ مبني في محلُّ رفعٍ مبتدأ^(١)، خبرُهُ الجملةُ الفعليةُ (أهلكناها)، وتُميِّزُهُ المجرور (قرية).

الفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها:

لا يفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها إلا ضرورة. وقد ذكرنا أنه يجوز الفصل بينهما بشبه الجملة - ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لكنه يختارُ - حيثُ - نصبُ المميِّز، فتقول: (كم في الدارِ رجالاً)، وأنت تقصدُ الكثرةَ، لتكونَ (كم) خبريةً، فت نصب تميِّزها، لأنك قد فصلتَ بينها وبين تميِّزها، ويُقْبَحُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه؛ لأنهما بمثابةِ الكلمةِ الواحدةِ، فلما كان الفصلُ بينهما عَدَلُوا إلى لغةٍ من ينصبُ تميِّزَ (كم) الخبريةِ، وهم بنو تميم. من ذلك قولُ زهيرٍ يمتدحُ سناناً:

= اسم موصول مبني في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بالإذن. (هشام) فعل وفاعل مستتر، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ويرضى) حرف عطف، وجملة فعلية معطوفة على جملة يشاء لا محل لها.

(١) قد تعرب (كم) مبنية في محل نصب مفعول به على الاشتغال، والتقدير: وكم من قرية أهلكنا أهلكتناها، فيقدر الفعل بعدها، حيث لها الصدارة، ويصرف بالفعل المذكور. (باس) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بياتاً) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: باتين. (أو) حرف عطف مبني لا محل له. (هم قائلون) جملة اسمية في محل نصب بالمعطف على (بيات).

تَوْمٌ سَنَانًا وَكَمْ دَوْنَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحَدَّوْدِيًا غَارَهَا^(١)

حيث فصل الشاعرُ بين (كم) الخبرية تمييزاً (محدودباً) بالفاصل الظرفِ (دونه)، والجار والمجرور (من الأرض)، فنُصب التمييز، وكان حَقُّه الخفض. فالأصل: كم محدودب...

إذا كان الفصلُ بين (كم) الخبرية وبين تمييزها بالجملةِ وجب النصب، كما في قول القطامي:

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَجْتَمِلُ^(٢)

(١) الكتاب ٢-١٦٥ / التبصرة والتذكرة ١-٣٢٣ / للحساب ١-١٣٨ / شرح ابن يعيش ٤-١٢٩، ١٣١ / ابن الناجم ٧٤٣.

غار: الغائر من الأرض المظلم.

(توم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الناقة. (سناناً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وكم) الواو: للحال أو للابتداء، كم: خبرية اسم مبنى يدل على الكثرة في محل رفع، مبتداً. (دونه) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة في محل رفع خبر (كم)، أو متعلقة بخبر محذوف. (من الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من محدودب. (محدودباً) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غارها) فاعل محدودب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) الكتاب ٢-١٦٥ / المقضب ٣-٦٠ / التبصرة والتذكرة ١-٣٢٣ / شرح المفصل لابن يعيش ٤-١٣١ /

الصبان على الأشموني على الألفية ٤ - ٨٢. اجتمل: اجتماع الشحم إجابته، الإقتار: الفقر والعدم. (كم) خبرية اسم مبنى على السكون في محل رفع، مبتداً. (نألي) فعل ماضٍ مبني على الفتح، فاعله ضمير مستتر تقديره: هو يعود على التمييز (فضل)، والنون للوقاية حرف مبني لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل رفع خبر كم. (منهم) جار ومجرور وشبه الجملة متعلقة بنال. (فضلاً) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (على عدم) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من ضمير المتكلم. (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (أكاد) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنا. (من الإقتار) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باجتمل. (اجتمل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل نصب، خبر أكاد. وجملة (أكاد) في محل جر بالإضافة.

وفيه (كم) خبرية فصل بينها وبين مميزها (فضلاً) بالجملة الفعلية (نالتى)، وشبه الجملة (منهم)، فنصب التمييز بدلاً من جرّه، إذ يقبَح الفصل بين المضاف والمضاف إليه. والاصل: كم فضل نالتى منهم.

وقد يجر تمييزُ (كم) الخبرية مع الفصل بينهما. كما فى قول الفرزدق:

كَمْ فى بنى سعد بن بكرٍ سيدٍ ضخمٍ الدسيعةِ ماجدٍ نَفَاعٍ^(١)
حيث فصل بين (كم) الخبرية وبين تمييزها المجرور (سيد) بشبه الجملة (فى بنى سعد بن بكر)، وتلاحظ جر التمييز.

كما جرَّ التمييزُ كذلك فى قول أنس بن زعيم:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلا وكريمٍ بخُلّه قد وضَعَه^(٢)
(مقرف) تمييزٌ مجرورٌ لـ (كم) الخبرية، وقد فصلَ بينهما بشبه الجملة (بجود).

ملحوظة:

قولُ الفرزدقٍ يهجو جريراً:

كَمْ عَمَةٍ لك يا جريرُ وخَالَةٍ قَدْ عَاءَ قد حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي^(٣)

(١) ضخم الدسيعة: عظيم العظيمة، نفاع: عظيم النفع.

(٢) الكتاب ٢-١٦٧/ المقضب ٢-١٦٢/ التبصرة والتذكرة ١-٣٢٤/ شرح ابن عيش ٤-١٣٢/ المقرب ٦٨/ شرح ابن الناظم ٤٧٤. المقرف: النذل اللئيم الأب.

(كم) اسم مبنى للكثرة فى محل رفع، مبتدأ. (بجود) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالنوال. (مقرف) تمييز كم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة. (نال) فعل ماضى مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع خبر المبتدأ كم. (العلا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، الواو: حرف عطف مبنى لا محل له إعراباً. (كريم) تمييز لكم المقدرة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (بخله) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (قد) حرف تحقيق مبنى لا محل له إعراباً. (وضعه) فعل ماضى مبنى على الفتح، والمفاعيل ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ، والجملة الاسمية (بخله قد وضعه) فى محل رفع، خبر المبتدأ (كم).

(٣) الكتاب ٢-٧٢، ١٦٢، ١٦٦/ المقضب ٣-٥٨/ شرح ابن عيش ٤-١٣٣/ المقرب ٦٨/ شرح ابن الناظم ٧٤١/ شرح التصريح ٢-٢٨٠/ التبصرة والتذكرة ١-٣٢٢.

فدعاء: اعوجت أصابعها من كثرة الحلب، عشار: جمع عشر، أو الناقة التى أتت عليها عشرة أشهر من زمان حلبها، واحدها عشراء.

قد ينشدُ بجرٍّ (عَمَة)، وينصبُها، ويرفعُها:

- فالجرُّ على اللغة المشهورة، على أن (كم) خبريةٌ تفيدُ الكثرة، و (عَمَة) تميزُها مجروراً بالإضافة، وتكون (كم) مبتدأ، خبره الجملةُ الفعلية (قد حَلَبَتْ).

- والنصب على أن (كم) خبريةٌ أيضاً، لكنها نصبت التمييزَ على لغةِ بنى تميم، وتكون (كم) في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ (قد حَلَبَتْ).

- والرفع على أن (عَمَة) مبتدأ موصوف بشبه الجملة (لك)، أما (كم) فإنها تكون مبنيةً في محل نصب على المصدرية، والتقدير: كم مرة، أو: كم حَلَبَة، وقد تكون في محل نصبٍ على الظرفية، ويكون التقدير: كم يوماً، أو: كم شهراً، أو غير ذلك.

ومثله قول الشاعر السابق:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وكريمٍ بخله قد وضَعَه

حيث يجوز في (مقرف) الجرُّ والنصبُ والرفعُ:

- الجرُّ على أنه تمييزٌ لكم، والفصلُ بينه وبين كم بشبه الجملة ضرورة، وتكون (كم) مبتدأ، خبره (نال العلا).

- النصبُ على أنه تمييزٌ لكم الخبرية، ونصبٌ للفصلِ بينه وبين كم، والفصلُ قبيح بين المتضايفين، وتكون (كم) مبتدأ، خبره الجملة (نال العلا).

- الرفعُ على أنه مبتدأ، خبره (نال العلا)، وتكون (كم) ظرفيةٌ متعلقةٌ بنال. أو في محل نصب على المصدرية. أو يكون (مقرف) مبتدأ خبره (كم). أو يكون (كم) مبتدأ خبره (مقرف).

حذف تمييز (كم) الخبرية:

ذكرنا أن تمييز (كم) الخبرية يكون مجروراً بالإضافة إليها، ويقبح حذفُ جزء الإضافة وإبقاء الجزء الآخر، لكن النحاة قد ذكروا حذفَ تمييز (كم) الخبرية^(١)، فإذا

(١) ينظر: المقصد في شرح الإيفاح ٢-٧٥٠ / شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ١٢٩.

قلت: كم جاءك فلان. فإن تميزَ (كم) محذوف، فإذا احتسبتها استفهاميةً فإن التمييزَ المقدرَ يكون منصوباً - كما ذكرنا سابقاً - وإذا احتسبتها خبريةً فإن التمييزَ المقدرَ يكون مجروراً، ويكون التقديرُ: كم مرة، أو: كم جئته، بجر (مرة وجئته)، وتكون (كم) في محل نصب على الظرفية، أو على المصدرية، ويجوز أن تقدّر المحذوفَ (يوماً، أو يوم). ومنه ما ذكرناه - سابقاً - في تقدير وجه الرفع في قول الفرزدق (كم عمة)، وفي قول الشاعر (كم بوجود مرف).

ملحوظة:

تعامل (غير ومثل) مضافين معاملة التمييز النكرة؛ لأنهما اسمان موصولان في الإبهام والتنكير، فلا تكسبهما الإضافة تعريفاً، فتقول^(١): كم غيره لك؟ وكم مثله اشترت؟، فتنصب (غير ومثل) على أنهما تمييزان لـ (كم) الاستفهامية، وتكون (كم) في المثال الأول اسماً مبنياً في محل رفع، مبتدأ، خبره شبه الجملة لك، وتكون في المثال الآخر مفعولاً به في محل نصب، أو في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (اشترت)، والرباط محذوف، والتقدير: اشترته.

ومثلُ (غير ومثل) في ذلك (خير)، فتقول: كم خيراً منه لك؟ فتنصب (خييراً) على التمييز، لانه نكرة.

وأرى أنه يجوز أن تحجر (غير ومثل وخير) في الأمثلة السابقة لتجعل (كم) خبرية، وتأخذ الجملة أحكامها.

إعراب (كم):

إذا أردت إعرابَ (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية في موقعهما الإعرابي، فما عليك إلا أن تجعل همزة الاستفهام موضعَ (كم) الاستفهامية، ويكون موقعُ تمييزها بعد همزة الاستفهام هو موقعَ (كم) قبل إبدالها بالهمزة. أما (كم) الخبرية فعليك أن تضع موضعها كلمة (كثير)، ويكون إعرابُ كلمة (كثير) هو إعرابُ (كم). لكن هناك قواعد دلالية تحكم الموقعَ الإعرابيَ لـ (كم) بنوعيتها في جملتها، ذلك على النحو الآتي:

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ - ١٣٣.

موضع الرفع:

لا تكونُ (كم) بنوعِها في موقعِ الفاعلية؛ لأن لهما الصدارةَ في الكلام، ولا يقع الفاعلُ في صدرِ الجملةِ عند جمهورِ النحاة، وبخاصة البصريون.

وتكونُ (كم) في موقعِ الرفعِ على الابتدائية إذا كانت مجردةً من عواملِ الجرِّ، ولم يُذكر بعدها ما يتطلبُ منصوباً، ويكونُ ذلك في المواضع الآتية:

أ- إذا لم يذكرْ بعدها فعلٌ، كأن تقول: كم مالُك؟، وكم صديقُ لك. (كم) في الموضعين اسم مبنى في محلِّ رفع، مبتدأ، الأولى استفهامية، والآخرى خبرية، خبره (مالُ)، وشبه الجملةُ (لك). ويجوز أن تجعلَ الاسمَ المعرفةَ بعدها مبتدأ مؤخرًا، على أن تكونَ (كم) الاستفهاميةُ خبراً مقدماً.

ب- إذا كان الفعلُ الذي يذكرُ بعدها لازماً. كأن تقول: كم رجلاً خرجَ من عنده؟ حيث (كم) استفهامية اسم مبنى في محلِّ رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ (خرج)، أما شبه الجملةُ (من عنده) فهي متعلقةٌ بالخروج، و(رجلاً) تمييز منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.

وتقول: كم من فارسي كَبَا على الأرض، (كم) خبرية اسم مبنى في محلِّ رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ (كبا) وهي في محلِّ رفع، وشبه الجملةُ (على الأرض) متعلقةٌ بـ (كبا)، وتمييزُ كم (من فارس).

ج- إذا كان الفعلُ الذي يذكرُ بعدها متعدياً وقد ذكر ما يتطلبه من منصوب. كأن تقول: كم موضوعاً ذاکرته اليوم؟ حيث (كم) استفهامية اسم مبنى في محلِّ رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ (ذاكرته)، و (موضوعاً) تمييزُ كم منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.

وتقول: كم زائر أكرمته، حيث (كم) خبرية في محلِّ رفع على الابتداء، وخبرها الجملةُ الفعليةُ (أكرمت)، و (زائر) تمييزُ لكم مجرورٌ بالإضافة إليها.

تلاحظ أن الفعلَ المذكورَ بعد (كم) في الموضعين (ذاكر، أكرم) فعلٌ متعدٍ إلى واحد، وقد ذُكرَ المفعولُ به (ضمير الغائب) في الموضعين.

وتقول: كمّ عاملاً أعطيته مستحقته؟، حيث ذكر بعد (كم) الفعل (أعطى) وهو يتعدى إلى اثنين، وقد ذكرنا، وهما (ضمير الغائب، ومستحقات)، فتعرب (كم) في محل رفع على الابتداء، ويكون خبرها الجملة الفعلية (أعطيته...).

كما تقول: كم أصدقاء منحتهم الوفاء، كم من مولود اليوم سُمي محمداً، كم فرداً أعلمته أن الرحلة موعدها غداً؟.

وسنذكر فيما بعد أننا قد نجعل هذا التركيب قضية اشتغال.

موضع النصب:

تكون (كم) بنوعيتها في محلّ النصب إذا ذكر بعدها ما يحتاج إلى منصوب، وكانت تؤدي معنى المنصوب، ويكون ذلك في مواقع المفعولية، والمصدرية، والظرفية.

أ- موقع المفعولية: إذا ذكر بعدها فعل متعدي وتطلب ما يتعدى إليه، ولم يذكر بعده. كان تقول: كمّ موضوعاً درستُم اليوم؟ حيث (درس) فعلٌ ماضٍ يتعدى إلى واحد، ولا يوجد في الجملة مفعولٌ به، وتحمل (كم) هذه المفعولية، فتكون (كم) اسمٌ استفهامٌ مبني في محلّ نصب، مفعول به. و(موضوعاً) تمييز لكم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وتقول: كمّ يتيم كسوت أثواباً، حيث (كم) خبريةٌ ذكر بعدها الفعل (كسا) الذي يتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر مفعولٌ واحدٌ وهو (أثواباً)، فتطلب الفعلُ مفعولاً به ثانياً لأداء المعنى، وتحمل (كم) هذه المفعولية؛ لأنها تعبر عن عددٍ من اليتامى، فتعرب لذلك (كم) في محل نصب مفعولٍ به أول لكسا. أما (يتيم) فهو مجرورٌ بالإضافة إلى (كم).

وتقول: كم واحداً أعلمت علياً غائباً؟، تعرب (كم) في محلّ نصب، مفعولٌ به أول لأعلم، وهو فعلٌ يتعدى إلى ثلاثة، ولم يذكر إلا اثنان، (علياً، وغائباً)، وتحمل (كم) هذه المفعولية.

فى قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، (كم) اسمٌ للتكثير مبنى، فى محلِّ نصب، مفعول به، حيث الفعل (أهلك) متعد، ولم يذكر مفعوله.

وفى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]، (كم) خبريةٌ للتكثير، وهى فى محلِّ نصبٍ على المفعولية للفعل (أنبت)، حيث إنه متعد، ويحتاج إلى مفعول به، أما التمييز فهو (من كل زوج)، والتقدير: أنبتنا كثيراً من كل زوج.

ومثله قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، أى: تركوا كثيراً من جنات وعيون، فتكون (كم) خبريةٌ للتكثير، فى محلِّ نصبٍ مفعول به، و (من جنات) تمييزها.

وتنصب (كم) على المفعولية فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾ [السجدة: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ [طه: ١٢٨]. والتقدير: أهلكنا قبلهم كثيراً من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]. والتقدير: أهلكنا قبلهم كثيراً من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الأنبياء: ١١].

ب- موقع الظرفية: تقع (كم) فى محلِّ نصبٍ على الظرفية إذا أدت معناها فى التركيب، ويكون ذلك من خلال دلالة تمييزها، فتقول: كم يوماً سافرت؟، وكم ساعاتٍ ذاكرتُ هذا الدرسَ، (كم) اسمٌ للاستفهام فى الأول، وللكترة فى الثانى، مبنى فى محلِّ نصبٍ على الظرفية.

ومن ذلك أن تقول: كم ساعة طهوت هذا الطعام؟، كم أوقات أضرب نفسي
فأجلس أمام البرامج المرئية، كم مرة أجبت عن الأسئلة الموجهة إليك؟

في قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾
[الكهف: ١٩]. (كم) في محل نصب على الظرفية، وغميزها محذوف مفهوماً
من الجواب: (قالوا لبثنا يوماً)، فيكون التقدير: كم يوماً لبثتم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾
[البقرة: ٢٥٩].

ج- موقع المصدرية: تقع (كم) في محل نصب على المصدرية إذا أدى غميزها
المصدرية، كأن تقول: كم إجابة أجبت عن الأسئلة الشفوية؟، كم ضحكة
ضحكت اليوم، حيث (كم) في الموضعين اسم مبنى في محل نصب على
المصدرية، والتقدير: أجبت عدداً من الإجابات، وضحكت كثيراً من الضحكات،
أو ضحكات كثيرة.

ومنه أن تقول: كم شرية شربت الدواء؟، كم من إصلاح أصلحت بين
الناس، كم رؤية رأيت رؤيا العين؟ كم إصابة أصبتم الهدف؟.

بين موضعي النصب والرفع:

يجوز أن تحتسب (كم) في موضع نصب أو موضع رفع إذا ذكر الفعل معدى
إلى ضمير مميّز (كم)، على احتسابها قضية اشتغال، كان تقول: كم قصة
قرأتها؟، فإذا احتسبتها قضية اشتغال فلن التقدير يكون على وجهين: إما أن
يكون: كم قصة قرأت قرائتها؟ وبذلك فلن (كم) تكون في محل نصب على
المفعولية، حيث جعلت الفعل المذكور المشغول بالضمير مفسراً للفعل المحذوف
الذي لا يذكر فيه الضمير؛ لأن (كم) تؤدي معنى المفعولية. وإما أن يكون التقدير:
عدد القصص التي قرائتها، فتكون (كم) في محل رفع، مبتدأ؛ لأن الضمير المذكور
هو المفعول به للفعل المذكور المتعدي إلى واحد (قرأ).

وتقول فى ذلك: كم أخ قابله، فيكون إعرابُ (كم) على وجهين: إما محلُّها الرفع على الابتداء، حيث شغلت الفعلَ بضمير التمييز فنصبه، وإما أن تكون فى محل نصب على المفعولية، حيث جعلت الفعلَ المذكورَ الناصبَ للضمير مفسراً لفعلٍ محذوفٍ ناصبٍ لكم. ومثل ذلك ما ذكرناه من أمثلةٍ تماثل مع هذا التركيب فى قسم موضع رفع (كم).

موضع الجر:

تكون (كم) بنوعيها فى موضع الجر إذا سبقت بحرف جرٍّ، أو أضيفت إلى ما يسبقها، ولا تفقدُ صفةَ الصدارة حالَ سبقها بما تضافُ إليه؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الكلمة الواحدة، فنقول: بكم قرشاً (قرش) اشتريت هذا القلم؟ (كم) اسمٌ استفهام مبنى فى محل جر بالباء، وشبهُ الجملة (بكم قرشاً) متعلقةٌ بالشراء، و (قرشاً) تمييز (كم) منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، وتقديرُ التركيب: اشتريت هذا القلمَ بعدد ما من القروش.

وتقول: فى كم صفحة حللت هذه المسألة، حيث (كم) اسمٌ للكثرة مبنى فى محل جر بـفى، وشبهُ الجملة متعلقةٌ بالفعل (حل)، و (صفحة) مجرورٌ بالإضافة إليه، وتقديرُ التركيب: حللت هذه المسألة فى كثيرٍ من الصفحات. ومنه أن تقول: فى كم حجرة دخلت؟ وإلى كم فناء خرجت؟ وعن كم كتاب تبحث؟

كذا

اسمٌ يبنى به عن العدد القليل والكثير، وقيل: إن (كذا) تفيدُ الكثرة، ويبدو أنه يبنى بها عن العدد مطلقاً، فإذا قلت: عندى كذا وكذا درهماً، كأنك قلت: عندى كالعند درهماً، أو: عندى عددٌ ما درهماً^(١).

خصائصها التركيبية:

- تمييزُها يكونُ منصوباً لا غير.

- تمييزُها يكونُ نكرةً.

(١) الكاف فى (كذا) رائدةٌ للتشبيه، ولكنها زيادةٌ لازمةٌ، أى: امتزجت بهذا حتى صارتا اسماً واحداً، أما (ذا) فهو اسم إشارة، والفرض منهما معاً التمييز عن العدد المجهول، أى: عدد ما.

- لا تكون في صدرِ الجملةِ.

- تستعمل غالباً معطوفاً عليها بتكريرها، ويذكر أن هذا واجب.

- موقعها الإعرابي حسبما تتطلبه الجملةُ.

فتقولُ: اشتريتُ كذا وكذا كتاباً. حيث (كذا) اسم مبني دال على العدد في محل نصب، مفعول به، و (كذا) معطوف على الأول في محل نصب. و (كتاباً) تمييز لـ (كذا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. ومنه قولُ الشاعر:

عِدِ النفسَ نُعمى بعد بُؤسِكَ ذاكراً كَذَا وَكَذَا لُطفًا به نُسِيَ الجُهدُ^(١)

قد تأتي (كذا) لتغير العدد دالةً على شيء ما، فتقولُ: قال فلان كذاً، وتكون (كذا) مقول القول مبنيًا في محل نصب.

يذكر ابن عصفور: «وأما كذا فإن كُنيتَ به عن الثلاثة إلى العشرة أو المائة أو الألف قلت: كذا من الدراهم، وإن كُنيتَ به عن أحد عشر إلى تسعة عشر قلت: كذا وكذا درهماً، وإن كُنيتَ به عن عشرين أو ثلاثين إلى تسعين قلت: كذا درهماً، وإن كُنيتَ به عن المعطوف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت: كذا وكذا درهماً»^(٢).

(١) الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢-٣٩٠.

(عد) فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وماضيه: وعد، وفعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (النفس) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نعمى) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التملز. (بعد) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بالوعد. (بؤسك) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة المقدرة، وضمير لل مخاطب مبني في محل جر بالإضافة إليه. (ذاكراً) حال من الضمير المستتر الفاعل منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (كذا) مفعول به مبني في محل نصب. (وكذا) عاطف ومعطوف مبني في محل نصب. (لطفًا) تمييز لكذا منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالنسيان. (نسي) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول. (الجهد) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل نصب، صفة للفظ.

(٢) المقرب ١- ٣١٤.

كأين

مثلُ (كم) الخبرية، حيث تفيدُ الكثرة، وهي اسمٌ مثل (كم).

خصائصها في التركيب:

- تلزمُ صدرَ الجملة.
- تميزُها يكون مفرداً دائماً.
- أكثر ما يكون تمييزُها مجروراً بمن. وقد يردُ منصوباً، وكذلك فإنه يجب أن يكون نكرةً.
- خبرها لا يكونُ إلا جملةً.
- لا تقع مجرورة ولا استفهامية.
- موقعها الإعرابيُّ حسب ما بعدها من طالبٍ منصوبٍ.

فتقول: كأيْنُ من رجلٍ رأيت. والمعنى: كثيراً من الرجال رأيت، حيث أفادت (كأين) الكثرة، وتمييزُها مفرد مجرور بمن، وتعرب مفعولاً به مبنياً في محل نصب لرأيت، وقد تجعلها مبتدأ مبنياً في محل رفع، خبرُ الجملة الفعلية (رأيت)، وفيها ضميرٌ محذوفٌ في محلِّ نصب، مفعول به يعود على رجل، والتقدير: رأته.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّهْيٍ قَاتِلٌ مَّعَهُ رِيبُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦]^(١). (كأين) اسم مبنى

(١) (كأين) اسم مبنى يدل على الكثرة في محل رفع، مبتدأ. (من نهْيٍ) جار ومجرور، وهو تمييزٌ لكأين. (قاتِلٌ) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (معه) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقاتل. (ريبون) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ. (كثير) صفة لريبين مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (فما) الفاء: عاطفة تعقيبية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (وهنوا) فعل ماضٍ مبني على الفهم. ووار الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (لما) اللام: حرف جر مبنى لا محل له. ما: اسم موصول مبنى في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بوهنوا. (أصابهم) فعل ماضٍ مبني على الفتح. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبين مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة للموصول، لا محل لها من الإعراب. (في سبيل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإصابة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وما ضعفوا) حرف عطف وحرف نفى وفعل ماضٍ وفاعله. والجملة معطوفة على ما وهنوا. (وما استكانوا) مثل سابقتها.

دال على الكثرة في محل رفع، مبتدأ، تمييزه (نبي)، وهو مفرد مجرور، وخبره الجملة الفعلية (قاتل ريون).

وقوله تعالى: ﴿وَكَايُنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]^(١). (كايُنْ) اسم دال على الكثرة مبنى في محل رفع، مبتدأ، تمييزه المجرور (آية)، وخبره الجملة الفعلية (يمرون).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَايُنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَقْلَتْ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [الحج: ٤٨].

- أما قوله تعالى: ﴿فَكَايُنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾. [الحج: ٤٥]. ففيه (كايُنْ) اسم للتكثير مبنى في محل رفع، مبتدأ، وقد تحتسب قضية اشتغال، فتتصب (كايُنْ) على أنها مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور (أهلكنا).

ومما ورد من تمييزها المنصوب قول الشاعر:

أطرد اليأس بالرجاء فكايُنْ أَلِمَّا حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرِ^(٢)
حيث (أَلِمَّا) تمييز منصوب لكايُنْ.

(١) (كايُنْ) اسم مبنى يدل على الكثرة في محل رفع، مبتدأ. (من) حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب يفيد الجنس. (آية) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وهو تمييز كايُنْ. (في السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لآية. (والأرض) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. الأرض: معطوف على السموات مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يمرون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر (كايُنْ). (عليها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالمرور. (وهم) الواو: للابتداء أو للتحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، هم: ضمير مبنى في محل رفع، مبتدأ. (عنها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (معروضون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال.

(٢) شرح التصريح ٢-٢٨١ / ارتشاف القريب ١-٢٨٦ / أوضح المسالك ٢-٢٥٩ / الأشمونى ٤-٨٥ ألم على وزن فاعل من ألم يآلم حم: قدر. (أطرد) فعل أمر مبنى على السكون. وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت-

بعض الكلمات الدالة

عما يكتى به عن العدد بعضُ الكلمات الدالة، من مثل: بضع: البضع أى القطع، و (بضع) إذا كُتِيَ به عن العدد فإنه يطلقُ على الكسرِ المتقطع من العشرة، ويقال لما بين الثلاثة إلى العشرة، فهو كنايةٌ عن هذه الأعداد، وقبل فيه غيرُ ذلك، ويستخدم مع العشرات دون المئات والألوف، ويسرى عليه أحكامُ الأعداد من الثلاثة إلى العشرة. فيقال: حضر اليومُ بضعةُ طلابٍ، وبضعُ طالباتٍ، ومنه: ﴿قَلْبَتْ فِي السِّجْنِ بَضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]. إذ (سنتين) تمييزٌ لبضعٍ مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جره الياءُ؛ لأنه ملحقٌ بجمع المذكر السالم. كما يقال: أعتقد أن الحاضرين بضعةٌ وعشرون رجلاً، ويضعُ وثلاثون امرأةً.

وأنبه إلى أنه يمكنُ أن يكونَ من الكلماتِ الدالةِ على العددِ (رهط، وذود، ونفر). إذ الرهطُ يكونُ للقومِ، وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه، يدل على عددٍ يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: لا يكونُ فيهم امرأةٌ، ولكن لما كان رهطُ الرجل قومه وقبيلته وهما جامعان للرجال والنساء كان الأرجحُ أن الرهطَ كنايةٌ عن عددٍ من ثلاثة إلى عشرة، يجمع بين الرجال والنساء. وبعضُهم يقول إن الرهطَ من السبعة إلى العشرة، حيث يجعلون النفرَ من الثلاثة إلى السبعة.

أما الذودُ فإنه يكونُ للقطيع من الإبلِ الثلاثِ إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاثِ إلى العشر، وقيل: من ثلاثٍ إلى خمسٍ عشرة، وقيل: إلى عشرين، أو ما فوق ذلك، ولا يكون إلا من الإناث دون الذكور. ومنها: النفر والنفير لمجموعةٍ عددها أدنى من عشرة.



الاسماء العاملة عمل الفعل

الاسماء العاملة عمل الفعل في احتياجها إلى فاعل؛ وجوارٍ نصبها لمفعول به أو أكثر - على تباين بينها - إنما هي أسماء؛ بعضها اسم محض، يتمثل في بعض الصفات المشتقة والمصادر، والآخر أسماء للأفعال التي تدل عليها.

ونلاحظ أن القاسم المشترك بين هذه الأسماء والأفعال الصريحة هو الدلالة على الحداثيّة، والحديثيّة دلالة الفعل، إلى جانب ما يمكن أن يكون فيها من جوانب معنوية أخرى، تختلف باختلاف كل منها، في أداء ما وُضع له في اللغة من جوانب دلالية متعاقبة.

والاسماء العاملة عمل الفعل هي:

- أسماء الأفعال.
- المصادر وأسماء المصادر.
- من الصفات المشتقة: اسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل، اسم التفضيل.



أسماء الأفعال^(١)

أسماء الأفعال كلمات وُضِعَتْ في اللغة على صيغ الأفعال، كما تدلُّ الأسماءُ على مسمياتها^(٢)، فإذا قلنا: إن (هيئات) اسمُ فعل؛ فإنه يكونُ اسماً للفظِ الفعلِ (بَعْدَ)، ويكون دالاً عليه.

لكن؛ لماذا لم تُغْنِ هذه الأفعالُ عن الأسماءِ الأفعالِ الدالةِ عليها، بحيث تهملُ في الاستعمال اللغوي؟

يذكر ابنُ يعيش أن الغرضَ من أسماء الأفعالِ هو الإيجازُ والاختصارُ ونوعٌ من المبالغة، « ووجهُ الاختصارِ فيها مجيئُها للواحدِ والواحدةِ والتشنية والجمع بلفظِ واحدٍ، وصورة واحدة^(٣) ».

فتقول: (صَه) بمعنى (اسكت) يا زيدُ، يا زيدان، يا زيدون، يا هندُ، يا هندان، وياهنداتُ.

ولكنك تقول بالفعلِ: اسكُتْ، واسكُتْنا، واسكُتُوا، واسكُتْنِ، واسكُتْنا، واسكُتْنِ على ترتيبِ المخاطبين المذكورين. ذلك إلى جانبِ معنى المبالغةِ الكامنِ في (صَه). فمعناه: اسكُتْ سكوتاً تاماً، أو كثيراً. . أو غير ذلك مما يدل على المبالغة.

فأسماءُ الأفعالِ أسماءُ نائبةٌ عن أفعالٍ، ملاقيةٌ لها في معانيها الحديثةِ وأزمانِها^(٤)،

(١) يرجع في هذه الدراسة إلى: الكتاب ١ - ٢٤٢: ٢٥٣ - ٤ ٢٢٩ - المقتضب ٣ - ٢٠٢ / المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٩٩ / شرح ألفية ابن معطي ٢ - ١٠١٤ / شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ٢٥ / المقرب ١ - ١٣٤ / التسهيل ٢١٠، ٢١١ / شرح ابن النازم ٦١١ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩، ٣ - ٩٨ / الجامع الصغير ٩٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٥: ٢٠١ / الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ - ١٩٤.

(٢) شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ٢٥.

(٣) الموضع السابق.

(٤) للنحاة في حد أسماء الأفعال أقوال، هي:

- أسماء للألفاظ النائية عن الأفعال. وهو رأى جمهور البصريين.
- أسماء نائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة، وذهب إليه جماعة البصريين
- أسماء للمصادر النائية عن الأفعال، وذهب إليه جماعة من البصريين.
- هي أفعال، وهو قول الكوفيين.

ولا موضع لها من الإعراب^(١)، ويقصد بها الاختصار والإيجاز وضربُ
المبالغة.

أى أسماء الأفعال أسماء لمسياتٍ هي أفعالٌ، ولذلك فإنها تنوبُ عن هذه
الأفعالِ فى معانيها وأزمانها وعملها.

ومنهم من يجعل أسماء الأفعال خالفةً الفعل، أى: خليفته ونائبه فى الدلالة
على معناه^(٢). وهو ما يتفق مع التحليل السابق.

الفرق بينها وبين الأسماء والأفعال:

ذكرنا أن أسماء الأفعال ليست بأسماء محضة.

وهى تفرق عن الأسماء فيما يأتى:

أ- لا تتصرف أسماء الأفعال تصرف الأسماء، حيث لا تكون مبتدأ، ولا
فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا تقع فى أى موقعٍ إعرابى، وقد ذكرنا أنها -على الوجه
الأرجح- لا محل لها من الإعراب.

ويستشهد بعض النحاة على تصرفها بقولِ ربيعة بنِ مقروم الضبى:

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ^(٣)

حيث اسمُ الفعل (نزال) فى ظاهرِ التركيب فى موقعِ المفعوليةِ للفعل (دعا).

= كما اختلفوا فيما بينهم فى كونها فى محل رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، أو فى محل نصب
بأفعالها النائية عنها، أو لا محل لها من الإعراب.

ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٩٥.

(١) للنحاة أقوالٌ فى إعرابها، وهى -إلى جانبِ الرأى المذكور- وهو الأرجح، وهو أنه لا محل لها من
الإعراب:

- أنها فى موضع نصب بمضمر، وهو ما ذهب إليه المازنى ومن وافقه.

- أنها فى موضع رفع بالابتداء، ومرفوعها سد مسد الخبر.

ينظر: الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٦.

(٢) ينظر: الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٧ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩.

ويقول زهير:

وَلَنَعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتُ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذَّعْرِ^(١)

حيث (نزال) اسمُ فعل، وهو في ظاهر التركيب في موقع نائب فاعل.

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش^(٢): «فلو كانت (نزال) بما فيها من الضمير جملة لما جاز إسنادُ (دُعِيت) إليها، من حيثُ كانت الجملة لا يصح كونُ شيء منها فاعلاً، وإنما لم يصح أن تكون الجملة فاعلاً لأن الفاعل يصح إضماره، والجملة لا يصح إضمارها؛ لأن المضمراً لا يكون إلا معرفة، والجملة ممّا لا يصح تعريفها من حيثُ كانت معاني الجملي مستفادة، ولو كانت معرفة لم تكن مستفادة، فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا لم يجتمعا».

فهذا كله من قبيل الإسناد اللفظي، أي: عن طريق الحكاية، حيث يكون الصواب الذي عليه جمهور النحاة أن أسماء الأفعال لا يُسندُ إليها، فلا تقع في موقع المسند إليه.

ويذهب سيبويه إلى أنها لا تتصرف تصرف الأسماء، ويذكر: «لَمْ تُصَرَفْ تُصَرَفُ المصادر؛ لأنها ليست بمصادر»^(٣).

ب- نعلم أن الأسماء لا تستقل بالفائدة بنفسها، كما لا تستقل بالحرف، وإنما لا بدّ للاسم من اسم آخر أو فعل؛ كي يعطى فائدة معنوية مقصودة من تحقيق اللغة.

لكن أسماء الأفعال تستقل بالفائدة بنفسها؛ لأنها وإن كانت اسماً فهي اسمٌ لفعل، فتضمنت فاعلاً؛ إما مضمراً، وإما مظهراً يجب ذكره، فنقول: صه، إليه، نزال، تَرَاك، فيُفهم معنى بين طرفي الحديث.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٦.

المختصم بالمدح (أنت) وهو مبتدأ مؤخر، خبره المقدم جملة المدح (نعم حشو الدرع)، أو مبتدأ خبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف. ومعناه: نعم لايس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب. (نزال) اسم فعل أمر بمعنى اتزل، مبنى على الكسر، لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت.

(٢) ٤ - ٢٦، ٢٧.

(٣) الكتاب ١ - ٢٤٢، ٢٤٣.

جـ- لا تحجر أسماء الأفعال ما بعدها، كما أنها لا تُجَرُّ، ولا يدخلُ عليها حروف الجر، والجرُّ من خصائص الأسماء.

يذكر سيبويه: «وهي أسماء الأفعال، وأجريت مُجرى ما فيه الألف واللام، نحو: النجاء؛ لئلا يخالفَ لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الأمرِ والنهي»^(١). ويفهم من ذلك أن أسماء الأفعال تعامل معاملة ما فيه الألف واللام، فلا يضاف إليها ما بعدها، ويظل مثل ما يكونُ عليه ما بعد الأمرِ والنهي، وهو النصب، فلا يُخَفَضُ.

كما أن أسماء الأفعال ليست بأفعالٍ في كلِّ خصائصِ الفعلِ:
وإنما تفرق عنها فيما يأتي^(٢):

أ- يلزم اسمُ الفعلِ البناءَ مطلقاً على ما وضع عليه، وإن اختلفَ بين ما يدل على الفعلِ الماضي والمضارع والأمر.

ومن ذلك: شَتَّانٌ بمعنى افترقَ، دالاً على الماضي، وأفَ بمعنى اتضجرَ، دالا على المضارع، وَوَى بمعنى أعجب، دالا على المضارع، ومَهَ بمعنى انكفَ، دالا على الأمر، وكلها مبنية حالَ الماضي والمضارعة والأمر.

ب- يتجرد اسمُ الفعلِ من عواملِ النصبِ والجزمِ التي يمكن أن تدخلَ على الفعلِ المضارع.

فمثلاً: (أَفَ) بمعنى (اتضجر)، الأولُ اسمُ فعلٍ مضارع، والثاني فعلٌ مضارع، يقبل دخولَ أدواتِ النصبِ والجزمِ عليه، فيقال: لم اتضجرْ، على الجزم، ولَنْ اتضجرْ، على النصب. وليس هذا في اسمِ الفعلِ.

جـ- من أسماء الأفعال ما يُنُون، نحو: واهًا، أفَ، من ذلك قولُ أبي النجم العجلي:

(١) الكتاب ١ - ٢٤٢.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ١ - ٢٤١: ٢٥٣-٤ - ٢٢٩ / المنتصب: ٣ - ٢٠٢ / التسهيل ٢١٠، ٢١١ / المقرب ١ - ١٣٢: ١٣٤ / الجامع الصغير ١٤٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٥: ٢٠١.

وَأَمَّا لِسُلْمَىٰ ثُمَّ وَأَمَّا وَأَمَّا هِيَ الْمَنَىٰ لَوْ أَنَّنَا نَلْنَاهَا^(١)

حيث (واها) اسمُ فعلٍ مضارع، بمعنى أعجب، وهو منون، والتونين من خصائصِ الأسماء، ولا يدخل الأفعال.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

د- من أسماء الأفعال ما يتوَّنُ فرقًا بين المعرفة والنكرة، فإذا قلت: صَهْ، بمعنى اسكُتْ - مسبيناً على السكون - فإنه يكون معرفةً، فإذا نطقته منوناً بالكسر؛ فقلت: صِهْ؛ كان نكرةً.

والتنكير والتعريف يكونان للمصدر الذي هو أصلُ كل فعل أو اسمه، ويكون (صه) منونا يعني: اسكُتْ سكوتا، أى: مطلق السكوت عن كل كلام، إذ لا تعيين فيه. أما بغير التونين فيعنى السكوتُ المجهود المعين.

هـ- لا يُؤكِّدُ اسمُ الفعلِ بالنون، ثقلها وخفيفها، وإلحاقها -خفيفةً وثقيلةً- فى لغةِ بنى تميم بكلمة (هَلُمُّ) بسبب أنها عندهم^(٢)، وليست باسمِ فعلٍ.

و- لا يجوزُ حذفُ اسمِ الفعلِ فى أى تركيبٍ، حيثُ لا يعمل اسمُ الفعلِ مضمراً، وهذا على غير ما درس فى قضية الحذفِ فى الجملةِ الفعلية، حيث جوازُ حذفِ الفعلِ فى بعض التراكيب.

ز- لا يجوزُ تقديمُ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه، وذلك جائزٌ مع الفعل.

أما قوله تعالى: ﴿كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، ينصب (كتاب)، فإنه يؤول على ثلاثة أوجه^(٣):

- أن يكون منصوباً بإضمارِ فعل، تقديره: الزموا، ويكون شبه الجملة (عليكم) متعلقةً بالمصدر (كتاب)، أوفى محل نصب، حال من كتاب.

(١) ينظر: المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥١ / ضياء السالك ٣ - ٣٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٧ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٨.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ٣ - ٥٢٩ المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤.

(٣) يرجع إلى: إملاء ما من به الرحمن ١ - ١٧٤ / البيان ١ - ٢٤٨ / الإنصاف م ٢٧ / الدرر المصون ٢ - ٣٤٥.

- أن يكون منصوباً على المصدرية، حيث يتأول بمصدرٍ حذف عامله،
والتقدير: كُتب ذلك كتاباً لله، ثم أُضيف المصدرُ إلى فاعله. وشبه الجملة تكون
متعلقة بالمصدر، أو بالفعل المحذوف.

- يذهب الكوفيون- وعلى رأسهم الكسائي- إلى أنه إغراء، ويكون
(كتاب) منصوباً على الإغراء بشبه الجملة، ويستدلون بذلك على جواز تقديم معمول
اسم الفعل عليه.
ومثله قولُ الراجز^(١):

يا أيُّها المائعُ دَلَوِي دُونَكَا

أى: خذْ دَلَوِي، فتكون (دلوى) مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ، يقدر من معنى اسم
الفعل (دونك).

ويجوز أن يُمثل (دلوى دونك) جملة اسمية، من مبتدئٍ فخبرٍ شبه جملة.

ح- لا يجوز إظهار الضمير مع اسم الفعل أى: ضمائر الرفع البارزة.

ويعلل لذلك بأنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل^(٢).

وعندما يظهر ضميرُ الرفع مع أحدها ينتقل إلى الأفعال، كما هو فى اسم الفعل
(هَلُم)، حيث لا يظهر معه ضمائرُ الرفع، فيكون فاعله ضميراً مستتراً عند
الحجاريين، ولكنه عند بنى تميم يظهر معه ضمائرُ الرفع، فيقولون: هَلُمِّي،
هَلُمَّا. لذلك فإنه اسمُ فعلٍ عند الحجاريين، وفعلٌ عند بنى تميم.

ط- لا يجوز لاسم الفعل الطلبى أن ينصب الفعل المضارع الواقع فى جوابه كما
هو فى الأفعال، حيث يجوز: زَرْنِي فَأَكْرَمَكَ. (أكرم) مضارعٌ منصوبٌ؛ لأنه بعد فاء
السببية الواقعة جواباً للطلبِ بالفعلِ الأمرى (زُرْ) ولا يجوز القول: صَهْ فَأَحْدَثْكَ،
حيث (صَهْ) اسمُ فعلٍ، فلا يجوز نصبُ المضارع فى جوابه خلافاً للكسائي، حيث
أجاز نصبَ المضارع فى هذا الموضع.

(١) ضياء السالك ٣ - ٣٣٤ / شرح التصريح ٢ - ٢٠٠ / العبدان على الأشمونى ٢ - ٢٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١ - ٢٤٢ / ٣ - ٢٨٠.

ولكن يجوز أن يُجْزَمَ المضارعُ الواقعُ في جوابِ الطلبِ منه .

ى- لا تنصرف تصرفَ الأفعال، حيث إنها لا تنصرفُ في نفسها ولا في معمولِها، بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ^(١)، فلا يتصرف أحدهما بين الماضي والمضارع والامر، وإنما يكون لما وضع له من أحدِ هذه الأرمته والمعاني .

ك- من أسماء الأفعال ما يخالف أوزانَ الأفعال، نحو: نزال، وقرقار .

ومنها ما هو شبه جملة، نحو: إليك، عليك، دُونك، أمامك .

الأثر النحوي لاسم الفعل:

نستتج مما سبق أن اسمَ الفعلِ ينبوُ عن الفعلِ الذى وضع اسماً له فى المعنى والعملِ النحوى والزمن، إن ماضياً، وإن مضارعاً، وإن أمراً، وهو مبنى دائماً، فهو كصيغتيه التى وُضع عليها لأداء دلالات محددة، ولا يتأثرُ بالعوامل النحوية التى تؤثرُ فى الفعل، ولا يكون فضلةً لأنه لا يماثلُ الحروف، ولذا فهو اسمُ فعلٍ، ويعمل عملَ مسماءِ الفعلِ، ويعرب إعرابه، لكن بالبناء على ما يُتطَق عليه .

ففى قول جرير:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ^(٢)

حيث (هيهات) اسمُ فعل بمعنى (بُعد)، فيكون اسمُ فعل ماضياً، وفاعله (العقيق)، و(خل).

(١) ينظر: المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩ .

(٢) المقرب ١ - ١٣٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٠ / ضياء السالك ٣ - ٣٢٣ / شرح التصريح ٢ - ١٩٩ .
(هيهات) اسم فعل ماضى مبنى على الفتح . (هيهات) تأكيد لفظى . (العقيق) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (ومن) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب . من: اسم موصول مبنى، فى محل رفع بالمعطف على العقيق . (به) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة صلة لا محل لها من الإعراب . (وهيهات) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب . (هيهات) اسم فعل ماضى مبنى، لا محل له من الإعراب . (خل) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (بالعقيق) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل جر، نعت لخل، ويجوز أن تتعلق بالوصول . (نواصله) فعل مضارع مرفوع . وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به . الجملة الفعلية فى محل رفع، نعت ثان لخل . أو نعت لخل، أو فى محل نصب، حال من خل، إذا جعلنا شبه الجملة نعتاً .

يعمل اسمُ الفعل عملَ فعله في التعدى وال لزوم، ويستثنى من ذلك اسمُ الفعل (أمين)، فهو لا يتعدى، وفعله (استجب) متعد.

تقول: دَرَأَ القطارَ، فيكون (القطار) مفعولاً به؛ لأن (دراك) اسمُ فعلٍ للفعل (ادرِك)، وهو متعد.

ولكنك تقول: صَهْ، فيكون لازماً، ولا يتعدى؛ لأنه اسمُ فعلٍ بمعنى (اسكت)، وهو لازم.

ويقال: بَلَّهَ زيداً، أى: اتركْ، عليك الصديقَ الأمينَ، أى: الزم. فيتعدى كل منهما.

كما يقال: أَفْ لَكُمْ، أى: أنضجر، إِيه، أى: امضِ فى حديثك، فيكون كلٌّ منهما لازماً.

وإذا كان الفعلُ المسمى لاسمِ الفعلِ لازماً تارة، ومتعدياً تارةً أخرى فإن اسمَ الفعلِ يكونُ كذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ شُهِدْتُكُمْ﴾ [الانعام: ١٥٠]، أى: أحضروهم، فيتعدى اسمُ الفعلِ (هَلَمْ) كما تعدى الفعلُ المسمى به وهو (أحضر)، ويكون (شهداء) مفعولاً به لاسمِ الفعلِ.

وقال تعالى ﴿هَلْ أَتَيْنَا﴾ [احزاب: ١٨]، أى: أقبلوا أو اتسوا، فيكون لازماً كما كان (أقبل) لازماً. ويلحظ أن كلاً من الفعلِ اللازمِ واسمِهِ يتعدى بالحرفِ نفسه. وتقول: هَلَمْ سعداً، أى: أحضرْ، فيكون (سعداً) مفعولاً به منصوباً به (هَلَمْ).

كما أنه يُجزم الفعلُ المضارعُ الواقعُ فى جوابِ اسمِ الفعلِ الطلبى، وقد ذكرنا أنه لا يجوزُ فيه النصبُ، خلافاً للكسائى. فتقول نزالِ أكرمك، حيثُ (نزال) اسمُ فعلٍ أمر مبنى على الكسر، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره (أنت)، فاسمُ الفعلِ (نزال) طلبى، فجاز جزمُ المضارعِ فى جوابه (أكرم).

وتقول: عليك المحسنَ تَنَلْ بِرَه. مكانك تسترح^(١).

(١) ينظر: المساعد على التسهيل ٣ - ٩٨.

ومنه قولُ الشاعر:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^(١)

حيث جزم الفعلُ (تُحْمَدِي)، وعلامة جزمه حذفُ النون؛ لأنه وقع في جوابِ اسمِ الفعلِ الأمرى (مكانك)، وهو بمعنى (انبتى). وتقديرُ الكلام: الزمى مكانك إن تثبتى تُحْمَدِي.

أقسامها من حيث معناها

أسماءُ الأفعالِ أسماءٌ متوارثةٌ في اللغة، ولا يجوز التصرفُ فيها، كما لا يجوز القياسُ عليها إلا ما كان منها قياسياً، كما سنوضح، وأسماءُ الأفعالِ من حيثُ ما وجدت عليه بنائياً تنقسم إلى ثلاثة أقسام^(٢)، سندكرها فيما يأتي؛ مع ذكر مُسمًى كل منها من فعلٍ.

أولها: ما وضع كذلك من أول أمره:

يطلق على هذا القسم (المرتل)، حيث إنه يضمُ أسماءَ الأفعالِ التي وضعتُ على البنية التي توورت عليها، دونَ تغييرٍ في بنيته، إلا ما كان من أثرٍ للخلافِ اللهجي في استعمالها، وبه تتعدد لهجاتُ أحدها، أو تنحرفُ بعضُ بنيته.

وأسماءُ أفعالٍ هذا القسم هي:

شَتَّانَ^(٣): (بفتح ففتح مشددٍ طويلٍ ففتح)، بمعنى: افرق. وكان الفراءُ يكرسُ نونَها.

ومنه قولُ لقيط بن زرارَة:

شَتَّانَ هَذَا وَالْعَنَاقُ وَالنَوْمُ وَالْأَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ^(٤)

(١) الجامع الصغير ١٤٩ / شرح الشنور، رقم ٣٤٥.

(٢) شرح التصريح ١ - ١٩٧.

(٣) مأخوذ من الشت، وهو الضرق والتباعد.

(٤) شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ٣٦ / شرح الشنور ٣ - ٤.

حيث (شَتَان) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، (هذا) اسمُ إشارةٍ مبني في محل رفع، فاعل، (والعناق) عاطفٌ ومعطوف على الفاعل.

و(شَتَان) يستلزم فاعلاً مكوناً من جزأين؛ لأن التفرق والتباعد يكون بين شيئين، كما نرى في البيت السابق، حيث الفاعلُ معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

ويصح أن يكونَ الفاعلُ ما يدل على بُعد بين طرفين، فإذا كان واحداً فهو واحدٌ بين شيئين، ويُعدُّ بمثابةَ جزأين، ومن ذلك قولُ ربيعة الرقي:

لشَتَان ما بين اليزيدَيْن في الندى يزيدُ سُلَيْمٍ والأعرَبُ بن حاتم^(١)
حيث الفاعل اسمُ موصولٍ (ما)، وهو يدل على بُعد بين شخصين.

وكان الأصمعي ينكر ما جاء على مثال: شَتَان ما بين زيد وعمرو، لكنه يمكن قبول ذلك طبقاً للتفسير السابق، واحتجاجاً بقول الشاعر المذكور، واستحضاراً للجانب الدلالي الذي يؤديه التركيب، وملاءمته للدلالة الذاتية لشَتَان. يذكر ابن يعيش: «والقياس لا يأباه من جهة المعنى؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحدٍ منهما من الآخر»^(٢).

وأنبه إلى أن التثنيةَ تتحقق في فاعل (شَتَان) أو في متعلقه عن طريق التثنية الصريحة، أو العطف بالواو، لكن استخدامَ حرفِ عطفٍ غير الواو لا يصح.

ومثل ما سبق قولُ الأعشى (ميمون بن قيس):

شَتَان ما يومى على كُورِها ويومُ حَيَّان أخى جابر^(٣)

(١) الكامل ١ - ٢٧٠ / الأغاني ١٤ - ٣٨ / شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٣٨ / شرح الشذور، رقم ٢١٥.

(٢) شرح المفصل ٤ - ٣٨.

(٣) المتعمد في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٥ / شرح القية ابن معطى ٢ - ١١٦٠ / شرح المفصل ٤ - ٣٧ / المغرب ١ - ١٣٣ شرح الشذور ٤٠٣ / شرح التصريح ٢ - ١٩٩.

الكور: الرحل، والضمير يعود على الناقة. والمعنى: أن يوميه لا يستويان. اليوم الأول يوم ركوبه الناقة، والآخر وهو يجوار حيان، فبينهما افتراق، الأول سفر وتعب والثاني لهو ومرح.

ويجعلون (ما) في هذا الموضع زائدة؛ لأنها لا تحققُ فاعلاً ذا جزأين، أو طرفين، يحققان دلالةً شتان، لكن الثنائية تبدو في يومين (يومي، ويوم حيان).

ويذكر أن الزمخشري قد قيد الافتراقُ بكونه في المعاني والأحوال، ويمثلون لذلك بالعلم والجهل والصحة والسقم، ولا تستعمل في غير ذلك، فلا يقال: شتان الخصمان عن مجلس الحكم، ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد، بمعنى افتراقاً^(١).

هَيَّات: (بفتح فسكون ففتح طويل فتح): بمعنى: بُعد. وفيها تثليثُ التاء بدون تنوين، وبالتنوين، وفيها: هَيَّاء (بحذف التاء). وهَيَّات (بسكون التاء)، وهَيَّهان، وأَيَّهات (بفتح، ويستنوين الفتح، وبالكسر)، وأَيَّها، وأَيَّهاك، (وفيها لغات أخرى)^(٢)، تصل إلى ست وثلاثين.

حيث يذكرون لغات ستاً منها، هي: هَيَّات، أَيَّهات، هَيَّهان، وأَيَّهان، وهَيَّها، وأَيَّها، وكلُّ منها مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة^(٣). ومنه قول جرير:

هَيَّهَاتِ مِزْلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مَبَارَكَةً مِنَ الْيَامِ^(٤)
وفيه رواية: أَيَّهات^(٥).

وقوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾ [المؤمنون ٣٦].

(هَيَّهَات) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبني، لا محلَّ له من الإعراب، (هَيَّهَات) الثنائية توكيدٌ لفظي. وفاعلُ (هَيَّهَات):

(١) ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٩٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٦٧ / التسهيل ٢١١.

(٣) ينظر: الأشموني على الصبان ٣ - ١٩٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٤ - ٢٠٦ / الخصائص ٣ - ٤٣ / شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٦٧ / الدر المنصور ٥ -

١٨٤ . نَعْفِ سُوَيْقَةٍ: موضع .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٣٦.

إما أن يكون (ما)، واللام حرف جر رائد.

وإما أن يكون مضمراً لدلالة الكلام عليه، ويقدر بالتصديق، أو الصحة، أو:
إخراجكم وبعثكم.

ومنه قول الشاعر:

هيهات ناسٌ من أناسٍ ديارهم دماقٌ ودارُ الآخرين الأوامن^(١)
فاعل (هيهات) هو (ناس).

حَيْهَلٌ (بفتح ففتح مشدد ففتح فسكون، ويفتح اللام، ويفتحها مع المد مع التنوين أو بدونه ويسكون الهاء مع فتح اللام أو مدّها): بمعنى: قَدَمٌ وَعَجَلٌ.

وقد جاء مُعَدًى بنفسه، كما جاء مُعَدًى بحرف الجر: الباء، وعلى، وإلى،
وحينئذ ينوع حرف الجر دلالاته.

ومن ذلك أن تقول: حَيْهَلُ الثريد، أى: أحضره وقربه. ويكون (الثريد) مفعولاً به
منصوباً؛ لأن (حيهل) اسمٌ لفعلٍ معتد، فتعدى تعديته.

وتقول: حَيْهَلٌ بمحمود، أى: انت به، أو: حَيْهَلٌ بالثريد، أى: عَجَلٌ به.

ويكون فى الموضعين اسمٌ فعلٍ لازماً.

وتقول: حَيْهَلٌ على الخيرِ أى: أقبل عليه، وحَيْهَلٌ إلى الصلاة، أى: أقبلَ
إليها. فتكون (حَيْهَلٌ) بمعنى: انت أو أقبل أو عَجَلٌ، وهو على الأولٍ متعد، وعلى
الثانى متعد بعلَى أو إلى، وعلى الثالثٍ متعد بالباء أو إلى.

(حَيْهَلٌ) مركبةٌ من (حَى) بمعنى: أقبل، وهَلٌ بمعنى: عَجَلٌ، وجُمع بينهما
للدلالة على الخُثِّ والاستعجالِ مبالغة؛ لأن كلاَ منهما قد يُستعمل بمفرده، ومنه
قولُ المؤذن: حَىَّ على الصلاة، حَىَّ على الفلاح، وهو دعاءٌ إلى الصلاة، وإلى
الفلاح.

كما قد تستعمل (هَلاً)، كما ورد فى قولِ النابغة الجعدي .

(١) الدر المصون ٥ - ١٨٤ . الدماق: الشىء المتحطم .

الْأَحْيَا لِيَلَى وَقَوْلًا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتُ أَمْرًا أَغْرَ مُحَجَّلًا^(١)
 أَيْ: أَقْبَلِي، وَتَعَالَى. (هَلَا) اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ مَبْنِي، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ تَقْدِيرُهُ:
 أَنْتِ.

هَلُمُّ الْحِجَازِيَّةُ (بَفَتْحِ فَضْمٍ فَتَشْدِيدٍ بِالْفَتْحِ): بِمَعْنَى: أَقْبَلِي، فَيَكُونُ لَارْمًا، أَوْ قَرْنَةً
 وَأَحْضَرَةً، فَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا إِذَا قُلْتُ: هَلُمُّ زَيْدًا^(٢).

أَمَّا (هَلُمُّ) التَّيْسِيَّةُ فَهِيَ عِنْدَهُمْ فِعْلٌ^(٣)، وَنَفَصَلُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ فِي نَهَايَةِ
 الدَّرَاسَةِ.

وَهِيَ مَرْكَبَةٌ -عِنْدَ جَمْهُورِ النَّحَاةِ- وَيَنْقَسِمُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى قَسْمَيْنِ:
 أَحَدُهُمَا: يَجْعَلُهَا مَرْكَبَةً مِنْ (هَا) لِلتَّيْسِيَّةِ، وَ(كَمْ)، أَيْ: أَجْمَعِ، أَمْرًا، فَحُذِفَتِ الْآلِفُ،
 وَكَانَ الْمَعْنَى: أَجْمَعِ نَفْسَكَ إِلَيْنَا، أَيْ: أَقْرَبِ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ..

وَالْآخَرُ: مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ مِنْ أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ: (هَلْ) لِلزَّجَرِ، وَ(أَمْ) بِمَعْنَى
 اقْصِدْ، فَالْقِيَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ^(٤)..

أَفْ (بِضْمٍ مَعَ تَشْدِيدِ الْفَاءِ، وَتَكُونُ الْفَاءُ مِثْلَثَةً، بِالتَّنْوِينِ وَبِعَدَمِهِ، وَفِيهَا
 تَخْفِيفُ الْفَاءِ بِالسَّكُونِ، وَقَدْ تَمَالَ: (أَفَى)، وَهُوَ بِمَعْنَى اتَّضَجَرَ. وَالْمَشْهُورُ تَشْدِيدُ
 الْفَاءِ مَعَ الْكَسْرِ الْمَتَوْنِ (أَفْ)، وَفِيهَا لُغَاتٌ كَثِيرَةٌ^(٥).

وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ ٦٧]. (أَفْ) اسْمُ
 فِعْلٍ مُضَارِعٍ، مَبْنِي لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ. فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ، تَقْدِيرُهُ (أَنَا).

فَإِذَا أَنْتِ (أَفْ) بِالتَّاءِ فَإِنَّهُ يَنْتَسِبُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، يُقَالُ فِي الدَّعَاءِ: أَفَّةً تُفَّةً؛
 فَيَكُونُ مَصْدَرًا مَنْصُوبًا بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ؛ مِثْلُ: عَقْرًا، وَتَبًّا...، وَقَدْ يَرْفَعُ -حَيْثُ تَذ-
 وَيَكُونُ مَرْفُوعًا عَلَى الْإِبْتِدَائِيَّةِ، وَيَكُونُ خَبَرُهُ مَحْذُوفًا، وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ.

(١) دِيوَانُهُ ١٢٣/ شَرَحَ الْغَنِيِّ ابْنُ مَعْطَى ٢ - ١٠١٩/ الْفَصْلُ ١٥٤/ شَرَحَ الْمَقْصَلُ لِابْنِ يَعِيشَ ٤ - ٤٧.

(٢) شَرَحَ الْمَقْصَلُ لِابْنِ يَعِيشَ ٤ - ٣٠.

(٣) الْمُسَاعِدُ عَلَى التَّسْهِيلِ ٢ - ٦٤٤.

(٤) السَّابِقُ ٢ - ٦٤٥.

(٥) يَنْظُرُ الدَّرَ الْمَصُونُ ٤ - ٣٨٥.

آمِينَ (بالمد والقصر): بمعنى: استجب. فيكونُ على وزنِ فاعيل وفَعِيل، وقد ورد باللغتين، فمن المذَّ قولُ الشاعر:

يَا رَبِّ لَا تَنْلُبْنِي حُبُّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا^(١)
وبالقصر ورد قوله:

تباعد مني فَطَحَلُ وابنُ أُمِّه آمِينَ فزاد الله ما بَيَّنَّا بَعْدًا^(٢)
(آمِينَ) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبنى على الفتح، لا محلُّ له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت.

هَيْتَ، (بفتح فسكونٍ ففتح)، بمعنى: أسرع، وفيها تثلِيثُ التاءِ، وهِيَا وبكسرِ الهاءِ، وهِيَت، وهَيْك، وهَيْكَ... ولغاتٌ أخرى.
ومنه قولُ الشاعر:

أَبْلَغُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا
أَنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ سَلَّمَ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

أى: أسرع، أسرع، (هيت) الأولى اسمُ فعلٍ أمرٍ مبنى، لا محلُّ من الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، و(هيت) الثانيةُ توكيدٌ لفظيٌّ للأولى. والالفُ للإطلاق.

ها، هاء، وتلحقها كافُ المخاطب، بمعنى: خذ. فيكونان: هَاك، هَاك.

وتكون الكافُ -حيثُ- حرفَ خطاب، لا محلُّ له من الإعراب، وفي كل اسمٍ فعلٍ ضميرٌ مستتر، بحسبِ كل مخاطب، ويكون فاعله.

فإذا قلنا: هَاكُمَا الْكِتَابَ، أو: هَاكُمَا الْكِتَابَ، فإن (هاكما) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبنى، لا محلُّ له من الإعراب، وفيه ضميرٌ مستتر، تقديره: أنتمَا، في محلِّ

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٤ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٩٧.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٤ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٩٧.

رفع، فاعل، و(كما) حرف خطاب مبني، لا محل له من الإعراب. (الكتاب)
مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة

وتختلف الكاف الهمزة مصرفة تصريف الكاف بحسب المعنى^(١)، نحو: هاء،
هـ، هاؤما، هاؤنا، هاؤن، هاؤم، وهى أفصح، وبها جاء القرآن الكريم فى قوله
تعالى - ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ﴾^(٢) [الحاقة: ١٩].

ومن العرب من يجعلها فعلاً، فيقول: هاء يا رجل، هائي يا امرأة، (ياء
المخاطبة فاعل)، هائيا يا رجلان، ويا امرأتان، (ألف الاثنين فاعل)، هاءوا يا
رجال، (واو الجماعة فاعل)، هائين^(٣) يا نساء (نون النسوة فاعل).

تَيْدٌ، تَيْدَخْ (بفتح فسكون ففتح ففتح) بمعنى: امهل. تقول: تَيْدَ محمداً بعضَ
الوقت. فيكون (تيد) اسم فعل أمر مبني، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضميرٌ
مستتر تقديره: أنت. (محمداً) مفعول به منصوب.

أَوْهٌ (بفتح فسكون فكسر): بمعنى: أتوجع وأتألم، وفيها لغاتٌ أَوْهٍ، آهٍ، أَوْهٍ،
أَوْهٍ - ومنه قول امرأة من بنى قريظ:

أَوْهٍ مِنْ ذِكْرِي حُصَيْنًا وَدُونَهُ نَقًا هَائِلٌ جَعَدُ الثَّرَى وَصَفِيحٌ^(٤)

(أوه) بفتح ففتح مشدد فكسر، اسم فعل مضارع مبني على الكسر، لا محل له
من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنا.

صَهٌ (بفتح فسكون): بمعنى: اسكُتْ.

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤.

(٢) (هاؤم) اسم فعل أمر مبني لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنتم)، ويتنازع مع الفعل
(اقرأ) المفعول به (كتاب).

(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤، وكتب فيه (هائين)، وهذا لا يساير قواعد التصريف، فهذا المكتوب إنما
يكون حال تأكيد الفعل بالنون، وعندما يستعمل بلا توكيد فإن الياء تثبت، حيث استعمل (هـاء)
فعلاً، وكى يناسب التصريف المذكور مع المثني، يفترض أنه معتل الآخر بالياء، مثل: عَادَى، وفى إسناد
الأمير منه يكون: عادٍ، عادى، عاديا، عادوا، عادين.

(٤) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٩.

حصين: اسم رجل، النقا: القطعة المحدودة من الرمل، الصفيح: السماء ووجه كل شيء.

مَهْ (بفتح فسكون)، إِيَّاهَا (بالتنوين بالفتح، وبالباءِ على السكون: إِيَّاهُ): بمعنى: انكف.

إِيَّاهُ (بكسر طويل فسكون): بمعنى: حَدَّثْتُ. أو: امضِ في حديثك ومنهم من يكسُرُ مع التنوين، ودونه^(١).

وَيَّ: (بفتح فسكون)، بمعنى: أعجب.

قال تعالى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يُنْسِطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [الفصص: ٦٢].

فِي (وَيَكُنَّ) عِدَّةُ آرَاءٍ، أشهرُها: أَنْ (وَيَّ) كلمةٌ بمفردها، اسمٌ فعلٍ مضارع، معناه (أعجب)، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره (أنا)، والكافُ للتعليل، والتقدير: أعجب لأن الله...

وعند الخليل وسيبويه، (كَانَ) للتشبيه، دخلت عليها (وَيَّ)، ومن ذلك قولُ زيد بن عمرو بن نُفَيْل:

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قُلَّ مَالِي قَدْ جِثَّمَا بِنُكْرٍ
وَيَّ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضُرٍّ^(٢)

وقد ذكر محققُ الكتابِ ما ذكره السيرافي في (ويكان)، وهي ثلاثة أقوال^(٣):

- ما ذكر من رأى الخليل من أَنْ (وَيَّ) كلمةٌ تندم، يقولها المنتدمُ لغيره، ومعنى (كان) التحقيق.

- تكون (ويك) موصولةً بالكاف، و(أَنْ) منفصلة، ومعناها تقرير، وهو قولُ الفراء. وتكون كقولك: أما ترى؟

(١) المساعد على السهيل ٢ - ٦٤٨.

(٢) الكتاب ١-١٥٥/الخصائص ٣-٤١. شرح ابن عيش ٤-٧٦/الدر المصون ٥-٣٥٤/الصبيان على الأشمونى ٣٣-١٩٩.

(٣) يرجع إلى: الكتاب ٢-١٥٤، هامش (٦).

- (ويلك) بمعنى (ويلك)، و(أن) مفتوحة بفعل مضمر، والتقدير: ويلك اعلم أن الله .

ومنهم من يرى أن (ويكان) كلمة مستقلة بسيطة، معناها: ألم تر؟

واها، واها: بمعنى: أعجب.

ومنه أن تقول: واها لما فعلته!!

قَدْ، قَطْ، بَجَلْ: بمعنى: اكتف، انته، يكفى. أسماء أفعال في أحد أوجهها في التركيب، وهى تشترك في المعنى، وهو: اكتفى، وتكون أسماء أفعال إذا كان ما بعدها منصوباً، فتقول: قَدْ عبد الله عشرةً جنيهاً، أو: قَطْ عبد الله، أو: بَجَلْ عبد الله. فيكون كلٌّ من: قد، وقط، وبجل اسم فعل مضارع مبني، لا محل له من الإعراب، وفاعله: عشرة، و(عبد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

فإذا أوصلت بها ضمير المتكلم فإنه يجب أن يلحق بها نون الوقاية، فتقول: قَدْنِي، قَطْنِي، بَجَلْنِي. ويكون ضمير المتكلم مفعولاً به.

وإذا قلت: قَدْكَ وقَطُّكَ يكونان بمعنى: اكتف وانته، ويكونان لازمين.

لكن لكل من الكلمات الثلاثة أوجه أخرى في التركيب، حيث:

قد: تكون:

أ- اسم فعل - كما ذكرنا - بمعنى: اكتفى.

ب- اسماً مرادفاً لـ(حَسْب)، ويذكر ابن هشام^(١) أنها -حيث- قد تستعمل مبنية على السكون، حرصاً على بناها، فتقول: قَدْ زيدٌ جنيهُ. وتدخلها نون الوقاية للمحافظة على السكون، فتقول: قَدْنِي جنيهُ. وتكون (قد) في الموضعين مبتدأ، وهو مضاف، وما بعده مضاف إليه، و(جنيهُ) خبر المبتدأ.

وقد تستعمل معربة، فتقول: قَدْ زيدٌ جنيهُ، بضم (قد)، وتقول: قَدِي، بدون نون الوقاية. كما تقول: حسب. (بالضم)، وحسى.

(١) معنى اللبيب ١ - ١٧٠

ج - حرفاً مختصاً بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من الناصب والجارم وحرفى التنفيس. نحو: قد أفعلُ، وقدْ فَعَلْتُ.

ومنه قولُ الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحُسَيْنِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ^(١)

حيث (قد) الأولى اسمُ فعل مضارع، مبنى لا محل له من الإعراب، والتقدير: يكفيني من نصر. . ، والنون للوقاية، وضميرُ المتكلم مبنى فى محل نصب، مفعول به.

وتتمثل كذلك - على تحليل ابن هشام السابق - أن تكونَ مرادفةً لحسب، على لغة البناء، ويكون مبتدأ، أما (قد) الثانية فليس فيها إلا مرادفتها لحسب، حيث عدمُ وجود نون الوقاية، وقد تحتلُ أن تكونَ اسمَ فعل على حذفِ نونِ الوقاية للضرورة، أو على حذفِ الضمير، والياء الموجودة للإطلاق.

قط: تكون:

أ - اسمَ فعل - كما ذكرنا - بمعنى أكتفى.

ب - اسمًا بمعنى (حسب)، حيث يجر ما بعدها، فتقول: قطُ عبدُ الله جنيه، ويكون مبتدأ.

ومنهم من يذهب إلى أن (قط) اسمٌ بمعنى (حسب)، أى: اكتف، ولا يذكر غيره. فتقول: قطنى، وقطى، وقطٍ بالكسرٍ للدلالة على الياء. وتقول: قَطُك، وقَطُك، وقَطُكَمَا، وقَطُكُم، وقَطُكُن.

بَجَل: تكون:

أ - اسمَ فعل - كما ذكرنا - بمعنى أكتفى.

(١) الكتاب ٢ - ٣٧١ / أمالى ابن الشجرى ١ - ١٤ / شرح ابن يعيش ٣ - ١٢٤، ٧ - ١٤٣ / شرح التصريح

١ - ١١٢ / الصبان على الأشمونى ١ - ١٢٥.

ب - اسمًا مرادفًا لحسب، فلا تلحقها نون الوقاية، تقول: بَجَلَى. ومنه قولُ الشاعر:

ألا إننى أَشْرِبْتُ أسودَ حالكًا ألا بَجَلَى من ذا الشرابِ إلا بَجَلُ
ج - حرفًا للجواب بمعنى (نَعَمْ) فى الطلبِ والخبر.

سرعان، وشكان (بتثليث الأول، فسكون)، بمعنى: سَرِعَ. وقد يكون واوُ الثانى همزةً (اشكان). وقد يكون معنى (وشكان) قرب. ذكر فى المثل: سرعانَ ذا إهالة^(١)، حيث (سرعان) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب، واسمُ الإشارة (ذا) فاعله مبنى فى محل رفع، و(إهالة) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

وتقول: وشكان(اشكان) ذا خُرُوجا.

وقد يستعمل (سرعان) خبراً فيه معنى التعجب، ومنه قولهم: سرعانَ ما صنعته كذا، أى: ما أسرع ما صنعته. . .^(٢)!

وقد يستعمل (وشكان) مصدرًا، نحو: عجبت من وشكانِ ذلك، أى: من سُرْعَتِهِ^(٣).

بطآن، (بضم فسكون)، بمعنى: أبطأ، فيقال: بطآنَ هذا الأمرُ، فيكون (بطآن) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبني على الفتح. فاعله اسمُ الإشارة (هذا). وقد يكون فيه معنى التعجب، فتقول: بطآنَ ذا خروجا، ويكون (خروجا) منصوبًا على التمييز.

وَيَهَا: (بفتح فسكون)، بمعنى: أغر، الإغراء هو التسليط، وهو راجع لمعنى اللصوق، وبعضهم يجعله اسم فعل لا نزجر، أو: أغر^(٤).

(١) المقصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٥.

(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥٠.

(٣) الموضع السابق.

(٤) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

ويذكرون من أسماء الأفعال التي وضعت كذلك من أول الأمر:

بَسٌ، (يفتح فتشديد بالكسر)، بمعنى: أرفق^(١). ويذكرون: قال أبو عبيدة: بَسْتُ الإبلَ وأبَسْتُها لفتان، إذا قلت لها: بس بس. وهذا صوتٌ يُدعى به الغنم، وصوتٌ للرأعى يسكن به الناقة عند الحلب، ولهذا فإننى أرى أنها اسمٌ صوتٌ للفعل المسمى به.

إِخْ، كِخْ، بكسر الهمزة والكاف، وتشديد الخاء مع الكسر، أو سكونها، بمعنى: أتكبر.

ومنه أن الحسن أخذ عمرةً من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال له رسولُ الله ﷺ - (كِخْ كِخْ)، حتى ألقاها من فيه. ويبدو أنهما اسما صوت.

لَعَا، (يفتح ففتح منون)، بمعنى: انتعش.

ومنه قولُ الأعشى:

فالسوطُ أدنى لها من أن أقولَ لَعَا^(٢)

والتنوينُ الموجود فيه للتكثير.

دَعَّ، دَعَدَعَا، بمعنى: انتعش.

ثانيها ما نُقِلَ عن غيره،

من أسماء الأفعال المسموعة ما نُقِلَ عن غيره، أى: إنه قبل أن يستخدم اسمُ فعلٍ كان يستعملُ فى التركيبِ غيرَ ذلك، أى: إن معنى اسمِ الفعل اقترضه من التراكيب الأخرى، ولذلك فإنهم يطلقون عليه (المنقول).

وقد يُسميه النحويون بالإغراء، حيثُ إنه يكون فى معنى الأمر أو النهى.

وهو قسمان:

١ - ما نُقِلَ عن شبه جملة، وهو قسمان:

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

(٢) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١١٦٣ / نهذيب اللغة ٣ - ١٩٢.

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

ب - ما كان ظرفاً ومضافاً إليه.

٢ - مائِقل عن مصدرٍ.

١ - ما نقل عن شبه جملة:

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

تكون أسماء الأفعال في هذه المجموعة حرف جر ومجرورها، وقد قصره الجمهور على السماع، وأجازه الكوفيون بجميع الحروف، وما سُمع منه هو: **إِلَيْكَ**، بمعنى تَنَحَّ.

فتقول: **إِلَيْكَ** عني، أي: تَنَحَّ عني، فيكون (إِلَيْكَ) اسم فعل أمر مبني، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت.

إِلَيَّ، أي: أَتَنَحَّى.

يُقال: **إِلَيْكَ** (أي: تَنَحَّ)، فِرْدٌ عليه: **إِلَيَّ**، (أي: أَتَنَحَّى)^(١) والفاعل ضمير مستتر، تقديره: أنا. وقد يكون مسماء: تَنَحَّيْتُ.

عَلَيْكَ، أي: الزَمَ.

فيقال: **عَلَيْكَ** أخاك، أي: الزَمَ أخاك، فيكون (عَلَيْكَ) اسم فعل أمر مبني، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت، (أخاك) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة.

وقد يُعدَّى بالباء، ومنه: **عَلَيْكُمْ** بالصدق، و**عَلَيْكَ** بذات الدين.

والكاف في كل هذا إما في محل جر بالحرف، وإما للخطاب فقط، وسواء أكان هذا أم ذاك فإن اسم الفعل لا يؤدّي إلا بالاثنتين معاً، والأرجح كونه مجروراً بالحرف.

(١) ينظر: الكتاب ١ - ٢٥٠ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥٥.

فالفاعلُ المأمورُ والفاعلُ المنهَى في هذا الباب يكونان مضمَرَيْنِ .

يلح سبويه على أن يبين أن الكافَ والياءَ ليستا إلا للمخاطبةِ والتكلم وليستا فاعليْن ، فيقول : «ويدلك على أنك إذا قلت : عليك فقد أضمرتُ فاعلاً في النية ، وإنما الكافُ للمخاطبة ؛ قولك : على زيداً ، وإنما أدخلتُ الياءَ على مثل قولك للمأمورِ أولنى زيداً ، فلو قلت : أنت نفسك لم يكن إلا رفعا ، ولو قال : أنا نفسي ، لم يكن إلا جبراً ، ألا ترى أن الياءَ والكافَ إنما جاءتا لتفصلاً بين المأمورِ والامر في المخاطبة ، وإذا قال : عليك زيداً فكأنه قال له : انت زيداً ، ألا ترى أن للمأمورِ اسمين ، اسماً للمخاطبةِ مجروراً ، واسمه الفاعلُ المضمَر في النية ، كما كان له اسمٌ مضمَرٌ في النية حين قلت : على»^(١) .

على : أى : أولنى .

فتقول : علىَّ هذا الأمر ، أى : أولنيه ، فيكون اسمُ الإشارة (هذا) مفعولاً به في محل نصب باسمِ الفعلِ (علىَّ) ، وتلمس أن في معناه التعدى إلى اثنين .
عليه ، أى : ليلزم .

حيث أجاز بعضهم إغراءَ الغائبِ ، كما جاز أمره . والأكثر على أن هذا شاذ ، يذكر سبويه : «حدثني أن سمعته أن بعضهم قال : عليه رجلاً ليسنى ، وهذا قليل ، شبهوه بالفعل»^(٢) ، وعندما يجاز هذا التعبير يكون الفاعلُ ضميراً مستتراً ، تقديره : هو .

وحكى بعضُ اللغويين النصبَ بـ (كذلك) ؛ بمعنى : دَع . ومنه قول جرير :

يَقُلْنَ وَقَدْ تَلَحَّحْتَ الْمَطَايَا كَذَلِكَ الْقَوْلُ إِنَّ عَلَيْكَ غَيْنَا

«أى : دَع القول ، وهى مركبةٌ من كافِ التشبيه ، واسم الإشارة ، والكافُ بعدها للمخاطبة»^(٣) فيكون (القول) منصوباً على المفعوليةِ باسمِ الفعلِ (كذلك) .

(١) الكتاب ١ - ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٢) الكتاب ١ - ٢٥٠ .

(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٨ .

ب - ما نقل عن ظرف:

قصر بعضهم هذا على السماع، وهي تختصُ بظروفِ أمكنة، وهي:
دونك، أى: خذْ.

فتقول: دونك الكتاب، أى: خذْ الكتاب، فتكون (دونك) اسمَ فعل أمر مبني،
وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت. (الكتاب) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه
الفتحة. ويقال: أن معناه: خذْه من تحت.

يُحكى أن امرأةً من العربِ قالت لابنتها:

وَفَيْشِيَّةٌ قَدْ اسْتَقَرَّ جَوْفُهَا

فقالت لها:

دُونَكْهَا يَا أُمُّ لَا أَطِيقُهَا^(١)

فتكون (دونك) اسمَ فعل أمر مبني، وفاعله ضمير مستتر، و(ها) الغائبة ضميرٌ
مبنى فى محل نصب، مفعول به.

عندك، أى: الزمهُ من قُرب، أو: خذْ، أو: إذا كنت تحلوه من بين يديه شيئاً.
فتقول: عندك محموداً. (محموداً) مفعولٌ به.

مكانك، أى: اثبتْ.

قال الله تعالى: ﴿لَمْ نَقُولْ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾
[يونس: ٢٨]. (مكانكم) اسمُ فعل أمر مبني، وفاعله ضميرٌ مستتر تقديره: أنتم،
أما الضميرُ المذكورُ (أنتم) فهو ضميرٌ مؤكّد للفاعلِ المستتر، من أجل عطفِ الاسمِ
الظاهر (شركاء) عليه.

ومنه قولُ الشاعرِ المذكور سابقاً:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ
مَكَانَكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(١) شرح الفية ابن ممطى ٢ - ٢٩ - ١٠.

أى: اثبتى تُحملى.

وراءك، وبعذك، أى: تأخر، أو: إذا كنت تُحذّره شيئاً خلفه.

أمامك، وفرطك، أى: تقدّم، أو: إذا كنت تحذّره شيئاً من بين يديه.

ملحوظة:

يختلف النحاة فى الكاف الملحقه بالظروف السابقة، حيث يجعلها بعضهم فى محل جر بالإضافة إلى الظروف، ويرى آخرون أنها دالة على الخطاب، وسواء كان هذا أم ذلك فالظرفُ وما ألحق به دالان بكمالهما على اسم الفاعل ومعناه، فهما معاً اسمه. والارجح كونه مضافاً إلى الظرف، كما رجحناه مجروراً بالحرف^(١) فى القسم السابق.

٢ - ما نقل عن المصدرية:

أسماء الأفعال المنقولة عن مصادر يعنى أنها مصادر فى الأصل الوضعى النبوى لها، وفى الاستخدام اللغوى فى التركيب، وهى تنقسم إلى قسمين بالنظر إلى فعل المصدر الذى نقل إلى اسم فعل، حيث إن الفعل قد يكون مستعملاً، وقد يكون مهملاً.

واسم الفعل الذى من مصدر مستعمل فعله هو:

رؤيد، (بضم ففتح فسكون ففتح)، أى أمهل. وهو متعد إلى مفعول واحد، فتقول: رؤيد محموداً، حيث، (رؤيد) اسم فعل أمر مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفيه فاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، (محموداً) مفعول به.

(ورؤيد) إذا كان اسم فاعل فإنه يكون مبنياً على الفتح.

وهو تصغيرُ ترخيم عند البصريين للمصدر (إرواد)، وفعله (أرود)، وعند الفراء تصغير (رود)، وهو المهمل، لكنه لو كان بمعنى المهمل لكان لازماً. وجعل هذا الحذف والتغيير بسبب تصغير الترخيم دليلاً على أنه قد خلع منه المصدرية، وبني كما أن فعل الأمر مبنى^(٢).

(١) يرجع إلى: المتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٢.

(٢) المتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٠.

وقيل: إنه ليس منقولاً عن شيء، بل هو مُرتجَل؛ لأنه وأخواته لَمَّا كانت كالإعلام على الأفعال، وكان المرتجَل منها هو الغالب، كان حملُه عليها أولى^(١).

ومنه قولُ مالكِ بنِ خالدِ الهذلي، أو للمعطل:

رُوِيَداً علياً جُداً ما تُدْئِي أُمُّهُم إلينا ولكن بُغَضُهُم مَتَمِّينٌ^(٢)

حيث (علياً) مفعولٌ به لاسمِ الفعلِ (رُوِيَداً).

يذكر سيبويه: «وسمعنا من العرب مَنْ يقول: لو أردت الدراهمَ لأعطيتك رُوَيْدَ ما الشعر، كقول القائل: لو أردت الدراهمَ لأعطيتك فدَع الشعر»^(٣)، حيثُ (ما) زائدة، و(الشعر) مفعولٌ به لرويد، (وهو) اسمُ فعل، بدليلِ بَنائه على الفتح.

قد تدخله كافُ الخطاب، وتتوافقُ مع المخاطبِ نوعاً وعدداً، فتقول: رويدك، يا محمد، بفتح الكاف، رويدك يا فاطمة. بكسر الكاف، رويدكُما، رويدكُم، رويدكُن.

ويختلف النحاة فيما بينهم في هذه الكاف، حيث يذهب بعضهم إلى أنها في محل رفع، وآخرون يذهبون إلى أنها في محل نصب، ويذهبُ سيبويه إلى أنها حروفٌ للدلالة على تخصيصِ المخاطب^(٤) أو المأمور. وهذا الرأي هو الأرجح؛ لأن اسمَ الفعلِ بمثابة الفعلِ ويمتزله، والفعلُ لا تصحُ إضافته؛ لأنه نكرةٌ لا يفارقه التنكير^(٥).

فإذا عطفْتَ على فاعلي (رويد) ذكرْتَ الضميرَ الفاصلَ أو المؤكِّد، فتقول: رويدكم أنتم وعبدُ الله، رويدك أنت وصديقك.

(١) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٦ - ١.

(٢) الكتاب ١ - ٢٤٣ المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٠ شرح ابن عبيش ٤ - ٤٠.

علياً: قبيلة، جُد: قطع، التدى: كتابة عن القراءة.

(٣) الكتاب ١ - ٢٤٣.

(٤) الكتاب ١ - ٢٤٤، ٢٤٥.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٧١.

وإذا أكدته بالنفسِ أو العينِ ذكرتَ الضمير، فتقول، رويدكم أنتم أنفسكم.

وإذا لم يكنْ (رُويْدَ) اسمَ فعلٍ فإنه يكون معرباً، ويستعمل في التركيبِ كما يأتي:

- أن يكونَ مصدرًا بمعنى: إرواد، ويكون قائما مقامَ الفعل، فتقول: رويداً محموداً وتقديره: أروِّدُ محموداً رويداً، فحذف الفعلُ، وأقيم المصدرُ مقامه ويكون(محموداً) مفعولاً به للمصدر، يلاحظ الفرق بين(رويد) المبنى، وهو اسمُ فعل، و(رويداً) المعرب، وهو مصدر.

ومنه قولُ وداك بن ثميل المازني:

رُويْدًا بَنَى شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانٍ^(١)

حيث (رويداً) مصدرٌ أقيم مقامَ فعله، وهو منصوبٌ.

وفيه رواية(رويد) بدونِ تنوين، وحيثُ يُحتمل أن يكونَ اسمَ فعلٍ مبنيًا، و(بني) منصوب به.

فإذا كان (رويداً) مصدرًا فإنك تفردته وتضيفه، فهو كسائرِ المصادر^(٢). فتقول: رويدك نفسك^(٣)، بجر(نفس) على أنه توكيدٌ للكافِ المضافِ إلى(رويد).

- أن يكونَ صفةً، كقولك: ساروا سيراً رويداً، ضَعَهُ وَضَعًا رُويْدًا. حيثُ(رويداً) في الموضعين نعتٌ لما قبله، وهو من قبيلِ النعتِ بالمصدرِ، كما يقال: رجلٌ عدْلٌ... تلاحظ إعرابه.

- أن يكونَ حالاً، كما تقولُ: ساروا رويداً، أي: مُرَوِّدين، فتكون (رويداً) حالاً منصوبة.

(١) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٧ - ١ شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٤١ الحماسة للمردوقي ١٢٧ للخب
١ - ١٥٠ / لسان العرب، مادة: (رود).

(٢) يرجع إلى: المفتب ٣ - ٢٠٩، ٢٧٩.

(٣) الكتاب ١ - ٢٥١.

فلذا قدرته: ساروا سيراً رويداً^(١)، فإن (رويداً) تكون نائبة عن المصدر منصوبة. وعند سيبويه تكون حالاً^(٢).

وتقول: أودى الواجب رويداً، أى: مُروداً. . . بمعنى: مُثَمَّلاً.

ملحوظة:

إذا قلت: رويدك أحمد، فإن (رويد) فى مثل هذا التركيب تحتل:

- أن تكون اسم فعل مبنيا لا محل له من الإعراب، وفيه فاعل ضمير مستتر، تقديره: أنت، والكاف حرف خطاب، لا محل له من الإعراب، (أحمد) مفعول به لاسم الفعل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ولا ينون؛ لأنه ممنوع من الصرف.

- أن تكون مصدراً مضافاً إلى فاعله منصوباً، والكاف ضمير مخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة، وهو الفاعل، وتكون (أحمد) منادى مبنيا على الضم فى محل نصب، والتقدير: يا أحمد.

وقد يكون اسم الفعل منقولاً عن مصدر فعله مهمل، وهو:

بله، بفتح فسكون ففتح، بمعنى: اترك، أو: دَعْ.

فيقال: بله ما يشغلك الآن، أى: دَعْ ما يشغلك، ويكون (بله) اسم فعل أمر مبنيا على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفيه فاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وأما (ما) فهو اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به لاسم الفعل، وصلته جملة (يشغلك).

قد يُجرُّ ما بعد (بله)، فتقول: بله ريد، فيكون مصدراً عند سيبويه^(٣)، مضافاً إلى مفعوله، ويكون حرف جر عند الأخفش، والجمهور على ما ذهب إليه سيبويه.

وقد يرفع ما بعد (بله)، فتقول: بله ريد، والمعنى: كيف ريد؟ وتكون جملة اسمية، من خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر^(٤).

(١) يرجع إلى: التسهيل ٢١١.

(٢) الكتاب ١ - ٢٤٤.

(٣) الكتاب ٤ - ٢٣٢.

(٤) شرح التصريح ٢ - ١٩٩.

ومنه يتبين لنا أن (بَلَّه) تستخدمُ في التركيب على ثلاثة استعمالات:

- أن يكونَ اسمَ فعلٍ متعدياً، اسماً لفعلٍ الأمرِ المهملِ الذي هو مرادفٌ لفعلِ الأمرِ المستعملِ: دَعَّ ويكون مبنياً، وما بعده منصوباً.

- أن يكون مصدرًا مرادفًا للترك، فيكون مضافًا إلى مفعوله.

- أن يكونَ مرادفًا لـ (كيف) الاستفهامية.

وقد جاء على الاستعمالاتِ الثلاثة قولُ كعبِ بنِ مالك:

تَذَرُ الجماجمَ ضاحِياً هامأَتْها بَلَّهَ الاكفُ كأنها لَمْ تُخْلَقِ^(١)

بنصبِ (الأكف) على المفعولية لاسمِ الفعلِ (بَلَّه).

ورويت بالجر - كذلك - على أن (بَلَّه) مصدرٌ، والأكف مضاف إليه، في محل نصبٍ على المفعولية.

ومن رواها بالرفع فإنها تُخرَجُ على أنها استفهامية، وتكون مع (بله) جملة استفهامية، وهو شاذ.

ثالثها، ما كان قياسياً، وهو ما كان على وزن (فَعَال).

ذكرت أسماء أفعالٍ على وزنِ فَعَالٍ، بفتحٍ ففتحٍ طويل فكسرٍ بدون تنوين، فيكون مبنياً على الكسر.

ويُبنى من الفعلِ الثلاثي التَّأَمُّ المتصرفِ، والجمهورُ على أنه ينقاسُ من كلِّ فعلٍ توافرت فيه هذه الشروطُ، فيدلُّ على الأمرية.

وقد يطلق على هذا النوع من اسمِ الفعلِ (المشتق).

تقول: دَرَاكَ، أَى: أدرك. نَزَالَ، أَى: أنزل. لَحَاقَ: الحق. خَرَّاجَ، أَى: اخرج.

(١) الكامل ١ - ٦٨ / شرح الشلور ٤٠ / الجنى الداني ٤٢٥ / شرح التصريح ٢ - ١٩٩ / الأشمونى على الصبان ٣ - ٢٠٣.

ومنه قولُ أبي النجم العجلي:

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ^(١)

أى: احذَرُ من أرمَاحنا، فيكون (حذار) اسمُ فعلٍ أمر، مبنيًا على الكسر، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت.
وقولُ رؤبة:

نَظَارٍ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارٍ^(٢)

أى: انتظرْ حتى أركبها.

وقولُ الطفيل بن يزيد الحارثي:

تَرَكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاقِهَا^(٣)

أى: اتركها. (تركها) اسمُ فعلٍ أمر مبني لا محل له من الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، وضميرُ الغائبة مبني محل نصب مفعول به.
وقولُ الشاعر:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا^(٤)

أى: امنعها.

وهكذا يمكنُ بناءُ اسمِ فعلٍ على وزنِ (فَعَالٍ) مبنيًا على الكسرٍ من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ متصرفٍ.

لكن من النحاة - وعلى رأسهم المبرد - مَنْ لا يجيزون القياسَ في ذلك، ويقصرونه على ما هو مسموع.

(١) الكتاب ٣ - ٢٧١ / شرح الشذور ٩٠.

(٢) الكتاب ٣ - ٢٧١ / المنتخب ٣ - ٣٧٠ / أمالي ابن الشجري ٢ - ١١٠.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٠ / المنتخب ٣ - ٣٦٩ / أمالي ابن الشجري ٢ - ١١١، ١٣٥ / شرح ابن عيش ٤ - ٥٠.

(٤) الكتاب ١-٢٤٢ / ٣ - ٢٧٠ / ابن الشجري ٢ - ١١١ / شرح ابن عيش ٤ - ٥١ / شرح ألفية ابن معطي

٢ - ١٠٢٣. الأربع: جمع ربيع، وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع.

لكن لهذا الوزن استعمالات أخرى في التركيب، لا يكون فيها اسم فعل، حيث لا يسمّى بها الفعل في حديثه وزمنه وتضمنه فاعلا مسترا أو ظاهرا، وفي عمله، فلا يكون معناها فعلا - كما ذكرنا - في القسم السابق، ويكون لها مواقعها الإعرابية من الفاعلية والمفعولية والابتدائية والجر. إلخ، ويلزم أحدها حرف النداء.

ويستعمل هذا الوزن في التركيب على أربعة أوجه أخرى، غير ما ذكرناه من الوجه السابق. وهي:

١- أن تكون اسما للمصدر علما عليه، مثل:

فَجَارَ، أى: الفجور وهو معدول عن فجرة، علما على الفجور.

بَدَّاد: بمعنى متبذرة أو التبدد. جماد: بمعنى الجمود.

يَسَارٍ: بمعنى الميسرة. حماد: بمعنى المحمدة.

بَوَّار: هلاك.

وهذه ليست من أسماء الأفعال؛ لأنها تقع فاعلة ومفعولة، وغير ذلك.

٢ - أن تكون صفة مذمومة لمؤنث بعد نداء مذكور أو مقدر، وهذا المثال فيه معنى المبالغة في الصفة. نحو:

يا فاسق: أى: يا فاسقة. يا فَجَّارٍ، يا خَبَّاثٍ.

ومنه قول الخطيب:

أَطُوفْ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِ إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ^(١)
لكاع أى: لثيمة.

(١) شرح ابن عرش ٤ - ٥٧.

(لكاع) نادى مبنى في محل نصب، وجملة النداء في محل نصب مفعول لقول محذوف، وجملة القول في محل رفع، عبر المبتدأ (قعيدة). والجملة الاسمية في محل جر، نعت لبيت.

ومنها: يَحْبَاقِ (الحقيق: الضرط) يا حَذَاقِ (من معنى البخل)، وقيل:
ياخَزَاقِ، بالخاء من القدر. يادْقَار: من النتن، والدنيا كنونها أم دفار ذمًا لها -
يارطَاب، ذم للأمة رطبة الفرج.

يا خضاف، من الحبق، وهو الضرط.

وهذه ليست اسم فاعلٍ حيث إنها تلزم النداء. إن كان مذكورًا، وإن كان
مقدّرًا.

٣- في غير النداء دلالة على المبالغة.

وردت صفاتٌ على مثال (فَعَال) دالة على المبالغة في الصفة، وقد خرجت
مخرج الأعلام، فلذلك كانت معارف على هذه الصفات، وهي مبنية على الكسر،
منها^(١):

- حَلَّاقٍ وجَبَّاذٍ للمنية.

- ضَرَامٍ للحرب، وهو من تأجج النار.

- جَدَّاعٍ، وكلاح، وأَرَامٍ للسَّنةِ المجدية الشديدة.

وهو من جَدَع المال وذهابه، وهو من العبوس والتكشير عن الأنياب، ومن
الأرمة الشديدة.

- حَتَّاذٍ للشمس، وهو من شدة الحر وإحراقها.

- بَرَّاحٍ للشمس، من البوارح، وهي الرياح الحارة.

- سَبَّاطٍ للحمى، من الانبساط لشدة الضرب والتألم.

- طَمَّارٍ للمكان المرتفع، من الطمور، وهو شبه الثوب نحو السماء، وقد

يعرب.

- بنات طَمَّارٍ، وهي الدواهي.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٥٩.

- حَدَاد، تقال للرجل الذي يَكْرهُ طلعته، وهو من المنع.
- كَرَارٍ، خِرْزَة للسحر. من الكَر، أى: الرجع.
- فَشَاشِي، للداهية. وفي المثل: فَشَاشِي فُشِيهِ من استه إلى فيه، أى: استخرجى كل ما عنده.
- قَطَاطٍ، أى: حَسْبَى، من القَطَط، وهو القطع.
- بَلَالٍ، أى: بالة، من الرطوبية.
- صَمَام، للداهية. من الصَّم وهو الشدة.
- وَقَاع، وهى سَمَةٌ: دائرة على الجساعتين، أو دائرة واحدة يَكْوَى بها جلدُ البعير، من الوقعة، وهى نُقْرَة فى مَتْنِ حَجَرَةٍ يُسْتَقْع فيها الماءُ.
- وهذه ليست أسماء أفعال حيث تقع فاعلة ومفعولة وغير ذلك.
- ولكن يلحظ أنها جميعاً فيها معنى صفة الذم، ولذلك فهى تشارك القسم السابق لها فى الدلالة، ولكنهما يختلفان فى التركيب، حيث إن السابق يلزم النداء، وليس النداء للشانى لازماً، كما أن الثانى له مواقعه الإعرابية من الرفع والنصب والجر، لكن السابق مقيد بالنداء.
- ٤- العلمُ المؤنثُ المعدولُ عن (فاعلة) إلى (فَعَالٍ): أسماءُ هذا القسم على وزنِ (فَعَالٍ)، وهى أعلامٌ على الإنسانِ، ليس فيها معنى الوصفية كالسابقِ، وإنما هى خاصةٌ بالعلمية، ومنها:
- حَذَام، اسمُ امرأة من الحذم، وهو القطع.
- قَطَام، اسمُ امرأة من القطم، وهو العض، وقطعُ الشيءِ بمقدم الفم.
- غَلَابٍ، من أسماء النساء، من الغلب.
- بَهَانٍ، اسم امرأة، أى: ضحاكة طيبة الأرج.
- سَجَاح، اسم امرأة متنبئة فى زمنِ مُسَيِّلَمَة، وجه أسجح، أى: حَسَن مستقيم الصورة.

- كَسَّاب، وَخَطَّاف، لكَلِين، من الكسب والخطف.
- قَتَام، وَجَعَار، وَفَشَّاح، من أسماء الضَّبَع.
- حَصَّاف، اسم فرس، من السرعة.
- عَرَّار، اسم بقرة، من العرة، وهو السِّلح - كثرة الروث.
- ظَفَّار، اسم بلد، من المظمن من الأرض ذى النبات.
- مَلَّاع، اسم هضبة، من الملبع، أى: المفارة لا نبات فيها.
- مَنَاع، اسم هضبة شاقة المنع، وهو الشدة.
- شَرَّاف، اسم لأرض، من جبل مشرف، أى: عال.
- لَصَاف، أرض من منارل بنى تميم، من اللصف، وهو ضربٌ من التمر، أو نبت يشبه الخيار.

- حضار: اسمُ نجمٍ بالقرب من سهل.
- هذه الأسماءُ الأعلامُ على الإناثِ التى تكون على وزنِ فعَالٍ يعاملُها العربُ على وجهين:

أولهما: البناءُ على الكسرِ مطلقًا، وهذا ما يذهبُ إليه أهلُ الحجاز.

والآخر: ما يذهبُ إليه بنو تميم، حيثُ يَتَّوْنُ على الكسرِ ما كان مختومًا منها بالراء، مثل: سفار، وبار، حضار، عرار. . . .

أما ما كان مختومًا بغيرِ الراءِ فإنهم يَمْنَعُونَهُ من الصرفِ.

وَمِنْ بنى تميمٍ مَنْ يَمْنَعُ هذه الأعلامَ من الصرفِ مطلقًا.

- ما جاء معلولًا من الفعلِ الرباعى:

عما ذكره النحاةُ من أسماءِ الأفعالِ:

قَرَقَار، بفتح فسكونٍ ففتح طویلٍ فكسر، بمعنى: قَرِقَر، أى: صَوْتُ، وقد وَرَدَ فى قولِ أبى النجمِ العجلى:

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ^(١)
 أى: صَوْتُ، فيكون(قرقار) اسمَ فعلٍ أمرٍ مبنيًا على الكسرِ، لا محل له من
 الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت.

عَرَعَارٍ، بمعنى: اللَّعَبُ، وورد في قولِ النابغة:
 مُتَكَنِّئِي جَنَبِي عُكَاطَ كِلَيْهِمَا يَدْعُو وَيَدْعُهُمْ بِهَا عَرَعَارٍ^(٢)
 أى: اللَّعِبِ العَرَعَرَةَ، وهى لعبةٌ للصبيان.

يذكر سيبويه فيهما:

«وأما ما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربعة فقوله:

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ

فإنما يريد بذلك: قالت له: قَرْقَارٍ، وهى لعبةٌ، وإنما هى من عرعرت»^(٣).

ولكن مِنَ النحاة - وعلى رأسهم المبردُ - من يمتنعون كونها اسمي فعلٍ،
 ويجعلونها اسمين لحكايةِ المرورِ من صوتِ الصبيانِ فى عَرَعَارٍ، كما يقال: غاق
 غاق فى حكايةِ صوتِ الغراب^(٤).

لكن الجمهورَ على أنهما اسمي فعلٍ؛ وليساً باسمي صوتٍ؛ لأن حكايةَ
 الصوتِ لا يخالفُ الأولُ فيها الثانى.

أقسام اسم الفعل من حيث الدلالة الزمنية

نعلم أن الفعلَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أنواعٍ: ماضٍ، ومضارع، وأمر، وكل نوع يدل
 على زمنٍ خاص به، فالماضى ما دلَّ على ما مضى من الزمان، أما المضارع فإنه

(١) الكتاب ٣ - ٢٧٦ / الفصل ٧٤ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٣ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥١ / الصبان
 على الأشموني ٣ - ١٦٠.

(٢) ديوانه ١٠٢ / الخصائص ٣ - ٦٠ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٤ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٢ /
 الصبان على الأشموني ٣ - ١٦٠.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٦.

(٤) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٤.

يدلُّ على الزمنِ الحالِي، وقد يدلُّ على المستقبلِ بقرائنَ دالة، أو ضمائمَ دالة، وقد يدلُّ على الماضى بضمائمَ أخرى دالةٍ على ذلك، وأما الأمرُ ففيه زمنُ الاستقبال.

كذلكم اسمُ الفعلِ يدلُّ على الماضى والمضارع والأمر، وفيه الجوانبُ الدلاليةُ نفسها التى تكون للفعلِ المُسمَّى به، إلى جانبِ المبالغة. فشانُ اسمِ الفعلِ فى زمنِهِ شأنُ الفعلِ الذى يدلُّ على معناه، وذلك على النحو الآتى:

أولاً: ما يدلُّ على الأمر،

ويكون فيه معنى الاستقبال، وهذا القسمُ هو الغالبُ فى أسماءِ الأفعالِ، ومنه:

- كلُّ ما نُقِلَ عن غيره، سواءً أكان منقولاً عن شبهِ جملة، أم عن مصدرٍ فعْلُهُ مستعمل، أو مصدرٍ فعْلُهُ مهمل. ما عدَا (إِلَى)؛ لانه بمعنى المضارع ومثالُ ذلك:

إِلَيْكَ، أَى: تَنَحَّ، فيكون اسمُ فعلٍ أمر، مبنياً لا محل له من الإعراب.

دونك، أَى: خُذْ، فيكون اسمُ فعلٍ أمر.

رُوَيْدَ، أَى: أَمْهِلْ، فيكون اسمُ فعلٍ أمر.

بَلِّغْ، أَى: اتْرُكْ، فيكون اسمُ فعلٍ أمر.

- وكذلك كلُّ ما كان قياسياً فإنه اسمُ فعلٍ أمر، وهو المقيسُ على وَرِنَ (فعالٍ)، دالا على الأمر، مبنياً على الكسرِ من كل فعلٍ ثلاثى تام متصرف.

مثال ذلك: حَدَّارِ، أَى: احذر، فيكون اسمُ فعلٍ أمر.

كذلك: سَمَاعِ: اسمع، تَرَاكِ: اتركْ، مَتَاعِ: امْتَعْ... إلخ.

وما كان مشتقاً من الرباعى فيه زمنُ الاستقبال؛ لانه يكون اسمُ فعلٍ أمر، وما سمع هو: قَرَقَارِ، أَى: قَرِّقْ، عَرَعَارِ، أَى: عَرِّعْ، الْعَبَّ لَعِبَةُ الْعَرَعَرَةِ.

- وما وضع من أولِ أمرِهِ من أسماءِ الأفعالِ وهو دالٌّ على الأمرِ، نحو:

صَهْ، مَهْ، إِيهْ، هَا، هَاكْ، هَاءَ، هَاءَكْ، أَيَهَا، هَلَمْ، تَيْدْ، تَيْدَخْ، هَيْتْ، هِيَّا، آمِينَ، حِيَهْلْ، وَيَهَا، بَسْ. وكذلك: حَىْ، هَلْ.

ثانيًا: ما يدل على المضارع،

ومنه: وَى، واهأ، وا، أَف، هاء، بَجَلْ، إِنْخْ، كِنْخْ، أَوْهْ، قَدْ، قَطْ، واهأ.
ومما نُقل عن غيره وهو اسمُ فعلٍ مضارعٍ (إِلَى)؛ لانه رَدُّ على القول: إِلَيْكَ،
بمعنى: تَنَحَّ، فيردُّ على ذلك بالقول: إِلَيَّ، أَيْ: أَتَنَحَّى. فيكون مضارعًا.
تلاحظ أن ما يدلُّ على المضارع كلها أسماءُ أفعالٍ مرتجلة، ماعدا (إِلَى) فهو
منقول.

ثالثًا: ما يدل على الماضي،

وهذا القسمُ قليلٌ بين أسماءِ الأفعالِ، ومنه: هيهات، شتان، سرعان، وشكان
بطآن.
وكُلُّها أسماءُ أفعالٍ مرتجلة.

أقسام اسم الفعل - أسلوبيا

تتنوع أسماءُ الأفعالِ بين نوعي الأسلوب: الإنشائي والخبري، وهى إلى
الإنشائي أكثرُ ميلًا واستعمالًا، وإلى الأمرِ منه أكثرُ وأكثرُ، يذكر ابنُ يعيش فى
ذلك: «أسماءُ الأفعالِ الأغلبُ فيها الأمرُ؛ لأن الغرضَ منها مع ما فيها من المبالغةِ
الاختصارُ، والاختصارُ يقتضى حذفًا، والحذفُ يكون مع قوة العلمِ بالمحذوف،
وهذا حكمٌ مختصٌّ بالأمر لما ذكرناه؛ لأن الأمرَ يُستغنى فيه - فى كثيرٍ من الأمرِ -
عن ذكرِ ألفاظِ أفعاله بشواهدِ الأفعالِ، والخبرُ ليس كالأمرِ فى ذلك، فلذلك قلُّ
فى الخبر...»^(١).

وإذا عدنا إلى تقسيمِ أسماءِ الأفعالِ من حيثُ الدلالةُ الزمنيةُ نجد أن:

ما ذكر منها دالًّا على الأمرِ فهو إنشائي أمرى.

وما ذكر منها مضارعًا أو ماضيًا فهو دالٌّ على الخبرِ.

(١) شرح المفصل ٤ - ٣٥.

أقسام اسم الفعل من حيث التعدى واللزوم

أسماء الأفعال إما هي أسماء مُسميات هي أفعال، فهي نائبةً مناب الأفعال، ولما كانت الأفعال منها ما هو متعد، ومنها ما هو لازم، كانت أسماء الأفعال كذلك، وذلك بحسب مسماها من أفعال إن متعد، وإن لازم.

من المتعدى من أسماء الأفعال، فيتجاوز فاعله إلى مفعول:

(رويد)، بمعنى أمهل، حيث تقول: رويد محموداً، فيكون محموداً مفعولاً به.

- وقالوا: تَيدَ ريداً، بمعنى (رويد) فيكون متعدياً ومنه: وَيَهَا (أغري).

- ومنه هاء، وها، (خُذْ)، حَيَّهْل، في أحد استعمالاته - بمعنى: إيت، بَلْه (دَع)، عَلَيْكَ (الزم)، عَلَى (أولني)، وهذا فيه معنى التعدى إلى مفعولين.

- ورن (فَعَال) من الفعل الثلاثي التام المتصرف المتعدى، نحو: دراك (ادرك)، كَتَّاب (اكتب)، تَرَكَ (اترك)، مَنَعَ (امنع). ...

وتقول مُعَدِّياً اسم الفعل:

حَيَّهْل الثريد، عليك هذا الصديق. ومنه قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقول الشاعر السابق:

تراكِها من إبلٍ تراكِها. ..

وقوله:

مَنَّاعِها من إبلٍ مَنَّاعِها. ..

وأن تقول: دَرَكَ السيارة. بَلْه تلك السَّفْطَة في الكلام. عَلَى هذا الامر.

من اللازم من أسماء الأفعال، فلا يتجاوز فاعله إلى مفعول به:

- صَه، مَه، إيه، هَيْت، هَلْ، هَيْك، قَدْكَ، قَطْكَ، شَتَّان، هَيْهَات، إليك، أَفْ، أَوْهْ وَيْ، واهَا، قَدْ، قَطْ، بَجَلْ، سرعان، وشكان، بَطَّان، بَسْ. إِنْخْ، كِنْخْ، قرقار، عَرَّعَارِ، لَعَا، دَعْ، دَعْدَعَا.

- ومنه ما كان على وزنِ (فَعَال) من فعلٍ ثلاثي تام متصرفٍ لازم، نحو: نَزَلَ، خَرَجَ، فَرَّاحَ.

ويجعل النحاة اسمَ الفعلِ (آمين) مما هو لازم؛ ولذلك فإنهم يجعلون أسماءَ الأفعال تأخذ حكمَ الأفعال التي توافقها معنى في التعدى واللزوم، ويقرنون ذلك بالقيد (غالباً)، احترازاً من اسمِ الفعلِ (آمين)، فهو بمعنى: استجب، وهذا متعد، فنقول: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ دَعَاءَنَا، ولا يقال: آمينَ دَعَاءَنَا^(١).

من أسماء الأفعال ما يتعدى تارةً بنفسه، ويتعدى أخرى بواسطة الحرف، ويختلف لذلك دلالتُه، فحرفُ الجر يحدد معنى اسمِ الفعلِ، وهو.

- حَيْهَلٌ: حيث يقال:

- حَيْهَلِ الطعامَ، أى: ائتِ الطعامَ.

- حَيْهَلِ على الخير، أى: أَقْبِلْ عليه.

- حَيْهَلِ بالكتاب، أى: عَجِّلْ به.

- حَيْهَلِ إلى المحاضرة، أى: أَقْبِلْ إليها.

هَلُمٌ: حيثُ: قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠] فتعدى اسمُ الفعلِ (هلم) بدون حرف، و(شهداء) مفعوله.

وقال تعالى: ﴿هَلُمُّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. فتعدى اسمُ الفعلِ (هلم) بحرفِ الجرِ (إلى)، ومنهم من يرى أنه عدَّى هنا بنفسه، ويقدر: هلموا إلينا بالقول: قَرَّبُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَيْنَا^(٢).

أقسام اسم الفعل من حيث ظهور الفاعل واضماره

من أسماء الأفعال ما يجب أن يُضمَرَ فاعله، فلا يظهر:

وهي:

رُويْدَ: رُويْدَكَ، الكافُ للخطاب، وليست اسماً، هاؤمٌ، حَيْهَلٌ، بَلَه، صَه،

(١) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٠.

(٢) الدر المنصون ٥ - ٤٠٧.

مَهْ، هَيْتَ، هَلْ، هَيْك، هَيْك، إِيه، هِيَا، آمِينَ، هِيَهَات، أَفْ، أَوْه، هَلَمْ،
الحجازية، هَا، هَاءَ، هَاك، هَاك، حَيَّ، هَلَا، قَدْ، قَدْكَ، قَطْ، تَطُّك (الكاف
حرف خطاب لا محل له من الإعراب).

وكذلك كلُّ ما هو منقولٌ عن غيره: شبه جملة، أو مصدر، وهى: عَلَيْكَ،
عَلَى، إِلَيْكَ، إِلَى، عَلَيْهِ. دُونَكَ، وَرَاءَكَ، أَمَامَكَ، الكاف على الأرجح فى محل
خفصٍ بما قبلها. وكذلك الباءُ فى (إلى) والهاءُ فى (عليه).

وكذلك كلُّ ما كَانَ اسمُ فعلٍ على وَرْدٍ (فَعَالٍ)، نحو: نَزَالَ، تَرَكَ، عَرَّافٍ،
عَدَّادٍ.

ومنه قولُ الشاعر:

فَأَوْهٍ لَذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا وَمِنْ بُعْدِ أَرْضِ يَتَنَّا وَسَمَاءِ^(١)

(أَوْه) اسمُ فعلٍ مضارعٌ مبنى على الكسر، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنا.
وقولُ ابنِ هَرَمَةَ:

يَمْشَى الْقَطُوفُ إِذَا غَنَى الْحُدَاةُ بِهِ مَشَى الْجَوَادِ قَبْلَهُ الْجِلَّةُ النُّجَبَا^(٢)

(بِلَهُ) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبنى، وفاعله ضميرٌ مستترٌ، تقديره: أنت، (الجللة) مفعول
به منصوب.

قال الكميّ:

نَعَاءٍ جَذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ الْأَصْلِ^(٣)

(نَعَاء) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبنى على الكسر، بمعنى: انع، وفاعله ضميرٌ مستترٌ،
تقديره: أنت.

(١) شرح ابن عبيش ٤ - ٣٨.

(٢) السابق ٤ - ٤٩.

(٣) الكتاب ٢ - ٢٧٦ الإنصاف ٥٣٩ / شرح ابن عبيش ٤ - ٥١.

ومنها ما يكون فاعله اسماً مظهرًا؛

وهو: هيهات، شتآن، سرعان، وشكان وأشكان.

يقال: هيهات زيدٌ، أى: بُعدَ زيدٍ كلَّ البعد، فيكون (زيد) فاعلاً.

ومنه قولُ الشاعر (جرير):

هَيْهَاتَ مَازَلْنَا بَتَعْفٍ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مَبَارَكَةً مِنَ الْإَيَّامِ^(١)

(متزل) فاعل (هيهات).

وقولُ البيهت:

وَشْتَانٌ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ خَالِدٍ أُمِيَّةٌ فِي الرِّزْقِ الَّذِي يَتَقَسَّمُ

حيث (ما) اسمٌ موصولٌ مبنيٌ في محل رفع، فاعل شتان، وشبه جملة (بيني) صلة الموصول.

وقولُهم: سَرْعَانِ ذَا إِهَالَةٍ. (ذا) اسم إشارة مبنيٌ في محل رفع، فاعل (سرعان)، و(إهالة) تمييز منصوب.

ومثله: وشكان ذى إجابة. أى: سرعت هذه إجابةً

أقسام اسم الفعل من حيث التنكير والتعريف

أسماء الأفعال تكون نكرةً ومعرفةً، فإذا أريد تنكيرها نُونَتْ، وإذا أريد بها التعريفُ أزيلَ منها التنوينُ، وهذا هو القياسُ.

فالتنوينُ علمُ النكرة، وسقوطُه من اسمِ الفعلِ يجعلُه معرفةً، ف(صه) - بالسكون - معرفة. وصه - بالتنوين - نكرة، وكذلك: مه، ومه.

وقد ذكر ابنُ مالك القاعدةَ لذلك في قوله:

وَاحْكُمْ بِتَنكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيِّنُ

(١) شرح ابن عيشر ٤ - ٣٦.

فما نُؤنُّ منها فهو نكرةٌ، وما لم يُؤنَّ فهو معرفةٌ، وهذا ما يذهبُ إليه جمهورُ النحاة، وقيل: كُلُّها معارفٌ تعريفٌ عَلمُ الجنس.

نجد أن أسماء الأفعال تُستعملُ في التركيب - من حيثُ التعريفُ والتشكيُّرُ - على ثلاثة أضربٍ^(١)، وأذكرُها - هنا - تسعًا لما سَمِعَ في كل منها من لغاتٍ، قد تخرجُ بأحدها من البناءِ إلى التثوين، فقد راعيتُ ذلك كُلَّهُ في هذا التقسيم:

أ- ما لا يستعمل إلا معرفة:

نحو:

بله (دَع)، وآمين (استجب)، لم يسمعُ فيهما التثوينُ.

وكذلك: شَتَان، هَلُم، حَيٌّ، هَلَا (هَلْ)، هَيْتَ، هَا، هَاءَ، تَيْدَ، تَيْدَخَ، أَوْهَ، قَدْ، قَطْ، بَجَلْ، سرعان، وشكان، بَطَان، بَسَ. إِخْ، كِخْ.

وما كان مقيسًا، نحو: نزال، سماع. . .، أو منقولًا.

ب- ما لا يستعمل إلا نكرة، ويكون متوثًا:

نحو:

- إِيهَا (انكف)، لم يرد إلا متوثًا بالفتح، للفرق بينه وبين إِيه (رَد من . .).

- وَيَهَا (اسرع وعجل).

ومنه قولُ الشاعر:

وجاءتْ حوادثُ في مِثْلِهَا يُقَالُ لِمِثْلَى وَيَهْسَافُلُ
وقولُ الآخر:

وهو إذا قِيلَ لَهُ وَيَهَا فُلٌ فإنه أخْبَر به أن يَنْكَلُ

- واهَا (اعجب)، ومنه قولُ أبي النجم أو رؤبة:

(١) يرجع في ذلك إلى شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٧٠.

وَاهَا لِرَيْسِي ثُمَّ وَاَهَا وَاَهَا يَالَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاَهَا
بشمن نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا
- لَعَا (انتعش).

ج- ما يستعمل تَكْرَرًا ومَعْرِفَةً:

فإذا أردت تنكيره نَوَيْتُهُ، وإن قصدت به معنى التعريف أسقطت منه التنوين،
نحو:

إِيهِ، وَإِيهِ، وَصَهُ، وَصَهُ، وَمَهُ، وَمَهُ، وَغَاقٍ، وَغَاقٍ، وَافٌ، وَافٌ، فَكُلُّ أَوَّلِ
منها غيرُ مَنْوَنٍ؛ لانه أُرِيدَ بِهِ التعريف، وَكُلُّ ثَانٍ منها مَنْوَنٌ لانه أُرِيدَ بِهِ التعريف.
وكذلك: هِيَهَاتَ، هِيَهَاتَا، وَاَهَا، وَاَهَا، حَيْهَلٌ، حَيْهَلًا.
ملحوظات:

أولاً: بناء أسماء الأفعال:

كلُّ أسماءِ الأفعالِ مبنيةٌ، وَيُرْجَعُ النِّهَاةُ بِنَاءَهَا لِلْعَلَلِ الْآتِيَةِ:

- إما لبناء مسمياتها من الأفعال، فبنيت بناءها، لكن هذا هو الغالب، وليس
مطلقاً، فدلالة معظمها على الأمر دلالة على بنائها؛ لأن الأمر مبنى. لكنه يلحظ
أن (أَفَ) اسمٌ للفعلِ المضارعِ (أَنْفَجِرْ)، وهو معربٌ.
ومثله: وَى (أَعْجَبْ)، وَا (أَعْجَبْ)، قَدْ، وَقَطْ وَيَجَلْ (يكفى)، إِخْ كَيْخْ (انكهر).
... الخ.

- وإما لأن منها ما وضعه - بنىوا - وضعُ بنيةِ الحروفِ، نحو: صَهُ وَمَهُ،
فهما على مثال: هَلْ وَبَلْ.

- لكن الأرجح في علة بنائها هو الرأى الذى يذهب إلى أنها مبنية لوقوعها
موقعاً مالا يمكن له فى الأصل وهو الجملة.

لكننى أرى أن سببَ بنائها هو عدمُ خروجِها عما وضعت له فى اللغة العربية من وظيفة دلالية وتركيبية، أو استعمال لغوى؛ لأنه يلحظ أن اللغة العربية تعامل ما يستخدم فيها لأداء دلالى أو تركيبى واحدٍ معاملة المبني.

ثانياً: تأكيد الفاعل أو العطف عليه إذا كان ضميراً :

إذا أردت تأكيدَ فاعلي أسماء الأفعال إذا كان ضميراً فإنه يكون كالاتى :

التوكيد اللفظي:

يكون بذكر ضمير الرفع المنفصل الملازم للفاعل المستتر، نحو: حَيَّ أَنْتَ عَلَى الصَّلَاةِ، حيث الفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديره: أَنْتَ. أما (أَنْتَ) الضميرُ المذكورُ فإنه يكون توكيداً لفظياً.. وتقول: رويدَ أَنْتَ محموداً.

وكذلك يكون توكيدُ الفاعلِ فيما هو منقولٌ عن شبهِ الجملة - ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فتقول: أَمَامَكَ أَنْتَ، فى (أَمَامَكَ) ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أَنْتَ، هو الفاعل، وأما (أَنْتَ) الضميرُ البارزُ المذكورُ فهو توكيدٌ للفاعل.

وتقول: إِلَيْكُمْ أَنْتُمْ، دونكم أَنْتُمْ.

التوكيد المعنوي:

يكون بذكر الضمير المنفصلِ أولاً ، ثم يذكر لفظُ التوكيدِ مضافاً إلى ضميرِ الفاعل. فتقول:

مَهْ أَنْتَ نَفْسُكَ ، مَهْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ.

أَمَامَكُمْ أَنْتُمْ أَعْيُنُكُمْ، إِلَيْكُمْ أَنْتُمْ أَعْيُنُكُمْ.

هَلُمُّوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ.

فى كل اسمٍ فعليٍّ مما سبق ضميرٌ مستتر، هو الفاعل، وإنما ما هو موجود فهو دالٌّ على الخطابِ والعدد .

وإذا أردت المطفأ على فاعلِ أسماء الأفعال إذا كان ضميراً فإنك تذكر الضمير المنفصل أولاً، ثم تذكر المطفوف عليه، فتقول: حَيَّ أَنْتَ وَأَخُوكَ عَلَى الصَّلَاةِ، عَلَيْكَ أَنْتَ وَصَدِيقُكَ بِالصَّدَقِ. هَلُمُّوا أَنْتُمْ وَأَصْدِقَاؤُكُمْ.

تلاحظ أن الكاف أو الهاء أو الياء، أو ما يعتقد أنه ضمير كالواو أو الالف أو غير ذلك التي تلحق ببعض أسماء الأفعال ليست هي الفاعل، وإنما تكون دالة على الخطاب أو الغيبة أو التكلم أو العدد أو التذكير أو التانيث، والفاعل يكون مستتراً مع أسماء الأفعال هذه.

ثالثاً: القياس على المنقول؛

يقيس الكسائي، ومن ذهب مذهبه - على ما سُمع من أسماء الأفعال المنقولة، حيث يجوز عنده الأمر والإغراء بكل شبه جملة: ظرف، أو جار ومجرور، ويشترط ألا يكون حرف الجر على حرف واحد، مثل: بك، لك، ومنهم من أطلق الجواز، لكن البصريين يقصرون ذلك على المسموع.

رابعاً: القياس على أسماء الأفعال القياسية؛

يذهب الأخفش - ومن ذهب إلى رايه - إلى بناء اسم الفعل من الفعل الرباعي المجرد؛ على مثال فعلال، قياساً على ما سُمع من: قَرَقَارٍ (صَوْتٌ)، عَرَعَارٍ (هَلُمُّوا للعبة العرعة)، وعليه فإنه يُجيز اشتقاق اسم الفعل من مثل: دَحْرَجَ، فيكون دَحْرَجَ، رَلَزَالٍ.

لكن الجمهور يذهب إلى عدم القياس في ذلك؛ لقلة ما سُمع منه، وإنما القياس عندهم فيما هو معدول من الثلاثي لا غير.

والفصل بين الثلاثي والرباعي عند سيبويه وجمهور النحاة أن الثلاثي قد كثر في كلامهم جداً، ولا يُسمع من الرباعي إلا في اللفظين المذكورين: قَرَقَارٍ، وعَرَعَارٍ؛ لذلك أجازوا القياس في الثلاثي، ومنعوه في الرباعي.

خامساً: تضمينها النفي والنهي والاستفهام؛

قد يُضمَّن اسم الفعل معنى النفي أو النهي أو الاستفهام.

وَيُمَثِّلُ لِتَضَمُّنِهِ النَّفْيَ بِمَا حَكَاهُ اللَّحْيَانِي عَنْ الْكَسَائِي أَنَّهُ سَمِعَ أَهْرَافِيًّا مِنْ بَنِي عَامِرٍ يَقُولُ: إِذَا قِيلَ لَنَا: أَبْقَى عِنْدَكُمْ شَيْءٌ قُلْنَا: هَمَّهُام، أَيْ: لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ. وَحَكَاهُ الْكَسَائِي عَنْهُمْ بِالْيَاءِ وَالْمِيمِ^(١).

وَيُمَثِّلُونَ لِلِاسْتِفْهَامِ بِقَوْلِهِمْ: مَهْمِيم؟، وَمِنْهُ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَقَدْ رَأَى عَلَيْهِ أَثَرَ صُفْرَةٍ: «مَهْمِيم؟» أَيْ: أَحْدَثَ لَكَ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: تَزَوَّجْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

وَقَدْ يَسْبِقُ بَعْضُهَا (لَا) النَّافِيَةُ، كَقَوْلِهِمْ: لَا لَعَا، أَيْ: لَا إِقَامَةَ.

وَقَدْ يَصْحَبُ بَعْضُهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ وَالِاسْتِحْسَانِ، كَمَا هُوَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:
وَأَبَايَ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْتَبُ^(٢)
حَيْثُ (وَا) فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ.

وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ (وَاهَا) لِلتَّعَجُّبِ كَذَلِكَ، فَيَقَالُ: وَاهَا لَهُ مَا أَطْيَبَهُ!!، وَذَلِكَ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ طَيِّبِ الشَّيْءِ وَحُسْنِهِ، وَيَكُونُ اسْمًا لِأَعْجَبُ.

وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى التَّنْدِيمِ، وَيُسْتَشْهَدُ لَذَلِكَ بِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ الْقُرَشِيِّ:

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَتَانِي قُلٌّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَا بِنُكْرٍ
وَيَكُنَّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشُ^(٣)

وَيَجْعَلُ بَعْضُ النُّحَاةِ فِي أَحَدِهَا مَعْنَى الْإِسْتِعْظَامِ. نَحْوُ: بَخِ بَخٍ، وَلَكِنَّا أَدْرَكْنَا أَنَّهَا جَمِيعُهَا فِيهَا مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ.

سَادِسًا، (هَلَمْ) بَيْنَ الْحِجَازِيِّينَ وَالتَّمِيمِيِّينَ،

تَسْتَعْمَلُ (هَلَمْ) اسْتِعْمَالَيْنِ عِنْدَ الْعَرَبِ:

- عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ: حَيْثُ يَسْتَعْمَلُونَهَا اسْمَ فِعْلٍ أَمْرٍ، بِمَعْنَى: إِيْتَا وَتَعَالِ، أَوْ قُرْبِهِ وَأَحْضَرِهِ، وَهَمَّ فِي ذَلِكَ يَنْطَقُونَهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، مَعَ الْمَفْرَدِ وَالْمُنْثَى وَالْجَمْعِ

(١) الْكِتَابُ ١ - ١٥٥ / الْخِصَالُ ٣ - ٤١ / شَرْحُ الْمِفْصَلِ لَا بِنَ يَعِشُ ٤ - ٧٦ / الْمُسَاعَدُ عَلَى شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢ - ٦٤١ / الصَّبَانُ عَلَى الْأَشْمُونِ ٣ - ١٩٩ .

(٢) الْمُسَاعَدُ عَلَى شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢ - ٦٤٢ .

(٣) الْمُسَاعَدُ عَلَى شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢ - ٦٤٢ .

والمذكر والمؤنث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، ويا رجلان، ويا رجالُ، ويا امرأة، ويا امرأتان، ويا نسوة. فيكون الفاعلُ ضميراً مستترا لا يجبُ إظهاره، ويكون متعدياً ولازماً.

- عند بنى تميم: حيث يستعملونها فعلاً للأمر، فيظهرون الضميرَ الفاعلَ حالَ التثنية والجمع والتانيث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، هَلُمَّا يا رجلان، هَلُمُّوا يا رجالُ، هَلُمِّي يا امرأة، هَلُمَّا يا امرأتان، هَلُمُّنَّ يا نسوة، ويرى القراء أنها: هَلُمُنَّ) بتشديد حرف الميم، وتشديد فتح النون).

ويذكر ابنُ يعيش: «واعلم أن بنى تميم؛ وإن كانوا يجرونها مُجرى الفعل في اتصال الضميرِ بها لشدة شبهها بالفعل، وإفادتها فائدة الفعل؛ فهي عندهم أيضاً اسمٌ للفعل، وليست مَبْقَاةً على أصلها من الفعلية...»^(١).

أمثلة لاستعمال أسماء الأفعال :

- هَا زَيْدًا. (ها) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني لا محلَّ له من الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستتر تقديره: أنت، (زيدًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- هَلُمَّ الواجب. (الواجب) مفعول به لاسم الفعل.

- قال له وهو يتحدث: صَ، ثم قالَ له بعدَ زمنٍ: إيه، فردَّ عليه: لقد قلتَ لي مَ.

- «إذا ذُكِرَ الصالحونَ فحيَّاهُ بِعُمَرَ»، أى: ايتوا بعمر، فهو منهم. (حيها) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، وفاعله ضميرٌ مستتر، وقد تعدى - هنا - بواسطة حرفِ الجرِ (الباء).

- قال ابن هرمة :

يَمْشِي القُطُوفَ إِذَا غَنَّى الحِداةُ له مَشَى الجِوَادِ قَبْلَهُ الجِلَّةُ النُّجَبَا^(٢)

(١) شرح الفصل ٤ - ٤٢.

(٢) الكتاب ٢ - ٥٢ / المقتضب ٣ - ٢٠٦ / المفصل ٧٣ / شرح ابن يعيش ٤ - ٤٦ / شرح ألفية ابن معطى

- دُونَكَ مَا يَخُصُّكَ .

- عِنْدَكَ أَخَاكَ .

(أخا) مفعولٌ به، منصوب، وعلامةُ نصبه الالفُ. لاسم الفعل (عندك)؛ لأنه بمعنى (الزم). فيكونُ اسمُ فعلٍ أمرٍ مبنياً وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت .

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أى: الزمُوا أنفسكم .

فكان (أنفس) مفعولاً به لاسم الفعل (عليكم).

- هَيْهَاتَ مَنَزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كانت مَبَارَكَةً مِنَ الْيَافِ

- فَأَوَّهَ لِذِكْرِهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا ومن بُعْدِ أَرْضٍ يَبْتَنَّا وَسَمَاءِ

- قال ابن أحمر:

أَنشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رِفْقَتِهِ حَىَّ الْحُمُولَ فَإِنَّ الرِّكْبَ قَدْ ذَهَبَا

أى: ادعِ الحُمُولَ



مُعْجَم

لأسماء الأفعال بالفاظها المشهورة بها، وما يكتنفها من أشهر اللغات،
ومُسماها، ونوع فاعلها بين الإضمار والظهور، ونوعها بين الأمر والمضارع
والماضى، واللزوم والتعدي، ومع ذكر نوعها بين التعريف والتنكير، وبين
الارتجال والنقل والقياس

اسم الفعل	لغاته	مسماء	فاعله مظهر أو مضمَر	نوع زمنيا ونحويا	نكرة أم معرفة	نوع بنيتها
إخْ أفْ	إخ أف- أفا	أنكره أَنْضَجِرْ	مضمَر	مضارع لازم	معرفة	مرئجل
	أف- أفْ		مضمَر	مضارع لازم	نكرة ومعرفة	مرئجل
إِلَيْكَ		تَنَحَّ	مضمَر	أمر لازم	معرفة	منقول
إِلَى		أَتَنَحَّى	مضمَر	مضارع لازم	معرفة	منقول
أَمَامَكَ		تَقَدَّمْ، حَذَرْتِه شَيْئًا بَيْنَ يَدَيْهِ	مضمَر	أمر لازم	معرفة	منقول
أَمِين	أَمِين	أَسْتَجِبْ	مضمَر	أمر لازم مع أنه معند	معرفة	مرئجل
أَوْه	آه- أَوْه	أَتَأَلَّمُ	مضمَر	مضارع لازم	معرفة	مرئجل
إِيه	إِيه- إِيه	أَمَضْ فِي حَدِيثِكَ	مضمَر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرئجل
إِيهَا	إِيه	أَنْكَفِفْ	مضمَر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرئجل

بَجَلٌ		يَكْفَى وَإِكْتَفَى	مُظْهِرٌ	مُضَارِعٌ مُتَعَدٌّ وَإِمْرٌ لَازِمٌ	مَعْرِفَةٌ	مَرْتَجِلٌ
بَسٌّ		أَرْفَقَ	مُضْمِرٌ	لَازِمٌ إِمْرٌ	مَعْرِفَةٌ	مَرْتَجِلٌ
بُطْلَانٌ		أَيْطَأُ	مُظْهِرٌ	مَاضٍ لَازِمٌ	مَعْرِفَةٌ	مَرْتَجِلٌ
بَعْدَكَ		تَأَخَّرَ، حَلَوْتُهُ شَيْئًا خَلْفَهُ	مُضْمِرٌ	إِمْرٌ لَازِمٌ	مَعْرِفَةٌ	مَنْقُولٌ
بَلَهٌ		أَثَرَكْ دَعَا	مُضْمِرٌ	إِمْرٌ مُتَعَدٌّ	مَعْرِفَةٌ	مَنْقُولٌ
تَبَدَّ		أَمْهَلَ	مُضْمِرٌ	إِمْرٌ مُتَعَدٌّ	مَعْرِفَةٌ	مَرْتَجِلٌ
تَبَدَّخَ		أَمْهَلَ	مُضْمِرٌ	إِمْرٌ مُتَعَدٌّ	مَعْرِفَةٌ	مَرْتَجِلٌ
حَيْهَلٌ	حَيْهَلٌ حَيْهَلًا حَيْهَلٌ حَيْهَلًا حَيْهَلًا حَيْهَلًا حَيٌّ هَلٌ	قَدَّمَ أَوْ عَجَّلَ أَوْ أَقْبَلَ	مُضْمِرٌ مُضْمِرٌ	إِمْرٌ مُتَعَدٌّ إِمْرٌ لَازِمٌ وَمُتَعَدٌّ	مَعْرِفَةٌ مَعْرِفَةٌ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ	مَرْتَجِلٌ
		أَقْبَلَ عَجَّلَ	مُضْمِرٌ مُضْمِرٌ	مُضْمِرٌ مُضْمِرٌ	نَكْرَةٌ نَكْرَةٌ	مَرْتَجِلٌ مَرْتَجِلٌ
دَعَا	دَعَدَعَا	انْتَمَشَ	مُضْمِرٌ	إِمْرٌ لَازِمٌ	نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ	مَرْتَجِلٌ
دُونَكَ		خَذُ	مُضْمِرٌ	إِمْرٌ مُتَعَدٌّ	مَعْرِفَةٌ	مَنْقُولٌ
رُوَيْدٌ	رُوَيْدُكَ الْكَافُ حَرْفٌ	أَمْهَلَ	مُضْمِرٌ	إِمْرٌ لَازِمٌ	مَعْرِفَةٌ	مَنْقُولٌ
سَرَعَانَ	سَرُعَانَ، بِسَرْعَانَ	سَرَعَ	مُظْهِرٌ	مَاضٍ لَازِمٌ	مَعْرِفَةٌ	مَرْتَجِلٌ
شَتَانَ	شَتَانٍ	اِثْرَقَ	مُظْهِرٌ	مَاضٍ لَازِمٌ	مَعْرِفَةٌ	مَرْتَجِلٌ

صه		اسْكُنْتُ	مضمر	أمر لازم	معرفة وقد ينكر	مرئجل
عَرَّعَارَ		الْعَبْ	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرئجل
هَلَيْكَ		الزَّمْ	مضمر	أمر متعد ولزام	معرفة	منقول
هَلَيْهِ		لِيلَزَمْ	غائب	أمر متعد	معرفة	منقول
عَلَىَّ		أَوْلَنِي	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
عِنْدَكَ		حُدَّ الزَّهْمُ مِنْ قَرَبِ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
فَرَطَكَ		تَقْدِمُ، تَحْذَرُهُ شَيْئًا بَيْنَ يَدَيْهِ	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرئجل
قَدْ		يَكْفَى	مظهر	مضارع متعد	معرفة	مرئجل
قَرَّ قَارَ	جَرَّ جَارٍ	صَوْتُ	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرئجل
قَطَّ		يَكْفَى وَاتَّكَبَ	مضمر ومظهر	مضارع متعد وأمر لازم	معرفة	مرئجل
كَيْخُ	كَيْخُ	اتَّكَرَّ	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرئجل
كَذَاكَ		دَخَ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
لَدَيْكَ		حُدَّ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
لَمَّا		اتَّعَشَنَ	مضمر	أمر لازم	نكرة	مرئجل
مَكَانَكَ		اثْبَتَ	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
مَهْ		انْكَفَفَ	مضمر	أمر لازم	معرفة وقد ينكر	مرئجل
هَأَ	هَأَكَ	حُدَّ	مضمر	أمر متعد	نكرة	مرئجل
هَاءَ	هَاءَكَ، هَاءُ، هَاءُو، هَاءُ، هَاءُومَ، هَاءُؤُنَّ	حُدَّ	مضمر	أمر متعد	نكرة	مرئجل
هَلْ	هَلَا	عَجَلَ	مضمر	أمر لازم	ينكر	مرئجل

أسماء الأصوات^(١)

يلحقُ بأسماء الأفعال أسماء الأصوات، وهو مصطلحٌ يطلقُ على الفاظٍ في اللغة تشيرُ إلى معانٍ ودلالات اصطلاحٍ عليها المجتمعُ اللغوي، وهي مكونةٌ من الأصوات التي تتكونُ منها اللغة، ليحاكي بها أصواتُ بعضِ الحيواناتِ والطيورِ التي يالفُها الإنسان، أو التي توجدُ في بيئته، ووجد في نفسه حاجةً أن يكونَ له علاقةٌ لغويةٌ بها، أو يعبرُ بها عن أصواتٍ عارضةٍ لأحوالٍ معينةٍ تعتريه، كالسعالِ والتعجبِ والتأفُّفِ . . .

وأسماء الأصوات وأسماء الأفعال متواخية؛ لاشتراكهما في دلالة الزجر^(٢)، والامر، والتعبير عن مشاعر.

وأسماء الأصوات ليست أسماء أفعال؛ لأن اسمَ الفعلِ له فاعلٌ مستترٌ أو ظاهرٌ، لكن اسمَ الصوتِ لا يكونُ له ذلك.

فاسمُ الصوتِ يكون لفظاً منفرداً يعطى دلالةً معينةً بمفرده، دون حاجته إلى لفظٍ آخر.

فأسماء الأصوات من قبيلِ المفردات، وأما أسماء الأفعالِ فمن قبيلِ المركبات. وهي ليست أسماءً مطلقة؛ لأنها لا يجوزُ أن تدخلَ عليها ما يدخلُ على الأسماء من عوامل، كما أنه يكتفى بها لحدوثِ الأداءِ الدلالي المفهوم من الإحداثِ اللغوي.

لكن الاسمُ يحتاج إلى غيره لإحداثِ هذا الأداء.

(١) يرجع في هذه الدراسة إلى: الكتاب ٣ - ٢٩٨ وما بعدها / ٤ - ٢٢٩. شرح ابن عيش ٤ - ٧٥ / شرح ابن النازم ٦١٤ / المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٦٥٨ / شرح التصريح ٢ - ٢٠٠ / الصبيان على الأشمونى ٣ - ٢٠٨ / النحو الوافى ٤ - ١٦٢.

(٢) شرح ابن عيش ٤ - ٧٦.

وليست حروفاً؛ لأنه يُكتفى بها، أما الحرفُ فإنه لا بدَّ له من معمولٍ، كما أنه لا يؤدي أداءها الدلالى فى اللغة.

وليست أفعالاً؛ لأنها لا تتضمنُ حدثاً ولا زماناً كما هو فى الأفعال.

وإنما هى شبيهةٌ بأسماء الأفعال فى أنه يُكتفى بها لإحداث الدلالة المقصودة التى تُفهم، دالةٌ على خطابٍ مالا يعقلُ، أو مَنْ هو فى حكمه، أو دالةٌ على حكاية بعض الأصواتِ الصادرة، وليست أسماء أفعالٍ صريحةً - كما ذكرنا.

أسماء الأصواتِ جميعها مبنيةٌ، ولا محلٌ لها من الإعراب، ويعلَّلُ لبنائها بما يأتى:

١ - إما لأن منها ما وضعه وضعُ الحروف فى بنيته.

٢ - وإما لوقوعها موقعَ الجملة، حيث أداؤها المعنوى، والجملة لا تمكِّن لها فى الأصل.

٣ - وإما لأن منها ما هو نائبٌ متابٍ لفعلي الأمر، وفعلُ الأمر مبنى.

٤ - ومنهم مَنْ يرى أن سببَ بنائها هو أنه ليس فيها معنى، فجرت مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبنى.

لكن هذه الألفاظُ وإن كانت لا تنتمى - فى غالبها - إلى مادة معنوية معينة؛ فهى ذاتُ دلالاتٍ مصطلحٍ عليها، تؤديها بين طرفي الحديث، وبذلك تكون قد حققتُ الوضعَ اللغوى، أو الهدفَ من اللغة، فلا بدَّ أن نقرنها دائماً بالمعنى الذى وضعت له، لا أن نجردها من المعنى، فليس فى اللغة ألفاظٌ غيرُ ذاتِ معنى.

- وإما لشبهها الحرفَ المهمَل فى كونها غيرَ عاملةٍ ولا معمولٍ^(١)

وما وضع من أسماءِ أصواتٍ فى كتبِ اللغة والنحو تدور فى أربع دوائرٍ دلالية:

١ - إما أن تكون لدعاءٍ مالا يعقلُ لأداءِ عملٍ ما مطلوبٍ.

٢ - وإما أن تكون لزجرٍ مالا يعقلُ عن أداءٍ ما، أو نهزه.

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ١٦٣/ العيان على الأشموني ٣ - ٢١١.

٣- وإما أن تكونَ محاكاةً لصوتِ حيوانٍ أو طيرٍ، إما أن يكونَ صوتهُ الذي يستعملُه . وإما أن يكونَ صوتهُ أثناءَ أداءِ عملٍ ما، كالشربِ إلخ.

٤- وإما أن تكونَ محاكاةً لصوتِ فعلٍ ما، ينشأ عن إحداثه صوتٌ يميزُه، فيتفاعلُ له الإنسانُ.

١- ما يستعملُ لزجرَ ما لا يعقلُ:

هَال، هَلَا: لزجرُ الخيلِ، أى: توسِّعِ أو تَنَحَّيْ، أو: لزجرِ الخيلِ عن البُطءِ، واستحثائها.

ومنه قولُ الشاعر:

وأيُّ جوادٍ لا يقالُ له هَلَا^(١)

وقد تكونُ للإبلِ، وقد تُسَكَّنُ بها الإناثُ عندَ ذنوبِ الفحلِ منها.

وقد يُستخدمُ لاستحثاثِ العاقلِ، ومنه قوله:

أَلَا حَيَّيَا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا. . .

عَدَسٌ: لزجرُ البغلِ عن الإبطاءِ.

قال يزيدُ بنُ مفرغ:

عَدَسُ مَالِ الْعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْسِمِلِينَ طَلِيقُ

حيث رَجَرَ بغلته بقوله: عَدَسُ، فلقد أمنت، ومالعبادِ عليك إِمَارَةٌ بعدُ.

هَيْدٌ، هَيْدٌ، هَادٍ: لزجرُ الإبلِ، وقد تكسر دَالٌ (هيد).

قال الرازي:

بَاتَتْ تَبَادَى شَعَشَعَاتٍ ذُبْلًا فَهِيَ تُسَمَّى رَمَزَمًا وَعَيْطَلًا

حَتَّى حَدَوْنَاهَا بِهَيْدٍ وَهَلَا حَتَّى يَرَى أَسْفَلَهَا صَارَ هَلَا^(٢)

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٩. الصبان على الأشموني ٣-٢٠٨.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٠.

شعشات: طوال النوق، ذُبْلٌ: ذبلت من طول السير، رمزم وعيطل: اسمان لئاقة واحدة.

حيثُ (هيد وهلا) اسما صوتٍ لزجرٍ ناقته.

وقال ابنُ هرمة:

حتى استقامت له الأفاقُ طائعةً فما يقالُ له هَيْدَ ولا هَادٍ^(١)

أى: لا يزجرُ أثناءَ سيره.

جَهْ: صوت لزجرٍ السبع ليكُفَّ ويستهي.

ومنه: جَهْجَهَتْ بالسبع، إذا قلت له: جه. فيقال: تَجْهَجْ عني، أى: طأوعُ وانتَه.

وَحْ، حَوْ، قس: لزجرٍ البقر.

دَهْ: بكسر الدالِ وفتحها، زجرٌ للحث على الضرب، هذا أصله، ثم استخدام مثلاً فى كل شَيْءٍ لا يقدم عليه الرجلُ، وقد حانَ حينه، وهى فارسية، وأصله أن الموثورَ كان يلتقى واتره، فلا يتعرضُ له، فيقالُ له ذلك^(٢).

هَاج، حَلْ: زجرٌ للناقة.

يقال: حَلَحَلْتُ بالناقة، إذا قلت لها: حَلْ حَلْ. وقد يدخله تنوينُ التثنية.

حَلْ: لزجرٍ البعير.

حُوب: بفتح الباء، وضمُّها، وكسرها، بدونِ تنوينٍ، وبالتنوينِ فى جميع لغاتها، ويُقال: حَوَّيتُ بالإبل، إذا قلت لها ذلك.

هَيْج (بكسر الهاءِ وفتحها وسكونِ الباء، مع كسر الجيم وسكونها): صوت الحادى يزجر به إبَّله.

هَاه، عِيه، هاب: لزجرٍ الإبل.

هَآى، حَآى: لزجرٍ الإبل، وغيَرها من المواشى.

وقد يكونان بالهمزة: هَآ هَآ.

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٠.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٨١.

سَعْ: لزجرِ المعز، يقال لها: سَعْ سَعْ. ويقال: سَعَسَتْ بالمعز، إذا زجرتها.
حب: صوتٌ يُزَجْرُ به الجملُ عند البروك.

يقولون: حب لا مشيت. والإحباب في البعير هو أن ييرك. وتقول: أحب البعيرُ إذا برك، فلم ييرح، أو إذا أصابه كسرٌ أو مرضٌ فلم ييرح مكانه حتى يبرأ، أو يموت.

إس، هَسْ (بفتح ففتح مشدد): صوت يزجر به الراعى الغنم. وفيهما إسكانُ السين.

حج، عه، هيز: صوتٌ يُزَجْرُ به الضأن.

هَجْ، قَعْ، قَاعْ: صوت لزجرِ الغنم.

يقال: فَعَقَ بالغنم، إذا قال لها ذلك.

وقيل: قاع، بالقاف.

هَجَا، هَجْ: صوت لزجرِ الكلب. وقيل: للغنم. وينون للتكثير.

جاه (يكسر الهاء، وتثنيها): صوتٌ يُزَجْرُ به البعيرُ دون الناقة، أو: هو زجرٌ للسيح.

هَزْ (بفتح فسكون) عَزَزَ (بفتح أوله وكسره، مع فتح آخره وكسره) أو بفتح الاول وكسر الأخير، هَزْ (بفتح فسكون)، حَزَزَ (بفتح فسكون ففتح): لزجرِ العنز.

حَرَّ (بفتح فكسر مشدد): لزجرِ الحمارِ عن الإبطاء، واستحثائه على السرعة.

كَحْ، كَحْ (بكسر فتشديد مع السكون أو الكسر، أو التثوين، أو تخفيف الحاء، وجواز فتح الكاف): لزجرِ الطفلِ عن تناولِ شيء.

ومنه أن الحسن -رضى الله عنه- أخذ تمرّة من تمرِ الصدقة، وجعلها في فيه، فقال له ﷺ: كَحْ، كَحْ، فإنها من الصدقة، فألقاها من فيه.

ب- ما يُستعمل للدعاء مالا يعقل؛

جُوتَ: دعاء الإبل لتشربَ، وقيل: مثلثة التاء، قد يدخلها الألف واللام، فيقال: الجوت.

جِيْ: صوتٌ لدعاءِ الإبلِ للشرب.

فيقال: جَأَجَأْتُ بِالْإِبِلِ لِتَشْرَبَ جَأَجَاءً، وقد تكرر، فيقال: جِيْ جِيْ، والاسمُ منها: الجِيءُ.

حِيْ (بكسر فسكون): دعاءٌ للحمارِ ليشربَ.

هِيْ: دعاءُ الإبلِ للعلف.

يقال: هَاهَأْتُ بِالْإِبِلِ، إذا دعوتها للعلف.

هَذَعُ (بكسر ففتح فسكون): صوت تسكن به صغارُ الإبلِ إذا تفرقت. وقد تسكن الدالُ وتكرر العينُ.

دَوَهٌ (بفتح فسكون فكسر): دعاء للرَّبع، وهو الفصيلُ يتتج في الربيع.

وهو أولُ النتاج. يقال: ما له ربيع ولا هيج، والهبج: ما يتتج في آخرِ النتاج.

نَخْ، نَخْ (بكسر أو فتح ففتح مشدّد، أو بكسر أو بفتح فسكون): صوتٌ يقالُ لِإِنَاخَةِ الْبَعِيرِ، يقالُ: نَخْنَخْتُ النَّاقَةَ، فَتَنَخْنَخْتُ. أي: أبركتها فبركتُ.

ومنه قولُ العجاج:

ولو أنْخنا جمعمهم تنخنخوا^(١)

هيج، ليخ: صوتُ إِنْإَاخَةِ البعير.

بُس (بضم الباء وتثنية السين مع تشديدها، أو سكون السين): صوتٌ يُدعى به الغنم إذا أَشْلَيْتُهَا إِلَى الْمَاءِ.

وقال ابن عبيد: يقال: بَسَّتْ الإِبِلُ وَأَبَسَّتْهَا لَغْتَانِ، إذا قلتَ لها: بس بس، وصدره الإِبْسَاسُ، وهو صوتٌ للرّاعي يسكُن به الناقةُ عند الحلب^(٢).

(١) شرح ابن عييش ٤ - ٨٤.

(٢) شرح ابن عييش ٣ - ٨٤.

فِي، تُو، نَأ: دعاء التيس للسفاد.

دَجْ (بفتح فسكون): صوتٌ يُدعى به الدجاج.

يقال: دَجَدَجْتُ بالدجاجة، إذا قلت لها ذلك.

سَأ، تُشَوُّ: صوتان يُدعى بهما الحمارُ إلى الشرب.

يقال: سَأَسَات بالحمار، إذا دعوته إلى الشرب، وشَأَشَأَتْ به، إذا دعوته فقلت له: تُشَوُّ تُشَوُّ.

قُوسٌ (بضم طويل فسكون): صوتٌ يُدعى به الكلبُ. وقد تكسر السين (قوس).

عَوَّه (بفتح فسكون فكسر): للَجَحَشِ.

أَوْ. آو: للفرس.

ج- ما يستعمل حكاية لأصوات الحيوانات،

شَيْب (بكسرٍ طويل فكسر): حكاية صوتِ شربِ الإبلِ الماءَ، فهو يحاكي صوتَ مشافرها عند الشرب، أو صوتَ جذبِها للماء، ورشفها له عند الشرب، وقد تدخله الألف واللام، فيقال: الشيب.

ومنه قولُ ذى الرمة:

تداعَيْنِ باسمِ الشيبِ فى مُتَلَمِّمٍ جِوانِبُهُ من بَصْرَةٍ وسِلَامٍ^(١)

ماء: (مكسور الهمزة، وقد ثمالُ الميم): حكاية صوتِ بغامِ الظبياءِ، إذا دعت أولادها.

وقد يدخل عليه الألف واللام، ومنه قولُ ذى الرمة:

(١) شرح ابن عيسى ٣ - ١٤، ٤ - ٨٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ٢١١.

متلّم: الحوض، بصرة: الحجارة تكون رخوة، وفيها بياض، سلام: بورن كتاب، جمع سَلَمَة، وهى الحجارة.

لا ينعش الطَّرْقَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يناديه باسم الماء مَبْغُومٌ^(١)
ويلا أداة تعريف جاء قوله:
ونادى بها ماءً إذا ثار ثورة.

غاقٍ (مكسور الآخر): حكاية صوت الغراب.
وقد ينونُ للتكبير ومنه قولُ القلاخ:
معاود للجوع والإملاق يغضب إن قال الغرابُ غاق^(٢)

ما يستعمل حكاية لأصوات غير حيوانية:

طِيعٌ (بكسرٍ طويلٍ فسكونٍ أو كسرٍ أوفتح: حكاية صوت الضاحك.
عِيطٌ (بكسرٍ طويلٍ فسكونٍ الطاء): حكاية صوت الصبيان إذا تصايحوا للعب،
ومنه: عطعت القوم، إذا تصايحوا، والمصدر: العططة.

مِضٍ، (بكسرٍ فكسرٍ): حكاية صوت الشفتين عند التمتع، حيث يحدث اللسانُ
مع الغارِ الأعلى صوتًا. نتيجة ضمِّ إحدى الشفتين إلى الأخرى. يقال ذلك عند ردِّ
ذی الحاجة، والمرادُ به الردُّ مع إطماع. وقد يقال بها عند الإقرارِ بحقٍّ، وفي المثل:
إن في مِضٍ لطمعًا، وإذا سأل الرجلُ الرجلَ حاجةً فقال المسؤولُ: مِضٍ، فكأنه
قد ضمن قضاءها. ومنه قولُ الراجز:

سألته الوصلَ فقالت مِضٍ^(٣)

طاقٍ (مكسور القاف): حكاية صوت الضرب.
طَقَى (ساكن القاف): حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض.
يقال: طقطقت الحجارة، إذا جاء صوتها: طق طق.
قَبٌ (ساكن الباء): حكاية صوت وقع السيف على الضريبة.

(١) الخصائص ٣-٢٩ / شرح ابن يعيش ٣-١٤ / الصبان على الأشموني ٣-٢١٢ / لسان العرب (بغم).

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٥.

(٣) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٨ لسان العرب (مضض).

خازٍ بازٍ: للذباب.

خاقٍ باقيٍ: للنكاح، أى: للصوت الحادث من اصطكاك الأجرام عند النكاح.

قاشٍ ماشٍ، جاثٍ باثٍ: للقماش.

إعرابها،

ذكرنا أن أسماء الأصوات مبنية، لا محل لها من الإعراب، لكنها قد تعرب في الكلام، وذلك إذا وضعت موضع الاسم المتمكن، ويكون من طريق:

- وضعها موضع الاسم المتمكن الذى يصدر منه الصوت، كأن يوضع موضع الغراب (غاق).

- وضعها موضع الاسم المتمكن الذى يُزجر به، أو يُدعى به، كأن يحل (عَدَس) محل البغل، أو (هَيْد) محل الإبل، أو: (جِيْ جِيْ) محل الإبل.

- التعبير عنها على أنها أشياء موجودة، أى: كلمات لها تعريف وذاتية، أى: التعبير عن ذاتها.

كأن يقال: جُوتَ اسمٌ صوتٍ يدعى به الإبل للشرب.

فتكون (جوت) مبتدأ، إما أن تعربه، وإما أن تبنيه.

من ذلك قول الشاعر:

إذا حملتُ بَزْتِي على عَدَسٍ على الذى بين الحمار والفرس

فلا أبالي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسَ^(١)

ففيه (عَدَس) يعنى البغل، أى: سُمى بصوته، فيكون اسم الصوت قائما مقام الاسم المتمكن، ويعرب مجرورا بحرف الجر

وقول الشاعر

إذ لَمَتْنِي مثلُ جناحِ غاقٍ^(٢)

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٩.

(٢) الصبان على الأشعرونى ٣ - ٣١١. لحن: شعر راسى.

أى: مثل جناح غراب، لأن (غاق) اسمُ صوت الغراب، فيكون (غاق) مضافاً إلى جناح مجروراً، وتحتل كسرته أن تكون كسرة بناء.

ومنه أن تقول: ربيّنا دجاً كثيراً، أى: دَجَاجًا، فيكون (دجا) مفعولاً به منصوباً؛ لأنه قام مقام الاسم المتمكن الذى يدعى به.

أما قولُ ذى الرمة:

تداعين باسم الشيبِ فى متلّم جوائبه من بَصْرَةٍ وسلام^(١)

فإن (الشيب) فيه هو الصوتُ نفسه، دعت الإبلُ بعضهن بعضاً به. فيكون هنا مضافاً إليه مجروراً.

ويجوزُ البناءُ فى المواضع السابقة على الحكاية، ويكون الموضعُ أو المحلُّ هو الذى يحملُ الفرعَ الإعرابى المستحق.

لكن الأستاذ عباس حسن يختارُ فيما سبق من الحالتين الأولى والثانية وجوبَ الإعرابِ فيهما، حيث يرى أنه أوضحُ وأقدرُ على أداء المعنى، فيحسنُ الاقتصادُ عليه^(٢) وهو فى ذلك يذهب إلى ما ذهب إليه الأزهري^(٣) حيثُ يجعلُ الأزهري اسمَ الصوتِ فى التركيبِ منقولاً عن

معناه ليكون اسماً للمحكى صوته، أو للمصوتِ له به، فيكون - حيثنذ - مرادفاً لاسم متمكن.

ويختارُ جوازَ البناءِ والإعرابِ إذا قصدَ لفظها نصاً، ويضربُ لذلك المثل: فلان لايرعوى إلا بالزجرِ، كالبغلِ لايرعوى إلا إذا سمع: عدسٌ أو: عدساً. بالبناء، والإعراب.

ولعلّه فى ذلك قد اختار ما ذكره الأزهريُّ فى الموضع السابق، حيثُ إنه لم يُوجبْ فى مثلِ هذا الموضعِ الإعرابَ، وإنما صدره بالقول: (ربّما). حيثُ

(١) شرح ابن يعش ٣ - ١٤، ٤ - ٨٢ الصبان على الاثمنى ٣ - ٢١١.

(٢) النحو الوافى ٤ - ١٦٥.

(٣) شرح التصريح ٢ - ٢٠٣.

اسم الصوت يكون موجوداً في التركيب بلفظه، ومعناه مقصود، وذكر الأزهري لذلك:

..... كما رُغِتْ بِالْحَوْبِ الظَّمَاءُ الصَوَادِيَا

يُرَوَّى (الحوب) بالوجهين على الحكاية وعدمها، أى: كما رعت بهذا اللفظ الذى يصوتُ به وهو: حوب^(١).

وقولُ ذِي الرمة السابقُ يماثل ذلك، حيثُ ذكر التداعى بالشيب، وهو الصوت نفسه.

لكنه من الملاحظ أن اللغة العربية تعاملُ مثلَ ذلك إما على الحكاية، فيكون مبنياً، وإما على الإعراب بخروجه عمّاً وُضِعَ له فى اللغة. والسياقُ هو الذى يوضحُ استخدامَه صوتاً أو كنايةً عن صاحبه، أو ما يوجّهُ إليه. ويرجعُ البناءُ حتى يفرقَ بين الاسمِ الاصلى واسمِ الصوت. فعندما تقول: رأيتُ غاقاً، ببناء (غاق) على الكسر؛ فإنه لا بد أن يعلمَ أن المقصودَ به صاحبه، وهو الغراب.

وقد ذكرنا أن كسرة (غاق) فى البيتِ المذكورِ سابقاً تحتل أن تكونَ كسرةً بناءً^(٢).

ملحوظات:

أولاً: يُلحظ أن أسماءَ الأصواتِ من حيثُ أصولُها الدلاليةُ تنقسم إلى مجموعتين:

إحداهما: ألفاظُها محاولةٌ لمحاكاةِ أصواتٍ طبيعية، تصدرُ من الحيوان، أو غيره. نحو: شب، طاق، طق، قاش، ماش، ماء، غاق. . . إلخ.

والأخرى: ألفاظُها ناشئةٌ من الوضعِ الاصطلاحي بين أبناء المجتمع اللغوى، نحو: عَدَسٌ، كَخ، هيد، عَاج، حَلْ. . . وسائر ما يُستعمل للزجر أو للدعاء لعملِ شىء ما.

(١) شرح التصريح ٢ - ٢٢٠.

(٢) ينظر: حاشية بس على التصريح ٢ - ٢٠٢.

ثانيا: يخلط بعض النحاة^(١) بين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في بعض الألفاظ، وهي:

يَخْجُ^(٢): أتكبر. أَخْجَ^(٣): أكره وأتكبر.

وَيَ^(٤): أعجب وأندم، صوت يقال في حال الندم والإعجاب.

بَسَ^(٥): اكتف وأقطع، ارفق.

ثالثا: لاجدال في أن أسماء الأصوات لا تحتفظ بصورة نطقية واحدة، حيث إنها قابلة للانحراف الصوتي عما بُنيت عليه أولا، ويتناقلها الأبناء بالانحراف نفسه عن الآباء. لذلك فقد تعددت لغاتها، وإن شئت لهجاتها، ولا يمكن إحكام حركة كثير من أصواتها بين الفتح والضم والكسر، أو إسكان وسطها أو تحريكه.

وما دامت أسماء الأصوات محاكاة؛ فإنها تكون قابلة للتغير من شخص إلى آخر. وأرى أن هذا سبب في تعدد لهجاتها.

رابعا: يجب ألا تقتصر أسماء الأصوات على ما هو متوارث في اللغة؛ وذلك - كما يقول الأستاذ عباس حسن: «لأن إنشاء الأصوات واستحداثها جائز في كل عصر»^(٦).

وإن ما استحدث في هذا الزمان من وسائل إعلامية تعاشينا، وما هو عليه من وسائل اتصال مقربة، تجعل المجتمعات كلها بمثابة المجتمع الواحد، وما يتج من جراء ذلك من تقارص لغوي، وأيسر المقترضات اللغوية، وأسرعها محاكاة وتقليدا، إنما هو أسماء الأصوات؛ لأنها سمة كل المجتمعات اللغوية؛ لذا يجب ألا تقتصر الكتب التي تعرض أسماء الأصوات على ما هو متوارث ومنقول.

(١) ينظر: شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ٧٦.

(٢) ابن يعيش ٤ - ٧٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٥٢.

(٣) ابن يعيش ٤ - ٧٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٥٢.

(٤) ابن يعيش ٤ - ٧٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥١.

(٥) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

(٦) النحر الوافي ٤ - ١٦٤.

المصدر^(١)

المصدرُ هو اسمُ المعنى الذى يدل على الحدثِ الجارى على الفعلِ، وهو دالٌّ بالاصالةِ على معنى قائمٍ بفاعلٍ، أو صادرٍ عنه حقيقةً أو مجازاً، أو واقعٍ على مفعولٍ. نحو:

حُسْنٌ، وفَهْمٌ، وحَكْمَةٌ، فكلُّ منها معنى قائمٌ بفاعلٍ.

وخطٌّ، وخياطةٌ، وضَرْبٌ، وكتابةٌ، كلُّ منها معنى صادرٌ عن فاعلٍ.

أما نسبةُ العدمِ إلى المعدومِ، والموتِ إلى الميتِ، والإيراقِ إلى الشجرةِ فهي مجازيةٌ. والمصدرُ الواقعُ على مفعولٍ هو مصدرٌ مالمَ يُسمَّ فاعلهُ.

يعملُ المصدرُ عملَ الفعلِ؛ لأنَّ المصدرَ أصلٌ، والفعلَ فرعُه، وذلك عندَ جمهورِ النحاةِ، فالمصدرُ - لديهم - أصلُ المشتقاتِ.

لذلك فإنَّ المصدرَ يعملُ دونَ التقيدِ بزمانٍ، فهو يعملُ فى الماضى والحاضرِ والمستقبلِ؛ لأنه أصلٌ لكلِّ فعلٍ من هذه الأفعالِ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنه يعملُ للشبهِ، فتقيّدُ عملُه بما هو شبهُه، وهو المضارعُ.

عملُ المصدرِ:

ذكرنا أنَّ المصدرَ يعملُ عملَ فعلِه، أى: إنه يرفعُ فاعلاً، أو نائبَ فاعلٍ، أو اسمَ كانَ، وإذا كانَ فعلُه متعدداً فإنه يتعدى بحسبِ تعدى فعلِه، إلى واحدٍ، أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثة. كما أنه ينصبُّ الحالَ وغيرَه، حسبما يأتى به التركيبُ، وإن كانَ فعلُه لازماً فإنه يلزمُ.

(١) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتاب ٤ - ٥ / ١ - ١٨٩ وما بعدها / المنتخب ١ - ١٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩ / شرح الإيضاح ١ - ٥٥٣ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٧ / التسهيل ١٤٢ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٦ / شرح ابن الناطم ٤١٦ / المغرب ١ - ٢٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٣ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ / الجامع الصغير ١٥٠ / شرح الشلور ٣٨٢ / شرح التصريح ٢ - ٦١ / البيان على الأشمونى ٢ - ٢٨٣.

وهو يعملُ -على الوجهِ الأرجح- فى الماضى والحالِ والاستقبالِ .

وفى رفعِ المصدرِ نائباً عن الفاعلِ خلاف^(١)، حيث يمنعُه الأخفشُ والشُّلُوبين وغيرُهما، لوجودِ اللبسِ بين كَوْنِ المرفوعِ نائباً عن الفاعلِ، أو فاعلاً، ويجيزُه أبوحيانٍ فيما إذا كان الفعلُ ملازماً للبناء للمجهول، نحو: زَكَمَ، ومصدره: زكام .

وأجازه البصريون، وذهب إليه ابنُ مالك^(٢).

وأجاز بعضهم ذلك فى حالِ عدمِ وقوعِ اللبسِ .

وأرى أنه يجوزُ أن يرفعَ المصدرُ نائبَ فاعلٍ - لفظاً، أو محلاً -، ويحددُ السياقُ كونهَ فاعلاً أو نائباً عنه .

وإذا حدث لبسٌ فإننا نأخذُ بالأكثرِ حيطةً حيث نتوجَّه إلى السياقِ العامِ، لا سياقِ الجملةِ بمفرديها . وسنوردُ أمثلةً لأعمالِ المصدرِ فيما لم يُسمَّ فاعلهُ .

ومن أمثلةِ عملِ المصدرِ:

- سُرِرْتُ من قِراءتكِ الدرسِ .

(الدرس) مفعولٌ به منصوب للمصدرِ (قراءة)، وهو متعدٍ إلى واحدٍ . والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجرِ .

- خروجُك من القاعةِ أثناءَ المحاضرةِ غيرُ لائقٍ .

(خروج) مصدرُ فعلٍ لازمٍ؛ لذا لم يتعدَّ؛ لكنَّ شبهَ الجملةِ (من القاعةِ) متعلِّقةٌ به . والمصدرُ مبتدأ . مضاف إليه فاعله (كاف المخاطب) .

- من بركَ إعطاؤك الفقيرَ صدقةً .

(إعطاء) مصدرُ فعلٍ متعدٍ إلى اثنين؛ لذا فإنه قد تعدى إلى (الفقير)، وهو مفعولٌ به أول، وإلى (صدقة)، وهو مفعولٌ به ثانٍ، وأما المصدرُ فهو مبتدأ مؤخر . مضاف إليه فاعله (كاف المخاطب) .

(١) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٣ .

(٢) شرح النسهيل ٣ - ١٢١ .

ومنه القول: عَجِبْتُ من إعطائك ريداً درهماً.

- قَدَرْتُ إعْلاَمُكَ محمداً علياً بريئاً.

(إعْلاَمُ) مصدرُ الفعلِ (اعلم)، وهو يتعدى إلى ثلاثة مفعولين؛ لذا فقد تعدى المصدر إلى كلٍّ من:

(محمداً)، وهو مفعولٌ أولٌ، و(علياً)، وهو مفعولٌ به ثانٍ، و(بريئاً)، وهو مفعولٌ به ثالث.

أما المصدر فهو مفعولٌ به للفعلِ (قدر). وهو مضافٌ إليه فاعله كاف المخاطب.

- من أمثلة ابن مالك:

من نعم الله كَوْنُ الْمُقْهَرِّ عَدُوَّنَا، كَوْنُ عَدُوْنَا الْمُقْهَرِّ، الكَوْنُ عَدُوْنَا الْمُقْهَرِّ (١).

حيث المصدرُ (كون) رفع اسمه في المواضع الثلاثة، ونصب خبره في الموضع الثالث. والمصدرُ الأولُ مضافٌ إلى الخبر، والثاني مضافٌ إلى اسم كان، والثالثُ معرفٌ بالأداة. ولك أن تقول:

- كَوْنُكَ مجتهداً شيءٌ مُرْضٍ؛ لكننا نطلبُ صيرورتَكَ متواضعاً.

(مجتهداً) خبر المصدر (كون)، و(متواضعاً) خبرُ المصدرِ (صيرورة). والمصدرُ (كون) مبتدأ، وأما (صيرورة) فهو مفعولٌ به للفعلِ (نطلب)، وكلٌّ من المصدرين مضافٌ إلى اسمه، وهو في الأصلِ مبتدأ قبل دخولِ المصدرِ عليه.

- من الأمثلة التي تذكر (٢):

ساءنى ضربُكَ، والتقديرُ: أن ضُرِيتُ، بالبناءِ للمجهولِ، أو لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله. فيكون ضميرُ المخاطبِ مضافاً إلى المصدرِ، لكنه في محل رفع، نائب عن الفاعل. أما المصدرُ فهو فاعلٌ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩.

(٢) شرح الفصل لابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / المساعد ٢ - ٢٣٨.

عرفتُ تَطْلِيْقَ الْمَرَأَةِ، والتقدير: أَنْ طَلَّقْتَ. . . بالبناء لما لم يُسمَّ فاعله، فتكونُ (المرأة) مضافاً إليه مجروراً لفظاً، وهوفي محل رفع، نائب عن الفاعل. والمصدرُ مفعول به منصوب.

وكذلك: عَجِبْتُ مِنْ تَطْلِيْقِ الْمَرَأَةِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئُونَ﴾ [الروم: ٣]، أى: من بعدِ أَنْ غَلَبُوا، فيكون ضميرُ الغائبين المضافُ إلى المصدرِ نائباً عن الفاعل.

ولك أن تقول: هالنى أَكَلُ الْخَبِزِ كُلِّهِ، أى: أَنْ أَكَلْتُ الْخَبِزُ.

اعجبني قراءةُ القصةِ، أى: أَنْ قُرِئَتْ، كى لا يحدث لبسٌ بين البناءِ للمجهولِ أو للمعلوم، تقول: ثَمَّا إِلَى قِرَاءَةِ الْقِصَّةِ، أى: أَنْ قُرِئَتْ. . .

شروطُ إعمالِ المصدرِ:

يُشْتَرَطُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلًا فَعْلُهُ مَا يَأْتِي:

١ - أَلَا يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَضْمُورًا:

فلا يجوزُ القولُ: فهِمُهُ هَذَا الدَّرْسَ وَاسِعًا، وهو الدرسُ السابقُ أَوْسَعُ.

على أَنْ الضَّمِيرَ (هُوَ) يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ (فهِمُ)؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ يَقْوَى جَانِبَ الْأَسْمِيَةِ، فَيُبْعَدُ عَنْ شِبْهِهِ بِالْفِعْلِيَةِ.

وقد شذَّ منه قولُ زهيرِ بْنِ أَبِي سلمى:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذَقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ^(١)

أى: وَمَا الْحَدِيثُ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ. فتكون (عن) متعلقةً بضميرِ المصدرِ. ويخرج على أَنْ شبهَ الجملةُ متعلقةٌ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، والتقدير: وَمَا هُوَ الْحَدِيثُ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ، ثُمَّ حُذِفَ الْأَوَّلُ وَبَقِيَ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ / حاشية بس على شرح التصريح ٢ -

٦٢ / شرح المعلقات السبع ٥٦.

وقد أجاز الكوفيون إعماله مضمراً، فيقولون: مروى بزيدٍ حسنٌ، وهو بعمره قبيح، فيعلقون الباءَ بهو، ويستدلون على ذلك بيت زهير السابق^(١).

٢ - ألا يُحدَّ بقاء التائيث.

نحو: ضربةٌ، وطعنةٌ، وخلافه، وهو ما كان دالاً على المرء؛ لأنه يخرج بالمصدر عن الصيغة التي اشتقَّ منها الفعلُ - كما يرى البصريون.

وما جاء من ذلك فهو شاذ، كما وردَ في قولِ الشاعرِ:

يُحايى به الجُلْدُ الذي هو حازِمٌ بضربةٍ كَفَّيْهِ المَلَأَ نفسَ رَاكِبٍ^(٢)
حيث نُصِبَ (المَلَأَ) باسمِ المرءِ (ضربة)، فيكون مفعولاً به، وهو شاذ والتقدير: بضربِ كفيه الترابَ.

وفي قولِ ابنِ الزبيرِ الأسدي:

كانك لَمْ تُنْبَأْ وَلَمْ تَكُ شاهداً بِلأني وَكَرأتِي الصنِيعَ يَبْطُرُ^(٣)
جاء (كَرأت) جمعُ (كرة)، وهو اسمُ مرة، ناصباً للمفعولِ به (الصنيع). فجمع (كرات) بين كونه جمعاً، وكونِ مفردِه اسمَ مرة.

فلو أن المصدرَ الذي يأتي على مثالِ (فَعَلَةٌ) لا يدلُّ على الوحدةِ لكانَ عاملاً كالمصدرِ الذي يكونُ بدونِ التاءِ.

من ذلك قولُ الشاعرِ:

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٨ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠١٥ /

الصيان على الأشموني ٢ - ٢٨٦ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢.

يُحايى: يَحْيى، الجلد: القوى، به: أي: الماء... المَلَأَ: التراب.

يصف الشاعرُ مسافراً كان معه ماءٌ، فتيَمَّ، وأحْيى به نفسَ رَاكِبٍ كاد يموتُ عطشاً.

(يُحايى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله (الجلْدُ) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة

ومفعوله (نفس)، منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ^(١)
وفيه (رهبة) مصدرٌ ينتهى بالتاء، ولكنه لا يدلُّ على المرة، أو الوحدة، ولذلك
فقد نَصَّبَ (عقاب). بل هو مصدرٌ مبني على فعلة، كرحمة، ورغبة.

٣ - ألا يكون مصفراً:

لأن التصغير يُخرج المصدرَ عن الصيغة التى هى أصلُ الفعل، فيلزم منه نقصُ
المعنى. أى: يُخرجه عن الصيغة التى اشتقَّ منها الفعل؛ ولأن التصغير يقوى جانبَ
الاسمية، كما تقوى بالإضمار.

فلا يجوزُ القولُ: فُهَيْمَكَ الدرسَ، أو: ضُرَيْكَ الطفلَ أغضبنى.

٤ - ألا يكون متبوعاً قبلَ العمل.

أى: ألا يكون المصدرُ متبوعاً قبلَ تمامه، أى: إعماله.

فلا يجوزُ القولُ: أعجبنى فهمك الواسعُ الدرسَ أمس.

يمثلُ عدمُ تقدمِ نعتِ المصدرِ على معمولِه بعدمِ تقدمِ نعتِ الموصولِ على صلته.
فإن ورد خلافَ ذلك فإنه يقدرُ فعلٌ بعدَ النعتِ يتعلَّقُ به المعمولُ المتأخِّرُ، من
ذلك قولُ الخطيئة:

أَرَمَعْتُ يَا سَأَا مُبِيئًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ^(٢)

حيث ورد فيه (ياسأ) مصدرٌ منعوتٌ، وذُكِرَ بعدَ نعتِه شبهُ الجملة (من نوالِكُمْ)، مما
يوهمُ تعلقها بالمصدرِ المنعوتِ، وهذا غيرُ جائزٍ؛ لذا فإنه يقدرُ فعلٌ قبلُها من المصدرِ
المذكور: ويكون التقدير: يشست من نوالِكُمْ.

فإن تقدمَ معمولُ المصدرِ على نعتِه جازَ التركيبُ، من ذلك قولُ الشاعر:

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي عَاذِرًا مَنْ عَهِدْتَ فَيْكَ عَدُولًا^(٣)

(١) الكتاب ١ - ١٨٩ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١ / شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ٣ - ١٠٨ / حاشية بس
على شرح التصريح ٢ - ٦٢.

(٢) ديوانه ١٠٧ / شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ١٠٩ / حاشية بس على شرح التصريح ٢ - ٦٣.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩ / الميزنى ٣ - ٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٢٧.

حيثُ المصدرُ (وجد)، معمولُهُ شبهُ الجملةِ (بك)، ونعته (الشديد)، وتقدم معمولُ المصدرِ على نعته، فجاز ذلك، ولم يمتنع إعماله.

وحكمُ بقيةِ التواضعِ حكمُ النعتِ^(١)، فلا يجوز أن تعطفَ، أو تؤكدَ أو تبدلَ على المصدرِ العاملِ قبلَ إتمامِ عمله، فإن تَمَّ عمله؛ ونصبُ مفعوله؛ فإنه يجوز ذكرُ التابعِ.

٥- ألا يكون مؤخرًا عن معموله:

لا يتأخرُ المصدرُ عن معموله، سواءً أكان مرفوعًا أم منصوبًا، أم متعلقًا، كما أنه لا يجوز الفصلُ بينهما، ويعللُ لذلك بأن معمولَ المصدرِ بمثابة الصلة؛ لذا منع تقديمه وفصله^(٢).

فإذا ذُكر ما يدلُّ على غير ذلك فإن النحاة يقدرون مصدرًا محذوفًا لدلالة المذكور عليه، مقدرًا موضعه قبلَ معمولِ المتقدم على المصدرِ المذكور، كي يكون العاملُ في معمولِ المتقدم. أو قبلَ معمولِ المتفصل عن المصدر؛ ليكون عامله. ويجعلون من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (٨) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ [الطارق: ٨، ٩]. حيث الظاهر أن يومًا منصوبٌ بالمصدرِ المذكورِ رجوع، وقد فصل بينهما بخبر (إن) لقادر، فيقدرون عاملاً محذوفًا قبلَ يوم، والتقدير: يَرْجِعُهُ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ^(٣).

ومن تقدم معمولِ قولِ عمرَ بنِ أبي ربيعة:

طالَ عَنْ آلِ زَيْنَبِ الإِعْرَاضُ لِلتَّعَدُّي وَمَا بِنَا الإِبْعَاضُ^(٤)

الظاهر أن شبهَ الجملةِ (آل زينب) متعلقةٌ بالمصدرِ المتأخرِ عنها (الإعراض)، ولا يجيزون ذلك، فيقدرون مصدرًا قبلَ شبهِ الجملةِ يدلُّ عليه المصدرُ المذكورُ. والتقدير: طال الإعراضُ عن آل زينبِ الإعراض.

١- الجملة الفعلية (أراني) في محل رفع، خبر إن. (عاذرا) مفعول به ثانٍ لأرى منصوب.

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٣.

(٣) في نصب يومٍ تعليلٌ آخر، وهو النصبُ على المفعوليةِ لفعلٍ محذوفٍ. تقديره: لتذكر.

(٤) ديوانه ٣١٥ / شرح التسهيل ٣ - ١١٤.

ومنه قولُ الفند الزمانى :

وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجَهْهِ لِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانٌ^(١)
والتقدير : إِذْعَانٌ لِلذَّلَّةِ إِذْعَان .

٦ - ألا يكون محذوفًا .

٧ - يبقى - هنا - شرطٌ غالبٌ لإعمالِ المصدرِ ، وليس شرطًا واجبًا فيه^(٢) ، وهو أنَّ يصحَّ حلولُ (أَنْ) والفعلِ ، أو (ما) والفعلِ ، أو (أَنْ) المخففة مع معموليها محلَّة .

وهذا الشرط ليس مطلوبًا - ألبتة - فى المصدرِ النائبِ منابَ فعلِه ؛ لانه لا يصحُّ أن يحلَّ محلَّه مصدرٌ مؤول .

وعلى هذا لا يكونُ المصدرُ المؤكَّدُ للفعلِ والمصدرُ المبيِّنُ لهيئته ولعددِ مراتِه عاملة ؛ حيث إنه لا يصحُّ تأويلُها بمصدرٍ مؤول .

ومعظمُهم يجعلُ ذلك شرطًا لارمًا^(٣) . بلُ إنهم يتحدثون عنه بلا ذكرِ اتفاقٍ أو اختلافٍ بينهم ، ولكن ابنُ مالكٍ يجعلُه شرطًا غالبًا ، ويذكر شواهدَ على إعمالِ المصدرِ الصريحِ دونِ تقديرِه بمؤول .

إِذَنْ ؛ فى هذا المصدرِ غيرِ المؤكَّدِ وغيرِ المبيِّنِ للعددِ وغيرِ النائبِ منابَ فعلِه شرطٌ غالبٌ ليس بلازمٍ ، وهو صحةُ إحلالِ مصدرٍ مؤولٍ محلَّه ، وذلك على النحو الآتى :

- إحلالُ (أَنْ) والفعلِ محلَّ المصدرِ العاملِ ،

المصدرُ الذى يقدرُ بـ (أَنْ) والفعلِ يكونُ رُمته ماضىَ المعنى ، أو مستقبلَ المعنى .

من ذلك قولُ الفرزدق :

فَرُمٌ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ تَقْلًا جبالاً من تهامة راسيات^(٤)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٤ / شرح الكافية الشالية ٢ - ١٠١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١١ / الصبان على الأشموى ٢ - ٢٨٥ .

(٣) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح ابن الناطم ٤١٦ .

(٤) ديوانه ١ - ١٢٨ / شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣ .

والتقدير: أن ننقل جبالا، فأول المصدر الصريح بـ(أن) المصدرية والفعل، وزمته دال على المستقبل، (جبالا) مفعول به للمصدر. (راسيات) نعت لجبال منصوب، وعلامة نصبه الكسرة

وقول الشاعر:

أَمِنْ بَعْدِ رَمَى الْغَانِيَاتِ فَوَادَهُ بِأَسْهُمُ الْخَاطِظِ يُلَامُ عَلَى الْوَجْدِ^(١)

المصدر (رمى) يمكن أن يؤول إلى (أَنْ رَمَتْ)، أى: أَمِنْ بَعْدُ أَنْ رَمَتْ الْغَانِيَاتُ فَوَادَهُ. فهو دال على الزمن الماضي، وقد أضيف المصدر إلى فاعله، ونصب مفعوله (فواد). وشبه الجملة (بأسهمهم) متعلقة بالمصدر (رمى).

وتقول: عجبت من ضربك زيدا أمس. أى: أن ضربت.

عجبت من ضربك زيدا غدا. أى: أن تضرب.

إحلال (أن) المخففة ومفعوليتها محل المصدر العامل،

المصدر الذى يقدر بـ(أن) المخففة ومفعوليتها يكون رمانه دالا على الماضى أو الحال أو الاستقبال، حيث يجوز دلالة على أحد الأزمنة الثلاثة. من ذلك قول الشاعر:

عَلِمْتُ بِسَطِّكَ بِالْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ فَلَا أَرَى فِيكَ إِلَّا بَاسِطًا أَمَلًا^(٢)

أى: علمت أنه بسطت بالمعروف. أو: أنك قد بسطت. شبه الجملة (بالمعروف) متعلقة بالمصدر (بسط)، و(خير) منصوب به. فالمصدر المؤول دال على الزمن الماضى، وهو مضاف إلى الفاعل.

أما قول الراجز:

لَوْ عَلِمْتُ إِثَارَى الَّذِى هَوَتْ مَا كُنْتُ مِنْهَا مُشْفِيًا عَلَى الْقَلْتِ^(٣)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.

(٣) ينظر الموضعان السابقان. القلت: الهلاك.

أى: أنه أثرُ الذى هوت... والمصدرُ المؤولُ دال على الزمن الحاضر. الاسمُ الموصولُ (الذى) مفعولٌ به للمصدر، والمصدر (إيثار) مضافٌ إلى فاعله.

أما دلالتُه على الاستقبالِ فإنه يتضحُ فى قولِ الشاعر:

لو علمنا إخلافكم عِدَّةَ السَّدِّ مِ عَدِمْتُمْ عَلَى النِّجَاةِ مُعِينًا^(١)

أى: لو علمنا أنكم ستُخلفون عِدَّةَ السَّلْمِ....

(عِدَّة) مفعولٌ به للمصدر (إخلاف)، وهو مضافٌ إلى فاعله.

- إِبْحَالان (ما) والفاعل محل المصدر العامل:

المصدرُ الذى يقدَّرُ بالحرفِ المصدرى (ما) والفاعلِ بعده يكونُ زمانه دالاً على الماضى أو الحاضرِ أو المستقبل، حيثُ يجوزُ دلالتُه على أحدِ الأزمنةِ الثلاثة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة ٢٠٠] ^(٢). أى: كما ذكركم آبَاءكم، فالمصدرُ دال على الماضى. المصدرُ (ذكر) مجرورٌ بحرف الجر (الكاف)، وهو مضافٌ إلى فاعله: ضمير المخاطبين، أما (آباء) فهو مفعولٌ به للمصدر.

ونستجى الدلالة على الحاضرِ فى قولِ جميل:

وَدِدْتُ عَلَى حُبِّى الْحَيَاةَ لَوْ أَنَّهَا يُزَادُ لَهَا فِى عُمْرِهَا مِنْ حَيَاتِيَا^(٣)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٠

(٢) (أشد) فيه النصب والجر:

أما النصبُ فعلى أنه معطوف على (آباء)، أو بالعطف على محل الكاف فى (كذكركم)، لأنها تحت مصدر محذوف، تقديره: ذكرا كذكركم آبَاءكم، أو إضمار فعل الكون، والتقدير: فاذكروه ذكراً أشد، أو بإضمار فعل الكون، والتقدير: أو كونوا أشد ذكراً، أو على الحالية من ذكرها، لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له.

والأولُ عندى الأرجح، لأنه يحقق المراد من المعنى دون تأويلات.

أما الجر فإنه يؤول بالعطف على (ذكركم)، والتقدير: أو كذكر أشد ذكراً أو العطف على الضمير المضاف إليه المصدر، والتقدير: كذكر قریش آبَاءهم أو قوم أشد منهم ذكراً.

ينظر: الدر المنون ١ - ٤٩٨، ٤٩٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١/ديوانه ١٢٠.

أى: على أننى أحبُّ الحياة. المصدر (حب) مجرورٌ بحرفِ الجرِ (على)، وهو مضافٌ إلى فاعلهِ (بإاءِ المتكلم)، (الحياة) منصوبٌ بالمصدرِ على المفعولية. أما قولُ الشاعرِ:

وَمَنْ يَمُتْ وَهُوَ لَمْ يُؤْمِنْ يَصِلْ غَدًا شَواظَ نَارٍ دَوَامَ النَّارِ فِي سَقَرًا^(١)

ففيه دلالةُ الزمنِ على الاستقبالِ، وفيه قرائن: الشرط، والظرفِ المستقبلِ (غداً)، وارتباطُ المصدرِ بفعلِ جوابِ الشرطِ، والمصدرُ منصوبٌ على الظرفية، وهو مضافٌ إلى اسمه (النار)، وخبرُهُ شبهُ الجملة (فى سقر). ذكرنا أن إحلالَ الأحرفِ المصدريةِ الثلاثةِ محلَّ المصدرِ العاملِ ليس شرطاً واجباً، أو لازماً، بل إنه غالبٌ.

وقد ورد المصدرُ العاملُ غيرَ مقدرٍ بأحدِ الأحرفِ المصدريةِ.

من ذلك:

قولُ لبيد:

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ^(٢)

لا يؤولُ المصدرُ الصريحُ (عهد) بحرفِ مصدرى، وقد (نَصَبَ) المفعولُ بهِ (الحى). والمصدرُ مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعلهِ ضميرِ المتكلم. وقد سُدَّتِ الجملةُ الاسميةُ الحاليةُ (فيهم ميسر) مسدَّ الخبرِ. وقولُهم: «سَمِعُ أَذْنِي رِيْدًا يَقُولُ ذَاكَ»^(٣). المصدرُ (سمع) غيرُ مؤولٍ، وهو مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعلهِ (أذن). (ريداً) مفعولٌ بهِ للمصدرِ،

(١) شرح النهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

جملة (وهو لم يؤمن) جملة اسمية فى محل نصب على الحالية، (شواظ) مفعول به، (سقر) اسم مجرور بعد فى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مع تحريك الوسط.

(٢) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٢ / شرح النهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ الْأَنْجَرَ بِهَا وَلَا تَعْرِى﴾ [طه ١١٨].

وقد سُدَّتِ الجملةُ الحاليةُ (يقول ذاك) مَسَدٌ خبرِ المبتدأِ، ولا يسوغ القولُ: أَنْ تسمعَ أذنِي؛ لأنَّ الحالَّ لا يسدُّ مَسَدٌ خبرِ المبتدأِ الذي هو حرفِ مصدرى والفعلِ.
وكذلك رَجَزُ رؤية:

ورَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(١)
المصدر (رأى) مبتدأ، مضافٌ إلى فاعله (عيني)، ومفعوله (الفتى). وقد سُدَّتِ الجملةُ الحاليةُ (يعطى) مَسَدٌ الخبرِ.

وما يمثلون به من القول: ضَرَبَنِي زَيْدًا قائما، إِنَّ إِكْرَامَكَ زَيْدًا حَسَنٌ، كان تعظيمُك زَيْدًا حَسَنًا.

فلا يجوزُ تأويل ما بعد إن وكان بمصدرٍ مؤولٍ من الحرفِ والفعلِ إلا بعد الفصل بينهما^(٢).

ومنه قولُ بعض العرب: اللَّهُمَّ إِنَّ اسْتَغْفَارِي إِيَّاكَ مَعَ كَثْرَةِ ذُنُوبِي لِلَّوْمِ، وَإِنْ تَرَكِي الاسْتِغْفَارَ مَعَ عِلْمِي بِسَعَةِ عَفْوِكَ لَغَيٌّ.

صورة البنيوية

المصدرُ الذي يعملُ عملَ الفعلِ يأتي في التركيبِ في أربعة مبان:

أولاً: ما يجوزُ إحلالُ الحرفِ المصدرى وما يكملُ المصدرَ المؤولَ محلَّهُ - غالبًا - وله صورٌ في التركيبِ.

ثانياً: ما ينوبُ منابَ فعله في معانٍ محصورة.

ثالثاً: اسم المصدرِ.

رابعاً: المصدر الميمى.

وهاك تفصيلاً لكل نوعٍ من أنواعِ المصادرِ الأربعِ العاملة:

(١) الكتاب ١ - ١٩١ / شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ١١١ / المساعد ٢ - ٢٣٠.

(٢) يرجع إلى الموضعين السابقين.

**أولاً: المصدر الصريح الذي يجوز إحلال الحرف المصدرى وما يكمله محله وصوره
فى التركيب:**

المصدر الصريح الذى يجوز تأويله بـ(ما) والفعل، أو(أن) والفعل، أو (أن) ومعمولها هو المصدر غير المؤكّد، وغير الميّن للعدد، وغير النائب مناب فعله، وغير اسم المصدر، وغير المصدر الميمى، وهذا المصدر يأتى فى التركيب فى ثلاث صور: إما أن يكون مضافاً، وإما أن يكون معرفاً بالأداة، وإما أن يكون مجرداً من الإضافة وأداة التعريف، فيكون متوناً، وللصور الثلاث درجات فى نسبة شيوخ الأعمال، حيث إعماله مضافاً أكثر من إعماله متوناً، وإعماله متوناً أكثر من إعماله مقرونًا بالأداة.

كما أن لها درجات من حيث القياس، حيث يكون المتون أقيس من المضاف، والمضاف أقيس من المعرف بالأداة. فالمعرف بأل قليل فى الاستعمال، ضعيف فى القياس.

١- المصدر المضاف:

ذكرنا أن إعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال الآخرين، وهو أكثر قياساً، ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة، فيكون كل منهما كالجزء من الآخر، ويمثلان بالفعل والفاعل، ويكون المضاف -حيث- كالفعل فى عدم قبوله التثنية، فكان إعماله أكثر.

ومن الناحية من يجعل المصدر المضاف من حيث قياسية الأعمال يأتى بعد المصدر المتون، ذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء، وبأنها التعريف والتخصيص، وذلك مما لا يكون فى الأفعال^(١).

٢- المصدر العامل المضاف يأتى مضافاً^(٢) إما:

أ- إلى فاعله، ثم يأتى مفعوله بعدهما:

وهو كثير فى الاستعمال اللغوى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٠]^(٣).

(١) القنصل فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٤ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ١ - ١٩٣، ١٩٤ / المقتضب ١ - ١٦، ١٤ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسهيل ١ - ١١٧.

(٣) خبر البندل (دفع) محذوف وجوباً، تقديره: كائن، ثابت. إلخ. (بعض) الأولى بدل من الناس منصوب، وهو بدل بعض من كل.

حيث المصدرُ (دَفَعَ)، وهو مبتدأ، وأُضِيفَ إلى لفظِ الجلالة، وهو فاعلُ الدَفْعِ،
و(الناس) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ به للدَفْعِ. والتقدير: لولا أن دَفَعَ اللهُ الناسَ...

ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْتَهِاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ
السُّخْتِ﴾ [المائدة: ٦٣].

أُضِيفَ المصدرُ (قول) إلى فاعله ضميرُ الغائبين، وذكر بعدهما مفعولُهُ، وهو
(الإثم). ومثله في (أكلهم السُّخْتِ).

وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ
وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] (١).

تلاحظ إضافة المصدرِ إلى فاعله، ثم ذكر مفعولَه منصوبًا بعدهما في: نَقْضِهِمْ
ميثَاقَهُمْ، قَتْلِهِمُ الأنبياءَ. قولهم قُلُوبُنَا غُلْفٌ. أما المصادرُ الثلاثة فهي مجرورة.

ومنه القول: «ولم أكن أفهمُ دهشةَ رُمَلَانِي لِرَفْضِي دُخُولَ الفِرْقَةِ، وهم يتحرقون
شوقًا إلى دخولِها» (٢) وموضع الشاهد: رَفَضِي دخول.

ومنه أمثلة سيبويه: «عجبتُ من ضَرْبِهِ زَيْدًا، عجبتُ من كَسْوَةِ زَيْدٍ أَبَاهُ» (٣).
المصدران (ضرب، وكسوة) مضافان إلى الفاعل، وكلُّ منهما: نصب مفعولاً به
مذكورًا: (زيدًا، وأبًا).

(١) (فبما): ما؛ إما رائدة مؤكدة، فيكون (نقض) مجرورًا بحرف الجر، وإما نكرة تامة في محل جر بالباء، بمعنى
شيء، و(نقض) بدل من مجرور. شبه الجملة (آيات) متعلقة بالكفر. شبه جملة (بغير حق) في محل نصب
على الحالية، أو المتعلقة بحال محذوفة. الجملة الاسمية (قلوبنا غُلْف) في محل نصب، مفعول
للمصدر (قول). (قليلًا) منصوب إما على النيابة عن المفعول المطلق، وإما على النيابة عن ظرف
الزمان، والتقدير: إلا إيمانًا قليلًا، أو: إلا زمانًا قليلًا. (بل) حرف إضراب انتقالي مبنى، لا محل له من
الإعراب. شبه الجملة (عليها) متعلقة بالطبع، وشبه الجملة (بكفرهم) متعلقة بالطبع كذلك، والباء فيها للسببية.
(٢) يسألونك: ٦٤.

الجملة الفعلية (أفهم) في محل نصب، خبر كان. (وهم يتحرقون) جملة اسمية في محل نصب على
الحالية من رملاء. أو استثنائية لا محل لها من الإعراب. (شوقًا) مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه
الفتحة، ويجوز أن يكون منصوبًا على أنه نائب عن المفعول المطلق. والتقدير: وهم يشوقون شوقًا.
(٣) الكتاب ١ - ١٩.

ومنه قولُ لييد:

عَهْدِي بِهَا الْحَيُّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ^(١)

ومن أمثلة ابنِ الناظم: بلغنى تطليقُ ريدا امرأته.

ومنه قولُ عمرو بنِ الأَطنَابة:

أَبَتْ هِمَّانِي وَأَبَى بِلَأَنَسِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرِّيحِ

وإِقْدَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ^(٢)

ويبدو ذلك في المصادر: (أخذ، إقامة، ضرب)، وهي مضافةٌ إلى فواعلِها (ياهات المتكلم)، ثم ذكرت بعدها مفعولاتُها: (الحمد، نفس، هامة) على الترتيب. والمصادرُ الثلاثةُ مرفوعةٌ بالعطفِ على المصدرِ. الفاعلُ (بلاء).

وقولُ بعضِ الأَرَارِقَةِ:

وَسَائِلُهُ بِالْغَيْبِ عَنِّي وَلَوْ دَرْتُ مِقَارِعُنِي الْأَبْطَالَ طَالَ نَحِيبُهَا^(٣)

المصدرُ المضافُ إلى فاعله هو (مقارعة) المضافُ إلى ضميرِ المتكلم، ومفعوله المذكورُ بعدهما هو (الابطال).

ب- إلى مفعوله، ثم يأتي بعدهما فاعله:

استعمالُ هذا التركيبِ في اللغة قليل. من ذلك ما جاء في الحديثِ الشريفِ: «وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(٤).

حيث (حج) مصدرٌ مضافٌ إلى مفعوله (البيت)، ثم ذُكرَ بعدهما فاعلُ المصدرِ الاسمُ الموصولُ (مَنْ).

(١) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن عيش ٦ - ٦٢ . الميسر: القمار، النادم: النادمة.

(عهد) مبتدأ، وجملة الحال (وفيه ميسر) سدت مسد الخبر. (الجميع) نعت للحي منصوب.

(٢) شرح الشذور رقم ٧٤ / أوضح المسالك رقم ٥٠٤ / شرح قطر الندى رقم ١١٧.

(٣) هامش شرح الشذور ٣٨٣.

(٤) صحيح مسلم، إيمان ١ - ٢٠ / سنن النسائي، باب الصيام.

وقولُ الأقيسرِ الأسدي:

أَفْنَى تِلْدَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَسْرُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْآبَارِقِ^(١)

أضيف المصدرُ (قرع) إلى مفعوله (القواقيز)، ثم ذُكر فاعله (أفواه). أي: قرعت أفواهُ الآباريقِ القواقيزَ.

والمصدرُ (قرع) فاعلُ (أفنى).

وقولُ الشاعر:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصْنَعْهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ^(٢)

أي: ظلم المرء نفسه، فالمصدرُ (ظلم) أضيف إلى مفعوله (نفس)، ثم ذُكر بعدهما فاعلُ المصدرِ (المرء). والمصدر اسم إن.

ومن أمثلة ابنِ الناظم: «بلغنى تطليقُ هندٍ ريد»^(٣). وهذا التركيبُ يستعملُ أقلَّ مما يُستغنى فيه عن الفاعلِ، فلا يذكرُ.

ومنه قولُ الفرزدق:

تَنَفَّى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّنَائِيرِ تَنَقَّادُ الصَّيَّارِفِ^(٤)

(١) المقرب ١ - ١٣٠ / شرح الشذور ٣٨٣. القواقيز: جمع قاقورة، أو قازورة، وهي أقداح يشرب

فيها الخمر، تلاد: مال قديم، نشب: مال وعقار.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٣.

(٣) (ال) حرف استفتاح مبنى، لا محلَّ له من الإعراب. (بين) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. الجملة الفعلية (يغلب العقل) في محل جر، نعت لهوى.

(٤) شرح ابن الناظم ٤١٩.

(٤) الكتاب ١ - ٢٨ / المقتضب ٢ - ٢٥٨ / الكامل ١٤٣ / الخصائص ٢ - ٣١٥ / شرح ابن يعيش ٦ -

١٠٦ / شرح ابن الناظم ٤٩ / شرح التصريح ٢ - ٣٧٠ / الصبان على الأشعموني ٢ - ٢٨٩.

تنفى: الضمير الفاعل للناق، هاجرة: وقت اشتداد الحر في الظهيرة تنقاد: مصدر نقد، الصياريف: جمع صيرفي.

(تنفى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (يداه) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى. وهو مضاف، وهاء للمخاطبة ضمير مبنى في محل جر، مضاف إليه. (الحصى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة. (في كل هاجرة) جار ومجرور مضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بتنفى. (تنفى) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

أضيف المصدرُ (نفي) إلى مفعوله (الدنانير)، ثم ذكر بعدهما الفاعلُ (تتقاد).

ج- إلى فاعله دون ذكر مفعوله:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]^(١). أضيف المصدرُ (استغفار) إلى فاعله (إبراهيم)، ولم يذكر مفعوله، والتقدير: استغفر إبراهيمُ ربه. والمصدرُ اسم (كان) مرفوع.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]. أى: دعائى إياك، فأضيف المصدرُ (دعاء) إلى فاعله ضمير المتكلم، والمصدرُ مفعولٌ به.

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]^(٢). حيث إضافة المصدر إلى فاعله فى: أخذ ربك، أخذه، ولم يذكر المفعولُ به فى الموضعين. والمصدرُ المؤولُ الأولُ مبتدأٌ مؤخرٌ، وخبره المؤخرُ شبهُ جملة (كذلك)، والمصدرُ المؤولُ الثانى اسمُ إن منصوبٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]. ﴿فَاسْتَبِشِرُوا بِعَيْكُمْ﴾ [التوبة: ١١١]. ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۚ﴾ [نصر الله] [الروم: ٤، ٥].

د - إلى مفعوله دون ذكر فاعله:

نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]. أى: من أن يدعو الخيرَ، فالمصدرُ (دعاء) مضافٌ إلى مفعوله (الخير)، ولم يذكر فاعله. والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجرِ (من).

(١) [إبراهيم] مضاف إلى (استغفار) مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وهو الفاعل.

شبه الجملة (لأبيه) متعلقة بالمصدر (استغفار). وشبه الجملة (عن موعدة) فى محل نصب خبر كان، أو متعلقة بخبرها المحذوف. [إياه] ضمير مبني فى محل نصب، مفعول به ثان. والجملة الفعلية (وعدها إياه) فى محل جر، نعت لموعدة.

(٢) الجملة الاسمية (وهي ظالمة) فى محل نصب، حال. (شديد) خبر ثان لأن. (إذا) ظرف زمان مبني، فى محل نصب، متعلق بالمصدر (أخذ). يجوز أن تحمل المصدر الأول والفعل (أخذ) يتنازعان المفعول به (القرى)، فتخرج هذا الموضع من هذا التركيب.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ...﴾. فالمصدر (استبدال) مضاف إلى مفعوله، ولم يذكر فاعله. والمصدر مفعول به.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ١٠٤]. أى: فى أن تبتغوا القوم.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ لِعَمَلِ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

كل من المصدر (فعل، وإقام، وإيتاء) مضاف إلى مفعوله، ولم يذكر فاعل أى منها.
﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجِكَ إِلَىٰ نَعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤].

هـ- إلى الظرف:

يضاف المصدر إلى الظرف كثيرا، ومنه:

ما يمثل به النحاة من قولهم: أعجبنى انتظار يوم الجمعة الرعية الأمير^(١)، حيث (انتظار) مصدر مضاف إلى الظرف (يوم)، وفاعل المصدر (الرعية)، أما مفعوله فهو (الأمير)، والمصدر (انتظار) فاعل (أعجب).

وعما تمثل به سيويه: عجبت من ضرب اليوم ريذا. فأضاف المصدر (ضرب) إلى الظرف (اليوم).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾^(٢) [النساء: ٩٢].

- ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ [سبا: ٣٣].

(١) شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٢ / تهذيب التوضيح ١ - ٢١٨.

(٢) (من) اسم شرط جازم مبنى فى محل رفع، مبتدأ، خبره، جملة الشرط والجواب. (صيام) مبتدأ مرفوع، خبره، محذوف، تقديره: عليه. أو: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فواجبه صيام، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: فيجب عليه الصيام. والجملة فى محل جزم جواب الشرط. (توبة) مفعول لاجله منصوب، وفيها وجها النيابة عن المفعول المطلق، والحالية، والأول أوضح.

٢- المصدر المتون:

يأتى المصدر متوناً، ويكون عمله أقيس، لشبهه الفعل - حيثثذ - فى التنكير^(١)، أو لشبهه بالفعل المؤكد بالنون^(٢)، وهو من حيث نسبة الشيوخ فى الاستخدام اللغوى أقل من المضاف.

والكوفيون يمنعون إعماله، ويجعلون المفعول المذكور بعده بفعلٍ مقدر. ومن إعمال المتون قوله تعالى: ﴿أَوْ اطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) بَيْتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤، ١٥] حيث (بَيْتِيماً) مفعولٌ به للمصدر المتون (إطعام). ولم يذكر فاعله.

وقول المرار بن متقذ:

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ أرلنا هامهْنُ عن المَقِيلِ^(٣)
المصدر المتون (ضرب) نصب المفعول به (رؤوس) والمصدر مجرورٌ بحرف الجر الباء، يلحظ أنه لم يذكر فاعله، وشبه الجملة (بالسيوف) متعلقة بالمصدر.

وقول الآخر:

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورَهْبَةٌ عِقَابُكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ^(٤)
(رهبة) مصدر متون، نصب المفعول به (عقاب). والمصدر مرفوعٌ بالمعطف على المبتدأ (أرجاء).

وقول الشاعر:

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحَّتْ فِيهِ مَحَافِظُهُ لَهْنٌ إِخَا الذَّمَامِ^(٥)

(١) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح الشذور ٣٨٢ / ضياء السالك ٣ - ٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٥.

(٣) الكتاب ١ - ١١٦، ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١ / شرح ابن الناطم ٤١٧ / شرح ابن عقيل رقم ٢٤٦ / الصبيان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤.

(٤) الكتاب ١ - ١٨٩ / المتنصدي فى شرح الإيضاح ١ - ٥٥٦ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١.

أى: لولا أننا نرجو النصر، ونرهب عقابك، لوطنناهم كما نطأ للموارد.

(رجاء) مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف وجوبا، وهو مضاف إلى مفعوله (النصر)، شبه الجملة (كالموارد) خبر (صار)، أو متعلقة بخبرها المحذوف.

(٥) الكتاب ١ - ١٨٩. السجل: الدلو المملوء بالماء، نفع: أعطى، إخا: إخاء الذمام: الحق والحرمة.

أى: لأن حافظتُ إِيَاءَ الذمَامِ، فيكون (إِيَاءَ) مفعولاً به منصوباً بالمصدرِ المنونِ (محافظة).

وقولُ زياد الأعجم:

يَبْذُلُ فِي الْأُمُورِ وَصَدَقَ بِأَسْرِ وَإِعْطَاءٍ عَلَى الْعِلَلِ الْمَتَاعُ^(١)
شبه الجملة (فى الأمور) متعلقة بالمصدرِ المنونِ (بذل)، (المتاع) مفعولٌ به منصوبٌ
بالمصدرِ المنونِ (إعطاء)، والالفُ للإطلاق.

٣ - المصدرُ المعرفُ بالأداة:

قد يأتى المصدرُ معرفاً بالالف واللام، وهو قليلٌ فى الاستعمال اللغوى، ضعيفٌ
فى القياس من حيث العمل؛ لأنه بأداة التعريف يفترقُ عن الفعلِ فى سَمَةِ يَتَعَدُّ
عنها الفعلُ تماماً؛ وهى التعريفُ، والالفُ واللامُ لا تكون فى أسماءِ الأجناسِ التى
هى أصولٌ إلا معرفة، فلذلك ضَعُفَ إعمالُها^(٢).

ومما جاء منه عاملاً قولُ الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَغْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَآخِي الْأَجَلَ^(٣)
وفيه المصدرُ (النكايَة) معرفٌ بالالف واللام، وقد نَصَبَ المفعولَ به (أعداء).
والمصدرُ مضافٌ إلى (ضعيف) مجرورٌ.

وقولُ الشاعر:

فَلْيَنْكُ وَالْتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ^(٤)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٦.

(٢) شرح ابن يعنى ٦ - ٦٠.

(٣) الكتاب ١ - ١٩٢ / المختصر فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣ / شرح ابن الناطم ٤١٧ / شرح النصريح

٢ - ٦٣ / شرح الشلور ٣٨٤ / الصبان على الأسمونى ٢ - ٢٨٤.

النكايَة: الأثر فى الخصم، يراخى - يؤجل.

(يخال) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، ينصب مفعولين، أولهما (الفرار)، والثانى

جملة (يرأى الأجل). (ضعيف) خبر مبتدئ محذوف، تقديره: هو.

(٤) شرح ابن عقيل ٣ - ٩٦ / الصبان على الأسمونى ٢ - ٢٨٤. التائبين: التناء على الميت، وذكر =

(عروة) مفعولٌ به للمصدرِ المعرفِ بالأداةِ (التأين).

ومنه قولُ المرارِ الأسدي، وينسبُ لمالكِ بنِ رُغبة:

لقد عَلِمْتَ أَوْلَى المَغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فلمْ أَتَكُلْ عن الضَرْبِ مِسْمًا^(١)

(مسمع) اسمُ رجلٍ، وهو في البيتِ مفعولٌ به للمصدرِ (الضرب)، وهو معرفٌ بالآلف واللام. ومجرورٌ بحرفِ الجرِ (عن).

والكوفيون ينعون إعمالَ المصدرِ المحلِّي به (ال)، ويجعلون ما جاء بعده معمولاً لفعلٍ مقدر.

كما علمنا أنهم منعوا إعمالَ المُتَوْنِ، ويقدرُون فعلاً عاملاً قبلَ المنصوبِ المذكورِ بعده.

ومنع البغداديون - كذلك - إعمالَ المحلِّي بأداةِ التعريفِ.

ثانياً: المصدرُ النائبُ متابِ فعلِهِ:

المصدرُ الذي ينوبُ متابَ فعلِهِ هو الذي يصحُّ أن يوضعَ موضعه فعلٌ عارٍ من حرفِ مصدرى، ويُمتنعُ أن يباشرَه عاملٌ ظاهرٌ، أى: لا يجوزُ أن يوضعَ قبلَه فعلُهُ ظاهراً. ويكونُ منوناً دائماً.

ويقعُ المصدرُ النائبُ متابَ فعلِهِ و قد جاء متعدياً فى معانى:

* محاسنه، شوارع: جمع شارعة، أى: مرتفعة. (التأين) منصوب على أنه مفعول معه، حيث الواو واو المية، ويجوز أن تكون واو العطف، فيكون معطوفاً على اسم إن. (بعدما دعاك) بعد: ظرف زمان منصوب متعلق بالتأين. ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب. دعاك: فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. والمصدر المؤول فى محل جر بالإضافة، والتقدير: بعد دعاك إياك. والجملة الاسمية (أبدنا شوارع) فى محل نصب، حال. وشبه الجملة (إليه) متعلقة بشوارع.

(١) الكتاب ١ - ١٩٣ / المقتضب ١ - ١٤ / جمل الزجاجى ١٣٦ / شرح ابن بعيش ٦ - ٦٤ / شرح التسهيل ٣ - ١١٦ / شرح ابن الناطم ٤١٨ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٤. وفيه رواية (لحققت)، فلا يكون فيه شاهد.

لم أتكل: لم أعجز، أولى المغيرة: أول الخيل المغيرة، مسمع: اسم رجل. جملة (كررت) فى محل رفع، خبر أن (أولى) فاعل علمت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

١ - الأمر - وهو كثير:

ومنه أن تقول: إكراماً محمداً. (إكراماً) مصدرٌ نائبٌ فعلٍ منصوب، وفيه ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت، هو فاعلُ المصدر. (محمداً) مفعولٌ به للمصدر، منصوب.

ومنه قولُ أعشى همدان:

على حينَ ألهى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلَا رُزِيقُ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ^(١)
حيث (ندلاً) مصدرٌ نائبٌ فعلٍ الأمرِ (اندل)، فنصب المفعولَ به (المال).
وهو مصدرٌ منصوبٌ.

وقولُ الشاعر:

هَجَرًا الْمُظْهِرَ الْإِخَاءَ إِذَا لَمْ يَكُ فِي النَّائِبَاتِ جَدُّ مَعِينِ^(٢)
وفيه المصدرُ (هَجَرًا) نائبٌ فعله الأمرى (اهجر)، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت، (المظهر) مفعولٌ به للمصدرِ منصوب. والتقديرُ: اهجر المظهرَ الإخاء.

ويمكن أن تعطفَ على الأمرِ معنى النهي، نحو:

مذاكرةٌ دروسك، لا إهمالها.

استعداداً للموقف، لا تأنيًا، ولا تراخيًا.

(١) الكتاب ١ - ١١٦ / الخصائص ١ - ١٢٠ / المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٢٤٢. المعنى ٣ - ٥٢٣، ٤٦ / الصبان على الأشمونى ٢ - ١١٦. ينسب للأحواس، ولجبرير.

ندلاً: اختطافاً وسلباً، رزيق: علم قبيلة. الجملة الفعلية (ألهى) فى محل جر إلى حين. (جل) فاعل إلهى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رزيق) متادى مبنى على الضم فى محل نصب، والتقدير: يا رزيق ندلاً المال ندل. (ندل) مفعول مطلق منصوب، والعامل فيه المصدر السابق.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

(الإخاء) مفعولٌ به منصوب لاسم الفاعل (المظهر). (يك) فعل ناقص ناسخ مجزوم، وعلامة جزمه السكون على التوّن المحذوفة من آخره. (جد) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

نحو: سقيًا لك، رحمةً له، أي: سقاك الله، رحمه الله. ومنه قول الشاعر:
يا قابلَ التَّوبِ غُفْرَانًا مَاتِمَ قَدْ اسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلٌ^(١)
أي: اغفرْ مَاتِمَ، فيكونُ (غفرانا) مصدرًا منصوبًا نائبَ منابٍ فعله الأمرُ الذي
يفيدُ الدعاءَ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنت. (مَاتِمَ) مفعولٌ به للمصدرِ
منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، ولم يُنَوَّنْ؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، صيغةً منتهى
الجموع. ومنه قولُ الشاعر:

إِعَانَةُ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ عَلَى الَّذِي أَمَرْتُ فِيمَقَاتُ الْجَزَاءِ قَرِيبٌ^(٢)
المصدرُ (إِعَانَةُ) نائبُ منابٍ فعله الأمرُ الذي يخرجُ إلى معنى
الدعاء (أَعِنْ)، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنت، (العبد) مفعولٌ به منصوبٌ
للمصدر.

٣- الوعد بالأسلوب الخبري، نحو قول الشاعر:

قَالَتْ نَعَمْ وَيُلَوِّغًا بُغْيَةً وَمُنَى فَالْصَادِقُ الْحَبَّ مَبْذُولٌ لَهُ الْأَمَلُ^(٣)
(بُغْيَةً) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ النائبِ منابٍ فعله (يلوِّغًا) والتقدير: وتبلغ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ٢٥ / المساعد ٢ - ٢٤٢ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٥.

(قابل) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وهو مضاف، و(التوب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الجملة الفعلية (قد اسلفتها) في محل جر نعت لمَاتِمَ. (أنا) ضمير مبنى في محل رفع، مبتدأ. (منها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإشفاق. (مشفق) خبر المبتدأ (أنا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وجل) خبر ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، نعت ثان لمَاتِمَ، ويجوز أن تجعلها في محل نصب، حال من مَاتِمَ؛ لأنه نكرة تخصصت بالصفة الأولى، ويجوز أن تجعل وجلا توكيدًا لفظيًا لمشفق، وهو توكيد بالمرادف. فوجِل بمعنى مشفق، وهو خائف.

(٢) شرح التسهيل ٢ - ١٢٦.

(مِيقَات) مبتدأ مرفوع، خبره (قريب).

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧ / المساعد ٢ - ٢٤٣.

(الصادق) مبتدأ مرفوع، وخبره مَبْذُولُ، (الحب) مضاف إليه، أو مفعول به له، حيث يجوز جره، ونصبه. (الامل) نائب فاعل لاسم المفعول مَبْذُولُ، مرفوع.

٤ - التوبيخ بالاستفهام وبغيره، نحو قول الشاعر:

وَفَاقًا بَنَى الْأَهْوَاءَ وَالغَىَّ وَالْهَوَىَّ وَغَيْرُكَ مَعْنَىٰ بِكُلِّ جَمِيلٍ^(١)

أى: توافق بنى الأهواء . . . (وفاقا) مصدر منصوب، ناب مناب فعله، والاسلوب توبيخي، (بنى) مفعول به منصوب، للمصدر (وفاقا)، وعلامة نصبه الياء، وهو مضاف، و(الأهواء) مضاف إليه مجرور. ومنه أن تقول: إهمالا دروسك وقد قرب الامتحان!

وقول المرار الأسدى:

أَعْلَاقُهُ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلَسِ^(٢)

(أم) مفعول به منصوب للمصدر المنصوب النائب مناب فعله (علاقة).

وقول الآخر:

أَبْقِيَا وَظَلَمًا مَنْ عَلِمْتُمْ مُسَالِمًا وَذَلًّا وَخَوْفًا مَنْ يُجَاهِرُكُمْ حَرَبًا^(٣)

أى: أنظلمون من علمتم مسالما . . . أتخافون من يجاهركم، فيكون الاسم الموصول فى الموضعين مفعولاً به للمصدرين النائبين مناب فعليهما، وهما (ظلماء، خوف)، وينازعهما المصدران (بقيا، وذلا) فى المفعولين.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٤٣ / هامش تهذيب التوضيح ١ - ٢٧. وفيه رواية: الونى.

(غيرك معنى) اسمية، فى محل نصب، حال من لفاعل المصدر. شبه الجملة (بكل) متعلقة بمعنى.

(٢) الكتاب ١ - ١٦٨، ١١٦ - ٢ / ١٣٩ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٦ / المساعد ٢ - ٢٤٣.

(أفنان) مبتدأ مرفوع، خبره شبه الجملة (كالثغام)، أو ما تعلقت به، والجملة الاسمية فى محل جر بالإضافة إليه.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦.

(مسالما) مفعول ثانٍ لعلم منصوب. (حربا) منصوب على نزع الخافض والاصل بحرب، ويجوز أن تجعلها حالا، والتقدير: محارباً. الجملة الفعلية (علمتم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومثلها الجملة الفعلية (يجاهركم).

- وقد يكونُ في معنى الإنشاءِ للدلالة على معنى كامنٍ في النفسِ ينشئُ المتحدثُ، من ذلك: حمداً وشكراً، ولا جحوداً ولا كُفراً.
وتقول: عجباً، إذا أبصرتُ شيئاً يتعجبُ منه.
ومنه قولُ الشاعرِ:

حمداً لله ذا الجلالِ وشكراً وبداراً لامره وانقياداً^(١)

أى: أحمد الله... وأشكره، وأبادر لأمره، وأنقاد. فيكون فيه معنى الخبر، ويكون (حمداً) مصدراً منصوباً نائباً عن فعله، ولفظ الجلالة مفعولٌ به منصوبٌ للمصدر. ومثله المصادر: شكراً، بداراً، انقياداً.

ويجوز أن تجعلَ هذه المصادرَ في معنى الأمر، وسياقُ الموقفِ والحالِ أو سياقُ النظم هو الذي يحددُ الاتجاهَ المعنوي.

ومنهم من يجعلُ البيتَ السابقَ: (قالت نعم بلوغاً بغية...) من هذا المعنى الخبري^(٢).

قياسية إعمال المصدر النائب فعله،

من الشواهد السابقة أدركنا أن المصدرَ الذي يتوبُ نائبَ فعله جاءَ عاملاً عملَ فعله في معاني الأمرِ والوعدِ والدعاءِ، والتوبيخِ مع الاستفهامِ، أو بدونه، والإنشاءِ.

وهذه الأنواعُ عند أبي الحسنِ الأخفش، وأبي زكريا الفراءِ مطردةٌ صالحةٌ للقياسِ على ما سُمعَ منها^(٣) وأكثر المتأخرين يزعمون قصرَها كلها على السماعِ.

وابنُ مالكٍ يُصححُ القياسَ ويختاره؛ لكثرة في كلامِ العربِ، ولما فيه من الاختصارِ والإيجازِ^(٤).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٤٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦، ١٢٧.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧.

(٤) الموضع السابق.

ويُبدلُ على أن سيبويه ذهبَ إلى القياس في الأمرِ والدعاءِ والتوبيخِ والإنشاءِ، ويذكر لذلك من أقوالِ سيبويه، وذلك في بابي: «هذا ما ينصبُّ من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ غيرِ المستعملِ إظهارُهُ»^(١).

(وهذا بابٌ ما يُنصب على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ من المصادرِ في غيرِ الدعاءِ)^(٢).

ولا يستطيعُ النحاةُ أن يتخلصوا أو ينسلخوا من عملِ المصدرِ النائبِ منابَ فعلِهِ.

العامل في المنصوب يعد المصدر النائب منابَ فعلِهِ،

يختلف النحاةُ فيما بينهم في عاملِ النصبِ فيما بعدِ المصادرِ التي تنوبُ منابَ فعلٍ يَبينَ رأيَينَ عريضين^(٣):

أولهما: يذهب أصحابُهُ إلى أن النصبَ يكونُ بالأفعالِ المضمرَّةِ، وعلى رأسِ هؤلاء المبردُ والسيوافي، ووافقه كثيرٌ من النحويين، ويذكر ابنُ يعيش أن عليه المحققين، ولا يبعد عنده أن يكونَ هذا المصدرُ عاملاً لنيايَةِ عن الفعلِ، لا بحكم أنه مصدرٌ، ويمثله بالقول: ريدٌ في الدارِ قائما، حيثُ العاملُ في الحالِ الظرفُ الموجودُ، لا الفعلُ العاملُ فيه لنيايَةِ عن الفعلِ^(٤).

والآخر: ينسبونه إلى سيبويه، ويصححه ابنُ مالك، ويختاره مدافعا عنه^(٥) وهو أن النصبَ بعدِ هذه المصادرِ يكونُ بها أنفسِها، لا بالأفعالِ المضمرَّةِ؛ وهو قولُ الزجاجي والفارسي - أيضا -.

ثالثا: اسم المصدر^(٦)

اسمُ جنسٍ دالٌّ على الحدثِ، لكنه لم يَجزْ مجرى الفعلِ في جمعِ كلِّ وحداته الصوتية؛ لذلك فإنه لا يدلُّ على المصدرِ لفظًا.

(١) الكتاب ١ - ٣١١.

(٢) يرجع إلى: شرح ابنِ يعيش ٦ - ٥٩ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٨.

(٣) شرح ابنِ يعيش ٦ - ٥٩.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ١٢٨، ١٢٩.

(٥) يرجع في ذلك إلى: الكتاب ٤ - ٣٢، ٤٣، ٢٧٤ / المقتضب ٢ - ١١٩ / التسهيل ١٢٢ / شرح

التسهيل ٣ - ١٢١ / شرح الشذور ٤١١ / أوضح المسالك ٢ - ١١٩ / شرح ابنِ عقيل ٣ - ٩٨ /

شرح التصريح ٢ - ١٣ / الصبان على الأشعوني ٢ - ٣٨٨.

فاسمُ المصدرِ يُطْلَقُ على المصادرِ التي تخرجُ عن قياسيةِ المصدرِ، وهذا يكونُ في مصادرِ الأفعالِ الرباعيةِ، وما هو أزيدُ منها.

ودلالةُ اسمِ المصدرِ على الحدثِ إنما تكونُ بواسطةِ دلالةِ على المصدرِ.

فإذا عرفنا أن المصدرَ من طهر هو طَهْرًا أو طُهُورًا، فهذا مصدرٌ صريحٌ وحقيقي، أما إذا استخدمنا هذا المصدرَ للتعبيرِ عن التَّطَهُّرِ، فقليل: تَطَهَّرَ طَهْرًا، فإنه يُصبحُ اسمَ مصدرٍ؛ لانه -حيثن- لم يجمع كلَّ حروفِ الفعلِ، فلم يجرِ المصدرُ مجرى فعله.

ومنهم من يذهبُ إلى أن المصادرَ الأعلامَ تكونُ أسماءَ مصادرَ لا مصادرَ. نحو: سُبْحان، بَرَّة، فجارٍ، وهى مصادرُ الأفعالِ: سَبَّحَ، أَبْرَ، أَفَجَرَ.

فأسماءُ المصادرِ خروجٌ على البنى القياسيةِ المعهودةِ للمصادرِ فيما هو أكثرُ من الثلاثي، ونجد أن بعضها جامدٌ لا يتصرف، حيث لا يخرجُ عن المصدريةِ.

نجد أن أسماءَ المصادرِ تنقسمُ إلى قسمين:

أولهما: أسماءُ مصادرَ أعلام .

والآخر: أسماءُ مصادرَ تنشأ من نقصٍ في أصواتِ البنيةِ المعهودةِ في القياس، وتنتهى إلى مصادرَ، لا تجمع كلَّ حروفِ فعلِ المصدرِ القياسى.

ويميل كثيرٌ من النحاةِ إلى أن يجعلوا المصدرَ الذى خرج عن بنى المصادرِ المعهودةِ، ويُدعى بميمِ ضمنٍ أقسامِ اسمِ المصدرِ، لكننا آثرنا أن نجعله نوعًا من المصادرِ خاصًا، ويدرس في قسم يختص به.

إعمالُ اسمِ المصدرِ

ذكرنا أن اسمَ المصدرِ يأتى على ضربين:

1- أن يكونَ علمًا على المصدريةِ، وهذا لا يعملُ - اتفاقاً^(١) -، وهو لا يضافُ، ولا يقبلُ أداةَ التعريفِ، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا محلَّ ما يوصلُ به

(١) شرح التهليل ٣ - ١٢١ / أوضح المسالك ٢ - ١١٩.

الفعل، ولا يوصف، وهو لا يقوم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل، أو بيان نوعه، أو عدده.

ب - أن يكون ناشئاً عن نقص في لفظ المصدر:

وهذا النوع من اسم المصدر يعمل - على الأرجح -، يذكر ابن مالك: «ويعمل عمله - أى المصدر - اسمه - أى: اسم المصدر - غير العلم»^(١). كما يذكر في ألفيته:

إِنْ كَانَ فَعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَجْلَهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

ويتخذ بعض الشراح من تنكيره (عملاً) دليلاً على أن إعمال اسم المصدر قليل^(٢)، لكنه لم يفصح بذلك في التسهيل. ويقول ابن الناطم: «وليس ذلك - يقصد العمل - بمطرّد في اسم المصدر، ولا فاش فيه»^(٣).

والكوفيون والبغداديون يذهبون إلى إعمال اسم المصدر غير العلم، ولكن البصريين يذهبون إلى أنه لا يعمل إلا في ضرورة.

ولكننا نلاحظ أن اسم المصدر غير العلم ما هو إلا مصدر لم يلتقي التقاء كاملاً مع جميع أصوات فعله المستخدّم في الموضع المقصود. فعندما يقال بعدم إعماله - فإننى أرى أنه يكون هناك تناقض بين جوازهم إعمال المصدر وعدم جوازهم إعمال اسم المصدر.

وقد جاء اسم المصدر عاملاً مع كثير من أسماء المصادر التي جاءت في العربية من طريق نقص في البنية؛ ولذلك فإننى أرى إعمال هذا النوع من أسماء المصادر.

ولا بد من التنويه إلى أن معظمهم يجعلون المصدر الميمى من أنواع اسم المصدر، ويجيزون إعماله بلا خلاف.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٢) الصبان على الأشمونى على الألفية ٢ - ٢٨٨.

(٣) شرح ابن الناطم ١١٩.

الأول: اسمُ المصدرِ العلم:

المصدرُ العلمُ ما دلَّ على معنى المصدرِ دلالةٌ تُغنى عن تعريفه بالالف واللام؛ لتضمنه الإشارة إلى حقيقة^(١). ذلك نحو: سُبْحَانَ (علم على التسبيح)، فَجَارِ (علم على الفجرة)، حَمَادَ (علم على المحمدة)، يَسَارَ (علم على اليسر)، بَرَّةَ (علم على البر)، وهى أعلامٌ جنس على المعانى المذكورة، أفعالها تكون أكثرَ من الثلاثية: سَبَحَ، أَفَجَرَ، أَحَمَدَ، أَيْسَرَ، أَبَرَّ.

وهذا النوعُ لا يعملُ عملَ الفعلِ اتفاقاً^(٢). ولا يقومُ مقامَ المصدرِ الاصلى فى توكيدِ الفعلِ، أو بيانِ نوعه، أو عددِ مرَّاته.

ذلك لانه يخالفُ المصادرَ الاصليةَ فى أنه لا يضاف، ولا يُوصَف، ولا يُعرَفُ بالاداة، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا موقعَ ما يُوصل به الفعلُ. ومنه قولُ حميد بن ثور:

فَقُلْتُ امْكُثْ حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً^(٣)
وفيه (يسار) اسمُ مصدرٍ معدولٌ عن الميسرة.

وقولُ النابغة:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا^(٤)

حيث (فجار) اسمُ مصدرٍ علمٍ معدولٌ عن الفجرة. وبرَّةَ اسمُ مصدرٍ علمٍ على البر.

الثانى: اسمُ المصدرِ الناشئُ عن مصدرٍ منقوصٍ لفظاً:

هذا القسمُ من أسماءِ المصدرِ ينشأ عن نقصٍ فى أصوات أو حروفِ المصدرِ القياسى، فينشأ عنه مصدرٌ لفعلٍ ثلاثى، مع ملاحظة أن الفعلَ الذى يؤدى المعنى، ويجبُ أن يستخدمَ فى التركيبِ المنشأ يكونُ أكثرَ من ثلاثى.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٢) أوضح المسالك ٢ - ١١٩.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٤، وفيه: فقلت / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٤) ديوانه ٣٤ / الكتاب ٣ - ٢٧٤ / الخصائص ٢ - ٢٩٨ / ٣ - ٢٦١، ٢٦٥ / شرح ابن يعيش ١ - ٣٨ /

٤ - ٥٣ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

وقد ذكرنا لذلك من قبل: طَهَّرَ اسمُ مصدرٍ للفعل (تَطَهَّرَ). ومنه:

أَعْطَيْتُ عَطَاءً. والمصدرُ القياسي (إِعْطَاء).

اغتَسَلْتُ غُسْلًا. والمصدرُ (اغتِسَالًا).

كَلَّمْتُهُ كَلَامًا. والمصدرُ (تَكْلِيمًا).

أَثْبَتُّهُ ثَوَابًا. والمصدرُ (إثَابَةٌ).

تَزَكَّيْتُ زَكَاةً. والمصدرُ (تَزَكِّيَّة).

فأسماءُ المصادرِ هذه إنما هي مصادرٌ لغيرِ الأفعالِ التي يجبُ أن تُستخدمَ في التركيبِ الذي تذكرُ فيه لأداءِ الدلالةِ المقصودة، وقامت بهذه الوظيفةِ الدلالية - اجتماعيا واصطلاحيا - ؛ لذا فإنها تساوت مع المصدرِ - فيما ذكر سابقا - من الأداءِ المعنوي، والشياع، وقبولِ أداةِ التعريف، والإضافة، والوقوعِ موقعِ الفعلِ أو ما يوصلُ به الفعلُ، على الرغمِ من خُلُوه لفظا أو تقديرا دونَ عوضٍ من بعضِ ما في الفعلِ^(١).

هذا القسمُ من أسماءِ المصادرِ جاءَ عاملاً عملَ الفعلِ.

ومنهُ قولُ القطامي يمدحُ زُفْرَ بْنَ الحارثِ الكلابي:

أَكْفَرًا بَعْدَ رُدِّ المَوْتِ حَتَّى وَيَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرُّتَاعَا^(٢)

(عطاء) اسمُ مصدرٍ لإعطاء؛ لأن الفعلَ هو (أعطى). وهو مضافٌ إلى فاعله (كاف المخاطب). (المائة) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ المصدرِ. و(الرتاع) صفةٌ للمائة منصوبة، والمصدرُ مضافٌ إلى الظرفِ (بعد).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٤ / الخصائص ٢ - ٢٢١ / شرح ابن يعيش ١ - ٢٠ - ٣ - ١٢٣ / شرح ابن

الناظم ٤١٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٩ / شرح الشلور ٤١٢ / أوضح المسالك رقم ٣٦٧ / شرح

التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٨. الرتاع: الرائحة من الإبل.

(الهمزة) أحرف استغناء مبنية، لا محل له من الإعراب، يفيد الاستكثار. (كفرا) مفعول مطلق منصوب

بفعل محذوف، والتقدير: أكفر كفرا.

وقول الشاعر:

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامُ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لَفَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ^(١)

فيه (عشرة) اسمُ مصدرٍ للمصدر (معاشرة)؛ لأن الفعل الذى يؤدى المعنى هو (عاشر)، وقد أضيفَ اسمُ المصدرِ إلى فاعله (كافِ المخاطبِ)، ونصبَ المفعولَ به (الكرام). واسمُ المصدرِ مجرورٌ بالباءِ.

وقول الشاعر:

قالوا كَلَامُكَ هَذَا هِىَ مُصْنِئَةٌ يَشْفِيكَ. قلتُ صحيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا^(٢)

وفيه اسمُ المصدرِ (كَلَامٌ) مضافٌ إلى فاعله (كافِ المخاطبِ)، وقد نصبَ مفعولاً به (هَذَا). وكلام واسمُ ومصدرٍ؛ لأنه بمعنى (تَكَلَّمَ)، مصدرُ الفعلِ (كَلَّمَ)، وهو مبتدأ مرفوع.

وقول الشاعر:

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْحَاقِلِ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُبَسَّرًا^(٣)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٨. فى بعض المصادر: ألوا، وبناء (ترى) للمجهول، ويكون مفعولاً ثانياً ل ترى. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت وهو المفعول الأول. (بعشرتك) شبه الجملة متعلقة بالفعل (تعد). (فلا ترين) جملة جواب شرط محذوف، والتقدير: إن كان الأمر كذلك فلا ترين. لا: حرف نهى مبنى، ترى: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة. وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (الوفاء) مفعول به للفعل (ترى).

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣، وفيه (دعدا). شرح الشذور ٢٧ رقم ٨ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٨. الجملة الاسمية (وهي مصنية) فى محل نصب حال. اسم المصدر (كلام) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يشفيك)، والمبتدأ وخبره جملة فى محل نصب، مقول القول (قلت). الجملة الاسمية (صحيح ذاك) فى محل نصب، مقول القول (قلت). جملة جواب (لو) محذوفة دل عليها ما تقدم.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٨. شبه الجملة (من الأمال) فى محل نصب، نعت للمفعول به عسير، أو متعلقة به (ميسراً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، لأن وَجَدَ من وجدان الضالة، وليس الغلبى، فإن جعلته قلبياً كان (ميسراً) مفعولاً ثانياً لوجد.

(عون) اسمُ المصدرِ (إعانة)؛ لأن الفعلَ الذي يؤدي المعنى (أعان). وقد أضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (الخالق)، ونصب مفعولاً به، وهو (المرء). واسمُ المصدرِ فاعلٌ مرفوعٌ للفعل (صَحَّ).

ومنه قولُ حسان بن ثابت:

لأنَّ ثوابَ اللهِ كلُّ مُوحَّدٍ جَنَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ^(١)

(ثواب) اسمٌ للمصدر (إثابة)، فالفعلُ الذي يؤدي المعنى هو (أثاب)، وقد أضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (لفظ الجلالة)، ونصب مفعولاً به، وهو (كل). اسمُ المصدرِ اسم (أن) منصوبٌ، وخبر (أن) هو (جنان).

وفيه رواية بنصب (جنان)^(٢)، فتكون مفعولاً ثانياً لاسم المصدر؛ لأن (أثاب) يتعدى إلى مفعول بنفسه، وقد يتعدى إلى مفعول به ثانٍ بواسطة، أو بدون واسطة، وعلى هذا فإن شبه الجملة (من الفردوس)، والجملة الفعلية (يخلد) يكونان في محل نصب. ويكون خبرُ (أن) محذوفاً، تقديره: ثابت، أو: لازم... أو غير ذلك.

ومن إعمالِ اسمِ المصدرِ ما جاء في الحديثِ الشريف: «مِنْ قَبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»^(٣)، حيث (قَبْلَة) اسمُ مصدرٍ؛ لأن الفعلَ المؤدِّي المعنى هنا هو (قَبَّلَ)، بتضعيفِ العين، ومصدره (تقبيل)، وقد أضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (الرجل)، ونصب مفعولاً به هو (امراة). واسمُ المصدرِ مجرور بحرفِ الجرِ (من).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح الشلور، رقم ٢٢٠ / الدرر رقم ٢ - ١٢٨ / الصبان على الأشموني ٢٨٨ -

شبه الجملة (من الفردوس) في محل رفع، نعت لجنان، أو متعلقة بنعته المحذوف. شبه الجملة (فيها) متعلقة بالفعل يخلد. الجملة الفعلية (يخلد) في محل رفع، نعت ثان لجنان، أو في محل نصب، حال منها، على أنها نكرة تخصصت بالنعت، فجاء أن تكونَ صاحبَ حال.

(٢) الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٨.

(٣) الموطأ مالك، طهارة ٦٥، ٦٦.

المصدر الميمي^(١) نوعٌ من الأسماء التي تؤدي دلالةً المصدرية، أى: دلالةً الحدثية، مع تفخيم للدلالة، وقوة تأكيدها؛ لكنه يبدأ - دائماً - بميم زائدة لغير المفاعلة، تكون مفتوحة إذا كان من فعلٍ ثلاثي، نحو: مَضْرَبٌ، ومَقْتَلٌ، ومعناهما: ضَرْبٌ، وقَتْلٌ، وتكون مضمومة إذا كان من فعلٍ أكثر من ثلاثي، نحو: مُقْتَتَحٌ، ومُسْتَعْمَلٌ، أى: افتتاح، واستعمال.

وبعضهم يجعلُ هذا المصدرَ من أسماء المصدرِ، وربما يعود فيذكرُ أنه كالمصدر اتفاقاً^(٢)، وبعضهم يسميه اسمَ مصدرٍ تجوراً.

والمصدر الميمي يصاغ - فى إيجاز - من الفعلِ الثلاثي على وزنِ (مَفْعَل) نحو: مَلْعَبٌ (لَعِبَ)، مَشْرَحٌ (شَرَحَ)، مَطْلَعٌ (طَلَّعَ)، مَحْيَا (حَيَاةً)، مَمَاتٌ (مَوْتٌ).

فإن كان مثلاً صحيحَ اللام محذوف الفاء فى المضارع فإن عينه تكسر فى المصدر الميمي (مَفْعِل)، نحو: وَعَدَ مَوْعِدًا (وَعَدَا)، وَجَدَ مَوْجِدًا. (وجودًا) وزن مَوْزِنًا (وزنًا).

ومن غير الثلاثي يصاغ على زنة اسم المفعول، نحو: مُسْتَطْلَعٌ (استطلاع)، مُقْتَتَلٌ (اقتتال)، مُكْرَمٌ (إكرام)، مُتَعَلَّمٌ (تَعَلَّمَ).

ويحترز بالقول: لغيرِ المفاعلة من مصدرِ فاعلٍ مفاعلة، نحو: قَاتِلٌ مقاتلة، ضاربٌ مضاربة، عاودٌ معاودة، فهذه مصادرٌ قياسيةٌ، وتبدأ بميم، وهذا الوزنُ من المصادرِ فيه معنى المفاعلة.

المصدر الميمي يعمل عملَ الفعل كالمصادرِ العاملة - اتفاقاً^(٣).

وأخذُ من حرصِ النحاة على إعمالِ المصدرِ الميمي باتفاقٍ ووصفه بأنه كالمصادرِ، ثم حرصِ كثيرٍ منهم على أن يجعلوا عملَ اسمِ المصدرِ غيرِ العَلَمِ قليلاً،

(١) الكتاب ١ - ٤٠٢٣٣ - ٩٥، ٨٧ / القتنب ٢ - ١١٩ / شرح التصريح ٢ - ٦٤، ٦٣.

(٢) شرح ابن النازم ٤١٦ / العيان على الاشئنى ٢ - ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) القتنب ٢ - ١١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٩ / أوضح المسالك ٣ - ٦.

دليلاً محققاً على أن أجعل المصدر الميمي قِسْماً برأسه من المصادر. فيكون عاملاً، على غير ما يكون عليه نوعاً اسم المصدر اللذان ذكرناهما: العَلَم، والناشئ من نقص في اللفظ.

ومنه قول الشاعر:

أَظْلَمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمُ^(١)
وفيه (مُصاب) مصدر ميمي، بمعنى: إصابة، وهو مضاف إلى فاعله (ضمير المخاطبين)، و(رجلاً) مفعول به للمصدر الميمي منصوب. والمصدر الميمي اسم (إن).

ومنه قول لقيط الإيادي:

يا دارَ عَمْرَةٍ من مُحْتَلِّها الجِرْعَا هاجَتْ لى الهَمِّ والاحزان والوجعَا^(٢)
أى: من احتلالها الجرع، (محتمل) مصدر ميمي، أضيف إلى فاعله (ها) الغائبة. (الجرع) مفعول به للمصدر الميمي.

ومنه ما ذكره ابن مالك في شرحه لتسهيله من قول الشاعر:

مُسْتَعَانَ العبدُ الإلهَ يريه كُلُّ مُسْتَصْعَبٍ من الأمرِ هينَا^(٣)

(١) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٤ / المساعد ٢ - ٢٢٩ / شرح الشذور ٤١١ /

أوضح المسالك رقم ٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨، ٢٨٧.

ينسب للحارث بن خالد المخزومي - على الأصح .

وفيه: أَظْلَمُ.

ظلوم: اسم امرأة.

(أظلوم) الهمزة: حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب. ظلوم: منادى مبنى على الضم في محل نصب. والجملة الفعلية (أهدى السلام) في محل نصب، نعت لرجل. (تحية) نال عن المفعول المطلق، فهو مرادف، ويجوز أن يكون حالا من السلام مؤكدة. (ظلم) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) أمالي المروزي ٢٤٢ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

الجرع والأجرع والجرعاء: الرملة لا تنبت.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥

أى: استعانة العبدِ الإله، فيكون (مستعان) مصدرًا ميميًا، فاعله (العبد)، ومفعوله (الإله). والمصدرُ الميميُّ مبتدأ، خبرُهُ الجملةُ الفعليةُ (بريه).
ومَنْ ذلك أن تقولَ:

مُفتِّحَ الرئيسِ المعرضِ أكسبه شهرةً. أى: افتتحَ الرئيسِ المعرضِ.
سَمِعُكَ الاغانى الفاحشةَ إثم. أى: سماعك.

مستخرجُ العربِ البترولَ قد أطمعَ الدولَ الاستعماريةَ المتكالبَةَ عليهم. أى:
استخراج.

مقالنا: إنَّ الحقَّ فوقَ القوةِ أصبحَ غيرَ كافٍ بدونِ العزيمةِ والمثابرةِ، أو موجدِ
القوةِ. أى: قولنا... أو: وجود...

الحكم الإصرائي لتابع المضاف إلى المصدر:

عرفنا أنه يغلب استعمالُ المصدرِ مضافًا، وإضافته تكونُ إما إلى فاعله، فيكون
مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلاً، وإما إلى مفعوله، فيكون مجرورًا لفظًا، منصوبًا
محلاً، حيثُ إذا نُعتَ المجرورُ أو عُطِفَ عليه فإن النعتَ أو المعطوفَ يجوزُ فيه أن
يعاملَ على لفظِ المجرورِ، فيكونَ مجرورًا، أو أن يُعاملَ على المحلِّ، فيكونَ مرفوعًا
إذا كان المتبوعُ في محلِّ رفعٍ، ويكونَ منصوبًا؛ إن كان المتبوعُ في محلِّ نصبٍ^(١).

نحو: عجبْتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ، بالجر، على اللفظ، وإن شئتَ رفعتُ
على المحل، فقلت: الظريف.

عما جاء فيه التابعُ مُعربًا على المحل قولُ لبيد بن ربيعة:

حتى تَهَجَّرَ في الرِّياحِ وهَاجَهَا طلبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ^(٢)

(١) التسهيل ١٤٢ شرح التسهيل ٣ - ١١٩ شرح ابن الناطم ٤٢٠.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣. شرح ابن يعيش ٢ - ٢٤، ٦ - ٦٦ شرح ابن الناطم ٤٢٠ /
العيني ٣ - ٣١٥ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٠ ضياء السالك ٣ - ٩ شرح التصريح ٢ - ٦٥.
تهجر: سار في الهاجرة، الروح: ما بين الزوال إلى الليل، هاجها: أثارها. (حتى) للنسابة. فاعل تهجر
ضمير متر يعود إلى الحمارة الوحشي. والضمير في (هاجها) للأنانٍ المصاحبة للحمارة الوحشي، وهما
يطلبان الماء والكلأ في الهاجرة.

وفيه أضيف المصدر (طلب) إلى فاعله (المعقب)، فيكون (المعقب) مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، لذا جاز في نعت (المظلوم) الوجهان، وقد جاء مرفوعاً على المحل. (حق) مفعول المصدر، و(طلب) نائب عن المفعول المطلق من الفعل (هاج). ومثله قول الشاعر:

يَالْعِنَّةُ لِلَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانٍ مِنْ جَارٍ^(١)

أضيف المصدر (لعنة) إلى فاعله لفظ الجلالة، فلما عطف عليه جاز في المعطوف الجرُّ على اللفظ، والرفع على المحل، فكان المعطوف (الصالحون) مرفوعاً بالعطف على محل لفظ الجلالة.

وقول زياد العنبري، وينسب كذلك إلى رؤية:

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانِ^(٢)

(مخافة) مصدر، أضيف إلى مفعوله (الإفلاس)، فيكون مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً، فلما عطف عليه (الليان) نصب على المحل. أما المصدر فهو مفعول لأجله منصوب.

ومنه: عجبت من أكل الخبز واللحم، لك في اللحم أن تجرَّه على اللفظ، وأن تنصبه على المحل؛ لأنه مضاف إلى المصدر (أكل) مجروراً لفظاً، منصوب محلاً؛ لأنه المفعول به.

أما قول الشاعر:

هَوَيْتَ ثَنَاءَ مُطَاطِبَا مُؤَبِّدَا فَلَمْ تَخُلْ مِنْ تَهْمِيدِ مَجْدٍ وَسُودْدَا^(٣)

(١) الكتاب ٢ - ٢١٩، وفيه: والصالحين ابن الشجرى ١ - ٣٢٥ شرح ابن يعيش ٢ - ٢٤، ٢ - ٤٠، ٨ - ١٢٠ شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ المعنى ٤ - ٢٦١.

(لعنة) مبتدأ مرفوع، لأن التقدير: يا قوم، فلم يقع النداء عليها. (٢) الكتاب ١ - ١٩١ / التبعة والتذكرة ١ - ٢٤٣ / المختصر في شرح الإيضاح ٢ - ٥٦١ شرح ابن يعيش ٦ - ٦٥ شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ شرح ابن الناظم ٤٢١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٢ معنى اللبيب ٢ - ٥٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٥ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩١،

حسان: اسم رجل، بها: أى: القينة، الليان: الماطلة بالدين. وهو بالفتح والكسر، والفتح أكثر.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ معنى اللبيب ٢ - ٥٤٨.

فقيه (مجدد) مضافٌ إلى المصدرِ (تحميد)، وهو مفعولُهُ، فكان مجروراً لفظاً منصوباً محلاً، فعطف عليه (سودد) منصوباً على المحل.

ومنه قولُ الراجز:

ما جعل امرأ القوم سيداً إلا اعتيادَ الخلقِ المَجْدُ (١)

(الخلق) مضافٌ إلى المصدرِ (اعتياد)، وهو مفعولٌ في المعنى، فهو مجرورٌ لفظاً للإضافة، منصوبٌ محلاً للمعنى، فجاءتْ صفته (المجددا) منصوبةٌ على المحل.

يذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل:

«وَبُهِتُ بِقَوْلِي: فَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا لَيْسَ بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ بِالصَّرْفِ؛ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ فِي تَابِعِ الْمَجْرُورِ مِنْ نَحْوِ: عَرَفْتُ تَطْلِيْقَ الْمَرْأَةِ؛ فِي نَعْتِ الْمَرْأَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا: الْجَرُّ عَلَى اللفظ، والنصب على تقديرِ المصدرِ بفعلِ الفاعلِ، والرفع على تقديره بفعلِ مالم يُسَمَّ فاعله، وفي الحديث: أَمْرٌ بِقَتْلِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطَّفِيتَيْنِ، عَلَى تَقْدِيرِ: أَمْرٌ بِأَنْ يُقْتَلَ الْأَبْتَرُ وَذُو الطَّفِيتَيْنِ» (٢).

في المثل الذي ذكره: عَرَفْتُ تَطْلِيْقَ الْمَرْأَةِ، تقديره: عَرَفْتُ أَنَّ طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ، فَالْمَرْأَةُ أَضِيْقَتْ إِلَى مَصْدَرٍ مالم يُسَمَّ فاعله، فيجوز في تابعِ المرأةِ ثلاثةُ أوجه، فتقول: عَرَفْتُ تَطْلِيْقَ الْمَرْأَةِ الْفَاسِدَةَ وَصَدِيقَتُهَا، بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ لِفَعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، فَتَكُونُ الْمَرْأَةُ مَجْرُورَةً لَفْظًا، مَرْفُوعَةً مَحَلًّا.

وتنطقُها بالنصبِ على أَنَّ الْمَصْدَرَ لِفَعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَعْلُومِ، فَتَكُونُ الْمَرْأَةُ مَجْرُورَةً لَفْظًا، مَنْصُوبَةً مَحَلًّا، هَذَا إِلَى جَانِبِ الْجَرِّ فِيهِمَا عَلَى اللفظ.

وكذلك إذا قلت: سَأَنِي ضَرْبُكَ وَأَخِيكَ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنَّ ضَرْبَتِ وَأَخَوَكَ، فَيَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ (أَخِيكَ) الْجَرُّ عَلَى اللفظِ، وَالنَّصْبُ عَلَى فَعْلِ الْفَاعِلِ، وَالرَّفْعُ عَلَى فَعْلِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ المساعد على التسهيل ٣ - ١٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

من أمثلة إعمال المصدر:

- يُوذِنِي سُبُّكَ صَدِيقَكَ الْآنَ، أَوْ أَمْسٍ.
- أى: ما سببت الآن، أو أمس، أو: أن سببت أمس.
- وَعَذَّبَهُ الْهَوَى حَتَّى بَرَّاهُ كَبَّرِي الْقَيْنِ بِالسَّقَنِ الْقِدَاحَا^(١)
- أى: كما يرى القين ... ، أو: كما برى.
- مُدْمِنُ الْبَغْيِ يَأْخُذُهُ بَا رِيهِ أَخَذَهُ لثُمُودَ وَعَادَا
- أى: كما أخذ ثمود وعاداً.
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخَذْنَاهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦٦].
- قَوْلُ عَمْرِو بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ الزُّبَيْدِي:
- أَعَاذِلْ إِنَّمَا أَقْنَى شَبَابِي إِجَابَتِي الصَّرِيخَ إِلَى الْمَنَادِي^(٢)
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠].
- ﴿وَيُكَفِّرُهُمْ وَقَوْلُهُمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦].
- ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ قُرْبَى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦].
- ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجاثية: ٣٤].
- ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

(١) شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ١١٠.

القَيْن: الحداد، السفن: ما ينحت به كل شيء، كالخجر، أو القطع الخشنة من الجلود وغيره.

(٢) هامش شرح الشذور ٢٨٣.

فَلَا تُكْثِرُوا لَوْمِي فَإِنْ أَخَاكُمَا بِذِكْرَاهُ لَيَلِي الْعَامِرِيَّةُ مُوَلَّعٌ

ملحوظات

أولاً، وجوب ذكر مفعول المصدر:

إذا أضيفَ المصدرُ إلى مرفوعٍ أو إلى منصوبٍ، وكان أصلُ أحدهما مبتدأ؛ لم يَجْزُ حذفُ الآخرِ المطلوبِ -منصوباً كان أم مرفوعاً- . .

وإن كان فاعلُ المصدرِ يحتاجُ إلى فاعلٍ ومفعولين، أو إلى فاعلٍ وثلاثة مفعولات؛ وأضيفَ المصدرُ إلى أحدهما؛ فإنه يجبُ أن يذكرَ المطلوبُ الباقي بعد ذكرِ المصدرِ وما أضيفَ إليه .

من ذلك: عرفتُ كَوْنُ رِيْدٍ صَدِيقَكَ^(١). حيثُ أضيفَ المصدرُ (كون) إلى مرفوعه (ريد)، فهو اسمُه لو كان فعلاً (كان)، والأفعالُ الناقصةُ لا تستغني عن أخبارها، حالَ نقصانها؛ ولذا فإنه يجبُ ذكرُ منصوبها الخبرِ، وهو (صديق).

وكذلك القول: تَبَيَّنْتُ صَيْرُورَةَ عَمْرٍو خَصْماً لَكَ، حيثُ أضيفَ المصدرُ (صيرورة) إلى مرفوعه، وهو لا يستغني عن منصوبٍ بعدهما، فلزم ذكرُ المنصوبِ (خصماً).

ومن ذلك: عرفتُ كَوْنُ صَدِيقِكَ رِيْداً.

سَرَّيْ إِضْحَاءُ الشَّمْسِ مَشْرِقَةً.

أَعْجَبْتُ بِعِلْمِكَ مُحَمَّدًا مُجْتَهِدًا .

أضيفَ المصدرُ (علم) إلى فاعله ضميرِ المخاطبِ؛ لكنه يحتاجُ إلى منصوبين، أحدهما كان مبتدأ، والثاني كان خبراً، فيلزم ذكرُهما؛ لِدَا لَزِمَ ذِكْرُ الْمَنْصُوبَيْنِ: (محمدًا، مجتهدًا).

ومنه: أَعْجَبْتُ بِإِعْلَامِكَ عَلِيًّا مُحَمَّدًا مُجْتَهِدًا.

حيثُ المصدرُ (إعلام) المضافُ إلى مرفوعه يحتاجُ إلى ثلاثة مفعولات. فلزم ذكرُها.

(١) يرجع إلى: شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٧.

ثانياً، إعمال المصدر في صورة الثلاث:

لم يتفق النحاة اتفاقاً كاملاً على إعمال أى نوع من أنواع المصادر في صورة الثلاث: مضافة، ومنونة، ومعرفة بالأداة.

والمصدر في هذه الصور التركيبية أو البنيوية إنما هو مصدر متصرف في التركيب، حيث يتنوع بين المصدرية وغيرها من المواقع الإعرابية المحتملة، وغير المخالفة لقوانين التركيب.

وهم في تعليلهم لأرائهم لا يكادون يتفقون على المعول الرئيس للإعمال وعدمه، فقد تستخدم الاسم أداة للقبول، ومِعْولاً للمنع، وقد يكون التنوين سبيلاً إلى المتناقضين، كما تكون أداة التعريف والإضافة كذلك.

وقد ورد التراث اللغوي حافظاً بين مآثوراته، وناقلاً إلينا إعمال المصدر في صورة الثلاث، عدا كونه مؤكداً، أو ميئاً لمرات الفعل، أو علماً على المصدرية، ولكن الاستعمال في اللغة ينطوي على نسبة شيوخ غير محفوظة بين ثلاث الصور، ذلك لصعوبة في الاستخدام اللغوي، من حيث النطق والأداء الصوتي، واللبس فيما إذا كان المصدر معرّفاً، بدرجة أقل في الصعوبة واللبس إذا كان متوناً، وبدرجة تكاد تنعدم فيما إذا كان مضافاً؛ لذا كانت درجات الشيوخ مطردة طرداً عكسياً مع درجات الصعوبة في النطق والأداء الصوتي ووجود اللبس.

ثالثاً درجات قياسية لإعمال المصدر:

يجعل النحاة -معظمهم- المصادر على ثلاث مراتب في الإعمال، وقياسيته^(١):
الأولى: للمنون؛ لأنه يكون نكرة كالفعل، وهو مشبه به في الإعمال، والمنون يكون نكرة لفظاً ومعنى.

والثانية: للمضاف؛ لأنه مشبه للفعل معنى، من حيث إن الإضافة في نية الانفصال، لكنه يخالفه لفظاً؛ لأن ظاهره مشاكل لما يكون إضافته حقيقة.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٦٥ شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩، ٦٠.

والثالثة: للمعرفِ بالأداة؛ لأن أداة التعريف تخرج المصدر من الشبه بالفعل.

رابعاً، ذكر المصدر دون معمولاته،

قد يجيء المصدرُ الصالحُ للعملِ دونَ ذكرِ أى معمولٍ له، لا مرفوعٍ ولا منصوبٍ^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُرْضَىٰ لِإِِبَادِهِ الْكُفْرُ﴾ [الزمر: ٧]، أى: أن يكفروا، فلم يُذكر مرفوعٌ بالمصدر، ولا متعلقٌ به.

خامساً، إعمالُ المصدر غير الدال على المُرَد،

شرط بعضهم الأفراد في إعمالِ المصدر، فلا يعملونه مثنى ولا مجموعاً، ولم يشترطه بعضهم، ومنهم ابنُ عصفور، وابنُ مالك.

وقد يجمعُ المصدرُ، ويؤدى عملَ الفعلِ متى توافرت فيه الشروطُ المذكورة. وهو قليلٌ.

ومنه قولُ الشاعر:

وقد وعدتكَ مَوْعِداً لو وَقَّتْ به مَوَاعِدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَشْرِبُ^(٢)

حث نصب (أخاه) بالمصدرِ المجموعِ (مَوَاعِدَ)، وهو جمعُ مَوْعِدٍ، بمعنى (وعد). ويرى: مواعيد، على أنه جمع (ميعاد)، بمعنى (وعد). ويرى: كموعود عرقوب أخاه، وموعود مصدرٌ على وزنِ مفعول^(٣).

ومنه قولُ العرب: تركته بملاحسِ البقرِ أولادها، ملاحس، جمع ملحس، وهو بمعنى لَحَسَ، وفي القولِ محذوف، والتقدير: تركته بموضع ملاحس، فحذف المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مقامه، و(أولاد) مفعولٌ به للمصدرِ المجموع (ملاحس).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٢.

(٢) الكتاب ١ - ١٣٧ شرح ابن يعيش ١ - ١١٣ شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧ المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٧.

ينسب إلى الشماخ، أو إلى الأشجى أو (علقمة بن عبدة التميمي).

(٣) يرجع إلى: شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.

ومنه قولُ الشاعر:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أبا قدامةَ إِلَّا المَجْدَ والفَنَاءَ^(١)

حيث (تجارب) جمعُ المصدرِ (تجربة) قد أضيفَ إلى ضميرِ الغائين، وهو الفاعلُ، ونصب المفعولُ به (أبا). والتقديرُ: أن جَرَّبُوا أبا قدامة.

سادساً: إعمال المصدر جانباً دلالي في التركيب:

أرى أن إعمالِ المصدرِ واسمِ المصدرِ إنما ينبعُ من جانبٍ دلالي، لا تركيبى لفظي؛ حيثُ إن المصدرَ يعملُ متى كانَ دالاً على الفعلية وهي الحديثة، وأرى أنه في هذا البناء، أو في هذا السياقِ الدلالي، يتضمن حدثاً وفاعله، فهو بمثابة اسمِ الفعلِ، واسمِ المفعولِ.

أى: يدلُّ المصدرُ على إعمالٍ ما قد حَدَثَ، أو يحدثُ، أو سيحدث.

لذلك فإن المصادرَ غيرَ العاملة لا يكون فيها هذا الجانبُ الدلالي، إذ إن المصدرَ المؤكدَ إنما هو تكرارٌ لحدثٍ سابقٍ مذكور. داخلَ فعلٍ وفاعلٍ، فليس المقصودُ منه إعمالَ عملٍ، وإنما الإعمالُ المقصودُ يذكُرُ فيما سبق هذا المؤكدَ، وهو الفعلُ.

والمصدرُ المبينُ للعددِ لا يؤتى به للإعمال، وإنما ليبينَ عددَ مراتِ الفعلِ السابق. إذن؛ فهو ليس معبراً عن حدثٍ ما وإنما يكونُ لغرضٍ دلالي معين.

والمصادرُ الأعلامُ كالأسماءِ الأعلامِ لا يصحُّ لها أن تعملَ؛ لأنها قَدْ وُضِعَتْ لدلالةٍ خاصة لا تحيدُ عنها، وهى المصدرية. كما أن الفاظَ الأعلامِ إنما وُضِعَتْ للدلالةِ على العلمية - لا غير.

فالأعلام: (محمَّدٌ، ومحمودٌ، وتأبطَ شراً، وينقل، وينبع.... إلخ) لا تعملُ بوضعِها البنىوى، والذي يختلفُ بين اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والجُملة، والفعلِ، وذلك لنقلِها من هذه الأصولِ البنىويةِ إلى دلالةٍ أخرى، وهى العلمية.

(١) الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٧.

تجاربهم: جمع تجربة، الفَنع: الخير، والكرم، والفعل، والناء.

فالجانب الدالّى من اللفظة المستخدمة فى التركيب هو المعولُ فى أثرها النحوى .

والمصدرُ بوضعه الاصلى البنىوى يدلُّ على الحديثة لا غيرُ، لكنه يكتسبُ جانباً دلالياً آخرَ من التركيب، سواءً أكان هذا الجانبُ ظاهراً فى اللفظ، إذا ذُكر معه معمولاً، أم كان مقترناً، حيث يستترُ فى تركيبه، ويُفهم من الخاصة الدلالية للمصدر، إن متمدياً إلى واحدٍ أو أكثر، وإن لازماً، وإن احتاج إلى متعلق.

فإذا قلت :

- (الضرب): فهذا مصدرٌ دالٌّ على الحديثة، وهى معنى الضرب.

- أساءنى الضربُ: فهذا يدلُّ على حدثٍ وقع بالضرورة، ثم اكتسب الحدثُ من خلال التركيب جانباً دلالياً آخر، وهو الفاعلية؛ لأن كل حدثٍ فى تركيب مفهوم لا بدُّ له من محدثٍ فاعل.

- أساءنى ضربك: فهذا يدلُّ على ضربٍ، أى: حدث وقع عليك، أو منك .

- أساءنى ضربك أخاك: فهذا يدلُّ على ضربٍ وقع منك على أخيك .

لهذا فإن النحاة يُضطرون إلى أن يجعلوا من شروطِ إعمالِ المصدرِ أن يصحَّ إحلالُ (ما) والفعل، أو (أن) ومعموليهما، محلّه، وكلُّها فيها معنى الحديثة التى تتضمنُ فاعلها .

الصفات المشتقة التي تعملُ عملَ الفعل

الصفاتُ المشتقةُ التي تعملُ عملَ الفعلِ تكونُ على ثلاثِ مراتبٍ:

أ- صفاتٌ تجرى على أفعالِها، فى: البنية، والثنية أو الجمع، والتأنيث أو التذكير، والمعنى، مطلقاً، فهذه تعملُ عملَ الفعلِ، وهى أقوى من غيرها من الصفاتِ فى العمل؛ وهذه الصفاتُ هى: اسمُ الفاعلِ، وصيغُ المبالغة، واسمُ المفعول.

ب- صفةٌ مشبهةٌ باسمِ الفاعلِ، فهى أقلُّ فى منزلةِ الأعمالِ من سابقتها؛ لأنَّ المشبّهَ بالشئِ أضعفُ منه فيما وقعَ فيه الشبّه، وهو الأعمال.

ج- صفةٌ أخرى مشبهةٌ بالمشبهة، وهذه لا تعملُ عملَ الفعلِ، من رفعِ فاعلٍ ظاهرٍ مطلقاً، ونصبِ مفعولٍ به. وإنما يجوز أن تعملَ فى المنصوبات الأخرى، عدا المفعول المطلق -على الأرجح-، وذلك إن تحمّل التركيبُ، وهذه هى اسمُ التفضيل.

ملحوظة:

أما الصفاتُ المشتقةُ الأخرى -وهى اسمُ الزمانِ، واسمُ المكانِ، واسمُ الأكلة- فإنها لا تعملُ عملَ الفعلِ.

وهاك تفصيلاً للصفاتِ المشتقةِ التى تعملُ عملَ الفعلِ.

اسم الفاعل

اسمُ الفاعل صفةٌ تدلُّ على الحدثِ والحدوثِ وفاعله^(١)، جاريةٌ مجرى الفعلِ فى اللفظِ والمعنى.

وذلك أن اسمَ الفعلِ يجرى على مضارعه فى حركاته وسكناته، ويدلُّ على الحدثِ فى المعنى، وعلى الذاتِ التى قامت بهذا الحدثِ، كما أنه يدلُّ على الحدثِ، أى: القيام بهذا الحدثِ.

ويظهر فى بنيتِه جنسُ الذاتِ وعددها.

وذلك نحو: خَارِجٌ، مُكْرِمٌ، مُقْتَلٌ، مُسْتَخْرِجٌ، مُسَانِدٌ... إلخ.

والفرقُ بين قولنا: يُكْرِمُ، ومُكْرِمٌ، هو أن الكلمةَ الأولى تدلُّ على حدثيةٍ وزمنٍ، أما الثانيةُ فإنها تدلُّ على حدثيةٍ وزمنٍ، إلى جانبِ الدلالةِ على مَنْ قام بالحدثيةِ، فهى صفةٌ تجمع كل هذه المعانى.

عمله:

يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ فعلِهِ لما بينهما من المشاكلةِ، حيثُ:

أ- تماثلُهُما فى اللفظِ والمعنى - كما ذكرنا -.

ب- وتلحقُ اسمَ الفاعلِ علامةُ التثنيةِ والجمعِ، وتعلمُ أنهما يلحقان بالفعل؛ لكنهما يكونان مع اسمِ الفاعلِ للدلالةِ على الفاعليةِ والإستنادِ. فنقول: فَاهِمَانِ، وَفَاهِمُونَ، وَيَقْهَمَانِ، وَيَقْهَمُونَ.

ج- كما أن اسمَ الفاعلِ والفعلَ المضارعَ يشتركان فى الدلالةِ على الحالِ والاستقبالِ^(٢)، فإذا كان اسمُ الفاعلِ مقرونا بأداةِ التعريفِ فإنه يدلُّ على الماضى، كالفعلِ الماضى، إلى جانبِ دلالتِهِ على الحالِ والاستقبالِ.

(١) شرح التصريح ٢ - ٦٥.

(٢) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٧٩.

البنية التي يكون عليها اسم الفاعل في الجملة:

لاسم الفاعل ثلاث أحوال^(١) في الجملة:

إحداها: أن يكون محلّي بأداة التعريف.

ثانيتهما: أن يكون منوئاً عاملاً مراداً به الحال أو الاستقبال.

ثالثها: أن يكون مضافاً.

ولا يضاف المتعدي منه إلا إلى المفعول دون الفاعل؛ لثلاً يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

أ- اسم الفاعل المعروف بالأداة:

يعمل اسمُ الفاعل عملَ فعله مطلقاً إذا كان محلّي بالالف واللام^(٢)، سواء أكان في الماضي، أم في الحال، أم في الاستقبال، دون شرط الاعتماد على شيء، وهذا باتفاق النحاة. ذلك نحو:

هذا الفاهمُ درسه أمس، أو الآن، أو غداً. حيث (الفاهم) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداة، فجاز إعماله في الماضي والحال والاستقبال، ويكون (درس) مفعولاً به لاسم الفاعل منصوباً، وهو خبرُ المبتدأ (هذا).

ويجوز إعماله وهو محلّي بالأداة، دون الاعتماد على شيء، فتقول: الفاهمُ درسه الآن - أو أمس أو غداً - محترماً، فيكون اسمُ الفاعل مبتدأ، ناصباً مفعوله (درس)، أما خبره فهو محترم.

وفي اسم الفاعل في الحالتين ضميرٌ مستترٌ هو الفاعلُ.

ومنه: جاء الضاربُ ريذاً أمس، أو الآن، أو غداً.

واسمُ الفاعل المحلّي بالـ بِمَثَابَةِ صلةِ الموصول، حيث يجعلون (أل) في هذا البناء موصولاً، وما بعده صلته، فلمّا كان كذلك أغنى اسمُ الفاعل المعروف بالأداة

(١) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٦.

(٢) الكتاب ١ - ١٨١.

بمرفوعه عن الجملة الفعلية؛ لذلك فإنه أشبه الفعل معنى واستعمالاً، فأعطى حكمه في العمل^(١). وعمل في معنى الأرمنة الثلاثة.

وقد أعطى اسمُ الفاعلِ المحلّي بالأداة حكمَ الفعلِ في جواز عطف الفعلِ عليه، مما يدلُّ على مدى تماثلهما، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨]^(٢).

حيث عطف الفعلُ الماضي (أقرضوا) على اسمِ الفاعلِ المعرفِ بالأداة (المصدقين)^(٣)؛ لأنه لَمَّا عُرِفَ بالأداة صَلُحَ للأرمنة الثلاثة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَالْمَغِيرَاتِ صَبَحًا﴾ (٤) فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا ﴿[العاديات: ٣، ٤]^(٥) حيث عطفُ الجملةِ الفعليةِ (أثرن) على اسمِ الفاعلِ المعرفِ بالأداة (المغيرات)، وزمنُ الفعلِ ماضٍ.

ومنه قولُ امرئ القيس:

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحَاحِلَا خَيْرَ مَعَدَّةٍ حَسَبًا وَنَائِلَا^(٥)

(١) شرح ابن النازم ٤٢٥.

(٢) المصدقين: أصلها: المصدقين، قلبت التاء إلى صاد، وأدغمت في الصاد. ومثلها: المصدقات: وهما من الصدقة.

(الله) مفعول به أول منصوب. (قرضاً) نائب عن المفعول المطلق منصوب، فيكون المفعول الثاني لأقرض محلوقاً، تقديره: مالا وصدقة، ويجوز أن تجعل قرضاً بمعنى القروض، فيكون مفعولاً به ثانياً. الجملة الفعلية (يضاعف لهم) في محل رفع، خبر إن، وشبه الجملة (لهم) في محل رفع، نائب فاعل. ويجوز أن تجعل نائبَ الفاعلِ محلوقاً تقديره ضميرُ المصدقين. (ولهم أجر) جملة اسمية مكونة من خبر مقدم شبه جملة، ومبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على خبر إن، في محل رفع.

(٣) يذكرون الجملة (أقرضوا) وجهين آخرين، هما:

أ- أنها معترضة بين اسم إن وخبرها.

ب- صلة لموصول محذوف دلالة الأول عليه.

(الدر المصون ٦ - ٧٧٨).

(٤) نقعا: الغيار، أو الصياح. (صباحاً) ظرف زمان منصوب، والفاعل فيه اسمُ الفاعلِ (المغيرات). (نقعا) مفعول به منصوب للفعل أثار. (أثرن) لعل ماضٍ مبنى على السكون، ونون النسوة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل.

(٥) شرح الشنور ٣٨٦/ شرح قطر الندى رقم ١٦٧.

الحاحل: السبد الشجاع، نائلا: عطاء وجوداً.

اسمُ الفاعل المعروف بالأداة (القاتلين) نصب مفعولاً به، وهو (الملك). وهو دالٌّ على الزمن الماضي. وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: هم.

ومن أمثلتهم: هذا الضاربُ أبوه زيداً أمس^(١).

ب- اسم الفاعل للمجرد من أداة التعريف:

إذا كان اسمُ الفاعلِ مجرداً من (أل) فإنه لا يعملُ عملَ فعلٍ إلا بشرطٍ:

١- أن يدلَّ على الحال أو الاستقبال؛ لأنه -حيثئذ- يُشبهُ الفعلَ الذي بمعناه لفظاً ومعنى. وهو الفعلُ المضارع. فإذا قُلْتُ: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً غداً. فـ(ضاربٌ) اسمُ فاعلٍ خبرُ المبتدأ، و(غلام) فاعله مرفوع، و(عمراً) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ الفاعلِ.

وتقول: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً الآن. ذلك لأن اسمَ الفاعلِ -حيثئذ- يجري مجرى الفعلِ (يضرب). وهو مضارعٌ يدلُّ على الحال والاستقبال، فاسمُ الفاعلِ يعملُ قياساً على الفعلِ المضارع، لا الفعلِ الماضي.

لذلك يُمتنع دلالته على الماضي حين تجرِّده من أداة التعريف^(٢)، خلافاً للكسائي^(٣)، وابنِ مضاه، وابنِ هشام^(٤).

وقد استدلَّ للجزون إعماله حين دلالته على الماضي بقوله تعالى: ﴿وَكَلِّهْم بِأَسْطُ ذِرَاعِهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] ولكنَّ السِّياقَ يُتَوَلَّى على حكاية الحال، فهو للحال، حيثُ يتخيَّلُ المتحدثُ نفسه في وقت حدوث ما يحكيه، ويستدلُّون لذلك بأنَّ الواوَ للحال، ويحسنُ بعدها كونَ الفعلِ مضارعاً (يسط)، لا ماضياً (بسط). كما يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَقَلْهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]. حيثُ استعملَ الفعلُ المضارعُ (نقلُ) (نقلبُ)^(٥)، ولمْ يُستعملِ الماضي.

(١) الكتاب ١ - ١٣، ١٧١ / المقتضب ٤ - ١٤٨ / شرح ابن الناطم ٤٣٢.

(٢) الكتاب ١ - ١٣٠، ١٧١ / المقتضب ٤ - ١٤٨ / شرح ابن الناطم ٤٢٣.

(٣) التسهيل ١٣٧ / شرح التصريح ٦٦ - ٦٦.

(٤) شرح الشذور ٣٨٧.

(٥) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢ - ١٠٠، ١٠٣ / شرح الشذور ٣٨٧ / شرح التصريح ٦٦ - ٦٦.

العيان على الأشمونى ٢ - ٢٩٣، ٢٩٤.

٢ - أن يعتمد على شيء قبله يُقرئه من الفعل:

من نحو: الاستفهام، النفي، المبتدأ، النداء، الموصوف، الحال، وذلك كما يأتي:

- الاستفهام: نحو: أَفَأَهْمُ دَرْسَكَ^(١)؟ (فاهم) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من (أل)، اعتمد على حرفِ الاستفهامِ (الهمزة)، فعملُ النصبِ في (درس).
وفى اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت، وهو فاعلُ اسمِ الفاعلِ.
ومنه قولُ الشاعر:

أَنَاوِ رِجَالُكَ قَتَلَ امْرِئٍ مِّنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ عُدْرًا^(٢)
حيث (ناو) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من الأداة، واعتمد على استفهام، فعملُ عملٍ فعله، حيث رفعَ الفاعلَ (رجال) ونصبَ مفعولَه (قتل).

وقد يكون الاستفهامُ مقدراً، كقولِ الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي مَقِيمٌ الْعَذْرَ قَوْمِي أَمْ هُمُولِي فِي حُبِّهَا عَاذِلُونَا^(٣)
والتقدير: أمقيمُ العذرة قومي، بدليل وجود (أَمْ) المعادلة التي تستلزم وجودَ همزة الاستفهام قبلها؛ لذلك فإن اسمَ الفاعلِ قد نصب مفعولاً به، وهو (العذرة)، وذكر فاعله المرفوعُ (قوم).

ومنه: مُهَيِّنٌ رِيْدًا عَمْرًا أَمْ مَكْرِمُهُ ؟. أى: أمهين... ؟.

(١) (فاهم) مبتدأ مرفوع، أو خبر مقدم، أما الضميرُ المستتر فهو خبر المبتدأ، أو مبتدأ مؤخر.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٣ / شرح الشذور ٣٨٩ / العينى ٣ - ٥٦٦ / الدر رقم ٢ - ١٢٨.

الجملة الفعلية (اعتاض عذرا) نعت لامرئٍ في محل جر. (ناو) على وزن (فاع) وهو مبتدأ مرفوع، وفاعله (رجال) سدّ مسدّ الخبر.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٧٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٥ / شرح الشذور ٣٩٠.

(ليت شعري) أسلوب تعجبي من ليت واسمها المضاف إلى ضمير المتكلم، وخبرها المحذوف. (مقيم) مبتدأ، سدّ مسدّ خبره، فاعله (قومي). (هم) مبتدأ مبنى في محل رفع. (عاذلون) خبره مرفوع، وعلامة رفعه الواو. والجملة الاسمية معطوفة على جملة (مقيم قومي)، لا محل لها من الإعراب.

- النفي: نحو: ما محترم نفسه مَنْ يهملُ حقّه. حيثُ (محترم) اسمُ فاعلٍ مسبوقةً بالنفي (ما)، وقد نصب المفعولَ به (نفس)، أما فاعلهُ فهو الاسمُ الموصولُ (مَنْ).

ومنه: ما ضاربٌ ريدٌ عمراً. ما مُكرمٌ أبوكَ عمراً.

وقولُ الشاعر:

ما راعِ الخِلانَ ذِمّةً ناكثٍ بلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الخَلِيلَ خَليلاً^(١)

(راع) اسمُ فاعلٍ من (رعى)، وهو على وزنِ (فاع) بحذفِ اللام، وقد اعتمد على حرفِ النفي (ما)، وهو غيرُ معرفٍ بالأداة، فرفعَ الفاعلُ (الخلان)، ونصبَ المفعولَ به (ذِمّة). واسمُ الفاعلِ مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمّةُ المقدرةُ على الحرفِ المحذوفِ، وفاعلهُ (الخلان) سدّ مسدّد الخبرِ.

وقد يكونُ النفيُّ مؤوَّلاً، كما هو في قولِ الشاعر:

وإنْ امرأٌ لَمْ يُعْنَ إلا بِصالحٍ لَتَغَيِّرُ مُهَيِّنٍ نَفْسَهُ بِالْمَطامِعِ^(٢)

(مهيّن) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من أداةِ التعريفِ، منقًى بإضافةِ الاسمِ النافي (غير) إليه. وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: هو، وقد نصبَ المفعولَ به (نفس).

(١) شرح التسهيل ٣ - ٧٣ / شرح الشذور ٣٨٨.

(من) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. وصلته الجملة الفعلية (وفى)، وخبره الجملة الفعلية (يجد). (الخليل) مفعول به أول منصوب، (خليلاً) مفعول به ثان منصوب.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٣ / المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٥.

(امراً) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (لم) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (يعن) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. والجملة الفعلية في محل نصب، نعت لاسم إن. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب (بصالح) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بضمير. (لغير) اللام: حرف توكيد أو ابتداء، أو مزحلّق لا محل له من الإعراب، (غير) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، و(مهيّن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وفيه ضمير مستتر تقديره: هو فاعله. (نفسه) نفس: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، مضاف، وضمير الغائب الهاء مبني في محل جر، مضاف إليه. (بالمطامع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسم الفاعل.

ويجعلون من النفي الموصول القول: إنما قائم الزيدان، والتقدير: ما قام إلا الزيدان؛ لأن الأسلوب أسلوبٌ حصيرٌ وقصيرٌ في الجملتين.

- المبتدأ: نحو: المحسنُ مُتمثلٌ ربّه دائماً. اسمُ الفاعلِ (متمثل) خبرُ المبتدأ (المحسن)، فاعتمد على ابتداء، وهو مجردٌ من أداة التعريف، وفيه ضميرٌ مستتر تقديره: هو، فاعله، وقد نصبَ المفعولَ به (رَبٌّ).

ومنه: زيدٌ ضاربٌ أبوه رجلاً.

أنتم فاهمون درسَ اليوم.

هما مخترعان آلة جديدة.

العلماءُ مقيمون اجتماعاً مساءً.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ١٤٥]. تجد أن اسمَ الفاعلِ (تابع) قد وقعَ خبراً، فاعتمدَ على ابتداء، لذلك فقد نصبَ كلٌّ منهما مفعولاً، وهو (قبلة) في الموضعين.

وقد يدخلُ على المبتدأِ العواملُ المختصةُ في صحة الاعتمادِ عليه، مثل: كان، وإن.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ﴾ [الكهف: ٦]. لكن اسمَ الفاعلِ هنا خبرٌ (لعل)، فاعتمدَ على ما أصله مبتدأ، وهو اسمُ حرفٍ ناسخ؛ لذلك فقد نصبَ المفعولَ به (نفس).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرٍ﴾ [الطلاق: ٣]. حيثُ قراءةُ السبعة ما عدا حفصاً بتنوين (بالغ) بالرفع، ونصب (أمر)^(١)، فيكون اسمُ الفاعلِ (بالغ) غيرُ المعروفِ بالأداةِ خبرٌ (إن)، فاعتمدَ على إسناد؛ لذلك فقد نصبَ المفعولَ به (أمر). وفي اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، يكون فاعله.

(١) إملاء ما من به الرحمن ٢ - ٢٦٣ / البيان ٢ - ٤٤٤ / البحر المحيط ٨ - ٢٨٣ / الدر المنثور ٦ - ٣٢٩.

ومنه أن تقول:

كان ريداً قائماً غلاماً.

ظننت ريداً ضارباً غلامه بكراً.

إن ريداً مكرماً ضيفه.

أنبأت علياً محمداً مكرماً ضيفه.

حيث اعتمد اسمُ الفاعل في كل جملة على إسناده سابق عليه، ففي المثال الأول وقع اسمُ الفاعل (قائماً) خبراً لكان. وفي الثاني وقع (ضارباً) مفعولاً به ثانياً لظن. وفي الثالث وقع (مكرماً) خبراً لإن. وفي الرابع وقع مفعولاً ثالثاً لأنبا. وكل من مفعولى (ظن)، والمفعولين الثاني والثالث لأنبا أصلهما مبتدأ وخبر.

ومنه أن تقول:

ريدٌ مكرماً ضيفه.

كان محمداً مكرماً ضيفه.

أعلمت محموداً سميراً معداً المأدبة اليوم.

في قول الشاعر:

وما كلُّ ذى لبٍّ بمؤتيك نُصحَه وما كلُّ مؤتٍ نُصحَه بلبيبٍ

(مؤت) اسمُ فاعلٍ من الفعلِ (أتى)، على وزن (مُفْع)، بحذفِ اللام. ورد في

البيت في موضعين، وكان فيهما غيرَ معرفٍ بالأداة، وهو:

في الموضع الأول وقع خبراً لما الحجازية، أو خبراً للمبتدأ (كل)، إن كانت ما قيمة، واسمُ الفاعل في التقديرين اعتمد على إسناده، لذا فقد نصبَ المفعول به الثاني (نصح)، وهو مضاف إلى المفعول به الأول.

وفي الموضع الثاني اعتمد على موصوف محذوف، والتقدير: وما كلُّ رجلٍ مؤتٍ؛ لذا نصبَ المفعول به (نصح). وفي اسمِ الفاعل في الموضعين ضميرٌ مستتر، هو الفاعل.

- النداء: نحو: يا ذاكرًا ربُّكَ حَفِظَكَ اللهُ. يا طالعًا جبلًا؛ احرصْ في صعودك.

كل من (ذاكرًا، وطالعًا) اسمُ فاعلي، ذكر بعدَ حرفِ النداء، فجاء عاملاً عملَ الفعل، حيث تضمَّن فاعلاً ضميراً مستتراً تقديرُهُ: أنت، وقد نصبَ كلُّ منهما مفعولاً به: (رَبُّ، جبلًا).

والصوابُ أن النداءَ ليس مسوَّغاً لعملِ اسمِ الفاعل؛ لأن حرفَ النداء مختص بالاسم، فكيف يُقرُّبه من الفعل؟^(١) ليس ذلك إلا أن اسمَ الفاعل بعدَ حرفِ النداء يعتمدُ على موصوفٍ محذوفٍ، فتقدير ما سبق: يا رجلاً ذاكرًا...، يا رجلاً طالعًا...

- الموصوف^(٢): أى: يعتمدُ اسمُ الفاعلِ غيرُ المقرونِ بأداةِ التعريفِ على موصوف سابقٍ عليه، سواءً أكانت هذه الوصفية من طريق: النعت: نحو: أعجبتُ بطالبٍ فاهمٍ درسه، حيثُ (فاهم) اسمُ فاعلٍ مجردٍ من الأداة، وهو نعتٌ للمجرور (طالب)، فنصب المفعولَ به (درس)، وفى اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: (هو) فاعله.

ومنه: مررتُ برجلٍ راكبٍ فرساً. مررتُ برجلٍ قائدٍ بعيراً. استمعتُ إلى مدرسٍ فاهمٍ درسه.

- الحال: أى: يكون الموصوفُ صاحبَ حالٍ، والحالُ اسمُ فاعلٍ مجردٍ من أداةِ التعريف. وذلك نحو: أقبلَ الصديقُ إلينا فاغراً فاه. (فاغراً) اسمُ فاعلٍ. حالٌ منصوبة، وصاحبها الفاعلُ (الصديق)؛ لذا نَصَبَ اسمُ الفاعلِ المفعولَ به (فا)، وعلامةُ نصبه الالف؛ لانه من الاسماء الستة.

ومنه: جاءَ زيدٌ طالباً أدباً. أقبلَ زيدٌ راكباً فرساً. (طالباً وراكباً) حالان اسما فاعلي، فنصبَ كُلُّ منهما مفعولاً به، وهما: أدباً، فرساً، وفى كلِّ اسمٍ فاعلي ضميرٌ مستترٌ فاعله.

(١) الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٧٢ / شرح ابن الناطم ٤٢ / المقرب ١ - ١٢٤ / المساعد ٢ - ١٩١ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٣.

ومنه: هذا ريدٌ قائماً غلامه. حيثُ (قائماً) حالٌ من (ريد)، وهى اسمُ فاعلٍ، فجارِ إعماله، فرفع فاعله (غلام).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَقْبِضُونَ﴾ [لاهِةٌ قُلُوبُهُمْ] [الأنبياء: ٢، ٣]. (لاهِة) حالٌ من واو الجماعة، وهى اسمُ فاعلٍ، رفع فاعله (قلوب).

وقد جمع ابنُ مالكٍ اعتمادَ اسمِ الفاعلِ المجردِ من أداة التعريفِ على سابقِ يكون بمثابة الموصوف؛ ويتمثلُ فى البتدِ والموصوفِ وصاحبِ الحالِ؛ فى مثاله الذى ذكره: ريدٌ مكرمٌ رجلاً طالباً العلمَ محققاً معناه. حيثُ (مكرم) خبرٌ، وهو اسمُ فاعلٍ نصبَ (رجلاً)، و(طالباً) نعتُ اسمُ فاعلٍ، ونصبَ (العلم)، و(محققاً) حالُ اسمُ فاعلٍ، نصبَ (معنى).

ونحمل مثله القول: إنه مستقبلٌ ضيفاً ناظماً شعراً مجيداً نظمه، محسناً إلقاءه. كان محمدٌ مجيباً سؤالا شاملاً نصفَ المقرر، متضمناً أشدَّ مسائله تعقيداً. وقد يكونُ الموصوفُ الذى يعتمد عليه اسمُ الفاعلِ مقدراً، فيعمل عملَ الفعلِ، وهو خال من أداة التعريف. ذلك كما ورد فى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدُّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]. أى: صنفٌ، أو نوعٌ مختلفٌ... فاسمُ الفاعلِ (مختلف) نعتٌ لمحدوفٍ، ولذلك فقد رفع فاعلاً، وهو (ألوان).

ومنه قولُ الأعشى ميمونٍ قيس:

كناطِحِ صخرةً يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل^(١)

بتنوين (ناطِح) بالكسر، ونصبِ (صخرة)، على أنها مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ المجردِ من الأداة (ناطِح)، وقد اعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ محذوفٍ، وهو (وعل)، والتقدير: كوعلى ناطِح... .

(١) ديوانه ١٤٨ / شرح ابن النظم ٤٢٤ / شرح الشنور ٣٩٠ / أوضح المسالك رقم ٢٧١ / العيني ٣ - ٥٢٩ / شرح التصريح ٢ - ٦٦ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٥ .
يوهنها: يضعفها، يضرها، أوهى: أضعف.

وقولُ عمرَ بن أبي ربيعة:

وكم مالى عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالْدُمَى^(١)

وفيه (مالى) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من (أل)، وقد اعتمدَ على موصوفٍ محذوفٍ، يقدرُ بالموصوفِ: شخص، والتقدير: وكم شخصٍ مالى، لذلك فقد تضمَّن ضميراً مستتراً تقديره: هو، ونصب المفعولَ به (عَيْنِيهِ)، وعلامةُ نصبه الياءُ؛ لأنه منى.

كما يكونُ الاعتمادُ على مقدرٍ فى بابِ الحال، وذلك بحذفِ صاحبِ الحال، وتقديره، ويكون ذلك فى الإجابة عن السؤال: كيف رأيتَ محموداً؟ فيُجاب: مُتَقِيّاً ربه، بنصب (رب) باسمِ الفاعلِ، وهو حالٌ منصوبةٌ، حذفَ صاحبُها؛ لدلالة السؤالِ عليه. (رأى) البصرية التى تنصب مفعولاً واحداً.

وخالف فى ذلك الاخفش، حيثُ يذهبُ إلى أن اسمَ الفاعلِ يعملُ دون اعتمادٍ على شيءٍ مما هو مذكورٌ سابقاً.

٣- ألا يكونُ مصغراً، إذِ التصغيرُ من خصائصِ الأسماءِ، فالتصغيرُ يبعدُ اسمَ الفاعلِ عن الفعلِ، لا يُقرَّبُهُ إليه. وخالف الكسائى فى ذلك.

فإذا صغَّرَ اسمُ الفاعلِ فإنه لا يُنصب، ولكن يجبُ إضافته، فتقول: هذا ضويربُ زيدٍ، بالجر على الإضافة، لا النصبِ على المفعولية. وخالف فى ذلك الكسائى.

٤- ألا يكونُ موصوفاً قبلَ العملِ، وخالف فى ذلك الكسائى، ومجموعةٌ من الكوفيين، حيثُ أجازوا إعماله مطلقاً. ومنهم من يرى عدمَ إعماله مطلقاً إذا وُصِفَ، سواء أكان الوصفُ قبلَ العملِ، أم بعده^(٢).

(٢) ديوانه ١٤ / الجمل للزجاجى ٩٧ / دلائل الإعجاز ٣٤ / شرح ابن الناظم ٤٢٥ / شرح ابن عقيل رقم ٢٥٦ / العيني ٣ - ٥٣١.

الجمرة: مجتمع الحمى يسمى، البيض: جمع بيضاء، ويقصد النساء البيض. راج: سار...

(١) التسهيل ٣٦ / المغرب ١ - ١٢٤ / المساعد ٢ - ١٩١ / المباني على الأشمونى ٢ - ٢٩٥ / شرح التصريح ٢ - ٦٥.

فلا نقول: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ -على رأي جمهور النحاة-، خلافاً لبعضهم
فى عدم إعماله مطلقاً؛ إذا وُصف.

وتلاحظ أن الخلاف فى هذه المسألة من حيث نصبُ المفعول، كما هو فى
سابقتهما.

ج- إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه:

لا يضافُ اسمُ الفاعلِ إلى مرفوعه إلا إذا تحوّل فى المعنى والسياقِ إلى صفةٍ
مشبهة، يُراد بها الثبوتُ واللزومُ.

فتقول: هو طاهرُ الثوبِ. (طاهر) على وزنِ (فاعل)، لكنه فى المعنى صفةٌ
مشبهة، فأضيفَ إلى ما يمكنُ أن يكونَ فاعله، وهو (الثوب).

وتقول: هو كريمُ الخلقِ، وجميلُ الوجهِ. إنهما مُستقيما الجسمِ.

ويجوز نصبُ معموله على التشبيهِ بالمفعولِ به إن كان معرفةً، وعلى التمييزِ إن
كان نكرةً، هذا إلى جانبِ رفعه. وهو ما يكون فى معمولِ الصفةِ المشبهةِ.

صيغ المبالغة

تُسمى المثال، أو أمثلة المبالغة، وهي تحويل لصيغة (فاعل) الدالة على اسم الفاعل؛ لإفادة دلالة المبالغة والكثرة^(١)، وتكرير الفعل مرة بعد أخرى، ليكون على مثال: فَعَالَ (بفتح ففتح مشدّد)، وَقَعُول (بفتح فضم طويل)، وَمِفْعَال (بكسر فسكون ففتح طويل)، وَقَمِيل (بفتح فكسر طويل)، وَقَمِل (بفتح فكسر).

وهذه أمثلة لا تعمل إلا عند قصد المبالغة^(٢)، ويذكر النحاة أن إعمال الثلاثة الأولى أكثر^(٣)، وإعمال (فَعِيل) قليل، ويذكر المبرد جواز سيوويه نصبه لمعموله^(٤)، أما هو فإنه لا يُجيزه^(٥).

إعمالها

حكمُ إعمالِ صيغِ المبالغةِ إعمالُ الفعلِ هو حكمُ اسمِ الفاعلِ، حيثُ إنها معدولةٌ عن الفاعلِ، ومعنى المبالغة فيها اغتنائها عن جريانها على الفعل في اللفظ، فعُدلت عنه، وهي:

- تعملُ مطلقاً إن كانت مقرونةً بأداة التعريف، وتدل على معنى الماضي والحاضر والمستقبل.

- إن كانت مجردةً من أداة التعريف فإنها لا تعمل إلا بتوافر الشروط المذكورة في إعمال اسم الفاعل المجرد من أداة التعريف. وهي - في إيجاز:

١- أن تدل على الحال أو الاستقبال.

٢- أن تعتمد على شيء قبلها، يقربها من الفعل، كأن يكون استفهاماً، أو نفيّاً، أو ابتداءً، أو نداءً، أو موصوفاً من طريق التركيب النعتي، أو التركيب الحالي، سواء أكان الموصوفُ ظاهراً، أم مقدراً.

(١) الكتاب ١ - ١١٠ / المتضبط ٢ - ١١٣، ١١٤.

(٢) الكتاب ١ - ١١٧.

(٣) الكتاب ١ - ١١٠ / ١١٤ المتضبط ٢ - ١١٣ / ١١٤ التسهيل ١٣٦ / المقرب ١ - ١٢٨.

(٤) الكتاب ١ - ١١٠. (٥) المتضبط ٢ - ١١٤.

٣- ألا تكون مصغرة.

٤- ألا تكون موصوفة قبل العمل.

ولا يُجيزُ الكوفيون إعمال أمثلةِ المبالغة، ويجعلون المنصوبَ الذي يأتي بعدها معمولاً لفعلٍ مضمر.

ولكننا نجدُ أن صيغَ المبالغة من اسمِ الفاعل، فهي اسمُ فاعلٍ يعملُ فعله كثيراً، وقد عدلت عنه لتدلُّ على المبالغة؛ لذا فإنها تعملُ مثل ما يعملُ عملُ فعله بشروطه المذكورة سابقاً؛ ولذلك فقد جاءتْ عاملةٌ في المأثوراتِ اللغوية.

من إعمال صيغ المبالغة:

أ- (فَعَالٌ): في نحو قولهم: «أما العسلَ فأنا شرَّابٌ»^(١). بنصبِ (العسل) على المفعولية، والعاملُ صيغةُ المبالغة (شراب)، وقد تقدم المفعولُ به ليكونَ فاصلاً بين (أما) و(فاه الجزء). وفي (شرَّاب) ضميرٌ مستترٌ تقديره (أنا)، وهو الفاعل، وصيغةُ المبالغة خبرُ المبتدأ (أنا).

ومنه قولُ القُلاخِ بنِ حزن:

أخا الحربِ لبَّاساً إليها جِلَّالُها ولَيْسَ بِوَلَّاجٍ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا^(٢)
(جلال) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ به لصيغة المبالغة (لباس). وفي (لباس) ضميرٌ مستتر، تقديره: هو، فاعلُها.

(١) الكتاب ١ - ١١١ / المتضرب ٢ - ١١٣ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٢.

(٢) الكتاب ١ - ١١١ / المتضرب ٢ - ١١٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩ / شرح ابن الناطم ٤٢٦ / العيني ٣ - ٥٣٥ / شرح الشذور رقم ٢٠٧ / القطر رقم ١٢٩ / أوضح المسالك رقم ٣٧٢ / الصبان على الأسموني ٢ - ٢٩٦.

جلالها: ما يلبس في الحرب من دروع وغيرها، ولاج: كثير الولوج، وهو الدخول، الخوالف: جمع خالفة، وهي عماد البيت، والمقصود بها الحيام.

(بولاج) الباء: حرف جر رائد، ولاج: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (أعقلا) خبر ثان لليس، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والالف للإطلاق.

وقولُ سعد بن ناهب:

فيا الرزام رشّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْمَوْتِ خَوَاضًا إِلَيْهِ الْكُتَابُ^(١)

(الكتّابُ) مفعولٌ به منصوبٌ لصيغةِ المبالغة (خَوَاضَ).

ب- مفعال: كما ذُكر في قولِ سيبويه: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِوَأَنْكَهَا»^(٢). بنصبِ (بوائك) على أنه مفعولٌ به لصيغةِ المبالغة (منحار)، وفيها ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هو، هو الفاعل. و(منحار) خبر (إن) مرفوع.

ومنه: إنه لِمَطْعَامٌ ضَيْفَةٌ. لقد كان مذكّارًا بالأخبار.

ج- فَمُؤَلٌّ: ذكرت عاملةً في قولِ أبي طالبٍ بن عبد المطلب:

ضَرَبْتُ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا رَادًّا فَلَمَّكَ عَاقِرٌ^(٣)

حيثُ (ضَرَبْتُ) صيغةُ مبالغةٍ على مثالِ (فَعُول)، وقد نصبت المفعولَ به (سَوْقَ)، وفيها ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هو، فاعلُها. وصيغةُ المبالغةِ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديره: هو.

وقولِ ذِي الرُّمَّة:

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّيْخِ يَنْهَضُ^(٤)

(١) حلل البناء والإعراب للعكبري ٢ - ٣٧٠ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩. رزام: مستغاث به. رشحوا: ألهوا.

(٢) الكتاب ١ - ١١٢ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩١ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧١ / شرح التسهيل ٣ - ٧٩ / شرح ابن النائم ٤٢٧ / المساعد ٢ - ١٩٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٧. بوائكها: سمانها.

(٣) الكتاب ١ - ١١١ / ابن الشجري ٢ - ١٠٦ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧٠ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩١ / العيني ٣ - ٥٣٩ / شرح الشذور ٣٩٣ / أوضح المسالك رقم ٣٧٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٧. سَوْقَ: جمع ساقٍ. أراد أنه يعقر الإبل السمان عند عدم الزاد.

(٤) ديوانه ٤٧ الكتاب ١ - ١١٠ / شرح التسهيل ٣ - ٧٩.

الشَّيْخُ: الشخص، ينهض: يفارق الظلم يهض، ويهرب، أى: إذا رأى ذكر النعام شبحاً فإنه يترك يهضه، ويهرب، حيث إنه كان هاجماً نفسه عليها، حاضناً لها.

(هجوم) خبر لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديره: هو. وشبه الجملة (عليها) متعلقة بصيغة المبالغة. (غير) منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة. (أنه) حرف توكيد ونصب، وضمير القالب مبنى في محل نصب، اسم أن. وخبر أن التركيب الشرطي بـ(متى يرم ينهض). (متى) اسم شرط جازم مبنى في محل نصب =

صيغة المبالغة (هجوم) نصبت المفعول به (نفس)، وفيها ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: هو، فاعلُها.

د- فعيل: وردت عاملة في قول عبد الله بن قيس الرقيات:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا وَالْأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَ^(١)

بنصب (هلال)؛ لأنها مفعولٌ به لصيغة المبالغة (شبيهة)، وهو مؤنث (شبيه) على مثال (فعيل)، وفيها فاعلُها ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: هي. لكنه يلحظ أن صيغة المبالغة من (أشبه).

ومنه قول بعضهم: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»^(٢). حيث (دعاء) مفعولٌ به لصيغة المبالغة (سميع)، على وزنِ فعيل.

هـ- فَعَل: وردت عاملة في قول الشاعر:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٣)

■ على الظرفية متعلق بالجواب. (يرم) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. ونائب الفاعل ضمير مستتر، تقديره: هو. (في عينه) حرف جر، واسم مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه منى، مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه. وشبه الجملة متعلقة بالرمي. (بالشيخ) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالرمي. (ينهض) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٣٧ / شرح ابن الناطم ٤٢٨ ضياء السالك ٣ - ١٨ شرح التصريح ٢ - ٨٦ الصبان الأشمونى ٢ - ٢٩٧.

(فتاتان) خبر مبتدأ محذوف مرفوع، وعلامة رفعه الألف، والتقدير: هما فتاتان، (أما) حرف تفصيل لا محل له من الإعراب. (منهما) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع نعت لمبتدأ محذوف. والتقدير: واحدة منهما. (فشيبة): الفاء للجواب والجزاء، شبيهة: خبر المبتدأ المحذوف مرفوع. (هلالاً) مفعول به لشبيهة. (الوار) حرف عطف جملة على جملة مبنى. (الأخرى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (منهما) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من الأخرى. (تشبه) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر. والجملة الفعلية خبر المبتدأ (الأخرى) في محل رفع. (البدرا) مفعول به منصوب، والالف للإطلاق.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨١ / شرح ابن الناطم ٣ - ٤٢٧ / المساعد ٢ - ١٩٣.

(٣) ينسب إلى أبان اللاحقى، وقيل: إنه مصنوع؛

الكتاب ١ - ١١٣ / البصرة ١ - ٢٢٧ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧١ شرح التسهيل ٣ - ٨١ / شرح ابن الناطم ٤٢٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٤ / شواهد المعنى ٣ - ١٠٧ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٨ =

صيغة المبالغة (حذر) على وزن (فعل) قد نصبت المفعول به، خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

وقول لبید، وينسب لعمرو بن أحمر، ويخطئ ذلك كثير منهم:

أو مسحلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ بَسَرَاتِهِ نَذَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ^(١)
(شَنِج) صيغة مبالغة من (شَنِج)، نصبت المفعول به (عضادة)، وفيها فاعلها ضميرٌ مستتر، تقديره: هو. والشَنِجُ هو المَلَارِمُ.

بناء صيغة المبالغة من (أفعل)، وهو غير ثلاثي،

ذكرنا أن صيغَ المبالغة تحويلٌ لصيغة فاعل لقصد المبالغة والكثرة، وصيغة فاعل تكون من الثلاثي؛ ولذلك فإنهم يجعلونها لا تَبْنِي من غير الثلاثي؛ لكنه ربما بَنَوْهَا من وزنِ (أفعل)، أي: من الثلاثي المَزِيدِ بالهمزة. ويسحب ابن مالك ذلك على الأمثلة:

فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَقَعُولٌ^(٢)، وهو نادرٌ.

ومن ذلك قول حميد بن ثور:

جَهُولٌ وَكَانَ الْجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً وَلَكِنَهَا لِلْقَائِدِينَ زَهْوٌ^(٣)
(زَهْوٌ) صيغة مبالغة على وزن (فَعُول)، وهى من الفعلِ (أَزْهَقَ). فهى كثيرة الإِزْهَاقِ لَمَنْ يَقُودُهَا.

= الجملة الفعلية (لا تفسر) نعت لأمر في محل جر. (أمن) معطوف على حذر مرفوع. وفيه ضمير مستتر تقديره: هو، فاعله. (ما) اسم موصول مبنى في محل نصب مفعول به لأمن. وجملة (ليس منجيه) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (من الأقدار) شبه جملة متعلقة باسم الفاعل (منجى).

(١) الكتاب ١ - ١١٢ / شرح ابن عيش ٦ - ٧٢ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٨.

مسحل: الحمار الوحشى، شَنِج: ملارم، عضادة: جانب العضد، أو: الجانِب، السَمَحَج: الاثنان الطويلة الظهر، سَرَاة: أعلى الظهر، نَذَب: جمع ندبة، وهى أثر الجرح، كُلُوم: جمع كلم، وهو الجرح. (بسراته نذب) جملة اسمية من خير مقدم ومبتدأ مؤخر، نعت ثانٍ لمحل، فى محل رفع، وقد تكون فى محل نصب على الحالية، وصاحبها نكرة مخصصة بالصفة.

(٢) التسهيل ١٣٦ / شرح التسهيل ٣ - ٧٢، ٨٢ / المساعد ٢ - ١٩٤ / الجامع الصغير ١٥٦ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٨.

(٣) ينظر المواضع السابقة. يقول: تزهى قاتلها، فسيقه لنشاطها.

وقولُ معد يكرب الزبيدي:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورْقُنِي وَأَصْحَابِي هُجْرُوعٌ^(١)
أَرَادَ: الدَّاعِي السَّمِيعَ، فَتَكُونُ صِغَةُ الْمُبَالَغَةِ (السَّمِيعُ) مَبْنِيَّةً مِنْ (اسْمَعُ)، لَا
(سَمِعَ).

ويذكرون من ذلك: أَذْرَكَ فَهُوَ دَرَّكَ، أَسَارَ فَهُوَ سَتَّارٌ، أَى: كَثِيرَ الْإِبْقَاءِ فِي
الكَأْسِ عِنْدَ الشَّرْبِ، أَنْذَرَ فَهُوَ نَذِيرٌ، أَلَمَ فَهُوَ أَلِيمٌ، أَسَمَعَ فَهُوَ سَمِيعٌ، أَعْطَى فَهُوَ
مَعْطَاءٌ، أَهَانَ فَهُوَ مَهْوَانٌ، أَعَانَ فَهُوَ مَعْوَانٌ؛ إِلَى جَانِبِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَرْهَقَ فَهُوَ
رَهْوَقٌ. وَأَشْبَهَ فَهُوَ شَبِيبُهُ، فِي قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الرَّقِيَّاتِ السَّابِقِ: فَتَاتَانِ أُمًّا
مِنْهُمَا فَشَبِيبَةٌ...

تعقيب:

سُمِعْتَ الْفَاعِلُ أُخْرَى تَوْدِي مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ، مِنْهَا:

- صِدِّيقٌ، عَلَى مِثَالِ: فَعِيلٌ.
- مِعْطِيرٌ، عَلَى مِثَالِ: مِفْعِيلٌ.
- هُمَزَةٌ، عَلَى مِثَالِ: فُعْلَةٌ. وَمِنْهُ: بُلُغَةٌ، لُحْزَةٌ، ضُحْكَةٌ.
- فَارُوقٌ، عَلَى مِثَالِ: فَاعُولٌ. وَمِنْهُ: مَاءٌ حَاطُومٌ، وَسِيلٌ جَارُوفٌ، وَمَاءٌ
فَاتُورٌ^(٢)...

- عَلَامَةٌ، عَلَى مِثَالِ: فَعَالَةٌ. وَمِنْهُ: فَهَامَةٌ، نَسَابَةٌ...
- طُلُوءٌ، عَلَى مِثَالِ: فُعَالٌ. وَمِنْهُ: كُبَّارٌ...
- طُلُوءٌ، عَلَى مِثَالِ: فُعَالٌ، وَمِنْهُ: كُبَّارٌ...
- مِغْشَمٌ، عَلَى مِثَالِ: مِفْعَلٌ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٢ / شرح الكافية الشافية / ٢ - ١٠٣٤ / المساعد ٢ - ١٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ - ٢٤٩.

أولاً: جوازُ جرِّ المفعولِ ونصبِهِ^(١):

اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبالغةِ إذا خَلَّتْ من أداةِ التعريفِ، وكانتُ للحالِ أو الاستقبالِ، أى: كانت صالحةً للعملِ، جازَ فى معمولاتِها أن تضافَ إليها، وأن تُنصبَ بها، إذا كانت مباشرةً لها، دون انفصال. والإضافةُ على سبيلِ التخفيفِ، فهى إضافةٌ لفظيةٌ، أو غيرُ محضة، أو غيرُ حقيقية.

فإذا أريدَ نَصْبُ المفعولِ نونُ اسمِ الفاعلِ أو صيغةُ المبالغةِ، إن كانا ممَّا يستحقُّ التنوينَ، وأُنبِئتْ نونُ المثنى أو نونُ الجمعِ إن كانا مثنَّيْنِ أو مجموعَيْنِ جمعاً سالمًا، ليكونا من الأسماءِ التامةِ التى تنصبُ معمولاتِها. فتقولُ:

- أنا مقدّرُ الصديقِ. (مقدرُ اسمُ فاعلٍ مجردٌ من (أل) عاملٌ لاجتماعِ الشروطِ فيه، ونونٌ، فنصبُ المفعولِ بهِ (الصديق).

- نحنُ فاهمانِ الدرسِ (بنصبِ الدرسِ). بنصبِ الدرسِ على أنه مفعولٌ بهِ لاسمِ الفاعلِ (فاهمان)، وهو مثنى، وثبتت بهِ النونُ، فأصبحَ اسمًا تامًا.

- هم ذكّارُونُ الله. (ذكّارُونُ) صيغةُ مبالغةٍ، وهى جمعُ مذكرٍ سالمٍ، ثبتت بها النونُ، فأصبحتَ اسمًا تامًا، فنصبُ معمولها، وهو لفظُ الجلالة.

ويكونُ كلُّ من المنصوباتِ السابقةِ مفعولاً بهِ للاسمِ التامِ العاملِ.

وإذا أريدَ جرُّ المفعولِ حُذِفَ التنوينُ، أو نونُ التثنيةِ، أو نونُ الجمعِ من أجلِ الإضافةِ؛ لأنَّ الاسمَ -حيثُذ- يكونُ ناقصًا، لا يكونُ تامًا إلا بالإضافةِ، وتكونُ إضافتهُ إلى معمولِهِ.

فتقولُ: أنا مقدّرُ الصديقِ، نحنُ فاهِمَا الدرسِ، همُ ذكّارُو الله. بجرِّ كلِّ من: الصديقِ، والدرسِ، ولفظِ الجلالةِ على الإضافةِ.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٨٣ / شرح ابن النازم ٤٣١ / المساعد ٢ - ٢٠٠ / الصبان على الأسموني

وتلاحظُ أن الإضافة تكونُ إلى المفعولِ به الاسم الظاهر.

وجاء المفعولُ مجروراً بالإضافةِ في قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. وقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١]. تلاحظ جرَّ كُلِّ من (الكعبة، والصيد) بالإضافةِ إلى اسمي الفاعل (بالغ، محلي).

وجاء المفعولُ منصوباً في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]. اسمُ الفاعلِ (مخرج) منونٌ، فأصبحَ اسماً تاماً، فنصبَ معموله وهو الاسمُ الموصول (ما)، فهو مفعولٌ به في محل نصب.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]، (آمين) جمعُ اسمِ الفاعلِ (آم)، وهو جمعُ مذكرٍ سالم، اسمٌ تامٌ، حيثُ وجودُ نونِ الجمعِ؛ ولذلك فقد نصبَ مفعولَه (البيت).

وقرأ عبدُ الله ومن تبعه: «ولا آمي البيت»^(١)، بحذفِ النونِ من اسمِ الفاعلِ، فوجبَ إضافةُ معموله إليه، لأنه أصبحَ اسماً ناقصاً.

وقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢].

ومن أمثلةِ سيبويه: هَذَانِ الضَّارِبَانِ رِيْدَا، وهَوَلاءِ الضَّارِبُونَ الرَّجُلَ^(٢).

وقد قرئَ على الوجهين قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]. بدونِ تنوينِ اسمِ الفاعلِ (بالغ)، مع جرِّ معموله (أمر)، وهذه قراءةُ حفص. وقراءةُ باقي السبعةِ بالتنوينِ مع نصب (أمر)^(٣)، ذلك لتمامِ اسمِ الفاعلِ بالتنوينِ.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

(١) الدر المنون ٢ - ٤٨٠.

(٢) الكتاب ٢ - ١٨٣.

(٣) إملأ ما من به الرحمن ٢ - ٢٦٣ / البحر المحيط ٨ - ٢٨٣ / الدر المنون ٦ - ٣٢٩.

قرأ أبو عمرو اسمَ الفاعل (كاشفات، وممسكات) بالتثنية، ونصب معموليهما (ضُرَّ، ورحمةً). وقرأ الباقرُ بدونِ تنوينِ اسمي الفاعل، وجر معموليهما^(١).

ونصب معمول اسمِ الفاعلِ بعد تنوينه؛ لأنه أصبح اسماً تاماً بالتثنية، فوجب إعماله.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] (٢). بجر (الناس) لإضافته إلى اسمِ الفاعلِ (جامع).

وقرأ أبو حاتم: جامعُ الناسَ. بتثنية (جامع)، ونصب (الناس)، حيث أصبح اسمُ الفاعلِ بالتثنية اسماً تاماً.

ويدخلُ في ذلك خبرُ (كان)، حيث يجوزُ إضافته ونصبه إلى اسمِ الفاعلِ منها. فتقول: هذا كائنُ أخاك، وهذا كائنُ أخيك.

فإن اقتضى اسمُ الفاعلِ أو صيغةُ المبالغة مفعولاً آخرَ وجبَ نصبه^(٣).

فتقول: أنت كاسي خالدٍ ثوباً. الآن، أو غداً. هو معطى الفقيرِ صدقةً.

كل من (خالد، والفقير) مضافٌ إلى اسمِ الفاعلِ الذي يسبقه، وأما (ثوباً، وصدقة) فكل منهما مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ. ذلك لأن اسمَ الفاعلِ يحتاجانِ إلى مفعولين، أولُهما أضيفَ إليه، والآخر وجب نصبه.

وتقول: محمدٌ معلِّمٌ عليّ خالدًا بريثاً.

(معلم) اسمُ فاعلٍ يحتاج إلى ثلاثة مفعولات، أولُها أضيفَ إليه، فكان مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً، أما الثاني والثالثُ فكلٌّ منهما منصوبٌ وجوباً، حيث إن اسمَ الفاعلِ قد تمَّ بالإضافة.

(١) إملأ ما من به الرحمن ٢ - ٢١٥ / الدر المنصور ٦ - ١٨.

(٢) (ربنا) منادى منصوب، وضمير المتكلمين مضاف إليه مجرور. (جامع) خبر إن مرفوع، وهو مضاف، و(الناس) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ليوم) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسمِ الفاعل. (لا ريبَ فيه) لا: نافية للجنس، حرف مبني لا محل له من الإعراب. ريب: اسم لا النافية للجنس، مبني على الفتح في محل نصب. فيه: جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة خبر لا في محل رفع، أو متعلقة بخبر لا المحذوف، وجملة (لا ريب فيه) نعت ليوم في محل جر.

(٣) شرح ابن النازم ٤٣١ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٠٠.

ثانيها: جواز تقديم المفعول،

يعمل اسمُ الفاعل وصيغةُ المبالغة غيرُ المقروئتين بأداة التعريفِ في المفعولِ إذا تقدمَ عليهما إعمالهما فيه إذا تأخر. ما لم يكنْ مجروراً بحرفِ الجرِ الأصلي أو الإضافة.

فيقال: علياً أنا محترماً. حيث (علياً) مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ (محترماً)، وقد تقدمَ عليه، وظهر فيه النصبُ.

ومنه قولُ الشاعر:

قَلَى دِينَهُ وَاهْتِاجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعِزَاءِ هَيُوجٌ^(١)
صيغةُ المبالغة (هَيُوج) نصبت المفعولَ به المقدمَ (إخوان)، وفيها ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، وفاعلُها. أما صيغةُ المبالغةِ فهي خبرٌ (إن) مرفوعٌ.
وقولُ الآخر:

بَكَيْتَ أَخَا اللّٰوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمَهُ كَرِيماً رُّؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضُرُوبُ^(٢)
فقد نصبت صيغةَ المبالغةِ (ضروب) المفعولَ به (رؤوس)، وقد تقدمَ عليها، وفيها فاعلُها ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو. أما (ضروب) فهي خبر ثانٍ لمبتدأٍ محذوف.

(١) الكتاب ١ - ١١١، وينب في لامي ذؤيب الهذلي، وينب في غيره للرأسي / شرح التسهيل ٣ - ٧٩ / شرح ابن النازم ٤٢٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٣٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٧٩.
قلى: أبغض، هيج: كثير الهياج، يصف المرأة أنها لو نظر إليها راهب لترك دينه، وهاج شوقاً إليها.
(٢) الكتاب ١ - ١١١ / شرح ابن عيش ٦ - ٧١.

اللّٰوَاء: الشدة، يحمد يومه: يحمد زمانه، حيث إنه كريم في عطائه، بأسل في الحرب، بضرب رؤوس لابسى الدروع.

(بكيت) فعل ماضٍ مبنى، وفاعل مبنى في محل رفع. (أخا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، و(اللّٰوَاء) مضاف إليه مجرور. (يحمد) فعل مضارع مرفوع، مبنى للمجهول. (يومه) نائب فاعل مرفوع، والضمير في محل جر، مضاف إليه. والجملة الفعلية في محل نصب، حال من (أخ).
(كريم) خبر لمبتدأٍ محذوف، تقديره: هو، يعود على (أخا اللّٰوَاء)...

وقول حميد بن ثور:

جهولٌ وكان الجهلُ منها سَجِيَّةً ولكنَّها للقائِدين رهوق^(١)
شبه الجملة (للقائدين) متعلقة بصيغة المبالغة (رهوق)، وقد تقدمت عليه.

ثالثاً، إعمالها حال التثنية والجمع:

يعملُ اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبالغةِ حالَ تثنيةِ كلِّ منهما أو جمعه جمعاً سالماً،
أو جمعَ تكسير، وذلك بوجودِ الشروطِ السابقة^(٢).

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا
وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الاحزاب: ٣٥].

(فروج) مفعولٌ به منصوبٌ بجمع اسمِ الفاعلِ (الحافظين)، وهو جمعُ
(الحافظ)، ولفظُ الجلالةِ مفعولٌ به منصوبٌ بجمع اسمِ الفاعلِ (الذاكرين)، وهو
جمعُ (ذاكر).

وقوله تعالى: ﴿خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُتَشِيرٌ﴾
[القمر: ٧]. (أبصار) فاعلٌ بجمع اسمِ الفاعلِ (خُشْع)، وهو جمعُ خاشع.

وقول عترة:

الشَّائِمَى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتَمَهُمَا وَالتَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي^(٣)
حيثُ نصبُ المفعولِ به (دم) باسمِ الفاعلِ (التاذرين)، وهو مثني (الناذر).

وقول طرفة بن العبد:

ثُمَّ رَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ^(٤)

(١) ينظر فكرة (بناء صيغة المبالغة من أقفل).

(٢) الكتاب ١ - ١٠٩، ١١٠، ١١٢ / شرح ابن عبيش ٦ - ٧٤ / شرح التسهيل ٣ - ٧٢ / شرح ابن الناظم
٤٢٨ / المقرب ١ - ١٢٣ / المساعد ٢ - ١٩٢ / شرح التصريح ٢ - ٦٩ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٨.

(٣) شرح التصريح ٢ - ٩٦ / ضياء السالك ٣ - ٢٠ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٩.

(٤) ديوانه ١ - ٥٨ / الكتاب ١ - ١١٣ / النبصرة والتذكرة ١ - ٢٢٨ / شرح النية ابن معطى ٢ - ٩٩٢ -

(عُفِّرَ) جمعُ صيغةِ المبالغةِ (عُفُورٌ)، وقد نصبتِ المفعولَ به (ذنبٌ)، و(عُفِّرَ) خبر (أن) مرفوع.

ومنه قولُ أبي كبيرٍ الهذلي:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَمَنْ عَوَّاقِدٌ حَبْكُ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ^(١)
حيثُ أعمل (عواقد)، وهو جمعُ اسمِ الفاعلِ (عاقِد)، فنصبَ المفعولَ به (حَبْكُ).

ومن أمثلةِ سيبويه^(٢): هُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ. (بضم حَوَاج مع التثنية، مع نصبِ بيت على المفعوليةِ لحَوَاج).
وقولُ العجاج:

أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى^(٣)

بنصب (مكة) على أنه مفعولٌ به لجمع اسمِ الفاعلِ (ألفه)، وذكره في موضع آخر: قواطِنَا مَكَّةَ.

ومن أمثلته: قَطَانُ مَكَّةَ، وسكانُ البلدِ الحرامِ.

بتثنية كل من: (قطان، وسكان)، ونصب كل من: (مكة وسكان)؛ لأن كلاَ منهما مفعولٌ به لجمع اسمِ الفاعلِ الذي يسبقه.

= شرح ابن يعيش/ ٦ - ٧٤ / شرح التسهيل ٣ - ٨٠ / شرح ابن الناطم ٤٢٩ / شواهد المعنى ٣ - ٥٤ / شرح التصريح ٢ - ٦٩ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٩. وفيه رواية (غير فجرة).

(١) ينظر المواضع السابقة... حبك: أطراف. واحدة حبك، النطاق - إزار تشبه المرأة في وسطها، مهبل: المعتوه، أو كثير اللحم. البيئت يعني أن ممدوح الشاعر قد حملت أمه به، وهي مكروه غصبي، فكان ذكراً غيبياً، وكانت العرب تزعم ذلك. (وهن عواقد) جملة اسمية حال في محل نصب، وعواقد ممنوعة من الصرف؛ لأنه منتهى الجمع، ونون للضرورة الشعرية. (غير) حال منصوبة. وهو مضاف، و(مهبل) مضاف إليه مجرور.

(٢) الكتاب ١ - ١٠٩، ١١٠.

(٣) الكتاب: ١ - ١١٠، ١ - ٢٦ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧٥. وُرق: جمع ورقاء، وهي التي في لونها يياض إلى سواد. الحمى: الحمام، حذفت الألف، وأبدلت الميم الثانية ياء، أو: حذفت الميم الأخيرة، وقلبت الألف إلى ياء من أجل القافية، وكسر ما قبلها للمناسبة.

ومنه قراءة أبي عمرو: ﴿إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٢٨].

بتنوين (كاشفات) و(ممسكات)، ونصب (ضر) و(رحمة)^(١)، على أنهما مفعول به لاسم الفاعل المجموع جمعاً سالماً قبل كل منهما.

وقول زيد الخيل، أو: زيد الخير - كما سماه رسول الله ﷺ:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونٌ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا قَدِيدٌ^(٢)

(عرض) مفعول به منصوب مقدراً بجمع صيغة المبالغة (مزق)، وهو جمع مذكر سالم. وصيغة المبالغة (مزقون) خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

رابعا: صور اسم الفاعل المهرّب بالأداة، وهو مثنى أو مجموع:

إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعاً، وهو مقرون بأداة التعريف؛ فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه^(٣):

١- إثبات النون في اسم الفاعل مع نصب المفعول؛ لتعذير الإضافة. نحو: المعطيان الفقير صدقة مُحْسِنان، المُتَّبِتون أقوالهم صادقون.

ومنه قول القطامي:

الضاربون عُمَيْرًا عَنْ يُبْرَتِهِمْ بِاللَّيْلِ يَوْمَ عَمِيرٍ ظَالِمٍ عَادٍ^(٤)

(١) الدر المنصور ٦ - ١٨.

(٢) شرح ابن يعيش ٦ - ٧٣ / شرح التسهيل ٣ - ٨١ / شرح ابن النازم ٤٢٨ / المساعد ٢ - ١٩٣ / المقرب ١ - ١٢٨ / أوضح المسالك رقم ٣٧٥ / شرح الشذور ٣٩٤ / شرح التصريح ٢ - ٦٨ / الصبان على الأسموني ٢ - ١٩٨. جحاش: جمع جحش، الكرمليين: اسم موضع ماء، قديد: صوت.

(أَتَانِي) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدّر، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب، مفعول به. (أَنَّهُمْ) مزقون) حرف تركيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه في محل نصب، ومزقون خبره. والمصدر المؤول فاعل في محل رفع. (عِرْضِي) مفعول به، ومضاف إليه. (جحاش) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والتقدير: هم جحاش. (الكرمليين) مضاف إلى جحاش مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه مثنى. (لَهَا) قديد) جملة اسمية من خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، وهي حال في محل نصب.

(٣) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٤.

(٤) المتضرب ٤ - ١٤٥ / أمالي الشجري ١ - ١٣٢ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

ب- حذف النون، مع جرّ المعمول بالإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُجِيبِينَ الصَّلَاةَ﴾ [الحج: ٣٥].
ومنه قول رجلٍ من بنى ضَبَّة:

الفَارِجِي بابِ الأميرِ المُبَهَّم^(١)

ج- حذف النون مع النصب. ومنه قول رجلٍ من الأنصار:

الحافظو عورةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ^(٢)

حذفت النون، وكان يجب إثباتها لنصبِ المعمول، وذلك للتخفيف؛ لطول الاسم بالصلة لا للإضافة، فاسمُ الفاعلِ بمثابة الصلة للآلف واللام.

خامساً: اسمُ الضاعِلِ العاملِ الذي يحتاج إلى مفعولين ينصبُ الثاني بالضرورة^(٣):

إذا كان اسمُ الفاعلِ غيرَ عاملٍ، أي: لا تتوافرُ فيه شروطُ إعماله، وفعله ينصبُ مفعولين أو أكثر، فإنه يضافُ إلى المفعولِ الأولِ، ثم يجبُ أن ينصبَ المفعولُ الثاني، والمفعولُ الثالث، ذلك لأن اسمَ الفاعلِ -وهو غيرُ عاملٍ- قد أُضيفَ إلى معموله الأولِ، فأصبحَ اسماً تاماً مؤهلاً إلى عملٍ ينصبُ في معمولاته الأخرى.

تقول: هذا مُعطى محمدٍ صدقةً أَسِرَ.

اسمُ الفاعلِ (معطى) قد فقد الإعمال؛ لأنه دالٌّ على الماضي، بوجودِ القرينة الدالة (أَسِرَ)، وهو يحتاجُ إلى معمولين، فأضيفَ إلى معموله الأولِ (محمد)، فأصبحَ اسماً تاماً غيرَ قابلٍ للإضافة، فيجب نصبُ المفعولِ الثاني.

(١) الكتاب ١ - ١٨٥ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

(٢) الكتاب ١ - ١٨٦ / الغنضب ٤ - ١٤٥ / المنصف ١ - ٧٦ / جمهرة أشعار العرب ١٢٧ الإيضاح ١٤٩.

شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

(٣) شرح ابن الناطم ٤٣١.

وتقول: هو مُنْبِكٌ علياً حاضراً أمس.

إنه مُعْلَمٌ أخيه أباه مريضاً الأسبوعَ الماضي.

تلاحظُ إضافة اسمِ الفاعلِ إلى معمولِهِ الأولِ (كافِ المخاطبِ، أخ)، ونصبُ مفعولَيْهِ الثاني والثالثِ، وهما (علياً، وحاضراً) في الأول، و(أباً، ومريضاً) في الثاني.

سادساً معمولُ اسمِ الفاعلِ ضمير:

إذا كان معمولُ اسمِ الفاعلِ ضميراً متصلاً فإنه لا يثبتُ فيه تنوينٌ، ولا نونُ جمع، ولا نونُ مثنى، ويكون في صورتين:

أولاهما: أن يتصلَ الضميرُ باسمِ الفاعلِ بلا فاصلٍ بينهما، وحيثُ يكون في محلٍّ جرٍّ بالإضافةِ إلى اسمِ الفاعلِ، وهذا على رأيِ جمهورِ النحاة، لكن الاختصاصَ وهشاماً يجعلونه في محلِّ نصب.

مثل ذلك أن تقول: هذا مكرمك، هذان مكرماك، هؤلاء مكرموك.

يذكر سيبويه: «وإذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجهُ فيه الجرُّ؛ لأنك إذا كَفَفْتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المظهرِ كان الوجهُ الجرُّ»^(١).

والأخرى: أن يكونَ هناك فاصلٌ بين اسمِ الفاعلِ والضميرِ، وحيثُ يكون الضميرُ في محلِّ نصبٍ، وذلك واردٌ في قولِ الشاعر:

لا تَرَجُ أو تَخْشَ غيرَ اللهِ إنْ أذى واقيكهُ اللهُ لا ينفكُ مأمونا^(٢)

فالضميرُ هاءُ الغائبِ في محلِّ نصبٍ، حيثُ إن اسمَ الفاعلِ (واقى) قد فصلَ بينهُ وبين الهاءِ بالكافِ، أما الكافُ فإنها تكونُ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(١) الكتاب ١ - ١٨٧.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٤ / المساعد ٢ - ٢٠١ / العيني ١ - ٣٠٨ / شرح التصريح ١ - ١٠٧.

(غير) مفعول به منصوب. (واقيكه الله) صفة لازمة في محل نصب، (مأمونا) خبر لا ينفك منصوب،

جملة (لا ينفك مأمونا) خبر إن في محل رفع.

تلاحظ أن اسمَ الفاعلِ قد أُضيفَ إلى الكافِ فأصبحَ تاماً، حيثَ ينصبُ معمولُهُ الثاني؛ لأنه لا تجوزُ إضافتهُ إلى ما قبله، فلا يضافُ الضميرُ إلى الضميرِ.

وقد تثبَّتَ النونُ في اسمِ الفاعلِ المثني والمجموعِ حالَ اتصالِ الضميرِ به، ويكونُ ذلك في الضرورةِ الشعريةِ.

ومن ذلك قولُ الشاعرِ:

ولم يرفقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وأبْدَى الْمُعْتَصِينَ رَوَاهُ^(١)

وقولُ الشاعرِ:

هَمْ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ إذا ما خَشُوا مِنْ مُحْدِثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا^(٢)

تلاحظُ إثباتَ النونِ في كلٍ من اسمي الفاعلِ (محتضرون، والآمرون)، وقد اتصلَ بهما ضميرُ الغائبِ.

ويذكرُ سيويه في الشاهد الثاني: «ورغموا أنه مصنوع»^(٣). ومنهم مَنْ يجعلُ الهاءَ في مثلِ هذه المواضعِ للسكتِ، ومنهم مَنْ يجعلُه شاذًا^(٤).

سابعاً، إضافة اسمِ الفاعلِ المقرونِ بالألفِ واللامِ:

نعلمُ أن الإضافةَ (أل) لا يجتمعانِ، أي: أن الجزءَ الأولَ من الإضافةِ -وهو المضافُ- لا يعرفُ بال.

لكن ذلك يجوزُ في خمسةِ مواضعٍ، يُشترطُ في كلِّ منها شرطانِ:

(١) الكتاب ١ - ١٨٨ / شرح ابن يعيش ٢ - ١٢٥ / شرح التسهيل ٣ - ٨٤ / المساعد ٢ - ٢٠١ / العيني ١ - ٣٠٨ / شرح التصريح ١ - ١٠٧.

يرتفق: يتكُنَّ على المرفق، محتضرونه: حاضروه، المعتصون: الذين يطلبون معروفًا وإحسانًا، رواهق: جمع راهقة، وهي الغاشية المتعبة.

(٢) الكتاب ١ - ١٨٨ / التبصرة والتذكرة ١ - ٢٢٤ / شرح ابن يعيش ٢ - ١٢٥ / شرح التسهيل ٣ - ٨٤ / المقرب ١ - ١٢٥.

(٣) الكتاب ١ - ١٨٨.

(٤) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٤.

أولهما: شرطٌ مشتركٌ بينهما جميعاً، وهو: أن يكونَ الجزءُ الأولُ من الإضافةِ صفةً مشتقةً عاملةً فيما بعدهما، وينحصر ذلك في: اسمِ الفاعلِ وصيغِ المبالغةِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبهةِ.

والآخر: يتورعُ بين جزأَي الإضافةِ في المواضع الخمسةِ، وهو:

١- أن يكونَ الجزءُ الأولُ مثنىً، وهو الصفةُ المشتقةُ: نحو: الراكبَا قَرَسِيهَما مُقْبِلَانِ، أو: الراكبَا الفَرَسِي. أو: فرسِ الصديقِ، أو: فرسَيْنِ...

(الراكبَا) اسمُ فاعلٍ مثنى عاملٌ فيما بعده، فجاء أن يضافَ، وهو معرفٌ بالأداة؛ ولذلك فإن (فرسى، والفرس) مضافٌ إليه، وقد حذفت النون من اسمِ الفاعلِ.

ومنه قولُ الشاعر:

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمَسْتُوطِنَا عَدَنٍ فإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِيٍّ^(١)

(عدن) مضافٌ إليه اسمُ الفاعلِ المثنى المعرفُ بالأداةِ (المستوطنا)؛ لذلك حذفت منه نونُ التثنيةِ.

وقولُ الآخر:

الشَّائِمَى عَرَضَى وَلَمْ أَشْتَمْهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِيَّ^(٢)

(الشائِمَى) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداةِ مثنى مضافٌ إلى معمولِهِ (عرض)، حُذِفَتْ منه نونُ التثنيةِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٥ / المساعد ٢ - ٢٠٢ / المعنى ٣ - ٣٩٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٤٦.

يَغْنِي: مضارع (غَنَى) بكسر النون، أى: استغنى.

(يغنيا) ثبت الألفُ في الفعلِ على لغة: أكلوني البراقيت، حيث إنه سبق فاعله (المستوطنا)، فيجب فيه الدلالةُ على المفرد. (فإِنِّي لَسْتُ) جملةُ جوابِ الشرطِ في محلِ جزم. جملةُ (لَسْتُ بِغَنِيٍّ) خبرٌ إن في محل رفع. (يوما) منصوبٌ على الظرفية. شبه الجملة (عنهما) متعلقةٌ بغنى. (بغنى) الباء: حرف جر راند مؤكدٌ مثنى. غنى: خبرٌ ليس منصوبٌ محلاً، مجرورٌ لفظاً بحرف الجر الزائد.

(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٩ / الصبان على الأشموني ٢ - ١٩٩.

تلاحظ أن الناذرين اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداة، وهو مثنى، ثبتت فيه النون؛ ولذلك نصب معموله (دم).

٢- أن يكونَ الجزءُ الأولُ -وهو الصفةُ المشتقةُ- مجموعاً جمعَ مذكرٍ سالماً، نحو: الراكبو أفراسِهِم مُقْبِلُونَ، أو: الراكبو الأفراسِ . . .، أو: الراكبو أفراسٍ . . . أفراس الأصدقاء .

وتلاحظُ حذفَ النونِ منه للإضافة .

ومنه قولُ الشاعر:

ليس الأَخِلَاءُ بِالْمُصْنَى مَسَامِعِهِمْ إلى الوُشَاةِ ولو كانوا ذَوِي رَحِمٍ^(١)
(المصنى) اسمُ فاعلٍ جمعُ مذكرٍ سالم معرفٌ بالالف واللام، حُذفت منه النون؛ لأنه مضافٌ إلى معموله (مسامع).

ملحوظة:

الموضِعَانِ السَّابِقَانِ يعبرُ عنهما بالفكرة:

أن تكونَ الصفةُ المشتقةُ العاملةَ معربةً بالحروفِ، وهو المثنى، وجمعُ المذكرِ السالم .

٣- أن يكونَ الجزءُ الثاني من الإضافة -وهو المعمولُ- معرفاً بالأداة .
نحو: الراكبُ الفرسِ مُقْبِلٌ. الراكباتُ الأفراسِ مُقْبِلَاتٌ. الركابُ الأفراسِ مُقْبِلُونَ.

(الراكب) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداة، ومعمولُه (الفرس) معرفٌ بالأداة، فجاء إضافته إليه .

ومنه قولُ الفرزدق:

أَبَانَا بِهَا قَتَلَى وَمَا فِى دِمَائِهَا شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَائِمُ^(٢)

(١) شرح النهيل ٣ - ٨٥ / العيني ٣ - ٢٩٤ .

(بالمصنى) الباء: حرف جر رائد مؤكد. المصنى: خبر ليس منصوب محلا، مجرور لفظا. (ذوى) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء .

(٢) شرح النهيل ٣ - ٨٥ / العيني ٣ - ٣٨٩ / الصبان على الاشموني ٢ - ٢٤٥ .

(الشافياتُ الحوائِم) جمعُ اسمِ فاعِلٍ جمعًا مؤنثًا سالمًا معرفٌ بالأداة، أضيف إلى معموله، وجاز الإضافةُ مع تعريفه بالأداة؛ لأنَّ المعمولَ (الحوائِم) معرفٌ بالأداة.

٤- أن يكونَ الجزءُ الثاني من الإضافة -وهو المعمولُ- مضافًا إلى المَعْرِفِ بالأداة.

نحو: الرجلُ الراكِبُ فرسِ الصديقِ مقبِلُ. الراكِباتُ أفراسِ الصديقاتِ مقبِلاتُ. الركابُ أفراسِ الأصدقاءِ...

ومنه المثلُ الذي ذكره ابنُ مالك في ألفيته: زيدُ الضاربُ رأسَ الجاني^(١)
ومنه قولُ الشاعرِ:

لقد ظَفِرَ الزَّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَا بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ^(٢)

(الزوار) جمعُ اسمِ فاعِلٍ جمعٌ تكسير، معرفٌ بالأداة، وقد ذُكر مضافًا إلى معموله (أقفية)، وجاز ذلك -أي: اجتماع ال مع الإضافة في المضاف- لأنَّ المعمولَ -وهو الجزءُ الثاني من الإضافة- مضافٌ إلى مافيه (ال).

٥- أن يكونَ الجزءُ الثاني من الإضافة -وهو المعمولُ- مضافًا إلى ضميرِ المَعْرِفِ بالأداة.

نحو: الرجلُ الراكِبُ فرسِه مقبِلُ. الراكِباتُ أفراسِهْن مقبِلاتُ، الركابُ أفراسِهْن مقبِلون.

ومنه قولُ الشاعرِ:

الرَّوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوِهِ مَنِى وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا^(٣)

■ بأبيها: قتل بها. الحوائِم: جمع حائمة، وهي العطش التي تحوم حول الماء. هن: المقصود السيوف.
(١) باب الإضافة.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٦/ العيني ٣ - ٣٩١/ العيني على الأشموني والصبيان ٢ - ٢٤٥.

أقفية: جمع قفا. م الأسر: من الأسر على لغة أهل اليمن.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٨٦/ المساعد ٢ - ٢٠٣/ العيني ٣ - ٣٩٣/ الأشموني ٢ - ١٨٥/ العيني على الأشموني والصبيان ٢ - ٢٤٦.

(المستحقة) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالإداة، وقد أُضيفَ إلى معمولِه (صفو)، وجاز ذلك لأنَّ المعمولَ قد أُضيفَ إلى ضميرِ ما هو معرفٌ بالأداة، حيث ضميرُ الغائب في صفوهِ يعودُ على (الود).

ومنع المبردُ هذا، لكنَّ الشواهدَ تميزه، والافصحُ النصبُ، وبخاصةِ النصبُ في المواضعِ الثلاثةِ الأخيرة.

ثامناً: تابع معمول اسم الفاعل:

تابعُ معمولِ اسمِ الفاعلِ يتنوعُ بين النعتِ والتوكيدِ وعطفِ البيانِ من جانبٍ، والبدلِ وعطفِ النسقِ من جانبٍ آخر، حيث إنَّ التوابعَ الثلاثةَ الأولى يكونان مع المتبوعِ ككلمةٍ واحدةٍ، أو: إنَّ أىَّ تابعٍ منها لا يجوزُ أن يمثَلَ جملةً، فالتابعُ والمتبوعُ بمثابةِ جملةٍ واحدةٍ، أما الأخيرانِ -البدلِ وعطفِ النسقِ- فإنَّ كلا منهما يمثَلُ جملةً غيرَ جملةٍ المتبوعِ.

والمعمولُ قد يكونُ منصوباً، وقد يكونُ مجروراً بالإضافةِ إلى عاملِه الصِّفةِ العاملةِ.

وقد يكونُ العاملُ، وهو الصِّفةُ المشتقةُ، مقروناً بأداةِ التعريفِ، وقد يكونُ مجرداً منها. تفصيل ذلك على النحوِ الآتي:

١- اسمُ الفاعلِ المقرونُ بأداةِ التعريفِ:

لأداةِ التعريفِ الداخلةِ على اسمِ الفاعلِ العاملِ أثرها في تابعِ معمولِه، ويتباينُ ذلك العملُ بينَ كونِ معمولِ اسمِ الفاعلِ منصوباً أو مجروراً على النحوِ الآتي:

١- المعمولُ المتبوعُ منصوبٌ، والعاملُ مقرونٌ بأداةِ التعريفِ:

إذا كان معمولُ اسمِ الفاعلِ العاملِ منصوباً فإنَّ تابعه يكونُ منصوباً كذلك.

فتقول: هو مشترٍ الكتابَ المطلوبَ. بتثوينِ اسمِ الفاعلِ (مشتري)، ونصبِ كلِّ

من:

= (الود) مبتدأ مرفوع، خبره الجملة الاسمية (أنت المستحقة).

المفعول به (الكتاب)، ونعته (المطلوب).

وتقول: همُ الفاتحونَ البابَ المُغلقَ نفسَه. بإثباتِ النونِ في اسمِ الفاعلِ (الفتاحين)، ونصبِ كلٍّ من: مفعوله (الباب)، ونعته (المغلق)، وتوكيده (نفس).

وتقول: إنهما القارئانِ الدرسَ الجديدَ عَيَّنَه دَرَسَ الاستثناء. بإثباتِ النونِ في اسمِ الفاعلِ (القارئان)، ونصبِ كلٍّ من: مفعوله (الدرس)، ونعتِ المفعولِ (الجديد)، وتوكيده (عين)، وعطفِ البيانِ أو البديلِ (درس الاستثناء).

٢ - المفعولُ المتبوعُ مجرورٌ، والعملُ معرفٌ بالأداة:

إذا كان العاملُ مقروناً بأداةِ التعريفِ، وهو صالحٌ للعملِ، والمفعولُ مضافٌ إليه؛ حيثُ توافَرَ فيه صحَّةُ اجتماعِ (أل) مع الإضافة؛ فلان تابعَ المفعولِ ينصبُ مطلقاً، وإذا صلح أن يقعَ التابعُ موقعَ المفعولِ، أى: إذا صحَّ أن يحلَّ محله فإنه يجوزُ فيه الجرُّ^(١).

ويبدو ذلك واضحاً في عطفِ النسقِ والبديلِ.

تقول: جاءَ الضاربُ الغلامَ والجاريةَ^(٢).

(الغلام) مضافٌ إليه اسمُ الفاعلِ (الضارب)؛ لانه معمولٌ، وجاءَ معرفاً بالأداة، فجاءَ فيه الجرُّ بالإضافة.

(الجارية) معطوفٌ على المفعولِ المجرورِ (الغلام)، وجاز وضعُه موضعه؛ حيثُ إنه معرفٌ بالأداة، فيجوزُ أن يجرَّ، إلى جانبِ الأصلِ، وهو النصبُ.

و منه:

جاءَ الطالبُ العلمَ وأدبَ الأبرار

جاءَ المشتريُ الناقةَ وفصيلَها^(٣)

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٦ / المقرب ١ - ١٢٥ / المساعد ٢ - ٢٠٧ / ضياء السالك ٣ - ٢٢.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٦، ٨٧.

(٣) الموضع السابق.

حيث يجوز وقوع كل من (أدب، وفصيل) موضع المعطوف عليه.
ومنه قول الأعشى:

الواهبُ المائة الهيجانِ وعبيدها عودًا تزجى بينها أطفالها^(١)

فجار العطف بالجر؛ لأنه بمنزلة الواهب المائة وعبد المائة.

ومن أمثلة سيبويه: هو الضارب الرجل وعبد الله^(٢).

لكنه لا يجوز أن تجر زيدًا في القول: هذا الضارب الرجل وزيدًا؛ لأن زيدًا لا يجوز أن يوضع موضع المفعول المجزور (الرجل).

ومن أمثلتهم^(٣): جاء الضارب الغلام وجارية المرأة.

جاء الضارب المرأة وغلامها.

وتقول: هذا الضارب الرجل أخاك وزيدًا. بالنصب؛ لأنه لا يوضع (أخاك وزيدًا) موضع الرجل.

وفيه آراء أخرى تميز الجرّ بالعطف على اللفظ، وتميز النصب فيما موضعه الجر^(٤).

ب- اسم الفاعل غير المقرون بأداة التعريف^(٥):

إذا كان اسم الفاعل غير مقرون بأداة التعريف، وهو صالح للعمل، فإن معموله إما أن يكون منصوبًا، وإما أن يكون مجزورًا، ويعامل تابعه طبقًا لحالته النطقية بين النصب والجر، وذلك على النحو الآتي:

(١) ديوانه ٢٥ / الكتاب ١ - ١٨٣ / الأصول ١ - ١٣٤ / شرح التسهيل ٣ - ٧٨ / المساعد ٢ - ٢٠٥.

الهيجان: الإبل البيض، العود: جمع عائد، الناقة الحديثة التاج. تزجى: تسوق.

(٢) الكتاب ١ - ١٨٢.

(٣) المساعد ٢ - ٢٠٤.

(٤) المساعد ٢ - ٢٠٧.

(٥) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٠٦، ٢٠٧.

١ - المعمول المتبوع منصوب، والعامل غير معرف بالأداة:

اسمُ الفاعل غيرُ المقرونِ بأداةِ التعريفِ الصالحُ للعملِ؛ إذا كان معمولُهُ منصوبًا؛ فإن تابعَ المعمولِ يكونُ منصوبًا عندَ الجمهورِ.

فتقول: هذا كاتبٌ درسًا وخطابًا. (درسًا) مفعولٌ به منصوبٌ لاسمِ الفاعلِ العاملِ المتوّن (كاتب)، فيكونُ المعطوفُ عليه منصوبًا.

ويرى الكوفيون والآخرش جوازَ الجرّة، ويستدلّون بقولِ امرئِ القيس:

فظلُّ طُهاةُ اللحمِ ما بينَ منضِجٍ صفيّفٍ شِواءٍ أو قديرٍ مُعجَلٍ^(١)

قالوا: جرّ (قدير) عطفًا على موضع (صفيّف). ولكنّه يخرجُ على تقدير: منضِج، أى: أو منضِج قدير، و(أو) بمعنى السواي لاجل (بين)^(٢). ثم حذف المضاف، وأقيمَ المضافُ إليه مقامه.

وتقول: هو فاهمُ الموضوعِ المثارَ نفسَه، موضوعَ النحو، وفكرته.

اسمُ الفاعلِ (فاهم) غيرُ مقرونِ بأداةِ التعريفِ، منونٌ، فهو عاملٌ، نصب مفعولُهُ (الموضوع)، فنصب تابِعُهُ: التعت (المثار)، والمؤكد (نفس)، والبذل أو عطف البيان (موضوع)، والمعطوف (فكرة).

٢ - المعمول المتبوع مجرور، والعامل غير معرف بالأداة:

إذا كان العاملُ (اسمُ الفاعل) غيرَ مقرونِ بآل، وهو صالحٌ للعملِ، ومعمولُهُ مجرورٌ، فإن تابعه يعاملُ تبعًا لنوعه، وذلك كما يأتى:

- إذا كان التابعُ نعتًا أو عطفَ بيانٍ أو توكيدًا فإنه يجبُ أن يُجرَّ تبعًا للمعمولِ المجرور.

فتقول: هذا كاتبُ الدرسِ الجديدِ، درسِ النحو نفسه.

(١) المساعد ٢ - ٢٠٦ / معنى اللبيب ٢ - ٥٣٢ / العيني على الأشموني والصبيان ٣ - ١٠٧.

وفيه أوجهٌ أخرى لجرّه، حيث يخرج على أنه عطف على صفيّف، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيّف مجرور بالإضافة، أى مجرور على التوهم.

(٢) ينظر: معنى اللبيب ٢ - ٥٣٢.

حيث جرُّ النعت (الجدید)، وعطفِ البيان (درس)، والتوكيدِ (نفس) وقيل:
ينصب أيضاً.

- إذا كان التابعُ بدلاً أو عطفَ نسقٍ، والمتبوعُ مجرورٌ بالإضافةِ إلى عامله (اسمِ
الفاعل)، والعاملُ غيرُ مقرونٍ بال؛ فإنَّ التابعُ يجبُ جرُّه، فتقول: هذا محترمٌ
محمودٌ أخيك وصديقه. بجر (محمود) بالإضافةِ إلى عامله اسمِ الفاعلِ (محترم)،
وجرُّ البدلِ منه (أخي)، وجرُّ المعطوفِ (صديق).

فإن نُصبَ التابعُ في العطفِ أضمرَ له عاملٌ.

فإذا قلَّت: هذا سابقٌ محمودٌ وعلى، أو (عليك) فالجرُّ على احتسابِ اللفظِ،
وهو الأرجحُ.

وإن نصبتُ فإنه يُخرَجُ على احتسابِ وصفٍ مقدرٍ منونٍ؛ كي يكونَ عاملاً، أو
تقدير فعلٍ محذوفٍ؛ ليكونَ ناصباً، أو على العطفِ على المحلِّ عند بعضهم^(١).

(١) المقصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٢٧.

اسم المفعول

اسمُ المفعول: ما دلَّ على حدثٍ ومَنْ وقعتْ عليه، مع الدلالةِ على الحدثِ.
ويكون ذلك باستخدامِ السوابقِ والحشايَا في مبنى المصدرِ أو الفعلِ لأداءِ هذه الدلالةِ.

حيثُ يُبنى اسمُ المفعولِ من الفعلِ الثلاثي، أو المصدرِ الثلاثي على مثالِ (مفعول). نحو: مَضْرُوبٌ مِنْ ضَرْبٍ، ومفهومٌ مِنْ فِهْمٍ، ومسموعٌ مِنْ سَمْعٍ.
وقد تَحَدَّثُ به بعضُ التغيراتِ الصرفيةِ الناتجةِ مِنْ قَوَانِينِ الإِعْلَالِ والإِبْدَالِ.
نحو: مَقُولٌ مِنْ قَالٍ، وَمَبِيعٌ مِنْ بَاعٍ، وَمَحْشُوٌّ مِنْ حَشَأَ، وَمَهْدِيٌّ مِنْ هَدَى.
أما من غيرِ الثلاثي فلإنه يُبنى على مثالِ الفعلِ المضارعِ الذى لَمْ يُسَمَّ فاعلهُ (المبنى للمجهول)، مع قلبِ حرفِ المضارعةِ إلى ميمٍ مضمومةٍ. نحو:

مُخْرَجٌ مِنْ يُخْرِجُ، مضارعُ أَخْرَجَ.
وَمُسْتَمَعَ مِنْ يُسْتَمَعُ، مضارعُ اسْتَمَعَ.
وَمُسْتَعْمَلٌ مِنْ يُسْتَعْمَلُ، مضارعُ اسْتَعْمَلَ.

وقد تراعى بعضُ التغيراتِ الصرفيةِ أو البنيويةِ الناتجةِ مِنْ قَوَانِينِ الإِعْلَالِ والإِبْدَالِ. نحو:

مُعَادٌ مِنْ يُعَادُ، مضارعُ أَعَادَ.
مُجْرَىٌ مِنْ يُجْرَى، مضارعُ جَرَى.
مُرَبَّىٌ مِنْ يُرَبَّى، مضارعُ رَبَّى.
مُقَاوَمٌ مِنْ يُقَاوَمُ، مضارعُ قَاوَمَ.
مُقْتَادٌ مِنْ يُقْتَادُ، مضارعُ اقْتَادَ.
مُسْتَعَادٌ مِنْ يُسْتَعَادُ، مضارعُ اسْتَعَادَ.

مُسْتَهْدَى من يُسْتَهْدَى، مضارع استهدى.

تلحظ أن بناء اسم المفعول من غير الثلاثي كبناء اسم الفاعل منه، إلا أن ما قبل الأخير يكون مفتوحاً في الأول، ويكون مكسوراً في الثاني.

عمله:

يعملُ اسمُ المفعول عملَ الفعلِ المبني للمجهولِ بالشروطِ المذكورةِ في اسمِ الفاعلِ وصيغِ المبالغة^(١). وذلك على النحو الآتي:

أ- إن كان اسمُ المفعولِ مقروناً بأداةِ التعريفِ فإنه يعملُ مطلقاً:
نحو: الأستاذُ مفهومٌ شرحه.

(مفهوم) اسمُ مفعولٍ مِنْ (فُهِمَ)، و(شرح) نائب فاعل مرفوع. وكأنك قلت:
الأستاذُ فُهِمَ شرحه.

ومنه: الشرابُ مُسْتَسْمَعٌ مَذَاقُهُ. أي: استُسْمِعَ مذاقه. فيكون (مذاق). نائبُ فاعل مرفوعاً.

هذه الكلمةُ متونٌ آخرُها، وليس مُعْرِفَةٌ بِنَيْتِهَا.

أما هذه الجملةُ فإنها مؤكدةٌ دلالتها، ومُنَسَّقةٌ كلماتُها.

تلحظ أن كلاً مِنْ: (متون، مُعْرِفَةٌ، مؤكدة، مُنَسَّقة) اسمُ مفعول، أما نائبُ الفاعلِ لكل منها فهو على الترتيب: (آخر، بنية، دلالة، كلمات).

ب- إن كان اسمُ المفعولِ مجرداً من أداةِ التعريفِ فإنه يعملُ حالَ اجتماعِ الشروطِ الآتية:

١- أن يكونَ للحالِ أو الاستقبالِ، لا للماضي.

٢- أن يكونَ معتمداً على واحدٍ من:

(١) الكتاب ١ - ١٠٨ / المختضب ٢ - ١١٩ / التسهيل ١٣٨ / شرح الشذور ٣٩٦.

- الاستفهام:

نحو: أمْفهومٌ هذا الشرحُ؟

(مفهوم) اسمٌ مفعولٍ اعتمدَ على همزةِ الاستفهام، وهو خالٍ من أداةِ التعريف، فكان عاملاً في نائبِ الفاعلِ اسمِ الإشارة.

ومنه: أَمْستَعادُ كتابُهُ؟ أمْطُرودُ الاحتلالُ؟ أم متروكُ جنودُهُ يعبثون؟

- النفي:

نحو: ما مُحترَمُ الإنسانُ الذي يُهملُ حقوقَ الآخرين. (الإنسان) نائب فاعلي مرفوعٌ لاسمِ المفعولِ (محترم) الخالي من أداةِ التعريف؛ ذلك لأنه اعتمد على النفي (ما).

ومنه: ليس ما هو منصوبٌ آخرُهُ مع التنوين يكونُ فاعلاً.

ما مُكرَمٌ أخُوهُ مَنْ أَهانَهُ.

- الابتداء:

نحو: الفتياتُ مُزَيَّنٌ خُلِقُنَّ بالحياءِ.

(مزين) اسمٌ مفعولٍ مجردٌ من أداةِ التعريف، وقد وقع خبراً، فاعتمد على ابتداء، لذلك فقد عملَ نحوياً، حيثُ رفعَ نائبَ الفاعلِ (خلق).

ومنه: الصادقُ مسموعٌ كلامُهُ. والكاذبُ مجتنبٌ أقوالُهُ.

- الموصوف:

إما من طريقِ النعتِ، نحو: استمعتُ إلى خطبةٍ مُنسَقةٍ أفكارها.

(منسقة) اسمٌ مفعولٍ نعتٌ لخطبة، فاعتمد على موصوفٍ؛ لذلك فقد رفع نائبَ الفاعلِ (أفكار).

وتقول: صاحبتُ صديقاً مُهذباً خُلِقَ. أعجبتُ برجلٍ صادقٍ قولُهُ.

ولما من طريق الحال؛ نحو: صاحبتُ الصديقَ مُهذَّباً خُلِقَهُ. (مهذباً) اسمُ مفعولٍ حالٌ، فاعتمد على صاحبِ الحال، لذلك فإنه قد رفع نائبَ الفاعلِ (خلق).

وتقول: استمعتُ إلى الخطبةِ مُنْسَقَةً أفكارُها. أعجبنى الرجلُ صادقاً قوله.

- الأَ يَكُونُ مَصْفُوراً.

- الأَ يَكُونُ مَوْصُوقاً.

اسمُ المفعولِ المتعدي إلى أَكْثَرٍ من مفعولٍ واحد:

إذا كَانَ اسمُ المفعولِ مَوْصُوقاً من متعدٍّ إلى أَكْثَرٍ من واحدٍ؛ فإنه يَرْفَعُ واحداً منها، وَيُنْصَبُ وجوباً ما سواه^(١).

وَيُعْتَلُّ لذلك بالأمثلة:

- هذا مُعْطَى أبوه درهمًا.

(مُعْطَى) اسمُ مفعولٍ خبرِ المبتدأ، (أبوه) نائبُ فاعلٍ لاسمِ المفعول، مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو، وكان المفعولُ به الأولُ أثناءَ البناءِ للمعلوم. (درهمًا) مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة.

- هذا مُعَلِّمٌ أخوه بشرًا فاضلاً.

(أخوه) نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو، أما (بشرًا) و(فاضلاً) فهما المفعولان الثاني والثالثُ لاسمِ المفعولِ (مُعَلِّمٌ). ومنه: زيدٌ مُعَلِّمٌ أبوه عمرًا قائماً.

ومنهُ أن تقول:

- الممنوحُ درجةٌ أَعْلَى يحصلُ على جائزة.

- هذا هو المكسُوفُ ثوباً أمسٍ، أو الآن، أو غداً.

(١) شرح ابن الناطم ٤٣٣.

فى كل من (المنوح والمكسو) ضميرٌ نائبُ فاعلٍ، أما (درجة وثوبا) فكلٌّ منهما مفعولٌ به ثانٍ؛ لأنَّ كلاً من (المنوح والمكسو) يتعدى إلى اثنين.

- إِنَّهُ الْمُخْبِرُ أَبُوهُ صَدِيقُهُ مُهَذَّبًا.

- إِنَّ الْمُتَبَّأَ أَخُوهُ رَجُلًا عَالِمًا فَرِحَ بِذَلِكَ.

(المخبر) اسمُ مفعولٍ، نائبُ الفاعلِ له (أبوه)، أما (صديقاً ومهذباً) فهما المفعولان الثانى والثالث.

تستطيع أن تلمسَ مثلَ ذلك فى اسمِ المفعولِ الثانى (المتبَّأ)، ونائبِ الفاعلِ (أخوه)، والمفعولِ الثانى (رجلاً)، والمفعولِ الثالثِ (عالمًا)؛ لأنَّ كلاً من (المُخْبِرِ والمُتَبَّأِ) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيلٍ.

وتقول: أَسْمَى أَخُوكَ مُحَمَّدًا ؟

أَمْكُنَى أَبُوكَ أَبَا عَلَى ؟

الْمُلْقَبُ خَالَهُ الْمَكْرَمَ مُحَمَّدًا.

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه،

يفترق اسمُ المفعولِ عن اسمِ الفاعلِ فى جوارِ إضافة اسمِ المفعولِ المتعدى إلى واحدٍ إلى مرفوعِهِ، ويجرى فى ذلك مجرى الصفةِ المُشَبَّهَةِ، ويتمُّ تحويلُ الإسنادِ عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوفِ^(١).

يقال: الساعى فى الخيرِ محمودٌ هدفُهُ. برفع (هدفه)؛ لأنه نائبُ فاعلٍ لاسمِ المفعولِ (محمود). ولأنه يجرى مجرى الصفةِ المُشَبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ؛ فإنَّ النحاةَ يجعلونَ السببى المرفوعَ هنا مرفوعاً على الفاعليةِ.

وتقول: الساعى فى الخيرِ محمودٌ الهدفِ. بجرِ الهدفِ على الإضافةِ إلى اسمِ المفعولِ (محمود).

(١) ضياء السالك ٣ - ٢٦ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

وتقول: الساعى فى الخير محمودُ الهدف. بتتوين (محمود)، ونصبِ (الهدف)، وإضمار نائب فاعل فى (محمود).

يذكرُ ابنُ الناظم: «يصحُّ فى اسمِ المفعولِ أن يضافَ إلى مرفوعه معنى؛ إذا أُزيلتِ النسبةُ إليه، تقول: زيدٌ مضروبٌ عبده، ترفعُ العبدَ لإسنادِ مضروبٍ إليه، وتقول: زيدٌ مضروبُ العبد، بالإضافة، فتجر؛ لأنك أسندتِ اسمَ المفعولِ إلى ضميرِ زيد، فبقى العبدُ فضلةً، فإن شئتِ نصبته على التشبيهِ بالمفعولِ به، فقلت: زيدٌ مضروبُ العبد، وإن شئتِ خفضتِ اللفظَ، فقلت: مضروبُ العبد، ومثله: محمودُ المقاصدِ الورعُ، أى: الورعُ محمودُ المقاصدِ^(١).

ومأ جاء من ذلك مرفوعاً قوله:

بشوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا رأس^(٢)
(مرفوع) اسمُ مفعولٍ متعدٍ إلى واحد، أُجرى مجرى الصفةِ المشبهة، ورفع (رأس) بعده، مع احتسابه خالياً من الضمير. والتقدير مرفوع رأس منك.

ومأ جاء منه منصوباً قولُ عمرو بن لُحَا التميمي:

لو صُنَّتْ طرفُكَ لم تُرْعَ بصفاتِها لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةٌ وَجَنَاتِها^(٣)
(مجلوة) اسمُ مفعولٍ أُجرى مجرى الصفةِ المُشَبَّهَةِ، فنصب به المفعول (وجنات) بالكسرة على المفعولية؛ لأنه جمعُ مؤنثٍ سالمٍ. وذلك بعد تحوِيلِ الإسنادِ عن المفعولِ المذكورِ إلى ضميرِ راجعٍ للموصوفِ باسمِ المفعول
ومأ جاء منه مجروراً قوله:

تَمَنَّى لِقَائِي الجُونُ مغرورٍ نفسه فلما رَأَى ارتاعَ ثمت عرْداً^(٤)

(١) شرح ابن الناظم ٤٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٩٦، ١٠٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الدرر ٢ - ١٣٤.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الدرر ٢ - ١٣٥.
وجنات: جمع وجنة، ما ارتفع من الحد.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / الدرر ٢ - ١٣٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.
الجون: علم على شخص، وهو فاعل تمنى، ويطلق على الأبيض والأسود. مرد: فرّ وهرب.

(مغرور) اسمٌ مفعولٌ أُجرى مجرى الصفة المشبهة، وأضافه إلى معموله المضاف إلى ضمير الموصوف (نفسه).

لكنه يلحظ أن اسم الفاعل إذا كان غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة، وسأغت إضافته إلى مرفوعه، فتقول: ريد قائم الأب، برفع الأب، ونصبه، وجره^(١).

وهو ظاهر الثوب، ومستقيم العود.

صحيح غير قياسية تؤدي معنى اسم المفعول:

ينوب في الدلالة عن اسم المفعول الصيغ الآتية^(٢):

- فعل: بكسر فسكون، نحو: ذبح، وطرح، وطحن، بمعنى: مذبح، ومطروح، ومطحون.

- فعل: بفتح فسكون، نحو: لفظ، ولقط، ونفض، وقبض، بمعنى: ملقوط، وملقوط، منقوض، ومقبوض.

- فعلة: بضم فسكون ففتح، نحو: لقمة، ومضغة، وأكلة، وغرقة، وحرقة، بمعنى: ملقوم، ومنضوع، وماكول، ومغروف، ومخروق.

- فعيل: بفتح فكسر طويل، نحو: أجير، صريع، قتيل، أسير، ذبيح، خضيب، ذهين، لدغ، غسيل، دقيق، خبيء، كليم، أخيد، بمعنى: مأجور، مصروع، مقتول، مأسور، مذبح، مخضوب، مدهون، ملدوغ، مغسول، مدقوق، مخبوء، مكلموم، مأخوذ.

وبعضهم يجعل هذا الوزن على كثرته مقصوراً على السماع، وأجاز بعضهم القياس على ما هو مسموع، بشرط ألا يكون له فعيل بمعنى فاعل.

ما جاء على هذه الأوزان من اسم المفعول لا يعمل، وأجاز بعضهم إعمال ما جاء على وزن (فعل)، وعليه يجوز القول: مررتُ برجلٍ جريحٍ أبوه.

(١) الصبان على الأشموني ٢ - ٣٠٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٨ / المساعد ٢ - ٢٠٨.

الصفة المشبهة باسم الفاعل^(١)

حقُّ الصفة المشبهة أنها اسمٌ وصفٌ مشتقٌّ من مصدرٍ لازمٍ، أو فعلٍ لازمٍ، بقصدِ نسبةِ الحدثيةِ إلى الموصوفِ على جهةِ الثبوتِ دونَ إفادةِ الحدوثِ. ومعنى الثبوتِ يكونُ في لزومِ الأفعالِ؛ لذا فحقها أن تكتفى بمرفوعِها دونَ حاجتها إلى منصوبٍ لمواراتها الفعلَ اللازمَ.

فالصفةُ المشبهةُ ما دلَّ على حدثيةٍ وموصوفٍ بها ملازمٍ لها، ثابتٍ معناها فيه، أو في السببي المذكورِ المُنتمى إليه، دونَ إفادةِ الحدوثِ.

وخاصتها أنها الصفةُ المشتقةُ التي يُستحسنُ فيها أن تُضافَ لما هو مرفوعٌ بها في المعنى، أى: فاعلها.

وما جاز من الصفاتِ أن يسندَ إلى ضميرٍ موصوفٍ لإضافتهِ حسنةً، وما لا يجوزُ فيه ذلك فإنه لا يضافُ إلى مرفوعه^(٢).

فإذا قلت: زيدٌ حسنُ الوجه؛ فإن الصفةَ (حسن) يجوزُ إسنادُها إلى ضميرِ (زيد)، لذا فإنه حسنٌ إضافةً الحسنِ إلى الوجهِ.

وحقُّ الصفةِ المشبهةِ أن ترتبطَ بالموصوفِ الذي ارتبطتَ به وقد سبقها، ويكون ذلك من طريقين:

أولهما: تضمُّنها ضميراً مستتراً يعودُ عليه. كأن تقولَ: محمدٌ حسنٌ، ومررتُ بامرأةٍ حسنةٍ، فتؤنث. فيكون في (حسن) ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هو. ويكون في (حسنة) ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هي.

(١) الكتاب ١ - ١٩٤، ٢٠٦ - ٤ / ٣٦، ٢٦ - ٤ / المقضب ٤ - ١٥٨، ١٦٤ / المقتصد في شرح الإيضاح / شرح ابن عبيش ٦ - ٨١ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٥ / التسهيل ١٣٩ / شرح التسهيل ٣ - ٨٩ / شرح ابن النازم ٤٤٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢١٠ / شرح التصريح ٢ - ٨٠ / الصبان على الأشموني ٣ - ٢.

(٢) شرح التصريح ٢ - ٨١.

والآخر: تضمن المعمول السببي للصفة - وهو الاسم الظاهر المنتمى إلى الموصوف بكيفية ما - ضميراً يعود على الموصوف، ويطابقه في النوع والعدد.

فتقول: محمد حسن وجهه، والمرأة كريم خلقها، وأعجبت بطالبن رائع أسلوبيهما، ويرجال كريم أبأؤهم، وبنساء عذب حديثهن.

وقد يغنى التعريف بال عن ذكر الضمير، عند من يجيزه. فتقول: إنه جميل الخط، أى: الخط منه.

ومنهم من يلزم الجر في مثل هذا التركيب، ليكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على الموصوف، فإذا أضيف إليها قدر ضمير مستتر يعود على الموصوف، ويقدر في الصفة، كأن تقول: مررت برجل حسن الوجه، حيث فى (حسن) ضمير مستتر يعود على رجل، وهو الفاعل، فكان الحسن قد شمل جميع محمد.

الدليل على ذلك أنك تقول: مررت بامرأة حسنة، ومررت بامرأة حسنة الوجه، حيث أثنت، وهذا يدل على أن الصفة جرت على الموصوف المؤنث؛ لذلك فقد أثنت، وتتضمن ضمير الموصوف المؤنث.

لذلك فإننا سنجد أن قسماً من النحاة يجعل المعمول السببي الظاهر المرفوع بدلاً من الفاعل الضمير المستتر.

بين الصفة المشبهة واسم الفاعل،

لما كانت الصفة المشبهة مشبهة باسم الفاعل، وهى فرع له، ومحمولة عليه، كانت أقل من منزلته فى الأعمال، ونقص تصرفها فى الكلام عن تصرفه، كما نقصت مرتبة اسم الفاعل عن الفعل.

لذا كان بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أوجه اتفاق، وأوجه اختلاف، ينتج عنهما أوجه خلاف فى الأعمال، ودرجته.

ذلك على النحو الآتى:

أوجه اتفاقها مع اسم الفاعل:

تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى جوانب، وهى:

١ - الدلالة على الحديثةِ وَمَنْ وقعَ منه الحدثُ، فكلُّ منهما دالٌّ على المصدرِ والذاتِ.

ففاهمُ (اسمُ فاعل) دال على ذات وفهم، وظريفُ (صفةٌ مشبهة) دالةٌ على ذاتٍ وظَرْفُ. وشريفُ (صفةٌ مشبهة) دالةٌ على ذاتٍ وشَرْفُ.

٢ - قبولُها الثنيةَ والجمعَ، والتذكيرَ والتانيثَ. فتقول: حَسَنٌ وحسنةٌ، وحسانٌ وحستنان، وحسنونٌ وحسنات.

٣ - دخولُ (أَنَّ) المعرفةَ على كل منهما، فتقول: الفاهمُ، والمستفهمُ، كما تقول: الحَسَنُ والجميلةُ.

أوجهُ افتراقها عن اسمِ الفاعلِ:

وإذا كانت هذه الصفةُ مشبهةً باسمِ الفاعلِ؛ فإن النحاةَ يذكرونَ أوجهًا تفارقُ بها اسمَ الفاعلِ^(١)، وهى:

١ - أنها تكونُ للزمنِ المستمرِ، أى: تجمعُ بينَ الأزمنةِ الثلاثةِ؛ لأنها صفةٌ ثابتةٌ دائمةٌ، والثبوتُ والدوامُ يتطلبان استمراريةَ الصفةِ والزمنِ؛ لذا فهى دالةٌ على ماضٍ مستمرٍ، أى: يتصلُ بالحاضرِ، ويستمر.

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يكونُ لأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ: الماضى، أو الحال، أو الاستقبال.

ولهذا فإن الصفةَ المشبهةَ تعملُ عملَ فعلٍ مطلقاً دون اشتراطِ زمانٍ معين.

وإذا كان اسمُ الفاعلِ لا يعملُ إذا دلَّ زمنُه على الماضى؛ فإن الصفةَ المشبهةَ تعملُ؛ وإن كانت من أفعالٍ ماضيةٍ؛ لأن المعنى الذى دلَّت عليه أمرٌ مستقرٌّ ثابتٌ متصلٌ بالزمنِ الحالِ.

تقول: هذا حَسَنٌ وجهه، جميلٌ خطه، فدل ذلك على ثبوتِ الصفةِ، واستمرارها إلى زمنِ الحديثِ، فإذا أردت تحديدَ الزمنِ بالحالِ أو الاستقبالِ؛ فأردت بذلك

(١) ينظرُ ذلك: التسهيل ١٣٩ / معنى المليب ٢ - ٤٥٨ / شرح الشذور ٣٩٧ / ضياء السالك ٣-٦٣، ٦٥ /

شرح التصريح ٢ - ٨٢، ٨٣.

إحداث الفعل؛ ... جئت باسم الفاعل لا الصفة المشبهة، فتقول: هذا حاسن وجهه، وجامل خطه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، حيث عدل عن (ضيق) إلى (ضائق).

٢ - كما ذكر؛ تدل الصفة المشبهة على لزوم الصفة وثبوتها، أما اسم الفاعل فإنه يدل على التجدد والحدوث. تقول: حسن وشريف وعفيف، صفات مشبهة تدل على ثبوت الحدث، فإذا أردت التجدد والحدوث جئت باسم الفاعل، فتقول: حاسن، وشارف، وعاف.

ولهذا فإنه لا يشترط لإعمالها زمن معين، حيث دلالتها على الثبوت، فلا معنى لا شراط الزمن فيها^(١)، بخلاف اسم الفاعل، حيث يشترط فيه زمن معين.

٣ - لا يكون معمولها إلا سببياً^(٢)، ويقصد بالسببي: اسم ظاهر يتصل بضمير الموصوف لفظاً أو تقديرًا.

أى: أن معمولها يكون معنى أو ذاتاً يمتد إلى الموصوف بصلة ما، وينسب إليه بإضافته إلى الضمير الذي يعود عليه.

أما اسم الفاعل فمعموله يكون سببياً وأجنيا فتقول: على كبير عقله. على كبير العقل. (أى: العقل منه).

فيكون المعمول (العقل) سببياً، ويتصل بضمير الموصوف - إن لفظاً، وإن تقديرًا - لأن الصفة (كبير) صفة مشبهة باسم الفاعل.

ولا يقال: على كبير محموداً.

لأن محموداً ليس سببياً بالنسبة للموصوف، بل هو أجنى. حيث الصفة المشبهة لا يكون معمولها أجنياً.

(١) الفوائد الضيائية ٢٠٤.

(٢) المقنن ٢ - ٤، ١١٧ - ٤، ١٥٨، ١٦٤.

ولكن تقول: على محترم محموداً حيث (محترم) اسم فاعل، فعمل في الأجنبي.

وتقول: على مرتفعة درجاته. حيث (مرتفعة) اسم فاعل، عمل في السببي (درجات)، ولذا أضيف إلى ضمير الموصوف.

وتقول: المتبّه فاهم درسه والقصة. ولكن لا تقول إلا: محمد حسن وجهه، أو: الوجه، أي: الوجه منه.

ولذلك فإن الصفة المشبهة يجوز أن تجري على المعمول السببي، لا على موصوفها المذكور سابقاً؛ لأنها معني تكون صفة للسببي، فتوث له، وتثنى وتجمع وتفرّد له، دون مراعاة الموصوف السابق عليها في ذلك.

تقول: أعجبت برجل كريم أبوه، وكريم أبواه، وكريم آباؤه، وبرجل حسنة شمائله، وطويلة يده. ذلك لأنها تكون بمنزلة فعلي متقدم على مرفوعه، حيث يلزم الأفراد، وتلحقه علامة التانيث لتانيث فاعله. ولا يلحقه ما يدل على التثنية أو الجمع، إلا في لغة قوم، وهي ما تسمى بلغة (أكلوني البراغيث).

٤ - يجوز في مرفوعها الظاهر النصب والجرح، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع. فتقول: الطالب جميل خطه.

برفع (خط) على الفاعلية، أو البدلية من الفاعل الضمير المستتر في الصفة.

أما قولنا: الطالب مرتفعة درجاته. فلا يجوز في (درجات) إلا الرفع على الفاعلية لاسم الفاعل (مرتفعة).

فإذا كان معمول اسم الفاعل مفعولاً فإنه يجوز فيه النصب والجرح فقط، حيث تقول: أعجبت بمتقن العمل. (بتوین متقن، ونصب العمل، أو عدم تنوينه، وجرح العمل).

٥ - الصفة المشبهة تنصب مع قصور فعلها، فتقول: محمد جميل خلقه.

(بنصب خلق) بالصفة المشبهة (جميل)، وهي من الفعل القاصر (جمل).

أما اسمُ الفاعلِ لا ينصبُ إلا إذا كان فعلُهُ متعديًا. فتقول: محمدٌ كاتبٌ
درسه. حيثُ اسمُ الفاعلِ (كاتب) من الفعلِ المتعدي (كتب).

٦ - منصوبُها المعرفةُ مشبهُ بالمفعولِ به، أما منصوبُ اسمِ الفاعلِ فإنه مفعولٌ
به. ذلك لأن الإخبارَ بها لا يعنى أن فعلًا قد أحدثه الضميرُ المرفوعُ فى معمولها
المنصوب، وإنما هو إخبارٌ عن صفةٍ فى موصوفِها، وهو الرفعُ عن طريقِ ضميره
المستترِ فيها. كأن تقول: زيدٌ حسنٌ الوجهَ، فزيدٌ لم يفعلْ شيئًا بالوجهِ، بل إن الوجهَ
فاعلٌ فى المعنى، فهو الحسنُ. وإنما هو صفةٌ لزيدٍ فى وجهه الذى حسنُ.

أما اسمُ الفاعلِ فهو الذى يدلُّ على إحداثه الفعلِ الدالُّ عليه لفظه، فوقعَ
بمعمولِهِ المنصوبِ، فإذا قلت: محمدٌ مُخْرِجُ الصدقةِ، فإن اسمَ الفاعلِ (مخرج) يدل
على من أحدث الإخراجَ الذى وقعَ على المنصوبِ (الصدقة). كما يدل على
إحداثِ الإخراجِ.

٧ - معمولُها لا يتقدمُ عليها، بل يجبُ تأخيرُهُ^(١) ما لم يكن جارًا ومجرورًا -
على الأرجح -، نحو: زيدٌ قَرِحٌ بك، ويجوز: زيدٌ بك قَرِحٌ.
ذلك لأنها فرعُ اسمِ الفاعلِ فى عمله.

أما اسمُ الفاعلِ فإن معمولَه يجوزُ أن يتأخرَ عنه، وأن يتقدمَ. فتقول: أفاهمُ
الدرسَ؟، أالدرسَ فاهمُ؟

٨ - لا تتعرفُ بالإضافةِ مطلقًا، أما اسمُ الفاعلِ فإنه يتعرفُ إذا كان بمعنى
الماضى، أو أريدَ به الاستمرارُ.

٩ - يرى بعضُ النحاةِ أن معمولَ الصفةِ المشبهةِ لا يجوزُ إتياعه بالنتعِ.

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يجوزُ إتياعُ معمولِهِ بجميعِ التوابعِ، فتقول: محمدٌ فاهمُ
الدرسَ الأولَ كلَّه، والثانى درسَ الصفةِ المشبهةِ.

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥ / المنصب ٤ - ١٦٤.

١٠- يجوز إتباع مجرور اسم الفاعل على المحل، ويكون منه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦] ^(١). بنصب (الشمس) على محل (الليل)، وهو النصب، عند كثير من النحاة.

ولا يجوز ذلك مع الصفة المشبهة.

١١ - يقبَح حذفُ موصوفِ الصفة المشبهة، وإضافتها إلى ما أُضيفَ إلى ضميره، فلا يجوز: أعجبتُ بجميل وجهه.

لكن لا يقبَح ذلك في اسمِ الفاعل، فيقال: أعجبتُ بفاهمِ درسه.

١٢ - تصاغُ من اللارمِ دون المتعدى ^(٢)، نحو: حسنٌ من (حسن)، وجميلٌ من (جَمَل).

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يصاغُ منهما، نحو: قائمٌ، من (قام)، وفاهمٌ من (فهم).

١٣ - اسمُ الفاعلِ يكونُ على عددِ حركاتِ الفعلِ المضارعِ وسكّناته.

أما الصفةُ المشبهةُ فقد تكونُ مجارئةً له، وقد تكونُ غيرَ مُجَارِيةٍ - كما ذكرنا -.

١٤ - لا يفصلُ بينها وبين معمولِها بظرفٍ أو عدليه عند الجمهور.

ويجوز ذلك في اسمِ الفاعل، فيقال: محمدٌ كاتبٌ الآنَ درسه. أفاهمٌ في القاعةِ محمدُ الدرس؟

أما قوله، وهو الخطيئة:

سيرى أمامُ فإن الاكثرين حصّى الطيبون إذا ما ينسبون إيا ^(٣)

حيثُ فصلَ بين الصفة المشبهة (الطيبون) ومعمولِها المنصوب (إيا) بالظرفِ (إذا)؛ فإنه للضرورة. ومنصوبُها (إيا) تمييز.

١٥ - (أل) الداخلةُ عليها حرفُ تعريف، أما الداخلةُ على اسمِ الفاعلِ فإنها اسمٌ موصولٌ على الأصح.

(١) قرأ الكوفيون (جعل) فعلا ماضيا، والباقون بصيغة اسمِ الفاعلِ (جاعل). الدر المنون ٣ - ١٣٣.

(٢) الكتاب ٤ - ٢٦: ٣٠.

(٣) المساعد ٢ - ٢٢٥ / الدرر ٢ - ٢٣١.

اختصاصها^(١)،

تختصُّ الصفةُ المشبهةُ بأمورٍ منها:

أ - دلالتها على استمرارِ ثبوتِ الصفةِ - كما ذُكرَ.

ب - لا تعملُ محذوفةً:

ج - استحسانِ إضافتها إلى فاعليها.

د - يقيحُ حذفُ موصوفِها، وإضافتها إلى ما أُضيفَ إلى ضميرِ موصوفِها، نحو: مررتُ بحسنٍ وجهه.

هـ - قد تؤنثُ بالالفِ، نحو: حمراءُ الوجه.

و - لا يراعى لمعمولِها محلُّه بالإتيانِ على الأصح.

وأجاز الفراءُ أن يُتبعَ مجرورها بالرفعِ، نحو: هذا الرجلُ الحسنُ وجهه نفسه. وهو قويُّ اليدِ والرجلُ.

وأجاز البغداديون الجرَّ في المعطوفِ على المنصوبِ، نحو: هو حسنٌ وجهًا ويدٍ.

مبناها،

يذكر ابنُ مالك: «إذا كانت الصفةُ المشبهةُ مصوغةً من فعلٍ ثلاثي فالغالبُ كونُها غيرَ موازنةٍ للفعلِ المضارعِ، كضخمِ الجثةِ، ولينِ العريكةِ، وعظيمِ القدرِ، وحسنِ السيرةِ، وخشنِ البشرةِ، ويقظانِ القلبِ، وألمى الشفةِ.

وقد توازنَ المضارعُ، كضامرِ البطنِ، وساهمِ الوجهِ، وخاملِ الذكرِ، وحائلِ اللونِ، وظاهرِ الفاقةِ، وظاهرِ العرضِ.

وإذا كانت مصوغةً من غيرِ ثلاثي فلا بُدَّ من موارنتها المضارعَ، كمنطلقِ اللسانِ، ومُطمئنِ القلبِ، ومستسلمِ النفسِ، ومُغدودِ الشَّعرِ، ومتناسبِ الشمائلِ^(٢).

(١) شرح التصريح ٢ - ٨٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٩.

ومما جاء منها موازنة للفعل المضارع من الثلاثي قولُ عدى بن زيد العبادي النصراني:

مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخِي ثَقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا^(١)
فقد اتفقوا على أن شاحطاً صفةٌ مشبهة. وهي على وزنِ اسمِ الفاعلِ من الثلاثي شحط.

ومما جاء منها موازنة للمضارع من غيرِ الثلاثي، فكان لازماً، قولُ جرير:
وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ الْعَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدٌ^(٢)
حيث (منحل) صفةٌ مشبهةٌ من الفعلِ غيرِ الثلاثي (انحل).

الصيغ التي تأتي عليها الصفة المشبهة:

١ - فَعِيل - بفتح فكسرٍ طويل:

تأتي من الأفعال التي على مثال:

- فَعُل - بضم العين: وتكثر الصفة المشبهة منه على صيغة فَعِيل، نحو: كَرُمَ فهو كريم، عَظُمَ فهو عظيم، فَتَهُ فهو فقيه، ظُرِفَ فهو ظريف، بُهُ فهو بيه، شُرِفَ فهو شريف، جَمَلُ فهو جميل.

وكذلك: قَبِيح، دَمِيم، صَغِير، كَبِير، قَصِير، طَوِيل، ضَعِيف.

(١) الكتاب ١ - ١٩٨ / المساعد ٢ - ٢١١ / معنى اللبيب ٢ - ٤٥٩ / المعنى ٣ - ٦٢١ / شرح النصريح ٢ - ٨٢.

وفي رواية: من صديق الشاحط: البعيد.

(٢) ديوانه ١٦٧ / شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢١١.

(من) اسم شرط جازم مبنى، مبتدأ مرفوع محلاً. (يك) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة. واسمها ضمير مستتر تقديره: هو يعود على اسم الشرط. (منحل) خبر يكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وهو مضاف، و(العزائم) مضاف إليه مجرور. (تابعاً) خبر ثان ليكون منصوب، وفيه ضمير مستتر تقديره: هو، فاعله. (هواه) مفعول به لتابع منصوب مقدراً، وهو مضاف، وضمير الغائب في محل جر، مضاف إليه.

(فإن) الفاء واقعة في جواب الشرط حرف رابط مبنى. إن: حرف توكيد ونصب مبنى. (الرشد) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) شبه جملة متعلقة ببعيد. (ببعيد) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة من إن ومعمولها جواب الشرط في محل جزم.

-فعل - بكسر العين: نحو: سَقِمَ فهو سقيم، مرضَ فهو مريض، سَلِمَ فهو سليم.

وكذلك: حزين، صحيح، سعيد، بخيل، نشيط.

- المضعف الثلاثي: نحو طَبَّ فهو طيب، صَحَّ فهو صحيح، عَفَّ فهو عفيف.

وكذلك: لبيب، خسيس، ذليل، خفيف، شديد، عزيز، عليل.

- يائي اللام: نحو: تَقَى فهو تَقَى، قَوَّى فهو قَوَّى، غَيَّى فهو غَيَّى.

وكذلك: شَقَّى، وَلَّى، نَقَّى، عَيَّى، أَيْى...

- فَعَلَ: بفتح ففتح، وهو قليل، ومنه: حَرَصَ فهو حريص، ضَيَّقَ، حريض (فاسد، أذابه الحزن والعشق).

٢-فعل - بفتح فكسر:

ثاني من الأفعال التي على مثال:

- فَعَلَ - بفتح فكسر: ويكونُ مِنْ معاني:

الأدواء الباطنة، والأمراض كثيرًا، نحو: وَجَعَ، فهو وَجَع، لَوَّى (أصيب بوجع في المعدة)، فهو لَوَّى، دَوَّى (مَرَضَ) فهو دَوَّى، حَبَطَ (انتفاخ بطن الدابة)، فهو حَبَط. ومنه: وَجَى فهو وَجَّ (شدة رِقَّة القدم أو الحافر أو الخفَّ مِنْ كثرة المشي) ويقال لَعَمَى القلب: عَمَّ.

المشاعر الباطنة: نَكِدَ فهو نَكِدَ، عَسِرَ فهو عَسِرَ، لَحَزَ فهو لَحَزَ. (شح وبخل، أو ضاقت نفسه).

ومنه: لَحِجَ (ضايق)، نَزِقَ (من الخفة والطيش)، مَلَقَ (من الضعف)، قلق، سلس (سهل الانقياد) شَكِسَ، لَقِسَ (الذى لا يستقيم على وجه - يسخر من الناس...)، لَقِصَ (سريع إلى الشر).

ومنه: بَطَر، أَشِر، جَذَل، فَرِح، أَرَج (من توهج ريح الطيب وانتشارها)، جَوَّ (شديد الوجد وحرقته).

ومنه: فَرَج فهو فَرْج، وَجَل فهو وَجِل، فَرَق... ومنه: قَرِم. (شدَّة الشهوة إلى اللحم).

ومنه ما يتغير، قالوا: سهِكَ (رائحته كريهة من تغيره) شَعِث، (من التغير وتلبَّد الشعر واتساعه).

- فَعَلَّ - بفتح فضم: ويأتى منه قليلا، نحو: نَجِس، خَسِم (أصيب بداء فى أنفه). من: نَجُس، وخَسُم.

- أَفْعَل - بفتح فسكون ففتح:

تأتى من الأفعال التى على مثال:

٣ - فَعَلَّ - بضم العين نحو:

صَهَّب فهو أَصْهَب. (اللون الأصفر إلى حمرة مع بياض)، أَكْهَب (ذو غبرة مشربة سوادا)، آدم (لون مُشرب سوادا وبياضا).

ومنه: خَشَن فهو أَخْشَن مَلَح فهو أَمْلَحُ.

٤ - فَعَلَّ - بكسر العين ويأتى فى معانى: العيوب الظاهرة، نحو: أَعْوَر، أَعْمَى، أَحْوَل.

ومنه: أَقْطَع (مقطوع اليد)، أَجْذَم (مقطوع اليد، أو مصاب بالجذام)، أَعْرَج.

ومنه: أَعْشَى، أَجْرَب، أَفْعَس (من خَرَج صدره، ودخل ظهره خلقة)، أَحْمَق، أَيْلَه.

ومنه: أَجْرَد (قَصَرَ الشعر، وهو عيب فى الدواب، وورم فى مؤخر عرقوب الفرس، يمنعه من المشى).

أَزَبَ (كثرة الوبر، أو الشعر، وطولُه)، أَغَمَّ (كثرة الشعر فى الوجه والقفا).

ومنه كذلك: أَشْتَر. (انقلب جفنُ عينه، أو شُقَّت شفته السفلى)، أَصْلَع، أَوْقَص (قَصِير العنق)، أَصِيدَ (مائل العنق)، أَمِيلَ (مائلُ خَلْقَةٍ)، أَشَيَّبَ.

الألوان: نحو: أَسْوَدَ، أَبْيَضَ، أَصْفَرَ، أَشْهَبَ، أَشْقَرَ. وما ذُكِرَ سابقا.

فتقول: مررتُ برجلٍ أَسْوَدُ أبُوهُ، وامرأةٍ أَحْمَرُ غلامُها.

الحلَى: نحو: أَهْضَمَ (خَمِصَ البطنَ)، ويقال: بَطْنٌ هَضِيمٌ، ومَهْضُومٌ وَأَهْضَمٌ. وَاجِدٌ (طول العنق وحسنه). أَلَمَى، (سُمِرَ في الشفة تُسْتَحْسَنُ).

ملحوظة:

الصفاتُ المشبهةُ المذكورةُ على مثالِ (أفعل) للمذكر مؤنثها يكون على مثال:
فَعْلَاءَ، نحو: عَوْرَاءَ، عَمِيَاءَ. جَرَبَاءَ، حَمَقَاءَ... جَرْدَاءَ، صُلْعَاءَ، شَيْبَاءَ...
سَوْدَاءَ، يَبْضَاءَ... هَضْمَاءَ، جَيْدَاءَ... لَمِيَاءَ.

٥ - فُعَال - بضم ففتح طَوِيل:

تأتى للمبالغة في وزنِ فَعِيلٍ، نحو: طَوَّالٌ (من طَوِيلٍ)، شُجَاعٌ (من شَجِيعٍ)، عَجَابٌ (من عَجِيبٍ).

٦ - فُعَال - بضم ففتح مُشَدِّدِ طول:

تأتى للمبالغة في فُعَالٍ، نحو: طَوَّالٌ، شُجَاعٌ...

٧ - فَعْلَان - بفتح فسكون ففتح طَوِيل:

تأتى من الفعلِ الذي يكونُ على مثال:

- فَعَلَ - بفتح فكسر: في معاني الامتلاء ونقيضه، نحو: شَبَعَانٌ، رِيَّانٌ، ظِمَانٌ، غَرْنَانٌ (للجوع)، صَدِيَانٌ، هَيْمَانٌ، سَكْرَانٌ عَطْشَانٌ، غَضْبَانٌ، لَهْفَانٌ، ثُكْلَانٌ.

وقالوا: قَدَحٌ قَرَبَانٌ، وَجُمُجَمَةٌ قَرِيبٌ (قارب الامتلاء)، وَقَدَحٌ نَصْفَانٌ، وَجُمُجَمَةٌ نَصْفِيٌّ، (انتصف). ومنه: خَزْيَانٌ.

٨ - فَعَلَ - بفتح ففتح:

تأني من: فَعُلَ - بفتح فضم: نحو: حَسُنَ فهو حَسَنٌ، بَطُلَ ...

٩ - فَعَلَ - بفتح فسكون:

تأني من: فَعُلَ، بفتح فضم، نحو: صَعِبَ فهو: صَعَبٌ، عَذَبَ فهو عَذَبٌ، وكذلك: ضَخَمَ، سَمِعَ، شَهَمَ ...

١٠ - فَعَلَ - بضم فسكون:

تأني من: فَعُلَ: بفتح فضم، نحو: صَلَبٌ، حُرٌّ.

- فَعَالَ - بفتح ففتح طويل:

تأني من فَعُلَ، بفتح فضم، نحو: جَبُنَ فهو جَبَانٌ، ومنه: امرأةٌ حَصَانٌ.

١١ - فَعُولَ - بفتح فضم طويل:

تأني من: فَعُلَ، بفتح فضم، نحو: وَقُرَ فهو وَقُورٌ، طَمَحَ فهو طَمَوحٌ، ومنه خَجُولٌ. من الفعلِ خَجَلٌ، بكسر العين.

١٢ - فَعُلَ - بضم فضم:

تأني من: فَعُلَ، بفتح فضم، نحو: جُنِبَ فهو جُنُبٌ.

١٣ - فَعِلَ - بفتح فسكون ففتح:

لا تأتي إلا من صحيح العين، نحو: صَيَّرَ (النَّقَادَ).

١٤ - فَعِلَ - بفتح فسكون فكسر:

لا تأتي إلا من الأجوف، نحو: جَيَّدَ، بَيَّنَّ، سَيَّدَ، هَيَّنَ.

١٥ - أسماءُ الفاعلين والمفعولين:

كلُّ ما كان على مثالِ صيغِ اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعولِ؛ ودلَّ على الثبوتِ واللزومِ، دونَ الحدوثِ والتجددِ؛ فإنه يكونُ صفةً مشبهةً باسمِ الفاعلِ. ذلك

نحو: هو محمودُ الخلق، ومحترمُ الشخصية، ومهذبُ التعامل، وظاهر القلب، وثابتُ الجنان... هو بَارٌّ بالديه.

ومنه: عالم، جاهل...

ومثلُ ذلك ما جاءَ على مثالِ صيغِ المبالغة، واسمِ التفضيل، نحو: سميع، عليم، غفور، شكور، أحكمُ الحاكمين، أعلم...

ومنه: أحمق...

ومنه ما جاءَ على مثالِ (فَاعِلٍ) فيما كانَ متداخلاً، نحو: حامض من حمض (بضم الميم وفتحها)، خائر من خسر (بتشليث التاء)، عازم من عزم (بضم الزاي وفتحها)، ماكت من مكث، بضم الكاف وفتحها).

ملحوظة:

نجد أن دلالة الصفة المشبهة ربما تأتي على أكثر من صيغة، حيث تشترك بعض الصفات التي تأتي في صيغتين مختلفتين في دلالة واحدة، من ذلك ما جاءَ على مثال:

- أَلْعَلَّ وفَعَلَ (بفتح فكسر):

حيث يشتركان فيما دلَّ على العيوبِ الظاهرة، نحو: اشَعَثَ وشَعِثَ (ما يتغير لونه ويسود)، وأَحْدَبَ وحَدَبَ، وأَقْعَسَ وقَعَسَ (دخول الظهر، وخروج البطن والصدر)، وأَكْدَرَ وكَدَرَ (لون بين السواد والغبرة).

ويشتركان كذلك في العيوبِ الباطنة، قالوا: أَوْجَرَ ووَجِرَ (دائم الخوف)، وأَحْمَقَ وحَمِقَ.

- فَعَلَ (بفتح فكسر)، وفَعْلَان (بفتح فسكون):

نحو: جَدَلَ وجَدْلَان، أَشِرَ وأشِرَان، غَرِثَ وغَرْتَان (من الجوع) وللأنثى: غَرَّتَى، وغَرْتَانَة.

ومنهما: صَدَّ وَصَدَّيَانِ، عَطَشَ وَعَطَشَانِ، عَجَلَ وَعَجَلَانِ (من السرعة والطيش)، سَكِرَ وَسَكَرَانِ، وَلِلْأُنثَى: صَدِيٌّ، عَطَشِيٌّ، عَجَلِيٌّ، سَكْرِيٌّ.

- فَعِلَ (بفتح فكسر) ومِفْعَال (بكسر فسكون):

نحو: قَلَقَ ومِقْلَق، ولِلْأُنثَى: قَلَقَةٌ ومِقْلَاق.

- فَعَلَّان (بفتح فسكون)، وفاعل:

نحو: تَكَلَّان وتَاكَل، ولِلْمَرَأَةِ: تَكَلَّى وتَكُول وتَاكَلَة.

- أَفْعَل (بفتح فسكون ففتح)، وفَعْلَان (بفتح فسكون):

نحو: أَهَيْمَ وهَيْمَان. (اشتداد العطش بسبب الحمى)، ولِلْأُنثَى: هَيْمَى وهَيْمَاء.

عمل الصفة المشبهة:

حيث إن الصفة المشبهة مَبَايَنَةٌ للفعل بدلالتها على الثبوت دون الحدوث، وهي مأخوذة من الفعل القاصر، كان لها أن تعملَ عملَ الفعلِ القاصر، فترفعُ دونَ أن تنصبَ؛ لكننا لا بد أن نستحضر أنها مشابهة لاسم الفاعل، لذلك جار لها أن تعملَ عملَ اسمِ الفاعل المتعدي لواحد، أدنى درجات التعدي.

ونستحضر -مرةً أخرى- أنها اسمٌ، وهو قابلٌ للإضافة، فيجرُّ ما بعده.

لذلك فإنه يمكن القول إن الصفة المشبهة تعملُ على ضربين:

إما لما فيها من معنى الفعل، وهذه تعملُ في الظرف، والجار والمجرور، والحال، والتمييز... وغيرها من الفضلات التي ينصبُّها الفعلُ اللازم والمتعدي، على حد سواء، وهذه المعمولاتُ يجوزُ تأخيرُها وتقدمُها على الصفة المشبهة، على الوجه الأرجح، عدا المفعول المطلق فإنه يجبُ تأخيرُها، وقيل: إنها لا تعملُ في المفعول المطلق^(١).

تقول: هو حسنٌ وجهًا، وكريمٌ يَدًا، وسعيدٌ حظًا، وملتزمٌ خلقًا.

(١) يس على شرح التصريح ٢ - ٨٣ / حاشية الصبان على الأشموني ٣ - ٤.

إنه جميلٌ في شمائله، وفيأض في عطائه.

ويجوز القول: إنه كريمٌ كرمًا واسعًا.

وإما لشبهها باسم الفاعل المتعدى إلى موصوفها، فتنبصُ مرفوعها المفعول، وتعملُ ذلك بالشروط المذكورة في اسم الفاعل، أى: يجب أن تعتمد على استفهام أو نفي أو ابتداء، أو منعت، أو صاحب حال، وأن يكون معمولها سببًا مذكورًا بعدها.

وهى من هذا الجانب تجرُ معمولها إذا صلح للإضافة إليها.

فالصفة المشبهة يجوز لها أن ترفع، وأن تنصب، وأن تجرَّ معمولها.

هذا إلى جانب أثرها فيما عدا معمولها المباشر، من مثل: التمييز، والظرف، والحال... إلخ.

فتقول:

أَكْرِيْمٌ أَخَوَاكَ؟ حيثُ الاعتمادُ على الاستفهام.

ما قَبِيحٌ خَلَقُ أَخَوَيْكَ. حيثُ الاعتمادُ على النفي.

أَعْجِبْتُ بِرَجُلٍ كَرِيْمٍ خَلَقَهُ. اعتمدتُ على موصوفٍ.

أَعْجِبْتُ بِالرَّجُلِ كَرِيْمًا خَلَقَهُ. اعتمدتُ على صاحبِ حال.

الرَّجُلَانِ كَرِيْمٌ خَلَقَهُم. اعتمدتُ على المتبدا.

ومنه (١):

جاءنى رِيْدٌ حَسَنًا ثِيَابُهُ. مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامَاهُ.

رِيْدٌ حَسَنٌ غُلَامُهُ. هذا عَمْرُو قَوِيًّا غُلَامَاهُ.

ما حَسَنٌ غُلَامَاكَ. أَحَسَنُ غُلَامَاكَ؟

(١) المقصد فى شرح الإيضاح ٢ - ٥٣٩.

أوجه إعراب معمول الصفة المشبهة،

معمول الصفة المشبهة - فى المقام الأول - هو مرفوعها، وقد ذكرنا أنه من أوجه الافتراق بينها وبين اسم الفاعل أن مرفوعها يجوز فيه النصب والجر؛ لذلك فإن لمعملها ثلاث حالات إعرابية، وهى:

أ- الرفع:

على أنه فاعل، وهذا هو الأصل؛ كى يُرَادَ به الثبوت والدوام؛ حيث إنه فاعل فى المعنى.

فعندما يُقال: ريدَ حَسَنٌ وجهه، فإن الحُسْنَ فى الحقيقة إنما هو للوجه؛ ولذا يكونُ فاعلاً.

وقد يُحسب الرفع على البدلية من ضمير (ريد)، وهو ضميرٌ مستترٌ فى الصفة (حسن)، حيثُ أُرِدَتِ المبالغة، فحولتِ الإسنادُ إلى ضميرِ (ريد)، فجعلتَ ريداً نفسه حسناً^(١)، وجعلتَ الوجه بدلاً منه بدلَ بعضٍ من كل.

ووجه الرفع مطلقٌ فى معمولِ الصفة المشبهة، حيث جوارؤه فى حال اقترانِ المعمولِ بـ(أل)، أو إضافته لما فيه(أل)، أو إضافته إلى مضمير، أو لما أُضيفَ إلى مضمير، أو تحريده من (أل) والإضافة، أو إضافةِ المعمولِ لمجردِ منهما، سواءً أكانتِ الصفةُ مقترنةً بـ(أل)، أم مجردةً منها.

فيقال -مع تحرُّدِ الصفةِ المشبهة من(أل):

محمدٌ كريمٌ الخلقُ. (المعمولُ مقرونٌ بـأل).

محمدٌ كريمٌ خلقُ الاب. (المعمولُ مضافٌ لما فيه أل).

محمدٌ كريمٌ خلقه. (المعمولُ مضافٌ إلى ضمير).

محمدٌ كريمٌ خلقُ أبيه. (المعمولُ مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى مضمير).

محمدٌ كريمٌ خلقُ. (المعمولُ مجردٌ من أل والإضافة).

(١) ينظر: شرح الشذور ٣٩٧، ٣٩٨.

محمدٌ خلقَ أبٍ. (المعمولُ مضافٌ إلى مجردٍ منهما).

ومع اقترانِ الصفةِ المشبهةِ بـ(ال) يقالُ مثلُ ما سبق، مع سبقِ (ال) للصفةِ، وذلك على مثال:

محمدٌ الكريمُ خلقَ الأبِ... إلخ.

ب - النصب:

ذكرنا أنه يجوزُ في مرفوعِ الصفةِ المشبهةِ النصبُ، ويختلفُ توجيهُ النصبِ طبقاً لمبنى المعمول، فإنه إن كان معرفةً كان نصبُهُ على التشبيهِ بالمفعولِ به، وإن كان المعمولُ نكرةً كان نصبُهُ على التمييزِ، أو على التشبيهِ بالمفعولِ به^(١). ذلك لأن التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً.

وإذا كان النحاةُ يختلفون في أوجهِ النصبِ، فإنها تترددُ بينَ الوجهينِ السابقين. ونصبُ معمولِ الصفةِ المشبهةِ جائزٌ مطلقاً مع كلِّ المباني المذكورةِ سابقاً في وجهِ الرفعِ.

والصفةُ المشبهةُ تنصبُ معمولُها على التشبيهِ لا على الحقيقة؛ لأنك إذا قلت: ريد ضاربٌ عمرًا فالعنى أن الضربَ وقعَ بعمره، وإذا قلت: ريدٌ حسنٌ الوجهَ فلستُ تُخبرُ أن ريداً فعلٌ بالوجهِ شيئاً؛ بل الوجهُ فاعلٌ في المعنى؛ لأنه هو الذى حسن^(٢). فأنت لم توقعَ فعلاً، وإنما أخبرتُ عن ريدٍ بالحسنِ الذى للوجهِ، كما قد تصفه بذلك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهِ.

ج - الجر:

يجوزُ جرُّ معمولِ الصفةِ المشبهةِ على الإضافةِ إلى الصفةِ، ولا يكونُ جرُّ المعمولِ في كلِّ الصورِ السابقة؛ إذ تُراعى في ذلك قواعدُ صحةِ الإضافةِ، فيمتنعُ الجرُّ فيما إذا كانت الصفةُ مقرونةً بـ(ال)، وكان المعمولُ مجرداً منها، أو كان مجرداً من الإضافةِ إلى مقرونٍ بـ(ال)؛ لأن إضافةَ الصفةِ المقرونةِ بـ(ال) يكونُ إلى ما فيه(ال)، أو المضافِ إلى ما فيه(ال)، أو إلى ضميرٍ ما فيه(ال).

(١) المتنضب ٤ - ١٦١، ١٦٢ / التسهيل ١٣٩، ١٤٠ / شرح الشذور ٣٩٨.

(٢) شرح ابن يعيش ٦ - ٨٢.

لكن الصفة المشبهة المثناة والمجموعة جمع مذكر سالماً يجوز إضافتها مطلقاً. لذا يتمتع الجرُّ في: زيدُ الحسنُ وجهه، والحسنُ وجهُ أبيه، والحسنُ وجهها، والحسنُ وجهُ أبي^(١). ولكن يجوز في المعمولِ الرفعُ والنصب.

وجرُّ معمولِ الصفة المشبهة ناشئ - على الأصح - عن النصب، لا عن الرفع، أي: نشأ بعد تحويلِ إسنادِ الصفة إلى ضميرٍ مستترٍ يعود على موصوفها عندما أريد المبالغة، فنُصِبَ المعمولُ، وعند الجرِّ أُضيفت الصفة إلى منصوبها، لا إلى مرفوعها، وذلك كي لا يضاف الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة هي عينُ مرفوعها، وهي غيرُ منصوبها.

ملحوظات:

أولاً: لما كانت الصفة المشبهة دالة على حدث وموصوفه الملازم له، وهي من فعلٍ لازم، كان رفعها لفاعلٍ ظاهرٍ فيه قُبْحٌ، حيث إنه يجب استتاره؛ لأنها تتضمنه، وقد ظهر.

كما أن نصبها لمعمولها فيه تجرُّ؛ لأنه لا ينصب إلا ما كان متعدداً. ولذلك خُلص من الحالتين بالإضافة، فالإضافة تمنع القبح حال رفعها لمعمولها، وتزيل التجرُّ حال نصبها له، وكلٌّ جائزٌ مع الصفة المشبهة ومعمولها، حيث يجوز رفعه، ونصبه، وجره.

ثانياً: المعمولُ سببي موصول أو موصوف^(٢):

إذا وردَ بعدَ الصفة المشبهة معمولٌ سببي موصول أو موصوف فإنها تعملُ فيه الرفع والنصب مطلقاً، أي: سواءً أكانت مقرونةً بأل، أم غيرَ مقرونةٍ بهما، من ذلك قولُ الشاعر:

إِنْ رُمْتَ أَمْنًا وَعِزَّةً وَغِنًى فاقصِدْ يَزِيدَ الْعَزِيزِ مَنْ قَصَدَهُ^(٣)

(١) شرح الشنور ٣٩٨.

(٢) ينظر: التسهيل ٣ - ٩٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢١٤.

(٣) الموضعان السابقان.

الصفة المشبهة (العزیز) مقرونةً بـأَنْ، ومعمولُها الاسمُ الموصولُ (مَنْ)، فجاءَ أَنْ يُرْفَعُ على الفاعليةِ، وَأَنْ يُنْصَبَ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ.

ومنه: رأيتُ الرجلَ الجميلَ ما اشتملتَ عليه ثيابهُ، الطويلَ رمحَ يطعن بهِ.

رأيتُ رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابهُ، طويلاً رمحَ يطعن بهِ.

يجوزُ في (رمح) الرفعُ والنصبُ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

عَزَّ امرؤٌ بطلٌ مَنْ كَانَ مُعْتَصِماً بهِ ولو أنه من أضعفِ البَشَرِ^(١)

حيثُ الصفةُ المشبهةُ (بطلٌ) مجردةٌ من (أَل)، ومعمولُها الموصولُ (مَنْ)، فجاءَ فيه الرفعُ على الفاعليةِ، والنصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ.

فإذا خلت الصفةُ المشبهةُ من أَل، وقُصِدَت الإضافةُ؛ جاز لها أَنْ تَجُرَّ معمولُها الموصولُ أو الموصوفُ. فتقولُ: رأيتُ رجلاً جميلاً ما اشتملتَ عليه ثيابهُ، طويلَ رُمحٍ يطعنُ بهِ^(٢). حيثُ جوازُ جرِّ الاسمِ الموصولِ (ما)، والمعمولِ الموصوفِ (رمح).

ثالثاً: اتصال الضميرِ بالصفةِ المشبهة:

إذا اتصلَ الضميرُ بالصفةِ المشبهةِ فإنه يكونُ على تقديرين^(٣):

أولهما: أن تقصدَ الإضافةَ، فتحكمَ عليه بالجرِ.

والآخر: ألا تقصدَ الإضافةَ، فتحكمَ عليه بالنصبِ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ.

وإذا كانت الصفةُ غيرَ متعرفةٍ، نحو: رأيتُ غلاماً حَسَنَ الوجهِ أحمره؛ فإنه يحكمُ على الهاءِ بالجرِ بالإضافةِ، ويجوزُ الكسائيُ النصبَ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ، ويختاره ابنُ مالك، ويستشهد لذلك بقولِ الأَحوص:

= (رمت) فعل وفاعل، والجملةُ جملةُ الشرط. (أما) مفعول بهِ. (فاقصد) جملةُ جواب الشرط، في محل جزم. (يزيد) مفعول بهِ منصوب. (العزیز) صفةٌ له منصوب. (تصد) جملةُ فعليةٌ صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٤.

(٢) المساعد ٢ - ٢١٦، ٢١٧.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٩٣.

فإن يكن النكاح أحل شيء؛ فإن نكاحها مطر حرام^(١)
 حيث يجز (مطر)، مما يدل على نصب الضمير، مع اتصاله بالمضاف، وجمهور
 النحاة لا يجيزون ذلك.

وإن قرئت الصفة بآل؛ واتصل بها الضمير؛ تعين الحكم بالنصب، نحو:
 مررت بالفلان الحسن الوجه الأحمر. ويجز الفراء الجر، ويرجع النصب.

فإن انفصل الضمير عن الصفة بضمير آخر تعين النصب، نحو: قريش نجباء
 الناس ذرية وكرامهموها. هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها.

وأرى أنه يجب أن نحترز من كون الصفة مثناة أو مجموعة حيث تتأثر لفظياً أو
 بنوياً بين إعمالها الجر والنصب، ففي حال إعمالها الجر تحذف النون منها، وفي
 حال إعمالها النصب تثبت النون.

تقول: مررت بالرجلين الحسنين وجهاهما الجميلهما. فيكون الجر. والجميلين
 إياهما فيكون النصب.

سواء كان الضمير المعمول للصفة المشبهة في محل نصب، أم كان في محل
 جر؛ فإنه لا يتأثر نطقياً، أو لفظياً.

أما المتأثر بين احتساب الجر والنصب فإنه الصفة المشبهة إذا كانت ممنوعة من
 الصرف غير مقرونة بآل، وغير مضافة، وفي موقع الجر.

مثال ذلك: أعجبت برجل جميل الوجه أحمره، حيث الصفة المشبهة (أحمر)
 مجرورة، فإن احتسبت مضافة إلى معمولها الضمير؛ لانه يكون في محل جر؛
 فإنها تجر بالكسرة، وإن احتسب المعمول منصوباً فإن الصفة تجر بالفتحة نيابة عن
 الكسرة، هذا غير ما تكون الصفة مضافة أو معرفة، حيث جرّها بالكسرة في حالي
 إعمالها الجر والنصب، وغير ما تكون الصفة مصروفة حيث إن علامة إعرابها لا
 تتأثر بين إعمالها النصب والجر.

(١) ديوانه ١٨٣ / شرح التسهيل ٣ - ٩٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٧٩.

الاحتمالات البنيوية للصفة المشبهة ومعمولها،

أ - تُستخدم الصفة المشبهة مترددةً بينَ اقترانها بأداة التعريفِ (أل)، وتجردها منها. فهاتان حالتان.

ب - أما معمولها فإنه يترددُ بينَ:

- الاقترانِ بـ(أل)، والإضافةِ إلى ما فيه(أل).

- الإضافةِ إلى مُضمَر، والإضافةِ إلى ما إلى أضيفَ إلى مُضمَرٍ.

- التجريدِ من (أل) والإضافةِ، والإضافةِ إلى مجردٍ منهما.

فهذه ستُ صور.

ج - ويأتى المعمولُ - كذلك - إما مرفوعًا، وإما منصوبًا، وإما مجرورًا.

بالجمع بين (أ) و(ب) نحصلُ على اثنتي عشرة صورة.

وبإضافة (ج) إليهما، حيث يكونُ فى كل صورةٍ مما سبق أحوالُ الرفع والنصب والجر، نحصلُ على ست وثلاثين صورة.

فإذا تذكرنا أن من هذه الصورِ أربعًا لا تجوزُ، تتمثلُ فى امتناعِ جرِّ المعمولِ إذا كانت الصفةُ مقرونةً بـ(أل)، وهى غيرُ مثناةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ مذكرٍ سالمًا، والمعمولُ يكونُ مجردًا من(أل)، أو مضافًا إلى مجردٍ منها، أو مضافًا إلى ضمير، أو إلى ما أضيفَ إلى ضمير، فإن الجائزَ منها يكون اثنتين وثلاثين صورة.

وبذلك لا يجوزُ القولُ:

الحسنُ وجهٍ. الحسنُ وجهٍ أبٍ، الحسنُ وجهه، الحسنُ وجهِ أبيه.

والجوازُ فى هذه الصورِ الاثنتين والثلاثين على مراتبٍ، تجمعُ بين القُبْح والضعفِ والحسن^(١).

(١) شرح ابن الناطم ٤٤٨ / شرح النصريح ٢ - ٨٤.

فأما القبيحُ منها فأربعُ صور، وهي:

أن يُرفعَ المَعْمُولُ: والصفةُ مقرونةٌ بـ(أل)، أو مجردةٌ منها، والمَعْمُولُ مجردٌ منها ومن الإضافةِ إلى الضميرِ، أو مضافٌ إلى مجردٍ منها.

نحو: الحَسَنُ وجهٌ، الحسنُ وجهُ أبٍ، حسنٌ وجهٌ، حسنٌ وجهُ أبٍ.

ويذكرون دليلاً على أحوالِ الجوازِ في صُورِ القُبْحِ قولَ الراجزِ:

بِئْهَمَةِ مَنِتْ شَهْمِ قَلْبُ

مَنْجَذٍ لاذِي كَهَامِ يَنْبُو^(١)

حيثُ الصفةُ المشبهةُ (شهم)، وهي مجردةٌ من أداة التعريف، رفعت مَعْمُولَهَا المجردَ من (أل) والإضافةِ (قَلْبُ) وهو مثلُ ما ذُكرَ من جواز: حسنٌ وجهٌ، مع القُبْحِ.

ويذكر ابنُ الناطم: «والمجوزُ لهذه الصورةِ مجوزٌ لنظائرها»^(٢).

وأما الضعيفُ منها فستُ صور، وهي:

أن يُنصَبَ المَعْمُولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (أل)، والمَعْمُولُ معرفٌ بها، أو مضافٌ إلى معرفٍ بالأداة، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى الضميرِ.

نحو: حَسَنُ الوجهِ، حَسَنُ وجهِ الأبِ، حَسَنٌ وجهُهُ، حَسَنٌ وجهُ أبيه.

وأن يُجرَّ المَعْمُولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (أل)، والمَعْمُولُ مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى ضميرِهِ.

نحو: حَسَنٌ وَجْهُهُ، حَسَنٌ وجهِ أبيه.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٦ / شرح ابن الناطم ٤٤٨ / العيني ٣ - ٥٧٧ / الاشموني ٣ - ١٤، ١٠.

البهمة: الفارس الشديد البأس لا يُدرى من أين يُؤتى، مَنَى: ابتلى، منجذ: مجرب محنك، كهام: كليل، ينبو: يتجافى.

(٢) شرح ابن الناطم ٤٤٩.

وأوجهُ الخلافِ في هذه الصور التي تفتحُ أو تغلُ تتركزُ في ثلاثة:

أ - مذهب الكوفيين: وهو الجوازُ مطلقاً.

ب - الجواز في الشعر، والمنع في النثر، ويعبرون عن ذلك بالقبح، أو القلة.

ج - من النحاة مَنْ يذهب إلى المنع مطلقاً، وعلى رأسهم المبرد.

ومنه قولُ النابغة:

وناخذُ بعمدِ بذي نابٍ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

حيثُ يروى بنصب (الظهر) على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز على رأي الكوفيين، لكنه ممتنع عند الجمهور، وهو معرف بالأداة، ويروى بالجرُّ على الإضافة، ويروى بالرفع على الفاعلية.

ذلك على مثال: حسنُ الوجه، بنصب (الوجه).

وقولُ الراجز عمرو بن لجأ، وينسب إلى عمرو بن لحي التميمي:

أَنْعَتُهَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا كُومَ الذَّرَى وَادِقَةُ سُرَاتِهَا^(٢)

حيث نصبت الصفة المشبهة (وادقة) معمولها (سُرَات)، وهو مضاف إلى ضمير الموصوف، حيث الضمير يعود إلى التوق، وعلامةُ النصب الكسرة.

وفيه دليلٌ على جواز: زيدٌ حسنٌ وجهه. بنصب (وجه).

(١) الكتاب ١ - ١٩٦ / المقنَّب ٢ - ١٧٩ / أمالي ابن الشجرى ٢ - ١٤٣ / شرح ابن يعيش ٣ - ٤٠٥٧٩ -

٦٠٥٣٤ - ٨٥٠٨٣ / شرح التنهيل ٣ - ٩٦ / شرح ابن النائم ٤٤٩ / الصبان على الأشموني ٣ - ١١.

الذئباب: العقب، أجَب الظهر: مقطوع السام.

(أجَب) يروى بالجر نعتاً لعيش مجروراً. وبالنصب على الحالية، وبالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

(٢) الفصل ٢٣٢ / المقنَّب في شرح الإيضاح ١ - ٥٥١ / شرح ابن معلى ٢ - ٩٩٨ / شرح ابن يعيش ٦ -

٨٨٠٨٣ / شرح التنهيل ٣ - ٩٦ / روايته في يتيين / المعنى ٣ - ٥٨٣ / الصبان على الأشموني ٣ - ١١.

أنعتها: أصفها، كوم: جمع كوما، وهي الناقة العظيمة السام، الذرى: جمع ذروة، وهي السام، وادقة:

دابة من الأرض، سُرَاتها: جمع سُرّة.

كما يذكر منه قولُ عمر بن لُجَا التميمي:

لَوْ صُنَّتْ طَرَفُكَ لَمْ تُرْعَ بِصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءٌ وَجَنَاتِهَا^(١)

بنصب (وجنات) على التشبيه بالمفعول به، وعلامة جرّها الكسرة، وذلك أن اسمَ المفعول (مجلوة) أُريدَ به الثبوتُ، فأصبح صفةً مشبهةً. رفع الضمير المستر، ونصب المفعول السببي الظاهر.

مثل: حسنٌ وجهه، بنصب وجه.

ومنه قراءةُ ابنِ عبّلة: ﴿فَإِنَّهُ أَتَمَّ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، بنصب (قلب)، ويخرجُ النصبُ على أحد وجهين^(٢):

إما على البدلية من اسم (إن)، وإما على التشبيه بالمفعول به، والعاملُ الصفةُ المشبهة (أتم)، وفاعلُها ضميرٌ مستر.

وقد يخرج على التمييز عند الكوفيين، لكنه ممتنعٌ عند الجمهور؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرةً عندهم.

أما قولُ الشماخ:

أَمِنْ دَمَتَيْنِ عَرَّسَ الرُّكْبُ فِيهِمَا حَقَلَ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الْأَعَالَى جُوتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٣)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / الماعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

(٢) الدر المنون ١ - ٦٨٩.

(٣) الكتاب ١ - ١٩٩ / المختصص ٢ - ٤٢٠ / المختص في شرح الإيضاح ١ - ٥٤٩ / شرح ألفية ابن معطى

٢ - ٩٩٨ / شرح ابن بيش ٦ - ٨٦ / شرح التسهيل ٣ - ٩٩ / شرح ابن الناطم ٤٥٠ / شرح

التصريح ٢ - ١٢٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ١١ / ديوانه ٨٦.

الدمّة: ما بقي من الآثار، فهما: أي: عليهما، على: أي: في، حقَلَ الرُّخَامَى: موضع، عفا طلالهما: اندرس آثارهما، الصفا = الجبل، جارتا صفا = أراد بهما الأثنتين، كُمَيْتَا الْأَعَالَى = شديتا الحمرة، جوتا مصطلهما: أي: أساقلهما مسودة، المصطلى: موضع النار.

(هرس الركب) جملة في محل رفع، نعت لدمتين. (بحقل) شبه الجملة حال في محل نصب. (قد عفا طلالهما) جملة فعلية، حال من الدمتين في محل نصب. (جارتا) فاعل أقامت مرفوع، وهو مضاف. (وصفا) مضاف إليه. (كُمَيْتَا صفة) جارتا مرفوعة، وعلامة رفعها الألف.

وهي مضاف، والأعلى مضاف إليه. (جوتا) صفة ثانية لجارتا.

ففيه أضافَ الصفةَ المشبهةَ المثناةَ (جوتنا) إلى معمولِها (مصطلاهما)، وهو مشتملٌ على ضميرِ الموصوفِ، مثل: حسنة وجهها، بجر (وجه)، ويذكر سيبويه أن هذا ردي^(١).

ومنه قولُ الشاعر:

على أننى مطروفٌ عينيه كلما تصدئ من البيض الحسانِ قيل^(٢)

وفى الحديث فى صفة الدجال: «أهورُ عينه اليمنى»^(٣).

أما قولُ الشاعر:

بشوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما ها هنا راس^(٤)

ففيه اسمُ الفاعلِ (مرفوع) أريد به الثبوتُ، فأصبح صفةً مشبهةً، رفعت معمولِها (راس)، وهما مجردان. ويقدر: رأس منك، مثل: حسنُ وجهه. برفع (وجه).

وأما الحسنُ فالتتان وعشرون صورةً، وهى:

١ - الصفةُ المجردةُ من (أل):

أن يُرفعَ المَعْمُولُ:

والصفةُ مجردةُ من (أل)، والمعمولُ معرفٌ بهما، أو مضافٌ إلى المعرفِ بالاداةِ، أو مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى الضميرِ.

نحو: حسنُ الوجهُ، حسنُ وجهِ الأبِ، حسنُ الوجهُ، حسنُ وجهِ أبيه.

والمعمولُ يُرفعُ على البدليةِ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى الصفةِ، وإما على الفاعليةِ، وهو قبيحٌ لعدم وجودِ الضميرِ العائدِ فى الصفةِ.

(١) الكتاب ١ - ١٩٩.

(٢) المساعد ٢ - ٢١٧.

(٣) صحيح البخارى: لباس ٦٨، فتن ٣٦ / صحيح مسلم: إيمان ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧ / سنن الترمذى: فتن ٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٩٦ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

أَنْ يُنْصَبَ الْمَعْمُولُ:

والصفة مجردة من أداة التعريف، والمعمول مجرد منها ومن الإضافة، أو مضاف إلى مجرد منها.

نحو: حَسَنٌ وَجْهًا، حَسَنٌ وَجْهَ أَبِي.

ومنه جاء قول أبي زَيْدٍ بن حرملة الطائي:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جَدِلَتْ شَبَاءُ أُنْيَابًا^(١)

حيث (شَبَاءُ) صفة مشبهة مجردة من (أَل) نَصِبَتْ مَعْمُولَهَا المجرّد من (أَل) والإضافة (أُنْيَابًا). وهو مثل: حَسَنٌ وَجْهًا. ويكون نصبه على التمييز؛ لأنه نكرة. أن يُجَرَّ المَعْمُولُ:

والصفة مجردة من الأداة، والمعمول معرف بها، أو مضاف إلى المعرف بها، أو مجرد من أداة التعريف والإضافة، أو مضاف إلى المجرّد منهما.

نحو: حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ وَجْهِ أَبِي.

حَسَنٌ وَجْهٍ، حَسَنٌ وَجْهَ أَبِي.

ومنه قول عمرو بن شَأْسٍ بن عبيد بن ثعلبة الأسدي:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَايَةً مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُرُلًا

وَلَا سَبَّيْ رِيًّا إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجِبَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةٌ بَزُلًا^(٢)

(١) الكتاب ١ - ١٩٨ / الخصائص ٣ - ٢٤٧ / شرح ابن النازم ٤٥١ / المعنى ٣ - ٥٩٦ / الصبيان على الأشمونى ٣ - ١٣ / ديوانه ٣٦.

هيفاء: مضمر. عجزاء: كبيرة العجز. محطوط: ملساء الظهر. جدلت: أحسن خلقها. شَبَاءُ: من الشَّب، وهو برين الشعر وطيه، أو رقة الأسنان وصفاتها.

(هيفاء) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي هيفاء. (مقبلة) حال من الضمير في هيفاء منصوبة. (مدبرة) حال من الضمير في عجزاء. (أُنْيَابًا) منصوب على التشبيه بالمفعول، أو على التمييز.

(٢) الكتاب ١ - ١٩٧ / التبصرة ١ - ٢٢٢ / الخصائص ٣ - ٢٤٧ / شرح التهليل ٣ - ٩٧ / شرح ابن النازم ٤٥١ / المعنى ٣ - ٥٩٦ / الصبيان على الأشمونى ٣ - ١٣

فقد أضيفت الصفة المشبهة (سَيْئِي)، وهي مجردة من (أل)، إلى معموليها المجرد من (أل) والإضافة (زِي)، وذلك مثل القول: حسن وجه.
أما قولُ عُرْوَةَ بْنِ الْوَرْدِ:

وما طالبُ الأوتارِ إلا ابنُ حُرَّةٍ طويلُ نِجَادِ السيفِ عارى الأشاجع^(١)
ففيه (طويل) صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (أل)، أضيفت إلى معموليها المضاف إلى ما فيه (أل)، وهو (نِجَادِ السيفِ)، فجرته، نظيره (حسن وجهِ الأبِ)، بجر (وجه).
ومثله قولُ الفرزدق:

أَطْعَمْتَ الْعِرَاقَ وَرَافِدِيَهُ فزَارِيَا أَخَذَ يَدَ الْقَمِيصِ^(٢)
وموضع الشاهد: أَخَذَ يَدَ الْقَمِيصِ.

ومِمَّا يَحْتَمِلُ الْاَوَجهَ الثَّلَاثَةَ: قولُ الْأَغْلَبِ الْعَجَلِي:
لَيْسَتْ بِكِرْوَاءَ وَلَا بِمُدَحِّحٍ وَلَا مِنَ السُّودِ الْقَصَارِ الزَّمَجِ
قَبَاءُ غَرْنِي مَوْضِعِ الْمَوْشِحِ^(٣)

(غرنى) دقيقة الخصر، فهي صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (أل)، ومعمولها (موضع) مضافٌ إلى معرفٍ بالأداة، فجاز فيه الرفعُ على الفاعلية، مثل: حسن وجه الأب، برفع وجه، كما جاز النصبُ على التشبيهِ بالمفعول به، مثل: حسن وجه الأب، بنصب وجه، وجاز الجرُّ على الإضافة، ونظيره: حسن وجه الأب، بجر وجه.

■ الكنى: أبلغ عنى. آية: علامة. عزلا: لا سلاح معهم. رى: ناقة مذلة. بزل: سنة، جمع بازل. (مخية) حال منصوبة من بزل.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٨.

الوتر: الثار. النجاد: حمالة السيف، طويل نجاد السيف: كناية عن الطول. الأشاجع: جمع الأشجع، وهو أصول الأصابع التي تتصل بالكف.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٩٢.

أخذ يد القميص: كناية عن السارق.

(٣) التسهيل: ٣ - ٩٧.

كرواء: دقيقة الساقين. مدحج: قصير الزمَج: الأسود القبيح. قباء: ضامرة البطن دقيقة الخصر. غرنى: دقيقة الخصر.

ومثله قولُ الشاعر:

وَمَهْمَهٍ أَعَوِرَ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ بصيرٍ أخرى وَأَصَمَّ الْأُذُنَيْنِ^(١)

(أعور) صفةٌ مشبهةٌ ممنوعةٌ من الصرفِ، من كسرَ راءَها أضاف إلى إحدى وأصبح معمولُها مجرورًا، مثل: حسنُ وجهِ الأبِ، بجر (وجه)، من فتح راءَ (أعور) أخرجها من الإضافة، وجاز رفعُ معمولِها (إحدى) على الفاعلية، كما جاز نصبُها على التشبيهِ بالمفعولِ به. وذلك نظير:

حسنُ وجهِ الأبِ. برفع (وجه) ونصبه. وفيه كذلك: (بصيرٍ أخرى) نظير (حسن وجه)، و(أصمَّ الأذنين) نظير (حسن وجه).

ب - الصفةُ المشبهةُ مقرونةٌ بـأَل:

أَنْ يُرْفَعَ المَعْمُولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بأداةِ التعريفِ، والمعمولُ معرفٌ بالأداة، أو مضافٌ إلى معرفٍ بالأداة، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى ضميرِ الموصوفِ.

نحو: الحسنُ الوجهُ، الحسنُ وجهُ الأبِ، الحسنُ وجهه، الحسنُ وجهُ أبيه.

أَنْ يُنْصَبَ المَعْمُولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بأداةِ التعريفِ، والمعمولُ معرفٌ بالأداة، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مجردٌ من الأداةِ والإضافة، أو مضافٌ إلى المجردِ من الأداةِ والإضافة، أو مضافٌ إلى المجردِ منهما.

نحو: الحسنُ الوجهُ، الحسنُ وجهُ الأبِ، الحسنُ وجهه، الحسنُ وجهُ أبيه، الحسنُ وجهها، الحسنُ وجهُ أبي.

(١) شرح التهليل ٣ - ٩٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٦٧ / الخزانة ٧ - ٥٥٠: وفي البيت رواية منهل

مكان مهمه.

ومنه قول الحارث بن ظالم في إحدى روايته اللتين ذكرهما سيويه:

فَمَا قَوْمِي بِشَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفِزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا^(١)

الصفة المشبهة (الشعر) معرفة بالأداة قد نصبت معمولها المرفع بالأداة (الرقابا)، الصفة المشبهة (الشعر) معرفة بالأداة قد نصبت معمولها المرفع بالأداة (الرقابا)، وهذا على حد القول: الحسن الوجه، بالنصب على التشبيه بالمفعول به. وقول رؤبة:

فَذَاكَ وَخَمٌّ لَا يُيَالَى السَّبَا الْحَزَنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا^(٢)

الصفتان المشبهتان المعرفتان بـ (الحزن والعقور) نصبتا معمولين المجردين (بابا وكلبا)، وذلك على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به. وهذا بمائثل القول: الحسن وجهًا.

مِمَّا يَحْتَمِلُ الْأَوْجَهُ الثَّلَاثَةَ: قَوْلُ الْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ الْأَسَدِي:

لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَرْجُجُهَا مِنْ حَالِكٍ وَانْتَحَالَهَا^(٣)

الصفة المشبهة المعرفة بالأداة (الأيقاط) نصبت معمولها المضاف إلى المرفع بـ (أخفية)، وذلك على التشبيه بالمفعول به، مثل: الحسن وجه الأب، ومن رفع جعله مثل: الحسن وجه الأب، ومن جر جعله مثيل: الحسن وجه الأب. (بالجر).

(١) الكتاب ١ - ٢٠١ / المختضب ٤ - ١٦١ / ابن السجري ٢ - ١٤٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٨٩ / شرح التسهيل ٣ - ٩٨ / شرح ابن الناطم ٤٥٣ / العيني ٣ - ١٠٩، ٦٠٩ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣. ثعلبة وفزارة: قبيلتان. الشعر: بضم الشين وسكون العين جمع أشعر، وهو كثير الشعر في القفا ومقدم الرأس، وهو عندهم مما ينشأ من به. ويروي: الشعرى، بـ (الف) التأنيث المقصورة، وهو مؤنث الأشعر.

(٢) ديوانه ١٥ / الكتاب ١ - ٢٠٠ / شرح ابن الناطم ٤٥٣ / العيني ٣ - ١١٧ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣. وخم: ثقل. السبا: السباب. الحزن: ضد السهل، أي: بابه مغلق دون الأضياف، فهو ذم، ولذلك فإن كلبه عقور.

(٣) المختضب ٢ - ٤٧ / ابن السجري ١ - ١٠٦ / شرح ابن يعيش ٥ - ٢٧ / شرح التسهيل ٣ - ٩٧ / شرح ابن الناطم ٤٥٣ / العيني ٢ - ١١٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣. الأيقاط: جمع يقط. الأخفية: جمع خفي، والمراد بها: أجفان العيون. الكرى: النوم.

أَنْ يُجَرَّ المَعْمُولُ:

والصفة مقرونة بالأداة، والمعمول مقرون بالأداة، أو مضاف إلى مقرون بها.

نحو الحسنُ الوجه، والحسنُ وجه الأب.

وقد روى قول امرئ القيس:

كَبُرَ الْمَقَانَةُ الْبَيَاضُ بِصُفْرَةٍ غَذَاها نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ مُحَلَّلٍ^(١)

على ثلاثة أوجه في الصفة المشبهة (المقانة)، وهي معرفةً بآل، ومعمولاً (البياض) معرفاً بـ(آل). فيه أجرٌ على الإضافة، والنصبُ على التشبيه بالمفعول به، والرفعُ على الفاعلية، أو البدلية منه على نحو ما ذُكر في: الحسن الوجه.

جدول

احتمالات بنية الصفة المشبهة مع معمولها، وصفة تركيبها في الاستعمال:

الصفة المشبهة	بنية المعمول	مثاله	صفة التركيب بالنسبة إلى إعراب للممول		
			مرفوع	منصوب	مجرور
مجردة	مضاف + ضمير	حسن وجهه	حسن	ضعيف	ضعيف
		حسن الوجه	حسن	ضعيف	حسن
		حسن وجهها	قيح	حسن	حسن
	مضاف + مضاف + ضمير	حسن وجه أبيه	حسن	ضعيف	ضعيف
		حسن وجه أب	قيح	حسن	حسن
		حسن وجه الأب	حسن	ضعيف	حسن
(آل)	مضاف + معرف بآل	الحسن وجهه	حسن	حسن	ممتنع
		الحسن الوجه	حسن	حسن	حسن
		الحسن وجهها	قيح	حسن	ممتنع
	مضاف + مضاف + ضمير	حسن وجه أبيه	حسن	حسن	ممتنع
		الحسن وجه أبيه	قيح	حسن	متنع
		الحسن وجه الأب	حسن	حسن	حسن
مقرونة	مضاف + ضمير	الحسن وجهه	حسن	حسن	ممتنع
		الحسن الوجه	حسن	حسن	حسن
		الحسن وجهها	قيح	حسن	ممتنع
	مضاف + مضاف + ضمير	حسن وجه أبيه	حسن	حسن	ممتنع
		الحسن وجه أبيه	قيح	حسن	متنع
		الحسن وجه الأب	حسن	حسن	حسن

(١) شرح ابن عيش ٦ - ٩١.

قضية المطابقة في الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة تكون واسطة بين موصوفٍ لفظي يسبقها، وموصوفٍ معنوي يلحقها، وهو المعمول السببي، أو غيره مما ذكر.

والصفة المشبهة بين هذين تطابق أحدهما أو الآخر، طبقاً لعلاقتها الدالية بأى منهما. ذلك على النحو الآتى:

أولاً: مطابقتها لسابقها:

تطابق الصفة المشبهة موصوفها اللفظي، وهو الموصوف الذى يسبقها، فيما يأتى:

أ - إذا كانت الصفة معناها لسابقها، أى: لا يوجد معمول سببي، وإنما يقصدُ بدلولها كل الموصوف السابق عليها، نحو:

أعجبت برجلٍ حسنٍ، ويرجلين حسنان، وبرجالٍ حسنين، وبامرأةٍ حسنةٍ، وبامراتين حسنتين، ونساءٍ حسناتٍ أو حسانٍ.

وأنت ترى أن الصفة المشبهة فيما سبق إنما هى نعتٌ حقيقى لما سبقها، ولذلك فإنها طابقتها فى الجوانب الأربعة: العدد، والنوع، والتعيين (التعريف والتشكيك)، والإعراب.

وتنوى ضمائرُ فى هذه الصفات تعودُ على الموصوف، وتطابقه فى النوع والعدد، وهى فاعلٌ كل منها.

يحترز فى ذلك من مانعٍ يمنع المطابقة، من نحو^(١):

١ - الصفات التى يشترك فيها المذكر والمؤنث، نحو: ربعة، ثيب^(٢) علامة، نسابة...

ومثله: جنب، فهى صفةٌ تستعملُ بلفظِ الأفرادِ حالَ اختلافِ العددِ أو الجنسِ، ومن العربِ مَنْ يشبه، ويجمعه.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٠.

(٢) الثيب: المرأة فارقت زوجها، أو دُخِلَ بها، والرجلُ دُخِلَ به.

وَيَدْخُلُ فِيهَا الصِّفَاتُ الَّتِي لَا تَدْخُلُهَا نَاءُ التَّانِيثِ، وَهِيَ مَا جَاءَ عَلَى مِثَالِ:

- فَعُولٌ، بِمَعْنَى فَاعِلٌ، نَحْوُ: صَبَّورٌ، وَشَكُورٌ...

- فَعِيلٌ، بِمَعْنَى مَفْعُولٌ، نَحْوُ: جَرِيحٌ، قَتِيلٌ، أَسِيرٌ...

- مِفْعَالٌ، نَحْوُ: مِهْذَارٌ، مَنَحَارٌ...

- مِفْعَلٌ، نَحْوُ: مَغْشَمٌ...

- مِفْعِيلٌ، نَحْوُ: مَنَاطِقٌ، مِعْطِيرٌ...

وَهَذِهِ الصِّفَاتُ تَسْتَعْمَلُ لِلْمَذَكِّرِ وَالْمَوْثِدِ دُونَ عِلَامَةِ تَانِيثٍ، فَإِذَا أَفَادَتِ الثَّبُوتَ لَا الْحُدُوثَ، كَانَتْ صِفَةً مُشَبَّهَةً، وَلَا تَدْخُلُهَا عِلَامَةُ التَّانِيثِ.

٣ - مَا صَلُحَ صِفَةً لِهَمَا لَفْظًا لَا مَعْنَى، نَحْوُ: أَثُومٌ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي اتَّقَى مَسْلَكَهَا عِنْدَ الْاِفْتِضَاضِ، وَإِنْ كَانَتْ لَفْظًا صَالِحَةً لِلْمَذَكِّرِ وَالْمَوْثِدِ؛ فَإِنَّهُ لَا نَصِيبَ لِلْمَذَكِّرِ فِي مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ خَاصَّةٌ بِالْأُنْثَى، وَوَزَنُ فَعُولٌ صَالِحٌ لِلْمَذَكِّرِ وَالْمَوْثِدِ.

وَقَدْ يَقْصَدُ بِهَا: الْمَرْأَةُ الصَّغِيرَةُ الْفَرْجِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: حَائِضٌ وَخَصِيٌّ، حَيْثُ إِنْ فَاعِلًا وَفَعِيلًا صَالِحَانِ لِلْمَذَكِّرِ وَالْمَوْثِدِ.

٤ - مَا كَانَ صِفَةً خَاصَّةً بِأَحَدِ الْجِنْسَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى، نَحْوُ أَكْثَرٌ، وَهُوَ الرَّجُلُ الْكَبِيرُ الْكُمَرَةُ، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِالْمَذَكِّرِ.

وَنَحْوُ: عَفْلَاءٌ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي فِي رَحِمِهَا صَلَابَةٌ مَانِعَةٌ مِنَ الْجَمَاعِ، فَتُسَمَّى عَفْلَةً، وَهِيَ صِفَةٌ خَاصَّةٌ بِالْأُنْثَى.

فَيَقَالُ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ عِجْزَاءَ أُمِّهَا، أَثُومٌ جَارِيَتُهَا، عَفْلَاءٌ كَتَبْتُهَا^(١).

فَتَكُونُ صِفَاتٍ خَاصَّةً بِالْأُنْثَى.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٠. الكنية: امرأة الأخ أو الابن.

ومنه: آدر للرجلي، وهو المنتفخُ الخصية. فهي صفةٌ خاصةٌ بالذكر.

ومنه: رتقاء، وهي المرأة التي لا يُستطاع جماعها لارتفاقِ ذلك الموضع، فهي خاصة بالأنثى.

وتقول: مررت برجلي ألى، وبامراةٍ عجزاءِ البنت، وبرجلي خَصِيّ الابن، وبامراةٍ حائضِ البنت. ورجلي آدرِ الابن، وامراةٍ رتقاءِ البنت.

ب - إذا رُفِعَت الصفةُ المشبهةُ ضميراً ما قبلها، وإن كان معناها لما بعدها، فهي - حينئذٍ - تَجْرى مجرى ما قبلها ومعنى، حيث أُسْنِدَت إلى الضميرِ العائد، فتطابقه. فتقول:

أعجبت برجلي حَسَنِ الخطِ، أو: حَسَنِ خطا.

وبرجلين حَسَنِي الخط، أو: حَسَنَيْنِ خطا.

وبرجال حَسَنِي الخط، أو حَسَنَيْنِ خطا، أو حَسَانِ الخط، أو: حَسَانِ خطا.

وبامراةٍ حَسَنَةِ الخُلُقِ، أو: حَسَنَةٍ خُلُقًا وبامراتين حَسَتَيِ الخُلُقِ، أو: حَسَتَيْنِ خُلُقًا.

وبنساءٍ حَسَنَاتِ الخُلُقِ، أو: حَسَنَاتٍ خُلُقًا، أو: حِسَانٍ خُلُقًا، أو: حِسَانِ الخُلُقِ.

ثانياً: مطابقتها لما بعدها:

تطابقُ الصفةُ المشبهةُ ما بعدها من معمولٍ في التذكير والتأنيث إذا رفعته، وحينئذٍ لا تطابقُ ما قبلها، حيث إنها أُسْنِدَتُ لما بعدها، فَتَجْرَى مجراه من الجنسِ فقط؛ لأنها تُعْطَى ما يُعْطَى الفعلُ الذي يؤدي معناها إذا وَقَعَ موقعها، وإذا سبق الفعلُ الفاعلُ فإنه يلزَمُ الدلالةُ على الإسنادِ إلى المفرد، حيث لا يلحقه ما يدلُّ على التثنيةِ أو الجمع، لكن يلحقُ به ما يدلُّ على التأنيث.

فتقول: مررت بامراةٍ حَسَنٍ غلامُها، وبرجلي حَسَنَةٍ جاريتُها. (برفع غلامٍ وجارية). وكأنك قلت: حَسَنٌ غلامُها، وحَسَنَتٌ جاريتُها.

وتقول: مررتُ برجلَيْنِ حَسَنَيْنِ غَلامَاهُما، وحَسَنَةٌ جاريتَاهُما. أى: حَسُنْ غلاماهُما، وحَسُنْتُ جاريتاهُما.

وتقول: مررتُ برجالٍ حَسَنَةٍ جَواريهنَّ، وبِساءِ حَسَنٍ غَلمانَهنَّ.

ملحوظتان:

- الأفضلُ فيما فاعَلُها جَمْعٌ أن يكونَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، نحو: حَسَّان، جُمَلَاء، عَظَمَاء، شِهَامٌ وشُهُومٌ...

- مَنْ لَفَتَهُ أن يُلْحَقَ بِالْفَاعِلِ علامةُ تَنْثِيَةٍ أو جَمْعٍ قَبْلَ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ يُثْنَى وَيَجْمَعُ على لَفَتِهِ، فيقول: مررتُ برجلَيْنِ حَسَنَيْنِ غَلامَاهُما، وبرجالٍ حَسَنٍ غَلمانَهم.

أفكار أخرى في الصفة المشبهة:

أولاً: إعراب المفعول مع تثنية الصفة وجمعها:

إذا ثَنِيَتِ الصِّفَةُ المِشْبَهُةُ أو جُمِعَتِ جَمْعَ مَذَكِرٍ سَالِماً فَإِنَّهَا تَذَكَّرُ في صَوْرَتَيْنِ:

أولاهُما: أن تُثَبَّتَ النُّونُ فِيهَا، وَحَيْثُذُ يَجِبُ أن يَنْصَبَ مَعْمُولُهَا، أو يُرْفَعَ.

من ذلك: هم الطيبونُ الأَخْبَارُ، وهما الحَسَنانِ الوجوهُ^(١). كلٌّ من (الأخبار والوجوه) منصوبٌ على التَّشْبِيهِ بالمفعولِ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]. حيثُ (أعمالاً) تَمَيِّزٌ مُنْصَوْبٌ.

ومنه قولُ الحَظِيَّةِ:

سِيرَى أَمَامُ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَصَى والطَّيِّبُونَ إِذَا مَا يَنْسَبُونَ أَبَا^(٢)

حيثُ الصِّفَةُ المِشْبَهُةُ (الطيبون) مَجْمُوعَةٌ جَمْعَ مَذَكِرٍ سَالِماً، وَقَدْ ثَبَّتَ فِيهَا نُونُ الْجَمْعِ، فَنَصَبَتِ التَّمْيِيزَ (أَبَا).

(١) الكتاب ١ - ٢٠١.

(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٥ / الدرر ٢ - ١٣١.

ومنه قولُ خَرْنَقَ بَنَتْ هَفَان، من بنى قيس بن ثعلبة:

لَا يَتَعَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْسَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُفْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَرْرِ^(١)

الصفة المشبهة (الطيون) معرفةً بآل، ومثبتٌ فيها النون؛ لذا فقد جاء معمولُها (معاقد) منصوباً، وذلك على التشبيه بالمفعول به.

والأخرى: أن تُحذفَ النون، وحيثُ قد يُجرُّ المفعول، نحو: هم الطيُّون أخبار، وهما الكاتبان درس.

ثانياً: صوغُ الصفة المشبهة على وزن فاعلٍ إذا أُريدَ بها الاستقبال، أو الحدوثُ:

الصفة المشبهة يكون زمنُها للحال؛ ليرادَ بها الثبوت، ويستمر زمنُها، ولا تقتصرُ على زمنٍ ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبلٍ، وإنما تشملُ الثلاثةَ مجتمعةً، مع دلالتها على ثبوتِ الحال.

تقول: مَيّت، وسيد، وشريف، وضيق، . . . فتكونُ صفاتٍ مشبهة؛ لأنها دالةٌ على الثبوت.

فإذا قصدتَ بمعانيها الاستقبالَ فإنك تصوغُها على وزن (فاعل)^(٢)، فتقول: مَائِتٌ، لَمَنْ لَمْ يَمُتْ، وَإِنَّمَا (مَيّت) تَقَالُ لَمَنْ قَدْ مَاتَ.

وتقول: (سَيّد) لَمَنْ هُوَ سَيّدُ قَوْمِهِ أَثْنَاءَ كَلَامِكَ، فإذا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ سَيَسُودُهُمْ قلتُ: هُوَ سَائِدُ قَوْمِهِ.

وعلى هذا قراءةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ وابْنِ أَبِي عِبِلَةَ واليَمَانِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيّتٌ وَلَهُمْ مَبُتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢ / ابن السجري ١ - ٣٤٤ / شرح التسهيل ٣ - ٩٨ / شرح ابن الناطم ٤٥٢ / العيني ٦٠٢ - ٣.

لا يبعدن: لا يهلكن. الجزر: جمع جزور. معترك: موضع ازدحام القوم للحرب. الأرز: جمع إراز، ما يستر النصف الأسفل من البدن.
(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.

فتكون صفة مشعرة بحدوثها دون ميت^(١).

والمعنى على قراءة الجماعة: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾، «إِنَّكَ وَإِيَّاهُمْ، وَإِنْ كُتِمَ أَحْيَاءُ فَإِنَّكُمْ فِي عَدَدِ الْمَوْتَى؛ لَأَنَّ مَا هُوَ كَائِنْ فَكَأَنَّ قَدْ كَانَ»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، حيث (ضائق) معدول عن (ضيق)، وإن كان أكثر منه في المعنى، وإنما عدل عنه ليدل على الحدوث، أي أنه حدث عارض غير ثابت^(٣).

وكذلك إذا قصد بالصفة الحادثة معنى الحدوث؛ فإنها تحول إلى بناء اسم الفاعل، وتؤدي معناه ودلالته. فتقول: زيد فارح أمس، وجازع غداً^(٤)؛ حيث قيد الزمن بالمضى، أو الاستقبال، كما أريد بالصفة معنى إحداث الفرح، أو الجزع، فحول البناء إلى مبنى اسم الفاعل (فارح، وجازع).

ومنه جاء قول أشجع السلمي:

وما أنا من رزءٍ وإنَّ جلَّ جازعٌ ولا سرورٍ بعد موتك فارح^(٥)

ومثله: سيّد وجواد، كلُّ منهما صفة مشبهة تدل على الثبوت والدوام، فإذا أردت الحدوث وأنه معنى حادث عارض غير ثابت قلت: سائد، وجائد.

وتقول في الصفات المشبهة: حسن، وثقيل، وسمين للدلالة على الحدوث والمعنى العارض: حاسن، وثاقل، وسامن^(٦).

ومنه قول الشاعر:

بِمِثْرَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بِأَدِّ شُحُوبِهَا^(٧)

(١) الإنحاف ٣٧٥ / الدر المصون ٦ - ١٥.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.

(٣) الدر المصون ٤ - ٨٢.

(٤) شرح ابن النظم ٤٤٤.

(٥) الحماسة ٥٨٩ / شواهد المعنى ٣ - ٥٧٤ / شرح ابن النظم ٤٤٤.

(٦) البحر المحيط ٥ - ٢٠٦.

(٧) البحر المحيط ٥ - ٢٠٧ / الدر المصون ٤ - ٨٣ / روح المعاني ١٢ - ١٩.

حيثُ دلَّ اسمُ الفاعلِ (سامن) على الحدوثِ الساعِرضِ غيرِ الثابتِ .

ومنه قولُ الحكمِ بنِ صخر:

أرى الناسَ مثلَ السفرِ والموتِ منهلٌ له كلُّ يومٍ وارِدٌ ثم وارِدٌ
إلى حيثُ يشفى اللهُ من كان شافيا ويسعدُ مَنْ فى عِلْمِهِ هو سَاعِدٌ^(١)

الأصل: هو سعيد على الثبوت، فلما أراد الشاعرُ الاستقبالَ والحدوثَ عدَلَ إلى صيغةِ اسمِ الفاعلِ، فقال: ساعد .

ومثله قولُ قيس بن العيزرة:

فقلْتُ لكم شاةٍ رَعِيْتُ وجمالٍ فكلُّكم من ذلكِ المالِ شايِعٌ^(٢)
أي: تحصلون على الشيعِ فى مستقبلِ أيامِكُم من مالى .

ثالثاً: إجراء اسمِ الفاعلِ مجرى الصفةِ المشبهة:

يُجرى اسمُ الفاعلِ مُجرى الصفةِ المشبهةِ إذا قُصِدَ ثبوتُ معناه، حيثُ يضافُ - حيثنث - إلى ما هو فاعلٌ فى المعنى، وينصبُ معمولُهُ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ إذا كان معرفةً، وعلى التمييزِ إن كان نكرةً، وذلك بعد إسناده إلى ضميرٍ موصوفه بشرطِ أمن اللبس .

فيقال: ريدٌ ظالمٌ العبيدُ خاذلُهم، راحمٌ الأبناءُ ناصرُهم. إذا كان له عبيدٌ ظالمون خاذلون، وأبناءٌ راحمون ناصرون^(٣) .

ومنه قولُ أبى رَواحَةَ الأنصارى - رضى الله عنه:

تباركتْ إني من عذابِكَ خائفٌ وإنى إليك تائبُ النفسِ باخِعٌ^(٤)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣ . جامل: قطع من الإبل برعاتها وأصحابها .

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤، ٩١ / شرح التصريح ٢ - ٧١ . وفيه رواية (ضارع)، وأخرى (راجع) .

فقد جعل معنى ما جاء على صوغ (فاعل) وهو: (خائف، تائب، بائع) دائم الثبوت وال لزوم، فخرج بمعنى صيغة اسم الفاعل إلى معنى الصفة المشبهة وقول رجلٍ من طين:

ومن يك منحل العزائم تابعا هواء فإن الرشداً منه بعيد^(١)
 خرج بتابع على وزن فاعلٍ إلى معنى الصفة المشبهة؛ لأنه أراد الثبوت وال لزوم.
 وكذلك قول الشاعر:

ما الراحم القلب ظلاماً وإن ظلماً ولا الكريم يمتناع وإن حرماً^(٢)
 (الراحم) على مثال (فاعل) صفة مشبهة، حيث أُريد به معنى الثبوت، لا الحدوث. وتلاحظ أنها من فعلٍ متعد.

لذلك تقول: هذه امرأة قائمة الأب، فيكون في (قائمة) ضميرٌ مستترٌ مرتفع.
 به، ويعود إلى الموصوف (امراة)، حيث نقلت الصفة، أو الفعل منها إلى الموصوف، ثم تُضيفها إلى ما كان فاعلاً.

وقد قالوا: امرأة جائلة الوشاح، أى: جائل وشاحها^(٣). لكن أقيم اسمُ الفاعل على امرأة. حيث احتسابه صفة مشبهة، فأسندت الصفة إلى ضمير الموصوف المقدر.

وقد يقال: هذه امرأة ضامر البطن، وكان ينبغي أن يقال: ضامرة البطن؛ ولكنهم جاءوا بذلك على سبيل النسب، كقولهم: تامر، ولابن، وامراة حائض^(٤). أى: ذات بطن ضامر.

رابعا: إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة:

يجرى اسمُ المفعول مجرى الصفة المشبهة «مطلقاً إن كان مصوغاً من متعد إلى واحد، نحو: مضروب، ومرهوب، ومرفوع، ومجموع.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢١١،

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢٢١ / شرح التصريح ٢ - ٧١.

(٣) شرح ابن عيش ٦ - ٨٣ .
 (٤) الموضع السابق.

فيقال: هذا مضروبُ العبدِ، ومرهوبُ قومٍ، ومرفوعٌ قلدراً، وهو مجموعُ الأمرِ، وأمره، وأمرٌ، ومجموعُ الأمرِ، وأمره، كما يقال: هو حسنُ الوجه، وحسنُ وجهه، وحسنٌ وجهاً، وحسنُ الوجه، وحسنٌ وجهه، وحسنٌ وجهه، والوجهُ، ووجهه^(١).

وقد جاءت الصفةُ المشبهةُ الأقلُ استعمالاً في تراكيبها من اسمِ المفعول، وقد ذكرنا شواهد منها فيما سبق.

فنظير (حسنٌ وجهه) قولُ الشاعر:

تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوْنُ مَفْرُورٌ نَفْسِهِ وَلَمَّا رَأَى ارْتَاعَ نَمَتْ عَرْدًا^(٢)

حيث أجرى اسمَ المفعولِ (مفرور) مجرى الصفةِ المشبهةِ، وأضافه إلى معموله المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ، فهو مجرور.

ونظير (حسنٌ وجهه) قولُ عمرو بن لُحَا التميمي المذكور سابقاً:

لَوْ صُنْتُ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَانِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةٌ وَجَنَاتِهَا

فقد أجرى اسمَ المفعولِ (مجلوءة) مجرى الصفةِ المشبهةِ، ونصب بها معمولها (وجناتها)، وهو مضافٌ إلى الضميرِ، فأرادَ بها معنى الثبوت.

ونظيرُ (حسنٌ وجهه) قولُ الشاعرِ المذكور سابقاً:

بَشُوبٍ وَدِينَارٍ وَشِشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هُنَا رَاسُ

حيث أجرى (مرفوع)، وهو على وزن (مفعول) مجرى الصفةِ المشبهةِ، ورفعَ بها معمولها (راس)، وهو خالٍ من الضميرِ. وقد أرادَ بالصيغةِ هنا الثبوتَ والدوامَ، لا الحدوثَ.

(١) شرح التنهيل ٣ - ١٠٤، وانظر: المساعد ٢ - ٢٢٣ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

(٢) شرح التنهيل ٣ - ١٠٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

الجون: علم على شخص، وهو في اللغة يطلق على الأبيض والأسود. فهو من الأضداد. عرد: قرأ.

(الجون) فاعل تمنى. (مفرور) نمت له.

خامساً: الاسم الجامدُ قد يعاملُ معاملةَ الصفةِ المشبهة^(١):

قد يعاملُ الاسمُ الجامدُ معاملةَ الصفةِ المشبهةِ، وحيثُ يلزمُه ما يأتي:

- صحةُ تأويلِه بمشتق، مع المحافظةِ على المعنى.

- إرادةُ ثبوتِ المعنى، لا حدوثِه.

وَيُمَثَّلُ لذلكُ بالقولِ: وَرَدْنَا مِنْهَلَا عَسَلًا مَائُهُ، وَعَسَلَ الْمَاءُ، أَوْ عَسَلًا الْمَاءُ، أَوْ مَاءً، وذلكُ لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (عسل) بِحُلُوِّ فِي الْمَعْنَى، وَهِيَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ.

وتقول: مررتُ بِقَوْمٍ أَسَدٍ أَنْصَارُهُمْ، وَأَسَدُ الْأَنْصَارِ، أَوْ الْأَنْصَارِ، أَوْ أَنْصَارًا، وذلكُ لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (أسد) بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ (شجاعان)، جَمْعُ (شجاع).

وتقول: صَاهَرْنَا قَوْمًا أَقْمَارًا نَسَاؤُهُمْ، أَوْ: أَقْمَارُ النِّسَاءِ، أَوْ أَقْمَارُ النِّسَاءِ، أَوْ النِّسَاءِ، أَوْ نِسَاءً، ذَلِكَ لِتَأْوِيلِ الْأِسْمِ الْجَامِدِ (أقمار) بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ (حسان).

ومنه قولُ الشاعرِ: (ينسبُ إلى حسانِ بنِ ثابتٍ، أو عَفِيرَةَ بِنْتِ طَرَامَةَ):

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَفْدِيُّ لَا بَتَ وَأَنْتَ غَرِيْبَالُ الْإِهَابِ^(٢)

فاجرى الاسمَ الجامدَ (غريبال) مجرى الصفةِ المشبهةِ، وأضافها إلى معمولِها المعروفِ بالاداءَةِ. ذَلِكَ لِتَأْوِيلِهَا بِمُتَّقَبٍّ، أَيْ: لَرَجَعْتَ مُتَّقَبًّا الْجُلْدِ مِنْ وَقَعِ الْأَسْتَةِ.

ومنه كذلك قولُ الشاعرِ:

فَرَأَشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ يُطْلَبُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبُ^(٣)

ضمن الاسمَ الجامدَ (فراشة الحلم) معنى طائرٍ، وضمن (فرعون) معنى (اليم). فصار كلٌّ من الاسمين الجامدين مُجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢٢٤، ٢٢٣ / حاشية الشيخ بس على شرح التصريح ٢ - ٧٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد على شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٦ / الشيخ بس على شرح التصريح ٢ - ٧٢ . المقتدى: القوى الجري. أبت: عدت ورجعت.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٦ / حاشية الشيخ بس على شرح التصريح

وأكثر ما يكون هذا التأويلُ في الاسم المنسوب، فنقول: مررت برجلٍ هاشمي أبوه، ثمينة أمه، وهاشمي الأب، تميمي الأم. إنه مصريُّ أمه، عُمانيُّ أبوه.

سادساً: من التراكيب:

أ - مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه:

(الوجه) في التركيبِ فاعلٌ في المعنى دونَ اللفظِ؛ لأنه مضافٌ إلى الصفةِ.
مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه.

(وجه) فاعلٌ لفظاً ومعنى؛ لأنه الحسنُ معنى، كما أنه مرفوعٌ لفظاً.

ب - الفرقُ الدلالي واللفظي بين (١):

مررتُ برجلٍ خيرٍ أبوه.

و: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه.

أن الأولَ بجرٍّ (خير) لتكونَ صفةً لرجلٍ المجرور، ولذلك لم يستعمل معه حرفُ الجر (من)، فأصبح صفةً مشبهةً، ويكون (أبوه) مرفوعاً به، إما على الفاعلية، وإما على البدلية من الضميرِ المستترِ فيه الذي يرجعُ على الموصوفِ.

أما الثاني فإنه يرفع (خير)، مع استخدامِ الحرفِ (من) معه، فأصبح اسمَ تفضيل، ويكون خبراً مقدماً، والمبتدأ المؤخرُ هو (أبوه) والجملةُ الاسميةُ تكونُ نعتاً لرجلٍ.

(١) القصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٣٦.

اسم التفضيل

اسمُ التفضيل^(١): اسمٌ مشتقٌ مصرغٌ للدلالة على زيادة موصوفة على ما بعده في حدثٍ ما يشتركان فيه مدلولٍ عليه في لفظِ التفضيل، أو فيه مع ما يُميزه من حدثٍ منصوبٍ بعده، ويكون على مثال (أفعل) فهو تفضيلٌ ليدلَّ على الزيادة في الصفة، لا ليدلَّ على تفضيلها في ذاتها؛ لأنه قد يكون من الصفات الحسنة المحببة، كما يكون في الصفات القبيحة المكروهة. فالمقصود بالمفاضلة - هنا - الزيادة مطلقاً.

فتقول: محمد أفضلُ منه. سميرٌ أقبحُ منه.

لذلك فإنه قد يُسمى اسمُ الزيادة؛ للزيادة الموجودة في أحدِ الموصوفين عن الآخر في صفةٍ يشتركان فيها، مذكورة في اسمِ التفضيل - قُبِحَتْ أم حُسُنَتْ -، فيشمل نحو: أقبح، وأجهل، وأبخل، وأغنى.

وقد يُسمى أفعَلُ التفضيل، لأنه يلزم وزنَ (أفعل) غالباً، ومن يميلُ إلى اختيار مصطلح اسمِ التفضيل عن أفعَل يميلون إلى ذلك ليشملَ كلا من: خير، وشر، فهما ليسا على رنةِ أفعَل. ولكنهما على وزنِ أفعَل تقديرًا.

أركان التفضيل

للتكوين التفضيلي ثلاثة أركان، هي:

١ - المقضَّل:

الاسمُ الذي رادَّ في الصفةِ عن الآخر، ويكون موصوفاً باسمِ التفضيل، ومذكوراً قبله، سواء أكانت هذه الوصفية من طريق الخبر، أم النعت، أم الحال.

(١) يرجع إلى: الكتاب ١ - ٢٠٢: ٢٠٥ / المقضب ١ - ١٦٨، ٢ - ٢١٦، ٣ - ٢٤٤. / شرح ألفية ابن المطى ٢ - ١٠٠٢ / شرح ابن يعيش ٦ - ٩١ / التسهيل ١٣٣، ١٣٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٠ / الجامع الصغير ١٦٣ / شرح الشذور ٤١٧ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٣.

فتقول: محمدٌ أَفْضَلُ. . .

محمدٌ الأَفْضَلُ مُحْتَرَمٌ. . .

أَقْبَلَ عَلَيْنَا أَوْثَقَ الْخَطَى. . .

اسمُ التفضيلِ في الأولِ خبرٌ، وفي الثاني نعتٌ، وفي الثالثِ حالٌ.

ب- المفضلُ عليه :

الاسمُ الذي ريدَ عليه في الصفةِ، ويكونُ مذكورًا بعدَ اسمِ التفضيلِ.

فتقول: محمدٌ أَكْرَمُ من محمودٍ.

فاطمةٌ أَجْمَلُ من هند.

تلاحظ أنه يكونُ مسبوقًا بحرفِ الجرِ (من)، وذلك إذا كان موازنًا في القدرِ مع المفضلِ.

قد يكونُ المفضلُ جزءًا من المفضلِ عليه، فيضافُ المفضلُ عليه وهو معرفةٌ إلى اسمِ التفضيلِ.

فتقول: محمدٌ أَكْرَمُ من الرجالِ.

إنه أَفْضَلُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ.

وقد يكونُ المفضلُ عليه نكرةً، وهو مضافٌ إلى اسمِ التفضيلِ، فيكونُ مطابقًا للمفضلِ في العددِ والجنسِ.

فتقول: محمدٌ أَكْرَمُ رَجُلٍ.

الهندانِ أَكْرَمُ امرأتينِ.

وتدرسُ هذه بالتفصيلِ في قسم (مبنى اسمِ التفضيلِ).

ج- اسمِ التفضيلِ:

هو الاسمُ الذي يدلُّ به على الصفةِ موضعِ التفضيلِ، الموجود في التركيبِ، كما يدلُّ على الصفةِ موضعِ التفضيلِ، أو يدلُّ على النسبةِ بين المتفاضلينِ في الصفةِ الموجودةِ في الحدثِ الذي يميزُ اسمَ التفضيلِ.

نحو: أكبر، أفضل، صُغرى، حُسنى.
ومن الثانى أكبرُ سناً، أفضلُ خلقاً، أحسنُ خطاً، أطيبُ هواءً.

تقول فى تركيبِ التفضيل:

محمدٌ أكرمُ الناسِ حساباً.

فاطمةٌ كُبرى بناتِ الرسولِ.

الجانبُ المعنوى فى أسلوبِ التفضيل،

يجب أن يكونَ المفضلُ والمفضلُ عليه مشتركين فى المعنى الذى يتضمنه اسمُ التفضيل، فاسمُ التفضيلِ إنما هو صفةٌ تزُنُ نسبياً بين مفضلٍ زائدٍ فيها على مفضلٍ عليه أقلٌ فيها من المفضلِ. سواءً أكانتِ الصفةُ حسنةً محببةً، أم قبيحةً مكروهةً. فالتفضيلُ - هنا - إنما هو الزيادةُ.

ذلك نحو: ضوءُ الشمسِ أبيضٌ من نورِ القمرِ. العسلُ أحلى من التمرِ. الفاكهةُ الطازجةُ أصحُّ من المحفوظة. الدرسُ الأولُ أوضحُ من الدرسِ الثانى. شعرُ المتنبى أقربُ فهماً من شعرِ الشماخ.

ولا يقال: الماءُ أروى من الخبزِ؛ لأن الخبزَ ليس من وظيفتهِ الإرواء. كما لا يقال: الخبزُ أغذى من الماءِ.

وقد تُعدُّ النسبةُ التفضيليةُ فى الصفةِ المذكورةِ فى اسمِ التفضيلِ تقديريةً تبعاً لمعنى المفضلِ والمفضلِ عليه، ويكونُ اسمُ التفضيلِ حيثئذٍ يحملُ صفةً مساعدةً لبيانِ أقلَّهما فى معنىٍ يشتركان فيه، وإن كان مكروهاً. فيكونُ مفضلاً. ويكونُ معنى اسمِ التفضيلِ مناقضاً تماماً للصفةِ التى يشتركان فيها.

تقولُ فى البغيضين: هذا أحبُّ من هذا.

وفى الشرين: هذا خيرٌ من هذا.

وفى الصعيين: هذا أهونٌ من هذا.

وفى القبحين: هذا أحسنٌ من هذا.

وهذه بمعنى: أقل بغضًا، وأقل شرًا، وأقل صعوبةً، وأقل قبحًا^(١). فهو إشاراً لأحد المكروهين.

ويعبر ابنُ مالك عن ذلك بقوله: «فإن ورد لفظُ التفضيلِ دونَ ظهورِ مشاركةٍ قدرتِ المشاركةُ بوجهٍ ما»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]^(٣)، حيثُ اسمُ التفضيلِ - هنا - ليس على بابِه من التفضيلِ، فكلُّ من المفضل والمفضلِ عليه شرٌّ ومكروهٌ، فآثرَ أحدَ الشرَّينِ، وهو السَّجْنُ.

ومنه قوله - ﷺ - : «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ»^(٤) فكلَّاهما مكروهٌ، واختيرَ أحدهما.

ويُذكرُ منه قولُ الراجز:

أظَلُّ أَرَعَى وَأَبَيْتُ أَطْحَنُ الموتُ من بعضِ الحياةِ أهونُ^(٥)

حيثِ المفاضلةُ بين الموتِ والحياةِ القاسيةِ، فآثرَ الموتَ وجعلهُ أهونَ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٥.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٥٤.

(٣) (رب) منادى مضاف إليه ضمير المتكلم المحذوف، والمذكول عليه بالكسرة. (السجن) مبتدأ مرفوع، خبره اسمُ التفضيلِ (أحب). (عما) حرف جر، واسم موصول مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأحب. جملة (يدعونني) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. شبه جملة (إليه) متعلقة بیدعو.

(٤) الجامع الصغير ٢ - ٩٠٠ / ربا الصالحين ٦٣٤ / وانظر: شرح التسهيل ٣ - ٥٥.

(٥) (لأن يجلس) اللام: للابتداء والتوكيد حرف مبني. أن يجلس: حرف مصدرى ونصب، ومضارع منصوب. (أحدكم) لاعل مرفوع، وضمير مضاف إليه. والمصدر المأول مبتدأ في محل رفع.

(على جمرة) شبه الجملة متعلقة بالجلوس. (غير) خبر المبتدأ مرفوع. (له) جار مجرور. وشبه الجملة متعلقة بخبر. (من أن يجلس) حرف جر، وحرف مصدر، ومضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر. والمصدر المأول في محل جر بمن، وشبه الجملة متعلقة باسم التفضيل. (على قبر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالجلوس.

(٥) شرح التسهيل ٣ - ٥٥.

الجملة الفعلية (أرعى) خبر ظل في محل نصب. والجملة الفعلية (أطحن) خبر أبيت في محل نصب. (الموت) مبتدأ مرفوع، خبره أهون. وشبه الجملة (من بعض) متعلقة بأهون.

يتناسبُ أفعُلُ التفضيلِ مع أفعَلِ التعجبِ في الصوغِ، حيثُ يصاغُ كل واحدٍ منهما ممَّا يصاغُ منه الآخر. ولا يصاغُ ممَّا لا يصاغُ منه.

اسمُ التفضيلِ يصاغُ على وزنِ (أفعل) مطلقًا، دالًّا على الإفرادِ والتذكيرِ، فإن جازَ في التركيبِ استخدامه للأنثى؛ فإنه يكونُ على مثالِ (فعلَى). وإن جازَ مطابقتها لموصوفه فإن كلاً منهما يثنى ويجمعُ.

نحو:

إنه أشعرُ من صديقه.

إنهما الأشعران.

هم أشعر قومهم، وأشاعرهم.

هى الفضلى.

هما الفضليان.

إنهن الفضلياتُ.

ويصاغ اسمُ التفضيلِ من كل ما توافرت فيه الشروطُ الآتية:

١ - أن يكونَ له فعلٌ، فلا يصاغُ من معنى لم يُسمعْ له فعلٌ، ولا يصاغُ من مثل: غيرِ وسوى. فلا يقال: هو أكَلَبُ منه. من الكَلْبِ، ولا أَحْمَرُ، من الحمارِ، وقد شُدَّ من ذلك:

قولهم: هو ألَّصُّ من شِيطَانٍ^(١)، (شِيطَانٌ) اسمُ رجلٍ من ضِبة، أى: أعظم لصوصيةٍ منه.

وقد حكى ابنُ القطاعِ الفعلَ (لصص)، إذا أَخَذَ المَالَ خَفِيَّةً.

٢ - أن يكونَ فعلُهُ ثَلَاثِيًّا، كى يصاغَ منه اسمُ التفضيلِ مباشرةً.

(١) أمثال أبى عبيد ٣٣٦، رقم ١٢٤٠ / مجمع الأمثال ٢ - ٢٠٧، رقم ٣٧٤٥.

وشد من ذلك :

أختصر : إذ إنه من اختصر .

ويذكر أنه قد سُمعَ : هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم للمعروف ؛ من : أعطى ، وأولى .

كما سُمعَ استعمالُ : هذا المكانُ أفقرُ من غيره ، من : أفقر .

وسُمعَ : أحسكُ الشاتين والبعيرين ، أى : أكلهما ، وأبلُ الناسِ ، أى : أرعاهم للإبل .

هذا المكانُ أشجرُ من هذا ، فلانُ أضْيَعَ من غيره ، وهم يرون أن هذه مما لا فعلَ له ، لكن ابنُ مالك يرى أنها من فعلٍ ، فهي من : أحسكُ ، أبلُ ، أشجرُ ، أضاع . كما يرى أنه لا شذوذ فيها ؛ «لأن أفعلَ عندهم يساوى : فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعَّلَ» .

- بفتح العين ، وكسرها ، وضمها - فى بناءِ أفعلِ التفضيلِ^(١) .

ويذكر ابنُ مالك^(٢) فى هذا الشذوذ قولَ عمرَ - رضى الله عنه : «إن أهمَّ أموركم عندى الصلاةُ ، فمن حَفِظَهَا وحافظَ عليها حَفِظَ دينه ، ومن ضَيَّعَهَا فهو لما سواها أضْيَعُ» .

وكان بعضهم يجيزُ بناءَ اسمِ التفضيلِ من (أفَعَلَ) مطلقاً . ولا يجعلون فيه شذوذاً ، استناداً إلى أن هذا مذهبُ سيويه ، حيثُ إن أفَعَلَ عنده يساوى فَعَلَ وفَعَّلَ فى بناءِ اسمِ التفضيلِ ، وكذا أفعلِ التعجبِ^(٣) .

٣ - أن يكونَ فعلُهُ متصرفاً ، فلا يأتى من فعلٍ جامدٍ ، نحو : عسى ، نعم ، بشئ ، ليس ، حبٌ ، هَبْ ، تعلَّمْ .

ولا يأتى من مثلي : يَلْدَرُ ، وَيَدَعُ . . لانهما ناقضا التصرفِ .

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥١ .

(٢) اللوضع السابق .

(٣) ينظر : الكتاب ١ - ٧٣ / شرح التسهيل ٣ - ٤٧ ، ٥١ / المساعد ٢ - ١٦٣ ، ١٦٦ .

٤ - أن يكون تاماً، فلا يأتي من فعل ناقص، نحو: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها.

٥ - أن يكون مثبتاً، فلا يصاغ من منفي بالسلب، أي: بوجود أداة نفي.

٦ - أن يكون مبنيًا للمعلوم، أو للمفعول فلا يصاغ من مبني للمجهول.

وقد شذ ذلك :

هو أخصر، حيث إنه من: (اختصر)، رائدًا على ثلاثة، ومبنيًا للمجهول.

هو أصوب من فلان، من: أصيب، زائدا، ومبنيًا للمجهول.

هو أرهى من ديك. من رهى، وهو لا يستعمل إلا مبنيًا للمجهول.

هو أعنى بحاجتك. من: عنى، وهو أشغل من ذات النحيتين^(١). (النحى: رق السمن). من: شغل، وقد يستعمل الفعل مبنيًا للمعلوم. ومنهم من يرى أن مثل هذه ليس فيها شذوذ؛ لأنه لا لبس فيها للفاعل^(٢).

ومنه: هو أشهر من غيره، وأغدر، والوم، وأعرف، وأنكر، وأخوف، وأرجى، من، شهر، وعذر، وليم، وعرف، ونكر، وخيف، ورعى.

ذكر ابن مالك أنه قد بينى أفعال التفضيل من فعل مبني للمجهول، إن أمن اللبس بما بني للمعلوم، نحو: هو أجن...، أو: أشغف، أو: أبخت... من: جن وشغف، وبخت. وكلها مبنية للمجهول، ويجعل منه أرهى، وأشغل، وأشهر...

فلا يعد شذوذًا على هذا الاتجاه^(٣).

٧ - ألا يكون الوصف منه على مثال: أفعل (للمذكر)، فعلاء (للمؤنث). ويكون ذلك فى: الألوان: أحمر حمراء، أصفر صفراء... العيوب الظاهرة: أعور عوراء، أعمى عمياء، أعرج عرجاء، أبرص برصاء، أخرس غرساء...

(١) ذات النحيتين: امرأة من تيم الله بن ثعلبة شغلها أحدهم بنحيتين فى يديها، ثم حاورها حتى قضى منها ما أراد، وهرب.

(٢) شرح ابن النظم ٤٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٤٥، ٥٢.

العيوبِ الباطنة: أبْلهَ بلهاء، أحمقَ حَمَقاً. . .

الحِلْيَ: أَلَمَى لَمِيَاء، أَكْحَلَ كَحْلَاء، أَشْهَلَ شَهْلَاء. . .

ومنهمُ من يرى أنَّ هذا ليس شرطاً في العيوبِ الباطنة، فأجازوا: فلان أبْلهَ من...، وأحمق من...، وأرعنُ من... . .

وقد شدَّ من ذلك قولهم: هو أسودُّ من حنَّكِ الغُرَابِ.

٨ - أن يكونَ قابلاً للتفاوت. أى: يكون معناه قابلاً للزيادةِ والنقصانِ، فيقبل الكثرة، ولذلك فإنه لا يبنى من مثل: مات، وفنى.

كيفية التفضيل فيما لا تتوافر فيه الشروط:

بدءاً يجبُ أن نعرفَ أن التفضيلَ لا يصاغُ من معنى ليس له فعلٌ، أو كان فعله ناقصاً، أو كان جامداً، أولاً يقبلُ التفاوتُ والكثرة.

لكن ما كانَ غيرَ ذلك فإنه يصاغُ منه أفعالُ التفضيلِ بالطرقِ الآتية:

أ - إن كان المصوغُ منه اسمُ التفضيلِ رائداً على ثلاثةِ أحرف، أو كان الوصفُ منه على مثالِ أَفْعَلٍ فَعْلَاء؛ فإنه يستعانُ بفعلٍ مناسبٍ في المعنى، تتوافرُ فيه الشروطُ، فيؤتى منه باسمِ التفضيلِ، ثم يُمَيَّزُ بالمصدرِ الصريحِ من المعنى أو الصفةِ المرادُ فيها التفاضلُ.

فيقال: هو أقوى استتاجاً من (استتج)، وهو رائدٌ على الثلاثة. فأتينا باسمِ التفضيلِ المساعد (أقوى) من (قوى).

وتقول: إنه أقلُّ إهمالاً. من أهمل.

وأحكمُ إجابةً. من أجاب.

كان أقلُّ استعانةً بغيره، من استعان.

إنه أشدُّ تأويلاً، وأجدرُ محافظةً على التفوق.

ويقال: هو أشدُّ دحرجةً، وأصحُّ تعليماً، وأكثرُ اقتراباً.

ويقال: هذه أُنثَى حُمْرَة. من أحمر حمراء.

لقد كان أنصع بياضاً. وأصْبَحَ أَكْثَرَ شَهْبَةً.

ونقول: هي أجْمَلُ لَمَى، ولكنها أَيْنُ حَوْلًا.

لقد كان أشدَّ عَرَجًا. هو أَقْبَحُ عَوْرًا. إنها أَحْسَنُ كَحْلًا.

وقد يَتَلَى اسمُ التفضيلِ بالمصدرِ المؤولِ، فنقول: إنه أَقْلُ أنْ يَهْمَلَ، وأَحْكَمُ أنْ يَجِيبَ.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ -حيثلِد- منصوبًا على نزعِ الخافض -على الأرجح.

ب- إن كان المصوغُ منه اسمُ التفضيلِ مبنيًا للمجهولِ، أو منفياً؛ فإن اسمَ التفضيلِ المصوغُ من الفعلِ المساعدِ المناسبِ يُعَيِّزُ بالمصدرِ المؤولِ مِنَ الصِّفَةِ المرادِ تفاضُّلُها. فيقال:

إنه أجْدَرُ أنْ يَكافَأَ. وأحقُّ أنْ يُحْتَرَمَ.

هم أَوْلَى ألا يُهْمَلُوا، وأسمى ألا يَتَفَاخَرُوا، وأعزُّ أنْ يُذَلُّوا، وأكرمُ أنْ يُهَانُوا.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ منصوبًا على نزعِ الخافضِ.

ملحوظة:

ذكرنا أن وزنَ اسمِ التفضيلِ هو (أَفْعَلْ)، لكن يخرجُ عن ذلك لفظان، هما: خَيْرٌ، وَشَرٌّ.

حيثُ تحذفُ الهمزةُ منهما لكثرةِ الاستعمالِ^(١) فاختصروهما تخفيفًا.

فيقال: هو خَيْرٌ من...، وهو شَرٌّ من...

وقد جاء (خير) اسمَ تفضيلٍ في قوله تعالى: ﴿وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا عَجَبَتُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] ^(٢)، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا أَعْجَبُكُمْ﴾... [البقرة: ٢٢١].

(١) شرح التصريح ٢ - ١٠١.

(٢) (لَا مَؤْمِنَةٌ) اللام: لام الابتداء والتوكيد. أمة: مبتدأ مرفوع. خيره: خير.

﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾^(١) [آل عمران: ١٩٨].

﴿هَٰئِلِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]^(٢).

وقد ورد (شر) اسم تفضيل في قوله تعالى: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ [مريم: ٧٥]^(٣).

﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَأْبٍ﴾ [ص: ٥٥]^(٤).

وذكرُ الهمزة فيهما يعدُّ نُدرةً، أو ضرورةً كما وردَ في رَجَزِ رُبُوءَةٍ:

بلالُ خيرِ الناسِ وابنُ الأخير^(٥)

حيثُ جمع بين أصلِ الاسم (أخير) وما صار إليه في الاستعمال (خير).

وقد قرأ أبو قلابة قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَّابِ الْأَشِيرِ﴾ [القمر: ٢٦]. على الندور، حيث أعاد الهمزة، مع فتح الشين، وتشديد الراء. وهي قراءة شاذة^(٦).

وقد يعامل (أحبُّ) معاملةً، حيث يحذفُ منه الهمزة، ويبقى على (حَب)، وجعله ابنُ مالك شذوذًا، عليه جاء قولُ الأحوص:

(١) (ما) اسم موصول مبتدأ مرفوع محلا. صلته (عند الله)، وخبره: خير، شبه الجملة (للأبرار) متعلقة بخير.
(٢) (هناك) شبه جملة خبر مقدم. المبتدأ الآخر (الولاية)، و(لله) شبه جملة متعلقة بالولاية، أو (لله) خبر المبتدأ، وهناك شبه جملة متعلقة بالخبر، أو بالولاية. (الحق) بالكسر صفة للفظ الجلالة مجرورة. (هو) خير - جملة اسمية. (ثوابا) تمييز لخبر منصوب، وكذلك (عقبا) تمييز لخبر.
(٣) (من) اسم موصول مبنى مفعول به في محل نصب. صلته الجملة الاسمية (هو شر). (مكانا) تمييز لاسم التفضيل (أضعف).

(٤) (هنا) اسم إشارة مبنى، مبتدأ في محل رفع. وخبره محذوف. والتقدير: هنا كما ذكر. أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا للمؤمنين. (للطَّاغِينَ) شبه جملة، خبر إن مقدم في محل رفع. (لشر) اللام: للابتداء والتأكيد، وهي اللام المزحلقة. شر: اسم إن مؤخر في محل نصب. مأب: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٥) للمحاسب ٢ - ٢٩٩ / البحر المحيط ١ / ٢٠٤ / شرح التسهيل ٣ - ٥٣ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٢٧ / المساعد ٢ - ١٦٧ / شرح التصريح ٢ - ١٠١ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٣.

(بلال) مبتدأ مرفوع، ومنع من الصرف للضرورة.

(٦) إملاء ما من به الرحمن ٢ - ٢٥٠ / الدر المصون ١ - ٢٢٨، ٦ - ٢٢٩.

وزادني كلفاً في الحب أن منعتُ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنْعَا^(١)

أى: وَأَحَبُّ شَيْءٍ... فحذف همزة اسم التفضيل، وعامله معاملة (خير، وشر).
ولكنهما في التعجب تذكر الهمزة فيهما، فيقال: ما أخيره، ما أشره، ويندرُ حذف
الهمزة - حيثل.

الصورة البنيوية لاسم التفضيل في التركيب

يأتى اسم التفضيل في الجملة العربية بنّويًا على أربع صور، يختلف بناءً في
كل صيغة منها عن الأخرى، وبناءً على ذلك يختلف كيفية تصرفه، واحتمالاته،
ذلك على التفصيل الآتى:

الصورة الأولى، أن يكون مقروناً بأن:

نحو: الأفضل، والأكبر، الحسنى، الصغرى... .

حيثل يكون اسم التفضيل صفة للمفضل، ويلزمه تركيباً أمران^(٢):

- أن يطابق موصوفه المفضل في العدد والجنس.

- امتناع اقترانه بمنّ التى تدخل على المفضل عليه، حيث لا يذكر المفضل عليه؛

لأن وجود (أل) أغنت عنه؛ ولأن (من) تقتضى التفضيل على المجرور بها لا
غير، أما ذكر (أل) فإنه يقتضى دخول المفضل عليه بمنّ وغيره. فتقول:

أقبلَ محمدُ الأفضل، أقبلت الفتاةَ الفضلى.

أقبلَ المحمّدانِ الأفضلان، أقبلتِ الفتاتانِ الفضليتان.

أقبلتِ الفتياتِ الفضليات، أو: الفضل.

وتقول: احترمتُ الرجلَ الأكبر، والمرأةَ الكبرى، والرجلينِ الأكبرين، والمرأتينِ

الكبريتين، والرجالَ الأكبرين، والأكابر، والنساءَ الكبريات، والكبر.

(١) ديوانه ١٣٣ / الأغاني ٤ - ٢٩٩ / شرح التسهيل ٣ - ٥٣ / المساعد ٢ - ١٦٧ / شرح التصريح ٢ -

١٠١ / الصبان على الأسمونى ٣ - ٤٣.

(٢) المقضب ١ - ١٦٨ / شرح ابن يعيش ٦ - ١٠٤ / شرح التسهيل ٣ - ٥٩.

أما ما يُذكرُ من قولِ الأعشى ميمون بن قيس:

ولستَ بالأكثرِ منهم حصَى وإنما العِزَّةُ للكاثرِ^(١)

حيثُ ورد اسمُ التفضيلِ (الأكثر) مقرونًا بآل، وذكر بعده (من) سابقة لما يدلُّ على أنه المفضلُ عليه، وهو ضميرُ الغائبين، فإن ذلك يؤولُ على:

- أن يكونَ (منهم) متعلقة بمحذوف، تقديره: أكثر، مجرداً من (أل) والإضافة، دلَّ عليه المذكورُ، ويكونُ بدلاً من (الأكثر).

- ومنهم مَنْ يجعلُ (أل) في اسمِ التفضيلِ المذكورِ رائدةً، فلا تفيد تعريفاً، ويكونُ اسمُ التفضيلِ نكرةً.

- ومنهم مَنْ يجعلُ (منهم) متضمنةً معنى (فيهم).

- ومنهم من يجعلُ (من) للتمييز، كأنه قال: ولستَ بالأكثرِ من بينهم^(٢) تكون (منهم) في موضع الحال من اسم (ليس).

ويخرجُ على مثلِ ذلك قولُ الشاعر:

نحنُ بقَرَسِ الوَدَى أعلَمُنَا منا بركضِ الجيادِ في السَدَفِ^(٣)

وإذا كانت (من) مذكورةً؛ لكنها داخلةٌ على غيرِ المفضلِ عليه؛ فإنه يجوزُ اجتماعُها مع اسمِ التفضيلِ المعروفِ بآل.

(١) الخصائص ١ - ١٨٥، ٣ - ٢٣٤ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٦ / المساعد ٢ - ١٧٤ / ضياء السالك ٣ - ١١٨ / شرح التصريح ٢ - ١٤٠ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٧. الكاثر = من يفلح غيره بالكثرة.

(بالأكثر) حرف جر رائد للتوكيد، وخبر ليس منصوب مقدراً. (حصى) تمييز منصوب. (العزة للكاثر) جملة اسمية من مبتدأ، وخبره شبه الجملة. (٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٥.

(٣) ينسب إلى سعد بن القرقر، وقد ينسب إلى قيس بن الحظيم. شرح التسهيل ٣ - ٥٧ / المساعد ٢ - ١٧٣ / شرح التصريح ٦ - ١٠٣ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٧. الودى = كفتى: النخل الصغير، الجياد = الخيل الجيدة، السَدَف = قلعة الصبح، والضوء، فهو من الأضداد. (نحن) مبتدأ، خبره (أعلمنا).

جاء ذلك فى قول الشاعر :

فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ^(١)
(كل خير) و(كل ذم) ليس أى منهما مفضلاً عليه، لذلك جار أن يُبقا به (من)
مذكورة بعد اسمى التفضيل (الأقربون - الأبعدون).

وكقولك: هو أقرب الناس منى.

الصورة الثانية: أن يكون مجرداً من آل والإضافة:

نحو: أفضل، أحسن، كبرى، عظمى. . .

ويلزمه - حيثئذ - أمران:

- أن يلزم الأفراد والتذكير.

- أن يُتبع بحرف الجر (من) جارا للمفضل عليه. فيقال:
محمدٌ أفضلُ منه.

المحمدان أفضلُ منهما.

المحمدون أفضلُ منهم.

هذه الفتاة أفضلُ من الأخريات.

هاتان الفتاتان أفضلُ من الأخريات.

هؤلاء الفتيات أفضلُ من الأخريات.

وتقول: على أعلم من خليل، هند أكبر من سعاد.

الرجلان أتقى من أقرانهما، الصديقتان أتقى من غيرهما.

الرجال أتقى من غيرهم. النساء أتقى من غيرهن.

بتأهما أصلحُ منهما، الامهاتُ أعطفُ من الاخوات.

(١) المساعد ٢ - ١٧٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٧.

هما أَرْحَمُ من صديقِهما. هُم أَشَجَعُ من غيرِهم.
سميرٌ أَشْفَقُ من خالدٍ.

قد يُفْصَلُ فى هذا التركيب بين (من) واسم التفضيل بمعمول اسم التفضيل،
ومنه قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ
بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الاحزاب: ٦]. حيثُ
فُصِّلَ بين اسم التفضيل (أولى) و(من) بشبه الجملة (بالمؤمنين)، وهى متعلقة باسم
التفضيل.

ومثله فى الفصلِ بشبهِ الجملةِ (فى كتاب الله، ومن المؤمنين) فى الموضع
الثانى.

ومنه قولُ الشاعرِ:

فَلَأْتُ أَسْمَحَ لِلْعَفَاةِ بِسُؤْلِهِمْ عند الشَّصَائِبِ مِنْ أَبٍ لِبَيْنَا^(١)

حيث فصلَ بين اسم التفضيل (أسمح) و(من) بالمتعلقِ باسمِ التفضيل وهو
(للعفاة)، و(بسؤلهم)، وبالمتعلقِ بالمتعلقِ به وهو شبهُ الجملةِ (عند الشصائب) فهى
متعلقةٌ بالمصدرِ (سؤل).

وقولُ الشاعرِ:

مَارِلْتُ أَبْسَطَ فِى غَضِّ الزَّمَانِ يَدَا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرِو وَمِنْ هَرَمِ^(٢)

تلحظ الفصلَ بين اسم التفضيل (أبسط) و(من) بشبه الجملةِ المتعلِّقةِ به (فى غض)،
وبالتمييزِ المنصوبِ به (يدَا)، وشبهِ الجملةِ المتعلِّقتين به -كذلك- للناس،
وبالخير.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٣، وبه: الشبايب / الماعد ٢ - ١٦٨.

الشصائب: جمع شَصْب، بكر فكون، وهو الشدة والجذب، العفاة: جمع عافٍ، وهو من يسأل.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٢.

غض الزمان: أى: أيام الخفض والإذلال، أى: الضيق والشدة.

وقد يفصلُ بينَ اسمِ التفضيلِ و(من) بـ(لو) وما اتصلَ بها، نحو: العلمُ خيرٌ لو كانَ صاحبُه على خلقٍ من المالِ. الحقُّ أقوى لو كانَ صاحبُه قوياً من الظلم؛ وبخاصةِ الحقِّ بينَ الدولِ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

وَلَقَسُوكِ أَطِيبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ^(١)

فصل بين اسمِ التفضيلِ (أطيب) و(من) بلو وجملة الشرط.

كما قد يكون الفصلُ بالنداء، كأن تقولَ: محمدٌ أفضلُ - يا أحمدُ - من سميرٍ. أنتم أعلمُ - يا رجالَ النحوِ - بأسرارِ التراكيبِ اللغويةِ .

ومن الفصلِ بالنداءِ قولُ جرير:

لَمْ نَلْقَ أَخْبَثَ يَا فِرْدَوْسُ مِنْكُمْ لَيْلاً وَأَخْبَثَ بِالنَّهَارِ نَهَاراً^(٢)

حيثُ فصلَ بين اسمِ التفضيلِ وَمِنْ بالمنادى وأداةِ النداءِ (يا فردوق).

الصورة الثالثة، أن يكون مضافاً إلى تكرة:

نحو: أفضلُ رجلي، أشجعُ محاربٍ، أقوى حيوانٍ، أحسنُ خطٍّ.

يلزمُ هذا التركيبُ:

- أن يلزمَ اسمُ التفضيلِ الدلالةَ على الأفرادِ والتذكيرِ.

- أن يطابقَ المضافُ إلى اسمِ التفضيلِ المفضلُ الموصوفَ في النوعِ والعددِ، وبخاصةِ الاسمِ الجامدِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / المساعد ٢ - ١٦٩ / الهبان على الأشموني ٣ - ٤٦. ويروى: على خمر.

مَوْهَبَةٌ: غدير ماء صغير، جمعه: موابب.

(الفوك أطيّب) لام الابتداء ومبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وخمير المخاطبة مضاف إليه في محل جر، وأطيّب: خبر المبتدأ مرفوع. (على خمر) شبه جملة صفة لماء في محل جر.

(٢) المساعد ٢ - ١٦٩ / الدر ٢ - ١٢٨.

(نلقن) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وفاعله ضمير مستتر، تقديره: نحن. (يا فردوق) حرف نداء، ومنادى مبني على الضم، في محل نصب. ليلاً تمييز منصوب.

- أن يكون المضاف إلى اسم التفضيل مطابقاً للمفضل في جنبه من العقل وعدمه، أى: أن يكون شيئاً المفضل بعض منه، أما غير ذلك فلا يصح^(١).
ذلك نحو: على أشجع رجلٍ.

العليان أشجع رجلين.

العليون أشجع رجالٍ.

سماد أنصت فتاة.

السمادان أنصت فتاتين.

السمادات أنصت فتيات.

ومعنى التركيب: على أشجع من كل واحد، والعليان أشجع من كل رجلين. قيس فضلهما بفضلهما، والعليون أشجع من كل رجلين. قيس فضلهم بفضلهم، ... وهكذا. فحذف (من كل)، وأضيف اسم التفضيل إلى ما كان مضافاً إليه^(٢).

وتقول: زيد أفضل رجلٍ، أحمد أنقى رجلٍ، الزيدان أفضل رجلين، هما أكرمًا رجلين، الزيدون أفضل رجالٍ، هم أنقى رجالٍ، هند أفضل امرأةٍ، إنها أعف امرأةٍ، الهندان أعقل امرأتين، هما أطيب امرأتين، الزينبات أكمل نسوةٍ، هن أنقى نسوةٍ، إجابتك أدق إجابةٍ، خطه أجمل خط ..

فإذا كان المضاف اسم التفضيل مشتقاً فإنه يجوز إفراده، دون النظر إلى تثنية المفضل أو جمعه، والجمهور يوجبون المطابقة.

وقد ورد الوجهان في قول الشاعر، وقد أشده الفراء^(٣):

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَامَ طَاعِمٌ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرَّ جِيعٍ^(٤)

(١) المفتب ٣ - ٣٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٦٢.

(٣) معاني القرآن للفرأء ١٤٣ - ٣٣. وينظر: الطبري ١ - ٥٦٢ / البحر المحيط ١ - ١٧٧.

(٤) المواضع السابقة / شرح التسهيل ٣ - ٦٢ / المساعد ٢ - ١١٨.

فالنكرة (طاعم) المضافة إلى اسم التفضيل (الأم) في الشطر الأول دالة على الإفراد، مع أن المفضل (هم) جمع.

أما النكرة (جياع) في الشطر الثاني وهى مضافة إلى اسم التفضيل (شر) فإنها جمع، فطابقت المفضل.

ولأن جمهور النحاة يوجبون الإفراد؛ فإنهم يؤولون كل ما جاء على غيره، حيث يقدرون محذوفاً قبل النكرة المضافة تكون مطابقة فى العدد للموصوف المفضل، أو يقدرون المحذوف قبل الموصوف يطابق النكرة فى العدد.

فى البيت السابق يقدرون الأم طاعم، ، بالقول: الأم فريق طاعم.

وفى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة ٤١] نجد أن ما أضيف إلى اسم التفضيل من نكرة مفرد، والمفضل جمع، ويؤولون ذلك على النحو الآتى^(١):

- أن (الأول) مضاف لاسم دال على الجمع، و(كافر) صفة، فحذف الاسم، وبقيت صفة قائمة مقامه، والتقدير: ولا تكونوا أول فريق كافر به، وهذا الرأى هو الأظهر.

- وقيل: التقدير: أول من كفر به.

- وقيل: التقدير: إنه فى معنى: لا يكن كل واحد منكم أول كافر به.

- وقيل: التقدير: ولا تكونوا أول كافر به، ولا آخر كافر به، وذكر الأول، واقتصر عليه، لأنه أفحش.

ملحوظة :

إذا عطف على اسم التفضيل المضاف إلى نكرة مضافاً إلى الضمير لعائد عليها جاز فى الضمير المطابقة وعدم المطابقة. والمطابقة أرجح وأوقع وأكثر قبولاً. نحو: محمد أفضل رجل، وأعقله.

المحمدان أفضل رجلين، وأشجعهما، وأشجعهما.

(١) الدر المصون ١ - ٢٠٦.

المحمدون أفضلُ رجال، وأقواء، وأقوامهم.

هند أحسنُ فتاة، وأكملهُ، وأكملُها.

الهندان أجملُ فتاتين، وأعقلهُ، وأعقلُهما.

الهنداتُ أكملُ فتيات، والزُمهُ، والزُمُهن.

الصورة الرابعة: أن يكون مضاعفاً إلى معرفة:

نحو: أفضل القوم، أحسن الخط، أجمل الوجه، أشجع المحاربين.

يلتزم البصريون أن أفعَلَ التفضيل إذا أضيفَ إلى معرفةٍ لا يكون إلا بعضَ ما أضيفَ إليه، وأجاره الكوفيون.

وفي هذا التركيب يجوزُ الوجهان السابقان:

المطابقة، وعدم المطابقة، وعدم المطابقة أرجح^(١)، فيقال :

محمد أكرمُ الناس.

المحمدان أكرمُ الناس. أو : أكرما الناس.

المحمدون أكرمُ الناس. أو : أكرموا الناس، وأكارمو الناس.

وفاءُ أفضلُ الفتيات. أو : فضلى الفتيات.

الوفاءان أفضلُ الفتيات. أو : فضليا الفتيات.

الوفاءات أفضلُ الفتيات. أو : فضلى الفتيات.

ومنه قوله تعالى :

﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِإِدْنِ الرَّأْيِ ﴾ [هود : ٢٧] ^(٢).

(١) التسهيل ١٣٤ / شرح الشلور ٤١٧ / شرح التصريح ٢ - ١٠٥.

(٢) (نرى) قد تكون قلبية، وقد تكون بصرية، فعل مضارع مرفوع مقدرا. و(الكاف)مفعول به فى محل نصب .
وجملة (اتبعك) مفعول به ثان منصوب محلا مع القلبية . وحال فى محل نصب مع البصرية . (الذين)اسم
موصول مبنى فى محل رفع لأنه فاعل . (هم أرادوا)مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية صلة الموصول . (بادى)
منصوب على الظرفية الزمانية . أو :على الحالية من كاف المخاطب، أو على حرف نداء محذوف .

اسم التفضيل (أزفد) أضيف إلى معرفة (ضمير المتكلمين)، فجاء على وجه المطابقة، حيثُ جمعُ، وهو مذكر.

وجاء مطابقاً - كذلك - اسم التفضيل في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارًا مَجْرِمِينَ لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

حيثُ (أكابر) جمع (أكبر)، وهو مضاف إلى ما أضيف إلى معرفة.

وجاء غير مطابق في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ..﴾ [البقرة: ١٩٦].

واجتمعاً في قول الرسول ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ، وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوْطَنُونَ أَكْثَافًا، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»^(١). حيثُ أفرد أحب وأقرب، وجمع أحسن، وكلها أسماء تفضيل مضافة إلى معرفة.

ملحوظة :

يجب مطابقة اسم التفضيل المضاف إلى معرفة في موضعين :

أولهما: إن لم يُقصد به التفضيلُ، أى : كان أفعُلُ التفضيل على غير بابِه .

منه قولهم: الناقصُ والأشجُّ أعداءُ بني مروان^(٢)، أى: العادلان منهم، إذ لم يشاركهما أحدٌ في العدل منهم. فلم يُقصد تفضيلهما على غيرهما. حيثُ يجب أن يشترك المفضل والمفضل عليه في معنى جهة التفضيل.

والآخر: أن يؤول بما لا تفضيل فيه، حيثُ يقصدُ باسم التفضيل المفاضلة على المضاف إليه مع غيره. فتكونُ المفاضلة - حينئذٍ - عامةً كأن تقول :

الرسول ﷺ - أفضلُ قريشٍ، أى: أفضلُ الناس قاطبةً من بين قريش، فليس المقصودُ معنى (من)، لأنها تجعل المفاضلة محدودةً، ولكنه يراد بها الإطلاق.

(١) التاج الجامع للأصول ٥ - ٨٥ / دليل الفالحين ٥ - ١٠٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٩ / شرح ابن الناطم ٤٨٢.

(٢) الناقص: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان. الأشج: عمر بن عبد العزيز.

شرح التصريح ٢ - ١٠٥ ضياء السالك ٣ - ١٢٠ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٩.

ويشترط لتجريد اسم التفضيل من معنى التفضيل ألا يقترن بمن لفظاً، ولا تقديرًا، ولا يكون بعض ما يضاف إليه، فيؤول - حيث - باسم الفاعل، أو بالصفة المشبهة. من ذلك ما ذكره ابن مالك من المثال: يوسف أحسن إخوته، حيث لا يجوز أن يقدر منهم، لأن يوسف ليس من المفضل عليهم، فيشترك. ويقال على إرادة معنى (من): يوسف أحسن أبناء يعقوب.

ومنه: زيد أعلم المدينة، أى: عالم المدينة، فتقول: الزيدان أعلما المدينة، الزيدون أعلمو المدينة. . . إلخ

ومنه مؤولاً بالصفة المشبهة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]. اسم التفضيل (أهون) بمعنى حين، فيكون صفة مشبهة، مثله فى ذلك مثل القول: الله أكبر، أى: كبير؛ لأنه ليس المقصود هنا التفضيل، وإنما الصفة التى تفيد الثبوت واللزوم، وهى الصفة المشبهة؛ إذ لا تَفَاوَتْ فى نسب المقدورات إلى قدرته - تبارك وتعالى - (١).

واسم التفضيل العارى الذى ليس معه (من) ويكون مجرداً من التفضيل يستعمل مؤولاً باسم الفاعل فى قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...﴾ [النجم: ٣٢].

أما قول الشاعر:

تَمَنَّى رَجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أُمْتُ فَتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحد^(٢)
فتقديره: لستُ فيها بواحد.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٦٠.

(٢) المساعد ٢ - ١٧٦.

(أن أَمُوتَ) حرف مصدرى مبنى، وفعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (أنا)، والمصدر المؤول مفعول به فى محل نصب. (أُمْتُ) فعل الشرط مضارع مجزوم. وفاعله مستتر تقديره: أنا. (فتلك سبيل) الفاء واقعة فى جواب الشرط، ومبتدا أو خبر، والجملة الاسمية جواب الشرط فى محل جزم. (بأوحد) جرف جر رائد، وخبر ليس منصوب مقدرا. وجملة ليس مع معموليها نعت لسبيل.

ومن ذلك قولُ الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يُنْتَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(١)

حيث أراد : عزيزة طويلة، وهما صفتان مشبّهتان.

تعقيب:

اسمُ التفضيلِ المضافُ إلى المعرفة يكون - كما ذكرنا - على ثلاثة أقسام:

أ - ما يُقصدُ به التفضيلُ، أي: زيادة المفضلِ على المفضلِ عليه في صفةٍ ما، وهذا يجوزُ فيه المطابقةُ للموصوفِ، وعدمُ المطابقة. نحو: هو أفضلُ الرجالِ، هما أفضلُ الرجالِ، هي أفضلُ النساءِ، وهي فضلى النساءِ...

ب - ما لا تفضيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقةُ، ومنه ما ذكرناه من القولِ: الناقصُ والأشجُّ أعدلاً بنى مروان، أي: العادلان.

ج - ما يؤولُ بما لا تفضيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقةُ، وهو ما ذكرناه من المثال: الرسولُ - ﷺ - أفضلُ قريش. المقصود: أفضلُ الناسِ قاطبةً. حيث يُقصدُ إطلاقُ المفاضلة، لا تحديدها بالمضافِ إلى اسمِ التفضيلِ.

الجوانبُ الإعرابيةُ هي تركيبُ التفضيلِ

أولاً: إعرابُ اسمِ التفضيلِ،

- اسمُ التفضيلِ له موقعُهُ الإعرابي في الجملة التي يذكرُ فيها، حيثُ يتخذُ الموقعَ الإعرابيَّ للاسمِ، ويكون بين الرفعِ، والنصبِ، والجرِ، فيكون مبتدأً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وخبراً. ... إلخ

- واسمُ التفضيلِ قد يكونُ للمفردِ، وقد يكونُ للمثنى، أو للجمع، تبعاً لقواعدِ التركيبِ الذي يستعملُ فيه.

(١) شرح ابن عيميش ٦- ٩٧، ٩٩ / شرح التسهيل ٣- ٦٠ / الصبان على الأشموني ٣ - ٥١.

فإذا كان مثني أو مجموعاً جمعاً سالماً أعرب إعرابهما بالعلامات الفرعية التي تستخدم لهما. وإذا كان مجموعاً جمع تكسير أعرب إعرابه بالعلامات الأصلية التي تستخدم له.

لكنه إذا كان مفرداً (أفعل) و(فعل) فإنه يكون ممنوعاً من الصرف، في الأولى للوصفية ووزن الفعل، وفي الثانية للاختتام بالثاني المقصورة، فيعرب إعراب الاسم الممنوع من الصرف، حيث لا يُنُون، ويُجرُّ بالفتحة إذا جُرِّدَ عن (ال)، والإضافة.

ويخرج من ذلك خيرٌ وشرٌ وحبٌ، لأنها تعربُ إعراباً كاملاً، حيثُ خروجها اللفظي عن وزنِ أفعل.

ثانياً: الأثر الإعرابي لاسم التفضيل:

١ - عمل اسم التفضيل الرفع:

يعملُ اسمُ التفضيلِ عملَ الفعلِ، من حيثُ الرفع، لكن لان اسمَ التفضيل يشبهُ (أفعل) المتعجب به، كان قاصراً عن الصفة المشبهة في العمل، حيث إنه: يرفع الفاعل، لكن أكثر فاعله يكون ضميراً مستترًا فيه.

ثم هو يرفع الظاهر في موضعين:

أحدهما: ذكره سيبويه في المثال الذي ذكره، وهو: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه. وذكر أنها لغة رديئة^(١). ويذكر ابن مالك: مررت برجلٍ أكرمَ منه أبوه^(٢)، ومنه: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه، وخيرٍ منه عمه^(٣).

والموضع الآخر من رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر، وهو عند جميع العرب، مذكورٌ في القول العَلَم على ذلك، وهو ما اشتهرَ بِسألةِ الكُحَلِ: «ما رأيتُ رجلاً أَحسنَ في عينه الكُحَلُ منه في عينِ زَيْدٍ»^(٤).

(١) الكتاب ٢ - ٣٤.

(٢) شرح السهيل ٣ - ٦٥.

(٣) شرح ابن عيسى ٦ - ١٠٦.

(٤) الكتاب ٢ - ٣١ / المقتضب ٣ - ٢٤٨ / السهيل ١٣٥ / شرح السهيل ٣ - ٦٥ / شرح الشذور

٤١٥ / شرح التصريح ٢ - ١٠٦.

حيثُ اسْمُ التفضيلِ (أحسن)، وهو نعتٌ لرجلٍ منصوبٌ، رَفَعَ الاسمَ الظاهرَ (الكحل)، فالتقديرُ: «ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ منه كحسَنه في عين زيد». (في عينه) شبهُ جملةٌ متعلقةٌ بأحسن، ويجوز أن تكونَ حالا من الكحل، (منه) شبهُ جملةٌ متعلقةٌ بأحسن، (في عين) شبهُ جملةٌ حالٌ من الضميرِ في (منه).

ونلاحظ أن في هذا التركيبِ قرائنَ لا بدَّ من توافرها حتى يرفعَ اسمُ التفضيلِ فاعلهُ الظاهر، وهي:

- يصح أن يحلَّ الفعلُ محلَّ اسمِ التفضيلِ.

- أن يسبقَ بنفي، لأن النفي هو الذي يهيئُ للفعلِ أن يقعَ موقعَ اسمِ التفضيلِ، أما الإثباتُ فإنه لا يتيسرُ ذلك، حيثُ يذهبُ معنى التفضيلِ. ولتسمعنِ التقديرَ: رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ منه في عين زيد. . . . نجدُ أن المعنى قد تغيرَ.

- أن يكونَ المعمولُ المرفوعُ أجنبياً، ليس سببياً.

- أن يكونَ المعمولُ مفضلاً على نفسه باعتبارِ آخر، أى غير الاعتبارِ الذي كان في المفضلِ عليه، فهو مفضلٌ ومفضلٌ عليه. لكنه مفضلٌ في موقعٍ من التركيبِ يكونُ سبقٌ، ومفضلٌ عليه في موقعٍ آخرَ من التركيبِ يكونُ بعد اسمِ التفضيلِ.

- يكونُ اسمُ التفضيلِ صفةً لاسمٍ جنسيٍّ سابقٍ عليه.

ومثلُ ذلك ما جاء في الأثر: «ما مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إلى الله - عزَّ وجلَّ - فيها الصومُ منه في عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ»^(١).

اسمُ التفضيلِ (أحب) رفعَ الاسمَ الظاهرَ (الصوم)، مع وجودِ القرائنِ السابقة. والمثالُ: ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه^(٢).

(١) الترمذى، أبواب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر / ابن ماجه، أبواب ما جاء فيه الصيام، باب صيام العشر.

(٢) الكتاب ٢ - ٣١.

ومنه قولُ الشاعر:

ما علمتُ امرأَ أحبَّ إليه الـ بَسَدْلُ منك يا ابنَ سِنَانٍ^(١)
اسمُ التفضيلِ (أحب)، وهو صفةٌ للمفعولِ به امرئ، رفعَ الاسمُ الظاهرَ
(البذل)، فهو فاعلهُ.

ومثله:

لا قولَ أبعدَ عنه نفعٌ منه عن نهى الخَلَى عن الغرامِ مُتَيِّماً^(٢)
اسمُ التفضيلِ (أبعد) رفعَ الاسمُ الظاهرَ (نفع)، فهو فاعلهُ.

يذكر سيبويه: «وإن شئتَ قلتَ: ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه، وما
رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه، وما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشرِ
ذى الحجة»^(٣).

حيثُ الضميرُ في (منه) يعودُ على الاسمِ المرفوع؛ لأنه مفضلٌ في هذا الموضعِ
على نفسه في الموضعِ الآخر.

وقد تختصر كذلك، وتقول: ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ من عينِ
ريدٍ، أو: من ريدٍ. على تقدير: من كحلِ عينِ ريدٍ^(٤). فتحذفُ مضافاً واحداً، أو
مضافين.

وقد يُستغنى عن المفضلِ لفهمِهِ من السياقِ، أو للعلمِ به، ومنه قولُ سحيمِ بنِ
وَيْثِل:

مررتُ على وادِي السباعِ ولا أرى كوادِي السباعِ حينَ يُظْلَمُ وادِيا

(١) شرح التسهيل ٣ - ٦٥ / شذور الذهب ٤٣٠ / شواهد القطر رقم ١٣٢.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / الأشباه والنظائر ٤ - ٢٠٨.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٦٧.

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَسْبِيَةً وَأَخَوْفَ إِلَّا أَنْ يَقْبَى اللَّهَ سَارِيَا^(١)
 اسمُ التفضيلِ (أقل) رفع الاسم الظاهر (ركب)، فهو فاعله، وكلُّ القرائنِ
 متوافرة، لكنَّ المفضلَ غيرُ مذكور، والتقديرُ: ولا أرى وادياً أقلَّ به ركبٌ منه
 بوادي الباع. «كما تقول: أنت أفضلُّ، ولا تقول: من أحد، وكما تقول: الله
 أكبر، ومعناه: الله أكبرُ من كلِّ شيء»^(٢).

ومثله قول الآخر:

مَا إِنْ رَأَيْتُ كَعْبِدَ اللَّهَ مِنْ أَحَدٍ أَوْلَى بِهِ الْحَمْدُ فِي وَجْدٍ وَإِعْدَامٍ^(٣)
 والاصلُ: ما رأيت من أحدٍ أولى به الحمدُ منه بعبدٍ الله.

فحُذِفَ المفضلُ للعلم به ممَّا سبق.

وتقول لذلك: ما رأيت كزید أبغضَ إليه الشرُّ.

والاصلُ: أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه، فحُذِفَ (منه) و(إليه) للعلم بهما.

ولا يمتنعُ أن يُستعملَ هذا التركيبُ بعد نهْيٍ، أو استفهامٍ فيه معنى النفي، فنقول:
 لَا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهُ إِلَيْكَ.

وهل في الناسِ رجلٌ أحقُّ به الحمدُ لله منه بمحسنٍ لا يمينُ بمته^(٤)؟ والتقدير:
 ليسَ في الناسِ رجلٌ...

ملحوظات:

أولاً: ذكرنا أن المفضلَ يسبقُ المفضلَ عليه إلا في تراكيبِ الاستفهامِ؛ لكن في
 هذا التركيبِ يسبقُ المفضلُ عليه المفضلُ دائماً، فالمفضلُ عليه يأتي أولاً في سياقِ
 النفي؛ لذا لزم النفيُ أو ما يشبهه، ويذكرُ المفضلُ أخيراً.

(١) الكتاب: ٢ - ٣٢، ٣٣ / شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / شرح الكافية ٢ - ٢٧١ / المينى ٤ - ٤٨.
 الأشياء والنظائر ٤ - ٢٠٨.

التية = التلبث والمكث. السارى: من يسير ليلاً.

(٢) الكتاب ٢ - ٣٣.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / الأشياء والنظائر ٤ - ٢٠٨.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٦٨.

ثانيها، ما يتحمله مسألة الكحل من مذكور ومحذوف^(١)،

- ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ.

- ما رأيت رجلاً أحسنَ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ.

- ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من كحلِ عينِ زيدٍ.

- ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ.

- ما رأيت كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ.

ثالثاً: إن لم يكن الاسمُ الذي جاءَ على وزن (أفعل) للتفضيل؛ فإنه يرفعُ المظهر، نحو: مررتُ برجلٍ أحمرَ أبوه. ويكون (أحمر) صفةً لرجلٍ مجرورة، وعلاوةً جرّها الفتحة نيابة عن الكسرة، (أبو) فاعلٌ لأحمر.

وفي القول: مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه، أفضل لا يكون مجروراً على أنه صفة، لأنه اسمُ تفضيل، فلا يرفع المظهر، ولكن يكونُ مرفوعاً على أنه خبرٌ مقدم، والمبتدا (أبوه)، والجملة الاسميةُ صفةً لرجلٍ في محل جر.

ب - الجر:

ذكرنا في الصور التي يأتي عليها اسمُ التفضيل في الجملة أنه قد يضافُ إلى نكرة، أو إلى معرفة.

كما أنه قد يلحق به (من) سابقةً للمفضل عليه.

وهو في كل ذلك جازٌ للمفضل عليه بواسطة من، أو جازٌ لما أضيف إليه.

ج - النصب:

١ - اسم التفضيل مع المفعول به:

لا ينصب اسمُ التفضيلِ المفعولَ به، ولكن يحتملُ عدة احتمالاتٍ في التركيب:

- إن جاءَ بعدَ اسمِ التفضيلِ منصوبٌ على المفعولية؛ فإنه يقدرُ له فعلٌ محذوفٌ يكونُ اسمُ التفضيلِ دليلاً عليه.

(١) شرح النصريح ٢ - ١٠٧.

من ذلك قولُ العباسِ بنِ مرداس :

فلم أرَ مثلَ الحَيِّ حَيًّا مُصَبِّحًا ولا مثلنا يومَ التقينا فَوَارِسًا

أَكْرَ وأَحْمَى للحقيقةِ منهم وأَضْرَبَ منا بالسيفِ القوانِسَ^(١)

حيثُ الناصِبُ للقوانِسِ ليس اسمُ التفضيلِ (أضرب)، وإنما فعلٌ محذوفٌ؛ لأنَّ اسمَ التفضيلِ لا يعملُ في المفعولِ به. ويقدرُ من اسمِ التفضيلِ، فيكون: نضرب القوانِسَ بالسيفِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. (حيث) في هذا الموضع قد خرجت عن الظرفية؛ لأنه لا يوصفُ الله -تعالى- بأنه أعلمُ في أُرْمَةِ وأمَكَةِ؛ لأنَّ علمَه لا يختلفُ باختلافِ الأمَكَةِ والأُرْمَةِ، وبذلك تكونُ مفعولاً به، والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ، دلَّ عليه اسمُ التفضيلِ، والتقدير: يعلمُ حيثُ يجعلُ. . . أى: الله أعلمُ، يعلمُ مكانَ جعلِ رسالته. . .

وأجاز بعضهم أن يكونَ (اعلم) مجردًا عن التفضيلِ ويكونُ هو العاملُ^(٢).

- إذا أردت أن يُعَدَّى اسمُ التفضيلِ إلى مفعولٍ به فإنه يتبعُ ما يأتى^(٣) :

إن كان اسمُ التفضيلِ مصوغًا من فعلٍ متعدٍ لفعلٍ واحدٍ، وهو دالٌّ على حُبٍّ أو بُغْضٍ فإنه يُعَدَّى إلى ما هو فاعلٌ في المعنى بآلى، ويُعَدَّى إلى ما هو مفعولٌ في المعنى باللام.

فتقولُ: المؤمنُ أحبُّ إلى اللَّهِ من غيره، أى: يحبه الله أكثر من غيره، فتعدى إلى ما هو فاعلٌ في المعنى بآلى. حيثُ (إلى) لا ابتداءً الغاية، وهى ملائمةٌ للعلاقة المعنوية التى تنطلق من المفعولِ به إلى الفاعلِ فى الحديث.

(١) نواير ريد ٢٦٠ / الحماسة ١ - ٢٤٦ / الحماسة البصرية ١ - ٥٥ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٣ /

شرح ابن يعش ٦ - ١٠٦ / شرح التسهيل ٣ - ٦٨ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٤١ / منى الليب

رقم ٨٥٢ / شرح التصريح ١ - ٣٣٩.

القوانِس: جمع قونس، وهو ما بين الأذنين. وأعلى بيضة الحديد.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٦٩.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٦٨ / الصبان على الأسمونى ٣ - ٥٦.

وتقول: المؤمنُ أحبُّ لله من نفسه، أى: يحب الله أكثرَ من نفسه، حيث إن اللام تكونُ لتعديةِ الفاعلِ إلى المفعولِ به فى الحدثِ.

فتعدى اسمُ التفضيلِ إلى ما هو مفعولٌ به فى المعنى باللام.

وتقول: محمدٌ أبغضُ للشرِّ من صديقه. أى: إنه يُبغضُ الشرَّ.

محمدٌ أبغضُ إلى الشرِّ من غيره. أى: الشرُّ يُبغضُهُ. . .

- وإن كان اسمُ التفضيلِ مُعدىً بنفسه دال على علمٍ عُدَى بالباء.

فتقول: محمدٌ أعرفُ بى، وأنا أسمعُ به. وهو أدرى بى.

- وإن كان اسمُ التفضيلِ مصوغاً من فعلٍ يتعدى بحرفِ الجرِ عُدَى بهذا

الحرفِ، لا بغيره. فتقول:

محمدٌ أزهْدُ فى الدنيا.

إنه أسرعُ إلى الخيرِ.

ليته أبعدُ من الإهمالِ.

لعله أحرصُ على الإتقانِ.

لقد أصبح أجدرَ بالاحترامِ.

كان صديقى أرغبَ فى الخيرِ، وأرأفَ بنا من غيره.

إنه أحيَدُ عن الخنى (الفحش وقبيح الكلام).

وإن كان غيرَ ذلك عُدَى اسمُ التفضيلِ باللام.

فتقول: إنه أنفعُ للجارِ، وأطلبُ لرضا الله - تعالى - وأحبُّ للإخلاصِ،

وأعشقُ للإتقانِ.

لقد صار أوعى للعلمِ، وأبذلَ للمعروفِ.

إنه أجمعُ لنواصي الخيرِ.

- فإن كان اسم التفضيل مصوغاً من فعلٍ متعدٍ إلى اثنين، عُذِيَ إلى أحدهما باللام، ونُصِبَ الثاني بفعلٍ يقدَّرُ من اسم التفضيل المذكور.
نحو: هو أَكْسَى للفقراءِ الثيابَ.

تعدى اسم التفضيل إلى الأولِ باللام (للفقراء)، أما الثاني (الثياب) فإنه منصوبٌ بفعلٍ مضمِرٍ، والتقدير: يكسوهم الثيابَ.
ملحوظة:

يُعْطَى (أفعل) التعجب ما لأفعل التفضيل في كيفية التعدى المذكورة سابقاً، فيقال :

ما أحبُّ المؤمنَ لله! وما أحبهُ إلى الله!
ما أعرَفَه بنفسه! ما أَرَادَه بغيره! ما أَجْهَلَ خالداً يبيك!
ما أغضَه للطرف! ما أحفظَه للشعر!
ما أَرَهَدَه في الدنيا! ما أَسْرَعَه إلى الخير!
ما أحرصَه على الواجبات! وما أَجْدَرَ بالاحترام!
ما أَكْسَى محمداً للفقراءِ الثياب! ما أَظُنُّ عمراً لبشرٍ صديقاً!
٢ - التمييز:

يعملُ اسمُ التفضيل عملَ فعلٍ في نصبه التمييز^(١)، نحو: قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً﴾ [الكهف: ٣٤]. كلُّ من (مالاً، نفراً) منصوبٌ على التمييز، والعاملُ اسماً التفضيل: أكثر، وأعزَّ.
ومنه قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَا وَرِثَا﴾ [مريم: ٧٤].

ومنه أن تقول: مصرٌ أطيبُ هواءٍ، وأخصبُ تربة، وأنمى زرعاً، وأمجَدُ تاريخاً، وأعرقُ حضارةً، وأكرمُ شعباً.

ومثله: هو خيرٌ منك أبًا، هو أحسنُ منك وجهًا، هو خيرٌ عملاً^(١).

ومنه : هو أشجعُ الناسِ رجلًا، وهما خيرُ الناسِ اثنين^(٢).

تلاحظ أن التمييز إما أن يكونَ :

- مصدرًا، نحو: إنه أشدُّ رلزلةً. هو أجدى تعلیمًا، لقد كان أكثرَ قرُبًا منا.

وحينئذ يكون المصدرُ هو معنى المفاضلة، ويكون اسمُ التفضيلِ محددًا النسبةَ بين المتفاضلين في هذا المعنى - غالبًا.

ومنه: محمدٌ أعمقُ فكرًا. وأكثرُ تناوُبًا.

إنه أسعدُ حظًا. وأقلُّ إهمالًا.

- وإما أن يكونَ اسمًا دالًّا على ذاتٍ، نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

إنه أكرمُ جدًا، وأطيبُ أبًا، وأعرقُ عائلةً، هو أحسنُ كُحلا. وأجملُ خطأ.

ويكون التمييزُ فيه معنى المفاضلة، أما اسمُ التفضيلِ فيحدد النسبة.

٣ - الحال:

كما يعملُ اسمُ التفضيلِ عملَ الفعلِ في نصبِه الحالَ، نحو: هذا بُسرًا أطيَّبُ منه^(٣) ثمرًا. هو أحسنُ الناسِ متبسمًا.

٤ - الظرف :

ينصبُ اسمُ التفضيلِ الظرفَ، ورَدَ ذلك في قولِ أوسٍ بن حجر:

فلإنا رأينا العِرضَ أحوجَ ساعةً إلى الصونِ من ربطِ يمانٍ مُسَهَّمٍ^(٤)

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢.

(٢) الكتاب ١ - ٢٠٥.

(٣) المقضب ٣ - ٢٥١.

(٤) شرح ابن عيش ٦ - ١٠٤.

(ساعة) منصوبة على الظرفية، والعاملُ فيه أحوج. فهو شبهُ جملة متعلقة باسم التفضيل. ولا يجوز أن يكونَ العاملُ فيه رأى؛ لأن المعنى يفسد، حيث إن العرضَ يحتاجُ إلى الصونِ في كل ساعة. وأنه لو نصب برأى لأصبح فاصلاً بين اسم التفضيل (من)، وهو أجنبي، وهذا لا يجوز.

تنبيهات:

أولاً: دلالة (من) هي تركيب التفضيل،

اختلف النحاة فيما بينهم في دلالة (من) بعد اسم التفضيل على النحو الآتي:

- ذهب جماعة إلى أنها لابتداء الغاية، وعلى رأس هؤلاء سيويه والمبرد.
- ذهب آخرون إلى أنها فيها معنى التبعض، وقد يفهم ذلك من كلام سيويه في قوله في هو أفضلُ من زيد: أراد أن يفصله على بعض ولا يعم^(١).
- ذهب آخرون إلى أنها تفيد معنى المجاوزة، فعندما يقال: زيدٌ أفضلُ من عمرو، فكأنه قال: جاوز زيدُ عمراً، والرأى الأولُ أرجح؛ لأنه المعنى الأساسُ لـ(من)، ولا داعي لإخراجها عنه.

ثانياً: تعدية اسم التفضيل بمن،

- إذا صيغَ اسمُ التفضيل من مصدرٍ يتعدى بحرف الجر (من) فإنه يجوزُ الجمع بينها وبين (من) الداخلة على المفضل عليه، سواءً تقدمت إحداهما أم تأخرت.
- فتقول: زيد أقربُ من عمرو من كل خير، وأقربُ من كل خيرٍ من عمرو^(٢).

= (رأيتا) فعل ماضٍ، وفاعله، والجملة خبر إن في محل رفع. (العرض) مفعول به أول لرأى، منصوب، و(أحوج) مفعول به ثان لرأى متعلقة بأحوج. (من ربط) شبه متعلقة بأحوج.
(يمان سهم) صفتان لربط.

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥.

(٢) الصبان على الأسموني ٣ - ٤٦.

ثالثاً: حذف (من) والمفضل عليه :

قد تُحذفُ (من)، وبالتالي يحذفُ المفضلُ عليه الذي تجرُّه، وذلك إذا دلَّ عليهما دليلٌ.

وأكثرُ ما يُحذفان إذا كان اسمُ التفضيل خبراً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أى: أعزُّ منك:

- ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، كلٌّ من (أدنى) و(خير) اسمُ اسمُ تفضيلٍ، وقع خبراً وحذف بعده (من) والمفضلُ عليه.

- ﴿دَعَوْهُمْ لِابْنِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الاحزاب: ٥] (أقسط) اسمُ تفضيلٍ، خبر المبتدأ الضمير، وقد حذف بعده (من) والمفضل عليه.

- ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ [آل عمران: ٣٦].

- ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الاعلى: ١٧].

- ﴿وَمَا تُخْفِي صدورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

- ﴿وَأَن تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الانفال: ١٩].

- ﴿وَرِزْقَ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٣١].

- ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥].

- ﴿قَالَ أَنتُمْ شَرُّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ...﴾ [يوسف: ٧٧].

- ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا...﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومنه قول الشاعر:

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرًا^(١)

(١) المساعد ٢ - ١٧١ / الدرر ٢ - ١٣٧.

(سقيانهم) فعل ماضٍ مبنى على السكون. وفاعله ضمير المتكلمين. وضمير الغائبين مفعول به أول في محل نصب. (كأساً) مفعول به ثانٍ منصوب، (سقونا) فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعل وضمير المتكلمين مبنى.

أى: كانوا على الموت أصبر منا.

وقد تُحذفُ (من) والمفضلُ عليه؛ وليس اسمُ التفضيل خبراً، حيثُ حُذِفَ فى المواقع الآتية:

- وهو معطوفٌ على المفعولِ به، فى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أى: وأخفى من السر، فيكون اسمُ التفضيل منصوباً بالعطفِ على المفعولِ به (السر)^(١).

- وهو حالٌ، كما هو فى قولِ الشاعر:

دَنُوتٍ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا فَظَلَّ فُرَادَى فِى هَوَاكِ مُضَلَّلًا^(٢)

والتقدير: دَنُوتٍ أَجْمَلٍ مِنَ الْبَدْرِ، وَقَدْ خَلْنَاكَ مِثْلَهُ، فَيَكُونُ اسْمُ التَّفْضِيلِ حَالًا.

- وهو نعت، فى قولِ رجلٍ من طي:

عَمَلًا رَاكِبًا تَوَخَّ لَكُنَى تُجْ رَى جَزَاءَ أَرْكَى وَتَلْفَى حَمِيدًا^(٣)

أى: لَكُنَى تَهْزَى جِزَاءَ أَرْكَى مِنَ الْعَمَلِ الزَّاكِي، فَاسْمُ التَّفْضِيلِ (أَرْكَى) نَعْتُ الْجِزَاءِ، مَنْصُوبٌ مُقَدَّرًا.

وقد يكونُ اسمُ التفضيلِ نعتاً لمنعوتٍ مُقَدَّرٍ، ومنه قولُ أحيحةَ بْنِ الْجَلَّاحِ:

تَرَوْحَى أَجْدَرَانِ تَقِيلَى غَدَاً بِجَنَى بَارِدٍ ظَلِيلِ^(٤)

= مفعول به فى محل نصب. والجملة الفعلية نعت لكأس فى محل نصب. جملة (كانوا أصبر) خبر لكن فى محل رفع. (أصبرا) خبر كان منصوب، والالف للإطلاق. شبه الجملة (على الموت) متعلقة باسم التفضيل.

(١) قد يحسب (أخفى) فعلاً ماضياً، والتقدير: أخفى عن عبادة الغيب.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٥ / المساعد ٢ - ١٧٢ / شرح التصريح ٢ - ١٠٣ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٦.

(وقد خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ) جملة فعلية حال منصوب محلا. وكاف المخاطبة وشبه الجملة مفعولاً لها.

(مُضَلَّلًا) خبر ظل منصوب. والالف للإطلاق.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٥٧.

(٤) شرح التسهيل ٢ - ٥٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٣٠ - ١ / شرح ابن النازم ٤٨٠ / المعنى ٤ - ٣٦ / شرح

التصريح ٢ - ١٠٣ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٦.

تروحي: غطاب للفصيل، تروح: طال. تقيلى: من السقولة، وهو النوم وقت الظهيرة. وكنى به عن

نحو الزرع ورويته بكونه فى جنبى بارد ظليل. أى: تروحي وأنى مكاناً أجبر من غيره بأن تقيلى فيه،

أى: تمكثى فيه وقت الظهيرة.

أى: تروى واثى مكاناً أجدر أن تَقِلَى فيه من غيره.

رابعاً: تقديم (من) والمفضل عليه؛

إن كَانَ المفضلُ عليه اسمَ استفهام -أى: يكونُ مسؤولاً عنه- أو مضافاً إلى اسم؛ فإنه يجب تقديمُ (مِنْ) مع اسم الاستفهام؛ لأن الاستفهامَ له الصدارةُ. ذلك نحو:

مِمَّنْ هو أعدلُ؟ حيثُ المفضلُ عليه اسمُ استفهامٍ مسبوقٌ بِمِنْ، (مِمَّنْ؟) يليهما المفضلُ الضمير (هو)، واسمُ التفضيلِ (أعدل).

و(مَنْ) اسمُ استفهامٍ تعويضي، أى: يعوضُ عنه باسم في الإجابة، وهو المفضلُ عليه، فتكونُ الإجابةُ -مبتدئين بما فى السؤالِ:

هو أعدلُ من صديقه.

ومثله أن تقولَ: مِمَّنْ أنتمَا أحلمُ؟

مِمَّنْ قَدْكَ أعدلُ؟ مِمَّنْ هو أكرمُ؟

مِنْ إجابةٍ مِنْ هذه الإجابةُ أوضحُ؟

مِنْ وجهٍ مِنْ وجهَهُنَّ أحسنُ؟

مِنْ أَى رجلٍ أنتَ أكرمُ؟

ومنه: مِنْ أيهم أنتَ أفضلُ؟

مِنْ كمِّ دراهمِكَ أكثرُ؟ مِنْ غلامٍ أيهم أنتَ أفضلُ؟ مِنْ خَطِّ مَنْ خطُّكَ أحسنُ؟

مِنْ عملٍ مَنْ عملُهُمَا أثقَنُ؟

مِمَّنْ كانَ زيدٌ أفضلُ؟ وَمِمَّنْ ظنَّنتَ زيداً أفضلَ؟

ولا يجوز تقديمُ المفضلِ عليه؛ إن كان غيرَ ذلك وما جاء منه غيرَ ذلك فإنه يُحكَّمُ عليه بالندرة.

من ذلك قولُ ذى الرمة:

ولا عيبَ فيها غيرَ أنْ سريعتها قَطُوفٌ وإنْ لَأَ شَيْءَ مِنْهُنْ أَكْسَلُ^(١)
والأصلُ: أكسلُ مِنْهُنْ.

وقولُ الفرزدق

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَرُودَتْ جَنَى النَحْلِ بَلَى مَا رُودَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ^(٢)
والأصلُ: مَا رُودَتْ أَطْيَبُ مِنْهُ.

ومن ذلك قوله:

فَقُلْتُ لَهَا لَا تَجْزَعِي وَتَصْبِرِي فَقَالَتْ بِحَقِّ إِنِّي مِنْكَ أَصْبَرُ
فَقُلْتُ لَهَا وَاللَّهِ مَا قُلْتُ بِاطْلًا وَإِنِّي بِمَا قَدْ قُلْتُ لِي مِنْكَ أَخْبَرُ^(٣)
أى: إِنِّي أَصْبَرُ مِنْكَ، وَإِنِّي بِمَا قُلْتُ أَخْبَرُ مِنْكَ.

وتلاحظ أن ذلك للمحافظة على القافية ورويتها. مما دعا الشاعرَ إلى ذلك.

خامساً: أمثلة لإعراب اسم التفضيل،

- هو أَكْرَمُ خَلْقًا، وأكثرُ التزامًا.

(أكرم) خبر المبتدأ مرفوع. (يلاحظ أنه بضمّة واحدة؛ لأنه ممنوع من الصرف)،
(خلقًا) تمييز منصوب لاسم التفضيل.

(١) ديوانه ٤٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٤ / الصبان على الأشموني ٣ - ٥٢. قطوف: ضيقة الخطو، أو المشى.

(٢) نافية للجنس. اسمها (عيب) مبنى على الفتح فى محل نصب، وخبرها شبه الجملة (فيها).
(غير) منصوب على الاستثناء. (أن سريعتها قطوف) مصدر مؤول من أن ومحمولها، وهو مضاف إلى غير
فى محل جر. (لا شيء أكسل) نافية للجنس ومحمولها، وجملتها خبر أن المخففة من الثقيلة، واسمها
ضمير الشأن محذوف، والتقدير: وأنه لا شيء... والمصدر المؤول فى محل جر بالعطف على
المصدر الأول المضاف إلى غير.

(٢) ديوانه ٣٢ / شرح ابن عبيش ٢ - ٦٠ / شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٣ /
شرح ابن الناطم ٤٨٤ / الصبان على الأشموني ٣ - ٥٢.

(٣) المساعد على تهليل الفوائد ٢ - ١٦٨.

(أكثر) معطوف على أكرم مرفوع، وهو بضمّة واحدة. (التزاماً) تمييز منصوب.

- إنه أقوى جسماً. (أقوى) خبر إن مرفوع مقدراً.

- لقد كان أفضل نظاماً. (أفضل) خبر كان منصوب.

- ليس بأفضل منهم. (أفضل) خبر كان منصوب مقدراً.

- عاد من رحلته أوسع نشاطاً. (أوسع) حال منصوبة.

- لقد أجابَ الأذكيانَ. (الأذكيان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف، لأنه

مثنى.

- أكرمنا الأفضليين منهم. (الأفضليين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء،

لأنه جمعٌ مذكر سالم.

- قدّرنا الأنقيّات من الزميلات. (الأنقيّات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه

الكسرة؛ لأنه جمعٌ مؤنثٌ سالم.

- ﴿قَالَ لَهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣]. (أحق) خبرٌ لفظ

الجلالة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (أن تخشوه) مصدرٌ مؤولٌ بدل اشتغال من

لفظ الجلالة، مرفوع محلاً، أو في محل نصبٍ على نزع الخافض، أو في محل

جرٍ على تقدير وجود الجر، والتقدير: بأن تخشوه.

ويجوز أن يكونَ (أحق) خبراً مقدماً، والمصدرُ المؤولُ في محل رفعٍ على

الابتدائية، والجملةُ الاسمية في محل رفع خبر لفظ الجلالة^(١).

- مثل ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].

- ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ...﴾

[التوبة: ٩٧].

(١) ينظر: المشكل في غريب إعراب القرآن ١ - ٣٥٨ / البيان في إعراب القرآن ١ - ٣٥٩ / تفسير القرطبي

الفهرس

الموضوع

الصفحة

الحال

٣حدها
٤صفاتها: منتقلة
٧مشتقة
٨نكرة
١٢تشمل صاحبها
١٣بين الحال وغيرها مما يوصف به معنويا
١٥قد تكون الحال غير فضلة معنويا
١٩إعرابها
٢٠العامل فيها
٢٥مبنى صاحب الحال
٣٥مواضع مجيء الحال من النكرة
٣٥الحال اسما مشتقا
٣٦الحال مصدرا
٤٠الحال اسما جامدا غير مصدر
٤٨الحال شبه جملة
٤٩الحال جملة
٥٠شروطها
٥٥وجوب ذكر الواو رابطا
٧٢الشرط حالا

٧٥	جملة الحال والجمل الاعتراضية.....
٧٧	الحال المركبة.....
٧٩	تعدد الحال.....
٨٨	وجوب تعدد الحال.....
٨٩	الحذف والذكر فى الحال.....
٩١	حذف الحال.....
٩٢	حذف العامل.....
١٠٠	وجوب ذكر العامل
١٠٢	قضية الرتبة فى الحال
١٠٢	أولاً: الرتبة بين الحال والعامل.....
١١١	ثانياً: الرتبة بين الحال وصاحبها.....
١١٧	أنواع الحال.....
١١٨	المبينة والمؤكدة.....
١٢١	المتقلة والثابتة.....
١٢٢	المقصودة والموطنة.....
١٢٣	الحقيقية والسببية.....
١٢٦	المقارنة والمقدرة المحكية.....
١٢٩	أقسامها من حيث موقعية صاحبها.....
١٣٨	المشتقة والجامدة.....
١٣٩	النكرة والمعرفة.....
١٤٠	الحال من المعرفة ومن النكرة.....
١٤١	الحال الاسم وشبه الجملة والجملة.....
١٤٢	أقسامها من حيث مطابقتها لصاحبها فى المعنى.....

١٤٣	الحال الفضلة وغير الفضلة
١٤٤	أمثلة للحال

الاستثناء

١٥٥	المصطلح لغويا
١٥٥	المصطلح نحويا
١٥٧	أركان الاستثناء
١٦٢	الاستثناء المنقطع
١٧٠	تأول الاتصال والانقطاع
١٧٩	(إلا) وأحكام المشتى بها
١٨٨	إبدال المشتى على الموضع
٢٠٤	تكرار (إلا)
٢٠٩	قد تستنى الجملة بـ (إلا)
٢١١	نشدتك إلا فعلت
٢١٢	قد تكون إلا صفة
٢١٣	(إلا) وإعمال ما قبلها وما بعدها
٢١٤	لا تعمل أداة استثناء فى شيئين
٢١٤	إلا وعملها اللفظى والمعنوى
٢١٤	الاستثناء من النكرة الموجبة
٢١٤	الضمير بعد إلا
٢١٥	غير و سوى
٢١٩	تكرار غير
٢٢١	تنوع غير فى التركيب
٢٢٨	تعريف غير وتكبرها

٢٢٩	سوى.....
٢٣٠	بيد.....
٢٣١	عدا وخلا وحاشا.....
٢٣٢	حاشا لله.....
٢٣٣	ما خلا.....
٢٣٥	وما عدا.....
٢٣٦	ليس ولا يكون.....
٢٣٨	إعراب المستثنى.....
٢٤٤	حذف المستثنى.....
٢٤٤	الرتبة.....
٢٤٤	تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه.....
٢٤٥	الامتناء المفرغ باعتبار الصفات.....
٢٤٦	تأويل الفعل المستثنى بالاسم.....
٢٤٦	العامل فى المستثنى.....
٢٤٩	تحليل بعض التراكيب.....
٢٥٩	أمثلة للمستثنى.....

التمييز

٢٦٢	التمييز.....
٢٦٤	تضمنه معنى (من).....
٢٦٥	العامل فى التمييز.....
٢٦٨	نوعا التمييز.....
٢٦٨	القسم الأول: تمييز الذات.....
٢٧٦	طرق تمام الاسم.....

٢٧٦	بعض الكلمات الدالة
٢٧٧	القسم الثانى: تمييز النسبة
٢٧٨	المحول
٢٨٢	غير المحول
٢٨٦	تمييز الاسماء العاملة
٢٩٣	التعين والتمييز
٢٩٥	المطابقة بين التمييز ومميزه
٣٠٠	قضية الرتبة فى التمييز
٣٠٤	جر التمييز بـ (مِنْ)
٣٠٦	قد يتوقف المعنى على التمييز
٣٠٧	توالى تمييزين
٣٠٨	عطف التمييز
٣٠٨	هل يكون التمييز مؤكدا؟
٣٠٩	بين الحال والتمييز
٣١٢	بعض التراكيب فى التمييز

العدد

٣١٥	أولاً: العدد الصريح
٣١٨	العددان (٢، ١)
٣١٩	العدد (واحد) فى التركيب
٣٢١	الاعداد من (٣، ٩)
٣٢٥	العدد (١٠)
٣٢٥	الشرين من عشرة
٣٢٦	الاعداد من (١١ - ٩٩)

٣٢٩	موجز تمييز العدد.....
٣٣٠	التذكير والتأنيث بين اللفظ والمعنى.....
٣٣٢	التمييز باسم الجنس أو اسم الجمع.....
٣٣٣	التمييز الموصوف المحذوف.....
٣٣٤	المميز بتمييزين.....
٣٣٥	ياء الثمانية.....
٣٣٨	صوغ العدد على وزن فاعل.....
٣٣٩	استعمال اسم الفاعل من العدد فى التركيب.....
٣٤٥	تعريف العدد.....
٣٤٧	حذف التمييز.....
٣٥١	كم.....
٣٥١	كم الاستفهامية.....
٣٥٣	كم الخبرية.....
٣٥٩	إعراب كم.....
٣٦٤	كذا.....
٣٦٦	كأين.....

الأسماء العاملة عمل الفعل

٣٧٠	أسماء الأفعال.....
٣٧١	الفرق بينها وبين الأسماء والأفعال.....
٣٧٦	الآثر النحوى لاسم الفعل.....
٣٧٨	أقسامها من حيث معناها:.....
٣٧٨	أولها: ما وضع كذلك من أول أمره.....
٣٨٩	ثانيها: ما نقل عن غيره.....

٣٩٠	ما نقل عن شبه جملة.....
٣٩٣	ما نقل عن المصدرية.....
٣٩٧	ثالثها: ما كان قياسيا.....

أسماء الأصوات

٤٢٣	أ - ما يستعمل لزجر ما لا يعقل.....
٤٢٦	ب - ما يستعمل لدعاء ما لا يعقل.....
٤٢٧	ج - ما يستعمل حكاية لأصوات الحيوان.....
٤٢٨	د - ما يستعمل حكاية لأصوات غير حيوانية.....
٤٢٩	إعرابها
٤٣١	ملحوظات

المصدر

٤٣٣	عمل المصدر.....
٤٣٦	شروط إعمال المصدر.....
٤٤٤	صوره البنيوية.....
	أولاً: المصدر الصريح الذى يجوز إحلال الحرف المصدري وما يكمله محله
٤٤٥	وصوره فى التركيب.....
٤٥٣	ثانياً: المصدر النائب مناب فعله.....
٤٥٧	قياسية إعمال المصدر النائب مناب فعله.....
٤٥٨	العامل فى المنصوب بعد المصدر النائب.....
٤٥٨	ثالثاً: اسم المصدر:.....
٤٥٩	إعمال اسم المصدر.....
٤٦١	اسم المصدر العلم.....
٤٦١	اسم المصدر الناشئ عن مصدر منقوص لفظاً.....

٤٦٥	رابعاً: المصدر المبني
٤٦٧	الحكم الإعرابي لتابع المضاف إلى المصدر
٤٧٠	من أمثلة إعمال المصدر
٤٧١	ملحوظات:
٤٧١	أولاً: وجوب ذكر مفعول المصدر
٤٧٢	ثانياً: إعمال المصدر في صوره الثلاث
٤٧٢	ثالثاً: درجات قياسية إعمال المصدر
٤٧٣	رابعاً: ذكر المصدر دون معمولاته
٤٧٣	خامساً: إعمال المصدر غير الدال على المفرد
٤٧٤	سادساً: إعمال المصدر جانب دلالي في التركيب

الصفات المشتقة التي تعمل عمل الفعل:

اسم الفاعل

٤٧٨	عمله:
٤٧٩	أ - اسم الفاعل المعروف بالأداة
٤٨١	ب - اسم الفاعل المجرد من أداة التعريف
٤٨٩	إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه

صيغ المبالغة

٤٩٠	إعمالها:
٤٩١	من إعمال صيغ المبالغة
٤٩٤	بناء صيغة المبالغة من (أفعل)
٤٩٦	ملحوظات:
٤٩٦	أولاً: جواز جر المعمول ونصبه
٤٩٩	ثانياً: جواز تقديم المعمول

- ثالثا: إعمالها حالى الثنية والجمع ٥٠٠
- رابعا: صور اسم الفاعل المعرف بالأداة ، وهو مثنى أو مجموع ٥٠٢
- خامسا: اسم الفاعل الذى يحتاج إلى مفعولين ينصب الثانى بالضرورة ... ٥٠٣
- سادسا: معمول اسم الفاعل ضمير ٥٠٤
- سابعا: إضافة الفاعل المقرون بالالف واللام ٥٠٥
- ثامنا: تابع معمول اسم الفاعل ٥٠٩

اسم المفعول

- عمله: ٥١٥
- اسم المفعول المتعدى إلى أكثر من مفعول واحد ٥١٧
- إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه ٥١٨
- صيغ غير قياسية تؤدى معنى اسم المفعول ٥٢٠

الصفة المشبهة باسم الفاعل

- بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ٥٢٢
- اختصاصها ٥٢٨
- مبناها ٥٢٨
- الصيغُ التى تأتى عليها ٥٢٩
- عمل الصفة المشبهة ٥٣٥
- أوجه إعراب معمولها ٥٣٧
- الاحتمالات البنيوية للصفة المشبهة ومعمولها ٥٤٢
- قضية المطابقة فى الصفة المشبهة ٥٥٢
- إعراب الم معمول مع تثنية الصفة وجمعها ٥٥٥
- صيغ الصفة المشبهة على وزن فاعل ٥٥٦
- إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة ٥٥٨

٥٥٩	إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة
٥٦١	الاسم الجامد قد يعامل معاملة الصفة المشبهة من التراكيب
	اسم التفضيل
٥٦٣	أركان التفضيل
٥٦٥	الجانب المعنوى فى أسلوب التفضيل
٥٦٧	بناؤه
٥٧٠	كيفية التفضيل فيما لا تتوافر فيه الشروط
٥٧٣	الصور البنوية لاسم التفضيل فى التركيب:
٥٧٣	الصورة الأولى: أن يكون مقرونا بال
٥٧٥	الصورة الثانية: أن يكون مجردا من أل والإضافة
٥٧٧	الصورة الثالثة: أن يكون مضافا إلى نكرة
٥٨٠	الصورة الرابعة: أن يكون مضافا إلى معرفة
٥٨٣	الجوانب الإعرابية فى اسم التفضيل:
٥٨٣	أولا: إعراب اسم التفضيل
٥٨٤	ثانيا: الأثر الإعرابى لاسم التفضيل
٥٨٧	ملحوظات
٥٨٨	أ- عمل اسم التفضيل الرفع
٥٨٨	ب- الجر
٥٨٨	ج- النصب
٥٩٣	دلالة (من) فى تركيب التفضيل
٥٩٣	تعدي اسم التفضيل بمن
٥٩٤	حذف (من) والمفضل عليه
٥٩٦	تقديم (من) والمفضل عليه
٥٩٧	أمثلة لإعراب اسم التفضيل